

مركز دراسات الوحدة العربية

مذكرات عوني عبد الهادي

تقديم و تحقيق

الدكتورة خيرية قاسمية

هذا الكتاب

«.. إني حقاً من المؤمنين بالوحدة العربية لأن هذه الوحدة تتعلق مباشرة بكيان العرب، وهذه الوحدة ضرورة محتمة للحياة المستقلة الحرة التي ينشدها العرب في كل قطر من أقطارهم، وإنه لمن المستحيل على أية أمة تنطق بالضاد أن تضمن لنفسها مثل هذه الحياة من دون هذه الوحدة. لذلك لا يزال المستعمرون الذين يعرفون جيداً هذه الحقيقة يقيمون العراقيل في سبيل تحقيقها، ولذلك كانت سياسة هؤلاء المستعمرين تجزئة البلاد العربية، لا توحيدها، والوقوف دون أية حركة ترمي إلى مثل هذه الوحدة. كما أن سياسة هؤلاء في كل بلدة هي التفريق بين أهلها عملاً بالقاعدة المعروفة «فرِّقْ تسدْ»، فإن سياستهم في ما يتعلق بـ«الأمم العربية» هي التفريق بين هذه الأمم.

ويظهر أن فكرة الوحدة العربية قد هالت في السنين الأخيرة بعض السياسيين، فقاموا يدعون الحكومتين البريطانية والافرنسية لتوحيد قواهما في سبيل القضاء على شبح الوحدة العربية الذي يخشونه أكثر من كل شيء آخر.

الوحدة العربية لم تبق إلى اليوم فكرة فحسب، بل هي عقيدة، وإني لذلك من المؤمنين بحق بالوحدة العربية المنشودة».

الثمن: ١٤
أو م



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb



مركز دراسات الوحدة العربية

مذكرات

عوني عبد الهادي

تقديم وتحقيق

الدكتورة خيرية قاسمية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
عبد الهادي، عوني
مذكرات عوني عبد الهادي / عوني عبد الهادي؛ تقديم وتحقيق خيرية قاسمية.
٥٧٦ ص: ايض.
ببليوغرافية: ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-21-3
١. عبد الهادي، عوني ـ مذكرات. أ. قاسمية، خيرية (مقدّم ومحقّق).
ب. العنوان.
923.25695

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



المحتويات

مقدمة

مع أن الاتجاه الغالب في كتابة التاريخ أخذ يميل نحو الجماعة ويقلّل من دور الأفراد، تظل للتجارب الفردية قيمتها في إضفاء الحياة على التاريخ وإعطاء شهادة من شارك في صنع الحدث أو الذي تحمّل المسؤولية فيه. على أن كل دراسة تتناول دور الشخصيات العاملة في الحقل السياسي، وتسعى لتعميق مفهومنا لهذا الدور تثير أسئلة حول المنهج المتبع فيها. فالكتابة ليست عن الحياة العادية لأناس عاديين ولا تتعرض للحياة الخاصة بالتطفل، بل إنها تتناول بالدرس والوصف والتحليل شخصيات مرموقة لعبت أدواراً متميزة، مستمدة من الأحداث والحركات الدائرة حولها. ولا يمكن أن تفصل حياة تلك الشخصيات عن مجتمعها، بل تعرض أعمالها في سياق البيئة التي تحيط بها، والأوضاع والظروف القائمة في بلد كل منها.

وقد ظهرت في الوطن العربي، كما في أصقاع أخرى كثيرة، وفرة من الزعماء انجرفوا في خضم السياسة منذ مطالع القرن العشرين خلال فترات الأحداث المثيرة: انبعاث الشعور القومي والتطورات السياسية التي رافقت الحربين العالميتين وأعقبتهما، وموجات حركات التحرر. وقليل من هؤلاء كانوا على مستوى الأحداث ليلعبوا أدواراً بناءة. وإن مذكرات وأوراق هؤلاء يهم جميع الدارسين أمر الوصول إليها والاستفادة منها، إلا أن معظم هؤلاء أهملوا تسجيل ما حدث في حينه، على رغم خبرتهم وتجاربهم، ولم يحرصوا على جمع أوراقهم أو نشرها إما لأن هذه الأوراق قد فقدت أو أخفيت أو أصابها التلف بسبب ما تعرضت له البلاد العربية من أحداث على مرّ السنين.

وكثيرون ممن تصدوا لكتابة مذكراتهم فعلوا ذلك بعدما انصرفوا إلى حياة العزلة، وكان ما كتبوه تجميعاً لذكريات قديمة لفّها النسيان واختلطت في كثير من الأحيان بالعواطف الشخصية، كما أنهم عجزوا عن كتابة سيرتهم كاملة أو رؤية تجاربهم كوحدة متكاملة، ولم يتمكنوا من المواصلة والاستكمال. كما أن هذه المذكرات تفتقر إلى المواصفات العلمية من حيث اتباع المنهج والتسلسل والتقسيمات.

إن الكتاب الذي بين أيدينا ليس تاريخاً لسيرة ذاتية، بل إنه تاريخ لمعالم عصر عاشه بذاته أحد أبناء هذه الأمة العريقة المرموقين عبر تجربة شخصية صادقة حية، فيها تنوع وخصب، قصر صاحبها الرواية على الحوادث ذات التماس المباشر معه. وقد يفوته ذكر أمور مهمة، من أعلام وأحداث، ليس إغفالاً لها، بل لانعدام الصلة المباشرة فيها. في هذه التجربة تفاصيل ذات نكهة خاصة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال المعايشة والمعاناة الشخصية.

صاحب هذه التجربة هو عوني عبد الهادي (١٨٨٢ ـ ١٩٧٠) أحد رجالات القضية العربية، بل من واجهاتها ووجوهها. فالكتابة عنه كتابة عنها، سيرته تمثل صورة واضحة لجانب من تاريخ العرب الحديث: هي حقبة الجهاد القومي الذي لعبه الرواد الأوائل من رجال الرعيل الأول في سبيل العروبة منذ مطالع القرن العشرين. قارع عوني الحكم العثماني منذ أن دخل الميادين العامة، وكان في مراحل متقدمة من حياته حتى وفاته الشخص الوحيد على قيد الحياة من الأعضاء المؤسسين لجمعية العربية الفتاة السرية، وهي الجمعية الأكثر شهرة والأبعد أثراً في حركة البعث القومي في عصرنا. كما كان أيضاً حتى وفاته واحداً من الأعضاء القلائل على قيد الحياة الذين شاركوا في المؤتمر السوري العربي الذي عقد في العاصمة الفرنسية عام ١٩١٣، وهو المؤتمر الذي أعلن فيه العرب لأول مرة في العصر الحديث مطالبهم القومية جهاراً.

ولم يكفّ عن العمل السياسي منذ تأسيس جمعية الفتاة والمؤتمر السوري العربي، بل إن ثقافته القانونية منحته دوراً محركاً في عضوية الوفد العربي إلى مباحثات السلم عام ١٩١٩، وشارك مشاركة مباشرة في فعاليات حكومة دمشق العربية، ووقف على أدق مواطن القضية بين العرب والحلفاء إثر الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بانهيار حكومة دمشق وتأسيس إمارة شرق الأردن.

وحين استقر به المقام في القدس في مطلع العشرينيات كان الوطن العربي قد وقع تواً تحت وطأة الاحتلالين البريطاني والفرنسي، فافتتح مكتباً للمحاماة، وكان محامياً كبيراً وأستاذاً في التشريع، وكانت له مواقف وطنية تسجل بكل اعتزاز عن طريق القانون (تذكر زوجته أنه كان لا يتقاضى أجراً من الفلاح، وأنه كان محامي العرب في قضية وادي الحوارث التي أخذت منه الجهد الكبير). ومع ذلك فهو لم يتفرغ للمحاماة، فقضية الوطن استأثرت بأكثر وقته وجهده (تقول زوجته إنه أغلق مكتب المحاماة سنة كاملة لإعداد المرافعة عن قضية البُراق).

كان عوني يخشى في الانتداب تلك المهمة السيئة التي تكفّل بأدائها، وهي بناء الوطن القومي اليهودي، وبعد أن كان الخطر واحداً صار خطراً مزدوجاً: الحكم

البريطاني في فلسطين، وتأسيس الوطن القومي لليهود فيها. ولم يكن عوني مراقباً للأحداث أو شاهد عيان لتطوراتها، بل كان في خضم الحركة الوطنية في مواجهة خطر الانتداب والصهيونية. وكان أحد مؤسسي حزب الاستقلال عام ١٩٣٢، وهو الحزب الذي أنشىء على أساس الإصرار على مكافحة البريطانيين الذين هم أصل البلاء لا تابعيهم اليهود، واختار الحزب عوني عميداً له لجدارته وكفايته، وبقي عميد الحزب طوال حياة هذا الحزب.

وقد حاز عوني عبد الهادي ثقة أمته العربية بفلسطين إذ كانت توليه شرف تمثيلها في اللجان التي كانت تبعث بها الحكومة البريطانية بحجة دراسة أسباب الاضطرابات التي كانت تحدث في البلاد التي كان يمثل أمامها الفريقان: فريق العرب كمدعى عليهم، وفريق اليهود كمدعين، مثل لجنة شو، ولجنة البُراق، واللجنة الأنغلو ـ أمريكية. ومرافعاته ومواقفه أمام اللجان محفوظة في المحاضر الرسمية، كما كان عضواً في جميع الوفود العربية السياسية التي ذهبت خلال فترة الانتداب إلى لندن لتدافع عن قضية العرب.

وقد اتخذ نضال عوني شكلاً وحدوياً تجاوز ظروف التجزئة والحدود المصطنعة، وآمن أن القضية الفلسطينية كانت أضخم من أن تستوعبها الزعامة الفلسطينية وحدها، بل أعقد من أن تحل وحدها متفرّدة عن سائر أجزاء المسألة العربية، وأثقل من أن تتحملها أكتاف الشعب الفلسطيني وحده، وأنه كان لزاماً على الزعامة الفلسطينية أن تشرك الوطن العربي بأجمعه. ولم يغب عن ذهنه أن بوسع عرب فلسطين مقاومة سياسة الانتداب والصهيونية بنجاح أكبر ضمن الإطار العربي، والتقى بذلك مع قوى عربية تعمل على تحرير بلادها من الوجود الأجنبي، الاقتصادي والسياسي.

اعتزل عوني العمل السياسي مؤقتاً بعد أول مواجهة علنية لإنقاذ فلسطين في عام ١٩٤٨، واعتبر مأساة فلسطين في ذلك العام مأساة منظمة الأمم المتحدة. واقتصر دوره كمراقب ومعقب على ما يجري بعد أن توسعت ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني وتغيرت طبيعته، وقدّر له أن يتابع دوره السياسي بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٦ كممثل للأردن في مصر، فشهد أحداثاً مثيرة: ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، والخلافات العربية أثناء مداولات حلف بغداد. وتولى لفترة شهور عام ١٩٥٦ وزارة الخارجية الأردنية، حيث لمس تطورات السياسة العربية وتناقضاتها وجهد على إيجاد التقارب العربي.

وظلت تحركه فكرة الوحدة العربية بغض النظر عن الأنظمة نفسها، وبقيت شاغلته الأساسية إلى أيامه الأخيرة في رئاسته اللجنة القانونية التابعة لجامعة الدول

العربية منذ عام ١٩٦٤، وكان هذا آخر عمل سياسي يتولاه بعد عزلة دامت سنوات قليلة. وهو مع إقراره بأن جامعة الدول العربية تحافظ على كيان كل دولة، وأنه لا يمكن تحقيق الوحدة العربية ما دام المسؤولون في الدول يحافظ كل منهم على كيانه مستقلاً، إلا أنه كان يرى أن هناك دراسات كثيرة لتحقيق الوحدة وسيأتي الشباب لينفذوا هذه الدراسات يوماً ما.

وحينما وقع عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ فوجىء بالنتيجة الحالكة، كما فوجىء بها كثيرون غيره، وفي آخر زيارة قام بها إلى عمان (قبل عامين من وفاته) كان يردّد في ألم عبارة: «أين نواري وجوهنا؟»، وكان يتحدث عن الهزيمة ويبدو وكأنما أثقال من الهموم تراكمت فوق كتفيه، وكان يتساءل: «كيف نقابل الناس؟ بل كيف ننظر حتى إلى أنفسنا؟». كان الألم يعتصر ذلك القلب الكبير، ومع ذلك لم يفقد الأمل بأن يستيقظ العرب يوماً لاسترداد ما فقدوه، وظل يعقد الآمال على أن الحل التاريخي لقضية فلسطين لصالح الحق والعدل آتٍ وإن طال الزمن. ومن أقواله: «المصائب تشحذ النفوس، نفوس الأمم الحية».

وكان شديد الأمل بالعمل الفدائي الذي فتح فصلاً جديداً في الكفاح المسلح يفيد من تجارب الماضي، وكانت المقاومة حينذاك في بدئها. وظل يؤمن، على رغم عدم التكافؤ بين أطراف الصراع العربي ـ الصهيوني والظروف المؤاتية لصالح الصهيونية، وعلى رغم ما يبدو على السطح من بوادر التمزق والخلاف والتشتت، أن القضية الفلسطينية هي من أكثر العوامل في تعميق الوعي القومي، لأن الحركة الصهيونية تمثل خطراً على الوجود العربي كله.

لم يعش عوني سنواته الأخيرة في عزلة، فقد ظل إلى آخر أيامه مقصداً لكثير من طلاب العلم في القضايا العربية بعامة، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، ومرجعاً للمشتغلين بأمور السياسة يسترشدون بآرائه السديدة وتجاربه الواسعة. وكان على استعداد ليبعث توجيهاته وليقدم النصح والإرشاد إلى أي سياسي يتوسم فيه الالتزام بأهداف قومية معينة شبه مقدسة.

وكانت القاهرة محطته الأخيرة في الحياة، فأقام فيها بشكل مستمر منذ أن تولى رئاسة اللجنة القانونية، وظل يتغنى بمصر وحبها ويردد:

إذا كنت في مصر ولم تك ساكناً   على نيلها الباقي فما أنت في مصر

وفي الخامس عشر من شهر آذار/مارس ١٩٧٠ انتقل إلى الرفيق الأعلى بعيداً عن مسقط رأسه، وعن الربوع العزيزة التي استولى عليها العدو. وتحولت حفلة التأبين التي أقيمت في قاعة نقابة المحامين بعمان إلى مهرجان وطني تراوح بين

الحزن والأسى والبيعة القومية على استكمال النضال حتى النهاية. وكان ذلك الاستعراض لحياته الحافلة استعراضاً لكفاح أمة.

وبعث الرئيس جمال عبد الناصر إلى نقابة المحامين بعمان برقية من القاهرة جاء فيها: «في ذكرى تأبين فقيد العروبة والأردن المرحوم السيد عوني عبد الهادي، أبعث مجدداً أخلص التعزية القلبية وصادق المواساة راجياً أن ينزل الله الفقيد الكريم منازل الأبرار وأن يتنعم بواسع رحمته ويلهم أسرته الصبر والسلوان».

وكتب بدوي الجبل من دمشق: «في ذكرى المغفور له عوني عبد الهادي ستكون الجنّة ونعيمُها، والسماء ونجومُها، ومواكب الشهداء، وعطر الفداء، وتاريخٌ منضّرٌ، وجهاد مُنوّر، وذكريات جليلة، وأمجاد أصيلة. وفي ذكراه عُرسٌ عند سدرة المنتهى ومأتمٌ في الدنيا ولإخوانه الذين سبقوه إلى رضوان الله عند هَلّته عليهم ألف لبانة، ونفحُ أقحوانةٍ لأقحوانة».

وألقى الشاعر أبو سلمى قصيدة (على البحر الخفيف) في حفل التأبين بعنوان «أيها الصامدون في وطني» منها:

كيف تبكيك أحرفي الداميات   هكذا تنزف الدم العبرات
أجهشت بالبكاء أحرفيَ الحمـ   ـر اللواتي لم تُبكها النكبات
يا أبا مازن ندائي جريح   وفؤادي وأين أين الأسات
أنت دافعت عن تراب فلسطيـ   ـنِ ولم تحضن التراب الرفات
من وراء الحدود تبكيك نَابُلْـ   ـسٌ ويافا والقدسُ والربواتُ
وإذا لم تضم أرضي بنيها   كيف تشفى صدورها المثخنات
كيف أبكيك، أنت للشعب والتا   ريخ في سورة الدجى مشكاة
أنا أبكي الأحياء عاشوا وهانوا   وتساوت حياتهم والممات

إن عرض الصورة الحقيقية لعوني ليس أمراً صعباً، فقد اجتمعت حولها الآراء: لم يكن عوني رجل سياسة وحسب، وإنما كان إلى جانب ذلك رجل أدب وثقافة ورواية شعر. كان كثير المطالعة يحب الكتب الجيدة ويقتنيها، والشعر الجيد ويحفظه. كان شخصية اجتماعية ذات دائرة واسعة يغلب عليه المرح، والطرائف والذكريات جزء من أحاديثه. كان حادّ الذاكرة في الوقائع والتواريخ، ثقافته الأولى تركية في استانبول، ثم فرنسية رفيعة المستوى بسبب تعلمه في باريس، ثم تعلم الإنكليزية حتى أتقنها ورافع بها أمام المحاكم.

له آراء سديدة بفعل التجارب والمعرفة والثقافة والحنكة، لكن تعليقاته على الأحداث الماضية واستنتاجاته قد لا تتفق مع آراء الآخرين، فلم ينج من اللوم. فقد كان تفكيره عملياً بعيد النظر يفهم الواقع والوقائع ويتمتع بعقلية مرنة لتنفيذ العمل وتحقيق الأهداف بما يمكن من الوسائل المتوفرة التي تتفق والظروف القائمة. وكان بعيداً عن الطموح السياسي على رغم تفانيه وإخلاصه، ولم يستخدم نفوذه من أجل الحصول على منافع مادية أو ليتمكن من أن يحتل موقعاً أكبر في السياسة. ولم تؤثر الأعباء التي تحملها في حيويته، واحتفظ إلى آخر أيامه بحضور الذهن وظل يتمتع ببصيرة الشيوخ وروح الشباب.

كان عوني مكتبة حافلة وثروة من التجارب الشخصية، وكان يختزن في ذاكرته أسراره وأحاجيه، وظل الجميع يلح عليه لكتابة مذكراته لأن هذا يعد ديناً قومياً، وفيها الشيء الكثير الذي يستفاد منه من خبرات ومطالعات، ولكنه كان يقول إن ما يعرفه لا يستحق أن يسجله التاريخ، فقد كانت الشؤون اليومية في حياته تستغرق كل وقته. ووقع في خطأ معظم سياسيينا، فلم يبدأ كتابة ذكرياته إلا متأخراً في عمان عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، وبناء على إلحاح ابنته أرب في الكويت، وبدأ يكتب إليها وبشكل متفرق عن حياته المبكرة، ثم عن وقائع تاريخ سوريا منذ مجيء فيصل إلى باريس عام ١٩١٨ وحتى مغادرته دمشق عام ١٩٢٠.

ويقر عوني في رسائل إلى ابنته «إن كتابة هذه الفصول ليست سهلة، ولكني مزمع على كتابتها: أولاً تنفيذاً لرغباتك الغالية، ثانياً تحقيقاً لرغبة البعض بالكشف عن الكثير من الأمور التي لا تزال غامضة». وفي رأيه أن «هذه الرسالات التي أرسلها إليك، ليست منظمة ومنسقة ومرتبة والغالب فيها الارتجال، وأرجو إذا جُمعت يوماً أن يعاد النظر فيها كاملاً من جميع وجوهها كتابة وأسلوباً وتنظيماً».

وفي القاهرة، وبعد مرور بضع سنوات على رسائله إلى ابنته، أخذ منذ عام ١٩٦٦ وبإلحاح عدد من الأصدقاء، بكتابة مذكراته تحت عنوان «خمسون عاماً في خضم السياسة العربية» بشكل متقطع وغير متكامل. فقد انتقى أحداثاً مهمة وبدأ بسرد كل ما علق بذهنه منها، وكان له فيها دور فاعل، وعزز ذلك بالوثائق والمراسلات المتوفرة. هذه المذكرات كتبها بدقة متناهية وذاكرة ثرية روى فيها ما خفي من أمور. وهو لم يكتبها لمجرد المتعة الأدبية، ولم يكتف برصد تجاربه على نحو معزول، وإنما جعل من هذه التجارب مدخلاً إلى الحياة العامة، وهي تتجاوب معها. وهذا لم يمنع أن ذاكرته كانت تتعرض إلى الماضي من زوايا خاصة وتجد المعاذير لأشياء سابقة، وقد يلجأ فيها إلى الاستطراد، فيترك الحديث عن التجارب الشخصية ليتحدث عن التاريخ والأحداث والآراء التي سمعها. ولكن الأجل لم يطل بعوني ليستكمل سائر حياته العريضة بكتابة مذكراته عنها.

إلا أن ما يعوض ذلك تلك المجموعة الضخمة من الأوراق والوثائق التي ظل يحملها معه في تنقله في أنحاء الوطن العربي وخلال مشواره السياسي الطويل، على رغم فقدان الكثير منها. بعض هذه الأوراق مراسلات بينه وبين رفاقه في العمل السياسي أو مع كبار المسؤولين، عرباً وأجانب، ومعظمها يحوي ردود الآخرين إلا إذا احتفظ هو بمسودة أو نسخة عنها. إلا أن هذه الأوراق لا تغطي جميع الفترات التي كان لعوني إسهام فيها، وبعض تلك الفترات أكثر غنى من غيرها بالأوراق. وقد حوت أوراق عوني بعض الوثائق العامة التي لا يتضح منها دوره الشخصي، هذا إلى جانب يوميات وخواطر كان يسجلها في حينها، وهذا أمر نادر بين الكتاب والسياسيين العرب لعدم التزامهم في حياتهم بكتابة اليوميات.

إلا أن رسائله التي كان يوجهها إلى زوجته خلال مهماته في الخارج كانت تضج بالحياة، فهي تمزج بين اهتماماته العائلية الخاصة وشواغل وقضايا عامة. كان همّه أن يروّح عن زوجته ألم البعد ويخفّف عنها حياة العزلة، ولكنه في الوقت ذاته كان يودّ أن يطلعها على مجريات الأمور في مهماته السياسية، يسجلها في حينها على شكل يوميات قبل مرور الوقت عليها. وكانت زوجته ـ أم مازن ـ طرب عبد الهادي (وهي ابنة خاله الشهيد سليم عبد الهادي أحد شهداء أيار/مايو ١٩١٦) قد استطاعت، وعلى رغم فارق السن والمستوى التعليمي بينهما أن تندمج في الجو السياسي الذي يحيط بالبلاد، وذلك بجهودها الشخصية وبتشجيع من زوجها.

وشاركت أم مازن كغيرها من نساء فلسطين المستنيرات في الحركة الوطنية. وكانت البداية إثر تفجر ثورة البُراق: فقد تشكلت لجنة من سيدات القدس، تنادين لعقد مؤتمر نسائي، هيأت السيدة طرب لعقده في منزلها. وقد فوجىء زوجها بالاستعدادات التي سبقت المؤتمر وقامت بها مع عدد من النساء النشطات من سائر المدن الفلسطينية دون مساعدة الرجال. وقد ترأست المؤتمر زوجة موسى كاظم باشا الحسيني وجرى البحث في قضيتين أساسيتين: الهجرة اليهودية، وتمليك الأراضي لليهود. وقد خرجت النساء من قاعة المؤتمر بتظاهرة شاركت فيها جميع الفئات من النساء، ورفع بعضهن الحجاب. وعندما طلبن مقابلة المندوب السامي لرفع عريضة الاحتجاج رفضن تناول القهوة العربية، حيث لا تشرب القهوة، كما ذكرت السيدة طرب «في عرفنا إلا في بيوت الأصدقاء». وقد تشكلت جمعيات مماثلة في جميع المدن الفلسطينية واشتركت النساء في كافة أنشطة العمل الوطني، ومنها المشاركة في التظاهرة الضخمة عام ١٩٣٣ التي عمّت جميع أنحاء فلسطين. وتذكر السيدة طرب أنه «حين حلّت الكارثة بعرب (الحوارث) نتيجة تمليك الحكومة المستعمرة، اشتركت المرأة بالمساعدة للذين أجبروا على ترك أراضيهم بالقوة والبطش والتشريد».

لقد كان لي شرف التعرّف على الأستاذ عوني عبد الهادي في صيف عام ١٩٦٨ في القاهرة في مكتبه في مبنى الجامعة العربية كرئيس للجنة القانونية، وذلك حين كنت أعدّ رسالتي للماجستير (حكومة دمشق العربية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠). ونظراً إلى قرب عوني من الأحداث فقد أجريت معه عدة مقابلات ووجدت أنه يحتفظ بمجموعة ضخمة من وثائق وأوراق ذلك العهد. وكان سخياً، فسمح لي بالاطلاع عليها وتصويرها واستخدامها في رسالتي. وقد تعزّزت معرفتي بالأستاذ عوني من خلال الأستاذ الشاعر (أبو سلمى) الذي كانت تربطه به صداقة قديمة (وكنت أعرف أبو سلمى منذ طفولتي في حيفا)، وقد حضر الأستاذ عوني مناقشة رسالتي للماجستير صيف عام ١٩٦٩ وكان خلال المناقشة شاهد عيان لتلك المرحلة المهمة.

وقد ظللت أتردد على منزله بعد نيلي الماجستير نظراً إلى الصداقة التي ربطتني بعائلته، وبخاصة مع زوجته أم مازن ـ السيدة طرب عبد الهادي ـ وكان الأستاذ عوني يملي عليّ نتفاً من مذكراته التي كان يعكف حينذاك على تسجيلها عن مرحلة حكومة فيصل، وتأسيس إمارة شرقي الأردن ومؤتمر سان جيمس عام ١٩٣٩. وكنت أتولى مساعدته وهو يجري تعديلات على ما كان يسجله عن تلك الحقب المهمة. وظلت صلتي بالعائلة وثيقة بعد وفاته في آذار/مارس ١٩٧٠ وخلال إقامتي بالقاهرة لتحضير رسالتي للدكتوراه، وحضرت السيدة طرب مناقشة الرسالة.

وكنت قد تذاكرت مع السيدة طرب قبل مغادرتي القاهرة عام ١٩٧٢ ضرورة الوفاء لذكرى الراحل عوني عبد الهادي بنشر مذكراته وأوراقه التي أصبحت شخصياً على معرفة كاملة بها، إلا أن الأمر لم يتبلور في مشروع محدد. وقد كُلّفت من قبل الدكتور أنيس صايغ عام ١٩٧٣، بعد عملي في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت (إلى جانب تدريسي في جامعة دمشق)، بالعمل على نشر كتاب عن سيرة عوني عبد الهادي من خلال أوراقه الخاصة. وقد رحّبت السيدة طرب بالفكرة، ووضعت جميع الأوراق تحت تصرفي أنتقي منها ما أشاء على أن تصور تلك الأوراق على ميكروفيلم في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية.

وانتهى العمل بإعداد الكتاب في صيف عام ١٩٧٤[1]، إلا أنه بسبب السرعة في إعداده، وعدم اطلاعي على كثير من المراسلات الشخصية والأوراق المهمة، هذا إلى جانب عدم جودة الإخراج من حيث الطباعة ونوعية الورق، وافتقار الكتاب إلى الصور الشخصية والوثائق الملاحق، عادت فكرة إخراج طبعة جديدة من الكتاب لدى

(١) خيرية قاسمية، **عوني عبد الهادي ـ أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤).

أسرة عوني عبد الهادي وبإشراف مركز دراسات الوحدة العربية، بحيث تشتمل هذه الطبعة على جميع أوراق المرحوم عوني عبد الهادي، وأن يتبع فيها أسلوب ومنهج يختلفان عن الكتاب السابق.

والكتاب الجديد ليس بالمعنى الدقيق ترجمة لحياة عوني عبد الهادي، وإنما هو دراسة للطريق الذي سلكه في العمل السياسي عبر مساحة عريضة من التاريخ تزيد على نصف قرن. ولا يدّعي الكتاب أنه يفي حق عوني في إسهامه الكامل في الحياة السياسية العربية، بل هي محاولة لإعطاء بعض الصور والمشاهد التي تتصل به شخصياً والتي سمحت له الظروف أن يطلع عليها أو يعايشها أو يسهم بها. وقد يعني ذلك أن الطابع الذاتي (الأنا) حاضر، وهذا العنصر الشخصي، قد يثير في بعض الأحيان أسئلة عديدة.

ولكن أهمية هذا الكتاب تكمن في تقديم اختبارات طويلة وتجارب عميقة وفي الكشف عن جوانب من تاريخنا لم ترد في خاطر من يكتب في تاريخ العرب الحديث. وقام عملي في إعداد هذا الكتاب على جمع الأوراق الخاصة بعوني عبد الهادي بما فيها المذكرات واليوميات والخواطر والمراسلات وإجراء عملية التحقيق والمقارنة والترتيب التاريخي، واقتصر التعليق والتحليل على توصيف البيئة والفترة الزمنية ضمن السياق التاريخي، مع تزويد الكتاب بهوامش تعمل على إثراء ما غمض في المتن.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لعائلة المرحوم عوني عبد الهادي التي سمحت بإخراج جميع الأوراق الخاصة بالمرحوم واطلاعي عليها وإغناء المعلومات بالصور الثمينة النادرة، والهدف من ذلك كله إخراج طبعة جديدة عن سيرة عظيم يقف منتصباً أمامنا بقامته المديدة.

الفصل الأول

الحياة المبكرة: مع بدايات الوعي القومي

كتب عوني عبد الهادي بخط يده في ١٦/٩/١٩٥٨[١] عن حياته المبكرة «أمضيت السنين الأولى من حياتي في بيروت، حيث كان يعمل والدي في القضاء، وأذكر أنه كان يشغل منصب مستنطق هناك. إن مرتبه كان لا يزيد حينذاك عن عشر ليرات عثمانية، والغريب أنه كان يملك قرية وادي عارة، وكان ملكه هذا يعطيه ما يزيد عن حاجته وحاجة الأسرة، ولكن هذا المنصب وحب المنصب، والرغبة في الأمر والنهي دفعته إلى الاغتراب. وأذكر أن زاره مرة (مفتش العدلية)، ووظيفة هذا المفتش أن يرقب أعمال القضاة وأعمال موظفي العدلية وينهي تقاريره بذلك إلى وزير العدل الذي له أن يتخذ ما يراه من أوامر على ضوء هذه التقارير ـ قلت أذكر أن زاره مرة هذا المفتش وعجب مما رآه في هذه الزيارة من إكرام لا يتوفر إلا للموسرين، ولكن لم يلبث أن زال عجبه حينما علم أن هذا المستنطق يقتني فرساً من الأصائل وبيته بيت كرم، وذلك لا يتيسر إلا لأصحاب الموارد الخاصة، وكان (هو) منهم».

وعن سنوات بيروت، يذكر عوني أن عائلته قطنت في حي البسطة في بيروت، وحي البسطة «هو حي الشجعان من المسلمين، وكانت لهم صولات وجولات في جميع أرجاء بيروت، وكان يسمى الشجعان هؤلاء في بيروت (قبضايات) وكان والدي شجاعاً ويحب الشجعان وذا عطف شديد على (القبضايات)، وكان الناس، جميع الناس، يحسبون لهم حساباً. وكانت لهم رهبة وهيبة حينما يؤمون (القهاوي) والمتنزهات، فينهض الجالس وترتعد فرائص الجبناء، ثم لا يلبثوا أن يستووا على مقاعدهم، حتى يحوم حولهم التابعون، يكيلون لهم المديح جزافاً ويطرون شديد بأسهم وقدرتهم على كبح جماح الناس أجمعين. وقد كان لهؤلاء (القبضايات) تبعٌ

---

(١) رسالة كتبها عوني عبد الهادي من عمان إلى ابنته أرب في الكويت.

كثيرون يعيشون في كنفهم ويرتكبون الشرور، ويخشى الناس مقابلة تلك الشرور بمثلها، مخافة تقديم الحساب لزعمائهم (القبضايات)».

وتتتالى ذكريات عوني عبد الهادي عن تلك المرحلة: «ولقد كان لمنصب (المستنطق) في العهد التركي نفوذ وسلطان عظيمان، إذ كان بيده إصدار أوامر الحبس والإفراج، وكان والدي يحسن كثيراً استغلال هذا النفوذ والسلطان أيما إحسان، غير أنه كان في عطفه على (القبضايات) مصلحة لهم وللناس. فلقد كان يأخذ بيدهم حينما كان يقبض على أحدهم، الأمر الذي لم يكن دائماً من السهل. وكان لا يفتر أبداً في العمل على توجيههم التوجيهات الحسنة الطيبة، وكثيراً ما كان يلاقي عمله نجاحاً وتوفيقاً».

أما عن ذكريات الدراسة المبكرة في بيروت، فيقول عوني: «التحقت في الصغر في مدرسة الحي حيث كان شيخ المدرسة، هو المدير والمعلم وكل شيء، إلى أن دخلت مع اخوتي، عفيف، وعزيز، المدرسة العسكرية في صفوفها البدائية، ولا أذكر كم قضيت فيها من سنين، وقد ابتلى الله المرحوم أخي عزيز في أواخر أيام إقامتنا في بيروت بالروماتيزم الحاد التي لم يشف منه حتى وفاته».

أتمّ عوني التحصيل في مدينة نابلس عام ١٩٠٧ قبل أن يرسله والده الى استنبول، وبعد سنتين في مدرسة سرجان الإعدادية دخل (الكلية الملكية)[٢]، وهي كلية يقول عنها عوني: «يدخلها الطلبة بعد أداء امتحان وينتخب منهم أربعون طالباً، وهي معدة لتخريج الموظفين مثل المدعي العمومي». وحضر عوني ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨. وكان هو وأحمد قدري ورستم حيدر طلبة هناك وكانوا جميعاً، يقول عوني «ضد السلطان عبد الحميد». وظل عوني يذكر، على رغم مرور سنوات طويلة بعد هذا الحادث[٣]، كيف أن بداية الحس القومي العربي قد استيقظت كرد فعل للتظاهرات التي قام بها الأتراك احتفالاً (بانقلاب) ١٩٠٨، إذ كانوا يشتمون عزة باشا العابد وأبا الهدى الصيادي (من مستشاري السلطان عبد الحميد) ليس بصفة شخصية، بل يشتمون الأمة العربية التي ينتميان إليها.

---

(٢) في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ تلقى عوني (في القاهرة) بوصفه أحد خريجي الكلية القدامى رسالة من كلية العلوم السياسية في أنقرة (الملكية سابقاً) بمناسبة مرور ١٠٦ ـ ١٠٧ أعوام على تأسيسها، وتقول الرسالة إن الكلية تعتزم إصدار كتاب باسم **تاريخ الكلية الجديد وطلابها**، وإنه سيدرج في هذا الكتاب أسماء و«ترجمة حال» الذين سبق وتخرجوا في هذه الكلية، وتضيف الرسالة أنه «رغبة من الكلية في الحصول على معلومات دقيقة بقدر الإمكان أعدت نموذج أسئلة لإملائه من قبل خريجي الكلية بالذات أو من قبل أفراد عائلتهم نيابة عنهم».

(٣) روى عوني ذلك لي صيف ١٩٦٨.

وبعد عام ١٩٠٨ تابع عوني دراسة الحقوق في باريس[٤]. وبعيداً عن رقابة أجهزة الحكم في استنبول، أخذ عوني مع عدد من رفاقه بالتفكير في مصير العرب، وفي الإسهام في بدايات اليقظة العربية الحديثة، فكان أحد المؤسسين الأوائل لجمعية العربية الفتاة في باريس عام ١٩٠٩[٥] (التي حافظت على سريتها حتى إعلان حكومة دمشق العربية عام ١٩١٨)، وأحد واضعي دستور الجمعية الذي جاء في ديباجته «إن الأمة العربية في مؤخرة الأمم اجتماعاً واقتصاداً وسياسة، فوجب على قادة نابغتها المفكرين أن يبذلوا حياتهم فيما ينهض بها من هذا التأخر ويتدرجوا فيما يؤول إلى ترقيتها لتدرك معنى الحياة وتحتفظ بحقوقها الطبيعية. وعلى هذا المبدأ الأساسي تعاهد في أوروبا في الرابع عشر من تشرين الثاني لعام ١٩٠٩ فريق من النابغة العربية على القيام بما تفرضه عليهم الوطنية لتعزز بهم مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حسب ما تتطلبه طبيعة الوجود».

والمواد الأساسية في الجمعية ثلاث[٦]: **المادة رقم (١)**: تدعى هذه الجمعية جمعية العربية الفتاة وغايتها النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية. **المادة رقم (٢)**: الجمعية مكلفة بمعونة كل فرد من أفرادها على سبيل التضامن الاجتماعي، كما أن كل فرد مضطر لنصرة أخيه على سبيل التضامن الإفرادي. **المادة رقم (٣)**: على كل عضو أن يأتمر بقرارات اللجنة العليا ولو كانت عليه وخلافاً لإرادته.

وكان عوني عبد الهادي أحد أعضاء اللجنة التي دعت إلى عقد المؤتمر السوري العام في باريس في حزيران/يونيو ١٩١٣[٧] بتنسيق مع أعضاء حزب اللامركزية في

---

(٤) كانت أولى البعثات إلى الغرب أواخر العهد العثماني عسكرية وإلى ألمانيا بالتحديد، وبعد تسلم الاتحاديين السلطة (١٩٠٨) أرسلت أول بعثة من الدولة العثمانية إلى فرنسا (لأن اللغة السائدة في العاصمة العثمانية هي الفرنسية) من ٣٠ طالباً لم يكن من بينهم سوى قلة من العرب.

(٥) لا يعرف بالضبط تاريخ تأسيسها، معظم المراجع يشير إلى عام ١٩١١، ولكني في صيف ١٩٦٨ اطلعت على كراس بين مجموعة أوراق محب الدين الخطيب يتضمن منهج العربية الفتاة، ويشير الكراس إلى أن الجمعية تأسست في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٩ «من قبل فريق من النابغة العربية للقيام بما تفرضه عليهم الوطنية ليتعزز بهم مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حسب ما تتطلبه طبيعة الوجود» كما اطلعت على منشور سياسي للجمعية بعنوان «الصرخة الأولى» يطالب بالإصلاح والاستقلال الإداري، عليه ختم للجمعية وتاريخه ١٩٠٩.

(٦) كان عدد المواد بأكملها (٢٤) مادة: (٣) مواد أساسية، (٨) مواد تشكيلات الجمعية، (٩) مواد موظفو اللجنة العليا، مادتان للمالية، ومادتان متفرقات (وثيقة بخط عوني عبد الهادي) وهذه الوثيقة هي أيضاً بين مجموعة أوراق محب الدين الخطيب.

(٧) عقد في باريس في حزيران/يونيو ١٩١٣ بتنسيق بين جمعية العربية الفتاة في باريس وحزب اللامركزية الإدارية العثمانية في القاهرة. حضره ٢٥ عضواً معتمداً و٢٠٠ مستمع. وأعطى دعماً كبيراً لكل الجمعيات السياسية في الوطن الأم من أجل نشر القضية العربية في الخارج والمناقشة في حقوق =

القاهرة(٨)، وقد عبّرت مقالة بعنوان «إرادة الشعب فوق كل إرادة»، دفع بها عوني عبد الهادي إلى جريدة **المفيد** في بيروت (وقد نشرت في ٩ آب/ أغسطس ١٩١٣) عن الحالة النفسية التي غمرت الجميع بالآمال المعقودة على عقد المؤتمر، فكتب «لم يبق أحد في البلاد العثمانية عموماً وفي البلاد العربية خصوصاً لم تشغله فكرة هذه الكلمة الكبيرة كلمة (الإصلاح)... وكأن بها سحراً مبيناً... ولم يكن ثمّ كثير لهبوط الكثير من عشاقها إلى باريس... غير أنه لم يكن أبداً هبوطهم إليها للاستنجاد بقواها ورجالها بصورة مخصوصة، بل إنهم جاءوها بناء على دعوة نشرتها في البلاد (لجنة المؤتمر العربي السوري في باريس)، ليمثلوا البلاد العربية أمام العالم الأوروبي ويبرهنوا لأرهاطهم أن الشعب العربي لم يزل يجري في شرايينه دم آبائهم وأجدادهم الكرام... إن مجيء هؤلاء الوفود الكرام وتوارد الرسائل والكتب من كافة أطراف البلاد لتعلن للجنة المؤتمر ارتياحها من عمله الكبير، يبرهن أن الأمة بأسرها متحدة في العمل ومشتركة في الطلب، وأن هنالك أدمغة وشعوراً تطلب الحياة وتحب المدنية الغربية لما فيها من العظمة والكمال. إني مهما بالغت في الوصف واسترسلت في التعبير، فإني غير قادر على إعطاء القارىء الكريم ذلك الشعور اللطيف عند مشاهدة هذه الجالية العربية وهؤلاء الوفود مجتمعين في حلقة واحدة يتذاكرون بكل صفاء وإخلاص في كل ما تحتاج إليه البلاد ويتطلبه العمران.

«إني أؤجل اليوم البحث في خطورة غايات هذا المؤتمر الوطني وتدقيق أعماله وتلخيص النتائج المنتظرة منه، حيث إن المؤتمر الذي أتم عقد اجتماعاته الأربعة لم ينته بعد من كافة الأشغال والأعمال التي يرصدها للوصول إلى غايته الثمينة وضالته المنشودة، غير أني أحب قبل كل شيء تطمين الوجل من الحالة الراهنة بأن الشيء كله بيد الشعب وأنه متى أراد الشعب شيئاً ووصل إلى إعلان هذه الإرادة، فهو ينال ما يتمناه ولو وقف أمامه الدهر والناس أجمع. ومما يثبت ضمائرنا ويرينا آمالنا الزاهية قريبة التحقيق هو اشتراك جميع طبقات قومنا النجباء في الفكر والعمل... ولما ينشر كتاب أعمال المؤتمر ويثبت فيه تلك الكتب الكثيرة التي وردت إلينا من

= العرب ضمن الدولة العثمانية وضرورة الإصلاح على أساس اللامركزية، مع التأكيد على عدم التخلي عن السلطة العثمانية بل تقويتها بتقوية مركز العنصر العربي فيها وإدخال إصلاحات ضرورية لحمايتها من الأخطار التي تهدد الدولة.

(٨) تأسس حزب اللامركزية الإدارية العثمانية في القاهرة (١٩١٢)، وأهدافه الدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية في الولايات العثمانية لحمايتها من الضغط الخارجي والمنازعات الداخلية. وأنشأ له فروعاً في المدن السورية (بلاد الشام)، كما كانت له اتصالات مع الجمعيات الأخرى في الشام والعراق، وأصبحت لجنة الحزب أفضل من يمثل أهداف العرب وأمانيهم من حيث دقة التنظيم وقوة التأثير.

بيروت والشام وحلب وفلسطين وبغداد والبصرة ومصر والآستانة وأميركا وأوروبا، يتضح عندها لكل ذي عينين حقيقة انتشار هذه الفكرة ودرجة رسوخها العظيم في أفئدة الأمة أجمع . . .

«إن الأمة التي يطلب جميع أفرادها الحياة، فهي سعيدة لا تلبث أن تصعد سلم الكمال وتتسنم ذروة المجد. ذهب الزمان الذي يقدر أن يسيطر فيه الفرد على الجماعات الحية. ففي القرن العشرين لا إرادة إلا إرادة الشعب ولا أقوال إلا قول الجماعة، دع عنك الانقلابات الاجتماعية والسياسية التي حصلت في العالم إلى اليوم، وخذ الحالة الحاضرة، وانظر فيما إذا كانت الحروب والمصالحات والمباني والمؤسسات هي نتيجة قرارات تأخذها الملوك والوزارات وهم جلوس على منصاتهم أو بعض الأفراد في اجتماعاتهم أو هي نتيجة حكم الشعوب على الحكومات وتأثير إرادة الأمم في الكون والطبيعة».

يورد عوني في مقالته أمثلة عن إلغاء دور الشعوب على يد بعض حكام أوروبا المستبدين، وبخاصة في فرنسا باستثناء انكلترا، ويتابع مقالته قائلاً: «الشعب ليس عبارة عن آلة كبيرة تدير دولابها الأفراد كما كان من قبل يوم كان الاستقلال الشخصي مفقوداً، بل هو الروح المجسمة في كل عمل وتتجلى إرادته القوية بما يسمونه اليوم بـ (الرأي العام). . . لا يجوز لأحد أن يسأل عما إذا كان ثمة وجود للرأي العام في البلاد العربية حيث إن الكل متفق في هذه القضية وقد صار الإجماع على ذلك. إن الشعب العربي كله يطلب اليوم الإصلاحات وقد أعلن إرادته في أطوار عديدة، والحكومة الحاضرة التي قرأت جرائد سوريا وسائر الولايات وتفاوضت مع الأحزاب التي تشكلت في كافة البلاد العربية، قنعت تمام القناعة بوجود هذه (الأفكار العمومية) فقررت إجابة الطلب. ولا يسعني هنا إلا أن أرتاح لهذا القرار وأشكر رجال الحكومة الحاضرة الذين أظهروا كياسة وحزماً كبيراً، لأنهم علموا أن التردد في ذلك لا يجني سوى الندامة وأن إرادة الشعب فوق كل إرادة».

وقد أتاح عقد المؤتمر العربي في باريس فرصة لعوني للاتصال بالمؤتمرين، وبخاصة من أعضاء حزب اللامركزية، واستمرت الاتصالات في أعقاب المؤتمر. وعلى رغم الآمال العريضة التي أحاطت بأجواء المؤتمر وإقرار عدد من الإصلاحات، بدأت بوادر مماطلة الحكومة الاتحادية في تنفيذ تلك الإصلاحات[٩]. وكان عدد من

---

(٩) على رغم أن موقف الحكومة الاتحادية كان عدائياً في البدء من مؤتمر باريس إلا أن أعضاءها اضطروا إلى إرسال سكرتير حزبهم إلى باريس، واتفقوا على بعض مبادىء تكون أساساً لمفاوضات تالية، وصدرت المصادقة على شروط اتفاقية باريس في ١٩١٣/٨/٨ بعد اختزال كثير من موادها في ٩ آب/أغسطس ١٩١٣.

المؤتمرين قد ظلوا في باريس لإجراء مزيد من المفاوضات مع ممثلي الحكومة، وعاد البعض الآخر إلى القاهرة، وكان منهم عوني عبد الهادي وعبد الغني العريسي (ممثلان عن العربية الفتاة)[١٠]، وحضرا جلسة اللجنة العليا لحزب اللامركزية التي وضعت فيها الخطوط العريضة للعمل العربي المقبل.

وبحجة قضاء الإجازة الصيفية في نابلس، عاد عوني في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩١٣ وغايته «دراسة الحالة الروحية التي تمثل الأفكار» كما جاء في رسالته إلى اللجنة العليا لحزب اللامركزية[١١]، في القاهرة. وقد بدأ عوني بتهيئة الأذهان لفكرة تشكيل فروع لحزب اللامركزية، وانتشرت الفكرة في أنحاء فلسطين «ولم يبق لتحقيقها سوى الابتداء بالفعل»، جاء ذلك في رسالة أخرى إلى اللجنة العليا لحزب اللامركزية. وقد رشح عوني خاله سليم الأحمد عبد الهادي في جنين لتولي هذه المهمة. ووردت إلى الأخير رسالة من القاهرة مقر حزب اللامركزية في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٣ تبارك هذا العمل بعد أن «وردت البشائر من حضرة الأخ عوني بك عبد الهادي بأنكم ترغبون في تعضيد حزب اللامركزية لاعتقادكم أنه خير حزب يخدم البلاد ويسعى لرقيها، وقد دل ذلك على غيرتكم الوطنية ومحبتكم العربية، فشمل السرور الإخوان هنا وأثنوا عليكم الثناء العاطر وعلى أمثالكم الغيورين العاملين على إنهاض شعبهم وبلادهم».

ووردت التعليمات إلى عوني في نابلس في رسالة حقي العظم، أحد زعماء اللامركزية، في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٣، وأشار إلى كتاب الشكر الذي وجهه إلى سليم عبد الهادي في جنين، ومعه برنامج الحزب وقانونه الداخلي مع شرح كاف عن كيفية تأليف الفروع وسيرها، مع وعد بأن يرسل إليه (سليم عبد الهادي) بقية التعليمات وبطاقة الاعتماد بعد انعقاد جلسة اللجنة العليا. ومن بين التعليمات التي أرسلت إلى سليم عبد الهادي لأجل تأسيس الفروع «اكتبوا رسائلكم باسم الرئيس في ظرف أكبر منه واكتبوا على هذا الظرف الثاني هذا العنوان: هليوبوليس (في مصر) إلى الحاج عيسى أفندي اسماعيل، ويمكنكم أيضاً أن تخابرونا على يد الأخ عوني بك المومأ إليه أو بواسطة حافظ بك السعيد في يافا».

ومن التعليمات العامة التي تلقاها عوني من اللجنة التنفيذية العليا لحزب اللامركزية

---

(١٠) ذكرت جريدة المفيد (بيروت) أن جريدة **الأهرام** كتبت بمناسبة وصول صاحب المفيد عبد الغني العريسي وصديقه عوني عبد الهادي إلى مصر مقالة بعنوان: «ضيفان كريمان: دروس نافعة، يصح أن نحلّي بها صدر جريدتنا لما فيها من العبرة والذكرى».

(١١) جميع مراسلات عوني عبد الهادي مع اللجنة اللامركزية في تلك المرحلة هي بين مجموعة أوراق محب الدين الخطيب.

في القاهرة، لتعميمها على مؤسسي فروع اللامركزية، ما يتعلق بأصول المراسلة مع لجنة مصر «بوضع نمرة بطاقته بدلاً من التوقيع، هذا إذا كان في الكتاب ما يختص بشؤون الوطن والحزب وأعماله والإصلاح، وفي هذه الحالة يجب أن يكون كل مادة بمادته وبعبارات بسيطة. . .، خالية من عبارات التعظيم والتبجيل. . . وكل فرع يبقى في الخفاء والسر إلى أن تعترف الحكومة بالحزب رسمياً. . . وأن تحفظ سجلات لقيود الحزب. . . وكل شخص يريد الدخول في الحزب يجب أن يشهد بحقه أحد الأعضاء، أو أحد الناس الموثوق لهم بالاستقامة وحسن السير والسيرة».

وبجهود عوني عبد الهادي تشكلت فروع حزب اللامركزية في جنين ثم في حيفا بمساعي سليم الأحمد عبد الهادي الذي هو برأي عوني، كما جاء في إحدى رسائله إلى اللجنة العليا للحزب في القاهرة «من الذين يعتمد على أقوالهم، حيث إن له الكلمة العليا في البلدين وهو الوحيد الذي يقدر على خدمتنا خدمة حقيقية». وعمل حافظ السعيد عملاً مشابهاً في يافا وكذلك سعيد الحسيني في القدس. أما في نابلس ونظراً إلى أهميتها وموقعها، فقد جرى تشكيل شعبة للامركزية فيها انتخب لها أربعة من أكبر المتنفذين في نابلس وهم توفيق عبد الغني عبد الهادي، وعبد الهادي القاسم عبد الهادي، وحسن حماد، وإبراهيم عبد الهادي، وهم، كما يذكر عوني في رسالته المشار لها سابقاً «. . .المعول عليهم في كل حركة وعمل». ولمزيد من الحذر والحيطة توجه عوني بطلب إلى أمين سر اللجنة العليا لحزب اللامركزية محب الدين الخطيب (الذي كانت تربطه به صداقات الدراسة في استنبول) مكاتبة رؤساء هذه الشعب بتعليمات الحزب وإرسال البرنامج والقانون الداخلي حتى توزع على كل عضو يدخل الحزب وكذلك إصدار أمر الاعتماد.

وقد تقدم أعضاء اللجنة العليا للامركزية (رسالة حقي العظم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٣) بـ «الثناء العاطر» على عوني، ودعوا له بالتوفيق والنجاح في كل مجال. وقد شكر لهم عوني حسن ظنهم «بهذا العاجز الذي جل ما يتطلبه في هذه المعمورة هو الخدمة مع الخادمين الصادقين وإن توفق في خدمته هذه، أن يزيد في نهضة أمته درجة، فإنه يعد نفسه سعيداً».

وظل يشغل عوني، وهو في نابلس، ما يجري من مفاوضات بين الحكومة وممثلي مؤتمر باريس[١٢]، وأخذ يطلب من القاهرة مزيداً من الإيضاحات عن حركة

(١٢) على الرغم من أن طريقة الاتفاق بين ممثلي الحكومة الاتحادية وبعض أعضاء المؤتمر السوري في باريس لم ترق للمتشددين من شباب الحركة العربية، إلا أنهم انتظروا إخراج الاتفاقية العربية التركية التي عقدت في باريس إلى حيز الوجود دون طائل. وتبين في ما بعد أن خطة الاتحاديين كانت المراوغة وإهمال القضية، ولم تقم بعد ذلك أي محاولة للاتفاق بين الطرفين.

الحكومة نظراً إلى أن رسائل عبد الغني العريسي (وكان قد عاد إلى بيروت لمهمة مماثلة لمهمة عوني في نابلس) وأصحابه كانت مختصرة، كما كتب عوني عبد الهادي «وكذلك مكاتيب الآستانة... ليست أكثر من برقيات مستعجلة». ونقل حقي العظم في رسالته الجوابية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩١٣ الخطة التي وضعتها اللجنة العليا للامركزية «بضرورة استئناف العمل والبدء بحركة جديدة بعد مدة لتعلم الحكومة أن مخدرات المواعيد لم تؤثر في الشعب العربي». وبناء على تعليمات الحزب (اللامركزية) (طيّر) عوني برقية إلى استنبول يسترحم السلطان بإصدار إرادته السنيّة بأمر تنفيذ الإصلاحات التي وعد الأمة العربية بها، وهو على يقين من أن (تُطيِّر) مثلها من سائر المدن، وبرأيه «...كل هذا حسن، ولكن الأحسن من هذا كله هو نظر الحكومة إلى هذه (الطيّارات) نظر المتفرج المتعجب، ويا حبذا أن يحصل بعد هذا العجب إقرار، ولكن القوم تعود أن يتعجب دائماً ولا يفعل أبداً، ومع ذلك فنحن نثابر العمل، فلعل أن يكون في التأكيد نتيجة لأننا لم نخرج بعد عن حد النظريات إلا قليلاً، وأن النظريات لا بد لها من تأكيد حتى تأخذ في النفوس موقعاً وفي العقول محلاً». إنه يخدم بهذه الواسطة، كما جاء في رسالته إلى حقي العظم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ «تقوية الشعور الوطني العربي ونبث فيه روح الحياة الحقيقية التي ما نفذت في شعور أمة إلا ودخلت فيه مصاف الأمم الحية». وعزم عوني على إقامة حفلة عامة بموضوع الإصلاح، كما أشار في رسالته السابقة، «...إن الكثيرين عندنا تخاف من طلب الإصلاح بصوت عال، خشية سطوة الحكومة...»، إنه يريد أن يفهم المواطنين صلاحيتهم ليعلموا «...أن للشعب إرادة قوية فوق كل إرادة».

وقد كتب عبد الغني العريسي (من بيروت) رسالة إلى عوني يشكو من أصحاب الوعود (العرقوبية)، ولا يستغرب عوني ذلك «...حيث الغرابة في بر الوعود... ولكن إن هم تغيروا، فنحن لم نتغير ولن نتغير حتى يتم لنا الأمر ويطلب منا السيف ثأراً فيثأر...». واعتبر عوني أن مهمته في أمر تشكيل فروع لحزب اللامركزية في أنحاء فلسطين قد تمت، وأخطر اللجنة التنفيذية للحزب أنه بعد مدة سيترك نابلس ويسافر إلى باريس حيث يقدم «فحص (الدقتورا) في مكتب الحقوق». وحرصاً على سلامته اصطلحت اللجنة العليا للحزب على مراسلته بلقب «حسين»، وقصدت بذلك تخليصه من المسؤولية إذا دعت الحاجة.

ومن باريس تابع عوني تناقضات الحكومة في البر بوعود الإصلاح، وعن تدريس التاريخ واللغة العربية (وهما من جملة المطالب العربية) قرأ عوني للحكومة أربعة أوامر متناقضة بهذا الخصوص بظرف ثلاثة أشهر. ولا يستبعد أن يجيء أمر يعكس الأمر الأخير، ولكنه لم يفقد ثقته بعد «...ما دام الشعب العربي قد أدرك أن

له حقوقاً وأنه قادر على الحصول عليها...». (رسالته إلى حقي العظم في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣).

وتنوع نشاط عوني في باريس كان أدبياً وسياسياً معاً، فقد انتخب رئيساً لجمعية أدبية اسمها «جمعية تعاون الطلاب» ولها معاونون في مونبلييه ولوزان وغيرهما، وقصد هذه الجمعية القيام ببعض الخدمات إلى طلاب العلم في أوروبا، وغايتها تهيئة رجالها للمستقبل، وهم يجتمعون في وقت معين في كل أسبوعين حيث يلقي البعض خطابات «...وتدور مذكرات لا تخلو من الفائدة». وقد كتب إلى صديق في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩١٤ إثر محاكمة عزيز المصري[١٣]، أنه قد جمع بعض الإخوان وذهبوا إلى الجرائد الفرنسية (**التان، الماتان، الريفو دوباري والإنسان الحر**) لإرسال برقيات احتجاج إلى الصدر الأعظم في الآستانة بالفرنسية بتوقيع جميع الطلاب العرب في الجامعات الفرنسية.

وقد ظل أحد رفاق الدراسة في باريس، رفيق التميمي، من الذين قاسموه حياة المدرسة وشاركوه الأفكار الوطنية والأدبية، يذكر أيام باريس هذه، وفي رسالته إلى عوني من دمشق في ١٩١٩/٥/١٣ يقول «...إني لم أزل أذكر تلك الأيام التي قضيناها سوية نتقاسم الآلام التي كان يشعر بها كل وطني غيور لتعاسة بلاده ونتبادل الآراء والأفكار التي تؤهلنا لنكون أمة ما بين الأمم الحية».

---

(١٣) كان عزيز علي المصري أحد مؤسسي الجمعية القحطانية التي تأسست في استنبول عام ١٩٠٩، وهي أول محاولة لضم ضباط عرب إلى الحركة القومية، وهدفها أن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة تصبح جزءاً من امبراطورية تركية عربية. وتوقف نشاطها خوفاً من كشف أمرها وتحولت في ما بعد إلى جمعية العهد (١٩١٣)، وكان لها برنامج القحطانية نفسه في البدء ولا تضم إلا العسكريين، وأصبحت بالنسبة إلى الضباط كالفتاة بالنسبة إلى المدنيين. وربما قد تسربت إلى الاتحاديين فكرة عن تأسيس هذه الجمعية فاعتقل عزيز المصري وقدم للمحاكمة بعد أن وجهت له تهم أخرى، وتدخلت السلطات البريطانية للعفو عنه بعد أن أثار اعتقاله موجة سخط وهياج في مصر. ولقد هزت محاكمة عزيز المصري نفوس العرب وقوّت عزمهم على الوقوف في وجه أعمال الاستبداد التركي.

الفصل الثاني

سنوات الحرب في باريس (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

سجل عوني عبد الهادي في مذكراته الشخصية عام ١٩٦٦، ذكرياته عن سنوات الحرب العالمية الأولى التي شاءت الظروف أن يعايشها في باريس، فكتب «فاجأتني الحرب الكبرى عام ١٩١٤، وأنا في باريس وكنت قد أتممت يومذاك دراستي في كلية الحقوق وحصلت على شهادتها. وقد كنت عازماً على مغادرة فرنسا نهائياً إلى بلدي سورية، أقول سورية وليس فلسطين، لأن سورية كانت تشمل حينذاك البلدين اللذين أسموهما في ما بعد فلسطين وشرق الأردن، غير أني عدلت عن السفر، وعدل أيضاً صديقي المرحوم جميل مردم بك، عن مغادرة باريس حينما شدّ مسامعنا صدى إعلان هذه الحرب في أرجاء فرنسا كلها، والحركة الكبيرة التي هزت فرنسا كلها هزاً عنيفاً، تكاد تفوق هزات الزلازل. وقد صمّمنا على البقاء في باريس، لنرى ما سيجري في هذه الحرب التي ستكون كما خُيل لي حرباً كبيرة لم يشاهد العالم لها مثيلاً من قبل وذلك لأنني كنت أعلم أن العداء والغلّ في نفوس الإفرنسيين على الألمان يفوق كل غل وعداء بشري. فالإفرنسيون لم ينسوا يوماً أن الألمان هاجموهم في عقر دارهم في حرب السبعين، وتغلبوا عليهم، وقتلوا رجالهم، وحطموا الكثير من معالم عمرانهم وآثارهم الفنية التاريخية، واحتلوا عدداً من إيالاتهم وسلخوا مقاطعة الألزاس وضموها لبلادهم.

«... وقد كان لاعتداء ألمانيا على الألزاس وضمها لألمانيا أسوأ الأثر في نفوس الإفرنسيين وأوقعها تأثيراً عليهم، فلقد أقاموا نصباً لإقليم الألزاس يؤمونه في كل مناسبة، يخطبون ويذرفون الدموع عنده، قلت ذات يوم لصديق وزميل إفرنسي لي: (إن مقاطعة الألزاس لم تكن إفرنسية أصلاً وإن أهلها ألمانيون لحماً ودماً، وفرنسا سلختها عن ألمانيا في عهد الملك لويس الرابع عشر بموجب معاهدة فستفاليا، ويقول الألمان إن كل ما فعلوه أنهم أعادوها إلى أمها الشرعية)، فأجاب صديقي: (صحيح أن لغة معظم الألزاسيين الألمانية، ولكن القومية الصحيحة لا

تكون باللغة أكثر ما تكون بالنزعة والمشيئة، ونحن نعتبر دائماً أن سلخ الألزاس من فرنسا، هو تعدٍ على حقوق فرنسا ومخالف للعدالة الإنسانية، ونحن لا نقر بأن الألزاس ألمانية أصلاً، فاللغة، كما قلت، ليست الأساس لمفهوم القوميات، ولكن النزعة والمشيئة، هما الأساسان للقومية الصحيحة).

«لذلك لم يدهشني أبداً أن أرى الإفرنسيين منذ الساعة التي أعلنت فيها الحرب على ألمانيا يهرعون زرافات ووحداناً للالتحاق بالجيش، وقد كنت ألمس من رفقائي الشباب حرصهم الشديد على أن يكونوا من طليعة المحاربين. فلقد شب هؤلاء على كراهية الألمان وعاشوا في بيوتهم ومدارسهم وبيئتهم منذ نعومة أظفارهم إلى أن بلغوا مبلغ الرجال، على فكرة الانتقام لبلادهم من الألمان الذين داسوا بلادهم بأقدامهم، وأذلوا رجالهم واغتصبوا ما استطاعوا اغتصابه من ثروات وامتيازات.

«عشت وصديقي جميل مردم بك، أربع سنوات طوال في باريس الهادئة الصاخبة، المترفة، التي كان يجد فيها الأجنبي ما يحلو له، فقد كان السائح الذي يؤم عاصمة فرنسا للعبث واللهو، يجد كل أبواب العبث واللهو مفتوحة أمامه، ومن كان يقصد باريس ليدرس الفن والعلم كان يجد كل أبواب الفن والعلم مفتوحة أمامه أيضاً. وفي باريس الكثير من البيوت الهادئة أو الصاخبة، وفيها الكثير الكثير من المعاهد والمدارس والجامعات الفنية والعلمية. والأجنبي فيها مخيّر، فإما أن يقضي أوقاته بالاستمتاع بمباهج الحياة الهادئة فيها وإما أن يلهو ويرتع صباح مساء حتى الفجر، في محلاتها الصاخبة التي لا حصر لها، وإما أن يغشى معاهد العلم والفن التي لا حدّ لها.

«ولكن منذ الساعة الأولى من إعلان الحرب، تغير كل شيء في باريس وأصبح المرء فيها لا يرى إلا رجالها تعلو رؤوسهم الخوذات العسكرية وعلى جوانبهم السيوف يسيرون بسرعة كبيرة في الشوارع، كأن هنالك من يرغمهم على هذا السير السريع، تضيق بهم الشوارع على اتساعها. وكنا، صديقي جميل بك وأنا، نسير في الشوارع على استحياء، فكل الشوارع محتشدة برجال الحرب، وكنا ننظر إلى هؤلاء الرجال بإعجاب، ونتمنى لو كنا نجنّد ونحمل مثلهم هذه السيوف وتلك الشارات الحربية على صدورنا. إن روح الشباب كانت تهزنا هزاً عنيفاً، فالشاب الذي يشاهد مثل هذا المنظر الرهيب يود لو (أن يتزيا) بزيّهم ويغني مثلهم أغنيات الحرب، فالشاب يحلو له في هذا الموقف أن يجود بكل شيء بنفسه ونفيسه.

«وكان يعجبني أن أرى الشاب الذي تتأخر دعوته للالتحاق بالجيش يذهب بنفسه إلى الدوائر العسكرية المختصة، للفت النظر إليه. وكان يزيد في إعجابي حالة الشاب الإفرنسي النفسية، كان يندر أن أرى شاباً في أي شارع من شوارع باريس

الكثيرة، فالشاب يخشى أن يظهر بلباسه المدني خشية أن (تسلقه) الأعين، خاصة أعين النساء، بنظرات مريبة. قلت لصديق وزميل إفرنسي آخر لي: (يعجبني هذا الحماس المتدفق الذي أراه في شبابكم وحرص كل واحد منكم على أن يكون في الطليعة). قال: (آه يا صديقي، لو عرفت ما جرى لنا في حرب السبعين، وما أصابنا في تلك الحرب، وما لحق بنا من إهانات شخصية ووطنية، لما استعظمت هذا الحماس المتدفق عند رجالنا ونسائنا اليوم، صحيح أن فرنسا هي التي أعلنت الحرب، وليس ألمانيا، رغم أنها لم تكن على استعداد لها، ولكن الواقع أن بسمارك هو الذي هيأ لفرنسا، لخبثه ودهائه، أسبابها)».

ويسجل عوني بإسهاب ما رواه له صديقه عن ملابسات تفجر الحرب الفرنسية الألمانية. ومما رواه هذا الصديق، أن بسمارك عاش في باريس مدة قصيرة لم تتعد السنة تعرف فيها على الكثيرين من رجال فرنسا المدنيين والعسكريين، وعرف الكثير من طباعهم ورقة شعورهم وشدة حساسيتهم بكل ما يمس كبريائهم وشرف وطنهم من أذى. وكان بسمارك قد أعدّ قصر فرساي مقراً له، واستقبل في هذا القصر نفسه الموسيو تيير السياسي والمؤرخ الإفرنسي المشهور، وكان الموسيو تيير قد جاء لمفاوضته في أمر جلاء جيوشه عن فرنسا، ولكنه فشل في مهمته. ولربما أراد بسمارك أن يخفف عنه ألم هذه الخيبة، وهو يهم بالانصراف فأخذ يمتدح أثره التاريخي الكبير عن (الكونسولات والامبراطورية) الذي جاء في عشرين مجلداً ولكن تيير لم يأبه لهذه اللغة من بسمارك، فأجابه والغيظ يكاد يخنقه: (ليس أنا يا حضرة المستشار الذي يستحق هذا المديح والذي يستحقه هو نابليون بونابرت العظيم. أما أنا فإن كل ما فعلته أني سطرت في عشر مجلدات بعض ما قام به هذا القائد العظيم من أعمال ستبقى مفخرة له ولوطنه الكبير، أبد الدهر). وهنا قال بسمارك بحدة زائدة: (كفى كفى، أنا لا يمكنني أن أشعر بأي احترام لشخص داس بأقدامه بلادي). ولكن الموسيو تيير أسرع بانتهاز هذه الفرصة السانحة ليرد عليه بنفس لهجته القاسية: (وهذا يا حضرة المستشار ما شعرت به نحوك بالذات حينما رأيت جيوشك يدوسون بأقدامهم أرض بلادي)».

ويعلق عوني على حديث صديقه الشاب الفرنسي المتحمس، «بأن ما قاله عن بسمارك دعاني (أي عوني) أن أفكر ما إذا كان بسمارك يستحق هذا اللوم والكراهية. إن ما قرأته عن هذه الشخصية الكبيرة من كتب لبعض المؤرخين الإفرنسيين أنفسهم يدعوني لاحترامه لا الاستهانة به والحقد عليه». وهنا يذكر عوني نبذة عن إنجازات بسمارك بعد اعتلائه منصب رئاسة الوزراء من أجل تحقيق الوحدة الألمانية، ويضيف «وكان بسمارك يؤمن بأن هذه الوحدة لا تتحقق بالخطب والمفاوضات بل بالدم والحديد». ويتابع عوني ذكرياته فيقول: «وقد كنت استمع بإصغاء إلى هذه المأساة

التي كان يصورها لي صديقي الإفرنسي وهو أعظم ما يكون تحمساً واندفاعاً، ولكني لم أكن لأعجب لذلك. فالإفرنسيون، شيوخهم وشبابهم ونساؤهم الشابات منهن وغير الشابات، عاشوا على شعارات الوطنية. فقد عاشوا الأربعين سنة الماضية، منذ حرب السبعين، التي أذل الألمان فيها آباءهم وأجدادهم، ينتظرون مثل هذا اليوم.

«لقد شاهدت زملائي في الجامعة يحرصون كل الحرص على أن يكونوا في الطليعة والسابقين إلى ميادين القتال. وهذه الوطنية المتدفقة عند هؤلاء الجامعيين، كنت ألمسها عند جميع الإفرنسيين والإفرنسيات لم يكن أقل حماساً واندفاعاً من الرجال، فقد كن يتسابقن للقيام بالأعمال المخصصة للنساء في ميادين القتال، ويقدمن حليهن ومصاغهن في سبيل الدفاع عن وطنهن. وقد كن لا يحتملن أن يروا شاباً في لباسه المدني، وكان هذا الشاب نفسه يخجل أن يظهر في الشوارع خشية أن تنصب عليه أعين السيدات كأنها تسأل عن سبب تسكعه في الشوارع وإخوانه في ساحات الحرب. وقد كانت هذه المناظر تذكرني بالأيام التي كان العرب فيها يهرعون لميادين الوغى ونساؤهم من ورائهم في هوادجهن، يحمسنهم بأغنيات مشجعة جميلة مثل هذه الأغنية:

إن تــقــبــلــوا نــعــانــق أو تــدبــروا نــفــارق

فــراق غــيــر وامــق

«قلت في بدء هذا الفصل، إن الحرب فاجأتني وأنا أعتزم السفر لبلدي سورية، فأجّلت سفري لبلدي، كما أجّل صديقي جميل مردم بك سفره لبلده، لنشهد مظاهر هذه الحرب التي هزت فرنسا هزاً عنيفاً، ونقف على ما سيفعل القوم في هذه الحرب التي خُيل إلينا، كما سبق أن قلت، من الحروب الكبيرة التي لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل. غير أننا لم نستفق على أنفسنا، ونحن نشاهد ونعجب بما نشاهد من مناظر هذه الحروب الكبيرة في باريس كلها، إلا وقد أعلنت تركية الحرب على الحلفاء، الأمر الذي أحارنا وأقلقنا أشد القلق على مصيرنا، فقد كنا، جميل بك وأنا على وشك مغادرة باريس، والعودة إلى بلدينا عن طريق سويسرة، وبتنا نخشى أن نُزجّ في المعتقلات المخصصة لأبناء البلاد المعادية. وقد كان في مقدورنا، في قليل من التفكير في سياسة تركية الحديثة التي كان يدير شؤونها غلاة شباب الأتراك الحديثي العهد في السياسة العالمية أن نحسب حساب مصيرنا المظلم فيما إذا أعلنت تركية الحرب على الحلفاء. لقد غررنا حقاً بأنفسنا، نحن الشباب، جميل مردم بك وأنا، ولم نتدارك أمرنا، قبل أن تورطت تركية بهذه الحرب الطاحنة، غير أننا نحن لم نلحق أي أذى بغيرنا.

«أما شباب الأتراك فلم يكونوا حديثي العهد بالسياسة الخارجية، ولكنهم كانوا

أيضاً على جهالة كبيرة بسياسة بلادهم الداخلية، فلقد رأوا الأسود تتطاحن بعضها مع بعض، فمدوا إليها أيديهم الهزيلة. وسوّغت لهم أنفسهم أنهم يستطيعون، بخوضهم هذه الحرب أن يحققوا هدفين كبيرين اثنين: الأول، الحيلولة دون مطامع روسية بالاستيلاء على الدردنيل و(القسطنطينية)، والثاني، اتخاذ هذه الحرب فرصة أخيرة لقتل فكرة القومية العربية في مهدها. ولم يدر هؤلاء أنهم بسياستهم القاصرة هذه قد مهدوا الطريق للعرب للانطلاق نحو استقلالهم المنشود، وفكّ أسرهم أبدياً من قيد الاستعمار التركي».

وتوقف عوني عند هذه النقطة ليخرج قليلاً عن الموضوع كي يتحدث عما لحق العرب من مظالم على يد الأتراك خلال سنوات الحرب فكتب في ذكرياته: «لقد كان العالم العربي يتقبل الحكم التركي، لما للخليفة من مقام ديني كبير، وكان المسلمون لا يعتبرون أنفسهم غرباء في الدولة العثمانية، كما كانت الدولة العثمانية لا تعتبرهم غرباء عنها، فكانوا يجندون في الجيش، شأنهم شأن الأتراك، ويشتركون مع الأتراك في حروب الدولة (بخلاف المسيحيين الذين كانوا يؤخذ منهم بدلاً عن التحاقهم بالجيش، مبلغاً معيناً من المال). وذلك لأن السلطان التركي كان في نظرهم، خليفة الله في الأرض وعليهم إطاعته بوصفه (أولي الأمر منهم). وقد كانت نظرتهم هذه لسلاطين آل عثمان نظرة دينية مخلصة، لا تشوبها شائبة إلى يوم أن قام أعضاء حزب (تركيا الفتاة)، بحركة تتريك العرب بشتى الوسائل. . .، وكان هدفهم بذلك القضاء على فكرة القومية العربية التي بدأت تنتشر بين شباب البلاد. وقد رأى هذا الحزب أن يرسل لسورية، أشدّ أعضائه قسوة وأجرأهم على ارتكاب الجرائم، جمال باشا، الذي لقبوه فيما بعد بجمال السفاح. وما لبث أن وصل هذا السفاح إلى سورية وسَبَر خبر القوم فيها، حتى بدأ بإنشاء محاكم الإعدام.

«أقول محاكم الإعدام، لأن مهمة هذه المحاكم كانت الحكم بالإعدام شنقاً على جميع من يمثلون أمامها. وإني لن أنسى ذلك الرجل العظيم، سليم عبد الهادي الذي أحيل لمحاكم الإعدام هذه بالتهمة الخطيرة الآتية: (تلقى السيد سليم عبد الهادي كتاباً من سكرتير حزب اللامركزية بالقاهرة، بوصفه عضواً في هذا الحزب يدعوه فيه إعلام الحزب عن رأيه في الحالة الحاضرة)[1]. وكانت هذه هي التهمة (الخطيرة) التي تقدمت بها النيابة العسكرية إلى محاكم الإعدام، لحكم هذا الزعيم الكبير بالإعدام، وقد حصلت النيابة بأقل من دقائق معدودات على الحكم الذي طلبته. والأنكى من هذا أن جاءه فور عودته إلى السجن، من طلب منه أن يستعد للذهاب إلى المشنقة، في خلال نصف ساعة فقط، تنفيذاً للحكم الصادر ضده.

(١) نسخة عن وصية الشهيد الأحمد عبد الهادي بين أوراق عوني عبد الهادي.

ولكن هذا الزعيم الكبير لم يأبه بهذا الإنذار الذي كان ينتظره، فطلب ورقة وقلماً ليكتب وصيته، وقد كتب هذه الوصية الفريدة في أصالتها بقلم من حديد، كما أشار هو نفسه بذلك، وفيها: (أكتب هذه الوصية في الساعة الثامنة والنصف من ليلة السبت الواقعة في ١٤ شوال ٣٣٣ ثلاثمائة وثلاث وثلاثين عربية حيث حكم عليّ بالموت في الساعة التاسعة من الليلة المذكورة، يعني أكتب هذه الوصية قبل موتي بنصف ساعة، أكتب هذه وأحد رفقائي المحكومين معي محمد المحمصاني أخذ ليصلب وإني مسرور بلقاء الله سبحانه وتعالى).

«وهكذا انتهت حياة هذا الزعيم، على أعواد مشانق الأتراك، لا في الحقيقة لأنه تلقى كتاباً من سكرتير حزب اللامركزية في القاهرة، بمناسبة إعلان تركية الحرب على الألمان، ولكن لأنه كان من شباب العرب النابهين وزعيماً من زعمائهم، والأتراك كانوا يخشون من أن يقاوم مثل هؤلاء الشباب سياستهم الرامية إلى تتريك العرب. وهذه السياسة كانت من أهم الأسباب التي شجعتهم لخوض هذه الحرب اعتقاداً منهم بأن هذه الحرب وحدها تمكنهم من تحقيق هذا الحلم. ألم يستعرب العرب الكثير من الطوائف غير العربية؟ فلماذا لا يقدرون هم على تتريك العرب في دورهم، ناسين الفوارق بين السياستين، سياسة العرب الرزينة الحكيمة التي ألفت بين قلوب العرب وبين قلوب الطوائف المختلفة غير العربية، ودعت هذه الطوائف إلى التشبه بأخلاقهم والتكلم بلسانهم دون أن يسفكوا من أجل ذلك قطرة دم، وأما سياسة الأتراك الحمقاء، فقد باعدت بين قلوبهم وقلوب العرب إلى الأبد، وأنارت أمامهم الطريق، وأفهمتهم أن سلاطين آل عثمان الذين يحملون لقب خليفة المسلمين، هم بعيدون عن الإسلام وتعاليم الإسلام».

ويتابع عوني ذكرياته عن سنوات الحرب في باريس، فيقول «. . . لم يمضِ كثير وقت حتى وافانا الخبر العجيب غير المنتظر بأن الحكومة الإفرنسية قررت زج الأتراك بالمعتقلات والسماح للسوريين في الإقامة أحراراً في حدود بلديات باريز (ويعلق عوني على ذلك بأنه من المؤكد أن معاملة السوريين بالحسنى هذه إن دلت على شيء فإنما تدل على مطامع فرنسا الاستعمارية في سورية). لقد فرحنا، صديقي جميل مردم بك وأنا لخبر الإبقاء علينا، نحن السوريين أحراراً في باريس، ولكن فرحنا هذا لم يدم طويلاً، صحيح أننا أصبحنا أحراراً في هذه العاصمة الكبيرة، ولكن كيف نعيش، ونحن لا نملك قوت يومنا، وأنّى لنا أن نجد عملاً، ونحن ننتسب إلى الدولة العثمانية المعادية لفرنسا؟ ألم يكن السجن، والحالة هذه، أطيب لنا من التسكع بالشوارع، على غير طائل؟ وقد شاءت العناية الإلهية أن تلهم العائلة التي كنت أعيش في بيتها، لقاء مبلغ معين، كنت أدفعه لها بانتظام خلال سنوات عدة، أن تحتضني وتهيىء لي كل ما أنا في حاجة إليه من مأكل وشراب ومأوى، دون أن

يظهر منها أية إشارة تدل على عدم رضى، مما تقوم به نحوي من خدمات. ولكن ليس طبيعياً أن تدوم هذه الخدمات التي تقوم بها هذه العائلة لي طوال مدة الحرب.

«وقد كان قلقي على مصيري يزداد يوماً عن يوم، فالغمامة السوداء لا تبرح مخيلتي، وتظللني وأنا في أشد الحاجة إلى ما يفرج عني ويرشدني ويقودني إلى ما فيه إغاثتي ويفتح أبواب الرزق[٢]. وكانت تخامرني كثيراً فكرة التقدم إلى السلطات الفرنسية لتودعني أحد المعتقلات حتى أعيش بين سدوده وقيوده. وشاء القدر أن تنقشع تلك الغمامة ويزول هذا القلق حينما صادفت أحد الشباب الفرنسيين من زملائي في مدرسة الحقوق وسألني عما أعمل، فقلت له: (لا شيء إلا القلق والاضطراب الذي يضيق علي الخناق لعدم رؤيتي أي نور لي في هذا البلد)، قال لي، وأظهر دهشة كبيرة لما أقول: (ألم تدر أن كل المعاهد والمحال التجارية في حاجة إلى شباب مثلك بعد أن ذهب شباب فرنسا أجمع إلى ميادين القتال؟)، فأظهرت دهشتي لهذا ولأني كنت أعتقد أنه لا عمل لي يمكن أن أؤديه في هذا البلد وأنا أنتمي إلى بلد معاد، فقال: (هذا أمر هين وعليك أن تكتب طلبات عديدة للمدارس أولاً التي هي في حاجة إلى شباب مثقف متخرجين من معاهد فرنسية ليحلّوا محل المعلمين الشبان الذين ذهبوا إلى ميادين القتال. وإذا لم تجد الأبواب مفتوحة في هذا المجال، فعليك أن تطرق أبواب الشركات والمحال التجارية، ولكني أعتقد أن مكانك موجود في إحدى المدارس).

«فأسرعت بالكتابة إلى مدرسة سانت لوي ومدرسة فولتير وغيرهما، وكنت لا أصدق عيني عندما تلقيت في اليوم التالي كتاباً من سانت لوي تدعوني للحضور فوراً. فقصدت في اليوم التالي لمقابلة مدير المدرسة الذي تلقاني بكثير من الترحاب، وبعد أن فهم عني كل ما حاول الاستفسار عنه، سلمني الوظيفة الجديدة التي سأشغلها وهي وظيفة مدرس (ومن غريب الصدف أنني حينما قصدت باريس لأول مرة سنة ١٩١٠ كنت أجهل اللغة الفرنسية ولا أعرفها جيداً ولم أكن لأستطيع الالتحاق في جامعة حقوق باريس لعدم إتقاني اللغة، فالتحقت بمدرسة سانت لوي بالذات لتعلم اللغة، وقد وضعت مع من هم أقل من سني كثيراً، وكنت أواجه هذا الموقف العصيب بكثير من الصبر والأناة وأتحمل نظرات الهزء التي تنطلق من هؤلاء

---

(٢) في رسالة بعث بها عوني في ١٤ آذار/مارس ١٩١٥ إلى صديقه محب الدين الخطيب في القاهرة (وكان الخطيب قد ذهب إلى البصرة واعتقل هناك فلم يتسلم الرسالة في حينها) يشرح فيها عوني الظروف الصعبة التي يمر بها «والتي لا يعلم مستقرها إلا الله». ويطلب اقتراض مبلغ من المال (١٠٠٠ فرنك) من صلاح العظم أو غيره ليسدد بواسطته احتياجاته الضرورية وبخاصة أنه ظل يشارك جميل مردم، في جميع هذه المدة في ما يجيئه من صلاح العظم.

الصغار من جراء اللكنة التي كنت أتحدث بها، ولكني تحملت هذا بصبر حتى أتقن اللغة لألتحق بجامعة حقوق باريس. ولكن للصبر حدوداً فلم أستطع الصبر على هذا البلاء أكثر من أشهر ثلاثة، فخرجت من المدرسة ولجأت إلى العائلة التي تحدثت عنها من قبل، والتي كانت تجمع بعض الأجانب من ألمان وانكليز وتحت إدارة صاحبها وحرمه. فبقيت عند هذه العائلة قرابة عامين، وكان كذلك موقفي من هذه العائلة غريباً لأنني لا أتقن اللغة، فكنت أسكت عندما يتحدث جميع الأفراد أثناء تناول الطعام، وكان هذا السكوت مثار تعجب الحاضرين فكنت ألازم غرفتي لأدأب على المطالعة والدرس والاستذكار على يدي أستاذي الفرنسي الذي كان يتردد عليّ كل يوم. وكان من جملة ما خطر في بالي لمعرفة هذه اللغة أن أذهب إلى بعض المقاهي التي كان يتردد عليها العمال ويتكلمون اللغة في صوت عالٍ عسى أن يكون ذلك معيناً لي على التقاط الكلمات والعبارات. وبهذه الصورة استطعت أن أتقن اللغة وأتحدث بها وأفهم أية محاضرة وأستوعب ما يقوله المحاضر، الأمر الذي أهّلني للانتساب إلى كلية الحقوق والتي أخذت إجازتها بعد ثلاث سنوات حتى استطعت أن أنال أعلى الدرجات. وبهذا وضع اسمي في قائمة المتفوقين وصدّر بها لوحة الشرف في مدخل الجامعة[٣].

«من هنا تتضح العلاقة بيني وبين سانت لوي، فالتحقت بها كمدرس بمرتب مائتي فرنك، وذلك مع الأكل والشرب والنوم، وكانت مهمتي تدريس طلبة القسم الإعدادي والإشراف على تدريسهم في المساء قبل النوم باعتباري مشرفاً عليهم، واصطحاب الطلبة كل يوم أحد أثناء تجوالهم في الحدائق العامة أو القصور أو المتاحف. وكانت مهمة المشرف أن أدرس قبل ذلك ماهية الأماكن التي أتردد عليها ودراسة محتوياتها حتى إذا سئلت من الطلبة ألقيت عليهم محاضرة في هذا الموضوع. فكان بهذه الصورة يتلقى التلاميذ علومهم حتى في أيام الآحاد ومن خلال الزيارات. وإن وظيفتي كمعلم في هذه المدرسة أفهمتني أسباب الثقافة المنتشرة بين جميع صفوف الفرنسيين، إذ كان ينتخب الأساتذة لهذه المدارس ممن أحرزوا قصب السبق في الثقافة وكانوا على جانب كبير من الأخلاق. وكانت الشدة كل الشدة يعامل بها الطلاب وليس لأحد أي نصير سوى أخلاقه وعلمه. وكان التلميذ يطرد لأقل

---

(٣) من ذكرياته عن نظام هذه الجامعة (ولا تختلف عنها بقية جامعات فرنسا) أن لا يشغل منصب الأستاذ إلا بعد الحصول على شهادة الحقوق والدكتوراه وبعد الدكتوراه يحصل على agrégé، وينبغي للحصول عليها أن يقدم مؤلفاً في موضوع يحوز القبول لدى لجنة الامتحان المؤلفة من كبار الأساتذة. فإذا حاز القبول عين معلماً في أحد (إيالات) فرنسا لمدة لا تقل عن عشر سنوات وقد يترقى بعد هذا، إذا برز وقدم مؤلفاً جديداً حاز القبول، إلى منصب مساعد أستاذ، ولذلك لا تجد أستاذاً يقل عمره عن سبعين عاماً.

هفوة ولا سيما إذا كان مقصراً ويعامل في هذا الصغير والكبير وليس لأحد أي تأثير على سير الدراسة، وحجتهم في ذلك أن في فرنسا مئات الآلاف من الطلاب، فليذهب منهم ألف أو ألفان ليكونوا عبرة لغيرهم. ولذلك أصبح من واجب التلميذ الطاعة الكاملة لأوامر المدرسة لأنه يعلم مصيره المحتم فيها إذا قصر في واجباته، ولا فرق مع هذا بين ابن الوزير أو ابن الصغير الحقير. وبقدر ما توجد شدة في المعاهد الإعدادية والثانوية (قبل مرحلة الجامعة) كانت هناك الحرية المطلقة في الجامعة، إذ يكفي للطالب أن ينتسب إلى الجامعة ولا يحاسب إذا حضر أو لم يحضر، وعليه فقط أن يتقدم للامتحان في نهاية السنة، وهذه الامتحانات ليس فيها رحمة ولا شفقة(٤).

«ثم انتقلت إلى مدرسة فولتير وبقيت فيها نحو عام، ثم تصادف أن التقيت بشخص كنت أعرفه هو الكونت شديد من أكابر تجار لبنان الذين كانوا وسطاء للتجارة بين أمريكا وفرنسا، فسألني: ماذا أعمل؟ فقلت له بما أصنع بالتفصيل، فقال لي ما رأيك لو خففت عنك ذلك وتعمل في أحد البنوك، فوافقته على هذا. فأخذني إلى بنك (كريدي ليونيه) وهو من المعروفين لدى هذا البنك وقدمني إلى مدير المستخدمين. وكان هذا البنك يضم ثلاثة آلاف موظف، فقدمني إليه كسوري يريد أن يعمل في البنك، فما كان من المدير إلا أن قبل طلب الكونت شديد، فقدمت له شهادة الحقوق، فقال: (أرجوك أن تخفي هذه الشهادة لأنها ضدك على طول الخط فنحن لا نريدك كعضو في مجلس الإدارة بل كمحاسب، وهذه من يعمل بها ليس في حاجة إلى شهادة حقوق). فخابر مدير المحاسبات بحضوري فقال له: (عندي شاب سوري لم يعمل بعد في البنوك، ولكنه يحمل في عروقه دماً فينيقياً وهو في مدة قصيرة يستطيع البنك أن يستفيد منه، مع العلم أن الوظيفة مؤقتة لمدة الحرب).

«وتنقلت في هذا البنك من قسم إلى قسم لا أقل من ستة أشهر، وهناك زارني في البنك السيد شكري غانم (وهو لبناني الأصل فرنسي التربية والتعليم، فقد غادر

---

(٤) سجل عوني في خواطره بعضاً مما يذكره عن التعليم في فرنسا وخصوصاً في باريس: «إن التعليم شامل لجميع الطبقات، وأرفع طبقة تعلو ثقافتها عن بقية الطبقات هي الطبقة الأرستقراطية»، ويذكر عوني سيدة أرستقراطية أهدت خادمتها منحة مع ثلاثة أبيات من الشعر وأجابتها الخادمة في ثلاثة أبيات شاكرة. ويرأي عوني «أن انتشار الثقافة في هذا البلد انتشاراً شاملاً يرجع إلى النظام المتبع في المدارس والجامعات والتي لا أزال أذكر أن طاهية لنا كانت تتناول مرتباً لا يزيد عن ١٥٠ فرنكاً، فوجدت يوماً على مائدة الطعام كتاباً كتبته هذه الطاهية لوالديها، فقرأته وأعجبني أسلوبه فأطلعت صديقي رستم حيدر عليه واستحلفته بالله فيما إذا كان عندنا من يكتب بهذه اللغة وسلامة أسلوب هذا الكتاب».

لبنان وعمره لا يزيد على سبع سنوات وعاش بين الجزائر وفرنسا وكانت له مكانة كأديب معروف. ومن مؤلفاته رواية **عنترة** شعراً ومُثلت في الأوبرا وتناولها بالنقد بول صودا (Paul Souday) في **الطان** ومدحها وأثنى عليها وقال في النهاية: (وهناك أغلاط لغوية نغتفرها لأعجميته)، وسألني إذا كنت أترأس جريدة **المستقبل** التي أنشأها، والسبب في ذلك أن إبراهيم سليم النجار كان يرأسها وتخلى عنها، وطلب مني إذا كان في الإمكان ترك البنك فقلت له: (هذا يسعدني لأن هذا يمكنني من العمل أكثر من العمل في البنك. ولكن لي شرط واحد وهو أن لا أقبل نشر أي مقالة أعتقد أنها ليست في مصلحة بلادي)، فقبل الشرط لأنه كان مضطراً لقبوله.

«وبقيت مدة ثلاثة أشهر تقريباً، وغادرت العمل فيها لأن شكري غانم اختار شخصاً آخر اسمه البيطار، فجاءني بمقالة فيها المديح العظيم على السياسة الاستعمارية في الجزائر وتونس، وأن العرب يتمنون لو أن مثل هذه السياسة تحصل في سورية، فقرأت المقالة ورفضت نشرها، فقال لي شكري غانم: (لماذا ترفض نشر المقالة)، فقلت له: (إنها ضد بلادي)، فقال لي: (إن وزارة الخارجية أصدرت هذه الجريدة وبمعرفة عضو من الأعيان، وإن وزارة الخارجية تصر على نشر هذه المقالة)، فقلت له: (إنني لم أتعاقد مع وزارة الخارجية بل تعاقدت معك)، فقال: (إنني موظف ولا يمكنني مخالفة أوامرها)، فقلت له: (إني سأتركك)، فقال: (هذا شأنك). وتركت ولم أكن أمتلك مالاً يكفيني غير أيام معدودات.

«وصادف أن قابلني رجل لبناني الأصل هو خير الله خير الله الذي كان يعمل في جريدة **الطان** مترجماً من العربية إلى الفرنسية، وهو على جانب كبير من الثقافة، وسألني: (كيف أنت وشكري غانم)، فقلت له ما حصل وافترقنا. وفي اليوم التالي دعيت لأحد التجار السوريين العاملين في باريس (جورج فرح) وسألني عما حدث بعد أن نقل الخبر إليه خير الله. فحدثته، فناولني ألف فرنك إلى أن أجد عملاً آخر قائلاً: (كي تقضي به حاجتك). فقلت له: (كيف تعطيني المبلغ وهل تعرف أنني سأرده؟) فقال: (المبلغ بسيط، إذا رددت هذا من شأنك وإذا لم ترده فسوف لا يضرنا كثيراً). هنا راجعت عضواً من مجلس الأعيان الفرنسي هو فلاندان (المشرف على إدارة الجريدة)، وقصصت عليه الحادث بعد أن ضاع علي العمل، وطلبت منه أن يكون حَكَماً فقبل. ودعانا أنا وشكري غانم ومساعده جورج سمنه إلى مكتبه بمجلس الأعيان وشرحت دعواي بأكملها، كما يفعل القاضي تماماً. ولما انتهيت من كلامي طلب من المدعى عليه أن يجيب، فتغافل شكري غانم عن شرح الموقف على حقيقته، وقال: (ان المدعي يعتنق مذاهب سياسية غير مذاهبنا ويميل إلى السياسة الألمانية أكثر من السياسة الفرنسية). وبعد أن أتم كلامه طلب فلاندان (القاضي) مني أن أرد على المدعى عليه، فأجبته بأنه لا أصل إطلاقاً لما قاله المدعى عليه، وأثبتّ

له بقصاصات من جرائد فرنسية توضح مذابح جمال باشا في سورية، وكان من بين من حكم عليه بالإعدام سليم عبد الهادي وهو خالي. وقلت له إن آل عبد الهادي جميعاً يعتنقون شخصية هذا الرجل وإن الذي شنق خاله من قبل جمال باشا الذي كان يعمل مع الألمان يستحيل أن يكون ألمانياً. ولم يكن لدى المدعى عليه أي دليل ينهض على صحة دعواه، بينما أنا قدمت الدليل الناطق على إخلاله بالشروط التي اتفقنا عليها للعمل معه في جريدة **المستقبل**. وبعد ذلك أصدر فلاندان (القاضي) حكمه بأن يدفع لي شكري غانم ٣٠٠٠ فرنك كتعويض لي عما حاقني من ضرر، وقد ساعدني هذا المبلغ على العيش.

«قلت فيما سبق، إننا نحن السوريين، كنا نعيش أحراراً في باريس بينما زجّت الحكومة الفرنسية بالأتراك في غياهب السجن، وذلك لأن فرنسا كانت تطمع في استعمار سورية، بعد انتصار الحلفاء على تركية، وقررت أن تحاول استخدامنا في بث الدعاية لها في البلاد التي تقيم فيها جاليات سورية في أوروبة، وخاصة في أميركا، وكان ممن لبى دعوتها هذه لحاجتهم الماسة جميل مردم بك والشيخ يوسف الخازن[٥] (شكراً لهذا الصديق الذي أوجد لي عملاً مع أنني اعتذرت عن الذهاب

---

(٥) يذكر عوني نبذة عن يوسف الخازن: فهو من عائلة الخازن الشهيرة في لبنان ويتحلى بثقافة عالية ويجيد اللغتين العربية والفرنسية قراءة وكتابة إجادة عالية، عمل في الصحافة في بدء الشباب. أنشأ جريدة **الأخبار** ومجلة **الخزانة** و**بريد الأحد** في مصر وجريدة **البلاد** في لبنان واشتغل في جريدة **الطان** «غير أنه كان أديباً أكثر منه صحفياً»، يقول عوني، ويضيف «عرفت هذا الشيخ الغني في أوائل أيام الحرب الكبرى بطريق الصدفة وكنت سعيداً بهذه المعرفة لما كان يتحلى به من خلق وثقافة كبيرين. وكان غريباً في خلقه وأطواره. وقد كنت تراه دوماً متأبطاً كتاباً أنى صادفته. وكان إذا ذهب إلى إحدى المكتبات، ينكب على المطالعات المختلفة، ساعات وساعات، ولا يفيق على نفسه إلا حينما ينبهه عامل المكتبة إلى أن وقت الانصراف قد حل. غير أن الشيخ يوسف الخازن كان رغم أطواره الشاذة من أكيس الشباب العرب الذين عرفتهم في باريس وأكثرهم أدباً وثقافة». ويذكر عوني أن دراسات الشيخ يوسف متنوعة شرقية وغربية، وكان يميل في الغالب إلى الدراسات الفلسفية والاجتماعية والأدبية. ولم يكن متخصصاً في أي علم أو فن وكان ذا ثقافة واسعة وكثيراً ما كنت أحضر وإياه محاضرات كبار العلماء في الفلسفة والاجتماع والأدب أمثال برغسون الفيلسوف ودوركهايم الاجتماعي، وأناتول فرانس الأديب المشهور، وكانت القاعات التي يلقي فيها هؤلاء العظماء محاضراتهم يغشاها الناس بكثرة، وكنت ترى الكثيرات من السيدات من الطبقات العليا يسرعن بالحضور للاستماع إلى هذه المحاضرات وكن يفتخرن بحضورهن مثل هذه المحاضرات. ويتابع عوني ذكرياته عن يوسف الخازن «وأذكر أنه كان تواقاً لنشر مقالات في مجلة **الحوليات الفرنسية** *(Deux mondes)* وكانت حينذاك أشهر المجلات الفرنسية. وقد كتب مرة مقالة أمضى في صياغتها أشهراً ثلاثة أو تزيد وطلب مني أن أزور وإياه، رئيس تحرير هذه المجلة لنرجوه أن ينشر المقالة، ولكن رجاءنا لم يلق قبولاً وقال لنا رئيس التحرير إنه يأسف لرفض طلبنا، رغم أن المقالة من المقالات الممتازة فكراً وأسلوباً ولكنها لا تحمل الطابع الفرنسي. وقد تأكد لي غير مرة أن اللغة =

إلى أمريكا) وأخذا يتهيآن للسفر. ولا أدري لماذا عدل الشيخ يوسف الخازن عن السفر في الساعة الأخيرة، وقد حاولت عبثاً معرفة أسباب عدوله عن القيام بهذه الرحلة التي كان راغباً فيها على ما بدا لي منه، ولربما أنه تقدم للحكومة الإفرنسية ببعض المطالب وأن هذه المطالب لم تحز القبول. أما صديقي جميل مردم بك، فقد اضطر، ولكن على مضض، إلى أن يسافر وحيداً إلى أمريكا. وكان يتوق لو تسنى له أن لا يغادر باريس ويبقى بصحبتي وصحبة الشيخ يوسف الخازن، ولكن ذلك لم يكن في مقدوره. وقد قمنا بتوديعه في محطة سكة الحديد التي تنقله إلى ليون حيث يستقل الباخرة المتأهبة للذهاب إلى أميركا. وقد كانت ساعة وداع أليمة، فقد قضينا سنين ثلاثاً أو أربع في باريس لا نفترق عن بعض، إلا لنلتقي ثانية، ولكن هي الظروف القاسية التي لا ترحم. وأني لا أزال أذكر كلماته الحلوة حين الوداع: (إني يا صديقي سألاقي إخواناً لي ولكما في ذلك المهجر البعيد وسأعلمهم بتمنياتكما الطيبة لهم، كما سأشيد بما تتحليان به من أخلاق حسنة، ووطنية صادقة).

«وأذكر أني قلت له وأنا أقبله قبلة الوداع أن يغتنم فرصة اجتماعه بإخواننا في المهجر ليحدثهم عن آمالنا وأمانينا في مستقبل العروبة ويطلعهم على شؤون أحزابنا السياسية في باريس ومصر ولبنان ودمشق، وأن يعمل على ضم من يأنس بهم الوطنية والخلق الحسن إلى جمعية العربية الفتاة التي أنشأناها في باريس، وكان جميل مردم بك من أعضائها البارزين.

«بعد ذلك ترددت على الصحف الفرنسية لي ماتان *(Le Matin)* ولا جورنال *(La Journal)* وعملت فيهما للترجمة، ورأيت أن أترجم كتاباً من التركية إلى الفرنسية عنوانه **مقدرات تركيا التاريخية**، وأمضيت في ترجمة هذا الكتاب نحو ستة أشهر، وكان الناشر، المسيو بايو (Payot) يستعجلني على طبعه نظراً إلى أهمية الكتاب وتشوق الناس إلى معرفة حقيقة تركيا بعد دخولها الحرب».

شهد عوني وهو في باريس وضع حد لأربع سنوات من الحرب الدامية، وتطلع بقلق إلى مستقبل سوريا، فدفع في اليوم التالي لانتهاء الحرب بمقالة إلى إحدى الصحف الفرنسية عنوانها «سورية والسلام» كتب فيه: «لقد احتفلت أمس باريس وفرنسا، بل والبشرية أجمع بما في ذلك ألمانيا نفسها بالنصر الكبير. إن جميع القلوب مفعمة حالياً بالسرور. وكيف لا تكون كذلك؟ إن النصر الذي يحتفل به

= الأجنبية، أية لغة أجنبية، لا يجيدها تماماً إلا ابن تلك اللغة فقط أي من تلقى هذه اللغة وهو في سن الرضاعة، وكان فوق ذلك مولوداً من أب وأم من أبناء تلك اللغة، وأما المقالة التي أعدها الشيخ يوسف الخازن بثلاثة أشهر أو يزيد فكان موضوعها الدعايات المثيرة التي كان يقوم بها بعض كتبة اليهود في باريس حول فلسطين».

العالم أجمع على أسس أقوى وأمتن، واستقلال الشعوب الحرة، يحرر الأمم التي كانت خاضعة حتى الآن للنفوذ ويمنحها أخيراً الديمقراطية بتحويلها إلى جمهوريات. وليس هناك ما هو طبيعي أكثر من رؤية الشعوب تتمتع بالنهاية السعيدة للحرب العظمى. إلا أنه ما زال هناك شعب لم يستحق عطف العالم المتمدن ولم يكن نصيبه أفضل لأنه ليس له قوة الشعوب الأخرى. إنه الوحيد حقاً الذي لا يستطيع أن يتقاسم مع البشرية السرور والسعادة الشاملة. ذلك هو الشعب السوري الممرغ في الوحل والمهان بالتصريح الذي أصدرته أول أمس الحكومة الفرنسية والذي يتضمن النظام السياسي الذي سيطبق بموجبه في سورية بعد الحرب، والذي تسببت محتوياته في خيبة أمل كبرى للشعب السوري. إن الشعب السوري لا يشعر في قرارة نفسه بأي سلام حتى يستطيع أن ينعم بالسرور والهناء. لقد خيل له أنه تخلص من كل نير ليصبح حراً مستقلاً ولكنه عرف وبكل دهشة أن الحال ليس هو ما كان يتخيله».

الفصل الثالث

عوني عبد الهادي والأمير (الملك) فيصل:
بين باريس ودمشق (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)

المرحلة الأولى

تناولت مذكرات عوني عبد الهادي (التي دونها سنة ١٩٦٦) بإسهاب فترة مهمة من تاريخ سوريا (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) تولّى خلالها الأمير (الملك) فيصل حكم البلاد. وقُدّر لعوني عبد الهادي أن يلازم فيصلاً خلال تلك الحقبة التي انقضت منذ مجيء الأمير إلى باريس كرئيس للوفد الحجازي في مؤتمر فرساي، إلى خروج فيصل من دمشق ملكاً على حكومة لم تدم سوى ٢٢ شهراً، كان عوني خلالها شاهداً ومشاركاً في أحداث المرحلة، وقد تمكن من التعرف بوجه الخصوص على خبايا السياسة الدولية التي تآمرت على مصير الشرق العربي كله.

استهل عوني مذكراته عن تلك الحقبة بقوله: «ومن عجائب القدر، أنه في صباح اليوم الذي كنت أطبع فيه على الآلة الكاتبة آخر صفحات كتاب **مقدرات تركية التاريخية** إذا بطرق على باب غرفتي في أحد «البنسيونات» الواقعة في الحي اللاتيني، وهو الحي الذي يجمع أكثرية جامعات فرنسا كالسوربون والطب والحقوق، وكان يسمى دماغ فرنسا المفكر لأن فيه يتعلم جيل فرنسا الصاعد. فتحت الباب وإذا بالسيدين رستم حيدر والدكتور أحمد قدري يعانقاني عناقاً حاراً ـ وقد جمعتني وإياهما أواصر الصداقة القوية التي شبت معنا عندما كنا نتعلم سوياً في استامبول ـ واللذين حضرا معي إلى باريس لإتمام دراستهما بعد ذلك، الأول في دار العلوم السياسية، والثاني في جامعة الطب (ومن مؤسسي جمعية العربية الفتاة). وقالا لي: (قم فيصل حضر وهو في فندق كونتيننتال). وما كان أشد اغتباطي بلقاء صديقيّ القديمين اللذين جاءا ليصحباني إلى فندق الكونتيننتال الذي استضافت الحكومة الفرنسية سمو الأمير فيه ليقدماني لسموه. فنهضت في الحال، وألقيت بالآلة الكاتبة جانباً، واستقليت على عجل السيارة الحكومية الفخمة التي كانت خصصتها الحكومة الفرنسية لأعضاء وفد سموه إلى فندق الكونتيننتال. وحتى هذه اللحظة، لم أكن أعرف عن فيصل سوى أنه ابن الشريف حسين وأنه قام مع والده بالثورة العربية ضد تركية وأنه رجل شجاع، وأبلى بلاء حسناً في الحرب».

وكان عوني قد كتب بعضاً من انطباعاته عن خلفية فيصل الثقافية والبيئة التي عاش فيها في رسائل وجهها من عمان أواخر ١٩٥٨ ومطلع عام ١٩٥٩ إلى ابنته في الكويت (لتفصيل وقائع هذه المرحلة من تاريخ سوريا). يقول عوني عن فيصل: «هو ابن المغفور له الملك حسين (الثالث) نشأ مثل أخويه علي وعبد الله في الديار الحجازية وقضى مثلهما أيضاً بعض الوقت في (القسطنطينية)، وتعلم كغيره من أشراف الحجاز على معلمين خصوصيين. وكان معلمه الخصوصي في شبابه الأول صفوة العوا (أو صفوة باشا العوا في عام ١٩٢٠)[1]. وبعد، إن كل ما ناله الأمير (الملك) فيصل وأخواه (الملكان) علي وعبد الله من قبل، وحتى أخوه زيد من بعد، قليل من التعليم الابتدائي على يد أمثال صفوة العوا، الذي لم ينل هو نفسه قسطاً وافراً من التعليم. ولم يكن أشراف الحجاز في التاريخ الذي نحن في صدده يتوقون للعلوم والفنون ولا يطيقون مقاعد الدراسة الخشبية أو التعليم الإجباري».

وينتقل عوني بعد ذلك في رسائله إلى وصف الحياة الثقافية عند العرب في ظل الحكم التركي فيقول: «لم تكن الثقافة العربية في ذلك الجيل ذات شأن كبير. لقد عاش العرب تحت الحكم التركي البغيض زمناً طويلاً، والناس مولعون بتقليد حكامهم، وحكامهم لم يكونوا قدوة حسنة لغيرهم. فقد كان همهم إخضاع الشعوب لإرادتهم الغاشمة وامتصاص الثروات القليلة التي عندهم. أما العلوم، أما الفنون، وأما الثقافة عامة، فلم يكونوا يتحلّون هم أنفسهم بشيء منها، حتى يعطوها لغيرهم، ففاقد الشيء لا يعطيه. وفضلاً عن ذلك، فلقد كان الأتراك أحط قدراً من الشعوب التي يحكمونها. والغريب هنا أن هذه الشعوب ومنها العرب، عاشت مئات السنين تحت حكمهم قانعة راضية، مما يدل على أنها كانت طوال تلك السنين بعيدة عن إدراك معاني الحرية والاستقلال».

ويعود عوني في رسائله (المشار لها سابقاً) إلى القول: «لقد ابتعدت عن الموضوع، غير أني رأيت أن أزيدك معرفة في البيئة التي كان يعيش فيها فيصل، لأنه من الصعب فهم تاريخ شخص بدون معرفة بيئته». ويتابع بعد ذلك ذكرياته عن فيصل في باريس، فيكتب في رسائله: «جاء فيصل ليشارك في جلسات مؤتمر فرساي للبحث في تنظيم العالم بعد الحرب الطاحنة التي دكت عروشاً وأسقطت تيجاناً

(١) يفصل عوني في رسائله عن صفوة باشا «عرفته بالقصر الملكي بدمشق وكان الرجل قد بلغ حينذاك سن الكهولة، وهو كما عرفته ناقص الثقافة، ضيق الأفق، وكانت ميزته كلها أنه كان معلماً لفيصل في صباه فرفعه فيصل، حينما اعتلى عرش سوريا إلى أعلى المناصب (مدير الخزينة). إنه لجميل من فيصل أن يغدق نعمه على معلمه الأول ويوليه ما شاء من إحسان، أما أن يقلده المنصب الذي لا يستحقه وإن كان علمه في طفولته القراءة والكتابة فليس بالأمر الجميل».

وأغرقت العالم في لجج من الدماء وذهب تحت سنابك خيلها من حسب أن عزمه أقوى من إرادة الزمان وأسمى من عظات التاريخ. حين وصل فيصل إلى مرسيليا كان في صحبته حاشية فيها رستم حيدر وأحمد قدري، والتحق بهم لورنس، وتلقى الذين خفوا لاستقباله تعليمات بأن يتجولوا معه على المناطق القريبة التي جرى القتال على أديمها ليرى آثار الفتك والتدمير، ريثما مجيء الموافقة باصطحابه إلى باريس، كما ألمحوا من طرف خفي بأن لورنس غير مرغوب فيه، فصدر الأمر في الحال برحيله إلى لندن».

وتعود مذكرات عوني التي سجلها عام ١٩٦٦، إلى استكمال الرواية عن لقائه بفيصل «وما إن وصلنا فندق الكونتيننتال حتى استأذن أحمد قدري سمو الأمير لي بالمقابلة. فمثلت بين يديه، سمعت الدكتور أحمد قدري يقول لسموه: (أقدم لسموكم السيد عوني عبد الهادي الذي طالما حدثتكم وحدثكم السيد رستم حيدر عن أخلاقه الحسنة ومواقفه الوطنية الطيبة وهو من مؤسسي حزب الفتاة). فتبسم سموه ومد يده ليصافحني فتلقفت يد سموه بحرارة وسمعتني أقول له: (أحمد الله كثيراً يا سيدي الأمير، أن أنعم الله علي بلقاء سموكم الذي كنت أتوق إلى التشرف به، منذ بدء حركة ثورتكم المباركة، لأحظى بشرف خدمتكم والجهاد في سبيل خدمة وطننا العزيز).

«ولقد كان سموه جالساً بكامل لباسه الرسمي: السترة الاستامبولية والعباءة العربية، والكوفية والعقال، وفي وسطه الخنجر الذهبي. وقد كان يحيط بسموه رجال وفده: الجنرال نوري السعيد ورستم حيدر ومرافقه تحسين قدري، أخو الدكتور أحمد قدري، وهم بكامل لباسهم ببذلاتهم الرسمية والكوفية والعقال على رؤوسهم، والجميع سكون، كأن على رؤوسهم الطير. وقد تكرم سموه وأجلسني بجانبه وسألني عن حالتي في باريس، فأخبرته بما أنا فيه، ثم سألني عن موقف فرنسا من قضية العرب، فحدثته بإيجاز عما أعرفه عن البلاد وسياستها، ومما قلت لسموه: (إن الإفرنسيين لا يقرأون في الغالب إلا الصحف الإفرنسية، وهذه الصحف كلها، وبدون استثناء، تضلل الرأي العام في كل ما تكتبه عن سورية أو عن الجزائر وتونس والمغرب، حتى طلاب الجامعات في فرنسا، يعتقدون، أن العرب مجموعة من البشر، يعيشون عيشة أهل القرون الوسطى، أو قبل هذه القرون، وأن فرنسا لم تحتل الجزائر وتونس والمغرب إلا لمصلحة أهل هذه البلاد، وأنه ليس لها هي أي مغنم سوى رفع مستوى البلاد المتخلفة، وإدخالها في صفوف البلاد المتحضرة، واليوم فان فرنسا تحلم في ضم سورية والتحكم في مصيرها على الشكل الذي تتحكم فيه في مصير بلاد المغرب الجزائر وتونس والمغرب).

«فقاطعني سموّه وقال: (ولكني أظن أن موقف فرنسا هذا من البلاد العربية قد تغير بعد أن خاض العرب الحرب معها في سبيل استقلال بلاده)، فقلت لسموّه: (ولكني أخشى يا سمو الأمير أن لا يكون في مقدور فرنسا نفسها التخلي عن سياستها الاستعمارية، هذه السياسة التي اعتنقتها منذ عشرات السنين، والسبب في ذلك هو ان فرنسا فقيرة بالرجال، وهذا الفقر يزداد إمعاناً في بلادها، بينما جارتها ألمانيا غنية برجالها، ويزداد نفوسها يوماً عن يوم. وذلك لأن الأسرة الفرنسية لا تعنى بزيادة النسل، وزيادة النسل تحول دون استمتاع الأمهات الفرنسيات بالحفلات والملاهي الليلية، بينما تزداد النفوس في ألمانيا كل يوم. وذلك لأن الأمهات الألمانيات يؤثرن الاستمتاع بالحياة البيتية لرعاية أولادهن على الحفلات والملاهي الليلية. وهكذا فإن فرنسا التي لا تلد نساؤها أولاداً كثيرين تتبنى أولاد الغير حتى إذا ما نشبت حرب بينها وبين ألمانيا وضعتهم في الطليعة)، وقلت لسموّه: (إنني لكثير الحذر يا سيدي مما سيلاقيه سموكم في موقف فرنسا العنيد ضدنا).

«وهنا أذن لي سموّه بالانصراف، فأخذ صديقي رستم حيدر بيدي وقال: (إن سموّه أنشأ مكتباً ليقوم بالأعمال اللازمة في مؤتمر السلم، وقد عينك رئيساً لهذا المكتب) (أو رئيس قلم الوفد الحجازي كما جاء في إحدى رسائله المشار لها سابقاً)، وسلمني مفتاح أحد أجنحة الفندق المخصصة لي. وكان فندق الكونتيننتال الذي استضافت فيه الحكومة الإفرنسية سموّه والوفد المرافق له من الدرجة الأولى بين فنادق باريز، وكنا نحن سكان الحي اللاتيني، حي طلاب الجامعات، لا نعرف هذا الفندق إلا من خارجه لعدم استطاعة أمثالنا الدخول إليه لنفقاته الباهظة.

«وما إن وصل سمو الأمير فيصل لباريز في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ حتى رأت عيناه ما لم يكن يتوقع أن يراه من قبل، رأى عالماً أكبر كأنه عالم يأجوج ومأجوج، يعج هذا العالم الأكبر بالناس، ورأى فندق الكونتيننتال مليئاً برجال السياسة الذين جاؤوا لباريز ليمثلوا حكوماتهم في مؤتمر السلم. وهاله أن يرى نفسه الرجل الوحيد والغريب وسط هذا العالم الذي يختلف هو عنهم في كل شيء، في لسانهم ولباسهم وطباعهم، ولم يكن يعرف في ذلك الزمن أية لغة أجنبية غير التركية وقليل من الفرنسية».

وفي رسائله إلى ابنته كتب عوني عن ذلك بتفصيل أكثر: «إن سموّه حضر إلى باريز وليس في جعبته شيء يمهد له سبيل العمل في عالم أوروبا الكبير، فلا سموه كانت له خبرة شخصية عن هذا العالم، ولا والده زوده بأية تعليمات سياسية تنير الطريق أمامه. . . كان سياسياً بالفطرة ولكنه لم يكن قد برع في فن المناورات

السياسية، ولم يكن قد تعرف على كثير من الزعماء السياسيين. وكانت تجاربه في المسائل السياسية، وخاصة ما يتعلق منها بسياسة الغرب، محدودة حتى ذلك الحين، كما أن زيارته لأوروبا في أواخر عام ١٩١٨ كانت الأولى من نوعها، وهذا كله جدير بالنظر والاعتبار. كل ما يعرفه حينذاك أن والده خاض الحرب مع الحلفاء لتخليص البلاد من الحكم التركي، وأن والده أرسله إلى باريز لتمثيله في مؤتمر السلم الذي سيعقد فيها. كان (الملك) فيصل ذا ذكاء فائق وقابلية كبيرة لتفهم وإدراك ما يراه ويسمعه، وخاصة لقد كان ذا قابلية عظيمة في التطور السريع في كل شيء. لقد جاء باريز بدوياً وعريقاً بالبداوة، يتسم بأخلاق أمراء الصحراوات، الذين يرون الناس دونهم وعلى كل من يجالسهم أن يتأدب في مجالسهم، فلا يتكلم إلا همساً، ولا يضحك القهقهة، ويبالغون في المراسم حتى إنهم لا يسمحون لحاشيتهم أن يدخلوا عليهم حاسري الرؤوس وبغير ألبستهم الرسمية، وما كان ليشذّ أحد عنهم في باريز غيري، وذلك للسبب البسيط الآتي، وهو أني ما كنت أملك وقتذاك سوى البرنيطة والبيونجور».

وعن لقاءات الأمير فيصل في باريس خلال هذه الحقبة سجلت مذكرات عوني التي دوّنها سنة ١٩٦٦ ما يلي: «قابل سموّه في الساعة الخامسة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ هنري بوانكاريه رئيس الجمهورية، وحضر الجلسة قدور بن غبريط التونسي[٢] المعروف ليقوم بالترجمة بينهما، على رغم أنه كان في وفد سموّه من يحسن اللغة الفرنسية والعربية أكثر من غبريط نفسه. غير أن الجلسة لم تدم أكثر من دقائق معدودات، عشرين دقيقة، والحديث الذي دار بينهما لم يتجاوز الكلمات الترحيبية والتمنيات الطيبة لسموه، مما يدل على أن فرنسا لم تستقبل سموّه كسياسي حضر لباريز يمثل والده الشريف حسين في مؤتمر السلم ولكن كأمير حجازي. وفي اليوم التالي دعا وزير الخارجية الموسيو بيشون سموّه لتناول طعام الغداء في وزارة خارجية فرنسا، كما دعاه لحفلة شاي في أحد متنزهات الشانزليزيه الجميلة في مساء ذلك اليوم، وقد حضر سموّه مع وفده وأنا معهم، هاتين الحفلتين اللتين لم يتخللهما أي حديث سياسي مما يؤكد إصرار الحكومة الفرنسية على استقبال سموّه كزائر ممتاز وليس كسياسي، الأمر الذي أثر تأثيراً سيئاً في نفس الأمير فيصل. ومما زاد هذا التأثير سوءاً في نفسه منظر الراقصات اللواتي قمن بألعابهن في بهو حفلة الشاي، وقد لاحظت سموه مطأطىء الرأس لم يقع بصره عليهن طوال قيامهن بألعابهن. وأذكر أن

(٢) قدور بن غبريط: رئيس جمعية أحباس الحرمين الشريفين ومدير المعهد الإسلامي بباريس وقد قلده المولى محمد الحبيب نيشان عهد الأمان مكافأة على مساعيه العائدة بالنفع على مسلمي الشمال الأفريقي، وهو من عرب المغرب.

سموّه قال لي ونحن نغادر المكان: (أيظن الفرنسيون أنهم يغروني براقصاتهم؟ أنا لم أحضر لفرنسا للهو واللعب ولكن لأخدم بلادي)».

وتتابع مذكرات عوني عبد الهادي وصف الأيام التي قضاها فيصل متنقلاً بين باريس ولندن قبل الافتتاح الرسمي للمؤتمر فيقول: «سبق أن قلت إن فندق الكونتيننتال كان يغص بوفود الدول الذين جاؤوا ليمثلوا دولهم في مؤتمر السلم. وهنا أراد فيصل أن يعرف شيئاً عن آراء أعضاء هذه الوفود بالقضية العربية، فأوعز لأعضاء وفده أن يحاولوا الاتصال ببعض رجال هذه الدول ليبحثوا معهم في الشؤون العربية، وكم كانت دهشته كبيرة حينما علم أن ليس بين حكومات دول الحلفاء من يعنى كثيراً أو قليلاً بشؤون العرب غير حكومة فرنسا وحكومة بريطانية العظمى.

«وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ استقل سموّه ووفده وأنا معهم، القطار إلى مرفأ بولون في طريقه إلى لندن، ولشد ما سر سموّه بلورنس الذي جاء لاستقباله في بولون، إذ إن سموّه لم يكن يعرف أحداً في العاصمة الانكليزية، يومذاك، سوى لورنس، وكان يشعر أنه بحاجة شديدة إليه. ومما يذكر بهذه المناسبة أنه حينما حضر الأمير فيصل إلى ميناء مرسيليا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ لفت نظر الإفرنسيين الكولونيل لورنس الذي حضر من لندن لاستقبال سموه وعلى رأسه الكوفية والعقال والخنجر الذهبي في وسطه، لباس أمراء العرب، ويظهر أن مظهر لورنس كعربي لم يعجبهم فأشاروا إليه بمغادرة فرنسا على الفور، وكان ذلك على ما علمت بإيعاز من وزارة الخارجية نفسها».

وقد سجل عوني ـ في ما بعد ـ بعضاً من رأيه في لورنس وخلفية علاقته بفيصل في رسالة مطولة وجهها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٦٠ إلى سيدة هولندية رداً على مجموعة من أسئلتها عن لورنس والعرب. هذا مع العلم أن عوني لم يكن يعرف ماذا كانت عليه علاقة لورنس الرسمية بفيصل في الجزيرة العربية إلى أن التقيا بأوروبا، إلا أنه، كما عرف في ما بعد «أن لقاء لورنس مع فيصل لأول مرة كان عام ١٩١٦ في (وسيطه بوادي صفرا) حيث كان مركز قيادة فيصل، ولقد قطع لورنس مسافة واسعة من ميناء رابغ على ساحل البحر الأحمر حتى وصل إلى فيصل... وخلال تلك السفرة عانى لورنس كثيراً من المشاق مما لم يكن قد عانى مثلها من قبل. ومن هنا نستطيع أن نقدر الأهمية البالغة التي كان لورنس يعلقها على لقائه بفيصل. وكان لورنس قد اجتمع بأبناء الشريف حسين الآخرين (الأمراء علي وعبد الله وزيد) فاختار فيصل من بينهم، إذ ارتأى أنه الوحيد بينهم الذي يستطيع أن يكون قائداً عسكرياً. أما عبد الله فقد كان يصلح ـ في رأي لورنس ـ أن يكون زعيماً في

أوقات السلم. لا شك في أن فيصلاً سرّ كثيراً بلقاء لورنس، لأنه كان حينذاك في أمس الحاجة للرجال والأسلحة والعتاد في الحرب التحريرية. وكان بأشد الحاجة كذلك للفنيين في جيشه لأغراض التدريب على استعمال الأسلحة وغير ذلك. وشعر فيصل أن لورنس يستطيع أن يساعد في كل هذا ويلفت انتباه المسؤولين البريطانيين في مصر لهذه المسائل المهمة، كما اعتقد فيصل أن لورنس يستطيع أن يساعد في تزويده بكميات كبيرة من المهمات العسكرية التي تحتاجها القوات العربية. ولهذا السبب وجد فيصل في لورنس رفيقاً نافعاً وطيباً ولذلك اتخذه مستشاراً خاصاً له وضابط ارتباط بينه وبين المسؤولين البريطانيين.

«يبدو مما تقدم أن طبيعة الموقف العسكري بالنسبة إلى فيصل جعلته يضم لورنس إلى جانبه ويثق به. وكان فيصل ذكياً كما أسلفت، وكان كذلك ذا تفكير سليم ووطني مخلص. لقد أدرك أن مصير عائلته، بل بالحقيقة مصير الأمة العربية كلها يعتمد بصورة رئيسية على نتيجة الحرب. وأدرك فيصل أيضاً أن مستقبل العرب يعتمد إلى حد كبير في ذلك الوقت على توطيد العلائق الودية الوثيقة مع الحكومة البريطانية. كان يعلم أنه بحاجة ماسة للانكليز في مجهود العرب الحربي، ضد الترك، وكان يدرك دون شك أن الانكليز بدورهم كانوا بحاجة إلى العرب حتى يتحقق لهم النصر. بناءً على ما تقدم، فإن فيصلاً اغتنم فرصة قدوم لورنس لاجتذابه إلى جانبه. وبكلمة أخرى، فإن قوة الظروف السائدة حينذاك، والحاجة التي كان فيصل يستشعرها للمساعدة البريطانية، اضطرته أن يضع ثقته بلورنس. كان فيصل من الذكاء بحيث كان يعرف كيف يستعمل لورنس لتحقيق غاياته، ولكن لا شك في أن لورنس أيضاً من جانبه عرف كيف يستغل الموقف ـ حاجة فيصل ـ لكي يستفيد من فيصل ويؤثر فيه.

«كان لورنس واسع الحيلة إلى حد بعيد، كان يتظاهر أنه عربي أكثر مما هو انكليزي، وأنه كان يعرف اللغة العربية قبل أي عربي آخر (قوله في **أعمدة الحكمة السبعة** أنه سئل ذات مرة من قبل بدوي من العرب إلى أية قبيلة ينتمي في جزيرة العرب). والواقع أنه لم يكن يعرف العربية معرفة جيدة بل كان يتحدث بها حديثاً. ولا شك أنه كان يتكلم العربية بشيء من الرطانة ولكن لا شك أنه كان يعمل بالدرجة الأولى لمصلحة بريطانية. إن ثقة فيصل هذه بلورنس مرت بمرحلتين رئيسيتين: **الأولى في** صحراء الجزيرة العربية، كما أسلفنا، إذ كان فيصل بحاجة لمساعدة الانكليز كي يمدوه بالرجال والأموال والأسلحة والأعتدة، ولذلك كان بحاجة إلى لورنس كي يساعده في كل هذا. وهذا كان ناتجاً عن الظروف العسكرية وضغط الموقف الحربي. أما المرحلة **الثانية** فقد كانت في أوروبة، عندما قام فيصل بزيارة بريطانية وفرنسا بعد انتهاء الحرب، وهنا كذلك

شعر فيصل بحاجته للورنس سياسياً ولذلك اتخذه مستشاراً سياسياً له، أو بالأحرى كضابط ارتباط سياسي بينه وبين المسؤولين البريطانيين. إن الدور الذي لعبه لورنس خلال الحرب والمساعدات التي قدمها للقوات العسكرية في ميدان القتال (في نطاق حاجة تلك القوات للأموال والأعتدة وغيرها) جعلته يزداد قرباً من فيصل. ولذلك لم يتردد فيصل في تقريبه أكثر فأكثر عندما وصل إلى أوروبة. كان فيصل بحاجة للاستفادة من لورنس مرة أخرى. ولا شك أن لورنس كان يعتزم الاستفادة من فيصل لتحقيق المآرب البريطانية».

أكمل عوني في مذكراته (التي دونها عام ١٩٦٦) الحديث عن رحلة فيصل إلى لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨: «استقبل الأمير فيصل في لندن بحفاوة كبيرة واستضافته الحكومة هو وأعضاء الوفد الذي صحبه وهم نوري السعيد ورستم حيدر وأحمد قدري وأنا في فندق كارلتون أكبر فنادق لندن حينذاك. وفي صباح اليوم الثاني دعاه الملك جورج الخامس إلى زيارته في قصر بكنغهام فلبى جلالته الدعوة وذهب لقصر بكنغهام بمرافقة الكولونيل لورنس بلباسه العربي الأمر الذي أثار الدهشة من الجميع. وقد ذكر هو نفسه هذا الحادث في عنجهية وفخر في ما بعد. قال: (لما كنت مضطراً للوقوف بين أمير ضعيف وملك قوي رأيت أن أتزيا بزي الضعيف وأقف في صف هذا الضعيف)». «إن هذه الأسطورة لم تكن الأسطورة الوحيدة في حياة لورنس»، يقول عوني.

«لقد كان الأمير فيصل موضع احترام وتكريم الانكليز من طبقاتهم المختلفة كافة، كانت أبواب أصحاب المقامات مفتوحة أمامه، كما كان بابه مفتوحاً لجميع من يرغب في زيارته. كان كبار الشخصيات الانكليزية تتسابق للقائه منذ أن قدم سمو الأمير لندن وتقيم لسموه المآدب الفخمة في قصورهم. كان يلبي هذه الدعوات على كره منه وامتعاض، وكثيراً ما كان يثور بعد أن يعود من تلك المآدب ويقول: (ولكن أنا لم أحضر للندن من أجل أن آكل وأشرب وأستمع إلى الكلمات التكريمية التي يلقيها بعض الشخصيات الانكليزية في ختام حفلاتهم).

«وقضى فيصل تلك المدة (أي مدة الشهر التي قضاها في لندن) إما مدعواً، وهذا في الغالب، عند مختلف الطبقات اللندنية، طبقة اللوردات، أو الطبقات العادية، أو داعياً، وهذا ما قلّ. إن هذه الأيام القليلة التي قضاها الأمير فيصل بلندن كانت كافية لتطور سموه تطوراً كبيراً، نقلته من أمير عربي عريق في البداوة إلى أمير متحضر. وفي رأيي أن اختلاط سموه بطبقة اللوردات في لندن، ومعاشرته للانكليز في اجتماعاتهم الخاصة وفي مآدبهم، وما تركته الحياة المرحة التي يعيشها الانكليز عادة، في أوقات مرحهم، من انطباعات في نفسه، إن هذا كله كان له الأثر الواقعي

فيما شاهدناه من تطور سريع في أخلاق سموه الشخصية. إن الأمير الذي كان لا يدخل إلى المجلس في قصره، إلا بلباس البدوي ولا يدخل أحد في مجلسه إلا بلباسه الكامل، ولا يتكلم أحد لديه إلا بإذن منه، أصبح يلبس في الأوقات غير الرسمية القلنسوة العجيبة بدلاً من العقال وبذلة (البونجور) أو بدلة (الفراك)، بدلاً من البدلة الاستامبولية والعباءة ويتأبط بذراع أحد أعضاء وفده ليسير وإياه للنزهة في شوارع لندن وفنادقها، مثله في ذلك مثل الكثيرين من أولاد ملوك أوروبا الذين لا تخلو منهم شوارع لندن».

أما بشأن المسائل السياسية التي قدم فيصل إلى لندن لبحثها، فإن مذكرات عوني تصفها بأن «الانكليز في غالب الأحيان، يتجنبون البحث في السياسة الخارجية، فإن السياسة هي من اختصاص رجال الدولة وخاصة رجال وزارة الخارجية نفسها. وكذلك كافة الصحف الانكليزية، لا تعير السياسة الخارجية اهتماماً. وأذكر أني أسرعت يوم وصولنا للندن إلى اشتراء الكثير من الجرائد الانكليزية المختلفة، بما فيها جريدة التايمز المشهورة، حرصاً مني على معرفة أخبار بلادنا، بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر السلم في باريس، ومجيء سمو الأمير فيصل للندن، كممثل لوالده الشريف حسين، في هذا المؤتمر. ولكم كانت دهشتي عظيمة حينما لم أجد في هذه الجرائد كلمة واحدة عن زيارة الأمير، أو كلمة واحدة عن سياسة الحكومة البريطانية في بلادنا، اللهم إلا بعض الأسطر القليلة التي لا تتجاوز عموداً واحداً في جريدة التايمز أشير فيه إلى وصول سمو الأمير فيصل ابن الشريف حسين أمير (مكة الحجازية) للندن بصحبة الضابط لورنس الذي حارب معه في الجزيرة العربية ضد تركية، وأن حكومة جلالته استضافته في فندق كارلتون هو وأعضاء وفده، وأن صاحب الجلالة البريطانية، سيستقبل سموه في قصر بكنغهام بتاريخ كذا. وكثيراً ما حاول سموه في اجتماعاته مع المستر لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية واللورد كرزون، وزير الخارجية، أن يلفت نظرهما إلى أنه إنما حضر لأوروبة بدعوة من الحكومة البريطانية، بوصفه ممثلاً لوالده الشريف حسين في مؤتمر السلم، وأن والده أوصاه بأمرين اثنين: أولاً المطالبة باستقلال البلاد العربية، ثانياً أن ينصاع لأوامر الحكومة الانكليزية صديقة العرب في سبيل تأمين استقلال البلاد العربية ووحدتهم. وقدم سموّه مذكرة إلى وزارة الخارجية في اليوم الرابع من شهر كانون الثاني/يناير ١٩١٩ شرح فيها مطالب العرب في الوحدة والاستقلال».

وتتعرض مذكرات عوني عبد الهادي إلى ملابسات لقاء دبرته وزارة الخارجية البريطانية بين فيصل ووايزمان، انتهى بما أصبح يعرف باتفاقية فيصل ـ وايزمان. ويقول عوني بأنه خلال إقامة فيصل في لندن «أمرت انكلترا لورنس بإقناع فيصل

بقبول سياستها بفلسطين[٣]، ولكنه أي فيصل، لم يكن مخولاً من والده بقبول مثل هذه السياسة، ولكن أوامر والده كانت دائماً التصلب بتنفيذ المطالب العربية. وكان فيصل في أشد الحرج، فهو يجهل اللغة والسياسة وينوء بعداء فرنسا له. وكان كذلك في أشد الحرج فهو لم يكن له أصدقاء، غير بريطانية، ولم تكن هناك أية دولة تهتم بأمر العرب أو بأمر فلسطين، كان فيصل يمقت ويخشى السياسة الصهيونية، ولكن كان يخشى إغضاب الانكليز، وكان متأثراً بالرسائل المطمئنة التي تلقاها من والده في معسكره بالعقبة في ربيع ١٩١٨ بشأن وعد بلفور ولقائه هوغارت لإقناعه بإمكان التعاون مع اليهود[٤]. وقد اجتمع فيصل في العام ذاته بوايزمان بالعقبة وتمت المقابلة في حزيران/يونيو ١٩١٨ في معسكر فيصل فوق رابية تقع على أميال قليلة شمال العقبة. وفي هذا الاجتماع أكد وايزمان أن ليس في نية اليهود إقامة دولة بفلسطين»[٥].

وتضيف مذكرات عوني «إن هذا كله جدير بالنظر حينما نرى سموه يقدم على توقيع اتفاقية كتبها أجنبي بلغة أجنبية دون أن يطلب ترجمة لها باللغة العربية»، ويجزم عوني في مذكراته أن لورنس «لعب مع فيصل دوراً مشيناً يوم أن خدعه بتوقيع الاتفاقية المعروفة باتفاقية فيصل ـ وايزمان». ويضيف... «وكانت دهشتنا كبيرة نحن أعضاء وفد سموّه حين أعلمنا أنه وضع مع حاييم وايزمان الصهيوني المعروف اتفاقية

---

(٣) قبل وصول فيصل إلى أوروبا كان كليمنصو قد بحث مع لويد جورج في لندن موضوع اتفاقية سايكس ـ بيكو بحجة أن الفريق الثالث ـ روسيا ـ غير موجود، ولكن فرنسا أصرت على تنفيذها، فقد كانت تخشى أية نهضة عربية لخوفها من سريان العدوى إلى مستعمراتها الأفريقية، وهنا أصر لويد جورج على إدخال الموصل وفلسطين تحت الانتداب البريطاني (وقبلت فرنسا بعد شهرين هذا الاقتراح بمذكرة بعث بها كليمنصو للندن في ١٥ شباط/فبراير ١٩١٩).

(٤) كان الحسين قد أرسل للحكومة البريطانية، بعد أن علم بأخبار تصريح بلفور، مذكرة يطلب تعريفاً لمعنى التصريح ومداه، وعهدت وزارة الخارجية إلى القائد هوغارت من المكتب العربي في القاهرة، نقل رسالة من وزارة الخارجية إلى الحسين أوائل ١٩١٨ وأكد هوغارت أن وجود اليهود في فلسطين لن يتعارض مع حرية أهلها من الوجهتين الاقتصادية والسياسية، وأن زعماء الحركة اليهودية مصممون على إنجاح الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب. ويذكر هوغارت أنه رغم قبول الحسين بإيجاد ملجأ لليهود في فلسطين إلا أنه لم يتنازل عن مطلب السيادة العربية.

(٥) كانت السلطات البريطانية قد هيأت لقاء بين فيصل ووايزمان في معسكر الأول في الغويرة بين العقبة ومعان في ١٩١٨/٦/٤ (سجل وايزمان الاجتماع في كتابه **التجربة والخطأ**، ولم يدون فيصل شيئاً). ويذكر وايزمان أن فيصلاً كان مطلعاً على مضمون البرنامج الصهيوني وقد لا يعرف تفصيلات مشروع الوطن القومي، ووعد فيصل أن ينقل الحديث إلى والده لأنه يتحمل بنفسه مسؤولية السياسة العربية، ولكنه أوضح أن فلسطين برغم مكانتها المقدسة في العالم هي بلد عربي وأن أي استيطان يهودي يجب أن يكون تحت السيادة العربية.

كتبها لورنس بخط يده بالانكليزية، ولما شاهد سموّه في وجوهنا علامات الدهشة لتوقيعه مثل هذه الاتفاقية التي كتبها أجنبي لصالح أجنبي باللغة الانكليزية، التي لا يعرف سموّه حينذاك كلمة منها، قال سموّه: (إنه لمن حقكم أن تدهشوا لتوقيعي مثل هذه الاتفاقية المكتوبة باللغة الانكليزية، ولكني أؤكد أن دهشتكم ستزول حينما تعلمون أني لم أوقع هذه الاتفاقية قبل أن اشترطت خطياً موافقتي عليها في حالة موافقة الحكومة البريطانية على المذكرة التي سبق أن قدمتها إلى وزارة الخارجية في ٤ الشهر والتي تحتوي على طلب استقلال البلاد العربية موحدة في آسية، اعتباراً من الخط الممتد شمالي الاسكندرون من ديار بكر حتى سواحل المحيط الهندي جنوباً، وفلسطين، كما تعلمون، تدخل في هذه الحدود، وأكدت في هذه الاتفاقية قبل توقيعها بخط يدي أني غير مسؤول عن تنفيذ ما ورد في هذه الاتفاقية فيما إذا عدل في هذه المذكرة أي شيء ورد فيها»[٦].

يعلق عوني على هذا الحدث بهذه الكلمات التي كتبها في مذكراته «من المسلم به أنه ليس من الجائز أن يحاكم شخص على قول أو عمل قبل ملاحظة الظروف التي كان يعيش فيها هذا الشخص، ومن المعلوم أن الظروف كانت قاسية، فرنسا قابلته بشيء كبير من الفتور، إن لم يكن من العداء، ولم يكن هناك إلا الحكومة البريطانية التي تعنى بأمور الشرق». ويحمّل عوني لورنس المسؤولية بما حدث، وبرأيه أن لورنس «كان انكليزياً وقبل كل شيء وكان دائماً يسعى لخدمة المصالح البريطانية. والحقيقة أنه في هذا المجال كان يتبع سياستين متناقضتين: إحداهما كانت في الميل للعرب (عندما كان يشعر أن الانكليز بحاجة للعرب). والأخرى كانت دون شك سياسة الميل مع اليهود والصهيونية. وأنا أعتقد أنه كان في داخلية نفسه ميالاً للصهيونية اعتقاداً منه أنها تتفق مع مصلحة بريطانية». وقد ترك لورنس وميوله للسياسة الصهيونية وسياسته المتقلبة انطباعاً سيئاً في ذهن عوني وقدم دليلاً على ميول لورنس الصهيونية بذكر خبر دعوة تلقاها عوني في تلك الفترة من سيدة انكليزية هي زوجة المستر بروك مدير خطوط ملاحة باندو (Pando) لحضور الندوة التي أقامتها في بيتها للاحتجاج على وعد بلفور، الذي يعرض مصالح بريطانية العظمى السياسية والاقتصادية لأخطار بالغة في الشرق العربي كله. يقول عوني: «استقبلتني المسز

(٦) جاء في الاتفاقية أنها وقعت في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ والحقيقة أنها كتبت بعد هذا التاريخ بدليل الشرط الذي كتبه فيصل بخط يده في الفراغ الذي يقع مباشرة بعد البند الأخير من الاتفاقية، وجاء فيه «إذا نالت العرب استقلالها، كما طلبناه، بتقريرنا المؤرخ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ المقدم لنظارة خارجية (حكومت) بريطانية العظمى فإنني موافق على ما ذكر بباطن هذا من المواد وإن حصل (أدنى) تغيير أو تبديل فلا أكون (ملزوماً) و(مربوطاً) بأي (كلمت) كانت بل تعد هذه (المقاولة) كلا شيء ولا حكم لها ولا اعتبار ولا أطالب بأي صورة كانت».

بروك والدموع تترقرق في عينيها وأطلعتني على الرسالة التي بعث بها اليها الكولونيل لورنس والتي اعتذر بها عن حضور هذه الندوة مدعياً بأنها في غير مصلحة بلاده».

ورافق عوني فيصلاً لدى عودته في أواسط كانون الثاني/يناير ١٩١٩ إلى باريس للمشاركة في مؤتمر السلم ونزل في قصر الكونتس (دو كلرمان تونير) الذي استضافته فيه الحكومة الفرنسية في ميدان الشانزليزيه وهو من أعظم قصور فرنسا، وتتحدث مذكرات عوني عن لقاءات الأمير فيصل برجال فرنسا السياسيين والأدباء والشعراء والأرستقراطيين وفي مقدمتهم من الساسة جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ومن رجال الأدب أناتول فرانس أديب فرنسا الأعظم، ومن الطبقات الأرستقراطية الكونتس دو كلرمان تونير صاحبة القصر. ويقول عوني: «إن هذه السيدة كثيراً ما كانت تتصل بي شخصياً وتناديني باسمي لتطلب مني دعوة الأمير فيصل إلى غداء أو عشاء أو حفلة ساهرة، وكلما كنا نذهب إلى مقرها ترحب بسمو الأمير فيصل وتحني رأسها إلى الأمام، وهي تصافحه بكلتا يديها، وترفع صوتها حين تشير إليه (مونسينيور)، أي سيدي. وأذكر مرة أنها رافقت الأمير فيصل لزيارة الأديب الفرنسي أناتول فرانس في المصحة التي كان يرتاح فيها، فأخذت تتحدث عما شاهدته من الآثار الفاخرة والعمران الكبير في نيويورك الأميركية وتصف ما بلغه الأميركيون في عالم العلم والفن والأدب، وإذ توقفت عن الحديث دفعة واحدة، وأحدقت بنظرها إلى أناتول، وقالت: (ولكن يا أديبنا العظيم إن أميركا رغم ما وصلت إليه من عظمة في العلم والفن والأدب فإنها لا تزال تحتاج إلى ٣٠٠ سنة حتى تنجب أديباً عظيماً مثلك)».

ويتابع عوني في مذكراته وصف لقاءات الأمير مع رجالات فرنسا في عالم الثقافة «... وكانت هذه الجموع تتزاحم للقاء سموّه لإعجابهم به وبملابسه العربية الزاهية، وشكله المحبب الجميل... ولما رأوه في ملامحه من الوداعة واللطف والسماحة، مما يوحي إليهم بعظمته. وتوثقت عرى الصداقة مع الكثيرين، وكان أناتول فرانس الأديب العظيم أكثر من يزور سموّه[٧]، لإعجابه بوجهه الذي يشبه

---

(٧) يذكر عوني «أن أناتول فرانس كثيراً ما كان يطرق باب الأمير في الصباح أو المساء ويجد من رحابة سمو الأمير ما يدعوه إلى مواصلة هذه الزيارات. وأذكر مرة أن أناتول فرانس زار مرة في الصباح الباكر الأمير فيصل ليقص عليه حديثاً طريفاً، والذي أثر عليه تأثيراً قوياً، وقال لسموّه: لقد طرق بابي في هذا الصباح المسيو بارتو وزير خارجية فرنسا وهرعت إلى لقائه ظناً مني أن هناك حدثاً خطيراً قد دعا وزير الخارجية إلى زيارته في هذه الساعة المبكرة، ولما بادرته بقولي: أنا في خدمتك. فقال لي: إن المسألة بسيطة ولكنها أثرت عليّ تأثيراً عميقاً فجئت أقصها عليك. وخلاصة القصة: تصادف أن رفضت إجابة طلب لولدي الذي لا يزيد عمره عن عشر سنوات فغضب وامتقع وجهه وأراد أن يغيظني، فقال يا أبت أنت دائماً تتحدث عن أناتول فرانس وتقول إنه الرجل العظيم الذي لم ينجب البشر مثله، والله إن أناتول فرانس ليس بالأديب ولا بالشاعر ولا شيء على =

(المسيح) ولباسه الجميل الفريد. وكثيراً ما كان يدعوه لتناول طعام الغداء أو العشاء في مصحته في (بل فو). وكان يدعو معه كبار رجال الصحافة رؤساء تحرير صحف **الطان والديبا والماتان والفيغارو**. وكان أناتول فرانس هو المتحدث الوحيد عادة في هذه الدعوات وينصت الجميع له وإلى ما يقول. وكثيراً ما كان يتطرق في أحاديثه إلى ما عرفه عن سمو الأمير فيصل من ذكاء وفطنة ومحبة لفرنسا وعن القضية العربية التي حضر لأوروبا من أجل الدفاع عنها، وكان يطلب من رجال الصحافة تأييده في مطالبه الوطنية. وتمّ لقاء آخر بين فيصل والموسيو أولار (رئيس جامعة باريس)(٨) حيث استمع الأخير لفيصل ساعة أو تزيد عن القضية العربية وحق الشعوب العربية أن يعترف مؤتمر السلم بحقها بالاستقلال. وفي اليوم التالي لهذا اللقاء نشرت جريدة **الديبا** المعروفة مقالة للموسيو أولار، تكلم فيها عن مقابلته للأمير فيصل، وأيده في طلب الحرية والاستقلال للشعوب العربية، وبدأ مقالته بهذه المقدمة الطريفة: (من الصعب أن يفهم شخص شخصاً آخر بساعة واحدة، وتزيد الصعوبة إذا كانت لغتا الشخصين مختلفتين، وتزيد هذه الصعوبة أكثر فأكثر إذا كان المترجم بينهما شخصاً ذكياً)» [ويقصد به عوني].

لقد أتاحت هذه اللقاءات لعوني، كما أقر، أن يتعرف على بعض كبار السياسيين والأدباء، وأهل الطبقة الارستقراطية فيها(٩) «إذ إن بيوت الارستقراطيين لا تزال موصدة في وجه أهل بقية الطبقات، وقد حاولت الثورة الفرنسية الكبيرة أن تلقح الشجرة الارستقراطية ببذور الأشجار الديمقراطية فلم تنجح. ومن عادة الارستقراطيين أن لا يؤم صالوناتهم وقصورهم إلا من كان على شاكلتهم ملوكاً أو أمراء أو من طوائف الملوك. وكنت أنا الشخص الوحيد من غير هذه الطبقة الذي استطاع أن يقتحم هذه القصور بفضل علاقتي بالأمير فيصل وحاجته إلى من يترجم كلامه إلى

= الإطلاق». ويعلق عوني، «قد يكون وزير الخارجية المسيو بارتو، وهو من أدباء فرنسا، قد اخترع هذه القصة».

(٨) يعلق عوني «إنه كان من المألوف في ذلك الزمان أن يعتبر كبار رجالات السياسة وحتى رئيس الجمهورية نفسه، زيارة العلماء أمثال الموسيو أولار، شرفاً رفيعاً لهم».

(٩) يشيد عوني بهذه الطبقة الارستقراطية في فرنسا إذ كان لها أكبر الأثر في يقظة ونمو الفنون والآداب. وتختلف الأرستقراطية في فرنسا عن الأرستقراطية التي كانت ذائعة في البلاد الأوروبية، ففي فرنسا يتحتم على أبناء الارستقراطيين أن يكونوا على إلمام كبير بالثقافة ويحرم عليهم أن يدخلوا الحفلات قبل سن الرشد ويكونوا قد حصلوا على الشهادة الإعدادية (التوجيهية). ومما لاحظه عوني أن التعليم بين أبناء الطبقة الارستقراطية أشد انتشاراً وعمقاً نظراً إلى إمكانات الانفاق على التعليم وتحت إشرافهم، ويقول عوني «وكنت شديد الإعجاب بثقافة من عرفتهم من هؤلاء الارستقراطيين، مع ما تحلّوا به من أدب رفيع».

اللغة الفرنسية». ويضيف عوني: «هذه الاجتماعات المتكررة التي شهدها قصر فيصل وما صاحبها من مناقشات أوحت إلى سمو الأمير أن يتعلم الإفرنسية، فكنت أخلو بسموه ساعة في صباح كل يوم لنقرأ معاً بعض الكتب الفرنسية ليزيد من معرفته باللغة وكان راغباً بتعلمها». ويقول عوني إنه «اختار للأمير بعض كتب رجال التاريخ الذين نهضوا بشعوبهم، خاصة وهو في طريقه إلى إنشاء الدولة العربية المنشودة، وكان سموه شديد الذكاء، شديد الرغبة في تعلم هذه اللغة حتى يستطيع أن يتحدث إلى زائريه.

«ورغم اقتراب موعد افتتاح مؤتمر السلم لم يكن يبدو أن الحكومة الفرنسية قد وافقت نهائياً على تخصيص مقعد لفيصل. وقدم الموسيو جان جو (Gout) الوزير المفوض في وزارة الخارجية المختص بشؤون الشرق الأدنى والأوسط للقاء سمو الأمير، ولكي يرحب به باسم الحكومة [وكان عوني حاضراً الجلسة]. وخلال الزيارة قال (جو) إن فرنسا ترحب به كزائر ولكنها تأسف كثيراً لأنها لا تستطيع أن تخصص مقعداً له في مؤتمر فرساي، بحجة أن دول الحلفاء لم تعترف بعد بدولة الحجاز وبأبيه كملك، يحق له أن ينيب عنه مندوباً في مؤتمر فرساي، ولقد كان هذا النبأ ضربة عظيمة لفيصل بعد أن جاء من بلاده كي يعرض قضية قومه ووحدتهم واستقلالهم، وأخذ يشعر أن مجيئه إلى المؤتمر سوف يكون فاشلاً. وأجاب الموسيو (جو)، بأنه لا يعتقد أن من حق الحكومة الفرنسية أن تمنع دولة الحجاز التي سبق أن اعترفت هي وبريطانية بها، وأنه سيبلغ جلالة والده عن موقف فرنسة الحليفة نحوه وينتظر الأوامر التي يصدرها إليه».

وتتابع مذكرات عوني القول «بأن لورنس حين حضر إلى القصر كعادته كل يوم وعرف بالنبأ غادر القصر دون أن ينبس ببنت شفة ودون أن يشعر به أحد (وهكذا كان طبعه وعادته). وعاد في وقت متأخر في مساء ذلك اليوم وقال بلهجته العربية الركيكة: (سيدي [هكذا درج على أن يخاطب فيصلاً بالطريقة التقليدية العربية كلما بدأ حديثه معه]. . . المستر لويد جورج يهديك سلامه ويطمئنك بأن للحجاز في مؤتمر السلم مقعدين، وليس مقعداً واحداً). وقد ظهرت على وجه فيصل علامات السرور وأسرع بإبلاغ والده بالخبر راجياً الموافقة على تعيينه هو (أي الأمير) ورستم حيدر عضوين في المؤتمر». ويعلق عوني على ذلك بقوله «من هنا يتبين دهاء لورنس، فهو أولاً جعل فيصلاً يشعر أن الإنكليز هم أصدقاؤه الحقيقيون (وهنا يجب أن نذكر الصراع بين فرنسا وانكلترا في مؤتمر السلم حول شؤون العالم العربي)، وبأن لا مفر له على الإطلاق من أن يكون دائماً داخل الطوق البريطاني. وكذلك فإن لورنس استطاع أن يقنع فيصلاً أكثر من قبل أنه ـ لورنس ـ يتمتع بنفوذ كبير لدى الحكومة البريطانية وأنه يستطيع مساعدة فيصل كثيراً لدى الانكليز. وقد حاول لورنس

في حالات أخرى كثيرة أن يبرهن لفيصل أنه ـ لورنس ـ كان يخطىء بتقدير الحكومة البريطانية، ومن الواضح أن كل هذا جعل فيصلاً يتمسك بلورنس أكثر وأكثر.

«واستغل لورنس هذه الحظوة فأصبح ظل فيصل الذي يلاحقه في كل مكان، وكان هدفه من وراء ذلك تحقيق أمرين: **الأول** الإيعاز إلى فيصل بأن الإنكليز هم وحدهم أصدقاؤه الحقيقيون، **والثاني** إيهام الفرنسيين بأن فيصلاً هو رجل الإنكليز وأنهم لن يسمحوا له بالإفلات من بين أيديهم. وليس أدل على ذلك من أن لورنس كان يقيم في القصر الذي استضافت الحكومة الفرنسية فيصلاً فيه (قصر الكونتس دوكلرمان تونير) حتى يظل باستمرار تحت مراقبة لورنس يتعرف إلى حركاته ويقف على جميع لقاءاته». وللتدليل على ذلك يورد عوني في مذكراته المثال التالي: «حدث مرة أن زار فيصل، كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ووزير الحربية في مكتبه بالوزارة، وقد رافقت (عوني) فيصلاً مع أعضاء الوفد الحجازي. ولما انتهى اللقاء سار فيصل وكليمنصو حتى بهو الوزارة ولما همّ رئيس وزراء فرنسا بمصافحة فيصل حانت منه التفاتة فرأى لورنس بملابسه العسكرية جالساً على أحد المقاعد، فنهض لورنس وأحسّ فيصل بأن واجب اللياقة يقضي بتقديمه إلى كليمنصو، وبعد أن تصافحا تبادلا عبارات عابرة. أليس هذا أمراً يستوجب العجب؟ ومما يزيد في هذا العجب أن فيصلاً لم يذكر للورنس نبأ هذه الزيارة. لقد أراد لورنس من وراء هذه الملاحقة أن يؤكد لرئيس وزراء فرنسا بأن فيصلاً الذي استقبله وتحدث إليه عن قضية سورية هو تحت رقابة الإنكليز، وثانياً أن لقاء لورنس الضابط الصغير لكليمنصو العظيم ليس أمراً عسيراً بالنسبة إلى شخصية كشخصية لورنس».

وتتناول مذكرات عوني المهام التي أوكلت إلى عوني خلال دورة مؤتمر السلم فيقول: «كان من بين مهامي الاتصال بالأمير يومياً بوصفي مديراً لمكتب الوفد الحجازي في مؤتمر السلم وملازمة سموّه لأتولى الترجمة بينه وبين ساسة فرنسا، وكان سموّه شديد الحرص على الاطلاع على سياسة الدول الأوروبية عامة وسياسة فرنسا خاصة. فوجدت أن سموّه لا يلمّ الإلمام الكبير بالسياسة الأوروبية، وإنما كان على استعداد مطلق لتفهّم أسرار هذه السياسة، وكان يحسن الظن كثيراً بالسياسة البريطانية في ضوء تعليمات والده التي تنصّ على أهمية الانصياع للنصائح البريطانية التي ينقلها إليه لورنس.

«عرض فيصل القضية العربية في ٦ شباط/فبراير ١٩١٩ لدى مؤتمر العشرة المؤلف من الدول الخمس، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، والصين (وسمي مؤتمر العشرة لأنه كان يمثل كلاً من الدول الخمس رئيس الوزراء ووزير الخارجية عدا الولايات المتحدة التي مثلها الرئيس ويلسون). وقد حضر الجلسة بصحبة الأمير أعضاء وفده: نوري السعيد، ورستم حيدر، وعوني عبد الهادي،

ورافقه الكولونيل لورنس ببذلته العربية بوصفه مترجماً. وبعد أن قدم الموسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ورئيس الجلسة سموّه إلى أعضاء المؤتمر، تلا سموه بياناً مطولاً كان توسيعاً للمذكرة التي قدمها (لكتابة المؤتمر العامة) المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، والتي طالب فيها، بصفته ممثلاً لوالده قائد الثورة العربية ضد الترك، بريطانية وفرنسا بالاعتراف (بالشعوب الناطقة بالعربية في آسيا) اعتباراً من خط الاسكندرون ـ ديار بكر وحتى المحيط الهندي جنوباً ـ كشعوب مستقلة السيادة بضمان من عصبة الأمم (باستثناء الحجاز التي سبق وأصبحت دولة مستقلة، وعدن التي هي محمية بريطانية). وذلك للأسباب التالية: ـ إن هذه البلاد كانت مهد مدنيات عظيمة ولا يزال أهلها ذوي استعداد للقيام بواجباتهم نحو العالم المتمدن ـ سكان هذه البلاد كلهم ينطقون بلغة واحدة هي اللغة العربية ـ.لهذه البلاد حدود طبيعية تفرقها عن غيرها وتؤكد وحدتها وتحفظ استقلالها ـ سكان هذه البلاد ينتمون كلهم إلى عنصر واحد وهو العنصر السامي ولا يتجاوز عدد العناصر غير السامية واحداً في المائة ـ منافع هذه البلاد الاجتماعية والاقتصادية كانت ولا تزال متحدة، وقد ازداد هذا الاتحاد قوة بازدياد الوسائط النقلية وسيزداد أيضاً كلما ازدادت تلك الوسائط. وأنه ليصعب أن نجد أمة في العالم تضاهي أمتنا في وحدتها الجنسية وتوفر جميع هذه الصفات والمميزات فيها.

«وانتهى فيصل في خطابه إلى: (إن الدول المتحالفة وعدت الأمة العربية بحريتها واستقلالها عند انتهاء الحرب، وها قد خرجت من هذه الحرب ظافرة، فينبغي لها أن تبر بمواعيدها. وأنا واثق بأن الدول الكبرى ستولي عناية كبرى لحياة الشعوب العربية أكثر من اهتمامها بمصالحها المادية. والأمة العربية تنتظر ذلك بحق وجدارة، ومطاليبها القومية منطبقة تمام الانطباق على مبادىء الرئيس ويلسون[١٠] التي صادقت عليها كل الدول) (وكانت مذكرة الأمير فيصل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ قد ألحقت بالمادة الثانية من خطاب الرئيس ويلسون في مونت فرنون (Mont Vernon) في ٤ تموز/يوليو ١٩١٨ والتي تنص على: أن تسوية أي مسألة سواء كانت مسألة إقليم أو سيادة، أو تنظيمات اقتصادية، أو علاقات سياسية، ستبنى على

(١٠) في خطاب الرئيس الأمريكي ويلسون في مونت فرنون في حزيران/يونيو ١٩١٨ أعلن المبادىء التي تتقيد بها حكومة الولايات المتحدة في دخولها الحرب ومن جملتها تطبيق العدالة وروح الدبلوماسية المفتوحة والمساواة بين الأمم، وإن الولايات المتحدة لا تعترف بأية اتفاقيات سرية بين الدول المتحالفة. وكانت النقطة التي أنعشت آمال العرب وقوّت ثقتهم بالمستقبل هي النقطة الثانية التي أعلنت أن الشعوب تملك حرية تقرير مصيرها، وأنه لن يفرض على أي شعب من الشعوب نوع من الحكمَ إلا برضاه واختياره.

أساس القبول الحر لهذه التسوية من قبل الشعوب المعنية مباشرة، وليس على أساس مصالح مادية أو منافع لأي أمة قد ترغب بتسوية مخالفة من أجل نفوذها أو سيادتها).

«وبعد أن أتم سمو الأمير فيصل خطابه دارت المناقشة الآتية بينه وبين أعضاء المؤتمر: ألقى المستر لويد جورج كثيراً من الأسئلة عن الوقائع الحربية التي نشبت في البلاد العربية وخاصة في العراق وسورية، وكان فيصل يشرح الأعمال الحربية الكبيرة التي قام بها الجيش البريطاني في هذه البلاد بإسهاب. وأخذ سموه يكيل المديح بكلمات قوية لهذا الجيش الذي انتصر على الأتراك، وشارك هذا الجيش البطل، الجيش العربي في كفاحه ضد الجيش التركي وساعده على طرد الأتراك من سورية. ويظهر أن الموسيو بيشون، وزير خارجية فرنسا قد تأثر لعدم ذكر فيصل كلمة واحدة عن الجيش الفرنسي، فاندفع يسأل الأمير عما إذا قام الجيش الفرنسي بأعمال مجيدة أيضاً، فأجاب سموه بأنه كان للجيش الفرنسي في سورية مواقف مشرفة، حتى انتهى بالقول إن هذا الجيش (العظيم) الذي حارب مع جيشنا في سورية كان يقدّر عدده بألفي جندي، كما يقدّر عتاده بأربعة مدافع. وهنا أخذ أعضاء المؤتمر يتغامزون». وفي اليوم التالي لهذا الحديث، يذكر عوني، أن الصحف الفرنسية هاجمت بيشون على سؤاله السخيف وهو يعلم أنه لم يكن في الشرق لفرنسا سوى جيش رمزي فقط، وأنها حشدت معظم جيوشها في ساحات القتال في أوروبة.

«وسأل الرئيس ويلسون الأمير فيصل عما إذا كان يرغب في انتداب دولة واحدة، أو أكثر، فأجاب سموه: (إني لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، لأنه من حق والدي وحده الإجابة عنه. أما أنا فقد جئت إلى باريس لأمثّل والدي في مؤتمر السلم وأطالب باستقلال ووحدة البلاد العربية المنسلخة عن تركيا كاملة غير مجزأة). وهنا طلب سموه من المؤتمر إرسال لجنة تحقيق دولية لاستشارة أهلها عن نوع الحكم الذي يريدونه تنفيذاً للمادة (٢٢) من ميثاق العصبة[١١]، وقال: (إن الرئيس

---

(١١) يؤلف ميثاق العصبة الجزء الأول من معاهدة فرساي ١٩١٩/٦/٢٨. وجسدت العصبة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩، كأول منظمة عالمية ذات صفة سياسية، نموذج السلام بواسطة الحق والأمن الجماعي. والعصبة بعضويتها العالمية وبمسؤولياتها التي انصرفت إلى منع نشوب الحرب من خلال الجهود الجماعية والمنسقة لأعضائها، إنما كانت تشكل سابقة في تاريخ التنظيم الدولي. كما أن المبدأ الذي أتى به ميثاق العصبة، والذي تضمن تعهداً من قبل الدول الأعضاء، باحترام الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لكل عضو، كان يمثل هو الآخر معنى جديداً افتقرت إليه التنظيمات الدولية المحدودة السابقة. وكان نظام الانتداب (المادة ٢٢ من الميثاق) تجربة سياسية غريبة وصيغة مهذبة اخترعت لإرضاء ويلسون وغيره من المثاليين الذين أوجدوا العصبة كتطبيق لمبدأ حق تقرير المصير. والواقع أن الانتداب ليس إلا شكلاً منافقاً استخدم لتغطية الامبريالية القديمة.

ويلسون قد سبق وذكر في المبدأ الثاني عشر من خطابه في مونت فرنون تأييد حق الشعوب بتحقيق رغباتها في حكم بلادها، كما سبق وأصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً للرجال السوريين السبعة جواباً لطلباتهم، سمي هذا التصريح بالتصريح للسبعة[١٢]، أكدت فيه بأنها ترغب في أن يكون حكم البلاد العربية المنسلخة عن تركية قائماً على ما يرضاه أهلها وأن السياسة هذه ستظل مؤيدة من حكومة جلالته. وكذلك فإني أستند بطلبي الوحدة والاستقلال على التصريح المعروف بالتصريح الانكليزي ـ الفرنسي في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ الذي أعلنت الدولتان فيه أن همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة إقامة الحكومات والإدارات التي يختارها أهل سورية والعراق، وقد وزعت نسخ من هذا التصريح على أهالي المدن والقرى في جميع البلاد العربية)».

وفي اليوم التالي لخطاب الأمير فيصل في مؤتمر العشرة، نشرت جريدة **الطان** وهي الجريدة الرسمية للحكومة الإفرنسية، مقالة لرئيس تحريرها الموسيو أندريه تارديو فيها إشارة إلى الرسائل التي تبودلت بين الشريف (الملك) حسين والسير هنري مكماهون[١٣]، كما تضمنت إشارة إلى (مطامع) الشريف (الملك) حسين بالبلاد العربية. ولما اطلع الوفد الحجازي في باريز على مقالة جريدة **الطان**، كتب عوني عبد الهادي بوصفه مديراً لمكتب الوفد الحجازي رسالة إلى مدير الجريدة السياسي قال فيها ما ملخصه: «إن **الطان** تعير الملك حسين أفكاراً (امبرياليسم) لم تخطر قط أبداً في باله، ان الملك حسيناً لم يفكر قط في جعل مكة المكرمة عاصمة لجميع البلاد العربية التي تحررت من نير الترك لأنه يعلم أكثر من سواه الأسباب التي تحول

---

(١٢) في إثر الشكوك التي أثارتها اتفاقية سايكس ـ بيكو وتصريح بلفور في نفوس العرب تقدم سبعة من السوريين العرب المقيمين في القاهرة بمذكرة إلى الحكومة البريطانية طلبوا منها تعريفاً واضحاً للسياسة البريطانية المزمع تطبيقها على البلاد العربية وشكل الحكومات التي ستقام بعد الحرب. وجاء رد وزارة الخارجية في ١٩١٨/٦/١٦ المتضمن اعتراف بريطانيا باستقلال المناطق العربية التي كانت حرة ومستقلة قبل الحرب. أما المناطق التي كانت ما تزال تحت سيطرة الأتراك أو تلك التي استولت عليها جيوش الحلفاء فقد أعلنت المذكرة أن سكانها سيفوزون بحريتهم واستقلالهم ونظام الحكم فيها سيكون مبنياً على رضى الأهلين.

(١٣) كانت جريدة **الكوكب** التي تصدر في القاهرة تتابع وقائع مؤتمر السلم في أعدادها، وقد نشرت في ١٩١٩/٣/١١ ما أوردته الصحف الفرنسية عن مطالب الوفد الحجازي إلى مؤتمر السلم، ونشرت رسالة عوني سكرتير الوفد الحجازي إلى المدير السياسي لجريدة **الطان** وتعليق **الطان** على رد عوني. وتعلق جريدة **الكوكب** على ما يجري في باريس «ولا مندوحة من اطلاع القراء على ما ذكرنا ليكونوا على بيّنة مما هو جار بخصوصهم في العاصمة التي تشرئب إليها أعناق الشعوب الصغيرة والأمم المحررة لأنها مجتمع القضاة العظام الذين سيحكمون في مستقبل العالم ويبتون في مصيره». وكان أكرم زعيتر قد بعث إلى عوني في ١٩٦٨/٩/٢٥ نسخة من عدد جريدة **الكوكب** المشار إليه.

دون تدخل الحجاز في أمور تلك البلاد السياسية، إن ملك الحجاز لم يشهر الحرب على الترك إلا لإنقاذ بني قومه المظلومين ولكسر النير التركي الذي كان يدمي أعناقهم، ولقد أعرب عن عنايته هذه في كل الرسائل التي نشرها على العالم بعد قيامه على حكومة الاتحاديين الذين رموا بأنفسهم إلى أحضان المانيا. وقد أعلن مرات عديدة أنه لا ينبغي إلحاق شبر واحد من أراضي سورية أو أراضي العراق ببلاده. فغايته العليا هي أن تغدو هذه البلاد التي أرهقها الترك الظالمون حرة مستقلة، وأن يعطى للشعوب العربية حق البت في مصيرها طبقاً لمبادىء الرئيس ويلسون».

هذا ما نقلته جريدة **الطان** من رد عوني عبد الهادي في ٩ شباط/فبراير ١٩١٩ وعلقت **الطان** على هذا الرد. يقول عوني في مذكراته «إن فرنسا ترى أيضاً في إعطاء الحرية للشعوب العربية ولا سيما (الشعوب) السورية التي كانت فرنسا تدافع عن حريتها في زمن لم تكن فيه حقوق الشعوب معروفة ومحترمة. ولم تلفت جريدتنا الأنظار إلى مطمع الحجاز الساعي إلى بسط حكمه على سورية إلا رغبة منها في الدفاع عن حرية العرب السوريين. إن سكرتير الوفد الحجازي يقول إن الحجاز لا يريد أن يضم إليه شبراً واحداً من الأراضي العربية في سورية والعراق، إن آداب الضيافة تمنعنا من الرد عليه بنفس اللهجة القاسية التي خاطبنا هو فيها. بيد أنه لعظم الحظ، قد ناب عنا في هذا الصدد، الوفد الحجازي نفسه، فلندع له الكلام مرة أخرى، ولنفتح الوثيقة التي حددها بذاته، وهنا تعرض الموسيو تارديو إلى مذكرة قال إن الأمير فيصل قد رفعها إلى مؤتمر السلم في ١٩١٩/١/١، والتي قدم فيصل فيها ـ يقول تارديو ـ فلسطين والعراق هديتين سائغتين لبريطانية في الوقت الذي أنكر فيه ما لفرنسا من حقوق قديمة في سورية. وقد قسم فيصل في هذه المذكرة ـ يقول تارديو ـ البلاد العربية إلى ستة أقسام: سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن، وإن هذه الأقسام يختلف بعضها عن بعض بحيث يستحيل وضعها ضمن دائرة حكومية واحدة، وإن فيصلاً قال، كما ذكر تارديو، (إننا إذا أصررنا على الاختلاف الموجود بين هذه البلاد فلا يجب أن يفهم من ذلك أنه يوجد هناك اختلاف حقيقي في الغاية السياسية والوطنية وفي المنافع المادية والأمور الدينية والطبائع يمنع عنا حصول الاتحاد التام بيننا. غير أن أكبر مانع لنا من ذلك هو الجهل المتفشي الذي تقع مسؤولية ذلك فيه على تركيا). ويقول تارديو: (إن الأمير ذكر عما يجب أن يكون مصير كل قسم من أقسام البلاد العربية، فهو مثلاً يريد أن تمنح سورية إدارة مختارة في سياستها الداخلية وتريد أن تأتي بمستشارين اختصاصيين الذين ترى أنها في حاجة إليهم دون أن تتدخل دولة أجنبية في شؤونها العامة). ويضيف تارديو: (إن الأمير فيصل أشار إلى حرية سورية التي اكتسبها الحجاز على حد قوله، بسلاحه، كأن الحجاز وسورية في نظر سموه دولة واحدة). أما عن

الجزيرة والعراق (أي ميزوبوتاميا) وفلسطين فقد رسم هنا الوفد الحجازي يقول تارديو: (سياسة تختلف عن السياسة التي رسمها لسورية، وطلب لهذه البلاد أن تحظى بحكومة عربية، ولكنه لم يرفض مداخلات دولة أجنبية فيها). وأنهى الموسيو تارديو حديثه في هذا الشأن بقوله (أليس هذا يعني أن الوفد الحجازي يهب هذه البلاد إلى بريطانية العظمى لقمة سائغة؟).

«ولما أعلمت سمو الأمير بفحوى هذه المقالة»، يتابع عوني في مذكراته، «أكد سموه أنه لا يعرف شيئاً عن وجود الرسائل التي أشارت لها مقالة الطان بين الشريف (الملك حسين) ومكماهون، كما أنكر أنه كتب مذكرة في ١٩١٩/١/١ إلى دول الحلفاء بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر السلم. وطلب مني سموه أن أسافر في الحال إلى لندن لأطلب من وزارة الخارجية نسخاً عن هذه الرسائل إذا كان لها أصل. وذهبت في اليوم التالي إلى لندن وكم كانت دهشتي كبيرة حينما تسلمت من وزارة الخارجية نسخاً باللغة العربية عنها»[١٤]. وعاد عوني بعد حصوله على نسخ تلك الكتب إلى باريز ليطرحها أمام سموه الذي عجب لإخفاء والده هذه الكتب عنه. وقد يكون السبب في إخفائها، يقول عوني: «ان الملك حسين كان يرى أنه ليس لأحد حتى لولده فيصل حق معرفة ما تم الاتفاق عليه بهذه الرسائل بينه وبين دولة كبيرة مثل بريطانية العظمى لثقته الكبرى بها».

ويؤكد عوني، بوصفه مدير الوفد الحجازي لدى مؤتمر السلم أن لا صحة إطلاقاً للمذكرة التي ادعى تارديو أن سموه بعث بها إلى دول الحلفاء في ١/١/ ١٩١٩ «وقد يكون للكولونيل لورنس دور في وضعها بالاتفاق مع أصدقائه الصهيونيين، ويؤيد ما ذهبنا إليه أن الوفد الصهيوني وضع نص الفقرات المتعلقة بفلسطين في هذه المذكرة المزعومة في مقدمة المذكرة التي رفعها (أي الوفد الصهيوني) إلى مؤتمر العشرة في ١٩١٩/٢/٣. وهذه الفقرات تطالب بوصاية إحدى الدول الكبرى على فلسطين لمنع أي منازعات قد تحدث بين العرب واليهود». إن أول مذكرة بعث بها سمو الأمير فيصل إلى مؤتمر السلم، يقول عوني، «مؤرخة في

---

(١٤) كتب عوني إلى ابنته أرب في عام ١٩٥٩ تعليقاً على هذه الرسائل أو الكتب المتبادلة بين الملك حسين والسير هنري مكماهون يقول: «إن هذه الكتب تتضمن اتفاقات تعهدت بموجبها الحكومة البريطانية مساعدة العرب على قيام حكومة عربية مستقلة باستثناءات ذكرت في تلك الكتب، وهذا النوع من الاتفاقات نظم لأول مرة في التاريخ على هذا النمط فاعجبي هنا ما بدا لك أن تعجبي! الملك حسين يعقد اتفاقات تتعلق بصميم القضية العربية، بل تتعلق بالهدف الذي غامر هو وشعبه والعرب بالدخول في حرب لا تبقي ولا تذر من أجله ويحتفظ هو لنفسه بالاتفاقيات التي تضمن له تحقيق الهدف».

٢٩/١/١٩١٩، وكل ما كانت تتضمنه هذه المذكرة طلب الاستقلال لجميع الشعوب العربية في آسيا اعتباراً من خط الاسكندرون ـ ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، وتدخل في هذه الحدود العراق وفلسطين، هاتان المنطقتان اللتان زعم تارديو، في مقالته المشار إليها سابقاً، أن سموه قدمهما هدية سائغة إلى بريطانية العظمى».

وظل عوني، يشارك في الجهود الدبلوماسية التي كان الأمير فيصل يقوم بها في باريس خارج قاعات مؤتمر السلم من أجل الدفاع عن القضية العربية، وتنفي مذكرات عوني عبد الهادي تلك الوثيقة التي تزعم المراجع الصهيونية وجودها (والمعروفة باسم رسالة فرنكفورتر)، ومفادها أن جريدة **الماتان** أجرت مقابلة مع الأمير وكانت عدائية بشكل صريح ضد السياسة الصهيونية، وأن سكرتير فيصل (أي عوني) قد أنكر حينذاك المقابلة بشدة، وأنه قد تمت الترتيبات لعقد اجتماع بين الأمير وفيلكس فرنكفورتر (وهو صهيوني أمريكي) ومعه لورنس وحاييم وايزمان، وأن فيصلاً بعد أيام من الاجتماع أرسل إلى فرنكفورتر رسالة في ١٣ آذار/مارس ١٩١٩ جاء فيها «... نحن نشعر أن العرب واليهود أولاد عمومة في العرق يعانون مظالم متشابهة على يد دول أقوى منهم... نحن العرب، وبخاصة المثقفون منا ننظر بعين العطف إلى الحركة الصهيونية... نحن نعمل معاً من أجل إصلاح وإحياء الشرق الأدنى وحركتانا تكمل إحداهما الأخرى، الحركة اليهودية قومية وليست امبريالية، وكذلك حركتنا قومية وليست امبريالية، وهناك مكان في سوريا لكلينا، وأنا أعتقد أنه لا يمكن تحقيق النجاح لأي حركة دون الأخرى...»(١٥).

ويقدم عوني في مذكراته عدة قرائن لدحض هذه الرسالة: «ـ لم يترام إلى علمي أن مقابلة تمت في ذلك التاريخ بين سمو الأمير فيصل وبين الدكتور حاييم وايزمان والمستر فيلكس فرنكفورتر ولورنس، كما أنني لم أشهد بوصفي سكرتيراً للأمير فيصل اجتماعاً من هذا النوع. ـ غير صحيح أني أنكرت أنا بوصفي سكرتير الأمير فيصل حينذاك المقابلة الصحفية بين رئيس تحرير **الماتان** وبين سموه ـ لو صح ما يدعيه الدكتور وايزمان عن هذه المقابلة الصحفية، وإنكار سموه لها، فلماذا لم يطلب من سموه تكذيب هذه المقابلة في جريدة **الماتان** ليطلع جميع الناس على الحقيقة بدلاً من هذه الرسالة المزعومة؟ ـ إني أعتقد أن هذه الرسالة على فرض

---

(١٥) ورد نص هذه الوثيقة في كتاب وايزمان **التجربة والخطأ**، وقد أبرز الصهاينة الرسالة أمام لجنة شو عام ١٩٢٩ (نسخة عن الرسالة وليس الأصل وتوقيع فيصل عليها بالانكليزية). وقد تحدى عوني عبد الهادي الوفد الصهيوني عام ١٩٢٩ إبراز الرسالة الأصلية. ولم يجد الصحفي البريطاني جفريز (Jeffries) (الذي قدم إلى دمشق عام ١٩٢٠ لإجراء حديث مع فيصل) أي أصل عربي (إن كان لها أصل) بين أوراق فيصل. انظر: Chaim Weizmann, *Trial and Error*, p. 307.

صحتها كتبها لورنس بالاتفاق مع وايزمان وفرنكفورتر وأن لورنس وقعها بإمضائه عن فيصل باللغة الانكليزية. واعتبر هذه الرسالة من جملة الادعاءات الكاذبة التي أذاعها على الناس حاييم وايزمان ولورنس، ليضللا الرأي العام فيها».

وفي ١٥ مارس/آذار ١٩١٩ بعث عوني عبد الهادي، مدير مكتب الوفد الحجازي في مؤتمر السلم إلى جريدة **الديبا** *(Deba)* في باريس ينتقد فيها عداء رئيس تحرير الجريدة لإرسال بعثة استفتائية إلى سورية في حين أظهر موافقة حماسية لحل قضية فيوم (المتنازع عليها بين إيطاليا ويوغسلافيا) على أساس إرسال بعثة مماثلة يدعى فيها سكان فيوم إلى التعبير عن مصيرهم. ويطلب عوني من رئيس تحرير **الديبا** أن يعلمه عن «أسلوب التفكير الذي حدده لحل مسألة فيوم ومسألة سورية على نحويين مختلفين بشأن اختيار البلدين لحكومتيهما في المستقبل، لأنه من الصعب أن يفهم المرء بنفسه كيف وبأي نوع من المنطق الانساني توصلتم إلى إقرار الاستفتاء الشعبي بالنسبة إلى إحداهما في حين أنكم دعوتم إلى قرار مؤتمر السلم في الثانية».

وكان النزاع في تلك الآونة قد اشتد بين لويد جورج رئيس وزراء بريطانية وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا حول مصير المشرق العربي، وبالتحديد مصير سورية، وتدخل الرئيس ويلسون في الأمر. وفي اجتماع سري عقد في مقر إقامة لويد جورج في باريز في ٢٠ مارس/آذار ١٩١٩ عرض ويلسون قبول الاقتراح الذي تقدم به الأمير فيصل بإرسال لجنة تحقيق دولية من عدد متساو من الدول الأربع لاستفتاء أهل سورية بالحكم والإدارة اللذين يرغبون فيهما. وأقر هذا الاقتراح في اجتماع ثان لمجلس الأربعة (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانية، إيطالية) عقد في ٢٥ آذار/مارس ١٩١٩. وقبلت التعليمات التي عرضها ويلسون لتوجيه اللجنة، وقد اختار هو ممثليه، الدكتور هنري كنغ، وتشارلز كرين، واختارت الحكومة البريطانية مكماهون وهوغارت، أما فرنسا فلم تعين ممثليها. ويذكر عوني هنا «أن فيصلاً شرب الشمبانيا لأول مرة في حياته بهذه المناسبة السعيدة».

ويتابع عوني مذكراته: «غير أن فرنسا لم يكن ليرضيها هذا الاقتراح، فهي كانت تتهم انكلترا بالعمل ضدها، وقال كليمنصو أنه يؤيد إرسال لجنة للتحقيق في سورية على أن لا يقتصر هذا التحقيق على سورية فقط. ويظهر أن لويد جورج لم يرتح إلى سياسة استفتاء فلسطين والعراق، فأوعز إلى الكولونيل لورنس بأن يدفع الأمير فيصل إلى مقابلة كليمنصو أملاً في أن يسوي الفريقان الخلاف القائم بينهما عن فكرة لجنة الاستفتاء». ويذكر عوني أنه رافق فيصلاً في هذه الزيارة إلى وزارة الحربية الفرنسية في ١٦ نيسان/أبريل ١٩١٩، وكذلك نوري السعيد ورستم حيدر. وكان ملخص الحديث الذي دار بينهما، كما تروي مذكرات عوني: «قال كليمنصو: (أريد

منك يا سمو الأمير أن تثق بأن فرنسا الصديقة القديمة لسورية ليس لها أي مطمع استعماري بسورية وأن كل ما ترغب فيه هو مدّ يد المساعدة لها والدفاع عن حريتها واستقلالها، وأريد منك يا سمو الأمير أن تعلم أني عدو الاستعمار وأني حاربت الاستعمار خمسين سنة، وأن ما كتبته من مقالات وكتب كثيرة تشهد بصدق ما أقول، إن هذا الذي بجانبك ـ وأشار إليّ ـ وقد قضى سنين كثيرة في جامعاتنا، فهو يعلم الكثير عني، فأنا أريد منك يا سمو الأمير أن تضع يدك بيدي ونسير معاً بخدمة سورية).

«أجابه الأمير فيصل على الفور عندما أتم حديثه: (عدني يا سعادة الرئيس أنك ستبقى إلى الأبد، رئيساً لوزارات فرنسا، وأنا أمد لك يدي في الحال وأسير معك إلى حيث تريد، بدون شرط ولا قيد. ولكني أخشى أن يستولي غيرك على رئاسة وزارة فرنسا، ولا يكون هذا الرئيس مثلك عدواً للاستعمار). وهنا قال الرئيس كليمنصو، بلهجة شديدة: (ولكن ليس المهم في الأمر يا سمو الأمير، لا أنا ولا أنت، المهم في الحقيقة سورية. فهل سورية فيها قابلية أن تُستعمر؟ إذا كان الجواب لا، وهذا ما أعتقده أنا، فلا خوف على سورية من تغير شخصيات الوزارات بفرنسا)، وأضاف كليمنصو: (أريد منك أن تعلم أن الشعب الفرنسي، يرتبط بعلاقات صداقة وثقافة، بالشعب السوري، منذ القديم وهو لا يقبل بحال أن يكون لشعب غيره حق مساعدة سورية في شؤونها الداخلية والخارجية، وإنه يطلب لذلك استبدال الجيوش الانكليزية في سورية بالجيوش الفرنسية).

«وهنا أجاب الأمير فيصل على الفور: (لا لا يا سعادة الرئيس إن سورية في غير حاجة إلى جيوش أجنبية لحمايتها، وأنا أؤكد لسعادتكم بأنه إذا احتاجت سورية إلى جنود أجنبية فيما بعد، فإنها لا تتأخر في أن تطلب منكم المعونة). وقد رد كليمنصو على كلام الأمير بما يلي: (أنا لا أود احتلال البلاد ولو كان الأمر يعود إليّ لما كنت اختلفت معك، ولكن فرنسا لا ترضى أن لا يكون لها في سورية ما يدل على وجودها. وإذا لم تمثل فرنسا في سورية بجيشها فإنها تعتبر ذلك حطة في كرامتها أو بمثابة فرار الجندي من ساحة القتال. على أن كل ما تريده أن يكون لها عدد قليل من الجيش). وهنا قال سموّه: (إن مؤتمر الأربعة الكبار قرر إرسال لجنة دولية لاستفتاء أهل سورية عن الحكم والإدارة اللذين يرغبون فيهما، وأنا عازم على السفر إلى سورية لاستقبال اللجنة الدولية ومساعدتها على القيام بمهمتها خير قيام)».

وبعد هذا اللقاء، سطر عوني بخط يده رسالة وجهها باسم الأمير إلى كليمنصو، كانت المحاولة الأخيرة لإظهار حسن نياته تجاه الحكومة الإفرنسية، قبل مغادرته باريس، بعد أن تناقلت الصحف أخباراً متناقضة حول المذاكرات الجارية في

باريس بشأن المسألة السورية، تقول الرسالة: «إنني منذ وصولي إلى هنا بناء على دعوة دولتكم لم أفتأ أن أثبت رغبتي الشديدة في توطيد العلاقات الصحيحة والخالصة مع الحكومة الفرنسوية، إن حديثي مع دولتكم والاقتراحات الصحيحة والصريحة التي اقترحتها على الموسيو (برتلو) لهي أعظم برهان صدق وإخلاص. وأعتقد أن الغاية التي توخيتها في هذه المذاكرات، لم تكن إلا للتوصل إلى تأليف جميع المنافع الحاضرة. إني استندت إلى اليوم على اتفاقي مع الحكومتين الحليفتين لمكافحة العدو المشترك، ولا يزال أكبر آمالي الاعتماد على السياسة الصريحة والصحيحة التي تكون بين وزارتي فرنسا وانكلترا لتحقيق استقلال بلادي».

الفصل الرابع

عوني عبد الهادي والأمير (الملك) فيصل: بين باريس ودمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠)

المرحلة الثانية

كتب عوني في مذكراته (عام ١٩٦٦): «غادر سمو الأمير باريز إلى سورية، لإعداد الرأي العام لاستقبال اللجنة الدولية، فاستقل الباخرة الإفرنسية من تولون في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٩، وكان في وداع سموه الكثيرون من رجال السياسة والأدب والعلم متمنين لسموّه التوفيق والنجاح في مهمته. وكان لورنس في عداد المودعين وعاد مع بعض أعضاء الوفد الحجازي الذين ظلوا في باريس، بمن فيهم أنا، للإشراف على مكتب الوفد هناك». ويتابع عوني في مذكراته: «اختار الكولونيل لورنس، أن يقيم في سكننا المتواضع في شارع سبونتيني (Spontini) (رقم ٣١) الذي كنا، السيد رستم حيدر وأنا نقيم فيه، بدلاً من قصر الكونتس دو كلرمان تونير العظيم الذي كان يقيم فيه سموه. وكان لورنس ظريف المعشر، حلو الحديث، وكان يحلو لنا أن نصغي إليه باهتمام حينما يتكلم في الأدب أو الفن وخاصة بالسياسة (رغم ما نعرفه عن سياسته الانكليزية الصهيونية). لقد كان لورنس يعرف كل ما يجري في كواليس مؤتمر السلم بوصفه عضواً في الوفد البريطاني فيه. وقد أفادنا لورنس كثيراً إذ كان يبلغنا ما يجري من اجتماعات بين الدول الأربع الكبار.

«وأهم ما أخبرنا به المناقشات التي كانت تجري بين كليمنصو ولويد جورج فيما يتعلق باتفاقية سايكس ـ بيكو. وفي هذه المناقشات كان كليمنصو يبحث في الحقوق التي لفرنسا من هذه الاتفاقية، ويشكو من موقف لويد جورج ضدها. وكان كليمنصو يدعي بأن لويد جورج كان قد وافقه في لندن في زيارته له في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ على أن تكون لفرنسا حقوق إدارة سورية كلها وليس القسم الساحلي منها فقط وذلك مقابل أن يكون لانكلتره حق إدارة العراق (بما فيها الموصل) وفلسطين، وهذه مسائل لم يكن لها ذكر في اتفاقية سايكس ـ بيكو. وقد ذكر لويد جورج بأنه نظراً إلى السياسة التي اتبعها الرئيس ويلسون وهي استفتاء الشعوب في حق اختيار

مصيرها، فإنه يوافق على أن يكون لفرنسة حق إدارة سورية مبدئياً على أن لا تكون هذه السياسة معارضة لما تقرره لجنة الاستفتاء. وأغاظ كليمنصو تعليق حقوق فرنسا في سورية على شرطين: وهو أن يكون لها حق إدارة سورية مبدئياً، وأن لا تكون سياسة فرنسا معارضة لما تقرره لجنة الاستفتاء».

وقد حرص مكتب الوفد الحجازي في باريس على إطلاع الأمير فيصل ـ في دمشق ـ على الأجواء السياسية السائدة في العاصمة الفرنسية حول القضية العربية، وبخاصة مصير الاقتراح بشأن لجنة التحقيق الدولية، مع إطلاعه بالتفصيل عن نشاط الوفد الحجازي في أوساط مؤتمر السلم. وكان الوفد قد وجه كتاباً إلى رئيس مؤتمر السلم بشأن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق العصبة[١]، ويقول عوني في رسالته إلى الأمير فيصل بهذا الشأن: «ورأينا أن نطول له الشرح في هذه النقطة لنبين أهميتها في نظر العرب، وما يحدث من المشاكل والقلاقل في البلاد، وإذا أرادت الدول أن تعين مصيرنا، من تلقاء أنفسهم، دون أن يسألوا بما إذا كان العرب يرضون بهذا المصير أم لا». وتتابع رسالة عوني إلى الأمير: «وقد شاعت الأخبار بعد أن أرسلنا هذا الكتاب إلى رئيس المؤتمر، أن رؤساء الدول الثلاث يتذاكرون في بت المسألة السورية بتاً نهائياً. فلم يسعنا هنا إلا أن نرسل لسموّكم البرقية الأولى التي أبدينا فيها رأينا العاجز بخصوص إعلان الاستقلال في سورية، هذا إذا كان الوقت مناسباً لذلك، حتى تصبح الدول أمام أمر واقع. ثم بعثنا بكتاب ثانٍ إلى رئيس المؤتمر نطلب فيه أن لا يبت شيئاً قبل أن يعلم المؤتمر ما هي رغائب أهالي البلاد العربية، وأن يدعونا إلى جلسة من جلسات المؤتمر المذكور، لنثبت دعوانا هذه بالبرهان والدليل. وعززنا هذا الكتاب بثالث، أكدنا له فيه ما قلناه سابقاً وطلبنا إليه في هذه المرة أيضاً، أن يعجل بإرسال اللجنة الدولية التي لا يجوز لأحد أن يتكلم في المسألة العربية قبل أن تسافر اللجنة المذكورة إلى الشرق وتعطي تقريرها الأخير عن رغائب الشعوب العربية إلى مؤتمر السلم. أما المكتوب الذي بعثنا به إلى الكولونيل هاوز (أحد أعضاء الوفد الأمريكي)، فكان شديد اللهجة، قوي العبارة للغاية، فقد ذكرناه بوعده لسموكم بإرسال هذه اللجنة إلى الشرق، تلك اللجنة التي ينتظرها العرب بفروغ صبر والتي لا يستطيع مؤتمر الصلح، الذي أشاع أنه إنما يبني

---

(١) مما نصت عليه هذه الفقرة «إن الدولة المنتدبة التي تختارها الشعوب المنتدبة لن تحصل على أي سيادة أو مصلحة ذاتية بل همها أن تساعد الشعب الذي يعهد به إليها من العصبة. وكان مؤتمر السلم في ١٩١٩/١/٣٠ قد اتخذ قراراً بفصل أجزاء معينة من الامبراطورية العثمانية ووضعها تحت إشراف العصبة عن طريق حكومات تعمل كدول منتدبة تستطيع أن تأخذ على عاتقها رفاهية هذه الشعوب وتقدمها.

للسلم ويعمر لأجل أن تعيش الإنسانية في دور حرّ سعيد، قبل أن يقول العرب كلمتهم الأخيرة فيما يختص بمستقبل بلادهم. ولم يكد يصل كتابنا هذا إلى يد الكولونيل هاوز حتى رأينا نتيجته الحسنة...».

وظل عوني وهو في باريس على صلة بحقيقة الوضع في دمشق وغيرها من بلاد الشام عن طريق الأخبار التي كانت ترد من رفاقه هناك. وكان عوني قد علم من رفيق التميمي في رسالة وجهها الأخير من بيروت في ١٣/ ٥/ ١٩١٩ (بصفته في دائرة ارتباط الحكومة العربية) أن فيصلاً استُقبل عند عودته أوائل أيار/مايو في بيروت ثم في دمشق استقبال البطل المنتصر لاعتقاد الناس أنه عاد إليهم بعد أن حقق الهدف الذي ذهب إلى مؤتمر السلم من أجله وهو استقلال سورية المنشود. وتصف رسالة التميمي التأجج الوطني لاستقبال فيصل والكلمات الجديدة التي بدأت تتردد «الاستقلال الذاتي... الوطن، الأمة، الحرية الشخصية، الجنسية... وهي التي يقوم بها كل شعب حي نشيط ويقعد». أما عن أحوال فلسطين (تحت الحكم العسكري البريطاني) فيقول رفيق التميمي: «بلادنا تتقد حماساً ووطنية عربية، ولا أظن أن الصهيوني يمكنه من احتلال تلك البقعة الجميلة. الأهالي مسيحيوهم ومسلموهم، واقفون وقفة الأسود في وجه هذا التيار، فإذا جاءت السياسة الأوروبية وقضت على تلك الربوع لإرضاء تلك الفئة المثرية والثرثارة، فإنك سترى، ولا يريد أحد ذلك، سهول الأردن وبلاد الجليل والمقدس ونابلس أضحت مسارح للقتل والنهب والسلب ضد الأجنبي». مع ذلك يبدو في رسالة رفيق التميمي لون من القنوط من المستقبل «التفشي اللاوطنية بين فريق من الأهلين القلائل... ترى في صحفهم فضائح أخلاقية وسياسية يمجدون الأجنبي ويهللون له، وإذا قلت لهم الوطن والوطنية، القومية، سورية، العرب، فتراهم يهزأون ويضحكون ضحكة الخائن الجاني على نفسه وبلاده... ما أعظم تأثير تلك المدارس الأجنبية تزرع بالأفئدة الحقد والنفرة من الوطنية وتباعد الأيدي العاملة من الجنسية والمصلحة الوطنية، لا بأس، إن الظروف على ما أظن لتجبر المخلص والخائن بالالتفاف والتعاضد تحت لواء الجنسية، فلنأمل». ويتطلع التميمي إلى فلسطين ليلمح بوادر الخلاص ذلك أن «الرأي الفلسطيني أضحى يحوم حول كلمة واحدة: الانضمام لسورية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية والمطالبة بالاستقلال القطعي التام».

وكان القرار بإيفاد لجنة استفتاء دولية قد أخفق بسبب امتناع وزارة الخارجية الفرنسية عن تنفيذ هذا القرار لاعتقادها أن الرأي العام في سورية ليس في صالحها. كما رأت الحكومة البريطانية أن تتراجع مسايرة للحكومة الفرنسية وخاصة خشية أن يمتد التحقيق للعراق وفلسطين. أما إيطاليا، فلم تُعن كثيراً بالموضوع لعدم وجود مصلحة لها فيه، ولم يبق إلا دولة واحدة، دولة الولايات المتحدة متمسكة بهذا

القرار. ووصلت لجنة كنغ ـ كراين (الأمريكية) إلى يافا في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩، وباشرت عملها في استفتاء أهالي البلاد في فلسطين وسورية مدة أسابيع ستة وتلقي العرائض، كما قدم لها المؤتمر السوري العام الذي انتخب من الأقسام السورية الثلاثة: الداخلية والساحلية وفلسطين[٢] مذكرة وافية. ويذكر عوني في مذكراته أنه اطلع على أخبار متفرقة كانت تصل إلى باريس حول أعمال اللجنة، كما يذكر أيضاً أنه حظي بلقاء المستر كراين ـ بعد عودته من سورية ـ في حفل عشاء، فقال لعوني بلهجة قوية: «تسألني عن موقف سورية السياسي، فاؤكد لك أن الأحجار في سورية تطالب باستقلال البلاد».

وكانت اللجنة الأمريكية لا تزال في سورية حين أناب الأمير فيصل، عوني عبد الهادي، مدير المكتب الحجازي في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩ (هو تاريخ خالد في جبين الأمم، يقول عوني) لتوقيع معاهدة فرساي بعد مباحثات استغرقت ١٤٥ جلسة. وقد بعث عوني، وهو في باريس، رسالة إلى أخيه عزيز في أرض الوطن، يصور فيها ألاعيب السياسة الدولية في أوساط مؤتمر السلم التي خبرها عن قرب «لأنوب عن سمو الأمير فيصل في مؤتمر الصلح، فأنا اليوم ممثل في المؤتمر المذكور». يقول عوني: «أما السياسة التي تجري اليوم في هذا المؤتمر، فهي أقبح السياسات، فكلمات الحرية والعدالة والحقوق لم تكن عند رجال السياسة إلا كلمات خداع ورياء لا غير... الكبير فيهم هو من يجد السلاح اللازم للقضاء على حياة الأمم السياسية، فهذا يجدّ لضمّ أرض جديدة إلى بلاده، وذلك يسعى إلى توسيع نفوذ حكومته إلى ما وراء بلاده. لم يبلغ الطمع والجشع مبلغاً في نفوس هؤلاء الرجال مثل ما بلغ إليه في هذه الأيام. لا حياة اليوم، كما كان ذلك في (الغد)، للأمم الضعيفة الجاهلة التي لا حول لها ولا قوة. فطبيعة المرء الشريرة لم تتغير ولا تتحول بعد هذه الحرب، وإني لا أظن أنها لم تزد إلا قساوة وغلظة. ساعدني الحظ بمناسبة وجودي سابقاً في المؤتمر مع سمو الأمير وبمناسبة وجودي اليوم مثل ممثل لسموه، الاجتماع بأعاظم الرجال، بهؤلاء الرجال الذين يجتهدون اليوم في تغيير وتحوير خريطة العالم. أتريد أن أبث إليك هذا السر؟ إن المثل العربي القائل (سماعك بالمعيديّ خير من أن تراه) لا يصدق أبداً على أكثر من هذا المحل. إن هؤلاء الرجال الذين تلقبهم بالعظام، لهم ولعمر الحق مزايا عظيمة: الكذب والاحتيال وقتل الأمم. يكاد المرء يتقيأ عندما

---

(٢) جاءت قرارات أعضاء المؤتمر (٦٩ مندوباً) بالإجماع وخلاصة هذه القرارات: طلب استقلال سوريا وفلسطين دولة واحدة برئاسة فيصل ملكاً، استقلال العراق، رفض المادة ٢٢ (الفقرة الرابعة) من الميثاق التي تنص على الوصاية أو الانتداب للبلاد المنسلخة عن تركيا وإلغاء أي مشروع يهدف إلى تجزئة سوريا ورفض أي وصاية أو معونة (الانتداب) لفرنسا.

يرى ما هم عليه هؤلاء الناس من سوء الأخلاق. قاتل الله السياسة وقاتل أربابها. سعيد هو ذلك الرجل الذي يعيش. . . وأولئك الفلاحون الذين يخطون الأرض ويسقون الحرث وهم عن كل ما سوى ذلك لاهون. احفظ ما كتبته إليك في سرك والعن هذا العصر، عصر العشرين، الذي لا يختلف عما تقدمه من العصور، إلا في سوء الأخلاق وكثرة الشرور».

وبعث عوني إلى صديقه أحمد قدري يطلعه على ما يحاك ضد هذا الوطن في الظلام، بعد رحيل لجنة الاستفتاء الدولية دون الوصول إلى أي قرار. وجاء رد أحمد قدري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩١٩ مغرقاً في التشاؤم وهو يعيش في قلب الأحداث، فكتب «ما كدت أقرأ كتابك إلا وابتدأت الدموع تسيل من عيني بدون اختيار. آه ما أتعس هذا الوطن المسكين إذا كنا إلى الآن لم نتمكن من توحيد قلوبنا وآمالنا فما أملنا بالاستقبال، نعم أنا أرى الاستقبال مظلماً قاتماً. حبذا لو كان ما كتبته لي من الصدف النادرة، ولكن ما العمل؟ إذا كان ذلك هو القاعدة العمومية. إني أرى كل يوم مسائل وأعمالاً تدهشني حتى إنها تركت القنوط يخالج ضميري. . . أنت أعلم مني بوضعيتنا الخارجية ودهشتها، فهل يجب أن نقف أمام هذه الأهوال هذا الموقف؟! أنا ساع كل السعي للتغلب على اليأس الذي يعترينا أحياناً كي نتمكن من إتمام العمل المجيد الذي قمنا به».

وتحكي مذكرات عوني التطورات التالية: «وجهت الدعوة من قبل لويد جورج إلى فيصل في أيلول/سبتمبر ١٩١٩ لزيارة أوروبة مجدداً. وقد سبقت هذه الدعوة اتفاقية مؤقتة بين لويد جورج وكليمنصو لتسوية الخلاف بين حكومتيهما يتم بموجبها سحب القوات البريطانية من سورية وكليكية منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ لتحل مكانها القوات الإفرنسية في غربي خط سايكس ـ بيكو وفي كليكية، على أن تستبدل القوات البريطانية في المنطقة الشرقية (من العقبة إلى حلب) بقوات عربية، وتظل القوات البريطانية في فلسطين (بحدودها القديمة من دان إلى بير السبع) والعراق مع ضم الموصل لها. واشترط كليمنصو أن لا تؤثر الاتفاقية في التسوية النهائية على انتدابها على سورية الشرقية. وقد وصل فيصل إلى لندن في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩١٩ وقابل لويد جورج هو ووفده المؤلف من نوري السعيد ورستم حيدر وأنا (عوني). وقدم لويد جورج للأمير نسخة عن الاتفاقية بينه وبين كليمنصو وأبدى أسفه لأنه لا يرى أن الوضع الراهن من الممكن أن يستمر وقتاً أطول، وإن الحكومة البريطانية أبلغت سموه مراراً أنها لا تقبل الانتداب على سورية (وكذلك هناك شك بأن الحكومة ستوافق على قبول أي انتداب)، وإن بريطانية احتفظت بجيوشها في سورية وكليكية بأمل أن معاهدة مع تركية ستعقد قريباً. ونوّه لويد جورج إلى أن الحكومة البريطانية بنفس الوقت ملزمة بالحفاظ على قوات كبيرة في القوقاز

وسورية وكليكية، أو بمعنى آخر في مناطق ليس لها هدف في قبول الانتداب عليها. والشعب البريطاني يشكو من عبء التكاليف لذلك، ولذا قررت الحكومة البريطانية الانسحاب من كل هذه المناطق عدا العراق وفلسطين. والقضية التي تبرز الآن، كما ذكر لويد جورج، هي لمن يعهد الفيلد مارشال اللنبي بالحاميات في هذه المناطق التي ستجلو عنها القوات البريطانية، وهذه هي النقطة التي رغب لويد جورج أن يبحثها مع الأمير فيصل شخصياً. وأشار لويد جورج لسموه أخيراً إلى أن التزامات الحكومة البريطانية نحو العرب لا تزال قائمة وأن بريطانية ارتبطت مع الحكومة الافرنسية بالتزامات لها نفس القوة والاحترام عندها. وأنهى كلامه بقوله: (إن ما قلته لسموك الآن قد قلته إلى الموسيو كليمنصو، كما أكد كليمنصو أن في نيته أن يقول الشيء نفسه لسموك)».

ولما أتم لويد جورج كلامه، كما جاء في مذكرات عوني، «قال سموه: (أرجو إمهالي للإجابة عن الاتفاقية إلى أن تتاح لي فرصة قراءتها. غير أنني أراني مندفعاً لأعلن لكم رأيي الخاص في الموضوع في الحال: إن استبدال الجيوش الانكليزية بالجيوش الإفرنسية والعربية بالطريقة المرسومة لا يمكن أن تقبله سورية، وإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى اضطرابات دموية بسورية وفلسطين والعراق، خصوصاً وأن الطريقة المرسومة لهذا الانسحاب قد تأسست على اتفاقية سايكس ـ بيكو التي تهدف إلى تجزئة سورية. وأنا لا أنصح أهالي سورية بقبول مبدأ استبدال الجيوش الانكليزية بالجيوش الإفرنسية رغم أن هذه السياسة مؤقتة وعسكرية). وتضيف مذكرات عوني: «لقد ترك كلام المستر لويد جورج أشد الأثر في نفس سمو الأمير وفي نفوسنا، فهو إن دل على شيء فإنه يدل على اتفاق بريطانية وفرنسا على تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو المعروفة، مع تعديل بنودها التي تتعلق ببقاء احتلال الجيوش البريطانية لفلسطين بحدودها من (دان إلى بير السبع) والعراق مع ضم الموصل إليها».

وبعث فيصل بكتابيْ احتجاج إلى لويد جورج على الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية، وضع الأمير مسودتيهما بخط يده، وأعيدت صياغتهما وترجمتهما من قبل أعضاء الوفد الحجازي. كتب الأمير في رسالته الأولى في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩: «أرغب أن أبدي لفخامتكم بهذا أن الانسحاب إذا كان لا بد منه فوقوعه بهذه الصورة يجعل العرب عموماً وعرب سورية خصوصاً يعتقدون بأنهم (تقسموهم) حلفائهم تقسيماً فعلياً نهائياً على أساس معاهدة ١٦ كما هي الحقيقة الظاهرة يراها كل من يقف على هذا المشروع، وعليه فإنني لا أقبل أي مسؤولية كانت تنتج منه (تحل) بالسلم في الشرق وأطلب من فخامتكم الموافقة على درس (كيفيت) الانسحاب لتأسيس إدارة جديدة تكفل الوحدة وانتظام الإدارة المؤقتة من المناطق جميعها إذا كان هذا الانسحاب هو (عسكرياً بحتاً) لحينما يبرم المؤتمر قراره الأخير في مصير بلاد

العرب لكي لا يتوهم السوريون بأنهم (تقسّموا) ويصدر منهم ما يخل بروابط الولاء حتماً عليهم وبدون رغبةٍ منهم ومدافعة عن حياتهم المستقلة، ولكي لا نبقى أمام أمر واقع عندما ينظر في المسألة نهائياً أمام مؤتمر السلام لكي يستأمن العرب على مستقبلهم (ويطمئنون) في انتظار (إشارت) فخامتكم بكل (فروغ) صبر».

ورأى الأمير فيصل أن يبعث بكتابه الثاني إلى لويد جورج بعد يومين اثنين، أي في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ بعد أن استجدت أمور خطيرة: إذ إن سمو الأمير بعد أن علم يقيناً، يقول في كتابه «من (فحوا) المخابرات التي وقعت بيني وبين الحكومة الفرنسوية بأن الحكومة المشار إليها عازمة على إدخال جيوشها بدون أن تنتظر بدعوى استبدالها بالجيوش البريطانية على نص اقتراح حكومتكم المؤرخ في ١٥ سبتمبر بعض أقسام (مقاطعت) دمشق وهي الجهات الغربية كالبقاع وبعلبك والزبداني وغيرها وكذلك للمقاطعات الغربية من (ولايت) حلب وحمص وحماة التي تعهدت الحكومة البريطانية بعهدها لجلالة الملك حسين المؤرخ... الذي هذا نصه... أن تشكل بها حكومة مستقلة عربية، وبموجب ذلك أعطيت إدارتها كاملة منذ الاحتلال للقيادة العربية، وحيث ان كل تجاوز عسكري يقع من أي (حكومت) كانت بدون رضا من (حكومت) جلالته وبدون رضا سكانْ البلاد يعد (خرق) (حرمت) البلاد وتجاوزاً على الحقوق المقدسة الأممية والدولية خصوصاً، والمخالف فسيكون جيش (جلالت) الملك معذوراً إذا اجتهد لمنع ذلك التجاوز، وإنني باسم الملك وحكومته أدعو الحكومة البريطانية بالقيام بتعهدها وعهدها المذكور ولحل المسألة بصورة ترضي الجميع كما حرصتم في مذكرتكم... وخصوصاً وأن الحكومة البريطانية هي (مجبورة) بموجب ذلك العهد بأن تبقي تلك المقاطعات تحت ضمانتها بيد الحكومة العربية لحين يقرر المؤتمر قراره في شأن البلاد بأجمعها المجهول مصيرها إلى الآن ولا يمكنها بأي حجة كانت أن تتنصل من المسؤولية المادية والمعنوية التي ستقع عليها أمام العرب وأمام العالم وهو يطالبون الأمة والحكومة البريطانية بذلك والأهم سينظرون إليها بنظر ناقض للعهد».

وكان فيصل لا يزال في لندن حين بعث له رئيس الوزارة البريطانية برسالة في ١٩١٩/١٠/١٠ لشرح ملابسات الانسحاب البريطاني وتبريره. وأشار لويد جورج إلى كتاب آخر وجهه فيصل في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر يرتأي فيه إلغاء الاقتراحات البريطانية بشأن الانسحاب، أو أن تؤجل على الأقل وأن تعرض القضية كلها على مؤتمر السلم أو على مؤتمر فرعي يعينه المؤتمر بدون تأخير لأجل التسوية النهائية. وأعاد لويد جورج في رسالته سرد الأسباب التي حملت (حكومة جلالته) على عرض مقترحاتها، وهو يرى في أن الاقتراح الذي تقدم به الأمير لا يمكن العمل به. ولكنه يتقدم بعرض لتدبير اجتماع سريع بين الأمير ومفوض فرنسي وأمريكي وبريطاني

لبحث القضايا المتعلقة بالانسحاب المنوي للقوات البريطانية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر لتطبيقه على أحسن طريقة مرضية للجميع.

وبعد التداول في الرأي بين الأمير وأعضاء وفده، وافق سموه على اتصال نوري السعيد وعوني عبد الهادي بمستر فولك (الذي ترأس وفد الولايات المتحدة بعد مغادرة الرئيس ويلسون) للاحتجاج على هذه الاتفاقية المخالفة لمبادىء الرئيس ويلسون الأربعة عشر. وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر قابل الجنرال نوري السعيد وعوني عبد الهادي فولك. وتصف رسالة كتبها عوني في ما بعد (في ١٩٦٧/٤/١١) فحوى هذه المقابلة: «لقد كانت التعليمات التي أعطانا إياها فيصل أن نشرح له في كثير من التفصيل الظلم الذي يلحق بالعرب فيما إذا نجحوا (أي الدول الكبرى) في سياساتهم الغاشمة وهي وضع جزء من البلاد العربية تحت إشراف دولة أخرى، هذه السياسة تمزق أوصال البلاد العربية التي يعيش أهلها منذ القديم أمة واحدة، وأن نناشده، وهو يمثل الرئيس الذي من مبادئه عدم إقرار سياسة لأية بلدة دون استشارة أهلها، بأن يحول دون تحقيق مطامع هؤلاء الساسة. كنا نتكلم إليه (فولك) عن مشاكلنا والدموع تكاد تذرف من أعيننا لجدية الموقف وأهمية الموضوع، وبعد أن انتهينا، نهض المستر فولك من مقعده، وذهب إلى الخارطة المعلقة على الحائط ووضع إصبعه على فلسطين، وقال: (إن بريطانية تريد أن تأتي إلى هنا، وإذا كانت بريطانية ستأتي إلى فلسطين، وهي مصممة على أن تأتي، ففرنسة لا بد وأن تأتي إلى هنا، ووضع إصبعه هذه المرة على سورية، وإلا فليس هناك ما يمنع من أن ينشب بينهما نزاع ينقلب إلى حرب)، وقد قطع المستر فولك بهذا الخطاب الذي وجهه إليّ وإلى نوري السعيد كل أمل لنا بالاستقلال أو بالوحدة».

وبعد هذه الزيارة الفاشلة، يقول عوني عبد الهادي: «أحببت أن أقف على جلية الأمر... فزرت مع رستم حيدر (بموافقة الأمير) الجنرال ويلسون (قائد الجيش البريطاني) لتحذيره عما قد ينجم من تنفيذ هذه الاتفاقية من نكبات، وعددنا للجنرال الأخطار الجسيمة التي تتعرض إليها البلاد من جراء تقسيم البلاد العربية إلى دويلات وقلنا: (إنكم لا بد تعلمون العهود التي قطعتها بريطانيا العظمى للملك حسين وما قاله اللورد كيرزن في كتاب أرسله إلى فيصل أن حكومة جلالته تعد هذه العهود مساوية في الأهمية للعهود مع فرنسا. وأهم ما جاء في هذا الكتاب استقلال البلاد العربية وربطها في دولة عربية واحدة، وعلى هذا حارب العرب مع الانكليز وطردوا الأتراك من بلادهم. ولما تم الأمر وأجلي الأتراك من بلاد العرب ونشرت العهود للعرب قامت قيامة فرنسة وجاهرت بالعداء للعرب وللحجاز خاصة، ووصفت صحفهم وخاصة **الطان** هذه السياسة بسياسة الفتح والاستعمار). وكان الجنرال ويلسون ينظر إلينا شزراً من مؤخر عينه اليمنى التي أصابتها شرارة نار إبان حرب

الترانسوال، فأوسعت فتحتها قليلاً، وقد أجابنا بأنه يعلم هو اعتراضات العرب من قبل، وقال إنه هو جندي وإن كل ما عليه أن يبلغ كلامنا إلى رجال السياسة». ويعلق عوني في مذكراته على ما كان يشهده عن قرب، من نكث الحلفاء بوعودهم وتخطيطهم لتقسيم البلاد العربية بقوله: «كنت أظن أن عهد سايكس ـ بيكو غير قابل للتنفيذ نظراً إلى تطور الحوادث الزمانية وسياسة الرئيس ويلسون، والحقيقة كان الغرض من هذا كله تمهيد السبيل لتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو ووضع الخطط الأساسية الأولى لتحقيق غاية الحلفاء السياسية في الشرق».

ويبدو أن فيصلاً سعى، وهو لا يزال في لندن، إلى استباق عملية الانسحاب المرسومة بفرض سياسة الأمر الواقع، ومن مقره في فندق كارلتون في لندن أوعز إلى عوني عبد الهادي إرسال تعليمات إلى المسؤولين في دمشق نصها كما يلي: «أورفه ومرعش وتلك النواحي سيخليها الجيش البريطاني، شكلوا بها حكومات عربية أو وطنية. حسين باشا الكردي، رئيس أورفه قووه بقدر ما تتمكنوا. قووا البقاع وبعلبك وانتظر إفادتي».

وخلال تلك الأزمة التي كانت تحيط بفيصل، عمد زعماء الصهيونية ومنهم وايزمان، إلى استغلال الموقف، والتقرب مجدداً من فيصل من أجل الحصول على موافقته لمطالبهم، وخاصة بعد أن نشرت جريدة **جويش كرونكل** خبراً عن مقابلة أجرتها الجريدة مع فيصل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ أبدى فيها فيصل موقفاً واضحاً تجاه الأفكار الصهيونية، مما أثار استياء الزعامات الصهيونية، ومنهم هربرت صموئيل الذي سارع لمقابلة فيصل ليطلعه على مسودة تقرير وضعه زعيم صهيوني آخر هو بنيامين كوهين وفيه إيضاح لسوء الفهم الحاصل من مقابلة **جويش كرونكل**. والتقرير يحمل أفكاراً مماثلة لرسالة فرنكفورتر، وجاء في نص التقرير ما يلي: «استقبل سمو الأمير فيصل ممثلي الهيئة الصهيونية التي ذكرت له بعض الملاحظات عن الصهيونية وفلسطين المنسوبة إليه في خبر المقابلة المنشورة في **جويش كرونكل** في ٣ أكتوبر ١٩١٩، وهو قد فوّض (بنشر) القرار الآتي: أنا مسرور بالفرصة التي خولت زيارة ممثلي الهيئة الصهيونية لي لإصلاح خبر مكدر. أفهم أن السؤالات الموجهة إلي في المقابلة المنشورة في **جويش كرونكل** كانت عن موقفي تجاه تأسيس مملكة يهودية في فلسطين حالاً، فأنا صرحت أني لا أوافق على هذا الطلب، والحقيقة أن مثل هذا الطلب لم يوجه من قبل الدكتور وايزمان ولا من قبل مفوض من الصهيونية. إن زعماء الصهيونية لم يطلبوا أبداً أن تكون الأكثرية راضخة للأقلية. وقد اطلعت على اقتراحات الصهيونيين أمام مؤتمر السلم وجاهرت بموافقتي وبرغبتي لمساعدتهم لتحقيق رغائبهم، وإني سعيد بأن أكرر أن موقفي تجاه هذه الاقتراحات لم يغير أبداً، ولا ينبغي أن ينسب إليّ تقرير ما ينافي ذلك الموقف. فإني قد تمتعت

ولا أزال متمتعاً بالعلاقة المتلاصقة مع زعماء الصهيونيين خصوصاً الدكتور وايزمان. وأنا واثق أن هذه المؤازرة تدوم ونحن نرحب برجوع الشعب اليهودي إلى فلسطين وطنهم القومي، وقط لم أفتكر بوضع حد للمهاجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بما تقتضي الحالة الاقتصادية المتدرجة في البلاد وحقوق السكان الأصليين، فإن ترقي فلسطين بالحكمة اليهودية وبالعمل اليهودي والأموال اليهودية مؤكد نفعه إلى سكان فلسطين العرب والمملكة العربية المجاورة. فلا يوجد شعوب ما أشد اهتماماً بتسوية عادلة في الشرق الأدنى من العرب واليهود، فمطامع الفريقين قومية وليست قهرية وهم مشتركون من قديم ويقدرون الماضي، والفريقان يطمحان إلى العمل جنباً لجنب لنهضة الشرق الأدنى». وقد سجل عوني عبد الهادي على مسودة التقرير الذي وضعه بنيامين كوهين وبخط يده ملاحظة نصها «عرضت له ولم يقبل من قبل سموه».

بعد فشل مباحثاته في لندن توجه فيصل إلى باريس، بعد أن تلقى دعوة من كليمنصو بواسطة وزارة الخارجية البريطانية. وبعث فور وصوله إلى باريس رسالة (ترجمها عوني) كانت المحاولة الأخيرة لإقناع كليمنصو بالرجوع عن الاتفاقية، أبدى فيها آماله «بالتوفيق بين حقوق العرب ومصالح الحلفاء المشتركة ولا سيما الأمة الإفرنسية التي أجمعت الأمم على احترامها وتبجيلها وتقدير ما تكبدته من الضحايا الفادحة في سبيل الذود عن حياض الأمم المضطهدة وتوطيد دعائم استقلالها». وبعد أن أغدق عبارات التودد وحسن النيات، تقدم فيصل بعدد من الملحوظات بشأن انسحاب الجيوش البريطانية من سورية، راجياً أن يحمل ما يدلي به على «معناه المقصود منه بالذات من غير أن يؤخذ منه تحيز لفريق دون فريق وإيثار لأمة على أخرى، فإني والله يشهد عربي قبل كل شيء ولا أقصد فيما أقول غير الحرص على مصلحة أمتي العربية، سورية كانت أو غير ذلك التي فوّضت إليّ شؤونها القومية وأمر مستقبلها المنتظر».

أما الملحوظات التي عرضها الأمير في رسالته فهي التالية:

«١ ـ إن الأهلين في الوطن السوري عاجلوا العدو المشترك بضربة قاضية منهم عند تراجعه، وبادروا إلى إنشاء حكوماتهم الأهلية في بلادهم ومن تلقاء أنفسهم وبمرأى العدو ومسمعه، ثقة منهم بما صدر من إشارتنا لهم وما بلغناهم إياه من نية الحلفاء نحو العرب. وما لبثت جيوش الحلفاء المختلطة أن دخلت إلى هذه البلاد المحالفة التي استقلت فعلاً بتأييدهم وبسعي أهلها بين الترحاب والتهليل، إلا أنه بعد وصول القائد العام للحلفاء أمرني فخامته أن أنزع الأعلام العربية من السواحل وأن أسترجع عمالي منها، فامتثلت فوراً لأني جندي، فاعترض الأهلون على هذا التغيير المجحف بحقوقهم وعلى إحباط مساعيهم التي بذلوها. فدعت الحالة حضرة القائد

العام أن يصرح لهم بأن هذا التغيير وقتي وأن الإدارة التي أمر تنظيمها ستظل مرتبطة به رأساً بصفته ممثلاً للحلفاء لا قائداً لدولة معينة إلى أن يقرر المؤتمر مصير البلاد. ثم وزع البلاد بين إدارات ثلاث: انكليزية في فلسطين وفرنساوية في الساحل وعربية في الداخل تجمعها كلها إدارة واحدة هي القيادة العامة الممثلة للحلفاء بأسرهم. فكان للبلاد بهذا النظام المحدث على ما فيه من علل وحدة إدارية مؤقتة، فكيف يصح أن يفرط عقد هذه الوحدة الآن بدون إنشاء، ما يقوم مقامها... ومحافظة على النظام فيها إلى أن يصدر القرار الأخير.

«٢ ـ جاء في القرار الذي تفضلتم بإرسال نسخة منه إلينا الأمس أن الجمهورية الإفرنسية لا تعترف بما ورد في مذكرة رئيس الوزراء البريطاني من المقترحات المدونة فيها إلا فقرة واحدة منها تختص بجلاء الجيوش البريطانية من سوريا، فقط، ثم ذكرتم في ذيل القرار أن مؤتمر الصلح أخذ علماً بالأمر، وها أنكم قد اشتركتم فخامتكم معنا في رد تلك المذكرة وعدم الاعتراف بمضمونها، فلا مسألة الجلاء التي نعترض على تنفيذها وعلى الأساس الذي بنيت عليه، لأنه ينظر فيها إلى معاهدة ١٦ الممقوتة والمؤدية إلى تجزئة البلاد، ولأن الأهلين يعدون هذا التغيير الجديد تحاملاً عليهم وشروعاً فيما يتخوفونه وينكرونه بأجمعهم من تقسيم وطنهم الذي لا يمكن أن يكون إلا قضاء مبرماً على حياتهم السياسية والاقتصادية والإدارية. وإني أؤكد لفخامتكم أن هذا الجلاء بهذه الصورة يضر بمصلحة فرنسة نفسها لأنه يكون سلاحاً بيد اعتراضيين ضدها، وأنها أصرت عليه إيثاراً لمنفعتها الذاتية من غير أن تراعي في ذلك أية مصلحة لأبناء الوطن.

«٣ ـ إن ذلك الجلاء المذكور يؤدي بحكم الطبع إلى تقسيم البلاد إلى إدارات مختلفة لا رابطة بينها تستقل كل واحدة منها عن الأخرى وترتبط بمرجع آخر، ولا يخفى ما في ذلك من التشويش والأضرار الجمة التي توجب التقارب في المصالح والنفوذ وشكل الإدارة، وبالتالي تفضي إلى هلاك الشعب وبواره، وذلك ما أجلّ الجمهورية الإفرنسية المعظمة عن الرضى به والنزول عند حكمه بعد الذي كان من اجتناب تلك المشاكل التي لا داعي لها بفضل ارتباط الجميع بمرجع واحد وجعل جميع الأعمال الإدارية على نمط معلوم أو متقارب في الأقل بحيث لا يخل بالوحدة ولا بمصلحة البلاد.

«٤ ـ إني أؤكد لفخامة الوزير أن في تنفيذ هذا الجلاء القريب خطراً حقيقياً على البلاد لأن الأهلين لا يمكن أن يقنعهم أحد أو ترضيهم حجة بأن ذلك الجلاء لا يكون توطئة لتقسيم استعماري إن لم يكن شروعاً فيه بالفعل، فيدفعهم اليأس إلى المجازفة بأرواحهم وبكل ما يملكون من غال ورخيص للدفاع عن وحدتهم التي لا بد

لهم منها وتروج بينهم أقوال الدساسين الذين يزعمون أن الإسلام مقصود بالذات وأن مكافأة العرب على جهادهم في صفوف الحلفاء لم يكن غير الحكم عليهم بالإعدام، وإننا لنلمح بوادر ذلك الخطر في الأناضول ونسأل الله والحلفاء أن يساعدونا على منع وقوعه وانتشاره».

أنهى الأمير كتابه بهذه الفقرة «ذلك ما أريد بيانه لفخامتكم ولي ملء الثقة أن تنظروا إلى ما انطوى عليه من الصدق والإخلاص بما جبلتم عليه من إيثار الحق والعدل وأن تثقوا أنه لا مأرب لي ولا غاية إلا رعاية المصلحة المشتركة فيما بين العرب والحلفاء والتعاون على بث الأمن والسلام في بلادي المنكوبة الحظ التي عانت من أهوال الحرب ورزاياها، ما يستوجب الإنصاف والرحمة، وأن تبادروا إلى إجابة ما أقترحه من تأليف لجنة مختلطة تنظر في أمر الجلاء من جميع وجوهه الإدارية والعسكرية وفقاً لما سبق لي بيانه من المحاذير».

وجاء رد كليمنصو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ بعد أن قرأ بإمعان ملاحظات الأمير باحتمال وقوع الاضطراب بعد الانسحاب والقلق حول تقسيم البلاد، إضافة إلى اقتراح تأليف لجنة لدراسة طرق الانسحاب. عمد كليمنصو إلى طمأنة فيصل بأن «الحكومة الفرنسية لم تزل ترغب بكل إخلاص في توطيد دعائم الحكم الحر المؤدي إلى الرقي والنظام في سورية وفي العراق وفي سائر بلاد المشرق التي تحررت باتفاق الحلفاء، طبقاً لمبادىء سياستها الحرة التي هي ذات المبادىء لمؤتمر السلام»، ويعيد التأكيد بأن «الحكومتين الفرنسية والانكليزية ستبقيان مرتبطتين ارتباطاً شديداً في السلم كما كانتا في الحرب». ويسعى كليمنصو إلى أن يزيل من ذهن الأمير والأهالي أي قلق بشأن ما سيحدث «ففي المناطق التي ستحتلها الجيوش الفرنساوية بدلاً من الجيوش الانكليزية أنا قانع بأن رؤساء جيوشنا قادرون على تطمين الأهالي وحفظ النظام، وعليكم بما لديكم من السلطة العليا أن تفعلوا مثل ذلك في الشام وحلب، وإني مستعد لأن آتيكم عند أول طلب يصدر منكم لمساعدتكم في صون النظام». وبرأي كليمنصو أن تعيين اللجنة التي اقترحها الأمير من شأنها أن تشوش الحالة الحاضرة فضلاً عن مخالفتها لقرار المجلس الأعلى. وهو واثق من أن جميع الضمانات قد أعطيت للمستقبل «فالمسألة السياسية محفوظة تمام الحفظ والإدارة المحلية لم تتغير ولم يتخذ أي قرار عن الحدود، فجميع المنافع التي لكم الحق الأوفر أن تعنوا بها لا تزال منوطة بقرارات مؤتمر السلم». ويبدي كليمنصو استعداده للنظر مع الأمير في كل ما يشغله من شؤون المستقبل مع الأخذ بنظر الاعتبار «مصالحنا المشتركة».

غادر عوني عبد الهادي باريس مع سمو الأمير فيصل في مطلع عام ١٩٢٠ بعد

أن توصل الأمير إلى تفاهم صريح بينه وبين رئيس الوزارة الإفرنسية بشأن تنفيذ بنود الاتفاقية موضع الاختلاف بينهما، بعد أن فشل في إلغائها. وفي الظروف الحرجة التي واجهتها الحكومة العربية في شهورها الأخيرة، تقلد عوني عبد الهادي أمانة الأمور الخارجية وحظي بمكانة كبرى في نفس الأمير كما حاز ثقته، وكان يعهد له تحرير كتبه وترجمتها وإرسالها إلى جهاتها المختصة، كما كان صلة الوصل مع أعضاء الحكومة الآخرين. سجل عوني ذلك في مذكراته. وقد ظل عوني يذكر طويلاً بعض خبايا ذلك العهد وأسراره: من ذلك ما رواه في إحدى رسائله إلى ابنته عام ١٩٥٨ والتي يحكي فيها صفحة عن وجوده إلى جانب فيصل في دمشق ومنها انتقاده فيصل تقريب بعض من لا يستحق، وقد صارحه مرة حول حقيقة أمر بعض محاسيبه ومقربيه. وكان جواب فيصل «يا عوني هؤلاء وجهاء سورية وليس لي اختيار في تقريبهم مني». والحقيقة، كما يقول عوني، أن فيصلاً «كان يعرف الجيد منهم من الرديء ولكنه كان يرى تقريب الرديء تجنباً من شره، كما يرى تقريب الطيب للخير الذي يأمل أن يصيبه منه، ولقد كان فوق ذلك يزيد الرديء عطاء، اعتقاداً منه وهو خاطىء، أن الطيب لا يتخلى عنه، ويسير في ركابه على كل حال، أما الرديء فلا يسير معه إلا بشرط العطاء». ومن خبايا ذلك العهد بعض أخبار الأمير زيد ـ أخ فيصل ـ فقد كان له (أي لزيد) يقول عوني «شأن كبير لدى الرأي العام العربي كله. وكان الجميع، جميع الناس على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم، يرون فيه القائد الشاب المنشود. وكان في ريعان الشباب، يتدفق حيوية ونشاطاً يتحلى بشيء كثير من صفات الرجولة التي تسحر، وكان فوق ذلك حلو الحديث والنكتة... جميل أن تجتمع هذه الصفات بأمير، غير أن التربية والتعليم، هما الدعامتان اللتان تهيئان الرجال للأعمال الكبيرة. حاولت كثيراً، ولكن عبثاً إقناع الملك فيصل، وكان حينذاك أميراً أن يأمر بإسناد تعليم وتهذيب أخيه الأمير زيد إلى شخص رفيع الثقافة من الغرب أو من الشرق، وأن يصبح هذا الشخص، نديماً ورفيقاً وأستاذاً له. فلقد كان للأمير زيد نديمان، أحدهما عراقي والآخر سوري، وقد كنت أقول (للملك) فيصل، المرة بعد المرة، ان هذين النديمين، مع شدة إخلاصهما لأخيه الأمير زيد وتفانيهما في خدمته، لم يكونا ليستطيعا أن يفيدا سموه في شيء في مجالي التربية والتعليم».

وقد تناولت مذكرات عوني بالتفصيل (مدعمة بالوثائق) المشكلات التي واجهتها حكومة فيصل بعد عودته من أوروبا، والتي كان أخطرها، برأي عوني، هي العلاقة مع الوجود الفرنسي في المنطقة الساحلية، وخاصة بعد أن تولى الجنرال غورو قيادة القوات (الشرقية الفرنسية). وكانت أعمال انسحاب القوات الانكليزية قد رافقها قلاقل على حدود المنطقة الشرقية الواقعة تحت إدارة حكومة دمشق، وخاصة تلك المناطق الواقعة غربي خط سايكس ـ بيكو في منطقة البقاع. وسعى الأمير والمسؤولون في

حكومته جهدهم لوضع حد لتلك القلاقل وأظهروا النية الحسنة وروح التعاون لعدم إثارة غضب السلطات الفرنسية. وفي رسالة أولى بعثها الأمير إلى غورو في ٢٧/ ١/ ١٩٢٠ بعد عودته من باريس بفترة قصيرة، يشير فيها الأمير إلى ما كان قد عبر عنه في اجتماعاته المختلفة مع غورو في بيروت عن نيته في تنفيذ الاتفاق الذي جرى التفاهم بشأنه مع كليمنصو، وإلى عزمه الوطيد على مقابلة ما يمكن أن يعترضه في ذلك السبيل من المشقات. كما أشار الأمير إلى ما واجهه من صعوبة في دمشق حين شرع في تحقيق خطته المرسومة، ويضيف: «غير أني بمعونة الله وتوفيقه وعلى رغم ما اعتورني من العقبات الكثيرة وعدم موافقة الظروف السياسية كبقاء البقاع تحت الاحتلال العسكري وانتشار الإشاعات المتباينة بين الجماهير من الشعب، تمكنت من تسكين الاضطراب في منطقة دمشق بأجمعها وسأبرحها إلى حلب غداً للقيام بمثل تلك المساعي المطلوبة، وأرجو أن تسفر عن النجاح المقصود فتكون (المنطقة الشرقية)[٣] بأسرها تحت ظلال السكينة والسلام». أمر واحد رغب الأمير مساعدة غورو على إتمامه هو أن يوعز للموظفين الإفرنسيين بالتغاضي عما وقع بينهم وبين بعض أبناء البلاد من المشاغبات والاختلاف، فإن ذلك «الحلم وسعة الصدر أدعى إلى اطمئنان النفوس التي كانت ثائرة بعوامل مختلفة ولا بد من انقضاء وقت غير قليل لكسب ثقتها وردها إلى حظيرة الألفة والاطمئنان».

وكانت رسالة فيصل إلى الجنرال اللنبي في ١١/ ٢/ ١٩٢٠ أكثر صراحة، فقد بسط فيصل موقفه الحرج في الداخل الذي هو انعكاس للتطورات السياسية الخارجية «لقد رجعت إلى البلاد السورية بعد أن وصلت إلى مبادىء الاتفاق بشأنها مع الجمهورية الفرنسية عملاً بمقتضى مشورة بريطانية العظمى وإصرارها في مكاتباتها الرسمية وفي محاوراتها الخصوصية أيضاً. . . على أني بعد عودتي إلى البلاد وجدتها في حالة قلق شديد ورأيت أبناءها يتداولون ما دار بين والدي وبين بريطانية العظمى

(٣) منذ انتهاء الحرب الأولى ودخول القوات العربية دمشق اتخذ اللنبي، بوصفه القائد العام للقوات الحليفة، تنظيمات إدارية عسكرية (مؤقتة) في ٢٣/ ١٠/ ١٩١٨ بالنسبة إلى أراضي العدو المحتلة في سوريا، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مناطق إدارية تحت إشرافه تتبع الخطوط الكبرى لنظام الإدارة العثمانية: المنطقة الجنوبية تشمل متصرفية القدس المستقلة ولواءي عكا ونابلس وهي تحت الإدارة البريطانية؛ المنطقة الساحلية (في ما بعد أصبحت تسمى الغربية) وتشمل جبل لبنان وكل المنطقة الساحلية من عكا حتى الاسكندرون وهي تحت الإدارة الفرنسية؛ المنطقة الشرقية وقد وضعت تحت الإدارة العربية وتشمل ولاية دمشق (بما فيها حماه وحوران والكرك) مع القسم الجنوبي من ولاية حلب. وتتوافق التقسيمات بالفعل مع بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو: فمنطقة الإدارة العربية تنطبق على المنطقتين (أ) و(ب) ولكن جعلتا منطقة واحدة ألحقت بها الأقضية الأربعة من البقاع (وكانت داخل المنطقة الزرقاء وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو).

من المراسلات والعهود التي سبق نشرها في الصحف الأوروبية في لندن وباريز. . . وما لبثت أن تلقيت من جلالة والدي برقية ينكر فيها عليّ كل سعي لا يرمي إلى وحدة البلاد العربية واستقلالها، فأصبحت ومجهوداتي في سبيل القضية العربية ومفاداتي بالنفس في ساحات القتال ومعترك السياسة تكاد تذهب عبثاً وتؤدي إلى عكس ما رميت إليه من دخولي تحت طائلة التهمة، فضلاً عن عذاب الوجدان. ولما كنت أعمل باسم والدي وللعرب عامة، فقد أصبحت مضطراً إلى الوقوف على رأي الحكومة البريطانية القاطع أو بصفة مبدئية عن فلسطين والعراق قياماً بواجبي السياسي والقومي وتطميناً لأبناء هذين القطرين وصيانة لكرامة أسرتي التي لم تقم بهذه النهضة ولم تخاطر تلك المخاطر إلا لغرض شريف وثقة بكم واعتماداً على عهدكم الكريم. وإني لأعلم أن مصير هذه الأقطار منوط بمؤتمر السلم، ولكن الوقوف على رأي بريطانية العظمى مطلوب في مثل هذه الظروف الحرجة، ولا سيما قبل سفري إلى أوروبة لحضور مؤتمر السلم، لئلا نترك البلاد بعد تغيبي عنها في ظلمة قد تدفع بها إلى أفعال اعتبرها مهددة للأمن العام».

لقد كان فيصل يخشى أن يتخذ أي قرار خاص بمصير البلاد العربية مخالف لرغبات العرب، عبرت عن ذلك رسالة أمين الأمور الخارجية (عوني) في ١٢/٢/١٩٢٠ بعث بها باسم فيصل إلى وزارة (نظارة) الخارجية البريطانية عن طريق ضابط الارتباط البريطاني في دمشق، تحذر من أن «كل قرار يقع بخلاف مرغوب العرب في سورية وفلسطين والعراق، دون حضور سموه يكون غير معتبر ويوجب مشكلات كثيرة في المستقبل لا تقبل العرب مسؤوليتها». لقد كان مستقبل فلسطين والعراق أهم ما يثير قلق فيصل، وعاد في رسالة أخرى إلى اللنبي، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٢٠ يفاتحه «من مقتضى التوفيق بين مصالحنا المشتركة، في أمر فلسطين والعراق ليكون ذلك مقنعاً للمخالفين بأني لم أقصر عن أداء الواجب للوطن وأن بريطانية العظمى لم تزل تعطف عليهم وتبذل لهم المودة والخير، وأن أجعلهم يتفهمون أني لم أقتصر على الانشغال عنهم بسورية فقط، التي اتهم بأني ما انشغلت بها إلا لمصالحي الشخصية، وإني واثق بأنكم عالمون بحرج موقفي أمام والدي والأمة العربية أجمع. . .». وجاء رد اللنبي متأخراً، ومن خلال ضابط الارتباط وفيه تأكيد بأن آراء فيصل وإدارته قد نقلت إلى وزارة الخارجية البريطانية.

لقد كانت الأمور في أوروبا تجري وفق الخطة التي رسمتها الدول الكبرى، وكانت جلسات مؤتمر السلم منشغلة ببحث القضايا التي تمس الدولة العثمانية السابقة، حين بعث رستم حيدر من باريس ببرقية في ٣ آذار/مارس ١٩٢٠ تقول: «يبحث المؤتمر في شأن الأناضول وحدود أرمينيا وتقرير إدارة المضيق ومصير إزمير أضنه (أصبحت) تشريف سموكم ضرورياً نسترحم استصحاب الوثائق المتعلقة الإحصائيات

والديون والخسائر والحدود وغيرها». وجاءت برقية رستم حيدر بعد أن اتخذ قرار في دمشق بإعلان الاستقلال، وكتب عوني بخط يده مسودة بيان الاستقلال الذي تقدم به رئيس الوزارة رضا الركابي. أشارت مقدمة البيان إلى البطء في إنفاذ الوعود من أجل «الوصول إلى حقنا المشروع الذي حاربنا لأجله وبذلنا في سبيله أموالاً ودماء تعادله بل تزيد عليه، فمضت الأشهر الكثيرة والقطعة السورية مقسمة إلى ثلاث مناطق تدار بالحكم العسكري على أصول ضعضعت الانتظام الاقتصادي والإداري... كون البلاد في حاجة شديدة لهذا الانتظام تخفيفاً للويلات المبرحة التي انتابتها مدة الحرب، وانقضت سنة ونصف وهذه الأمة تعلل نفسها بالأماني من يوم إلى يوم حتى عيل صبرها وصارت تخشى على وحدتها وكيانها، ووقعت من جراء ذلك في أزمة شديدة باقتصادياتها وإدارتها حتى دفعها اليأس إلى الخروج عن الطاعة في بعض جهات البلاد، وحدث من الثورات السياسية ما كان موجباً للأسف. وقد لوحظ أيضاً أن هذه الحوادث المؤلمة آخذة في الانتشار والتوسع وأصبح من الواجب على عقلاء الأمة أن يتلافوا هذا الخطب قبل تفاقمه، فاجتمع المؤتمر السوري المنتخب من جميع الأنحاء السورية والحائز على الصفة النيابية وتذاكر بهذا الأمر الخطير. وبعد التروي وإمعان النظر أصدر قراره المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ معلناً استقلال البلاد السورية بمناطقها الثلاث، استقلالاً تاماً ونادى بسمو الأمير فيصل ملكاً عليها، فاستقبلت الأمة هذا القرار بمزيد البهجة والارتياح وأقامت الاحتفالات والمظاهرات سروراً بهذا العمل المجيد والخطوة الشريفة التي اتخذتها لأجل انفراج أزمتها الحاضرة وتوطيد مستقبلها على دعائم حقها المشروع الطبيعي المؤيد بعهود الحلفاء».

رفضت كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية قرار المؤتمر السوري، وبعث اللنبي إلى فيصل يبلغه عدم الاعتراف هذا، طالباً منه المثول أمام مؤتمر السلم الذي وحده القادر على تقرير مصير العراق وفلسطين لأنهما من أملاك الدولة العثمانية. وكرد على دعوة وجهت إلى الملك فيصل للحضور إلى أوروبا، كتب عوني نص البرقية التي أرسلت إلى مؤتمر السلم كما يلي: «الأمة أعلنت استقلالها ونادت بفيصل ملكاً، وهو لا يتمكن من أن يتوجه إلى أوروبة إلى أن يأتيه تأمين من الدولتين انكلترا وفرنسة باستقلال سورية والعراق والاعتراف بها خصوصياً ويعلن ذلك بعد وصوله للمؤتمر».

وعمد فيصل إلى التوسط لدى اللنبي بحكم المودة القائمة بينهما منذ فترة الحرب، للدفاع عن قرار إعلان الاستقلال والرد على الموقف السلبي الذي أخذه الحلفاء من هذا القرار، فكتب إلى اللنبي مجدداً قائلاً «أنا أعلم أن فخامتكم لا تتمكنون من التعرض للأمور السياسية التي هي خارجة عن منطقة نفوذكم ـ كما أفادني ضابط الارتباط البريطاني بدمشق ـ ولكن رابطة الصداقة جعلتني أن أكتب إليكم

هذا الكتاب بصفة شخصية لا بصفة رسمية... تلقيت من فخامة اللورد كرزن برقية يتخللها بعض سوء الفهم وذلك بسبب انعقاد المؤتمر السوري، مع أنني أعتقد بأن وجودي في هذه البلاد يجعل الوزارة البريطانية ولفيف أمتها على ثقة تامة بعدم إمكان وقوع أي حادث كان يخل بالسلم أو بشعور الولاء بين العرب والحكومة البريطانية خاصة وسائر الحلفاء عامة... وكنت أود من صميم الفؤاد أن حكومتكم الجليلة تبر وعودها، الأمر الذي يؤيد الثقة المتبادلة بين الأمتين. إن موقف العرب المكتنف بالغموض وخوفهم على وحدتهم واستقلالهم هو ما دعاهم للقيام بهذه الحركة في دمشق. ولا شك بأن الأيدي الخفية التي تسعى لإقناع الأمة بأن الحلفاء يضمرون لها السوء وينوون على فرط عقدها والاستيلاء على بلادها هي التي أوجدت بينها حركة جديدة يشتم منها رائحة الميل إلى الترك، ولكن كيف كان الحال فإن هذه الحركة لا تلبث أن تزول أسبابها، فضلاً عن أن محبة بريطانية خاصة والحلفاء عامة لا تزال متأصلة في قلوب الأهلين الذين ينتظرون بفروغ صبر نبأ استقلالهم وحريتهم. إن الشعب العربي كان يأمل بأن تكون بريطانية العظمى أول دولة تعترف بوحدته واستقلاله فضلاً عن أنها سمحت بتشكيل حكومات في القفقاس وغيرها، الأمر الذي نشأ عنه استياؤهم لما لهم من الثقة بالشعب البريطاني الحر... فأؤمل أن مصالح بريطانية في الشرق تقضي عليها بإيجاد كتلة عربية تركن إليها عند مسيس الحاجة، الأمر الذي كان أساساً لعملها في الشرق منذ نشوب الحرب إلى العام الماضي حيث كان تقديم تقريري إلى المجلس الأعلى بإيعاز منها، وثقوا بأني لا أزال على العهد السابق وإن ظن البعض خلاف الحقيقة».

وتوجه إلى دمشق عدد من الصحفيين الأجانب لاستطلاع التطورات السورية، وقد وضع الملك مسودة الرد على الأسئلة حول العلاقات مع الحلفاء، ورداً على سؤال «ماذا يكون موقف الحكومة الجديدة أمام الحلفاء؟» كان رد الملك «إن موقف الحكومة الجديدة، سيكون (اقوا) صلة وارتباطاً بحلفائها أكثر من السابق وستسعى بكل جهدها لتقويته وتعرب وتطلب من الحكومات (سرعت) الاعتراف بما أعلنته الأمة من التصديق على استقلالها، الأمر الذي هو مبدأ الحلفاء (أو عدو) به وأفكارهم التي (نشرها) في العالم. فالأمة والحكومة تريدان (تجني) ثمرات وعود حلفائها ومبادئها التي (دفعو) دمائهم ثمناً لهم. وعقب التصديق والاعتراف بموجوديتها وكيانها السياسي، فالأمة والحكومة السورية تكون مستعدة لإنفاذ كل تكليف شريف يقع من أي (حكومت) كانت لخطط المنافع الخصوصية المتبادلة». ورداً على سؤال «كيف تكون (حالت) الحكومة المستقبلة مع الدولتين الإفرنسية والبريطانية المحتلة الآن قسم عظيم من سورية وبلاد العرب؟»، جاء الرد: «أظن أن موقف تلك الحكومتين سيكون أعظم ارتباطاً ومحبة من الأول، فالحكومة الفرنسوية مثلاً أظهرت

رغائبها صراحة وأكدت أنها تريد أن (ترا) سورية المستقلة المتحدة بحدودها الطبيعية استقلالاً حقيقياً بلا حماية ولا وصاية بتمثيلها الداخلي والخارجي، فإذا صدقت ذلك فعلاً وأعلنت واعترفت به رسمياً فستكون أثبتت (ولائها) وعطفها عملاً، وعندئذٍ فلا شك أن الأمة السورية وحكومتها ستقابلها بعين ذلك الجميل وستكسب الموقع العالي الممتاز لديها مادة (ومعنا) ويتخذونها لهم ظهيرة في (ثوائبهم)، كما أن الحكومة البريطانية (أوعدت) في أثناء الحرب صاحب الجلالة الملك حسين باستقلال (ووحدت) البلاد، فإذا أخرجته لموقع واعترفت به وعاونتنا في السلم بالتصديق على استقلالنا كما عاونتنا في الحرب، فستجني ثمرات مساعيها الشريفة بالمحبة والصداقة، (فترا) إن موقف تلك الحكومتين سيكون أحسن وأعظم ارتباطاً من السابق وسيكون العرب حصناً حصيناً للحلفاء في الشرق وقوة لهم تدافع عن حقوقهم ومنافعهم المشتركة، وإنني متأكد أن الأمة سوف تثبت مزاياها المدنية التاريخية وتنتظر من حلفائها إنجاز وعودهم بكل ارتياح والتصديق على استقلالها».

وقد سجل عوني بخط يده مجموعة أخرى من الردود على ملاحظات تقدم بها أحد المراسلين الأجانب. الملاحظة **الأولى** حول «علاقة سورية بتركية»: «إن البلاد السورية قطعة غير ممتازة من البلاد العثمانية، وقد كانت ممثلة في البرلمان العثماني يوم إعلان الحرب. فالمفروض والواقع أنها اشتركت في الحرب كسائر البلاد العثمانية، فتقرير مصيرها والحالة هذه مقيد بتقرير مصير تركية فيما يتعلق بالحلفاء، وللحلفاء عليها من الحقوق ما على سائر الولايات ولما كان لهم أن يعاملوا تركية كما عاملوا ألمانية مثلاً، فيقرروا احتلال بعض الأنحاء العثمانية تأميناً لمصالحهم السياسية والمالية أو يمنعوا انضمام فريق من القوم إلى فريق آخر، أو يقيموا الرقباء على الجمارك وسائر موارد الإيراد، فكيف يوفق المؤتمر السوري بين قراره وقرارهم إذا فعلوا. ولا سيما أن زعيم العرب، جلالة الملك حسين قد وافق على ما قرره الحلفاء من مثل هذه الأمور في ما يتعلق بالمانية والنمسة بموجب معاهدة الصلح الأخيرة». (الجواب): «إن المملكة السورية والعربية عموماً ما دخلت في الحرب إلا بعد أن أخذت من أحد الحلفاء الكفالة اللازمة أنها لا تعامل كما تعامل باقي البلاد التركية، وفعلاً المؤتمر قرر قراراً يفصل المسألة العربية عن المسألة التركية، فترون أن المسألة العربية لا دخل لها بمسائل تركية وليست منها ولا يمكن أن تعامل معاملة النمسة وألمانية».

الملاحظة الثانية حول «المشاكل القادمة»: «إذا فرضنا أن الحلفاء المحتلين بعض المناطق التي أدخلها المؤتمر السوري في المملكة الجديدة أبوْا الجلاء عنها ريثما يقرر مؤتمر الصلح مصيرها، فكيف تكون الحال؟». (الجواب): «أظن أن الحلفاء لا يعملون إلا العدل والحق كما أننا لا يمكن أن نقابلهم إلا بكل محبة».

الملاحظة الثالثة: حول «المملكة الجديدة والامتيازات الأجنبية»: «كيف يكون شكل الأجانب في المملكة الجديدة وهل تراعى الامتيازات الأجنبية السابقة أو تبطل ولو قرر مؤتمر الصلح بقاءها؟». (الجواب): «إن الامتيازات الأجنبية كانت الموت الحقيقي لبلاد تركية والمملكة العثمانية، فأظن أن المؤتمر لا يحكم علينا بالموت قبل أن نحيى. أما الأجانب فسيعطى لهم كل ما يأمنونه على مصالحهم».

الملاحظة الرابعة: حول «جلالة الملك فيصل في موقفه العسكري»: «إن جلالة الملك فيصل قائد من قواد الحلفاء وقد دخل إلى هذه البلاد بتلك الصفة، فمرجعه والحالة هذه في السياسة إلى الدولة التي يتولى قيادة جندها، وفي الحركات العسكرية إلى المرجع الحربي الأعلى للحلفاء. ولما كانت الحرب مع تركيا لم تنته بعد فموقف قائد الجنود العربية في هذه البلاد كموقف زملائه سائر قواد الحلفاء، فكيف يمكنه أن يستأثر بالسلطة بلا مراجعة ذينك المرجعيين ويأمر زملاءه بالجلاء عن هذه أو تلك من البقاع التي يحتلونها بناء على تدابير عسكرية قررتها السلطة المختصة بذلك وهي المسؤولة عن مصير الحرب، وإذا فعل ذلك فهل يقال إن المخالفة قائمة وإن دولة الحجاز باقية عليها مع رضاها بذلك العمل؟». (الجواب): «إن موقف فيصل ليس كموقف باقي قواد الحلفاء، فإنه بصفته عربياً لا يمكن أن يقاس بباقي القواد الذين هم منسوبون إلى أمم غير الأمة العربية، فهو لا يتمكن من أن يخالف رغبات أمته خصوصاً إذا خاف عليها من الفوضى أو عوارض غيرها فهو مجبور على اتباع حسبانها، خصوصاً وأنه متيقن بأن عمل الأمة ليس عملاً يخالف أو يعارض رغبات محالفيه، بل ذلك هو معطى مبدئياً من تلك الدول، فصفته العسكرية هي عليه إلى الآن وهو والأمة لا يخرجون أبداً عن إرشادات حلفائه العادلة».

كان عوني، وغيره من المسؤولين الكبار في حكومة دمشق، يرقبون عن كثب التهديدات التي أخذت الحكومة الناشئة تواجهها بعد إعلان الاستقلال من القوات الفرنسية الرابضة على حدودها والتي يتزايد حشد أعدادها، وفي كتاب موجه إلى رئيس الوزراء في الحكومة السورية كتبه عوني ووقعه عن ناظر الحربية يقول: «كثرت الأخبار في الأيام الأخيرة عن ورود قطعات إفرنسية جديدة بكثرة لبيروت والساحل، ومع أننا لا نعلم عددها على وجه الصحة، فإن تعدد الأخبار وكثرتها واتفاقها لا يخلو من أن تستلفت أنظارنا وقد زادت على ذلك في الأيام الأخيرة زيارات بعض الطيارات الإفرنسية لسهل البقاع، فاسترحم استلفات نظر الافرنسيين لهذه النقطة وبالأخص لزيارة الطيارات الافرنسية وتعريفنا عما إذا كان يجب أن نسمح لهذه الطيارات بتجاوز جبال لبنان أو أنه يقتضي أن نمنعها من هذه الزيارات بالمدفع والأمر لوليه سيدي».

وكان الأعضاء الباقون من الوفد الحجازي في باريس يعملون على تزويد دمشق بآخر المستجدات على الساحة الدولية. وقد بعث رستم حيدر برقية في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، نقل عوني مضمونها إلى الملك: «أظهر برتلو استعداداً حسناً، تقدم تقرير حسن بيانات نوري إلى كرزن سيقابله بعد العيد، تود فرنسا وانكلترا حضور جلالته. تتفاوضان في إعداد تبليغ مناسب. الوضعية حسنة، الاعتراف بالاستقلال مأمول، حفظ الصلات الحسنة مع الحلفاء والانتظام والتثبت يضمن النجاح».

ولكن ما كان يثير المرارة في دمشق، تلك التعديات التي تقع على حدود (المملكة) والتي بدأت السلطات الفرنسية تعطيها لوناً طائفياً. وبعث فيصل يستنجد باللنبي برقياً (مسودة بخط عوني) محتجاً على «إثارة التعصب الذميم المذهبي لمقاصد وأغراض سياسية... عاش أهل سوريا مسلموها ومسيحيوها أجيالاً عديدة كالإخوان... إنني في وجل عظيم من وقوع حوادث في منطقة الاحتلال الإفرنسية يطير شررها ويعم كافة سورية بل كافة الشرق. إنني كنت مقرراً على السفر يوم خمسة وعشرين إجابة لدعوتكم ودعوة المؤتمر ولكني تأخرت إلى آخر الشهر خوفاً من فوضى تسيء سمعتنا في العالم... أكرر رجائي بتوسطكم لدى الحكومة الإفرنسية لتأمر الجنرال غورو... ليسمع نصائحي لأنه ليس بيدي وسائط لإسماع صوتي».

ومع ازدياد التأزم على الحدود وكثرة التعديات وتزويد الإفرنسيين لجماعات معينة بالسلاح من أجل التعدي على المناطق الحدودية (جبل عامل، اللاذقية، حارم وغيرها من المقاطعات التي تعرضت لعمليات خراب) وتعرض بعض المؤيدين لحكومة دمشق داخل حدود منطقة الاحتلال الفرنسي، تعددت رسائل الاحتجاج التي بعث بها فيصل (معظم مسوداتها بخط عوني وبعضها بخط فيصل). جاء في إحدى الرسائل «إن إخراج مشاكل جديدة في الوقت الذي قرّرت فيه التوجه إلى باريس لإتمام المذاكرة ووضع الاتفاقية النهائية، أظن أنه ليس من مصلحتي ولا من مصلحة الحكومة الفرنسوية بل ولا من مصلحة السلم العام في الشرق، فإن كنتم تريدون حقن دماء الأبرياء وحفظ أموالهم من الدمار والضياع فإنكم تقبلون تكاليفي السابقة... وتوقفوا الحركات العسكرية ونرسل هيئة مختلطة تحقق الخسارات وتقدمها فوراً لأصحابها وتتعهد بإرجاع المهاجرين إلى أماكنهم. كما أنكم تتعهدون بمنع العصابات التي تشكلت ببيروت والتي تسلحت بالأسلحة الإفرنسية والتي تعمل الآن بكل فعالية واسترجعوا الأسلحة التي تفرقت حديثاً على المسيحيين في منطقة بيروت ومقاطعات لبنان الشمالي والشرقي والجنوبي وسائر أنحاء المنطقة الغربية، ذلك التسليح الذي لا نتيجة منه إلا التشويق بقتل الناس بعضهم بعضاً وخراب بلاد أتيتم إليها لتعلموها معنى الحياة».

ورداً على كتاب الجنرال غورو، جاء جواب فيصل مفنداً ما ادعاه غورو ضد حكومة دمشق، يقول الملك «ـ إنني لا أستطيع أن أكتم تأثري من رفضكم لتكليفاتي بأجمعها التي هي مبنية على نية خالصة وإنني أطلب من سعادتكم أن تسمحوا إما بالرد على ردكم بما هو آت: ـ لا يوجد في المنطقة الغربية كلمة يقال لها الحرية الشخصية السياسية في الأقوال حتى ولا في المعابد، وهذه الوقائع تدل على ذلك ـ إنني لم أقل لكم عن المنطقة الشرقية بل أقول عن المنطقة الغربية التي هي جزء لا يتجزأ عن المنطقة الشرقية والتي أراكم تريدون تفريقها رغم قرارات المؤتمر بوجود سورية الواحدة ورغم كل شيء ـ إن التهمة التي توصمونها بالجيش السوري (الذي لا أعلم لماذا إلى يومنا هو تعبرون عنه بالجيش الشريفي، لأنه لا يوجد بينه عسكري واحد شريفي) هذا إذا نظرنا الحقيقة ولا أردنا تغييرها نرى أن تشبثاتكم وتشبثات مأموريكم... هو الأعظم بكثير مما تقولون به عن اللجنة الوطنية غير المسؤولة... ـ شائع هنا على ألسنة الناس أن قصد الحكومة الإفرنسية ترتيب حملة للتجاوز والهجوم على المنطقة الشرقية، إنني مع علمي بأن هذه (الشوائع) لا صحة لها ولا حقيقة، فإنني تهدئة للخواطر أتمنى الجواب عن صحة هذه الإشاعات من عدمها ـ إنني لا أعلم... كيف أعلل نفي الشيخ محيي الدين المكاوي الذي كان ذنبه الوحيد الدعاء لي في مسجد إسلامي...، أو أن أعلل سجن محمود عبد السلام ورفاقه لأنهم نادوا في العرضة التي حصلت في صيدا فليحيَ الملك فيصل، وكيف أفهم معنى لمنع الجرائد من ذكر الملك الذي ملكته سورية بواسطة مؤتمرها طوعاً واختياراً. ولدى الحكومة العربية من أمثال هذه الاضطهادات الشخصية عدد كبير جداً لا قبل لأحد أن يجادل في صحته مثل عزل مفتي طرابلس ومفتي جديد لأنهم أظهروا ميلهم وشعورهم الوطني نحو حكومتهم المشروعة بدمشق، هنالك من الأمثال التي تعلمونها، بل ربما اضطهد بعض الناس في المنطقة الغربية للباسه».

ويتابع كتاب الملك تفنيده لادعاءات غورو: «ـ عندي أن الثورة المنتشرة الآن لا تخمد إلا بعد إفناء الأهليين هناك جميعهم وتخريب ما بقي من بلدانهم وقراياهم أو بالرجوع إلى السياسة الحكيمة التي تتفق مع رغائبهم الوطنية وبالمبادىء التي قلتم بأنكم أتيتم لأجل تطبيقها وهي الحرية والعدل ـ إرسال وفود عرب إلى المنطقة الغربية: تقولون في رسالتكم إن ذلك غير ممكن لأنكم تخشون أن يؤثر وجودهم في المنطقة الغربية تأثيراً سيئاً، أعتقد أن هذا الاعتراض لا ينطبق على الحقيقة لأن أعضاء الوفود المذكورين ليسوا إلا سوريين مثل أبناء المنطقة الغربية ووجودهم بين مواطنيهم هو ولا شك باعث على تهدئة خواطرهم القلقة نحو مستقبل بلادهم ويطمئنهم عن قرب زمن توحيد البلاد جميعها باسم سورية المستقلة ويكون دليلاً كافياً أمامهم لحصول الوفاق بين سلطتنا وسلطتكم. وأقول من جهة أخرى لا الجيش السوري ـ

الذي لا أعلم لماذا تصرون على تلقيبه بالشريفي مع أنه ليس فيه جندي واحد حجازي ـ ولا الموظفون الملكيون في حكومة دمشق ساندوا الحركات الثورية التي أشرتم إليها في كتابكم المذكور وخصوصاً بعد رجوعي إلى دمشق الشام. وإن وقع شيء مثل هذا اعتقاداً بأنهم مجبورون لمساعدة إخوانهم في الوطنية من سكان ساحلهم فإنهم ما عملوا أكثر مما عمله بعض مأموري سلطتكم في إثارة التعصب الديني بين السكان ـ واردات الجمارك: لا أعلم كيف أوفق بين رفضكم طلبنا هذا الحق وتعليقكم أمره على جواب حكومتكم الذي نحن في انتظاره منذ شهرين وبين إصراركم على أمر الشاحنات المعلوم أمرها إلى حلب، هل يجوز تفسير حق الحليف على وجهين كما هو واقع هنا؟».

وكانت القلاقل قد تفجرت في فلسطين (وهي تحت الحكم العسكري البريطاني) بعد إعلان استقلال سورية[٤]، لإصرار أهلها على عدم تجزئة سورية، هذا إضافة إلى ما أثارته أطماع الصهيونية من قلق عام. وبعث فيصل إلى اللنبي برقية احتجاج على تحشيده قوة بريطانية عسكرية عظيمة بفلسطين «إنني لا أعلم شيئاً لذلك خصوصاً ما تعلمه فخامتكم من الصداقة الشخصية التي تمنعني وإياكم أن نتصور سحب السلاح ضد بعضنا بعدما سحبناه ضد عدونا المشترك، وعليه رأيت من الواجب أن أخبر فخامتكم بأن لا يوجد في العرب نية عدائية ضد أي (حكومت) كانت وبالأخص الحكومة البريطانية وجيشها الذي هو تحت قيادتكم، كما أني (أرا) من الواجب أيضاً استفساري عن الموجب تحشيد القوات التي تسيء إلى أصدقائكم سكان هذه البلاد (التي) قط ما (افتكروا) بأن يكونوا لكم أعداء».

وتعود إلى هذه الفترة مسودة وضعها عوني بخطه تحوي مشروع اتفاقية مقترحة من ثماني مواد مع الحكومة البريطانية قد تضع حداً، في نظر الحكومة السورية الجديدة، لأية قلاقل وذلك بإيجاد حل لمستقبل فلسطين في إطار وحدة واستقلال سورية مع تقييد للعمل الصهيوني: «تقبل الحكومة البريطانية تأسيس حكومة عربية وطنية في فلسطين ـ تقبل الحكومة البريطانية وحدة البلاد السورية والفلسطينية على أن

(٤) كان إعلان الاستقلال في دمشق في ٨/ ٣/ ١٩٢٠ ورفض فرنسا وبريطانيا الاعتراف به قد رفع حدة التوتر في فلسطين ـ الموجود سابقاً ـ وبدا أن الصهاينة هم العقبة الرئيسية لضم فلسطين إلى الدولة السورية الجديدة. وتكررت أعمال العنف في المناطق الحدودية وعلى المستوطنات اليهودية، واتخذ العنف في القدس شكل ثورة على اليهود في مطلع ٤/ ١٩٢٠ تفجرت بمناسبة الاحتفال بعيد النبي موسى الديني والقومي. فقد تعرض اليهود لتظاهرة عربية كانت تهتف للاستقلال وتنادي بسقوط الصهيونية ورد العرب بمهاجمة أحياء المدينة اليهودية، وانتشرت الاضطرابات في كل مكان. وكانت الحركة مظهراً للشعور القومي العربي وموجهة ضد الصهيونية وعملية الهجرة.

تكون هذه الأخيرة تابعة لأساس أحكام اللامركزية الواسعة ـ تقبل الحكومة البريطانية تقييد المهاجرة الصهيونية بصورة تتفق مع منافع البلاد وتحفظ كيانها القومي ـ عدم السماح لليهود بشراء أراض جديدة ـ يتعهد جلالة الملك والحكومة السورية بأن يعطى إلى الحكومة البريطانية الأولوية في جميع المشاريع الاقتصادية والمالية هذا إذا لم يوجد بين الوطنيين من يريد القيام بالمشاريع المذكورة ـ يتعهد جلالة الملك والحكومة السورية بأن لا تعطي امتيازاً لغير الحكومة البريطانية في أمر إنشاء سكة الحديد حيفا بغداد ـ يتعهد جلالة الملك والحكومة السورية بأن لا تأخذ إلا من الحكومة الانكليزية جميع المستشارين والرجال المهنيين والمعلمين التي تحتاج فلسطين إليها ـ يكون لليهود حقوق ووظائف الوطنيين».

وكانت المذاكرات على صعيد مؤتمر السلم بين القوى العظمى قد انتهت في نيسان/أبريل ١٩٢٠ إلى إقرار عقد دورة في سان ريمو في إيطاليا، ووجهت الدعوة إلى الملك فيصل لطرح المسألة السورية مجدداً. وتوجه فيصل ببرقيتين (نصهما واحد) إحداهما لرئيس الوزارة البريطانية (لويد جورج) والثانية إلى رئيس الوزارة الفرنسية (ميلران)، بعث بهما عن طريق اللنبي وغورو. ويتقدم فيصل بشروطه للمثول أمام دورة مؤتمر السلم، يقول فيصل: «وردتني برقية من نظارة خارجية بريطانية العظمى لورد كرزون يدعوني بها لأسمع أمام المؤتمر (الأعلا) في المسألة السورية وتعلمون فخامتكم أن قصد (السوريون) هو (وحدت) بلادهم واستقلالهم وهم لا يرضون قط بفصل فلسطين عنها أو اتخاذها (وطن قومي) لليهود وطرد العرب (السوريون) عنها. إنني أرغب بكل قلبي إجابة الدعوى والتوجه بسرعة، ولكن حيث إني لا أعلم ما هو الأساس الذي سيتخذ لحل المسألة السورية خاصة والعربية عامة، فإذاً وخوفاً من أنه بعد استماعي أيضاً يصدر قرار يخالف رغباتهم (فعند إذ) أكون في موقف جداً حرج أمام الأمة العربية وأمام المجلس (الأعلا) والحلفاء، فلذا أطلب أن تخبروني مبدئياً عن القرار الذي سيتخذ وتطمنوني أولاً عن استقلال البلاد السياسي ووحدتها، فإذا كان يعترف بذلك فانني لا أرى بأساً من التوجه، وإن كان غير ذلك فأظن أن فخامتكم تعذروني بالنسبة لحراجة الموقف الذي أكون أمامه. وأؤكد لكم بأنه إذا قبل هذا المبدأ من طرف المؤتمر والحلفاء فإنني أتمكن من التوجه لأجل المذاكرات في التفصيلات وما يجب المداولة في الشؤون الفرعية المتعلقة بمناسبات الدولتين الفرنسوية والبريطانية في سوريا والعراق خصوصاً وباقي الحكومات عموماً، وها إنني أنتظر الجواب بكل سرعة لكي أكون على بصيرة».

وقد حرص فيصل على أن لا يصدر عن المسؤولين في الحكومة السورية أو من المؤتمر السوري أي شيء مخالف لما ورد في كتبه لدول الحلفاء، وقد بعث بملاحظة قصيرة إلى عوني يقول فيها: «أخبر رئيس الوزراء بأنه إذا كان الخطاب في

المؤتمر مخالفاً للسياسة العمومية أو بالأحرى لجوابي للويد جورج يوجب مخالفة القوانين (تكون ليس بحسن) لأن الجواب سينشر باكراً».

وكانت التطورات في فلسطين قد بلغت مرحلة خطيرة بعد تفاقم هياج الرأي العام، عبرت عن ذلك رسالة وجهتها باسم الملك فيصل من البلاط الملكي، رئاسة الأمناء في مطلع أيار/مايو ١٩٢٠ إلى اللنبي: «تلقت الأهالي هنا خبر تعيين اللورد روبرت صموئيل حاكماً عاماً لفلسطين كضربة قاضية على حياة (الأمة) الفلسطينية السياسية لأن المشار إليه صهيوني، وإن جميع عرب الشرق، فلسطينيين كانوا أو سوريين أو غير ذلك، قد رفضوا الصهيونية رفضاً باتاً، لذلك إنهم يعدون التعيين المذكور، هذا إذا صح، مخالفاً لوعود الإنكليز وعهودهم مع العرب. وفي الواقع وعد الإنكليز العرب بحفظ حقوقهم المشروعة التي لا شك أنها تضيع إذا كان المحافظ عليها صهيوني لم يجىء إلى فلسطين كما هو معلوم إلا ليمهد السبيل إلى إنشاء دولة يهودية على أنقاض قسم مهم من أقسام سورية، أعني فلسطين.

«وقد زاد قلق الأهالي خبر تخفيف الجزاء الذي حكم به بعض يهود فلسطين في الحادثة المشهورة التي حدثت في القدس في ٧ من الشهر الماضي، والتي ثبت أنهم هم البادئون، وقد فهم من هذا الخبر أن المسلمين والمسيحيين حكموا بأحكام هي أشد بكثير من التي حكم بها على اليهود. وقد بلغنا أيضاً أن السلطة العسكرية الانكليزية في فلسطين كثيراً ما تغض النظر عن تسليح اليهود (الذين يخزنون السلاح لغاية ثورة مثل هذه) ضد المسلمين والمسيحيين في ذات الوقت الذي تشدد منع هؤلاء من اقتناء السلاح بتاتاً تحت عقاب غرامة كبيرة وسجن لمدة طويلة. لست في حاجة لأن أقول لفخامة اللورد التأثير السيىء الذي تحدثه المعاملات المذكورة في نفوس الأهالي جميعهم. إني أعتقد أنه قد جاء الوقت الذي يجب أن (تشرب) الروابط وتؤيد بها المحبة بين السلطات العسكرية الانكليزية وبين الحكومة السورية. فمؤتمر السلم قد قرر استقلال سورية، وإني لا أظن أنه قد فصل بقراره هذه المنطقة المذكورة عن أختها سورية. كما كنت شرحت ذلك في الكتاب الذي بعثت به بواسطة فخامتكم إلى لويد جورج في هذا الصدد. لذلك أرجو أن تجتهدوا في منع ما يقلق خواطر الأهالي ويدعو إلى سوء التفاهم بيننا».

إن ما رسمه الحلفاء لمستقبل (المستطيل العربي) سورية الطبيعية والعراق قد أقر في سان ريمو[٥]، وبعثت الحكومة البريطانية برقية عبر اللنبي في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٢٠ تحمل المقررات، وفي رسالة فيصل الجوابية في ١٥ أيار/مايو ١٩٢٠

(٥) على رغم الجهود التي بذلتها حكومة دمشق العربية للمحافظة على صلاتها الودية مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية فإنها لم تعق تنفيذ القرارات المعدة سلفاً. وحدد موعد للاجتماع الثاني لمؤتمر السلم =

(الصادرة عن وزارة خارجية الحكومة السورية، بالانكليزية) جاء فيها «إنه لمن دواعي سروري أن أسجل اعتراف مؤتمر سان ريمو بأن سورية (وميزوبوتاميا) دولتان مستقلّتان. وفي اعتقاد العرب كلهم بأن هذا القرار قد توصل إليه بموافقة رغبات (الأمة) السورية المستقلة، وما يتفق مع العدالة والانسانية، وبشعور الغبطة أسجل استعداد حليفتنا الكبرى بريطانية العظمى للاعتراف بي كرئيس لهذه الدولة السورية المستقلة. وفيما يتعلق بقرار الانتداب الذي ذكرته فخامتكم فأنا أشعر بأنه لا حق لي في الخوض فيه، ذلك أن الشعب الذي يعرف تماماً بالخطر الذي يمثله على مستقبل أمتهم واستقلالهم قد احتج بمرارة ضده ورفض قبوله. مع ذلك فإن هذا لا يعني بأننا مكتفون ذاتياً ولسنا على استعداد للحصول على المساعدة الضرورية التي نحتاج لها عن طريق إبرام عقود مع حلفائنا، والتي تضمن لنا السيادة القومية الكاملة. وفي رسائلي السابقة، كنت أنا وحكومتي قد صرحنا بأننا لا نرفض مثل هذه المساعدة.

«وفيما يتعلق بمستقبل فلسطين، فلم ألاحظ في رسالة فخامتكم وضوحاً كافياً يوحي بالإقرار بأن هذا البلد هو جزء لا يتجزأ من سورية، رغم أن فلسطين، جغرافياً، وتراثياً واقتصادياً، ومن حيث اللغة والأماني القومية، لا يمكن فصلها إطلاقاً عن سورية. يضاف إلى ذلك فإنه يوجد في المراسلات بين جلالة الملك حسين والسير هنري مكماهون رسالة باسم حكومة بريطانية العظمى مؤرخة في ٢٥ ديسمبر ١٩١٥ تقر بأن تكون فلسطين ضمن الامبراطورية العربية، التي قبلت حكومة بريطانية حدودها المرسومة في تلك الرسالة. يضاف إلى ذلك فإن هذه المراسلات، كما ورد في محاضر الاجتماع في (١٠ داوننغ ستريت) قد اعتبرت ذات قيمة مساوية للالتزامات مع رئيس الجمهورية الفرنسية، وحتى اتفاقية سايكس ـ بيكو فيما يخص مسألة فلسطين، قد بينت بوضوح في المادة الثالثة أنه في المنطقة (الصفراء) أن تقام إدارة دولية، وإن شكل هذه الإدارة يجب أن يقرر بعد الاتفاق مع ممثلي شريف مكة. ولا يوجد في هذه الوثيقة ما يتعلق بالصهيونيين أو اليهود.

«وبما أن الحاجة ملحة لتهدئة الشعب الذي هو في حال هياج ذهني وروحي، فإني على أمل الحصول من الحكومة البريطانية على بعض التصريحات المرضية التي أستطيع استخدامها في بعث الثقة في قلوب العرب، تلك الثقة التي يكنونها لحليفتهم

= (مجلس الحلفاء الأعلى) في سان ريمو الإيطالية في ٢٥/٤/١٩٢٠ ومع أن نظام الانتداب لم يعرض على مجلس العصبة للمصادقة عليه فقد قرر الساسة الكبار المجتمعون في سان ريمو تقسيم المناطق العربية التي وزعت دبلوماسياً في أثناء الحرب. فقُدِّم الانتداب على سوريا ولبنان إلى فرنسا والعراق وفلسطين وشرقي الأردن إلى بريطانيا، على أن يكون من مهام الدولة المنتدبة في فلسطين تنفيذ تصريح بلفور. ومكنت قرارات سان ريمو للحكومتين أن تتجاوزا نصوص اتفاقية سايكس ـ بيكو.

العظمى، ولأثبت لهم بأن أي اتفاق بين البريطانيين والصهيونية لا يمكن أن يعتبر بأي طريقة ذا قيمة أكبر من الاتفاق مع الملك حسين أو مع رئيس الجمهورية الفرنسية. أما فيما يتعلق بمسألة قبولي خلق وطن قومي لليهود في فلسطين(٦)، فأنا أومن أن هناك بعض سوء الفهم. كل ما قبلت به هو ضمان حقوق اليهود في ذلك البلد على قدم المساواة مع حقوق السكان العرب المحليين ومنحهم نفس الحقوق والامتيازات. إن عرب فلسطين، مسيحيين ومسلمين، قد عبروا مراراً في كل مناسبة للاحتجاج على أي اتفاق أو تعهد تجعل بلدهم الأم وطناً قومياً لليهود». ويختم الملك رسالته بما يلي: «أنا على استعداد للتوجه إلى أوروبة لبسط قضية بلدي، فقط لو تلقيت تصريحاً إيجابياً إلى شعبي القلق، يعلن أن المؤتمر لن يسمح بأي طريقة أن يفصل فلسطين عن سورية، وبهذا الأسلوب يمكننا التوصل إلى حل يضمن مصالح جميع ذوي العلاقة وفي الوقت الراهن أنا بحاجة ملحة إلى رد عاجل».

فشلت الجهود الدبلوماسية، واقتربت ساعة المواجهة وتصاعد التأزم بين الحكومة السورية الجديدة والسلطات الفرنسية في الساحل، وتعددت الذرائع الفرنسية للاحتجاج على الحكومة السورية: مسألة الورق النقدي السوري، السكك الحديدية، إصدار أوراق نقدية وإلزام الحكومة السورية التداول بها... الخ. ومع التأهب لمعركة فعلية أخذ عدد من الجنود المغاربة في القوات الفرنسية يلتحق بالجيش السوري، وهذا ما دفع ضابط الارتباط الفرنسي لتوجيه كتاب إلى (الأمير) فيصل في ٢٦ أيار/مايو ١٩٢٠ (الترجمة العربية بخط عوني) يقول فيها: «لي الشرف بناء على أوامر الحكومة الفرنساوية، أن ألفت بكل احترام نظر سموكم الملكي إلى إدخال بعض الذين هم من التبعية الفرنسية التي لا ريب فيها في صفوف الجيش السوري وطلبت أيضاً من المغربيين الذين جرى أخذهم أن يحضروا حالاً. وعليه ليس فقط من أنه لم تتخذ التدابير لدى الحكومة السورية، بل إن توقيف وسوق التبعة الفرنسيين بازدياد دون أن يلتفت إلى طلباتي العادلة، فحكومتي تطلب إلي أن ألفت نظر سموكم الملكي مرة ثانية إلى هذه الوضعية التي حصلت لتبعتنا والتي لا يمكن قبولها، وأطلب من صاحب السمو الملكي تعريفي جوابه عن هذه التكليفات الجديدة».

وبعثت الحكومة السورية احتجاجاً على محاولة الفرنسيين فرض تداول الأوراق

(٦) المسودة العربية لهذه الفقرة وردت في إحدى أوراق عوني عبد الهادي كالتالي: «أما مسألة جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، فإني لم أتعهد أبداً به، لا كتابة وشفاهاً، وكل ما تعهدت به، وأتعهد به اليوم أيضاً، هو أن حقوق اليهود تبقى محفوظة في بلادنا، كما كانت في الماضي، بمعنى أننا نحافظ عليهم محافظتنا على العرب الوطنيين ويكون لهم الحقوق والوظائف ما يكون للوطنيين فيها».

النقدية التي أصدرتها السلطات الفرنسية باسم النقد السوري «الذي هو في الحقيقة ليس بسوري لأن هذا الورق ما أخرج من طرف الحكومة السورية بل من طرف جيش الاحتلال. . . فلذا فإنني أكرر احتجاجي باسم الحكومة السورية الحالية والمستقبلة على هذه الأوراق التي تصدرت بدون موافقتها». وأثار قلق سلطات دمشق ما نقلته صحف مصر عن تدفق الحشود الفرنسية إلى الساحل تمهيداً لعملية احتلال (المنطقة الشرقية)، ووجه الملك فيصل كتاباً إلى غورو (كتب مسودته قبل أن يرسله إلى عوني) يشير إلى ما نقلته صحف مصر عن برقية صادرة من باريس فيها إيضاح رئيس الوزارة الفرنسية إلى لجنة الأمور الخارجية في (مجلس الأمة) الفرنسي مضمونه «ان الحكومة الفرنسوية سترسل مقدار ثلاثين ألفاً من جنودها لكي يحتل منطقة دمشق وحلب وغيرها، كما أنه يقال في تلك الصحف أن حضرة الموسيو روبر دوكه صرح بأن الحكومة الفرنسوية مستعدة لإرسال ستين ألفاً من الجنود لكي تحتل سورية. إنني آمل (للثقات) المتبادلة بيننا بأن هذه الأخبار ليست صحيحة، فإن كانت كذلك أرجو تكذيبها بكل سرعة وصراحة لأنها عملت تأثيراً سيئاً لدى كافة طبقات الشعب، وإن كانت واقعة أتمنى إخباري عن الأسباب الموجبة».

بلغ التوتر أوجه بالأزمة المعروفة بإنذار غورو(٧). وتوجه فيصل بنداء إلى جميع الدول: «الجنرال غورو حشد جيوشه على الحدود وقدم (التماتوم) يريد اشغال المنطقة الشرقية، هذا بعدما منعني عن السفر وطلبت منه تطبيق. . . اتفاقيتنا مع الموسيو كليمنصو. أطلب من كافة الدول المتحالفة ومن مجمع الأمم التداخل والتوسط وإرجاعه إلى الاعتدال حسب شروط معاهدة عصبة الأمم ومعاهدة سان ريمو وإنقاذ الأرواح والأموال التي ستهلك تحت نيران طياراته ودباباته ومدافعه وجنوده التي حشدها. إني واضع المسؤولية على المتعدي وإني حاضر إلى السفر

---

(٧) كانت مقدمات الإنذار قد سبقت ١٩٢٠/٧/١٤ حين صممت فرنسا على بسط حكمها على سوريا الداخلية وبدأت تحشد قواتها العسكرية على حدود المنطقة الشرقية. ولما عزم فيصل على السفر لأوروبا أبلغه غورو قائد القوات الفرنسية على الساحل أنه ستصله تعليمات الحكومة الفرنسية خلال أيام. ووصلت فيصل فحوى رسالة شفوية في ١٩٢٠/٧/١١ تتضمن وضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي وقبول الانتداب الفرنسي وإلغاء التجنيد الإجباري وقبول الأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري ومعاقبة رؤساء العصابات المسؤولة عن حركات المقاومة ضد الفرنسيين. ولم تُجدِ نداءات حكومة دمشق للمجتمع الدولي عن إرسال الإنذار على شكل مذكرة رسمية في ١٩٢٠/٧/١٤ نصت على ضرورة قبول شروط الإنذار كمجموعة لا تقبل التجزئة خلال أربعة أيام. وقد تضاربت الآراء في أوساط الحكومة العربية حول الموقف الذي يجب اتخاذه: بين قبول شروط الإنذار وبين ضرورة المواجهة العسكرية، وانتصر قرار المقاومة وانتهى الأمر بموقعة ميسلون واستشهاد وزير دفاع الدولة في ١٩٢٠/٧/٢٤.

للمذاكرات. سيرغم سكان سوريا بالسيف لقبول الاستعمار وسيخرق كل المعاهدات الموقعة وسيقتل أمة ضعيفة ليست مستعدة لحرب، أطلب (عدالت) البشر».

انتهت المواجهة بكارثة ميسلون واحتلال دمشق عسكرياً، وبعد أن خرج فيصل في البداية إلى قرية الكسوة، قرية لا تبعد أكثر من بضعة كيلومترات عن دمشق، مع بعض أصحابه ومن بينهم عوني، سمحت السلطات الفرنسية بعودة فيصل إلى مقر عرشه، واشترطت بقاء الأمير زيد في الخارج، وذلك ـ كما ذكر عوني في رسالته إلى ابنته عام ١٩٥٨ ـ «كانت السلطات الإفرنسية تحسب لسموه حساباً كبيراً، لما تعرفه عن نفوذه على الجماهير. وما كان زيد ليدخلها لولا إصرار جلالة أخيه على أن يلتحق به وتهديده بأنه لن يعود إلى دمشق بدونه». ويفسر عوني في مذكراته السبب وراء قبول فيصل العودة إلى دمشق «ارتأى الملك، رغم احتلال الجيوش الإفرنسية سورية، البقاء في مركزه والعمل مع حكومة الانتداب بدلاً من أن يترك فرنسا تحكم سورية حكماً مطلقاً». ووجه فيصل رسالة بالفرنسية (كتبها عوني بخط يده) إلى قائد القوات الفرنسية مع ترجمة عربية «بما أني تركت الشام في الظروف التي تعلمونها (الناشئة عن حالة الحرب) [شطبت الجملة]، والتي أردت منعها بكل قواي، قررت أن أدخل اليوم إلى الشام. لي الشرف أن أخبركم بذلك».

وفي أوراق خاصة سجلها عوني فيما بعد كتب: «ولكن لم يمض يومان على عودته من الكسوة إلى دمشق، بعد أن قام عوني وإحسان الجابري بتوسط الكولونيل (طولا) لدى الجنرال غورو على ذلك، حتى فاجأه الكولونيل (طولا) نفسه مساء ٧/٢٥ بالإنذار الذي بعث به إليه الجنرال غورو بمغادرة سورية صباح الغد أي صباح ٢٦ منه بناء على التعليمات التي وردت إليه من الحكومة الإفرنسية. ولكن الملك اختار مغادرة دمشق في ذلك المساء نفسه وطلب من رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي بتهيئة قطار لنقله إلى الجنوب، وكلفني (عوني) أن أكتب احتجاجاً قوياً على غدر فرنسا به وبالبلاد خلافاً لكل القوانين الدولية». وكتب عوني ـ وقبل أن يغادر دمشق ـ مسودة احتجاج موجه إلى «عصبة الأمم التي تأسست لأجل تطبيق حقوق الدول وتحقيقاً للصلح الدائم بين الأمم لا يمكن أن ترضى بأن تدوس فرنسا الحقوق المذكورة. فباسمي عضواً في مؤتمر السلم الذي أنشأ عصبتكم الكريمة، وباسم اخواني الوطنيين الذين نقضت فرنسا حقوق الدول بالحكم عليهم بالإعدام، وباسم جميع السوريين الذين هضمت فرنسا حقوقهم، أرجو الأعضاء الكرام أن ينظروا في القضية السورية ويحققوا فيها تطبيق حقوق الدول أسوة بغيرها من الدول المستقلة».

وفي مساء ذلك اليوم في ١٩٢٠/٧/٢٥ وجه رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي رسالة إلى مدير الخط الحجازي يقول فيها: «هل يمكنكم ترتيب قطار خصوصي في

الحال لمسافة ثلاثين أو أربعين كيلومتراً أم هل عندكم (ترن) حاضر للحركة؟ أرجو الإفادة حالاً». وجاء رد مدير السكة الحجازية (ياسر الحراكي) مقتضباً «ممكن ويوجد حالاً قاطرة متهيئة للسفر (فالرجا) سرعة التشريف أو إرسال من يريد التشريف أو الأوراق والأشياء المطلوب سوقها لأني بالانتظار».

ويسجل عوني في أوراق متفرقة بعض ما يذكره عن ذلك الحدث: «استقل فيصل سيارته الخاصة واصطحبني معه إلى القطار المخصص له، ولقد كان في وداعه عدد قليل من الذين عرفوا بالأمر. وسار بنا القطار بعد أن سلمت الاحتجاج الذي نظمته قبيل مغادرتنا القصر إلى الكولونيل (طولا) الذي كان في وداعه مع ضابط الارتباط في دمشق الكابتن (بيرزان)». وتتابع أوراق عوني: «كانت فرنسا ترغب في أن يسير فيصل نحو الجنوب، أي نحو الجزيرة العربية وينتهي أمره هناك، ولكن فيصل رأى أن يستمر في الحركة الثورية التي قام بها مع والده الملك حسين في سبيل استقلال البلاد العربية. رأى فيصل أن الحالة والظروف حينذاك لا تساعد على مقاومة العدوان الإفرنسي في سورية بالقوة، رأى من حسن السياسة أن يذهب للندن لتوسيط الحكومة البريطانية بين فرنسا وبينه وإزالة سوء التفاهم بينها وبينه.

«وقد تأخرت الحكومة البريطانية في دعوته للندن، مدى شهر أو أقل قليلاً قضاها في حيفا أولاً، حيث غادرها في ٨ آب/أغسطس بالقطار المتجه إلى بور سعيد، وفي اللد حضر هربرت صموئيل واتصل بفيصل مدة. وكان فيصل يستعرض في رحلته بنظرة انتقادية الأعمال الماضية ويظهر ندمه ويصرح بنقد بعض أعمال الغير. وقد رؤي من الحكمة بعد أن وصل جلالته إلى بور سعيد في طريقه إلى لندن أن لا أرافقه (عوني) في هذه الرحلة وأن أقيم في القاهرة إلى أن أتلقى من جلالته تعليمات جديدة. وقد استصحب معه نوري السعيد والأمير زيد وساطع الحصري وإحسان الجابري وبعض مرافقيه صبيح وراسم وتحسين وأحمد قدري. وتوجه فيصل إلى إيطاليا (بلدة كوما) المشهورة باعتدال طقسها في موسم الصيف. وقد رأى فيصل يوم مغادرته كوما في طريقه إلى لندن أن لا يصطحب للندن من كانت فرنسا تعتبرهم غير مرغوب فيهم».

سجل عوني ببضعة سطور (وردت في رسالة إلى ابنته عام ١٩٥٩) تقويماً عاماً لفيصل في ذلك العهد: «إن فيصلاً لم يكن نبياً لا يخطىء، ولا يسير مع أهوائه، ولكني أستطيع أن أؤكد أنه كان أكثر من عرفت إخلاصاً لوطنه، وأشهد أنه كانت تمر عليه ساعات ينسى فيها المُلك كله، ولا يشعر في تلك الساعات إلا بالواجب الوطني. الغلط أن بعضهم يحاكمونه في الظروف التي نعيش فيها اليوم، وليس في الزمن الذي كان يعيش فيه».

الفصل الخامس

ذكريات عوني عبد الهادي في عام ١٩٢١:
وصياغة عرشين في المشرق العربي

انقضى عهد الحكومة العربية، وبدأت مرحلة جديدة في حياة عوني عبد الهادي السياسية، وأقام في القاهرة بفندق كونتيننتال، يتابع عن بعد تطورات المسألة العربية التي كان تخطيطها يجري بعيداً على المسرح الأوروبي. وأصاب التمزق في الآراء أولئك الذين خرجوا من سورية، واختلفت وجهات نظر العاملين في القضية العربية حول المستقبل. وظل عوني على اتصال مستمر بالملك فيصل في لندن، وقد بعث للملك برسالة له بواسطة تحسين قدري - الذي كان من مرافقي فيصل في لندن - ويبدو أن في هذه الرسالة بعض اللوم والعتاب لرجالات العهد. ونقل تحسين قدري في رسالته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ جواب فيصل على ما كتبه عوني «(قول) إلى عوني (فاليطوي) هذه الصحيفة من هو الجابري والأتاسي، وو، كلهم من جمعيته وكلهم من المرشحين إليّ في ذلك الوقت من قبلهم وقبله ومن قبل إخوانه (هذه) رجالكم أنا ما أعمل». وكان عادل أرسلان في رسالته التي بعثها إلى عوني من جنيف في ٢ شباط/فبراير ١٩٢١ (بواسطة إدارة **المقطم**) قد عبر عن استيائه الشديد «أن يكون بين الإخوان الموجودين في مصر خلاف[١]، وسرني ما قرأته اليوم في رسالة أحد الأصدقاء لأخي (يقصد الأمير شكيب) من الأستاذ الكامل (يقصد القصاب) يسعى للتوفيق وجمع الكلمة، أنا هنا في أشد حالات الضجر والقلق».

وكان ما يشغل ذهن الجميع هو أحداث سورية في ظل الاحتلال، وكان تحسين قدري في رسالته إلى عوني في ٩/١٢/١٩٢٠ يائساً من أحوال سوريا الأخيرة التي تصل أخبارها إلى لندن، فعلق على ذلك «ما أتعس سورية والسوريين، إنني أقرأ

---

(١) يبدو أن العامل المادي كان له دوره في تفاقم الخلاف، ويشير تحسين قدري في رسالته إلى عوني من لندن بتاريخ ٩/١٢/١٩٢٠ إلى أن «بعضهم يأخذون مائتي جنيه على اسم الوطنية وأنت والدكتور (يقصد أخاه أحمد قدري) تنسد من المعاش ٣٠ جنيه. انظر وتأمل».

الجرائد وأحس خناجر تقطع كبدي، ما هذه الأحوال وما هذه الحسيات وما هذه الوطنية؟». وأخذ عادل أرسلان (كما أشار في رسالته إلى عوني في ٢/٢/١٩٢١) يكتب ما يتيسر كتابته عن المسألة السورية وطلب من عوني أن تنشر (رويتر) أخبار سوريا ويتساءل: «هل جربتم ذلك؟». وكان قد ظهر في **الأهرام** في مطلع عام ١٩٢١ مقالة لصبان باشا صفير مآلها أن فرنسا تطبق في سورية مبادىء المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وتتفق مع برنامج حزب الاستقلال بتشكيل إدارة الولايات على قواعد اللامركزية. وقد رد عوني على هذه الأقوال بمقالة نشرها في **الأهرام** ذكر فيها بهذه المناسبة عبارة لأرنست رنان في كتابه **مستقبل العلم** «الشرقي كالدب يموت وهو ينظر لليد التي تمزق أحشاءه». وأثنى عادل أرسلان في رسالته المشار إليها من جنيف في ٢/٢/١٩٢١ إلى القاهرة على رد عوني قائلاً «سبحان الله ألا يزال في مصر من يعتقد أن سورية سعيدة الآن أو في المستقبل تحت جناح الأم الحنون. . . بل العاهرة. . . ردك سديد محكم مقنع لو كان هناك من يريد أن يفهم فيقنع».

وأسف عادل أرسلان أيضاً لأنه قرأ في بعض جرائد بيروت كلاماً لبعض أعضاء المؤتمر الفلسطيني (الثالث) (حيفا ١٣/١٢/١٩٢٠) في تفضيل الانتداب الفرنسي على الانكليزي، وأن السوريين أسعد حالاً اليوم من إخوانهم الفلسطينيين، «فأسفت لذلك جداً للسبب الآتي: إن السوريين إذا قرأوا هذا ظنوا أنهم أقل تعاسة مما يتصورون وهذا يضر بهم ولا ينفع الفلسطينيين وأنا أستغرب هذا الكلام مع معرفتي ضرر الصهيونية لأن وجود المؤتمر ذاته وعدم تصدي حكومة فلسطين لمنعه من الاجتماع وعدم تقييد الصحافة التي تكتب ما تريد في القضية وتنتقد الحكومة بلهجة شديدة وغير ذلك من الأحوال الخاصة بفلسطين دون سورية، أدلة كافية على وجود الفرق العظيم. وهل من يجهل أن المدافع الفرنساوية إن لم يكف رجال الشرطة والجند مستعدة لتخريب كل بناية يعقد فيها اجتماع سياسي في سورية بالرغم عن إرادة الدولة المنتدبة؟ وهل يجسر أحد في دمشق أو حلب أو بيروت على مطالبة الفرنساويين بحق من الحقوق على الوجه الذي يطالب به الفلسطينيون حكومتهم الانكليزية؟ وقصارى الكلام المختصر، هل يمكن عقد مؤتمر في سورية؟ فلماذا لا يكتفي أعضاء المؤتمر بطلب استقلالهم ببلادهم ومنع الهجرة اليهودية دون ولوج هذا الباب. أنا لا أنتقد هذه الخطة وهذا الكلام لمخالفتهما الحقيقة فقط، بل لكونهما يضران بالسوريين، إذ يتسلح بهما الفرنساويون وأعوانهم كصفير باشا مثلاً».

وقد انقسمت آراء العاملين في الحقل السياسي حول أخبار مفاوضات فيصل في لندن[٢]: تحسين قدري في رسالته إلى عوني في ٩/١٢/١٩٢٠ كان متفائلاً من

(٢) بعد ميسلون كانت فرنسا ترغب في أن يتجه فيصل نحو الجزيرة العربية، ولكن فيصلاً رأى =

مجرى السياسة البريطانية، فهي كما يصفها «معنا، ستتشكل حكومة في العراق عربية تحت سيادة ملك من أولاد الحسين، هذه الفكرة السائدة هنا... لربما أنا أتحرك لطرفكم بعد شهر أو شهرين لأجل أن أذهب للبصرة». ومراسلات رستم حيدر مع عادل أرسلان (كما ورد في رسالته الأخيرة إلى عوني في ٢/٢/١٩٢٠) «تنم عن ارتياح إلى حالتهم هناك». ولكن هذه المفاوضات بالذات كانت تثير قلق عادل أرسلان في رسالته إلى عوني المشار إليها سابقاً، ويذكره بكتاب سابق بعثه إليه (إلى عوني) يقول فيه «إننا ذاهبون إلى (لوندره)، وفي الحقيقة إني بقيت هنا (يقصد جنيف) ولم أذهب إليها وكنت تأهبت للسفر ثم عدلت عنه لما عرفت من تطور مسألة (مولانا) وذهابها شرقاً... بحيث صرت أعتقد أننا سنكون شهوداً على دفن قضيتنا الآن لقيام قضية أخرى بشكل ربما لا يكون فيه مصلحة الطرفين». ويعلق عادل أرسلان على كتاب وصله من حداد باشا[٣] (من لندن) يقول فيه أنه لا بد من الفوز رغم أنف الدهر، «ولا يخفى عنك أن أخاك كثير الفضول يحب الاطلاع على تفاصيل ليعلم ما هي الوسائل المتخذة لإرغام أنف الدهر. وهذه التفاصيل غير موجودة في كتابه ولا يمكن أن توجد لأسباب أفهمها وأنا أعذره... وقصدي من هذا أنني لا أعلم شيئاً كثيراً عن القضية لأخبرك بها».

وأثناء إقامة عوني في فندق الكونتيننتال، التقى بحاييم وايزمان، وكان قد سبق وعرفه من قبل في لندن وفي باريس حين كان يزور بصحبة لورنس فيصل «الذي كان يقابلهما على مضض». يقول عوني في مذكراته، التي تروي أخبار لقاء القاهرة «... حدثني وايزمان حديثاً طويلاً عن الصهيونية وأهدافها، وحاول أن يخفف وطأتها على العرب عندما قال لي (وهو يشد على أسنانه ليعطي معنى لكل كلمة ينطق بها)... لماذا يخشى العرب من اليهود؟ إنهم قلة ومهما زاد عددهم في المستقبل

= أن الظروف حينذاك لا تساعد على مقاومة العدوان الفرنسي في سوريا بالقوة ورأى من حسن السياسة أن يذهب إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية لأنها بنظره القوة الوحيدة التي تهتم بقضية العرب، ومنذ نهاية ١٩٢٠ دارت مفاوضات بين فيصل والحكومة البريطانية، ورغم تمسك الملك ـ الشريف حسين، بضرورة الوفاء بالتأكيدات التي قدمتها بريطانيا من قبل، وبرغم بدء حركة الأمير عبد الله في شرقي الأردن، كان فيصل في مفاوضاته يهتم بالتوصل إلى تسوية معقولة لجميع الموضوعات التي يجري فيها البحث مع الحكومة البريطانية مسترشداً بنصائح الحسين متبعاً خطة (عدم ترك الكل لأجل البعض). وألمح المفاوضون البريطانيون إلى أن الحكومة تنوي ترشيحه لعرش العراق، وبعد تردد قبل الترشيح.

(٣) كان جبرائيل حداد (الكولونيل) أحد قادة الجيش البريطاني في مصر ومن أصل سوري، وقد عهدت له حكومة دمشق العربية بإدارة الأمن العام في سوريا، كجزء من خطة للاستفادة من خبرة بعض السوريين الذين تدربوا على الإدارة في مصر والسودان ولحاجة الحكومة الناشئة إلى عناصر ذات كفاية ودراية.

فسيبقون أيضاً قلة، كما أنهم في فلسطين محاطون من ثلاث جهات بالعرب ويطوقهم البحر من الجهة الرابعة؟ وذكرتني هذه العبارة الأخيرة بكلمة طارق بن زياد المأثورة... وقلت لحاييم وايزمان: أليس من الخير والعدل أن تطوى منذ اليوم صفحة الأطماع اليهودية في فلسطين بدلاً من أن يأتي يوم يقتبس فيه اليهودي كلمة طارق بن زياد؟ فصمت ولم يجب».

تتابع مذكرات عوني الحديث عن أيام إقامته في القاهرة: «وفي أثناء بقائي بفندق الكونتيننتال واجتماعاتي المستمرة المتعاقبة مع الصديق شكري القوتلي(٤) لمناقشة ما أصاب العرب بعد نكبة ميسلون، ترامت إلينا الأنباء باندلاع حركة عربية ضد فرنسا بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين، وقيل في ذلك الحين إن سموّه وصل إلى بلدة معان على رأس قوة كبيرة، فاستقر الرأي على أن يذهب أحدنا إلى معان للوقوف على حقيقة هذه الحركة وتقديم كل عون للأمير عبد الله. ورأى شكري القوتلي أن أقوم بهذه المهمة لعلاقتي مع الملك فيصل شقيق الأمير عبد الله».

تتوقف مذكرات عوني عن المتابعة، ليروي ما بلغ مسامعه عن الوضع السائد في المنطقة التي وصلها الأمير، فيقول: «هذه البلاد ذات مساحة تزيد عن مساحة فلسطين مرتين أو يزيد ويعيش معظم أهلها بالخيم حياة بدوية صرفة وعلى الفطرة وهم لم يعيشوا في أي وقت مضى حتى ولا في عهد الحكم التركي، تحت إدارة حكومية أو أي نوع من النظم الحكومية. وكانت الحكومة التركية قد حاولت كثيراً ولكن عبثاً إقامة أي نظام إداري في بلادهم، فاضطرت إلى تركهم يديرون شؤونهم بأنفسهم. المنطقة التي تقع شرقي نهر الأردن تحتوي على قرى عديدة وصحارٍ واسعة ليس فيها أي شكل من أشكال الحكومات، اللهم ما عدا مدينة السلط التي كانت تتمتع بإدارة حكومية على شكل (متصرفية) في عهد حكومة فيصل. أما بقية البلاد، فكان يحكمها أحد شيوخها أو لجنة مؤلفة من بعض الشيوخ، كما كانت الحالة في عجلون والكرك والبلقاء وعمان وغيرها. وقد رأت الحكومة البريطانية بناء على السياسة التي اختطتها بعد انفصال هذه المنطقة في سورية، على أثر احتلال فرنسة لسورية، أن إلحاق هذه المنطقة البعيدة عن الحضارة كثيراً بفلسطين وتطبيق الأحكام

---

(٤) يذكر عوني بضع كلمات عن القوتلي «يُعتبر شكري - الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية السورية - علماً من أعلام الوطنية الخالصة، وأمثولة حية من أمثلة التفاني والتضحية الصادقة. ويذكر جميع رجالات العرب ما قاساه شكري القوتلي في العهد التركي عندما أمر السفاح جمال باشا بإلقائه في غياهب السجن بتهمة الخيانة العظمى، فاحتمل كل أنواع التعذيب والتنكيل بجلد وصبر حتى لا يبوح بأي سر من أسرار (حزب الفتاة) أو قوة رجاله الذين يعتقد جمال باشا أنهم عود الثقاب الذي أشعل نار الثورة في الحجاز ضد الحكم التركي».

المتعلقة بتسهيل الهجرة اليهودية لإنشاء وطن قومي لليهود فيها، من شأنه أن يخلق متاعب كثيرة ويكلفها نفقات باهظة وحشد جيش كبير فيها. وربما كانت تهدف من هذه السياسة إبقاء انتدابها على هذه المنطقة، إن لم يكن أبدياً، فعلى الأقل إلى زمن طويل جداً قد لا يتيسر لها ذلك، إذا هي ضمتها لفلسطين، وذلك بسبب أحكام صك الانتداب الذي يفرض على الحكومة البريطانية اتخاذ كل الوسائل السياسية والإدارية والاقتصادية لتسهيل إنشاء وطن قومي يهودي فيها، الأمر الذي قد يكون من شأنه أن ينهي في يوم قريب أو بعيد، الانتداب الانكليزي في فلسطين.

«وتنفيذاً لهذه السياسة الاستعمارية، قررت الحكومة البريطانية أن لا تمد الحكم القائم بفلسطين على هذه المنطقة وأن تكتفي بأن ترسل عدداً قليلاً من الضباط إلى بعض قراها مثل الكرك وعمان وجرش والبلقاء لتقديم المساعدة على تنظيم شؤونها الداخلية، وقد أرسلت فعلاً للكرك الميجر (كركبرايد) والميجر (سمرست) إلى جرش والضابط (بيك) الذي أخذ فيما بعد لقب «بك» ثم لقب باشا إلى عجلون و(كركبرايد) الصغير إلى عمان، وهذا أخو (كركبرايد) الذي أرسل للكرك. وقد جاء المندوب السامي في فلسطين السر هربرت صموئيل إلى السلط في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٢٠ ودعا زعماء الشيوخ وزعماء البلاد، ما عدا شيوخ وزعماء عجلون، للسلط وخطب فيهم المندوب السامي، ومما قاله لهم إن شيوخ وزعماء المنطقة زاروه في القدس وطلبوا منه تمديد الحكم البريطاني في فلسطين على بلادهم، فأجابهم بأن الحكومة البريطانية تريد أن تمنحهم الاستقلال وأنه جاء اليوم ليؤكد لهم بأن حكومة بريطانية تريد أن يحكم أهل البلاد أنفسهم بأنفسهم وأنها تكتفي بأن تبعث إليهم بعدد قليل من الضباط لمساعدتهم في تنظيم وسائل الدفاع والبوليس والضرائب وترقية التجارة إلى غير ذلك من شؤون البلاد. وكان بين من حضر الاجتماع السيد أديب الكايد، وهو من المثقفين، فاستأذن بالكلام وسأل المندوب السامي عن السبب الذي دعا الحكومة البريطانية أن تحرم بلداً مثل فلسطين، وأهلها أكثر عدداً وأكثر ثقافة، من نعمة الاستقلال وتمنح الاستقلال لهذه المنطقة ومعظم أراضيها صحارٍ ومعظم أهلها فقراء وأميون، ولم يجب المندوب السامي عليه».

وتنقل ذكريات عوني ما سمعه من روايات في المنطقة بعد قدوم الأمير. تبدأ هذه الروايات بالتساؤل عن السبب الذي حدا الأمير على الحضور إلى معان، هل هو ليصد الفرنسيين عن التوغل في البلاد التي كان يحكمها أخوه فيصل، أم هل كان يريد إجبار فرنسا على التراجع إلى الساحل والاستيلاء على المدن الأربع التي احتلتها فرنسا، وطردت أخاه منها وهي: الشام وحمص وحماة وحلب، أم أراد أن يدلي بالدلاء ويرى ما قد ينتج من مثل هذه الرحلة، وأخيراً هل ضاق ذرعاً بحكم والده الملك حسين الذي كان شديد الوطأة في حكمه، حتى على أولاده، أم هل أُلقي في

روعه أنه إذا ما حضر بشخصه إلى البلاد، يلتف حوله الألوف المؤلفة من الوطنيين الذين شردوا من سورية على أثر دخول الجيوش الفرنسية إليها، كما يلتف حوله الألوف المؤلفة من أهالي البلاد التي بقيت حرة»؟ ويقر عوني «إني، في الحق، لم يتيسر لي بعد الوقوف على احتمال من هذه الاحتمالات المختلفة، وهذا بالرغم من أني بحثت الموضوع بنفسي ومع كثير ممن عاصروا هذه الفترة من الزمن».

وقد سجل عوني في مذكراته (التي دوّنها عام ١٩٦٦) عن رحلة عبد الله إلى معان فقال: «علمت أن سموّه جاء لمعان في اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر الماضي ١١/١١/١٩٢٠ بعد أن استغرقت رحلته إليها سبعة وعشرين يوماً، بسبب العطل الذي طرأ على بعض الخطوط الحديدية. وكان يرافقه في هذه الرحلة على ما علمت، شاكر بن زيد، وعلي بن الحسين الحارثي، وغيرهما من الأمراء، والشيخ محمد خضر الشنقيطي، ومرافقه الخاص حامد الوادي. وصل سموّه معان وكان في استقباله الشيخ عودة أبو تايه وأحمد مريود والضابط فؤاد سليم (ولأن سموّه لم يكن لديه من المال ما يستطيع حتى إعاشة من حضر معه لمعان، كان الشيخ عودة يسدّ حاجاته). وما إن استقر المقام بسموّه في معان حتى أعلنها مقراً للحكومة السورية التي عزم على إقامتها في خارج دمشق، بالنيابة عن الملك فيصل، وأنه سيعمل هو فيها بوصفه نائباً عن الملك فيصل. وأخذ يرسل الدعوات إلى زعماء وشيوخ شرق الأردن يدعوهم فيها للانضواء تحت راية هذه الحكومة وإعلان الحرب على فرنسة التي احتلت البلاد السورية التي كانت تحت حكم أخيه الملك فيصل.
وقد ظن زعماء العشائر أن الأمير عبد الله لم يقدم على هذا الأمر اعتباطاً وأنه لا بد وأن يكون وراء هذه الحركة دولة كبيرة تعطي الأمير أموالاً بدون حساب وأنه سيكون لهم نصيب كبير منها. غير أن آمال سمو الأمير من إرسال هذه النشرات لم تتحقق ولم يتقدم للالتحاق بسموّه من أعضاء المؤتمر السوري أو ضباط الجيش إلا القليل».

لقد شاء عوني، قبل أن يتصل بالأمير عبد الله، أن يتجه إلى القدس، ويصف ذلك في مذكراته «اجتمعت بالسير هربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين الذي عرفته أثناء زيارته للملك فيصل في لندن وباريس(٥)، وتبادلنا الحديث عن الملك فيصل والمهمة التي قصد من أجلها لندن. ثم سألني عن سبب مجيئي إلى فلسطين، فأوضحت له رغبتي في زيارة سمو الأمير عبد الله الذي وصل أخيراً إلى معان، وهنا قال السير هربرت صموئيل: (إن سمو الأمير عبد الله، كما علمت حضر إلى معان

---

(٥) سجل هربرت صموئيل وقائع هذا اللقاء في رسالة بعث بها إلى ايرل كرزن وزير الخارجية من القدس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٢١ تلقاها اللورد في ٢٢ منه. رقم الوثيقة البريطانية F.O.371/ 6375 E 2354/35/88.

بوصفه نائباً عن أخيه الملك فيصل لاستعادة ملكه في سورية، وأن والده الملك حسين هو الذي أرسله لهذه الغاية. ولكن بريطانية كما تعلم حليفة فرنسا وأنها لا تقبل أن يعتدي سمو الأمير على فرنسة من حدود فلسطين، التي هي تحت الانتداب البريطاني. لذلك أرجوك أن تبلغه على لساني بأنه من الخير له أن يعود إلى بلاده في الحجاز، ففي ذلك كل الخير له).

«فقلت للسير هربرت، إنني لم أحضر إلى فلسطين لتلقي إنذاركم وأبلغه إلى سمو الأمير عبد الله، بل حضرت لأقف على حقيقة موقف الأمير عبد الله في معان. وهنا حدثني السير هربرت صموئيل عن الاجتماع الذي حضره بين المسيو ميلران رئيس وزراء فرنسة والمستر لويد جورج، قال: (ولقد حضرت هذا الاجتماع فكان المسيو ميلران يتكلم بشدة كبيرة بأن فرنسا لا تستطيع الصبر أكثر من هذا على ما تلاقيه من أعمال العنف في سورية وما زال فيصل يطعننا بخنجر في ظهورنا... وتريد فرنسة أن تخلص جنودها مما يلحقهم من رجال فيصل من أذى كبير وتريد فرنسة من بريطانية العظمى أن تعطيها مطلق التصرف في سورية)، وقد وافق لويد جورج على رغبات حليفته فرنسة، وكان ذلك قبل ستة أشهر من احتلال فرنسة لسورية وطرد فيصل منها».

وتنتقل مذكرات عوني إلى تفصيل ما جرى في معان «وكان لقاءً حاراً مع الأمير عبد الله أعقبه مباحثات مستفيضة مع سموّه اشترك فيها من اصطفاهم لمهمته الجديدة، وقضيت مع بعض إخواني هناك، وقتاً صعباً في إقناع سموّه بضرورة التقدم من معان إلى عمان وإعلان سموّه حاكماً عليها بالنيابة عن أخيه فيصل، إذ كانت هذه المنطقة تحت حكمه، ولكن الأمير عبد الله كان شديد التردد في قبول هذه الفكرة إذ خشي من مقاومة الانكليز له، ثم دعوته للعودة من حيث أتى. وكان يكرر القول من حين إلى حين، بأن (المندوب السامي في فلسطين أوعز إلى عوني عبد الهادي حينما زاره في القدس قبل حضوره إلينا أن ينصحني بالعودة إلى الجزيرة لأنه لا يمكن أن يسمح له بالهجوم على فرنسا حليفة انكلترا من حدود الأراضي الواقعة تحت سيطرتها)، كما أن متصرف السلط، مظهر رسلان، يقول الأمير: (أرسل إليّ كتاباً يعلمني فيه بأن السلطات البريطانية أوعزت إليه أن ينصحني بمغادرة معان والعودة إلى الحجاز). وعقب الأمير عبد الله على ذلك بـ: (إننا لا نملك القوة الكافية لصدّ الجيش البريطاني إذا هاجمنا)».

يتابع عوني في مذكراته القول: «إني بقيت بصحبة سموّه في معان خمسة عشر يوماً، كان يُرى سموّه في حيرة وقلق شديدين، وبذلت كل طاقاتي لتبديد مخاوف الأمير والسعي إلى إقناعه بأن الانكليز سوف لا يجرؤون على مدّ يد السوء إليه بأية

حال من الأحوال لأن والده الملك حسين وآل هاشم كانوا حلفاء أوفياء لبريطانية خلال الحرب العالمية، وأنهم أشعلوا نار الثورة العربية ضد تركية، وأن غاية بريطانية هو أن لا تنشب حرب على حدودهم ضد الفرنسيين في سورية ونحن لا نستطيع أن نشن مثل هذه الحرب في الظروف الحاضرة، وهذا ما سوف أعلمه أنا بنفسي للانكليز فور ذهابنا لعمان. وهنا جلبت نظر سموّه إلى أمرٍ هام جداً عندما قلت له إن المنطقة التي نحن فيها الآن، والواقعة شرقي نهر الأردن، كانت تحت حكم الملك فيصل، ولما احتلت القوات البريطانية بلاد الشام وحمص وحماه وحلب لم تتعرض إلى هذه المنطقة لأنها تحت النفوذ البريطاني طبقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦. وأضفت إلى ذلك ما علمته من المندوب السامي البريطاني نفسه خلال زيارتي له في القدس، بأنه ليس من سياسة الحكومة البريطانية حكم هذه المنطقة حكماً مباشراً كما هو الحال في فلسطين، بل تحاول مساعدة أهلها على حكم أنفسهم ومدّ يد المساعدة إليهم عند الحاجة فقط، وختمت حديثي لسموّه قائلاً: (هذه يا سيدي قد تكون فرصة ذهبية لك وللعرب، لأنك تستطيع أن تحكم هذه المنطقة نيابة عن أخيك الملك فيصل، وإن الأمر الذي جئت من أجله إلى هذه البلاد إن لم يُدرك كله فلا يُترك جلّه، ولا سيما بعد أن فهمت من السير هربرت صموئيل بأن الحكومة البريطانية اعترفت باستقلال هذه المنطقة). وأخذت في الإلحاح على سموّه وإقناعه بأن الانكليز لا يعادونه ويحاربونه إذا جاء لعمان بنية تولي إدارة المنطقة بالنيابة عن أخيه الملك فيصل الذي هو الآن بضيافة الحكومة الانكليزية بلندن، وكنت أؤكد لسموّه أنه إذا ما تقدم نحو عمان فسوف يقبل الانكليز الأمر الواقع ولا يحركون ساكناً، وذلك لأسباب كثيرة كنت أشرحها لسموّه واحدة فواحدة.

«وبعد أيام من هذه الأحاديث المتصلة المتعاقبة غمرتني الفرحة إذ أحسست في لهجة سمو الأمير عبد الله اقتناعاً بما أبديت، بل تحمساً لهذه الآراء التي تبناها ودافع عنها حتى إنه قال لبعض المقربين إليه: (إن عوني قد نزل عليّ من السماء وأنار أمامي الطريق). وصدر الأمر بالاستعداد للرحيل إلى عمان بواسطة القاطرة التي أنهكها العطب والخلل وبسكة حديدية غير صالحة، إذ كان العمال يصلحون من شؤونها ما كان غير صالح أثناء السير، فنلتزم الوقوف في كل مرة وقد قضينا على هذا المنوال الساعات الطوال». ويضيف عوني في إحدى أوراقه الخاصة «وأذكر أنه يوم غادر سمو الأمير عبد الله معان في طريقه لعمان، مررنا بقرية زيزيا التابعة لبلدة الكرك، فاستقبلنا هناك شيوخ وزعماء الكرك وعلى رأسهم الميجر (كركبرايد) فرحّب به سموّه وطلب منه أن يبلغ حكومة فلسطين شكره على إرسالها مندوباً عنها لاستقباله، فأجابه (كركبرايد) على الفور بأن حكومة فلسطين لم تنتدبه لاستقبال سموّه إنما هو حضر بوصفه رئيساً للجنة الكرك الوطنية وليس بوصفه منتدباً عن حكومة

فلسطين[٦]. ولكن هذا الجواب لم يعجب سموّه واكتفى بأن يقول له: (أهلاً بك بأية صفة أتيت إلينا بها)».

وتضيف مذكرات عوني «نزلنا ليلة وصولنا عمان، بعد شقاء وعذاب ملحوظين، في غرفتين صغيرتين، كان يشغلهما الشرطة وبعض عمال السكة الحديد، ولما ترامى النبأ إلى أهالي عمان، خفوا مرحبين مكبرين مهللين، ورأى كرامهم ومن بينهم أحد زعماء عمان سعيد خير بأن يقيم الأمير في ضيافتهم بدلاً من غرفة الشرطة التي يقيم بها لأنها لا تليق بسموّه، ولكن سموّه آثر البقاء ليلته فيها لحاجته الشديدة إلى الراحة على أن ينتقل في صباح الغد إلى ضيافة سعيد خير. ولما أصبحنا، وقد كان التعب نال منا أشده، كما لا يستغرب، وقّع سموّه كتاباً، بخطّي كله إذ لا ماكنة طباعة في هاتين الغرفتين الحقيرتين، شرحت على لسان الأمير القصد من حضوره إلى عمان والتأكيد بأن سموّه لا يحمل أية فكرة اعتداء على فلسطين.

«حملت هذا الكتاب وسرت بسيارة مسرعاً، نحو القدس، حيث اجتمعت إلى المندوب السامي والمستر (ديدز) السكرتير العام لفلسطين حينذاك، وأوضحت للمندوب السامي الغاية من مجيء الأمير عبد الله إلى عمان، فقال السر هربرت: (إن فرنسا احتجت على قبولنا الأمير عبد الله في معان ـ مع أن معان كانت تحت حكم الحجاز ـ وكانت تلح بضرورة عودته إلى الجزيرة العربية رضاء أو قسراً. وستشتد فرنسا اليوم في مطالبتها ـ بعد مجيئه إلى عمان ـ بإعادته من حيث أتى)، فأجبت على ذلك قائلاً: (إن الأمير عبد الله يعتبر هذه المنطقة جزءاً من سورية التي كان يحكمها شقيقه الملك فيصل، وأنه لا يعتبر نفسه معتدياً إذا تولى إدارتها نيابة عن أخيه بعد أن دبت فيها الفوضى ـ بعد مغادرة أخيه الملك فيصل لسورية ـ وأعاد إليها النظام). وهنا تحدثت بشيء من التفصيل عن رحلة الأمير عبد الله بدافع من والده الملك حسين إلى المنطقة ليعمل على لمّ شمل النازحين عن سورية وتخليصها من الفوضى وإعادة النظام والحكم الصالح فيها.

---

(٦) يذكر عوني في إحدى أوراقه الخاصة أنه سأل كركبرايد عن معنى حضوره لاستقبال سمو الأمير بوصفه رئيساً للجنة الوطنية في الكرك فقال: «حينما حضرت للكرك، طلب مني شيوخ الكرك أن يكون لهم إدارة تدير شؤون قريتهم فأوعزت لهم بأن ينشئوا اللجنة من شيوخهم وزعمائهم لهذا الغرض، وأقوم أنا بإعطاء المشورة التي تطلبها مني هذه اللجنة. وقد عادوا إليّ بعد أن تداولوا في الأمر وأفادوني بأنهم ألّفوا لجنة وقرروا إسناد رئاستها إليّ». وقال كركبرايد: «لقد هالني الخبر وأزعجني وأصررت عليهم بإعفائي من هذا المنصب ورجوتهم أن يجمعوا أوامرهم على انتخاب رئيس من بينهم بالقرعة، إن لم يتمكنوا من انتخاب رئيس لهم بالتصويت، ولكنهم عادوا وقالوا: لقد أجرينا الانتخاب بالقرعة فكنت أنت الفائز»، وهنا قال: «وأنا أمام هذا الإصرار لم أستطع الرفض».

«وردّ السير هربرت صموئيل قائلاً: (ولكنك تعلم أن بيننا وبين فرنسا علاقات حسنة، وأن الحكومة البريطانية لا تسمح للأمير عبد الله أن يهاجم سورية من الأراضي التي تحدّ فلسطين). فأجبته: «إن مهمة الأمير عبد الله ليست مهاجمة القوات الفرنسية في سورية بل تولّي الحكم في هذه المنطقة التي اعترفتم باستقلالها، نيابة عن أخيه الملك فيصل، وتخليصها من الفوضى التي دبّت فيها، وإن سموّه لا يفتأ يطري سياسة الحكومة البريطانية التي أسرعت بإعلان استقلال هذه البلاد على أثر مغادرة الملك فيصل سورية ومساعدتها لما تطلب. وقد أسرع للمجيء لعمان وتخليصها من الفوضى التي هي فيها)، وبعد أخذ ورد استمر زهاء ثلاث ساعات أو يزيد قال السير هربرت: (إن المستر تشرشل، وزير المستعمرات، قد أبحر من لندن في طريقه إلى القاهرة وهو الذي سيبتّ في سياسة المنطقة بعد عرض شؤونها عليه وإني أطلب منك أن تلحّ على سمو الأمير أن لا يتدخل في شؤون المنطقة حتى يحضر الوزير تشرشل). وهنا وعدت المندوب السامي بأنني سأقوم بالواجب وأرجو سموّه قبول طلبكم هذا. إلا أنه قد يكون هناك أمور لا يمكن التريث بالنظر بها من أجل مصلحة البلد. وهنا أفضت بالحديث عن خدمات الأمير عبد الله في الثورة العربية الكبرى التي كان له اليد الطولى في القيام بها مع والده، واتصالاته المثمرة مع اللورد كتشنر قبل وبعد الثورة.

«وحينما وصل تشرشل إلى القاهرة[٧] حملني سمو الأمير خطابين: الأول إلى السير هربرت صموئيل (بالفرنسية) لتيسير مقابلتي للوزير البريطاني والذي أكد فيه مجدداً صداقته لبريطانيا وأن وصوله إلى شرق الأردن ليس له غاية إلا لكي يتصرف باسم ومكان أخيه الملك فيصل الذي وُكّل الآن الدفاع عن القضية العربية في لندن لتحقيق الوحدة والنظام حتى يتم إيجاد حل في أوروبة لمسألة العرب وذلك طبقاً لرغبات الشعوب، وطبقاً للمعاهدات التي تمت بين الحكومة البريطانية وجلالة الملك الوالد الجليل من جهة أخرى، وأخيراً طبقاً للطموح القومي عند العرب. الكتاب

(٧) رأس تشرشل وزير المستعمرات مؤتمر القاهرة في ١٩٢١/٣/٢٠ بحضور عدد من المسؤولين وخبراء دائرة الشرق الأوسط (المحدثة). وكان يشغل بال تشرشل مسألتان، الأولى: تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، والثانية البحث عن سياسة جديدة تجعل بريطانيا تفي ببعض التزاماتها التي قد تحقق أغراضها في المنطقة. وكان أهم قرارات المؤتمر القبول بترشيح فيصل لعرش العراق، وأن ينادى به ملكاً عن طريق استفتاء شعبي. أما بشأن شرقي الأردن فقد أوصى المؤتمر بأن تكون منطقة عربية يتولى الحكم فيها حاكم عربي يمكن ارتباطه مع المندوب السامي في فلسطين. وادعى لورنس أن مؤتمر القاهرة تمخض عن إنجاز محسوس للوعود التي قطعت للعرب في الحرب.

الثاني للمستر تشرشل (وهو بالفرنسية أيضاً)، ولم يكن حضور تشرشل إلى القدس مؤكداً، ويتضمن الكتاب شرحاً للأسباب التي دفعت سموّه للمجيء إلى عمان والتأكيد بأنه لا يحمل أية فكرة عدوانية، مع تأكيد الصداقة مع بريطانية راجياً لقاء الوزير وذلك، يقول عبد الله: (كي أقوم بنفسي بالتعبير عن إيماني بهذه الصداقة المتبادلة ولأشرح بهذه المناسبة ما ستعرفه عن موضوع أماني الشعوب المتعلقة بمستقبل وطنهم، خاصة وأنكم بالطبع لم تتكبدوا مشاق السفر إلا لكي تتعرفوا على هذه الأماني التي بكل تأكيد تودون أن تروا تحقيقها). وتمّ اجتماعي (عوني) بالمستر تشرشل في فندق سميراميس بالقاهرة وسلمته كتاب الأمير عبد الله وقال لي: (أحملك تحياتي للأمير وأبلغه بأنني سأحضر قريباً إلى القدس وأحظى بلقائه).

«وعدت إلى عمان فوجدت الأمير عبد الله في ارتباك وهو على غير عادته من المرح، فقد ترامى إلى سموه عزم الحكومة البريطانية على مساعدة أخيه الملك فيصل اعتلاء عرش العراق، في حين أن المؤتمر السوري الذي اجتمع في دمشق عام ١٩٢٠، قرر أن يعتلي هو العرش بعد أن أعلن المؤتمر تنصيب فيصل ملكاً على سورية. وما كاد يصل هذا الخبر، خبر ترشيح الحكومة البريطانية لفيصل ملكاً على العراق، حتى هاج الأمير عبد الله وماج وأخذ يفتح صدره لجميع زائريه ومن في معيته ويقذف الشرر والنار على فيصل الذي وافق على الترشيح لعرش العراق، حتى بلغ ما كان يقوله على فيصل آذان الانكليز أنفسهم لأنه لم يكن يجول في خاطره وينطق به لسانه في جلساته إلا هذا الموضوع. وقال لي مراراً أنه سيناقش هذا الموضوع مع المستر تشرشل لأن العرش عرشه ولا يسمح بالتنازل عنه. وهنا كان من واجبي أن أبيّن لسموّه دقة الموقف الذي وضعتنا فيه الظروف، إذ لا نعلم شيئاً حتى هذه الساعة عن سياسة الحكومة البريطانية تجاهه (أي فيصل)، وذكرته بما سبق أن أفضى به إلي السير هربرت صموئيل أثناء زيارتي له بالقدس بشأن موقفه منه، وأنه سوف ينتظر وصول المستر تشرشل لتلقي تعليمات الحكومة البريطانية حول الموقف. وقد ألححت على سموه أن لا يبحث موضوع عرش العراق مع الوزير البريطاني. وكان سموّه يثور ويغضب ويردّد من حين إلى حين: كيف يمكنني السكوت على ضياع عرش أقرّته لي الأمة العربية (أي المؤتمر الذي انعقد في سورية عام ١٩٢٠)؟

«ولما وصل تشرشل إلى القدس مع الوفد الذي يرافقه ومنهم لورنس[٨]، حضر

---

(٨) يذكر عوني في إحدى أوراقه الخاصة شيئاً عن أخبار لورنس خلال المدة التي قضاها في عمان: «فقد كان على اتصال دائم بسموّه ولم يكن سموّه يميل إليه أو يستملح أحاديثه فقد كان ثرثاراً في بعض الأحيان وصموتاً في أغلب الأحيان، ولكنه كان كعادته بذيء اللسان وخاصة إذا مسّ أحد شخصيته في كثير أو قليل، وأذكر أنه كان واقفاً مع سموّه تحت شجرة في جبل ماركة، مركز المخيم =

هذا على الأثر إلى عمان لاستصحاب سموّه لمقابلة الوزير البريطاني. ورأى زعماء العرب على طول الطريق من عمان إلى القدس يهرعون لاستقبال سموّه والاحتفاء به، إلا أن لورنس طالما أوعز إلى سائق السيارة التي كانت تقلهما بعدم التوقف في المدن والقرى التي تحتشد فيها الجماهير، الأمر الذي ترك في نفس سموّه ونفوس المستقبلين أثراً سيئاً وأحدث فيها حرجاً أليماً. كان المستر هربرت صموئيل والجنرال (ديدز) السكرتير العام لحكومة فلسطين في استقبال سموّه عند وصوله إلى قصر المندوب السامي حيث نزل تشرشل (هذا القصر الذي بناه الألمان في الحرب العالمية الأولى على جبل الزيتون ليكون مقراً لكبار قادة الألمان خلال زيارتهم للقدس، وهو مؤلف من ثلاثة أدوار كبيرة وساحات واسعة في الداخل، وقد نقشت على جدرانه صور ناطقة وانتشرت في أبهائه تماثيل لكبار زعماء الألمان، وحرص الانكليز على إبقاء الرسوم والتماثيل في أماكنها دون أن يغيروا من معالمها أو أوضاعها). ولما جاء دوري للسلام على هربرت صموئيل سلمته كتاباً من الأمير عبد الله يرجو فيه السماح لي بحضور الجلسات التي يعقدها تشرشل مع سموّه، فرحّب المندوب السامي بهذا الطلب، وأصدر على الفور تعليماته بأن تخصص لي غرفة مجاورة لغرفة الأمير، كما أمر بتخصيص غرفتين الأولى للقائد غالب الشعلان ضابط الارتباط بمعيّة الأمير، والثانية لخادم الأمير الخاص العسيلي.

«تمت المقابلة الأولى بين سمو الأمير عبد الله والمستر تشرشل قبيل تناول العشاء بنصف ساعة في أحد صالونات القصر، إذ رحب الوزير البريطاني بلقاء سموّه وقال له بأنه شعر منذ مجيئه إلى فلسطين، بسعادة طافحة، إذ تحقق له زيارة الأرض المقدسة التي كان تواقاً لرؤيتها منذ أمد طويل، وأنه سرّ كثيراً بلقاء سموّه الذي سمع عنه من قبل الشيء الكثير، وأشار إلى لقاءات الأمير بالجنرال كتشنر الذي كان حظي بلقائه في القاهرة، وما تخللت هذه اللقاءات من أمور مفيدة. لقد كان تشرشل يتحدث إلى سموه والغليون في فمه يتحرك ذات اليمين وذات الشمال،

= الذي كان يعيش فيه سموّه وأفراد حاشيته، وقد كنت واقفاً معهما. وقد حلا للأمير أن يهزأ بلورنس، فأشار سموّه إلى قامته الصغيرة، وكان قصير القامة ونحيفها، وقال له: ما هذا يا لورنس يكاد المرء لا يراك لقصر قامتك ونحافتها. وهنا مدّ لورنس يده بغلاظة على جسم سموّه وقال له: سيدي ـ وهو اللقب الذي كان يستعمله لورنس في كل مرة يتكلم فيها معه، كما يستعمل هذه الكلمة حين يخاطب الملك فيصل ـ وقال له: سيدي المهم ليس هذا الجسم وأشار بإصبعه إلى جسم سمو الأمير ولكن المهم الرأس، ووضع إصبعه على جبينه. ولم يسع الأمير حين سمع هذا الكلام الفظ إلا أن ينسحب ويعود إلى خيمته، وهنا اندفعت أؤنّب لورنس على كلامه الثقيل، فقال لي بهدوء: ولكن يا عوني عندكم مثل عربي، لا بد أنك تعرفه (من دقّ الباب سمع الجواب)».

بينما أمسك في يده الكبيرة قدحاً من (الجعة) قبض عليه بأصابعه الخمسة بشدة. ثم سار برفقة سموّه إلى قاعة الطعام، ومشى خلفهما هربرت صموئيل ولورنس وبقية المدعوين، وقد كنت أسير بجانب سمو الأمير ويسير وراءنا القائد غالب الشعلان. وهنا أراد سموّه أن يستشهد بالقائد غالب عن حادث وقع له في معان، فالتفت وراءه وأشار للقائد غالب (باشا) عما يذكره عن الحادث، ولكن هذا القائد منعه أدبه من الاقتراب أمامهما، ولكن نظرة فاحصة من الأمير دفعته إلى السير في سرعة حتى وقف في مواجهة الأمير والوزير وضرب الأرض بقدمه، ورفع يده بالتحية العسكرية وقال بصوت عال: (كان هناك يا سيدي الأمير، بعض اللصوص الذين أحدثوا قليلاً من المصاعب في معان، ولكنهم لم يلبثوا أن نالوا جزاءهم وعوقبوا على جرائمهم)، ثم عاد القائد في سرعة إلى الوراء بعد أن ضرب الأرض بقدمه مرة ثانية وأدى التحية العسكرية. إن هذه الحركة (البهلوانية) جلبت انتباه الوزير بشدة وعلت فمه ابتسامة عريضة والتفت تشرشل إلى الأمير وقال له: (إن قائدكم عسكري عظيم).

«دخل الأمير والوزير وبقية المدعوين إلى صالون الطعام الفخم (وهو صالون كبير تغطي أرضه سجادتان كبيرتان وتزين جدرانه الأربعة رسوم كبيرة لبعض أعظم رجال الألمان، وقد أعجبني أن يستسيغ الانكليز منظر هذه الرسوم). وتصدرت المائدة زوجة السير هربرت صموئيل وجلس على يمينها الأمير عبد الله وجلس الباقون كل في المحلات التي خصصت له. ورأى الأمير عبد الله أثناء حديثه مع الليدي تشرشل، وكنت قد أخذت مكاني على يمينه لأتولى ترجمة ما يقوله سموّه، أن يسأل القائد غالب الشعلان عن أمر أحس بضرورة روايته أمامهما، غير أن هذا القائد لم ير من اللياقة أيضاً أن يجيب الأمير عن سؤاله وهو جالس على مقعده فنهض وأدى التحية العسكرية وضرب برجله الأرض بشدة، وأجاب سموّه على سؤاله بصوت عال، تماماً كما فعل، حينما كان الوزير تشرشل والأمير عبد الله يقبلان معاً نحو صالون الطعام. غير أن الأمر في هذه المرة قد اختلف عما سبق، فقد اهتزت المائدة الكبيرة وصمت جميع الحاضرين وأخذوا يحدقون النظر في هذا المنظر العجيب ويسألون بعضهم فيما إذا كانت هذه هي عادة الضابط العربي أن يقوم بتحية رئيسه التحية العسكرية ضارباً الأرض بقدمه بشدة قبل أن يجيبه عن ما يسأله عنه. وهنا لمحت ابتسامة لا لون لها طبعت على فم الليدي تشرشل زادها فتوراً عندما قالت للأمير: (إن قائدكم هذا قائد عظيم). وما أعظم التوافق، إنها بعينها العبارة التي رددها من قبل المستر تشرشل. ومما جلب انتباهي كثرة ما يتعاطاه الوزير تشرشل من شراب فلقد تناول قدحين أو أكثر قبل العشاء وتناول قدحين أو أكثر من الخمرة أثناء العشاء، ثم قدحين أو أكثر من الويسكي بعد العشاء. والعادة في مثل هذه

الضيافات أن يفترق الرجال عن النساء ويجلس كل فريق في صالون بحجة ميل الرجال للتدخين وهو ما لا ترتاح له النساء نظرياً بالطبع. وكان (البايب) الكبير لا يفارق فم الوزير، كما أن الكأس لم يكن ليسقط من يده اليمنى التي كانت تضغط عليه بشدة. وقد أفاض في أحاديثه عن الرسم بعد أن بعثت فيه الكأس القابض عليها نشوة الكلام.

«وتم الاجتماع الرسمي الأول بين تشرشل والأمير عبد الله (وأنا بمعيته) في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي. وشهد معهما السير هربرت صموئيل والجنرال (ديدز) السكرتير العام لحكومة فلسطين، ولورنس الذي تولى القيام بترجمة كلام تشرشل، كما توليت ترجمة كلام سمو الأمير بالفرنسية، وتولت إحدى سكرتيرات المندوب السامي تدوين المحادثات. افتتح الوزير الجلسة بعد أن رحب بسمو الأمير، وتحدث على الفور حديثاً كانت الشدة ظاهرة في لهجته، إذ قال: إنه فوجىء عند وصوله إلى القاهرة بوجود سموّه في عمان وأن الدهشة استولت عليه حينما ترامى إليه بأن سموّه حطّ الرحال في هذه المنطقة الواقعة تحت نفوذ بريطانية العظمى ليسترد بقوة السلاح المناطق التي كان يحكمها فيصل والتي استولت عليها فرنسة بعد أن طلبت منه الرحيل عنها. وإنه لم يكن يتصور أن يجهل سموّه أن فرنسة حليفة لبريطانية وأن أي اعتداء على فرنسة من الحدود الواقعة تحت النفوذ البريطاني يعتبر اعتداء على بريطانية نفسها. وهنا تعالت كلمات تشرشل واشتدت لهجته عندما قال: إنه لا يريد أن يتصور أن يقع مثل هذا الاعتداء من بعض آل هاشم، حلفاء بريطانيا، ثم تراخت كلمات تشرشل بعد أن نثر وعيده عندما قال: (لقد علمت من السير هربرت صموئيل أن سمو الأمير قد راجع نفسه في الأمر وصمم على أن لا يقوم بأي عمل في المنطقة ضد فرنسة في سورية). ولكنه لم يلبث أن عاد إلى قسوته إذ قال: (يسر الحكومة البريطانية أن تعمل بتفاهم تام مع آل هاشم في جميع المجالات السياسية والدولية، غير أنها تريد أن تعمل معهم جميعهم وليس مع بعضهم، وإني سأكون صريحاً مع سموّكم إلى أبعد حدود الصراحة، فقد صممت الحكومة البريطانية على أن تعمل مع آل هاشم جميعهم أو لا تعمل مع أحد منهم).

«وتمثلت أمام سمو الأمير عبد الله بعض الصور، إذ فسر سموّه هذا القول الجاف السافر بأن بعضهم أحاط تشرشل علماً بغضبه على أخيه فيصل الذي رشحته الحكومة البريطانية ليكون ملكاً على العراق، وأنه سيقف ضد هذا الترشيح ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ولم يلبث تشرشل أن أكد الخواطر التي تراءت لسموّه إذ قال في لهجة حازمة: (إن فيصلاً قد أبحر من لندن وهو الآن في طريقه إلى القاهرة وسيذهب بعد زيارته لوالده إلى بغداد حيث يصير ملكاً على العراق، وإني أعرف أن فيصلاً سيلاقي مشاغبين يعملون ضد انتخابه للعرش، ولكن فيصلاً سيجلس على عرش

العراق، وأن هذين الكتفين (وأشار بيده على كتفيه اليمنى واليسرى) يتحديان هؤلاء المشاغبين (ربما كان تشرشل يعني طالب النقيب وأمثاله).

«وقد شعر سمو الأمير بأن الغرفة استحالت إلى أتون من النار وأن دمه أصبح يغلي كالبركان، وهنا تحفز سموّه للإجابة على الوزير ويظهر أنه لم يجد ما يقوله في هذا المضمار، فرأى أن يتكلم بلهجة نبها شيء من الشدة أيضاً ولكن في مجال آخر، قال الأمير: (ولكن يا سعادة الوزير إن الأمر الذي يهم العرب قبل كل شيء هو فلسطين، فقد علمت أن اليهود طامعون في إقامة دولتهم اليهودية في هذه البقعة العربية الغالية وطرد العرب منها، والعرب كما أشرتم حلفاء بريطانية العظمى وأشار سعادتكم قبل هنيهة أن فرنسة حليفتكم وأن كل اعتداء عليها من حدود الأراضي الواقعة تحت نفوذكم هو اعتداء على بريطانيا العظمى، ويظهر يا سعادة الوزير أن حلفكم مع فرنسا مقدس بخلاف حلفكم مع العرب، فهل تعتبر الحكومة البريطانية العرب في فلسطين بمثابة أشجار يجوز قطعها؟). وهنا اقترب السير هربرت صموئيل من أذن تشرشل واستأذن منه في أن يتولى الإجابة على الأمير عبد الله، فقال: (صحيح يا سمو الأمير أن العرب في فلسطين ليسوا أشجاراً للقطع وإن الحكومة البريطانية ليست من سياستها أبداً قطع أشجار فلسطين، ولكنها بالعكس كانت مصممة على زيادة أشجارها بأنواع أخرى تزيد من قيمتها). وقد وقعت إجابة السير هربرت صموئيل هذه على سمو الأمير وقع الصاعقة، غير أنه حاول ضبط نفسه بعد أن سمع من المستر تشرشل أولاً وهربرت صموئيل ثانياً ما شدّه إلى الوراء ودعاه يعود القهقرى ويلين في الكلام.

«وأسرع في الانتقال إلى موضوع شخصي قد أخذ من نفسه المقام الأول، ونظر إلى المستر تشرشل نظرات امتلأت بمعاني العتاب وقال: (يعرف المستر تشرشل بأني أول من عمل على عقد الحلف بين بريطانية والعرب قبيل دخول تركية الحرب، ويشهد المستر (رونالد ستورز) الذي ما زال حياً، كما يشهد المستر لورنس الموجود بيننا اليوم بما بذلته من جهود في هذا المضمار. لقد كنت أول من طرق باب اللورد كتشنر المندوب السامي في مصر قبل أن تضامنت تركية مع المانية وأعلنت الحرب على الحلفاء، إذ شعرت في ذلك الحين أنه لا بد وأن تتغلب المانية على تركية وتجبرها وتلجئها لامتشاق الحسام معها ضد الحلفاء. ورأيت أن الفرصة سانحة لإيجاد تحالف بين العرب والحلفاء وخاصة بين العرب وبريطانية العظمى، وإني أرجو من المستر لورنس الذي جاءني مع المستر (ستورز) إلى جدة وتوسطت له بنفسي للاجتماع بأخي فيصل ليكون مرشداً ومساعداً في الحركة العربية ضد الأتراك، أن يبسط أمامك أعمالي ضد الأتراك. ولا أريد أن أخفي عليك يا مستر تشرشل أن نسيانكم التاريخ وبالأصح نسيانكم أحداث التاريخ الحديث ثم أخذكم بإيثار غيري

عليّ في اعتلاء عرش العراق، ولو كان هذا الغير هو أخي فيصل قد حزّ بنفسي كثيراً، ولا سيما أن العراقيين الذين مثلوا العراق في المؤتمر السوري المعقود عام ١٩٢٠ هم الذين نادوا بي ملكاً على العراق.

«(ولقد أدهشني يا سعادة الوزير قولكم بأن أخي فيصل قد أبحر من لندن في طريقه إلى العراق ليعتلي العرش، وقلتم إن بعضهم سيقوم بمعاكسته، وقلت إن كتفيك سيتحملان تلك المعاكسة، وربما حسبني الوزير في عداد هذا البعض الذين سيقومون بهذه المعاكسة. أما فيما يتعلق بي أنا فمعاذ الله أن أعمل أنا بما لا يتفق مع سياسة الحكومة البريطانية وذلك لسببين: الأول ليس من سياسة الملك حسين وأولاده الذين حاربوا بجانب بريطانية العظمى ضد تركية أن يقوموا مجتمعين أو فرادى بأي عمل لا يحوز رضى حليفتهم بريطانية، والثاني ليس من المعقول أن أعاكس أخي فيصلاً في عرش العراق حتى لو اعتقدت أنني أحق منه. غير أن الذي يحز في نفسي، ولا أرغب في أن أخفي ذلك على الوزير المستر تشرشل، هو أنني كنت أظن، ولكن غلطاً لسوء الحظ، أني أقرب إليكم من أخي فيصل وذلك للسببين اللذين أشرت إليهما فيما سبق).

«وهنا تململ تشرشل قليلاً في مقعده وقال في كثير من الهدوء والبساطة لسمو الأمير عبد الله: (آسف يا سمو الأمير أن أقول لسموّك إني لا أستطيع الإجابة عن أقوالكم، لأن سياسة العراق تخص الحكومة البريطانية، وما أنا إلا أحد أفراد هذه الحكومة ومنفذ لسياستها فيما يتعلق بالعراق، ولكني أقول صادقاً إنني أقدر كل التقدير ما قمت به من أعمال في ثورتكم العربية الكبرى، ولن أنسى يا سمو الأمير الخدمات الكبيرة التي قدمتها أثناء الحرب، وإذا كانت الظروف الحاضرة قد اقتضت أن يعتلي أخوك عرش العراق، فقد لا يكون بعيداً أن تعتلي أنت ـ وربما كان ذلك قريباً ـ عرش سورية، ومن الجائز خلال هذه السنة وإني سأبذل كل جهودي لإزالة سوء التفاهم القائم الآن بينكم وبين فرنسا، الأمر الذي يساعد على إعادة المياه إلى مجاريها بينها وبينكم. لما كانت فرنسة لا ترغب في إيجاد أية علاقة مع فيصل فإن الطريق تصبح ممهدة لسموّكم في هذه الحالة. وهنا أرجو أن أحذر سموّكم، من السماح لأي شخص أو هيئة الاعتداء على سورية من حدود المنطقة التي أرغب في أن تتولى سموّك الحكم فيها مؤقتاً، ففرنسة ما تزال حليفة لبريطانية وترفض أي اعتداء عليها من الأراضي التي هي تحت نفوذها. أقول حكم سموّكم المؤقت، لأنه لا بد من موافقة حكومتي على السياسة التي ستطبق في هذه المنطقة وكذلك موافقة شعوب المنطقة عليها، الأمر الذي يقتضينا التريث حتى يتم عقد الاتفاق النهائي خلال الشهور الستة القادمة).

«انتهى الاجتماع عند هذا الحد وودع سموّه الوزير تشرشل وأعضاء الجانب البريطاني، حتى إذا اجتزنا باب صالون الاجتماع قال لي سمو الأمير: (لقد قصم الوزير ظهري). وهنا انتهزت الفرصة فقلت لسموّه: (إن الشخص الذي رغب الانكليز في تنصيبه على عرش العراق هو أخوك فيصل وليس رجلاً غريباً. ومن جهة أخرى قد فهمت من خلال أقوال المستر تشرشل أن تتولى أنت حكم المنطقة التي انفصلت عن سورية بعد أن انتهى حكم أخيكم فيصل عنها، وأصبحت تحت النفوذ البريطاني وأنه يؤمل أن لا يمضي وقت طويل حتى تعتلي سموّكم عرش سورية في ضوء ما سيبذله من جهد ومساع في هذا السبيل).

«وعقد المستر تشرشل مع الأمير عبد الله اجتماعاً آخر لم أشهده، وأوعزوا إلى سموّه بأن لا يصحبني إلى هذا الاجتماع، وتولى لورنس ترجمة أحاديث سموّه بدلاً عني. على أن سمو الأمير أبلغني فيما بعد بأن الاتفاق تمّ في هذا الاجتماع على موافقة تشرشل على أن يشكل سموّه حكومة وطنية في عمان تساعدها الحكومة البريطانية بالمال لسد نفقات الموظفين والقوات العسكرية التي تتولى صيانة الأمن بعد أن تسترشد بعدد قليل من الموظفين والضباط البريطانيين على أن لا يخل ذلك بحرية واستقلال البلاد. وقد فهمت من سموّه أن الوزير البريطاني أعرب لسموّه مرة ثانية بأنه سيقوم شخصياً بالوساطة بينه وبين فرنسة لتحقيق رغباته في سورية بشرط أن يحافظ سموّه على حدود سورية وفلسطين ويمنع وقوع أي اعتداء عليها».

ويتابع عوني مذكراته: «شعرت من سموّه، ونحن في طريقنا لعمان أنه يرغب في إقامة إمارة في البلاد. وما إن وصل الأمير إلى عمان وتلقى بالترحاب شيوخ وزعماء البلاد الذين هرعوا لتهنئته في خيمة الأمير، حتى أسرع في ضوء الاتفاق مع تشرشل إلى عقد مجلس من بعض إخواننا السوريين وكنت من بينهم، للتشاور في أمر تشكيل الحكومة الوطنية المطلوبة. وكان سموّه لا يعرف شخصاً من السوريين الموجودين في عمان حينذاك لتعيينهم مباشرة، الأمر الذي حتّم عليه على ما أعتقد طلب المشورة مني. وشكلت الحكومة في مطلع نيسان/أبريل ١٩٢٠، برئاسة السيد رشيد طليع رئيساً لمجلس المشاورين لهذه الحكومة، أما المجلس فتألف من الأمير شاكر بن زيد نائباً للعشائر وأحمد مريود معاوناً لنائب العشائر وأمين التميمي مشاوراً للداخلية ومتصرفاً بعجلون، ومظهر رسلان مشاوراً للعدلية والصحة والمعارف، وحسن الحكيم مشاوراً للمالية، وعلي خلقي مشاوراً للأمن العام والانضباط. وطلب مني سمو الأمير عبد الله أن أبقى خارج الحكومة بعد أن أسند إلي منصب رئيس الديوان لأكون قريباً منه. وقد طلب مني أن أعرض أسماء الموظفين الذين أرغب في أن أعمل وإياهم في هذا الديوان، فذكرت لسموّه على الفور اسمين عزيزين عليّ هما الأمير عادل أرسلان وعزة دروزة».

كتب عوني في أوراق خاصة بعض ما يذكره عن أول حكومة في إمارة شرق الأردن: «ولما تولى رشيد طليع (رئاسة الوزارة)، أحس بالضيق المالي ولا سيما بعد أن أخلّت الحكومة البريطانية بتعهداتها الخاصة بتقديم المعونة للحكومة والبلاد، وخاصة بعد أن امتنع الأهالي عن دفع الضرائب، بل وصل الأمر إلى حد الاعتداء على المطالبين بهذه الضرائب من رجال الحكومة، ورأى رشيد طليع إزاء هذا الوضع أن يقدم استقالته. ورأى سمو الأمير عبد الله أن يطلب منه التمهل في الأمر ريثما تشكل الوزارات الجديدة وأن يتوسط لدى الانكليز لتقديم العون المطلوب، فوافق رشيد طليع على ذلك وأعاد تشكيل وزارته بعد أن أخرج منها بعض الوزراء، ثم ذهب إلى القدس لمقابلة هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني، وعندما تم اللقاء كان هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني، في حالة استرخاء كعادة الانكليز، فكان يضع رجلاً على أخرى، فأحس رشيد طليع بأن في هذه الجلسة ما لا يتفق وكرامته، ورأى أن يجاريه في جلسته. ولما عاد رشيد طليع إلى عمان وروى لي هذا الموقف أكدت له بأن المندوب السامي لم يقصد من ذلك إطلاقاً مس كرامته لأن هذه عادتهم في جلساتهم، فاقتنع بهذا التفسير. وكان رشيد طليع إدارياً كبيراً ورأى أن يحيط نفسه بكبار رجال سورية ويحثهم على المجيء إلى عمان للعمل فيها. وخشي الانكليز من وراء هذا الحشد السوري (وكانت السلطات الإفرنسية في سورية توالي شكاويها) فطلب المندوب السامي في القدس بناء على تعليمات من المستر تشرشل بإقالة رشيد طليع، وخضع الأمير للأمر فاستقال رشيد طليع بعد أن أمضى في الحكم نحو خمسة أشهر، وخلفه في منصبه كرئيس للوزراء مظهر رسلان الذي ضم إلى وزارته عدداً من الوزراء السابقين».

لم تكن عملية الحكم في هذه الرقعة هيّنة، فقد واجه الأمير مشكلات مالية وعسكرية عبرت عنها رسالته إلى تشرشل في أواخر نيسان/أبريل ١٩٢١ (المسودة بخط عوني وبين أوراقه الخاصة) يشرح فيها تلك المشكلات ويذكّره بوعوده للأمير في لقائه معه. تقول الرسالة، «يا صاحب الفخامة، لي الشرف أن أذكركم بأنني قلت لكم في الحديث الذي دار بيني وبينكم في القدس في ٢٨ مارس ١٩٢١ إن السوريين القاطنين في أراضي شرقي الأردن مؤلفون من بدو وفلاحين وإن القسم الغالب منهم بدو رحل وإنهم جميعاً على جانب كبير من الجهل والفقر، وإن من المتعذر إدارتهم على الشكل المعروف في سائر البلاد المتمدنة إذا لم يؤيد النفوذ الأدبي للأمير الذي يأخذ على عهدته أمر إدارتهم بالوسائل المادية الكافية. ولقد كنتم صدقتم ذلك وقلتم إن الحكومة الانكليزية مستعدة لتقديم ما تحتاجون إليه من المال لأجل تنظيم حكومة شرقي الأردن تنظيماً يضمن حسن الإدارة والأمن في البلاد ويكفل راحة السكان وسعادتهم. ولا بد أنكم تذكرون أنني لم أرض بأن أكون ممثلاً

لجلالة والدي المعظم في هذه المنطقة وفقاً للسياسة الانكليزية العامة التي شرحتموها لي بشأن القضية العربية جميعها إلا بعد أن حصلت على وعدكم بمد يد المعونة لي بالمال والسلاح.

«وبناء على ما تقدم أخبرت السر هربرت صموئيل المندوب السامي بفلسطين الذي تفضل بزيارة مخلصكم في ١٧ أبريل بمقدار القوة التي أحتاج إليها وهي ثلاثة آلاف جندي في الظروف العادية وضعف هذا العدد في الأحوال غير العادية كثيرة الوقوع. ولا شك في أن المستر لورنس الذي غادرنا من مدة وجيزة إلى لندن قد أخبركم مفصلاً بما دار بيننا حينئذ على هذا الشأن. وقد فهمت أن السير هربرت صموئيل يستكثر هذا العدد من الجند ويرى أن في الإمكان الاكتفاء بنحو النصف منه. إني واثق يا صاحب الفخامة أن هذه المنطقة التي تزيد مساحتها على مساحة فلسطين ولا يقرب عدد سكانها إلى ثلاثمائة أو أربعمائة ألف لا يمكن إدارتها بأقل من الجند الذي طلبته آنفاً(٩). لذلك فإني أرجوكم أن توافقوا على اقتراحي وتثقوا في أنني لا أريد من ذلك إلا تحقيق السلم وضبط الأمن والإدارة في هذه المنطقة على الخطة السياسية المبينة».

تعود مذكرات عوني إلى الحديث عن (الملك) فيصل ومصير مفاوضاته في لندن: «على أثر إعلام تشرشل للأمير عبد الله بأن فيصلاً قد أبحر من لندن إلى القاهرة وفي طريقه إلى الحجاز فبغداد ليعتلي عرش العراق، حرصت (عوني) كل الحرص على معرفة الساعة التي تصل فيها الباخرة التي تقل جلالته إلى بور سعيد حتى أكون في شرف استقباله. وبدأت أفكر في الطريقة التي أستأذن بها سمو الأمير لإتمام هذا اللقاء لأن مثل هذا الهدف لم يكن من اليسير تحقيقه بعد أن أصبح معروفاً بأن الأمير عبد الله حانق على أخيه أشد الحنق بعد أن تقرر اعتلاؤه عرش العراق بدلاً منه. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى فاجأني الجنرال (ديدز) سكرتير حكومة فلسطين ببرقية من جلالة الملك حسين لنجله الأمير عبد الله سلمها إليه السيد عبد الملك الخطيب سفير جلالته في القاهرة، يأمر فيها الأمير عبد الله بالسفر بصورة خفية إلى بور سعيد لملاقاة أخيه الملك فيصل. ولما عرضت الموضوع على سموّه رأى عدم الحاجة إلى سفره شخصياً، وكان من حسن حظي أن أوعز إليّ بأن أسافر

---

(٩) يذكر عوني في إحدى أوراقه «إنه بعد أن دخل عبد الله إلى عمان كان بمعيّته عبيد باسم جنود لم يتدربوا على الفنون العسكرية، فكان بعضهم يظن أنهم سادة البلاد، وتصادف أن ذهب بعضهم لشراء بعض الحاجيات ولما طالبه التاجر بالثمن ضربه بعصاه، ولما ترامى إليّ النبأ أبلغت الأمير عبد الله وقلت له إن هذه الحالة لا ينبغي أن تدوم لأنها قد تؤثر على موقفنا وعلاقة الناس بنا».

نيابة عنه. إني لولا هذه البادرة الطيبة من سموّه كان من العسير عليّ أن أذهب للقاهرة وأقابل جلالته بدون أن أجلب بذلك سخط سموّه عليّ، الأمر الذي ما كنت لأتلافاه لولا أن أمر بنفسه أن أسافر للقاهرة للتشرف بلقاء أخيه (وقد أوصاني بأن أطلب من الملك قطعة من الجواهر التي لا بد أن يكون قد أحضرها هو لأسرته في الحجاز ليهديها إلى زوجة السير هربرت صموئيل أثناء زيارتها إلى عمان بصحبة قرينها). وقد حملني سموّه كتابين بتاريخ ٢ شعبان ١٣٣٩هـ/ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٢١ لجلالة والده والثاني لجلالته (نسخة عن الكتابين في أوراق عوني). جاء في كتابه الأول بعد المقدمات والاعتذار عن السفر لملاقاة فيصل: (ولما كنت أعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية العربية ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سورية بحرب نقيمها نحن بدون معاونة دولية ولوقوفي هنا على حقيقة عدم اقتدار الشعب السوري على ذلك، وتأكدي أيضاً من عدم إمكان رجوع الأخ فيصل إلى سورية برضى من فرنسة، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانية وتعهدت أن أدير منطقة شرق الأردن بصفتي ممثلاً لجلالته وليّ النعم أملاً بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانية ممكنة). أما الكتاب لفيصل فجاء رداً على كتاب بعثه فيصل من لندن بواسطة لورنس، ويعتذر الأمير في كتابه عن ملاقاة أخيه في (القناة) ويعبر عن مشاعر الود ويقول: (...وقد قمت بالواجب عليّ تسهيلاً لخطتكم السياسية العظيمة لدى صاحب الجلالة العظمى، وما تمّ بيني وبين تشرشل يطلعكم على تفاصيله عوني ولورنس)».

وتعطي مذكرات عوني خبراً عن الرحلة التي قام بها هو للقاء فيصل(١٠): «وهيأت نفسي لهذه الرحلة السعيدة في ساعات معدودات، ثم أخذت مكاني في قطار القدس الذي أقلني إلى القنطرة حيث كانت تسير منها قاطرتان: الأولى نحو بور سعيد، والثانية نحو القاهرة، غير أنني عندما وصلت القنطرة علمت أن جلالة الملك فيصل قد غادر بور سعيد قبل قليل متوجهاً إلى القاهرة، فجلست في مقهى القنطرة الوحيد في انتظار القاطرة التي تقلني إلى القاهرة مباشرة وبعد لحظات هجم عليّ أحد عمال القنطرة وقد غاص في رائحة الخمر التي لعبت برأسه وأبدى فرحاً واعتزازاً بلقاء شخص من بلاده التي يهواها، فلاطفته ودعوته إلى الجلوس بجانبي وسألته عن اسمه واسم عائلته وبلده وعمله وأكرمته بأن أمرت له بشراب مما يحبه. ولم يمضِ

---

(١٠) كان شكري القوتلي قد بعث إلى عوني رسالة من القاهرة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٢١ يعتب عليه فيها لعدم إرسال أي كتاب «عقيب مقابلات القدس» عن تطورات القضية، ويخبره أنه كان يود الحضور إلى بور سعيد كما طلب عوني ذلك ببرقيته إلا أن بعض الموانع تعيقه عن الحضور، وأنه قد تيقن أخيراً «أنكم جميعاً ستحضرون إلى القاهرة فيمكنني مقابلتكم فيها».

وقت طويل حتى وصلت القاطرة المتجهة نحو القاهرة، فودعته وأخذت طريقي نحوها (ولسوف أذكر في محل آخر الفائدة الكبيرة التي جنيتها من ملاطفتي لهذا العامل، هذه الملاطفة التي قمت فيها نحو هذا الرجل، عن غير قصد أو غاية).

«وصلت القاهرة في نحو الساعة الخامسة مساء وذهبت مباشرة إلى فندق شبرد حيث ينزل جلالة الملك فيصل، وما هي إلا دقائق حتى كنت أطرق باب غرفة جلالته فأخذني جلالته بالأحضان وأخذ يفيض بكلماته المعسولة عن فرحه بلقائي، أما أنا فقد تعثرت الكلمة في فمي وترقرقت الدموع في عيني اغتباطاً ومسرّة. ثم سلمت جلالته الكتابين اللذين بعث بهما معي الأمير عبد الله ففضهما جلالته وقال: (سأقرأهما على مسمع منك، أنت رجل معنا ومنا في السراء والضراء). وعقب على الخطابين بعد قراءتهما بقوله: (مسكين أخي إنه لا يعرفني وكأن أبي لا يعرفه، إذ كلفه أن يحضر إلى بور سعيد للقائي، يعتقد أخي أني اغتصبت منه عرش العراق وأني مزقت بيدي القرار الذي أصدره الأعضاء العراقيون في المؤتمر السوري باتخاذ الأمير عبد الله ملكاً على العراق. لقد بلغني كل ما كان يقوله عني، وكنت أقول دائماً سامحه الله، وأنت تعلم يا عوني أني لم أفكر في عرش العراق لا قبل كارثة دمشق ولا بعدها، إننا خرجنا من دمشق على النحو الذي تعرفه بعد أن فتكت الجيوش الفرنسية بالبقية الباقية من الجيش السوري في معركة ميسلون والذي أمرت بتسريحه نزولاً على الإنذار الفرنسي المعروف، هذا الجيش الذي قاده يوسف العظمة ليموت دفاعاً عن وطنه وبلده. وخرجنا معاً كما تذكر إلى الكسوة وأقمنا يومين أو ثلاثة ثم عدنا إلى دمشق بعد أن قمت أنت والسيد إحسان الجابري بالوساطة لدى الجهات المختصة آملين حدوث شيء من التفاهم بيننا وبين الحكومة الفرنسية، ولكن خاب ظننا، إذ فاجأني الكولونيل (طولا) وأنذرني بالنيابة عن المندوب السامي المسيو غورو بضرورة مغادرتنا البلاد في صباح اليوم الثاني. وكان ذلك على ما أذكر يوم ٢٥ تموز ١٩٢٠).

«واستمر جلالته في حديثه قائلاً: (ولما لم أجد فائدة من البقاء في دمشق عزمت على مغادرة البلاد في مساء اليوم نفسه. وركبنا معاً السيارة إلى القطار حيث كان في انتظارنا الكولونيل (طولا) الذي قال إنه يحمل لي احترام المندوب السامي الذي بلغه أن يرجوني التوجه نحو الجنوب، أي نحو الحجاز لا التوجه نحو الأنحاء السورية حتى لا نحشد فرق المقاومة ضد فرنسا. وقد ركبنا القطار بعد أن سلمت أنت الكولونيل (طولا) كتابي إلى المندوب السامي الجنرال غورو والذي تضمن احتجاجي الصارخ على عدوان حكومة فرنسة على سورية. وتذكر أنه لم يكن في إمكاننا إعداد أية مقاومة عسكرية في البلاد). ثم أردف قائلاً: (كنا عالجنا حينذاك موقفنا أنا وبعض الاخوان ومنهم أنت، والأمير عادل أرسلان وإحسان الجابري

وساطع الحصري ورستم حيدر، الذي عاد إلينا من باريس، ونوري السعيد، فوصلنا للاعتقاد بأنه ليس هناك أي أمل لنا في دفع العدوان الإفرنسي الغادر لفقدان أية قوة عسكرية لدينا واستحالة الاعتماد على التعاطف الذي قد يحدث هنا وهناك من الشعوب العربية التي ليس لدى أي شعب منها رجال حرب أو أي نوع من العتاد والذخيرة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا توجد أية دولة من دول أوروبة أو الولايات المتحدة تعيرا أي اهتمام للمسائل العربية غير دولتين اثنتين وهما فرنسا وبريطانيا اللتين تعنيان بالبلاد العربية لضمان ما لهما من تاريخ ومصالح فيها، وما عدا هاتين الدولتين فإن الدول الأوروبية والأمريكية كافة مشغولة في شؤونها الداخلية والخارجية ولا يعنيها إذا نالت البلاد العربية استقلالها وحريتها أو حرمت منها، لأن كل ذلك لا يعنيها إطلاقاً).

«وهنا قال لي الملك فيصل: (صحيح أننا قاتلنا في ثورتنا العربية ضد الأتراك جنباً إلى جنب مع الانكليز. ولكن كنا نشعر حينذاك بالحرية والاستقلال بعد تحررنا من الحكم التركي، وإن ساعد العرب في ذلك بعض ضباط الانكليز مثل لورنس الذي تعرفه، ولكن الجيش كله كان جيشاً عربياً وأولئك الانكليز كانوا لا يتجاوزون عدد أصابع اليد، وأسس العرب، مستقلين، حكمهم في البلاد التي أولوني ملكاً عليها. والآن وقد تغير الموقف أصبح العرب، وقد أضاعوا حريتهم واستقلالهم في بلادهم، بعد أن احتل الانكليز العراق وفلسطين واحتل الافرنسيون سورية ولبنان، وحكموا هذه البلاد حكماً مباشراً، مشردين لا حول لهم ولا طول ولم يبق هنالك سوى جزيرة العرب التي ينعم أهلها بالحرية والاستقلال. ولكن هذه الجزيرة لا تملك من الرجال والذخائر والعتاد، ما يخول العرب إثارة نار الحرب ضد المغتصبين الانكليز أو الإفرنسيين).

«ويتابع الملك: (هذا يا عوني لوحة صغيرة عن موقف العرب الحاضر الذي تعرفه أنت بلا شك، ولهذا استأذنت من الحكومة البريطانية السفر إلى لندن ومفاوضتها لأنها حليفتنا الوحيدة وهي التي تهتم بقضية العرب، أما بقية دول أوروبة فكانت مشغولة بشؤونها الخاصة ولا يهمها في كثير أو قليل شيئاً من السياسة العربية. وتذكر كذلك أننا انتظرنا شهراً في حيفا ريثما تصلنا دعوة الحكومة البريطانية بالذهاب إلى لندن. ثم غادرنا حيفا إلى مصيف كوما في ايطاليا حيث أمضينا شهراً آخر. وكان السر في هذا التأخير حسب ما تراءى إلينا، هو إجراء مفاوضات بين بريطانية وفرنسة حول ذهابي إلى لندن حتى لا تعتقد حكومة فرنسة أن بريطانية تتحداها باستقبال من تعتبره عدواً لها. وهذا يا عوني سر طلبي إليك أنت وشكري القوتلي بانتظاري في القاهرة حتى لا تحس فرنسة بأن من تعتبرهم خصومها لا يزالون محيطين بي. وقد زرت يا عوني في اليوم التالي من وصولي إلى لندن، اللورد كيرزن وزير خارجية

بريطانية، فلاحظ اللورد أنني لم أرتد العباءة العربية التي اعتدت ارتداءها في جميع المناسبات، ففاجأني بهذا السؤال: (أين هي عباءتك الحلوة يا جلالة الملك)؟ فأجبته على الفور: (إنهم شلحوني بلادي يا حضرة اللورد فشلحت عباءتي)، فقال: (بل ستلبس أحسن منها). وهنا أخذتني هزة كبيرة، إذ فهمت من هذه الإجابة أنه يعني تعويضي عن عرش سورية بعرش العراق، وحاولت طويلاً أن أفهم اللورد بأن الأمر ليس بالسهل عليّ وأن لي أخاً وهو أكبر مني سناً وأفضل مني الذي انتخبه الأعضاء الممثلون للعراق في المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق عام ١٩٢٠. وكان اللورد يؤكد لي المرة بعد الأخرى أن إسناد عرش العراق إليّ لم يقرره هو بل قررته الحكومة البريطانية ونالت موافقة حكومة فرنسة عليه، وأنه لا يستطيع إلا أن يعرض الأمر للحكومة ويعود عليّ بالجواب. وأردف: (غير أني آمل أن تفكر في الموضوع ملياً لأن اعتلاءك عرش العراق مرجعه ثقة الحكومة البريطانية بك وصداقتك لها، وضمان منا لفرنسة بأنك سوف لا تعتدي على سورية).

«وأتم الملك فيصل حديثه بشأن هذه المباحثات السرية التي أجراها معه اللورد كيرزن فقال: (وتلقيت في اليوم الثاني دعوة من اللورد كيرزن للقائه في وزارة الخارجية، فأحاطني علماً بأنه بحث الأمر مع حكومته فرأى أعضاؤها جميعاً استحالة تنصيب الأمير عبد الله ملكاً على العراق لأنك أنت وحدك الذي تعرفه دول أوروبة ولا تعرف شيئاً عن أخيك الأمير عبد الله، فأرجوك أن تفكر ملياً في هذا الأمر وألا تضيع الفرصة السانحة لك. وهنا لم أستطع الإجابة فوراً عما قاله اللورد كيرزن، ولقد كنت حقاً في حيرة كبيرة: أأصر على موقفي بالرفض وأبقى مصرّاً للنهاية، أو أرضخ للأمر الواقع وأقبل به، لأن الموضوع كما ترى يا عوني، خطير ومعقد، فهل كان عليّ أن أرفض هذا العرش وأترك العراق يترنح في مصيره المجهول بينما يجد الإنكليز شخصاً آخر، كما ألمح لي اللورد كيرزن بأنه يوجد غيرنا من يقبل هذا العرش، وبهذا تفقد الأسرة الهاشمية ما كرست نفسها له من خدمة البلاد العربية؟).

«وطلب فيصل إمهاله للغد، ليفكر في الموضوع ويعطي جوابه النهائي، وأكد الملك فيصل لعوني، بأنه لم تغمض له عين تلك الليلة بطولها، فقد أقام هذه الليلة يفكر في هذا الموضوع الخطير وقال: (إني كنت أقول لنفسي، هل أقبل عرش العراق، رغم أن تاج العراق من حق أخي عبد الله، أم أرفض؟ إني إن قبلت هذا التاج يعتبرني أخي قد اعتديت على حقه، ولكن كنت أقول لنفسي من جهة أخرى قد يكون في الرفض ضياع العراق من أيدي آل هاشم وانعزال آل هاشم عن استمرارهم في خدمة العروبة. ثم قابلت اللورد كيرزن في اليوم الثالث وأبلغته موافقتي على ما عرضه علينا، والله يعلم أننا ما قصدنا إلا الخير للعرب أجمعين ولم أكن أبغي نفعاً

شخصياً). وهنا قلت (عوني) لجلالته: (خيراً فعلت يا جلالة الملك فأنت على حق فيما ذهبت إليه، فلو لم تقبل عرش العراق لوجدت بريطانية غيرك يقبله وعندئذ يكون آلة في يدها). ثم استأذنت جلالته للعودة إلى عمان وقلت: (وإذا سمحت جلالتك فإني سأعود في الحال لخدمتك)». يضيف عوني في مذكراته: «استأذنت جلالته في أن يمنحني قطعة من المجوهرات التي يحملها هو لأسرته ليقدمها الأمير عبد الله إلى زوجة السر هربرت صموئيل عند زيارتها المرتقبة (ربما في اليومين التاليين) لعمان، فناولني جلالته علبة كبيرة تحوي على مجوهرات عديدة وقال: (انتق ما تشاء)، وبعد البحث في المجوهرات انتقيت قطعة صغيرة أقلها ثمناً عبارة عن قرط. وقلت: (يا صاحب الجلالة لو أهديت هذه العلبة بكاملها إلى زوجة المندوب السامي لما تحوّل زوجها قيد أنملة عن سياسته البريطانية)».

يتابع عوني في مذكراته رواية ما جرى بعد لقائه بفيصل فيقول: «وأسرعت في اليوم التالي بالسفر إلى بور سعيد حيث استقل القطار من القنطرة إلى فلسطين. وشاء القدر أن يكون وصولي يوم الأحد، إذ تتوقف فيه القطارات عن السير، فذهلت لسماع هذا النبأ في القنطرة التي تفتقر إلى مكان أمضي فيه ليلتي (وزاد في حيرتي أني أحمل القرط الغالي الذي أحرص عليه كل الحرص)، وهنا تذكرت العامل الذي عرفته وأكرمته، فسألت عنه من قادني إليه خارج القنطرة، وما إن سمع صوتي حتى هرع إليّ مسروراً مبتهجاً. وأخذني إلى خيمته وبها سرير ومدفأة وطلب مني أن أستقلّ بالخيمة إلى الصباح وأمضى ليلته في خيمة أحد أصدقائه بينما رحت في سبات عميق حتى الصباح (وبهذا ضمنت عدم ضياع القرط). ولما وصل موعد السفر شكرت العامل الوفي حسن وفادته وأهديته ما أدخل السرور على نفسه حتى إذا وصلت عمان مع مغيب الشمس، توجهت فوراً إلى مقابلة سمو الأمير عبد الله».

وتتحدث مذكرات عوني عما دار في اللقاء، يقول: «ما إن أخرجت العلبة التي بها القرط حتى أشار عليّ سموّه بإعادتها إلى جيبي، ولم يشأ أن يعرف ما فيها وقال: (أرجو أن تعود إلى القاهرة وتعيد العلبة إلى فيصل لأنه لم يبق لي حاجة فيها، فقد أبلغت بأن زوجة المندوب السامي اعتذرت عن المجيء مع زوجها)»، ويضيف عوني: «بدأت بإحاطة سموّه بما جرى لي من حديث مع الملك فيصل، فقلت لسموّه: (إن الملك فيصل أوصاني بأن أقبّل نيابة عنه، يدي سموّكم، وأن أبلغكم أشواقه ومحبته وإجلاله لكم، وأنه كان يود لو ساعدته الظروف للحضور إلى عمان حتى يحظى بتقبيل يديكم، وطلب مني أن أحيطكم بكل ما أعلمني به حول موقف الحكومة البريطانية بشأن عرش العراق وتشدده ضد هذا التكليف وإصراره على رفضه ومطالبته بتبوؤكم هذا العرش بناء على مبايعة الأعضاء العراقيين في المؤتمر السوري، لأنه لا يقبل أبداً على نفسه أن يضرب هو بهذا القرار عرض الحائط). ثم

شرحت لسموّه الموقف بالتفصيل وشفعت هذا الشرح قائلاً: (إن الملك فيصل لم يذهب إلى لندن ليطالب بعرش العراق بل ليطالب بعرش سورية وهو العرش الذي بوّأه عليه المؤتمر السوري عام ١٩٢٠، كما اختار أخاه الأمير عبد الله على عرش العراق، وكان الملك يؤكد في القول بأنه إنما حضر إلى لندن ليباحث الحكومة البريطانية في موقفه في سورية واحتلال الجيش الفرنسي لبلاده ليس إلا، وليطالب الحكومة البريطانية بمساعدته على إجلاء الجيش الفرنسي عن بلاده لعدم توافر أية قوة لدى العرب لإعادة سورية من أيدي الفرنسيين المغتصبين).

«وقلت لسموّه: (ولا أشك يا سمو الأمير أن فكرة إسناد عرش العراق للملك فيصل لم تكن لتعويض الملك فيصل عما خسره في سورية فحسب بل لأن بريطانية لاقت الصعاب في إدارة العراق إدارة مباشرة لما تحملته وتتحمله من نفقات باهظة وخسارة في أرواح قواتها التي سخرتها لإخماد الحركات الوطنية التي أشعل نارها شباب العراق. ورأت بريطانية في ضوء ما سبق لتخفيف هذه النفقات الباهظة وسحب قسم كبير من جيوشها، أن تشرك العراقيين في إدارة شؤون بلادهم وأن تولي عليهم شخصية عربية من آل هاشم، هو الملك فيصل الذي عرفته من قبل وحاز رضاها). وختمت كلامي برجاء سمو الأمير أن يقبل بالأمر الواقع، وذكرته بما قاله المستر تشرشل لسموّه أثناء مقابلته له بالقدس: (إن حكومة بريطانية قررت إما أن تعمل مع آل هاشم جميعهم أو لا تعمل مع أحد منهم، وأن هنالك كثيراً من العرب يعرضون أنفسهم لخدمة بريطانية). ولم يبد سمو الأمير عبد الله قبولاً لهذا الحديث واكتفى بالقول: (إني أعرف أخي يا عوني، فلقد سبق أن اعتلى عرش سورية، فأصبح رأساً لدولة، ولا يحلو له في الحياة بعد ذلك غير اعتلاء العروش. إن أخي فيصلاً لا يختلف عن بقية رؤساء الدول في هذا الشأن، فلقد علمنا التاريخ، أن كل من أصبح من العرب رأساً لدولة أصرّ على بقائه رأساً ولو كان في ذلك هلاكه، ولهذا فضل أخي اعتلاء عرش العراق ولو كان هذا العرش من حق أخيه وليس لي هنا إلا أن أطلب له السماح من الله).

«ثم طلب إليّ أن أعود إلى القاهرة على جناح السرعة قبل سفره إلى الحجاز (ولسبب واه)، وكان هذا من حسن حظي أن ألحق بالملك فيصل، وركبت القطار الذاهب إلى القنطرة ومنها إلى بور سعيد فالقاهرة، وذهبت فوراً إلى فندق شبرد حيث ينزل جلالة الملك فيصل، وما إن رآني حتى عانقني عناقاً حاراً وسألني عن رحلتي وعن حالة أخيه الأمير عبد الله، فأجبت جلالته أنه بخير ويهدي جلالتكم محبته وأشواقه وطلب مني أن أبلغ جلالتكم أن لا شيء يمكن أن يفرق بينه وبينك حتى لو كان هذا الشيء عرش العراق. وهنا قال جلالته: (إني أعرف أخي عبد الله وإني أشعر بما يعانيه من ألم لفقد عرش العراق، وإني متأكد من أنه لن ينسى ضياع هذا

العرش منه، وأن حقده عليّ من أجل هذا العرش لن يزول بسهولة)، وقلت لجلالته: (إن ما قاله لي سمو الأمير عبد الله عن حبه لجلالتكم لا يدل على أنه تواق إلى عرش العراق ولا سيما بعد أن عرف من المستر تشرشل موقف الحكومة البريطانية). لم يدعني جلالته أكمل كلامي فقال: (إني أعلم منك يا عوني بطبائع أخي، فأنت حديث العهد به، فأخي عبد الله ما زال يحقد عليّ لقبول عرش العراق الذي يحلم به. وقد أشار إلى ذلك إشارات واضحة فيما تضمنه خطابه إليّ، ويعلم الله أني لم أقبل هذا العرش، وعلى كل فقد وقع القدر الذي لم يكن بالحسبان ولا سبيل إلى دفع ما هو مقدور علينا).

«وأخذ فيصل يحدثني عما وقف عليه من تبدل في سياسة الحكومة البريطانية حتى انتهى جلالته إلى القول: (إن جلالة والدي ما زال يعتقد في صدق هذه الحكومة وإخلاصها ويعتمد عليها لتحقيق الاستقلال الذي ينشده للبلاد العربية رغم ما عرفه عن وعد بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو، واقتناعه بما قاله له هوغارث الذي بعثته إليه الحكومة البريطانية ليفسر له الوعد والمعاهدة تفسيراً يزيل ما علق بنفس جلالته من مآخذ عليهما. على أن سياسة الحكومة البريطانية هذه لم تعد خافية علي، فقد خبرتها عن كثب في مؤتمر السلم في باريس وفي سورية وفي لندن، فلقد تتجه ميولها مرة مع العرب ومرة ضد العرب، فرئيس حكومة دولة هو كالمحامي الذي يعهد إليه موكله في قضية له، فيبذل جهوده لكسبها من أية طريقة، وقد يبدل المحامي من طرائق سيره في القضية فور اعتقاده بأن الطريق الذي سار فيه لا تحقق له كسب القضية. وكذلك الحال مع رئيس وزراء بريطانية فهو كسائر الحكومات وكيل الشعب، الذي أنابه لتحقيق مصالحه، وقد يغير هذا الرئيس اتجاهاته السياسية مرة ومراراً حسب ما يراه للوصول إلى أهدافه. وهكذا كانت سيرة الحكومة البريطانية مع العرب، فقد عرفت أثناء وجودي في لندن أن فرنسا لم تحتل سورية وتحكمها حكماً مباشراً وتطلب مني مغادرتها خلافاً للعهود المقطوعة، إلا بعد أن أخذت موافقة بريطانية على هذه السياسة الغاشمة).

«وهنا استأذنت جلالته في أن أروي على مسامعه ما أفضى به إليّ السير هربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين أثناء زيارتي له بالقدس في طريقي إلى معان لزيارة الأمير عبد الله، إذ قال لي ما يلي: لقد زرت باريس في طريقي إلى القدس لاستلام عملي الجديد كمندوب سام لفلسطين، وتصادف أن كان المستر لويد جورج في باريس وعلى موعد مع الموسيو ميلران رئيس وزراء فرنسا، فاستصحبني معه في هذه الزيارة وأنا لا أدري شيئاً عن موضوع هذا الاجتماع، ولم يطل بنا المقام حتى علمت أن الموضوع كله يتعلق بالملك فيصل، فقد أسهب المسيو ميلران في شرح الظروف القاسية التي تمر بها فرنسة في سورية نتيجة للضربات القوية المسددة التي

يكيلها فيصل وأعوانه وجيشه ضد القوات الفرنسية. وقال للمستر لويد جورج: (إن فرنسا لا تستطيع السكوت أمام ما يحل بالجيش الفرنسي ولهذا أطلب أن يكون لها حرية العمل في اتخاذ الوسائل التي تحفظ سلامتها وأمن جيشها)، وكان جواب لويد جورج على هذا الطلب أن الحكومات البريطانية ترى أن من حق فرنسة أن تتخذ ما تراه من إجراءات، وهذا يعني موافقة بريطانية على إطلاق يد فرنسة في سورية. ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسة في إرسال الإمدادات العسكرية إلى سورية مدة ستة أشهر كاملة حتى اليوم الذي وجه فيه الجنرال غورو إنذاره المعروف، وشاهدتم بنفسكم يا جلالة الملك في فترة الستة أشهر المذكورة حشد فرنسا جيوشها على الحدود وتقويتها بجيوش جديدة من فرنسة، الأمر الذي أقلقكم وأرسلتم للورد اللنبي كتباً كثيرة احتججتم فيها على موقف فرنسة العسكري على حدود سورية ليعلم الحكومة البريطانية بهذا الأمر الخطير.

«وحالما أتممت هذا الحديث نهض الملك فيصل من مقعده، وأخذ يذرع الغرفة ذهاباً وإياباً وأنامله تداعب شعيرات لحيته الصغيرة، ثم التفت إلي وقال: (لندع الآن ما جرى في سورية ونأخذ منه العبرة وتعال يا عوني نبحث حالتنا الحاضرة، لقد أسند المؤتمر العربي الممثل لسورية وفلسطين عرش سورية لي، وجلست على عرش سورية بطلب من أهل سورية أنفسهم، وأما اليوم فإن الانكليز، وليس العرب هم الذين أسندوا عرش العراق إلي، وشتان كما ترى، بين أن أعتلي عرشاً بإرادة العرب وبين أن أعتلي عرشاً بإرادة الأجانب. وهذا الأمر يقلقني أشد القلق، إذ هل يرضى عن ذلك إخواني العرب أو يظنون بي الظنون؟ لقد كنت أفكر في الأمر ملياً وأمضيت ليالي طويلة كثيرة لا يغمض لي فيها جفن، إذ أصبحت بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن أقبل عرش العراق لأستمر في خدمة بلادي، وإما أن أرفض هذا العرش ليتولاه غيري من الناس، ولكن الاختيار بين هذين الأمرين ليس بالصعب، فالوطن هو فوق كل اعتبار وكل مصلحة أخرى، وانتهى الأمر بأن قبلت العرش ولا سبيل إلى دفع ما هو مكتوب لنا).

«وهنا استسمحت جلالته بالكلام، وقلت: (ليس هنالك يا جلالة الملك شيء في الوجود، مهما علا مقامه وسمت أعماله وخدم بلاده أجل الخدمات، ولم يعترض في سبيله أشخاص، عن عمد أم عن حسن نية بالنقد البريء أو الاتهام المغرض. فالناس حريصون في الغالب، وهذا في بلدان العالم أجمع، على أن يروا شيئاً من النقص أو العيب في غيرهم، وقد تتجلى هذه الصفة البغيضة في بعض كبار الرجال، عدا صغارهم. ولا بد هنا أن أشير لجلالتك إلى مهاجمة أهلنا بدمشق، في مواقف مختلفة على جلالتك. لقد شنوا الغارة عليك حينما عرض على الناس بسورية مشروع الاتفاق مع كليمنصو، كما شنوا أشد من هذه الغارة عليك حينما وافقت على

الإنذار، بعد أن وافقت عليه الحكومة السورية، ووافق عليه جميع القواد العسكريين وعلى رأسهم ياسين الهاشمي، ولم يسلم جلالتك من هجمات الناس ما بين هذين الحادثين الأليمين. مع أنه ما كان مشروع اتفاقية جلالتك مع كليمنصو وأمر قبول إنذار الموسيو غورو في وقتهما، إلا في سبيل مصلحة سورية ولا شيء في نظرك إلا مصلحة سورية. وأنا أعرف الناس بمواقفك مع الإفرنسيين والانكليز والساعات الصعبة التي مرت عليك في هذه المواقف، وأنا شاهد عيان، والتي كنت تنسى فيها العروش، وأقصد من ذلك أن المتمسكين بعروشهم لا يقدمون على مثل هذه المواقف خشية إضاعة عروشهم. ولكن مهما ضل بعض الناس اليوم عن تقدير موقف جلالتك في الوقت الحاضر، فلسوف تنجاب عن أعينهم الظلمة ويرون الحقيقة الناصعة، وذلك حينما تبدأ في القيام بأعمال من شأنها أن تحقق لهم أمانيهم الوطنية، والتي من شأنها أن تقربهم خطوات حثيثة في سبيل استقلال البلاد الذي هو هدفهم الكبير).

«وهنا قال جلالته: (ولكن سبق أن قلت لك يا عوني، إني قبلت أن أرشح نفسي لعرش العراق، رغم معرفتي بالتهم التي سيلصقها بي بعضهم في العراق وفي خارج العراق، أكان ذلك عن عمد أو عن حسن نية، ولكن رأيت أني أخون وطني، إذا اخترت النوم في فراشي بالحجاز، خشية شغب الناس علي، في الوقت الذي أشعر أنه في مقدوري أن أقوم بخدمة الوطن. وفي نظري ليس الخائن من يقوم بعمل يتعمد به خيانة وطنه فقط، ولكن من يمتنع عن القيام بخدمة وطنه وكان ذلك في مقدوره فهو خائن أيضاً). وما أتم جلالته كلامه هذا حتى أسرعت وقلت لجلالته: (إن كلمتك الأخيرة هذه، يا سيدي، هي من أجمل ما اعتدت سماعه من كلمات طيبة من جلالتك، فليأخذ الله بيدك ويحقق الأماني التي تهدف إليها في خدمة الأمة العربية).

«وعاد الملك إلى القول: (ولنعد الآن إلى موضوعنا الخاص، لقد طلبت منك حينما ذهبت إلى لندن أن تنتظرني في القاهرة حتى أعود إليها، إذ كانت الظروف السياسية تحتم ذلك، وإني أطلب إليك الآن أن تلحق بي حين أصل إلى بغداد، حيث تجد إخوانك ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستم حيدر وغيرهم ونقوم جميعاً بخدمة الوطن. وإني كبير الأمل في أن تكلل أعمالنا ـ هذه المرة ـ بالنجاح بفضل رعايته تعالى، ويجنبنا ما وقعنا فيه من قبل بسبب قلة خبرتنا بالفنون السياسية. كان السوريون يصرون على تحقيق الأهداف العربية في الحال وهي الوحدة السورية التامة وهي وحدة سورية ولبنان وفلسطين واستقلال سورية استقلالاً تاماً وإزالة كل العقبات التي كانت تحول دون تحقيق هذه الوحدة والاستقلال في الحال. ولقد علمتنا التجارب الكثيرة من أمور السياسة العالمية والسياسة الصحيحة، فالسياسة في نظري

ليست هي الإصرار على تحقيق كل ما يهدف إليه السياسي، بل هي العمل على تحقيق ما هو ممكن، والسياسي ليس هو من يعرف ما يريد، بل هو من يعرف حدود الممكنات ويحاول الوقوف عند هذه الحدود، فإن قصر عن معرفة الحد الأقصى لمطاليبه واكتفى بما هو دونها أضاع قسماً قل أو كثر من مطاليبه، وإن لم يراع هذا الحد الأقصى، وطالب بما هو أكثر قد يضيع كل شيء ويعود بخفي حنين).

«ويتابع الملك حديثه: (وإني مؤمن بسياسة (خذ وطالب)، وتعني هاتان الكلمتان كل فنون السياسة المرنة، أي تأخذ ما يتيسر لك أخذه اليوم ثم تعتنق سياسة مرنة تقطع بها شوطاً أو أشواطاً إلى أن تتجلى الأنوار أمام عينك ويصبح من الممكن تحقيق قسم آخر من حقوق البلاد، وفي هذه الحالة تنشط إلى تحقيق قسم آخر من حقوق البلاد، فتطالب به وتأخذه، وهكذا دواليك إلى أن تحظى البلاد باستقلالها التام. إن هذه السياسة، يا عوني، هي السياسة المثلى التي أريد اتباعها في العراق. أضاع السوريون الاستقلال في سورية لإصرارهم على سياسة (أخذ الكل أو ترك الكل)، وبتعبير آخر، الفوز بالاستقلال التام أو الرضوخ التام، وبتعبير آخر شفاء المريض في الحال أو موته في الحال. أنا لا أريد طبعاً أن أحكم العراق في ظلال يد أجنبية، وإذا رضيت اليوم العمل تحت هذه اليد الأجنبية، فما ذلك إلا لأعمل شيئاً للتخلص من حكم هذا الأجنبي، وأعيش أنا وأهل العراق تحت حكم عربي سليم، وهذا لا يتأتى لنا إلا باتباع سياسة مرنة حكيمة، أي سياسة (خذ وطالب) إلى أن يتحقق النصر للعرب وتفوز البلاد باستقلالها المنشود).

«واستأذنت جلالته بالكلام، وأيدته في أن هذه هي السياسة الرشيدة التي تحقق للبلاد هدفها المنشود، وأضفت: كنت أرغب من صميم قلبي أن ألتحق بخدمتكم بالعراق، لأستمر في العمل بخدمتك وخدمة الوطن أنا وجميع اخواني الذين خبرتهم ووثقت بصدقهم وإخلاصهم، غير أني أرى أن أبقى ولو إلى حين، في خدمة سمو الأمير عبد الله، وسموّه كما تعلمون جلالتكم، لا يعرف بعد أحداً، من رجالات العرب الذين أتوا من مختلف البلاد: أي الأنحاء السورية والفلسطينية والعربية للالتحاق بخدمته، كما أنه لا يعرف الكثير عن سياسة الانكليز ورجالهم في فلسطين. وهنا سمعنا الساعة تدق الثامنة مساء، فقال جلالته (ألا ترى يا عوني، أن هذه الساعات الخمس التي قضيناها معاً منذ الساعة الثالثة بعد الظهر مرت ولم نشعر بطولها؟). وهنا أمر جلالته بالعشاء، وحضر المائدة شكري القوتلي والأمير عادل أرسلان» (ويذكر عوني هنا شيئاً عن عادات الملك فيقول: «لقد كان جلالته منذ أن حظيت بخدمته ولوعاً بالتدخين إلى درجة كبيرة، حتى إنه كان يتناول السيجارة بعد السيجارة، وقد يبلغ على ما أذكر عدد ما يتناوله من سجائر في الـ ٢٤ ساعة المائة أو

يزيد، فقد كان لا يقوم أحد عن مائدته الخاصة وهو شبعان. فجلالته كان يلف السيجارة بيده ويضعها بسرعة في فمه بعد الصحن الأول، صحن الحساء مثلاً، ويأكل بسرعة وينهض من المائدة قبل أن يكون ضيوفه قد أشبعوا بطونهم. وقد كان بعض الأشخاص الذين اختبروه يتناولون شيئاً من الطعام، قبل أن يجلسوا على مائدة جلالته»).

«لقد كان حديث جلالته على المائدة ينصبّ جلّه عن مصر والمصريين، أثنى جلالته كثيراً على حكومة مصر وعلى زعماء مصر الذين استقبلوه استقبالاً جميلاً وأسرعوا بالحضور لزيارته وأبدوا له كل محبة وتقدير وقال: (ومما قدرته كل التقدير زيارة الفريقين لي المشايعين للحكومة والمعارضين لها، وعلى رأسهم عدلي يكن وسعد زغلول، ولكل من هاتين الشخصيتين مواقف وطنية كبيرة). وقال: (غير أني حزين على جهل المصريين لقضايانا العربية، جهلاً يكاد يكون مطبقاً، كأن بلادنا لا تعنيهم في كثير أو قليل). وقلت لجلالته هنا: (قد يكون في ذلك يا جلالة الملك بعض العذر للمصريين، أن سيف بريطانية لا يزال متسلطاً على رقابهم منذ ١٨٨٢، فلقد أبعدوهم عن التفكير بغير بلادهم. فقد مضى على حكم الانكليز في مصر ما يقرب من أربعين سنة، ولم يعرف شباب مصر الذين نشأوا في عهد حكمهم شيئاً عن العرب والبلاد العربية، وأن كل ما عرفوه عن العرب، هو أن العرب من بلاد الشام، وأن الانكليز كانوا يستخدمون الشوام لأغراضهم الاستعمارية، ولذلك كان كل عربي يزور مصر يلصق به المصريون تهمة الخيانة. وفي اعتقادي أن لذلك سببين: الأول أنهم يجهلون العرب والبلاد العربية ولا يعرفون شيئاً في مدارسهم عن العرب والبلاد العربية. والسبب الثاني وهو الأهم، فإن الانكليز يجلبون من لبنان بعض من يعرفون عنهم الانحراف في وطنيتهم العربية، ليستخدموهم في أعمال الجاسوسية على المصريين، وأن الخادم الشرير هو أشد ضراوة من سيده. ومن هنا جاءت نظرتهم غير الصائبة لإخوانهم العرب). وقال جلالته: (أنا أحب مصر والمصريين وأعتز بمواقفهم السياسية ضد الاستعمار الانكليزي وأرجو أن ينالوا قريباً ما يصبون إليه من حرية واستقلال).

«وبعد انتهاء العشاء، ذهبنا إلى صالون جلالته الخاص بالفندق، وبعد أن احتسينا القهوة اليمنية التي تمتاز مصر بصنعها، تفضل جلالته فسمح لي بأن أظل بجانب أخيه فترة قصيرة ألتحق بعدها بخدمة جلالته في بغداد وقال لي: (أريد يا عوني أن أعطيك فكرة عن بعض طباع أخي، لعلّ هذا يفيدك أثناء العمل معه. إن أخي لطيف المعشر، جذاب وحلو الحديث يحب الفكاهة والدعابة، ذواق للأدب والشعر وخاصة القديم منه، يميل إلى لعب الشطرنج والاستماع إلى نكات أتباعه، كما يحب ركوب الخيل والتلهي بإطلاق الرصاص على هدف يعينه تارة فوق أكمة

من الأحجار أو على تفاحة يضعها فوق رأس أحد الخدم. أما المسائل العامة، فقلّ أن يوليها كثير اهتمام، وهو ما عدا ذلك يصلي الأوقات الخمسة، لا يقطع فرضاً، ولو جاء وقت الصلاة في الصحراء أو في مكان مليء بالتراب والأشواك والأحجار أو كان في قصور الأجانب... هذه بعض صفات أخي، أريد منك ومن الأمير عادل أن تعرفاها ويعرفها من ذكرت من إخوانكم، لتتمكن أنت واخوانك من التصرف معه تصرفاً يكون في مصلحة البلاد التي قبلتم أن تقوموا بخدمتها). ولما أتم جلالته حديثه عن سمو الأمير أخيه شكرت جلالته على تكرمه بإعطائي فكرة صريحة وواسعة عن سموّه. ورجوت جلالته أن يسمح للأمير عادل بالذهاب لعمان لنتعاون معاً في خدمة تلك البلاد الوليدة. فأجاب جلالته: (على بركة الله وأرجو لك وله التوفيق والنجاح، وأنا أعلم أن عملكما في الظروف الحاضرة في عمان شاق ومتعب، ولكن هل أن الأعمال التي أنا قادم عليها في العراق هينة؟ ولكن علينا جميعاً أن نعمل في خدمة أوطاننا مهما كانت المتاعب والمشاق).

«وهنا استأذنا، الأمير عادل أرسلان وأنا، جلالته بالسفر في صباح الغد إلى عمان، وغادرنا صالون جلالته والدموع تترقرق في أعيننا، ولما وصلنا إلى الطابق الأول سمعنا صوتاً قوياً من داخل قاعة الطعام فسألنا عن صاحب الصوت، فقيل لنا إنه سعد زغلول، زعيم مصر. فأسرعنا إلى قاعة الطعام فشاهدنا رجلاً طويل القامة عريض المنكبين ذا جبهة ووجه يعلوهما الهيبة والعظمة، ويوحي إليك لأول نظرة تراه فيها، بأنك أمام زعيم كبير. ويزيد شعورك بزعامته حينما تستمع إليه وهو يخطب، والناس صموت، كأن على رؤوسهم الطير. إنه زعيم مصر، سعد زغلول، يخطب ويملأ جنبات القاعة بعباراته الملتهبة التي يتناقلها أبناء مصر في حماس وإيمان. ولقد كان يخال إليّ وأنا أستمع إليه أني أستمع إلى الحجاج بن يوسف الخطيب العربي القديم، أو كليمنصو أو جوريس الخطيبين الإفرنسيين المعروفين. وكان يخال إلي وأنا أنظر إلى الزعيم سعد زغلول أني أرى فيه ملامح السبع أو ملامح النمر في وجهه. كلماته بمثابة النار تحرق وتدمر ويضيء وهجها قلوب الحاضرين الذين استحالوا إلى رجل واحد تجسّم في سعد زغلول، استحوذ على حب وتقدير المصريين والعرب له على السواء. إن فيصلاً أحب سعداً كما أحب المصريين، وتحدث إليّ في أكثر من مناسبة عن اعتزازه بمواقفه السياسية ضد الاستعمار البريطاني وتمنى أن تنعم بلاده بالحرية والاستقلال»[١١].

---

(١١) كتب عوني عبد الهادي مقالة: تحدث فيها عن عروبة مصر وانعكست فيها آمال تلك المرحلة (١٩٤٠) في وحدة العرب. انظر: عوني عبد الهادي، «سعد والشرق،» **الثقافة** (مصر)، العدد ٨٧ (آب/أغسطس ١٩٤٠).

الفصل السادس

عوني عبد الهادي وبدايات الحركة الوطنية في فلسطين (١٩٢١ ـ ١٩٣٤)

كانت فلسطين تواجه خطراً مزدوجاً: الانتداب والصهيونية، وقد أفقد انهيار الحكم العربي في دمشق الحركة الوطنية في فلسطين مصدراً قوياً للتأييد، بعد أن كانت المقاومة قد بلغت أوجها في انتفاضة نيسان/أبريل ١٩٢٠ قبل أن تلفظ حكومة دمشق أنفاسها بأسابيع قليلة. وفي ظل هذه الظروف المستجدة عقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠[١] (وثائق المؤتمر بين أوراق عوني عبد الهادي الخاصة)، برئاسة موسى كاظم الحسيني. وطالب المؤتمر «الممثل قانوناً لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره» الحكومة البريطانية بالمبادرة إلى تشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين. وشجب المؤتمر شكل الإدارة الحالية واحتج على ممارسات دولة الانتداب ومشروعها في تنفيذ المآرب الصهيونية، ووجه نداء إلى عصبة الأمم وإلى العالم المتمدن «يتظلم من تصريح بلفور بالوطن القومي لليهود لأنه خرق حرمة الحقوق الدولية وعبث بالعهود التي قطعها الحلفاء واعتدى على حقوق أهل البلاد الطبيعية وانتهك حرمة الشرائع المدنية»، وتساءل النداء «إن فلسطين تضيق بسكانها فكيف بشعب غريب أصبح يتدفق كالسيل العرم؟».

وكان عوني من موقعه في شرق الأردن يرقب ما يجري في وطنه الصغير بقلق، وشعر أن مكانه الطبيعي هناك لأن الحاجة تبدو أكثر الحاحاً وحيث ساحة العمل أكثر اتساعاً لتقديم خبرته الماضية، هذا ما كتبه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٢١ إلى أمين

---

(١) كان المؤتمر الفلسطيني الأول قد عقد في مطلع ١٩١٩ في القدس بدعوة من الجمعيات الإسلامية المسيحية وقرر ميثاقاً قومياً لفلسطين يتضمن رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الانكليزي والمطالبة بوحدة فلسطين مع سوريا والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سوريا الجنوبية توكيداً على كونها جزءاً طبيعياً من سوريا. وكانت الجمعيات قد قررت عقد مؤتمر ثان (خلال الحكم العربي في دمشق) واعتبر المؤتمر الثاني في سلسلة المؤتمرات الفلسطينية الوطنية.

التميمي. وكان هذا في لندن مع وفد اللجنة التنفيذية المنبثق عن المؤتمر الفلسطيني الرابع[٢]. يقول عوني: «كنت أود كثيراً أن لو كنت معكم هذه المرة وإني أعتقد بأني كنت أخدم كثيراً وأفيد كثيراً. ولكن هكذا قضى حظي التعس»، ويطلعه على عزمه إنشاء مكتب محاماة في القدس ولكن «سمو الأمير قد أقسم اليوم أن لا أبرح عمان بعد أن حدث بيننا ما حدث، وقد طلب مني أن أؤلف هوية الحكومة» (بعد استقالة رشيد طليع من رئاسة مجلس المستشارين). ولكن عوني رفض رفضاً باتاً ـ كما يقول في رسالته لأمين التميمي ـ على الرغم من إصرار الأمير الشديد. ويضيف «وإنني أنتظر اليوم فرصة لشد الرحال من عمان والذهاب إلى فلسطين. وأظن ذلك سيكون قريباً وأغادر هذا المكان بعد أسبوع أو عشرة أيام على الأكثر». وكان عوني قد بعث رسالته هذه إلى لندن مع شخص زار عمان اسمه المستر موريس، وقدمه عوني على أنه «من محبي العرب والمكرهين للسياسة الصهيونية»، وعوني يأمل أن موريس هذا سوف ينفع أعضاء الوفد الفلسطيني في مهمتهم السياسية بتقديمهم إلى الكثيرين من «أرباب الحل والعقد بلندن». ويبدو أن عوني كان متفائلاً إلى حد ما أو يرغب في أن يكون متفائلاً لأن «الضباط الإنكليز في فلسطين كلهم ناقمون على السياسة اليهودية وغير راضين بأن يكونوا آلة لخدمة اليهود واضطهاد العرب من أجلهم، وهذا حسن جداً ولا بد من أن يأتي بفائدة كبيرة».

عاد عوني إلى فلسطين أواخر عام ١٩٢١ وفتح مكتباً لممارسة المحاماة، بحكم دراسته العليا في الحقوق، ولم يتقلد منصباً رسمياً، ويبدو أن نشاطه في هذه المرحلة اقتصر، إضافة إلى انصرافه إلى المحاماة، على تتبع الأحداث، دون أن يكون له دور مؤثر أو فاعل[٣]. وكان يتابع بعد عودته إلى القدس أخبار مفاوضات الوفد الفلسطيني إلى لندن والتي استغرقت مدة تزيد على عام، ولم تكن هناك أدلة على أن الوفد قد نجح بمهمته. فقد أصدر تشرشل **الكتاب الأبيض** عام ١٩٢٢، وأقرت عصبة الأمم **صك الانتداب** ولم يكن فيه تراجع عن سياسة تصريح بلفور[٤]. وجاء نداء اللجنة

---

(٢) عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في القدس بتاريخ ٥/٢٩ ـ ١٩٢١/٦/٤ وانتخب المؤتمر أعضاء الوفد إلى لندن، واتفقت الآراء على إطار شامل ومرن لمهمات الوفد كي يتمكن من التفاوض بحرية واستقلالية. والذين انتخبوا وفقاً لأغلبية الأصوات كانوا ستة فقط، موسى كاظم الحسيني، ومعين الماضي، وتوفيق حماد، وأمين التميمي، وفؤاد سعد، وإبراهيم شماس، ورشح شبلي الجمل وروحي عبد الهادي سكرتيرين وفي ما بعد اعتذر فؤاد سعد وروحي عبد الهادي.

(٣) تفتقر المرحلة بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٩ من حياة عوني العريضة إلى مذكرات متكاملة وأوراقه الخاصة قليلة، على عكس المرحلتين السابقتين (حكومة دمشق وإمارة شرق الأردن).

(٤) قبل أن تقر عصبة الأمم في ١٩٢٢/٧/٢٤ **صك الانتداب على فلسطين** كانت وزارة المستعمرات البريطانية قد أصدرت **الكتاب الأبيض** في ١٩٢٢/٦/٢٢ حول رحلة الوفد الفلسطيني إلى =

الفلسطينية بمصر في ١٣ آب/أغسطس ١٩٢٢ «نداء إلى الأمة المظلومة» تقييماً واقعياً لما حققته جهود الوفد الفلسطيني: «... نعم لقد عاد الوفد، دون أن يحمل الاستقلال في حقائبه، فلا تهنوا ولا تحزنوا فالاستقلال يؤخذ ولا يعطى. ويكفي وفدكم فخراً أنه أطلع العالم على مظلمتكم، وأخبره خبركم... إن هناك أمة حية راقية مجتهدة نشيطة تريد أن تحيا». ويدعو النداء إلى الترحيب بعودة الوفد بعد أن قضى أكثر من عام في لندن «سعياً وراء الحق العربي»، كما يدعو النداء إلى ضرورة السير على قرارات الوفد وتنفيذها بدقة وعناية مهما كانت صعبة وشاقة».

ولم يشأ عوني أن يبالغ في منجزات الوفد الفلسطيني في لندن، وفي تعليق كتبه فيما بعد، أبدى تحفظاً على تصريحات الوفد بعد عودته بأن مجلس اللوردات البريطاني قد قرر الرجوع عن السياسة الصهيونية، وانتقد المادة (١٨) من قرارات المؤتمر الفلسطيني الخامس (الذي عقد في نابلس في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٢٢)، والتي نصت على رفع برقية شكر للوردات: سدنهام وايزلتون ولمنغتون وزملائهم على «عطفهم على القضية الفلسطينية الوطنية». وكذلك فقد وجه النقد إلى القرار الثالث من قرارات المؤتمر الفلسطيني الخامس بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي الذي عرض في عام ١٩٢٢[(٥)]، فكتب في تعليق فيما بعد مستذكراً ما قاله له هربرت صموئيل شخصياً، وعلى انفراد «يا عوني، أحذرك من سياسة الرفض، كانت الحكومة البريطانية عرضت على مالطة مثل هذا المجلس فرفضت، ولكن رفضها لم يمنع الحكومة من حكم مالطة مباشرة ستين سنة». ويضيف عوني: «وأذكر أن

= لندن ونتائجها زعم فيه تشرشل أن العهود المقطوعة للعرب لا تشمل فلسطين، وأن إنشاء الحكم الوطني سيحول دون تنفيذ الوعود التي وعدت بها الحكومة البريطانية اليهود. ورفض **الكتاب الأبيض** المطالب التي قدمها وفد عرب فلسطين للحكومة، كما أكد وجوب استمرار الهجرة اليهودية وتنفيذ سياسة الانتداب، ورفض العرب بلسان وفدهم، الذي غادر انكلترا أواسط آب/أغسطس، **الكتاب الأبيض**.

(٥) في عهد هربرت صموئيل - أول مندوب سام على فلسطين - جرت عدة محاولات فاشلة لما يمكن أن يسمى قانونياً بالمجالس الاستشارية والتشريعية، والسبب الرئيسي لفشل المحاولات يكمن في حقيقة أن سكان البلاد معظمهم من العرب، فأي مجلس انتخابي، لا بد أن يؤدي إلى تفوق عدد الممثلين العرب، وبالتالي إلى تغلب قراراتهم السياسية. ومن هنا كانت القوانين والأنظمة المقترحة لإنشاء هذه المجالس لا تترك لها دوراً تقوم به سوى دور الأداة المطيعة للمندوب السامي. في خريف ١٩٢٢ كانت المحاولات الثالثة بإعلان المندوب السامي عزمه على إجراء انتخاب أعضاء المجلس التشريعي المنصوص على إنشائه في دستور البلاد، وكانت العلامة المميزة لهذا المجلس مقارنة بما سبقه كون الأعضاء العرب فيه بالانتخاب لا بالتعيين، إلا أن الثغرة الأساسية بقيت، وهي كون مجموع الأصوات العربية دون النصف، وقد أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس في ١/٩/١٩٢٢ بياناً برفض هذا المجلس وبمقاطعة الانتخابات.

الصحفي المشهور سليم إبراهيم النجار والذي كان يصدر بالقدس صحيفة، لا أذكر أسمها الآن، كتب في مقالة له: (عوني عبد الهادي رفض اقتراح المجلس التشريعي مع من رفض، ولسان حاله يقول:

وما أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد)»

وعلى رغم عودة عوني إلى القدس، لم تنقطع صلته بالأسرة الهاشمية، فقد زار عمان في أواخر عام ١٩٢٢ للمشاركة في التمهيد للاجتماع الذي كان سيجري هناك لتوحيد الكلمة بين أمراء الجزيرة العربية(٦). وقد بعث رياض الصلح من صيدا في ٣/ ١/ ١٩٢٣ ـ وكان هو بدوره قد عاد إلى شؤونه الخاصة وأولها قضية المحاماة ـ رسالة إلى عوني أمل فيها «أن تكون هذه الزيارة العتيدة لعمان مثمرة». وكانت الرسالة بحد ذاتها برهاناً على استمرار الصلات بين العاملين في الحقل القومي الذين ضمت معظمهم جنبات حكومة دمشق القصيرة الأجل، رغم بعد المسافات، جاء ذلك في رسالة رياض الصلح التي عبر فيها عن اعتزازه بصداقة عوني عبد الهادي قائلاً: «إن من الصداقة لما هو أثمن من القربى وأجل أثراً في النفس... والتي أرى أنني باكتسابها عدت بأعظم خبرة بعد اغتراب عن والدي وأهلي... أؤمل إنك وإخوانك تذكرون آناً بعد آن صديقكم الذي لا يفتر عن الحنين إلى عهد اجتماعاتنا الأخيرة والعهد بها قريب، فكيف إذا طال المطال؟». وقد ألمح إلى اجتماع عمان صديق آخر بعث رسالة من حيفا (فندق ماجستيك) في ١/ ١/ ١٩٢٣ اقترح فيها على عوني إرسال برقية إلى الملك فيصل يسترحم بها تشريفه لعمان «خدمة للقضية وإجابة لرجاء الأمة» مذكراً إياه بالتأثير السيىء الذي ينشأ عن امتناعه عن الحضور شخصياً لهذا الاجتماع المهم «فالذين يؤملون خيراً من إمكان توحيد الكلمة بين أمراء الجزيرة وملوكها يغتبطون من فائدة العمل مع هذا البيت العظيم». ويعتمد هذا الصديق على عوني لشرح فوائد وجود فيصل في هذا الاجتماع الخطير «فإنك أعلم مني بأفكاره وتطابقها وفكرة السواد الأعظم من المفكرين».

وكان عوني حاضراً في عمان عام ١٩٢٥ حينما زار الملك فيصل سمو أخيه

(٦) كانت المناطق الشمالية لإمارة نجد بقيادة السلطان عبد العزيز آل سعود مثار نزاعات واشتباكات حدودية مع العراق وشرق الأردن والتي يتولى الحكم فيها فيصل وعبد الله من الأسرة الهاشمية، وذلك لأن مسألة الحدود البرية الثابتة كانت جديدة نوعاً ما على حكام تلك المنطقة تسبب الخلافات والاشتباكات بين القبائل. ونجحت الدبلوماسية البريطانية برسم الحدود بين نجد والعراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ في ما عرف باتفاقية العقير. إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول الحدود مع شرقي الأردن، وجرت مساع عربية لم يكتب لها النجاح لإيجاد حل للمشكلات المعلقة على الحدود. ويبدو أن الاجتماع الذي أشار إليه عوني كان إحداها.

الأمير عبد الله. ويذكر عوني في إحدى أوراقه الخاصة، حادثاً بسيطاً أثناء تلك الزيارة وكان عوني جالساً بجانب الملك الذي كان يسرد عليه بعض الأحاديث عن العراق وعلاقاته الشخصية بالانكليز، «وإذا بخادم سموه يحضر ويقول لجلالته على لسان سموه، إن القائم بالأعمال الانكليزي قد حضر للقصر للسلام على جلالته، فقال جلالته: (قل لأخي دعه ينتظر)، وأخذ يواصل حديثه لي، ولم يمض ربع ساعة، حتى عاد الخادم يكرر لجلالته نفس النغمة، فأجاب فيصل هنا، ولكن بشيء من الحدة: (قلت دعه ينتظر). ولم يمض بعد ذلك ربع ساعة حتى جاء في هذه المرة الأمير عبد الله بالذات، وقال لجلالته: (ولكن يا أخي هؤلاء الناس الذين يأتون لزيارتك ليسوا بخدم أو من سقط المتاع). وهنا أجابه فيصل (قلت لك يا أخي دعه ينتظر، وإذا لا يريد هذا الرجل أن ينتظر طويلاً فلينقلع من هنا على طول)». هذا الحادث أورده عوني ليدلّل به «على أن الأمير عبد الله كان يشعر من نفسه أنه ضعيف أمام أي انكليزي، ويظن أنه إذا أغضب انكليزياً قد يثير هذا الانكليزي حفيظة الحكومة البريطانية عليه، وأن الحكومة البريطانية قادرة على كل شيء بخلاف الملك فيصل الذي كان يقدر أن موقفه قوي وأن الحكومة البريطانية أعقل من أن تشب النار في البلدة التي لها فيها مصالح بسبب معاكسات بعض الأفراد لها».

أصيبت الحركة الوطنية في فلسطين ببعض الركود والتفتت في منتصف العشرينيات بين (المجلسيين والمعارضين)، مما هيأ للحكومة فرصة تعيين أعضاء المجلس الإسلامي عام ١٩٢٥ وإلغاء الانتخابات[٧]. وتعليقاً على هذا الحدث سجل عوني في مفكرته (فيما بعد) حديثاً جرى مع ستورز حاكم القدس قال له حينذاك: «... أترى يا عوني، أن المندوب السامي يحترم آل عبد الهادي، فقد عين أمين عبد الهادي عضواً وهو يرجو أن تقبل عضوية اللجنة التي تسن دستوراً للمجلس، فأجبته

(٧) بعد إقرار الانتداب عمد المندوب السامي إلى إيجاد صيغة لتنظيم الشؤون الإسلامية وإدارتها وانتهت المشاورات والاجتماعات مع فريق من العلماء والأعيان وكبار موظفي الحكومة البريطانية إلى قيام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى عام ١٩٢١ وأهم صلاحياته الإشراف على الشؤون الشرعية الإسلامية وإدارتها وتعيين قضاة المحاكم الشرعية ومفتشيها (بعد أن تكون الحكومة قد وافقت على ترشيحهم)، وتعيين المفتين والمأمورين وموظفي المحاكم الشرعية والإشراف على لجنة الأوقاف وإدارة الأوقاف... الخ. وتألفت الهيئة العليا للمجلس من رئيس يعرف برئيس العلماء وأربعة أعضاء. وجرت الانتخابات العامة واشتركت فيها البلاد عامة ففاز بالرئاسة في الانتخابات عام ١٩٢٢ الحاج أمين الحسيني مفتي القدس. وعلى الرغم من كون هذه الانتخابات كانت من أجل انتخاب خمسة رجال تنحصر مهامهم في الإشراف على الشؤون الدينية فإنها أثارت التنافس ولعبت العصبيات المحلية دورها، وقد ظل المجلس الإسلامي الأعلى منذ ولادته لعبة التوازن بين القوتين السياسيتين المتنافستين: المجلسيين والمعارضين.

أنه إذا كان المندوب يغريني بصفتي منسوباً لآل عبد الهادي، فأرجو أن تعتذر له عن قبولي هذا المنصب».

تدافعت الأحداث في فلسطين منذ أواخر عام ١٩٢٨ حيث كانت السلطات البريطانية والحركة الصهيونية تلتقيان على هدف هو الحيلولة دون قيام دولة عربية وتشجيع الهجرة. وفي عام ١٩٢٩ تطور التوتر إلى خلاف حول الحائط الغربي للحرم الشريف الذي كان اليهود يزعمون أنه من بقايا المعابد اليهودية. وتطور الخلاف إلى عنف بعد أن تجاوز اليهود الحدود الموضوعة لهم في الزيارة والتعبد، وتوج العنف بتفجر ثورة البُراق (٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٩).

وقد أصبح لعوني الآن، إلى جانب استمراره في مهنته الحرة، دور بارز في الحركة الوطنية، بعد أن أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني(٨)، وبالتالي أوكلت له مهام في تدبيج المذكرات وتقديم الاحتجاجات وصياغتها وترجمتها، مزوداً بحصافة قانونية وخبرة عميقة في العمل السياسي. وكان هو أول الموقعين على مذكرتي احتجاج على منشور المندوب السامي تشانسلور تعقيباً على أحداث عام ١٩٢٩، والمذكرتان توردان الحقائق نفسها، ولكن الثانية كانت صيغتها أكثر حدة وتفصيلاً. وقَّع عوني المذكرة الأولى بصفته أحد سكرتيري اللجنة التنفيذية (إضافة إلى جمال الحسيني ومغنّم مغنّم)، والمذكرة التالية وقعها بصفته أحد المحامين العرب (إضافة إلى حسن البديري، مغنم مغنم، عمر صالح البرغوثي، جورج صلاح، إبراهيم كمال، أحمد زكي الأسطة، نصري نقولا نصر، سليمان الصالح، انطاس حنانيا، الشيخ اسماعيل الخطيب، رشدي المهتدي، شفيق عسال، فريد الحسيني، أمين درويش، فؤاد عبد الهادي، صبحي الخضراء، يعقوب فراج). والمذكرتان توجهان اللوم للحكومة البريطانية لخروجها عن الموضوعية والعدل، حين أقرت تسليحها اليهود، وشاركت عناصر بريطانية عسكرية مع اليهود في قتل العرب وتشويههم. ووجهت المذكرتان أصابع الاتهام في القلاقل في فلسطين في الماضي والحاضر إلى السياسة البريطانية الصهيونية لإبادة الشعب العربي في أرضه لصالح إحياء أمة يهودية غير موجودة. وكان كل ما يطلبه العرب إجراء تحقيق غير متحيز من قبل أناس من الخارج لا يعطل حسهم بالعدل أي نفوذ صهيوني، والعرب على يقين بأن تحقيقاً مشابهاً لتحقيقين سابقين أجرتهما لجان بريطانية غير منحازة كفيل بإطلاع العالم على صورة صحيحة لوضعهم وأسباب قلقهم، وليس كما ورد في بيان

(٨) أصبح عوني عبد الهادي عضو المؤتمر العربي الفلسطيني السابع واللجنة التنفيذية عام ١٩٢٨ عن جنين (بلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ٤٨ كي تتسع لتمثيل جميع التيارات والفئات والأقضية).

المندوب السامي الذي صدر قبل أن يعطي العرب فرصة لإسماع صوتهم ولا يتماشى مع مبادىء العدل والمساواة، ويتهم فيه العرب بالقيام بأعمال وحشية من قتل وحرق وتهديم متجاهلاً ما ارتكبه السكان اليهود ضد العرب.

وتطالب المذكرتان قبل إصدار حكم غير عادل ضد العرب، أنه من العدل التحقيق في أسباب الاضطرابات في بلاد ظلت منيعة ضد المشاحنات الدينية وتحولت إلى ميدان صراع حاد بين العرب واليهود بسبب السياسة الصهيونية وإنشاء حكومة بريطانية في فلسطين ضد رغبات ومصالح سكانها. وتعدد المذكرتان ما ارتكبته الحكومة ضد العرب: الحطّ من اللغة العربية، احتكار الأجانب والصهيونيين للمناصب وللتشريع، منح الامتيازات للصهيونيين، صرف الأموال التي تجمع من هذا البلد الفقير (٣ ملايين جنيه) على غير مصلحة البلد، وضع البلد في ظروف سياسية واقتصادية وإدارية لتسهيل إنشاء وطن قومي يهودي... الخ. وتخاطب المذكرتان المندوب السامي: «إن الأمور بلغت حداً لم يعد بالإمكان تحمله، ونشعر أن وجودنا كأمة قد أصبح في خطر وأن علينا أن نختار فقط بين التهديم السياسي والاقتصادي وبين الهجرة. كل هذا يجب أخذه بعين الاعتبار قبل إلصاق الاتهامات الباطلة للعرب وإهانتهم بشكل غير عادل».

على أثر الثورة عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة القاضي السير والتر شو وعضوية ثلاثة نواب في البرلمان البريطاني يمثل كل نائب حزباً من الأحزاب البريطانية الثلاثة للتحقيق في أسباب الاضطرابات ووضع التواصي لمنع تكرارها (وصلت اللجنة في ١٩٢٩/١/٢٤). وعلى رغم الدور الكبير الذي قام به عوني أمام اللجنة، فإنه لا توجد إلا إشارة عابرة وردت في مذكراته أثناء دحضه صحة وجود رسالة فرنكفورتر (المشار إليها سابقاً) عام ١٩١٩، ويقول: «إن موضوع هذه الرسالة قد أثير في إحدى جلسات لجنة شو المؤلفة من الرئيس القاضي شو وثلاثة أعضاء من أحزاب مجلس العموم البريطاني الثلاثة، وعرض محامي اليهود فريمان على هذه اللجنة في إحدى جلساتها نسخة مكتوبة، وموقعة باللغة الانكليزية، من هذه الرسالة المزعومة ليقول بأن اليهود لم يحضروا لفلسطين إلا بعد موافقة زعماء العرب، وهنا طلبت أنا (عوني) بوصفي محامي العرب لدى اللجنة، أن يبرز المحامي فريمان النسخة الأصلية لهذه الرسالة إن كان لها وجود في الحقيقة، وأسرعت بإرسال برقية إلى جلالة الملك فيصل (ملك العراق حينذاك) سألته فيها عن صحة ادعاء المحامي فريمان. وتلقيت برقية من المرحوم رستم حيدر، رئيس ديوان جلالته يقول فيها: (إن جلالته لا يذكر شيئاً من هذه الرسالة). وقد قدمت هذه البرقية إلى اللجنة التي سجلتها في محاضرها الرسمية، كما أن محامي اليهود لم يبرز النسخة الأصلية التي تحدّيته بإبرازها، مما يدل على أن الرسالة المزعومة لا أصل لها على الإطلاق».

وقبل صدور تقرير لجنة شو للتحقيق بحوالى شهرين استُدعي وفد فلسطيني إلى لندن وقررت اللجنة التنفيذية، إيفاد الحاج أمين الحسيني، وراغب النشاشيبي (قطبا الحركة السياسية الفلسطينية) وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية: جمال الحسيني، الفرد روك، وعوني عبد الهادي، بالإضافة إلى رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني. كانت رحلة طويلة على متن الباخرة «Messageries Maritime»، وشغل عوني نفسه خلالها في الكتابة إلى زوجته طرب عبد الهادي[٩]، في وصف خط الرحلة، برسائل مفعمة بالأحاديث العذبة التي تدل على ذوق أدبي رفيع، يخفف فيها بعضاً من جفاف أحاديث السياسة. كتب في ٢٣/٣/١٩٣٠: «وإن الباخرة التي تقلّنا هي من أجمل البواخر التي تسير على هذا (البحر الأبيض) بصالوناتها الواسعة ومحلاتها الفسيحة، وإن كل هذه الصالونات والمحلات مزينة بأبدع الفرش وأفخر الأثاث مما يندر وجوده في أعظم القصور. فالباخرة الجميلة هذه تسير بنا الآن وأنا أكتب إليك هذه الكلمات دون أن أكون في الحقيقة شاعراً إنها تمخر البحر، كأنها تهزأ بهذه المياه التي تنشق عند مقدمها وتهرب من بين يديها، وهي سائرة كالعروس تتهادى، معجبة لجمالها شامخة بأنفها». وحين كانت الباخرة تمر من المضيق بين رجيو ومسينا من بلاد ايطاليا وكان الوقت ليلاً كتب عوني في ٢٤/٣/١٩٣٠ «فما كنت أرى سوى أنوار تشعشع من الجانبين، والباخرة تسير بنا الهوينا، فلبثت أنظر إلى هذه الأنوار، التي تشعشع في سهول مسينا وإلى هذه المياه الراكدة التي كانت تعكس الأنوار المرسلة عليها من هذين الجانبين جانب رجيو ومسينا، حتى كنت أحسبني في مكان كله من نور، خصوصاً وأن الباخرة التي أنا بها، كانت تتلألأ أشعة ونوراً، من كثرة ما فيها من الأنوار الكهربائية، فجميع صالوناتها وغرفها وحيطانها وجميع ما فيها مزينة بالأضواء الكهربائية هذه».

وصل عوني، ورفاقه، باريس مساء السبت ٢٩/٣/١٩٣٠ ونزلوا في فندق سكرايب (Scribe) في (14 Boulevard de Capucines)، وكتب ثاني يوم وصوله لزوجته بأنه «نزل بهذه البلدة العظيمة التي كنت أقمت فيها زمناً غير قليل، وكان أهم ما أبتغيه هو رؤية المحلات التي كنت آوي إليها من منزل ومدرسة، وغير ذلك من

---

(٩) لم تكن السيدة طرب عبد الهادي زوجته (ابنة الشهيد سليم عبد الهادي) بعيدة عن الجو السياسي الذي عمل فيه زوجها ـ رغم فارق العمر والثقافة. فكانت من سيدات الرعيل الأول الفلسطينيات اللاتي شاركن في الحركة الوطنية، ففي منزلها في القدس عقد عام ١٩٢٩ (مع أحداث ثورة البُراق) أول مؤتمر نسائي فلسطيني برئاسة حرم موسى كاظم الحسيني حضرته سيدات من جميع المدن الفلسطينية. وبعد انفضاض المؤتمر سارت أول تظاهرة نسائية (ركبن السيارات) لمقابلة المندوب السامي وتقديم الاحتجاج. وقد روت لي السيدة طرب في عام ١٩٧٣ أن المتظاهرات رفضن تناول القهوة العربية في دار المندوب السامي «حيث لا تشرب القهوة في عرفنا إلا في بيوت الأصدقاء».

محلات النزهة التي كنت أحبها من قبل... وكم كنت أحب أن تكوني معي لأريك الغرفة التي أسكنها والطرق التي كنت عادة أمر بها، والخلاصة لأريك جميع المحلات التي كان يروق لي غشيانها». وغادر أعضاء الوفد باريس نحو ظهر الأحد ووصلوا لندن نحو الساعة العاشرة ليلاً ونزلوا في أوتيل هايد بارك (Hyde Park) في «Knightsbridge»، وحملت رسائله من لندن إلى زوجته بعض أخبار المفاوضات السياسية وأنشطة الوفد خارج المقابلات الرسمية وشيئاً من المسائل الشخصية.

في رسالته في ١١/٤/١٩٣٠ أشار إلى رسالة سابقة كان قد ذكر فيها مقابلة الوفد الفلسطيني رئيس الوزارة البريطانية ووزير المستعمرات(١٠) مدة ساعتين «وقد كتبنا للحكومة هنا مذكرة طويلة ولا أعلم حتى الآن أن المقابلة الثانية ستكون بعد أن تجيب الحكومة على مذكرتنا هذه أم قبل ذلك؟ إن في لندن أصحاباً من الإنكليز كثيرين للعرب(١١). وقد (هيأ) لنا بعض هؤلاء الأصحاب وقتاً لإلقاء الخطب في بعض نوادي مجلس العموم (يدعوه عوني المبعوثان) وقد نظم حتى هذا اليوم اجتماعان كبيران، خطبت أنا في أحدهما وكان الحاضرون ٢٥٠ شخصاً منهم ٨٥ (مبعوثاً) تقريباً. وإن هؤلاء الأصحاب سوف يهيئوا لنا محلات مهمة في لندن لإلقاء الخطب فيها على بعض الإنكليز المهمين الذين يجهلون القضية تمام الجهل». أما عن أحوال لندن كما رآها في ذلك الوقت، فقد كتب في الرسالة ذاتها «لندن وما أدراك ما لندن... فيها عالم يأجوج ومأجوج، وإني أؤكد لك بأن الشخص المعتاد على بلادنا، يكاد يرغب في أن يطير من هذه البلدة التي لا تنقص ضوضاء أهليها عن ضوضاء النحل... فيها اليوم ٩ ملايين من النفوس على ما يقولون... اليوم كانت الشمس ساطعة قليلاً هنا لأن الشمس لا تسطع هنا إلا نادراً، فإذا برزت ذات يوم غير مقنعة بالضباب فيهرع جميع الناس للخارج ليتفرجوا على عروس السماء، ولكن الانكليز يظهرون بأنهم استغنوا عنها (بعالم الكهرباء) الذي يشع في الدور والأسواق ليلاً ونهاراً، حتى تكادين لا تفرقين بين النهار والليل، فجميع الدكاكين هنا، على كثرة عددها (بالملايين طبعاً) مزينة بالكهرباء، الذي وصلوا فيه إلى أعظم درجات التفنن... إني أقتل وقتي هنا بالاشتغال في الكتابة والمقابلات، وأذهب في بعض

---

(١٠) اللورد باسفيلد.

(١١) استفاد عوني خلال وجوده في لندن من سعة علاقاته بالشخصيات البريطانية الصديقة، وكانت له معها مراسلات ودعوات، منها رسالة بعثها في ٢٩/٤/١٩٣٠ إلى صديق يدعى هنري باترتون (Henry Batterton) يقبل فيها دعوة الأخير مع أحد أعضاء الوفد الفلسطيني، ورسالة أخرى من صديق بريطاني آخر اسمه دوغلاس راسل (Douglas Russell) في ٢٠/٥/١٩٣٠ يعتذر فيها لعدم تمكنه من حضور حفل استقبال أقامه الوفد الفلسطيني قبل مغادرته.

الليالي (للسينما الناطقة) لأن هذا النوع من السينما بدأ منذ ستة أشهر وهو جميل للغاية».

وفي رسالة بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٣٠ يشكو عوني بأن «المفاوضات السياسية هنا سائرة الآن ببطء زائد، بالنظر لانشغال الحكومة الانكليزية بمسائل غير المسألة الفلسطينية خصوصاً وقد بدأ اليوم العيد. وتأجل اجتماع (البارلمان) الانكليزي حتى ٢٩ الجاري وسوف لا يجري مذاكرات قبل هذا التاريخ». ويصف عوني أيام الأعياد في لندن، وهي كسائر أيام الأحد «فالحركة العامة تتعطل تماماً وتصبح هذه البلدة العظيمة كأنها خلت من سكانها، قفراء، الأمر الذي يدل على ولع الانكليز في بيوتهم وميلهم للاستراحة في هذه البيوت في مثل هذه الأيام التي هي في البلاد الأخرى فرصة لظهور الناس في الأسواق ومحلات النزهة... إني أكتب إليك الآن والساعة قد بلغت تقريباً التاسعة والنصف صباحاً من صالون اللوكندة التي أقيم فيها، وإني أنظر من الشبابيك التي ترمي على كثير من الأسواق الكبيرة، فأكاد لا أرى أحداً، مع أني أراها في غير هذه الأيام يمرح فيها عالم يأجوج ومأجوج». ويقول: «لندن هذه البلدة العظيمة في كل شيء ما عدا في النور والحرارة... فلقد استغنوا عنهما بالأنوار والحرارة الاصطناعية».

وفي رسالة بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٣٠ كتب عن مظهر آخر من نشاط الوفد وكيف أنه خطب في «Garden Club»[١٢] وكان الحاضرون من أحسن عائلات لندن رجالاً ونساء «والنساء كما تعلمين في لندن أكثر من الرجال». وهو يصف هذه النوادي بقوله: «إن الإنكليز يقضون أكثر أوقاتهم في لندن فيما يسمونه بالنوادي، وإن كل إنكليزي ذي مركز اجتماعي ينتسب إلى أكثر من ناد واحد وهم يتغالون بزيارة هذه النوادي والانتساب إليها ويتصعبون جداً بقبول أي شخص إلى أحدها، ولكن لهذه النوادي درجات عالية ووسطى، والانتساب إليها يكون بحسب درجات الأعضاء في الهيئة الاجتماعية. خذي مثلاً على ذلك: روى لي المستر ستوكر الذي كان محامياً في لجنة التحقيق (لجنة شو) أنه سعى خمس عشرة سنة حتى تمكن من الانتساب إلى النادي المسمى (النادي اللاتيني) الذي يعد من أكبر النوادي مرتبة والذي ينتسب إليه أكابر الانكليز منهم الوزراء والسفراء وكبار العلماء. ويوجد في كل نادي صالونات كبيرة للأكل والتدخين و(القراءة) وهي تقوم عندهم مقام القهاوي في غير البلاد. وإذا أراد بعضهم أن يظهروا عطفهم واحترامهم للأجانب الذين يأتون إلى لندن، فإنهم

(١٢) ذكر في رسالته أن الحاج أمين الحسيني خطب قبله «خطاباً شيخياً» وكان الكل «خشوعاً» طبعاً حين سماعه، «ولكن خطابي»، يقول عوني: «بغير خشوع لأن الجميع كان يضحك ويقهقه ولكن الجميع كان يصفق ويصفق كثيراً طبعاً أيضاً».

يسعون لإدخالهم في بعض هذه النوادي أعضاء فخريين لمدة شهر أو شهرين، وقد أدخلوني حتى اليوم في ناديين. لكل بلد عادات!».

وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٣٠، وبعدما أوقفت الحكومة محادثاتها مع الوفد الفلسطيني بحجة أن الانتداب يحول دون تأسيس حكومة (فلسطينية) التي هي أساس المطالب العربية، وضع عوني مع بعض أعضاء الوفد الفلسطيني بياناً إلى الرأي العام البريطاني «كان هو الملاذ الأخير لوضع الحقائق أمامه لتبرير هذا المطلب العادل». وتناول البيان النظام الأوتوقراطي التي تمارسه الإدارة الحالية التي عينتها الحكومة دون أخذ رأي السكان، على رغم أن كل المناطق العربية التي انتزعت من تركية بعد الحرب (سورية، العراق، الأردن) تتمتع بحكومات محلية (ديمقراطية) في ظل انتداب بريطاني أو فرنسي، وتناول البيان التعهدات البريطانية (١٩١٥ ـ ١٩١٦) التي تعترف باستقلال البلاد العربية التي تحررت عن تركيا وتشجع هذا الاستقلال، كما استند البيان إلى الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من ميثاق العصبة التي تقر بأن مناطق معينة، كانت تنتمي إلى تركيا والتي بلغت مرحلة من الرقي يخولها هذا الحق، وفلسطين هي ضمن هذه المناطق التي لها حق إقامة حكومة محلية مستقلة في ظل الانتداب، وهذا ما رفضته الحكومة البريطانية بحجة أنه لا يمكن تبرير إقامة هذه الحكومة بميثاق العصبة. ويرفض البيان اعتبار الإدارة التي يرأسها المندوب السامي والمعينة من قبل حكومة جلالته أنها تشكل الحكومة الفلسطينية المحلية التي نصت عليها المادة (٢٢) من ميثاق العصبة لأن أعضاءها يمثلون (جلالة الملك)، مع استبعاد سكان البلاد الذين «يجب أن يكونوا تحت رعاية بريطانية وفقاً لصك الانتداب». ويضيف بيان الوفد الفلسطيني إلى الرأي العام القول بأن «هذا الإصرار من قبل حكومة جلالته على حرمان السكان من حقوقهم في الحكم الذاتي لصالح سياسة صهيونية عدوانية تسببت خلال ١٢ سنة الماضية في سفك الدماء وإحداث القلق لكل الأطراف المعنية، وسوف يستمر هذا الوضع، لو بقي تهديد الأمن العام». ويناشد الوفد الفلسطيني «الذي لا يزال على ثقة من الحس البريطاني بالعدل، الرأي العام البريطاني لتحقيق العدل والمساواة للعرب الذين حاربوا خلال الحرب جنباً إلى جنب مع الجنود البريطانيين على أمل أنهم بعملهم هذا سيضمنون استقلالهم، إنه فقط من خلال تحقيق العدل يمكن للسلام أن يعم الأراضي المقدسة».

لم يرجع عوني إلى الوطن مع سائر أعضاء الوفد الفلسطيني، فقد طلب منه أن يتوجه إلى جنيف حيث يجري التداول في مجلس عصبة الأمم في قضية فلسطين، ووصل جنيف «مرغماً تأدية لواجب وطني»، يقول في رسالة لزوجته بتاريخ ١٩٣٠/٦/٥[١٣]

---

(١٣) كانت زوجته خلال غيابه تتنقل بين جنين والقدس، وكان مقرراً لها أن تكون في القدس =

على أن يبقى مدة أسبوع «وذلك بالنظر لكون (كومسيون) الانتدابات في مجلس عصبة الأمم لم يزل يتذاكر في قضية فلسطين. . . ويظهر أن هذه المذاكرة آخذة درجة حامية». ويعد عوني أن يترك جنيف ليركب الباخرة الانكليزية التي تبحر من مارسيليا في ١٣ منه ليكون في بور سعيد في ١٨ الجاري قبل أن يتوجه إلى القدس. وجنيف، كما يصفها عوني في رسالته. «جميلة جداً وإني مقيم في لوكندة على مقربة من بحيرة هذه البلدة الجميلة وانظر من الشباك إلى مياهها العذبة التي تجلي الصدور فعلاً، وإني أرى من نفس هذا الشباك جنيف كأنها محاطة في بستان من أجمل البساتين، غير أني منهمك بالشغل هنا، بحيث لا أتمتع كثيراً بهذه المناظر الجميلة. وصدقيني إذا قلت لك بأني لا أعرف من جنيف حتى الآن أكثر من المناظر التي أراها من شباك غرفتي ومن المحلات القريبة من اللوكندة التي أقيم فيها».

توافق حضور عوني عبد الهادي إلى القدس مع مجيء اللجنة الدولية التي تحقق في مسألة حائط البُراق[١٤] (تنفيذاً لوصية لجنة شو التي رفعت إلى البرلمان البريطاني في ٣١/٣/ ١٩٣٠)، وتفتقر أوراق عوني إلى ما يشير إلى شهادته أمام اللجنة إلا أنه تلقى بعد مرور سنوات كثيرة رسائل من أصدقاء له يستذكرون هذا الدور: كتب له د. محمد الفرا في ٢٠/ ١٩٦٨/٤ رسالة من نيويورك[١٥] (وكان ممثل الأردن في الأمم المتحدة) تحوي مذكرة وضعها د. الفرا عن البُراق استشهد فيها بالدفاع الذي ألقاه عوني أمام اللجنة الدولية عام ١٩٣٠ (باللغة الفرنسية). يصف محمد الفرا في رسالته مقدرة عوني الفائقة التي عرض بها قضية البُراق أمام لجنة الفقهاء ـ لجنة البُراق ـ والتي كانت مدار اهتمام العالم الإسلامي قاطبة. وقد ردّ عوني على رسالة محمد الفرا بعد أن

= في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠ لافتتاح «البازار» الذي تعده اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني النسائي الأول. ورد ذلك في رسالة عنبرة سلام الخالدي إلى طرب عبد الهادي في ٢٨ أيار/مايو ١٩٣٠.

(١٤) تعينت لجنة دولية من قبل مجلس العصبة بموجب المادة رقم ١٤ من صك الانتداب. وقد وافقت العصبة على تأليف لجنة ثلاثية لدرس مسألة البُراق مؤلفة من الياس لوفغرن وزير خارجية أسوج وعضو الأعيان رئيساً ومن شارلز باردي نائب رئيس محكمة العدل في جنيف ومن فان كمسبن عضو البرلمان الهولندي. انظر: أكرم زعيتر، «التفتازاني ولجنة البراق،» الشرق الأوسط، ١١/ ٩/ ١٩٨٠.

(١٥) كتب محمد الفرا عن هذه اللجنة فقال: «هبّ رجال الفقه والقانون والتشريع من أطراف العالم المختلفة لنصرة حقوق المسلمين في الحائط العربي للحرم الشريف. جاء بعضهم من مصر وفلسطين وأفريقيا وآسيا، مسلمين ومسيحيين، وكان من بينهم المحامي عوني عبد الهادي وأبوكاريوس عن فلسطين، ومحمد علي علوبة باشا من مصر وعدد من المحامين الذين جاءوا من آسيا وأفريقيا، وكانوا من أشهر علماء القانون في القارتين الآسيوية والأفريقية. وجاء عن الوكالة اليهودية، ممثلاً لليهود ييسو عالياش وهو محام من قادة الصهيونية معروف بالمقدرة والخبرة، واستمعت اللجنة لأكثر من خمسين شاهداً من يهود وعرب منهم شاهد واحد من حكومة الانتداب. انظر: محمد الفرا، في: الحياة، ١٤/ ٢/ ١٩٩٥.

قرأ نسخة موجزة عن محضر لجنة البُراق كان قد بعثها له بقوله: «وكنت في كل مرة أقرأها أشعر بسرور في نفسي، فلقد ذكرتني أياماً بعيدة لا أزال أذكرها بسرور». ويضيف «مثلث العرب، كما تعلم لدى لجنة البُراق في الثلاثينيات، وكانت أياماً حلوة، عشنا فيها مع آمال حلوة، إنني لشديد الأسف لم أحتفظ بنسخة من الدفاع الذي ألقيته لدى هذه اللجنة باللغة الفرنسية، وإن كل ما وجدته بين أوراقي بعض الصفحات القليلة من هذا الدفاع وهو دفاع طويل قد بلغ الأربعين صفحة كبيرة.

«إني لا أذكر اليوم من دفاعي غير موقفين: أحدهما لا أزال أذكره، والثاني ذكرني به السيد أنور الخطيب في كتاب أرسله لي. أما موقفي الأول بدفاعي قلت: (إنه من العسير على المرء، يا حضرات الأعضاء الكرام أن يقدم على نقد وشتم شعب، أي شعب، ولكن ما أظن أن حضرات أعضاء اللجنة إلا عاذريني، إذا أقدمت على نقل ما قاله غيري على الأقل، عن الشعب اليهودي، ومن هو هذا الغير، هو الأديب الفرنسي الكبير ارنست رينان، حيث قال في كتاب **تاريخ اليهود**: (إذا شعر اليهودي بأنه مساند من الغير، يصبح شاكياً تماماً). أما الموقف الثاني الذي ذكرني إياه معالي أنور الخطيب[١٦] فيتلخص بالآتي: أشرت في دفاعي إلى وعد بلفور الذي أعطاه انكليزي أجنبي لا يملك إلى يهودي أجنبي لا يستحق، وهنا طلب (الياش) محامي اليهود الكلمة وقال: (ولكن كيف يفسر لنا السيد عوني عبد الهادي المستند الذي كتبه علي بن أبي طالب عن لسان «محمد» ﷺ الذي أعطى فيه «محمد» ﷺ أرضاً في الخليل لا يملكها إلى صاحبه تميم الداري؟)، ويقول أنور الخطيب الذي حضر الجلسة، إنني أجبته (أي عوني) على الفور (إن محمداً من الأنبياء، فهل بلفور نبي؟)، وأنور الخطيب من آل تميم الداري».

ويكمل محمد الفرا بعض ما جرى أمام لجنة البراق الدولية، وذلك في مقالة كتبها في جريدة **الحياة** بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٩٥ فيقول «إنه بعد أن سمع ممثل الوكالة اليهودية الياش ما قاله محامو الجانب الإسلامي في دفاعهم، وبالتشاور مع أقطاب الحركة الصهيونية في الوكالة اليهودية، قال الياش أمام لجنة الفقهاء: (نحن لا ندعي ملكية حائط المبكى ولا نريد أكثر من المطالبة ببقاء التسامح الذي تميزت به العلاقة بين المسلمين واليهود. نكتفي بأن تبقى الزيارة للحائط قائمة، ولا ندعي أية ملكية أو حقوق مكتسبة لا لحائط المبكى ولا للساحة التي تقع أمامه)».

---

(١٦) وكان أنور الخطيب (وزير الأوقاف في الحكومة الأردنية) قد بعث في خريف ١٩٦٥ رسالة إلى عوني تُذكّر بمواقفه أمام لجنة البُراق. وردّ عليه عوني في ٣١/ ١٠/ ١٩٦٥ أنه عثر في بعض قراءاته «على نص الكتاب الذي أملاه سيد الرسل على سيدنا علي كرم الله وجهه الذي كتبه بخط يده وشهد عليه، كما شهد عليه عتيق أبو قحافة وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان».

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠ أصدرت الحكومة البريطانية (حكومة العمال) عطفاً على تقرير لجنة شو ولجنة سمبسون[١٧] (وكانت قد بحثت قضية الأراضي فقط) بيان سياسة حكومة جلالته حول فلسطين (**الكتاب الأبيض**)[١٨]، وبعث رئيس اللجنة التنفيذية بمذكرة سريعة إلى المندوب السامي (مسودة المذكرة بخط عوني عبد الهادي) لرفعها إلى وزير المستعمرات اللورد باسفيلد (Passfield) وإلى لجنة الانتدابات الدائمة، للرد على ما جاء في **الكتاب الأبيض**. يقول رئيس اللجنة التنفيذية في مقدمة المذكرة: «إن هذه اللجنة مؤلفة بغرض تنفيذ القرارات التي أقرها المؤتمر العربي الكبير الذي عقد في حزيران/يونيو ١٩٢٨ والذي أكد قرارات جميع المؤتمرات السابقة وأهم بنودها:

أ ـ طلب إلغاء وعد بلفور والانتداب لأنهما يخالفان العهود التي قطعت للعرب وللمادة (٢٢) من ميثاق العصبة، وبصفتهما انتهاكاً للحقوق الطبيعية والقومية للعرب.

ب ـ طلب تأسيس حكومة مسؤولة أمام مجلس تمثيلي منتخب».

ويضيف رئيس اللجنة التنفيذية «أنا أعتقد أنه من أول واجبات حكومة جلالته أن تمنع في الحال نقل أراضٍ عربية إلى غير العرب ووقف الهجرة نهائياً، نظراً، لأنه كما تعرفون، فقد تمتع العرب في ظل الحكم التركي بالحد الأقصى من الحكم المحلي، بمعنى أنه كانت لهم في ظل ذلك الحكم مجالس إدارية وعمومية، وتمثيلية وبلدية، وشاركوا في جميع أنشطة الحكومة جنباً إلى جنب مع الترك». وتنتهي المذكرة إلى القول بأنه «من الأهمية التأكيد على ضرورة الارتقاء بمستوى حياة الفلاحين المعوزين، وخاصة أولئك الذين حرموا بفعل اليهود من الأراضي التي كانوا

---

(١٧) جاء السير جون هوب سمبسون إلى فلسطين لدرس أوضاع الاستيطان والمهاجرة إلى فلسطين في مطلع عام ١٩٣٠ وقدم تقريراً قوبل بشيء في الارتياح في الأوساط العربية. بينما قوبل بالسخط الشديد من اليهود لما احتواه من الحقائق التي تدل على ما يهدّد العرب من أخطار وما كان من تآمر سلطات فلسطين مع اليهود عليهم. وكان مما سجله أن ثلث الشعب الزراعي العربي أصبح لا يملك أي أرض البتة. واستخلص سمبسون من التقرير الذي وضعه لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما يلي: ١ ـ إذا قسمت جميع الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين على القطاع الزراعي من السكان العرب فلن يتوفر للأسرة الواحدة من الأراضي ما يكفيها لكي تعيش عيشة كريمة لائقة. ٢ ـ إلى أن يقوم اليهود بمزيد من تطوير الأراضي وأعمال الري ويتبنى العرب أساليب أكثر تقدماً في الحراثة، ليس هنالك متسع لزيادة مستوطن إضافي واحد إذا أريد لمستوى الفلاحين أن يبقى كما هو، كما أعرب سمبسون عن اعتقاده بأن البطالة في صفوف العرب خطيرة ومتفشية على نطاق واسع.

(١٨) أصدرت حكومة العمال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠ كتابها **الأبيض** مستندة إلى تقرير لجنة شو وتقرير السير جون هوب سمبسون، كما احتوى **الكتاب الأبيض** على إنشاء مجلس تشريعي مشابه للمجلس السابق في عام ١٩٢٢ تعين السلطة الانتدابية بعض أعضائه.

يزرعونها هم وآباؤهم وأجدادهم من قبل ويجب أن تمنح هذه الفئة من الفلاحين أراض تقوم بأودهم، خاصة في منطقة الحولة، في حالة عدم قيام أصحاب الامتيازات بتطبيق بنودها».

وقدمت اللجنة التنفيذية رداً موسعاً على **الكتاب الأبيض** (موجود في أوراق عوني الخاصة) لتنفيذ ما جاء فيه بنداً بنداً. وحول ما جاء في **الكتاب الأبيض** بأن الالتزامات المثبتة في **صك الانتداب** بشأن فريقي السكان هي ذات قوة متساوية، جاء رد اللجنة التنفيذية بأنها لا تتفق في الرأي مع الحكومة الانكليزية التي أعربت عن أملها في أن يتعاون زعماء العرب واليهود، عن طيبة خاطر، مع إدارة فلسطين والحكومة الانكليزية من أجل إنجاح السياسة البريطانية، وذلك لأن الصهيونيين أنفسهم لا يستطيعون أن يؤيدوا فعلاً هذه السياسة، إذ إنهم «معتدلين كانوا أم متطرفين، يرمون جميعاً إلى غاية إيجاد أكثرية يهودية في فلسطين على الأقل ولا يمكنهم أن يفهموا وطناً قومياً لا يتضمن هذه الغاية». ويوضح رد اللجنة التنفيذية أن عداء العرب ليس لليهود لكونهم يهوداً، بل «لمطامعهم السياسية الاستعمارية التي من شأنها بناء قومية يهودية على أنقاض القومية العربية في فلسطين». وتتناول فقرة أخرى من رد اللجنة التنفيذية حقوق العرب في تأسيس الحكومة الوطنية، ومع رفضها (أي اللجنة التنفيذية) الموافقة على **صك الانتداب**، إلا أنه يلزم الحكومة الانكليزية تأسيس حكومة وطنية في فلسطين. ويعالج رد اللجنة التنفيذية بالتفصيل مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة، إذ «على حلها يتوقف كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلم وشمول الرخاء في فلسطين»، فالأراضي التي استولت عليها الجمعيات اليهودية قد خرجت أبدياً من أيدي العرب وهي أخصب أراضي فلسطين على الإطلاق، كما انتشرت البطالة بفعل المهاجرة اليهودية وسياسة إنشاء الوطن القومي اليهودي، وعرفت البلاد الأزمات الاقتصادية. ويفند رد اللجنة التنفيذية بالحجج والأرقام السياسة الانكليزية تجاه مسألتي الأراضي والمهاجرة ومخالفتها أحكام **صك الانتداب**، ومدى الضرر الذي لحق بحقوق أهل البلاد ومصالحهم. ما خرجت به اللجنة التنفيذية أن **الكتاب الأبيض** الذي أصدرته الحكومة الانكليزية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠، والذي من شأنه أن يزيل مخاوف العرب في مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين، لم يزلها، أو حتى لم يزل قسماً منها، وذلك لما يعرف عن مقدرة اليهود في الدعايات الكاذبة. وانتهى رد اللجنة التنفيذية إلى القول: «بأنه ليس في الكتاب الأبيض من جديد عن حقوق العرب السياسية وأن النصوص والمبادىء الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية، فالمهم ليس بالنصوص والمبادىء ولكن بتنفيذها».

وكان عوني عبد الهادي قد عبّر عن رأيه الشخصي بشأن **الكتاب الأبيض** إلى

مراسل نيويورك تايمز ملتزر (Meltzer) في مقابلة بتاريخ ١٢/١/١٩٣٠ (أرسلت نسخة عن المقابلة إلى عوني للموافقة عليها قبل إرسالها للنشر). نشرت هذه المقابلة تحت عنوان كبير: «لا يرى الزعماء المسلمون تغيراً في الموقع، لم يحدث ما يغير الرأي العربي بأن هدف الصهيونيين ما زال هو إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين، وهنا يكمن الخلاف الجوهري بين العرب واليهود». ويعرّف (ملتزر) عوني عبد الهادي بأنه سكرتير رئيس اللجنة التنفيذية وأنه مثّل أمام لجنة شو للتحقيق كمحامي العرب (بالمشاركة)، كما أنه كان شاهداً رئيساً في لجنة (حائط المبكى) الدولية. ينقل ملتزر عن عوني تعليقاً على انتخابات المجلس القومي اليهودي: «لقد أبدى الصهيونيون أطماعاً حقيقية تجاه فلسطين ويجب أن يهنأوا لفعل ذلك. من وجهة نظرنا فإن تصريحاتهم الصريحة تخدم شعبنا أكبر وخاصة تجاه العالم الخارجي لأنها تدلل إلى العرب في فلسطين وسورية والأردن والعراق وإلى مسلمي الهند بأن الصهيونيين يريدون أن يصبحوا أغلبية هنا». ويضيف عوني «إن العرب لم يريدوا أبداً السيطرة على اليهود، وحتى الآن، ومع وجود أغلبية عربية في فلسطين، فإن لدى اليهود حقوقاً للمواطنة ووضعاً سياسياً مساوياً تماماً، وهذا الأمر كان أيضاً في العهد العثماني قبل الحرب، ولكن كيف يكون هناك تعاون ممكن بين العرب واليهود لو كان مثل هذا التعاون يعني أن علينا أن نساعدهم لخلق وطن قومي بأغلبية عددية؟ إن أي نوع من هذا التعاون على هذا الأساس لا يمكن قبوله من أي عربي عاقل، لذا فإن على اليهود أن يتخلوا عن فكرة الأغلبية وعن سياستهم بشأن الأراضي من أجل الوصول إلى نقطة لقاء مع العرب لو فرضنا أنهم يرغبون بالتفاهم».

ورداً على سؤال حول مدى الحد الطبيعي للوطن القومي اليهودي المقبول من وجهة نظر عربية، أجاب عوني: «إنه من غير المعقول النظر إلى الهجرة اليهودية من زاوية غير سياسية، فاليهود يشكلون في الوقت الحالي ٢٠ بالمئة من السكان، وهذه النسبة سوف تزداد تدريجياً لو استمرت الهجرة دون قيود إلى أن يتناقص الهامش المقبول حالياً. وحتى من الزاوية الاقتصادية لا يمكن أن تبرر الهجرة للرأي العام العربي نظراً لمحدودية مساحة الأراضي المزروعة وللضيق المالي السائد». وأضاف أن «الفلاحين العرب هم في حالة أسوأ من فترة ما قبل الحرب». ولم يقدم أي إجابة حين سئل عن رأيه بنظام الكانتونات كحل مقبول، إذ هو لا يأخذ هذا الحل بالاعتبار. كما رفض عوني الرأي القائل بأن الهجرة اليهودية يمكن أن تبرهن عن فائدتها الاقتصادية للفلاحين العرب، ذلك أن اليهودي حين يدخل البلاد، ينقل إلى «دائرة مغلقة» خاصة بالسكان اليهود. وتقتصر الأموال الصهيونية التي تنفق على التعليم والمعالجة الطبية والاستيطان على اليهود ولا يستفيد منها أي قطاع من السكان. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن للفلاحين بها الحصول على مال مباشرة من

الهجرة اليهودية هي في بيع أراضيهم، وهي مسألة لا فائدة منها على الإطلاق، إذ إن الفلاح الذي يتلقى مالاً ثمن أرضه يصرفه على حاجياته الشخصية ودفع ديونه. . . الخ. فلا يبقى لديه ما يعيل به أسرته، ولذا فإن من الزيف اعتبار بيوع الأراضي شأناً مربحاً للفلاحين العرب (السذج).

وأوضح عوني عبد الهادي «ان هنا تكمن صحة الكتاب الأبيض، فهو قائم على تقرير عملي للسير جون هوب سمبسون الذي قام بدراسة متأنية، فالكتاب الأبيض هو وثيقة واضحة لا لبس فيها ولا يمكنني أن أتصور امكانية إدخال أية تغييرات عليها». وقد ذكر مراسل **نيويورك تايمز** إلى عوني، أن الصحافة العربية قد أصدرت بياناً عن أن الحكومة البريطانية كانت تعتزم إصدار تشريع جديد مبني على **الكتاب الأبيض**، ولكن هذا التشريع قد أوقف بانتظار المفاوضات الجارية بين الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية. وذكر مراسل **النيويورك تايمز** كذلك بأنه قد نقل في الصحف (وأنكرته المصادر الرسمية) بأن المندوب السامي في اتصالاته مع «داوننغ ستريت» قد أصر على إبقاء **الكتاب الأبيض** كما هو حالياً، وأنه في حالة حدوث أية تغييرات فهو سيكون مضطراً لتقديم استقالته. ولا يعتقد عوني، يقول مراسل **نيويورك تايمز**، أن المندوب السامي سوف يتخذ مثل هذه الخطوات الجذرية، لأنه موظف ينفذ تعليمات وزارة المستعمرات[١٩]. وانتهى عوني إلى التنبيه إلى نقطة مهمة وهي: «إن العرب سوف يتفاوضون مع اليهود فقط في حالة تخليهم عن أفكارهم في السيطرة وإقامة دولة بأغلبية يهودية، على كل حال، فأنا أعتقد أن التخلي الطوعي عن هذا الهدف من قبل الصهيونيين أمر مستحيل. نحن لسنا أعداء لليهود ونحن لا نعارض العيش جنباً إلى جنب معهم. ولكن هل يمكننا عمل ذلك في ظل ظروف كهذه؟».

وقد وجه عوني، بعد شهور من هذه المقابلة في ٨ تموز/يوليو ١٩٣١، تحذيراً للصهيونيين في جريدة **الحياة** (القدس، أصحابها جبر والزركلي والدزدار) بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني السابع عشر في (بال): «خال الصهيونيون زمناً أن وعد بلفور أكسبهم حقاً صريحاً في جعل فلسطين يهودية كما أن انكلترا انكليزية، ولقد ظنوا في البدء أن الأمر سهل كل السهولة وأن ليس للعرب بعد هذا الوعد، إلا أن

---

(١٩) على الرغم من أن **الكتاب الأبيض** أكد للصهيونيين وجوب تنفيذ القسم من صك الانتداب الذي ينص على إنشاء الوطن القومي، فقد ثارت الصهيونية ضده وسرت الشائعات بنيّة الحكومة الانكليزية على تعديله إرضاء للجانب الصهيوني. وأدركت الحكومة البريطانية أبعاد التهديد الصهيوني فتراجعت عن **الكتاب الأبيض** وأصدرت تفسيراً له على صيغة رسالة من مكدونالد رئيس الوزارة إلى وايزمان الزعيم الصهيوني. أكد ماكدونالد على نيات الحكومة الطيبة في تسهيل الهجرة اليهودية وفي الامتلاك اليهودي للأرض، وسمي هذا التفسير **بالكتاب الأسود**.

يحملوا أمتعتهم تحت آباطهم ويغادروا البلاد نهائياً». وعوني يرى أن هذا الأمل الصهيوني بعيد المنال ليس لتحول السياسة الانكليزية، بل من العرب «فلا يزال الصهيونيون يعدّونهم كمية مهملة ويكتفون إذا ما ذكروهم بأن يعطوهم حلاوة في الكلام ويمنّوهم في المستقبل شتى الأماني، ألا فليعلم الصهيونيون المجتمعون اليوم في (بال) أن العرب قوة كبيرة في الشرق يبقى عليهم أن يحسبوا لهم حساباً أكبر مما يحسبونه للإنكليز، وأن الأمة العربية لا ترضى أبداً أن يحل قوم آخر محلها في فلسطين».

شهدت فلسطين بعد صدور **الكتاب الأبيض** نشاطاً متزايداً في الحركة الوطنية رافقها مزيد من القلق، وكان لعوني دور واضح في تدبيج المقالات الصحفية في مواضيع الساعة، وشاغله الأساسي موضوع الأرض، فكتب في جريدة **الحياة** في القدس مقالة تحت عنوان «الصهيونيون يستولون على الأراضي وقوانين حماية المزارعين لا تحمي الفلاح العربي»[٢٠] قال فيها: «لا يجهل أحد أن الحكومة كانت منذ سبعة أشهر على التقريب وضعت مشروعاً بشأن قوانين الأراضي وحماية المزارعين، قالت فيه إنها وضعته على الأسس المندرجة (. . . من تقرير السير جون هوب سمبسون (بقدر المستطاع). ولقد أعجبني من الحكومة حينئذ وضعها هذا القيد (بقدر المستطاع) مشيرة فيه إلى أنها لا تستطيع الأخذ بهذا التقرير كله لعدم رضى الصهيونيين، وأنها توخت في هذا المشروع أن تؤلف (بقدر المستطاع) بين المبادىء الصهيونية القائمة على امتلاك أراضي العرب ورغبة الحكومة البريطانية بالمحافظة على معيشة العرب الخاصة. والحقيقة أن مشروع هذه القوانين كان قائماً على الأساسين الآتيين: تعليق جميع أنواع التصرفات في الأموال غير المنقولة، على موافقة المندوب السامي لفلسطين ـ جواز انتقال أية أراض عربية إلى غير العرب، بموافقة المندوب السامي المشار إليه. وكلا هذين الأساسين مخالف لتقرير السير جون هوب سمبسون وليس من شأنهما أن يزيلا خطر استيلاء الصهيونيين على الأراضي القليلة الباقية في أيدي العرب. ويلوح لي أن مبدأ الحكومة في هذا الشأن ليس المحافظة على كيان الأمة العربية في هذه البلاد، ولكن الحرص على تأمين معيشة الفلاح الذي هو الأكثرية الساحقة فيها، خشية أن يثور. والشيء المهم في نظر العرب، هو بقاء هذه البلاد عربية قبل كل شيء، وهذا لا يتم بأن تضمن للفلاح معيشته فقط، بل بأن تكفل للعرب الأراضي التي لا يستطيعون المحافظة على كيانهم بدونها، وقد ثبت من تقرير السير جون هوب سمبسون المذكور أنه ليس في هذه البلاد أية أرض ميسورة لحشد المهاجرين الجدد فيها، وأن العرب ينقصهم من الأراضي

(٢٠) **الحياة**، ٤/٦/١٩٣١.

الزراعية ما يقرب من مليوني دونم». وتناولت المقالة الأساليب الصهيونية المتبعة للاستيلاء على الأراضي والقوانين التي تصدرها الحكومة تضافرت لمخادعة الفلاح في أن يخرج من الأرض التي يرغب الصهيونيون في الاستيلاء عليها. يقول عوني: «فيظهر جلياً مما تقدم أن الصهيونيين لم يعدموا في الماضي وسيلة للاستيلاء على أراضي العرب، من دون أن تؤمن معيشة المزارعين فيها... وإني أعتقد جازماً بأن هذه الأخطار لن تزول إلا بوضع قانون يحظر انتقال أية أرض عربية إلى غير عربي، وليس من المستطاع المحافظة على كيان العرب القومي وإبقاء المزارع في أرضه إلا بوضع قانون كهذا».

وتعليقاً على تقرير لجنة البُراق الدولية كتب عوني في جريدة **الحياة** مقالة بعنوان: «لجنة البُراق الدولية توقد الفتنة! على أي المبادىء بنت تقريرها؟»[(٢١)] نقل فيها ما جاء في التقرير: «بني مضمون هذا القرار كله على أساس الآراء التي توصلت إليها اللجنة بشأن جوهر القضية مستندة في الغالب إلى وجهات نظر صك الانتداب الحالي وإدارة الحكومة السابقة بشأن علاقات الطوائف المختلفة في فلسطين بعضها مع بعض». لقد فهم عوني من هذه الحالة «أن المهم في نظر اللجنة كان صك الانتداب وإدارة الحكومة العثمانية فيما يتعلق بعلاقات الطوائف المختلفة في هذه البلاد لا الحالة الراهنة (الستاتيكو) فقط، فإذا كانت الحالة هذه، فاللجنة تكون قد توسعت في المهمة التي عهد إليها بالقيام بها توسعاً خرجت فيه عن وظيفتها الخاصة ووضعت نفسها موضع الحَكَم بين المسلمين واليهود في تسوية النزاع القائم بين الفريقين تسوية من شأنها أن تدفع بينهما في المستقبل... فيظهر جلياً من هذا أن اللجنة لم تقتصر في قرارها المذكور على النظر إلى المحافظة على الحرية الدينية بل إلى توسيع نطاقها بقدر المستطاع، ومهما أكدت اللجنة أنها حاولت درس الموضوع بدقة ونزاهة، فإنه لا يسعنا إلا القول بأنها لم تراع في قرارها المذكور حقاً للمسلمين وأنها نظرت، فيما نظرت فيه، إلى صك الانتداب الذي أعطى اليهود حقوقاً وامتيازات لم يكن لهم بها حق وإلى التعليمات المؤقتة التي أصدرتها حكومة فلسطين في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٢٩ إرضاء لليهود وإلى وعد الحكومة التركية بتوسيع نطاق الحرية الدينية في فلسطين وإلى اعتبارات سياسية وإدارية لم يكن لها فيها أي شأن... والغريب أن اللجنة نفسها اعترفت في التقرير الذي وضعته في هذا الشأن بأن مهمتها هي التحقيق في النزاع الذي نشأ بين العرب واليهود فيما يتعلق باعتياد اليهود الذهاب إلى البُراق وإصدار قرارها في ذلك. وقد اعترفت أيضاً بأن علاقات الفريقين فيما يختص بهذا الأمر منظمة في الوقت الحاضر وفاقاً لتعليمات إدارية أصدرتها الحكومة البريطانية.

---

(٢١) **الحياة**، ١٦/٦/١٩٣١.

«ولكن اللجنة نسيت أو تناست مهمتها الأساسية واتخذت موقف الحاكم المطلق في الأمر، فبحثت بادىء ذي بدء في مُلْكية البُراق والرصيف المؤدي إليه، على الرغم من تسليم اليهود أنفسهم بمُلْكية المسلمين المطلقة لهما، وعلى الرغم من اعتراض المسلمين على تعرض لجنة أجنبية كهذه إلى مقدساتهم المصونة امتيازاتها. وقد تبجحت اللجنة في تقريرها المذكور بأنها قررت بعد البحث والتدقيق أن المسلمين وحدهم يملكون البُراق الشريف، لأنه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف، وأنهم وحدهم أيضاً يملكون الرصيف المؤدي إليه، وأن أدوات العبادة أو غيرها من الأدوات التي يحق لليهود وضعها بالقرب من البُراق الشريف، استناداً إلى قرارها أو إلى ما قد يتفق الفريقان على وضعه هناك، لا يجوز أن تعتبر أو أن يكون من شأنها أن تعطي اليهود أي حق في البُراق أو في الرصيف المجاور له. هذا كل ما منّت به هذه اللجنة الكريمة على المسلمين من حقوق وما منحتهم من امتيازات وإن لم يكن في ذلك كله ما يعد منحاً أو امتيازات، ولكن اللجنة لم تلبث أن قضت على حقوق المسلمين الثابتة في البُراق والرصيف المذكورين بما منحته للصهيونيين من حقوق وامتيازات ليس لهم فيها أي حق ولم يكونوا ليحلموا بشيء منها من قبل. فلقد منعت اللجنة المسلمين من إنشاء أي بناء أو هدم أية عمارة من عمارات الوقف (ساحة الحرم ومحلة المغاربة) ولكنها منحت اليهود حق السلوك إلى الحائط لا للعويل فقط كما كانوا يفعلون في السابق، بل لتأدية العبادة اليهودية في البُراق وجلب بعض الأدوات الطقسية في جميع الأوقات وتحويله في بعضها إلى كنيس يهودي. لا يجيز الدين الإسلامي أن تقام في أماكن المسلمين المقدسة غير الشعائر الإسلامية، ولا تستطيع هذه اللجنة أن تضغط على عواطف المسلمين فتجعلهم يقبلون بما لا يتفق أبداً مع معتقداتهم الدينية، وإني أعتقد جازماً بأن هذه اللجنة لم تفعل شيئاً من شأنه أن يزيل النزاع القائم بين العرب واليهود. وإنما هي في عملها هذا قد زادت الضغائن الكامنة في نفوس الفريقين اشتعالاً»(٢٢).

وكان لعوني مقالة بالغة الأهمية في جريدة **الحياة** (القدس)(٢٣) أوضح فيها رؤيته

---

(٢٢) كتب محمد الفرا في مقالة في جريدة **الحياة** يعطي رأياً إيجابياً بقرار اللجنة فيقول: قرار اللجنة الذي صدر تضمن الآتي: «ـ إن الملكية الكاملة وحقوق التملك للحائط الغربي هو للمسلمين، من الواضح أنها تشكل جزءاً غير منفصل من منطقة الحرم الشريف ـ وكذلك للمسلمين ملكية الساحة الواقعة أمام حي المغاربة مقابل الحائط ـ إن اليهود لا يملكون حق نقل أية أدوات مساعدة لصلاتهم قريباً من الحائط (كراسٍ وطاولات) إلا باتفاق الفرقاء، وإن اليهود لدى عرض قضيتهم على اللجنة ذكروا بالنسبة لحقهم في الصلاة أمام الحائط». انظر الهامش رقم (١٥).

(٢٣) **الحياة**، ٢٩/٦/١٩٣١.

حول السياسات الاستعمارية في المشرق العربي في التفتيت والتجزئة وما يأمله من عمل وحدوي يتجاوز تلك السياسات. فكتب تحت عنوان «حول الوحدة العربية: الاستعمار واحد، لا تقوم للعرب قائمة إلا بالوحدة»، يقول: «اتبعت العراق وسورية وفلسطين في الثلاث عشرة سنة الماضية ثلاث سياسات مختلفة وعملت كل من هذه البلاد منفردة، طيلة هذه المدة، في سبيل الوصول إلى الغاية التي تنشدها، وهي الاستقلال». وتناول سعي هذه البلدان وبأشكال مختلفة للتخلص من الحكم الاستعماري «وإني مع تسليمي بوجود فروق كبيرة، بين هذه الشعوب، من حيث تأثير الحكم الأجنبي عليها، فإنه لا يسعني إلا القول بأن الاستعمار واحد مهما كانت درجته وشكله فجميع البلدان تقع تحت صور مختلفة من الاستعمار... كلمة الحكومة البريطانية لم تزل هي العليا في العراق، وسورية لم تزل ترسف في قيود الاستعمار ثقيلة... الخ. أما فلسطين البائسة التي تعيش اليوم مهددة في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد زادت في خلال الثلاث عشرة سنة الماضية بؤساً وشقاء».

وبعد عرض صورة مصغرة عن حالة البلاد العربية، يقول عوني: «فلا العراق ولا لبنان ولا سورية ولا فلسطين، بواصلة يوماً، بالسياسة المتبعة الآن، إلى الغاية السياسية التي ينشدها العرب، ولا تستطيع أية بلاد من هذه البلاد أن تنجو من مخالب الأسد المستعمر ما لم تشد أزرها بشقيقاتها من البلدان العربية الأخرى، فما العراق وفلسطين وسورية ولبنان في الحقيقة إلا بلاد عربية واحدة، فإذا ما قسمها المستعمرون إلى دويلات عديدة، اعتبرنا هذا التقسيم واقعاً في الحقيقة، وأصبح الواحد منا لا يهتم إلا بالبقعة التي يعيش فيها من الأرض». إن عوني يعتقد جازماً ولكن بتخوف «ان الروح العربية لم تزل قوية في جميع بلاد العرب، ولكني أخشى أن تضعفها، لا سمح الله، سياسة التجزئة الحاضرة التي أخذ العرب، مع الأسف يألفونها، أما الوحدة العربية، فلقد أصبح العرب يخشون ذكرها، ظناً منهم أن ذلك مما يرعب الأوروبيين ويدفعهم إلى توحيد قواهم ضد العرب، ولكن دول أوروبا متحدة قديماً في هذا السبيل». إنه نداء يبعثه عوني على صفحات الجريدة لاعتقاده أن الموقف خطير «وأنه قد آن الأوان لأن يفكر كل عربي في الموقف الحاضر وأن يعمل من أجل الوحدة العربية التي لا تقوم للعرب قائمة بدونها».

كانت دعوة الوحدة هاجساً لدى عوني عبد الهادي منذ أن أسهم في تشكيل العربية الفتاة، وفي هذه المرحلة التي زادت فيها ضراوة الحكم الاستعماري والتمزق بدت الدعوة ملحة. وكان عوني من أشد المتحمسين لفكرة عقد مؤتمر عربي قومي دعا إليه عدد كبير من أعضاء جمعية الفتاة وحزب الاستقلال السابقين

خلال جلسات المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في القدس أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١[٢٤] وانبثقت فكرته من قضية البُراق. جرى الاجتماع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ في منزل عوني عبد الهادي وشهده نحو خمسين شخصاً وأصدر المجتمعون ميثاقاً قومياً[٢٥]. وتشكلت اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر من عوني عبد الهادي، وخير الدين الزركلي، وصبحي الخضراء، وعجاج نويهض، وأسعد داغر، عزة دروزة (لم يحتفظ عوني بأية وثيقة عن هذا المؤتمر كما لم يسجل عنه أية ملاحظة).

ولم يُقدّر لهذين المؤتمرين أن يلعبا دوراً كبيراً في الأحداث المقبلة في فلسطين على رغم بعدهما الإسلامي والعربي، وبدا أن الخلافات النابعة من ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة وأخرى عائلية بحتة ـ على رغم تفاقم الخطر ـ كادت تصيب الحركة الوطنية بالتمزق، وهذا ما دفع بعض العاملين في الحقل الوطني في فلسطين، من الذين أسهموا في الحركة القومية العربية التي قاومت التتريك وألهبت الثورة العربية وعملت في العهد الفيصلي، إلى تشكيل حزب الاستقلال العربي في تموز/يوليو ١٩٣٢ (مقره القدس) حرصاً على وحدة الحركة الوطنية، ومنعاً من انتشار الاقليمية والمصلحة الشخصية. وأصدر الحزب بياناً (وضعت مسودته بخط عوني) وقعته هيئة مركزية (عزة دروزة، فهمي العبوشي، أكرم زعيتر، صبحي الخضراء، معين الماضي،

---

(٢٤) في أواخر عام ١٩٣١ عقد في القدس مؤتمر إسلامي عام من أجل قضية فلسطين، وانبثقت فكرته من قضية البُراق ومطامع اليهود في الأماكن الإسلامية وفي ظروف لجنة البُراق الدولية وتحقيقاتها وتقريرها. واتسعت الفكرة بحيث تناولت قضية فلسطين برمتها على اعتبار أنها قضية إسلامية من الواجب تنبيه العالم الإسلامي إليها وتبصيره بالأخطار المحدقة بها ودعوته إلى القيام بواجبه نحوها. وعينت ليلة المعراج ١٩٣١/١٢/١ موعداً لانعقاد المؤتمر وأرسلت أوراق الدعوة إلى عدد كبير من رجالات المسلمين وأعيانهم وعلمائهم في مختلف أنحاء العالم. والقرارات الرئيسية كانت: إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، إسلامية البُراق والتعاهد على الدفاع عنه، إيجاد دائرة معارف إسلامية، تأسيس شركة لإنقاذ الأراضي، مساعدة الفلاحين والقرويين وأرباب الحرف على إيجاد شركات تعاونية للتسليف، تأسيس لجنة فرعية محلية وخارجية.

(٢٥) في أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي اجتمع عدد غير يسير من رجال الفتاة والعهد الفيصلي وقد رأوا أن يغتنموا هذه الفرصة لدراسة أحوال بلادهم وتجديد عهد الحركة العربية وأهدافها، فاتفقوا على عقد مؤتمر عربي قومي يجتمعون فيه ويدعون إليه من كان على فكرتهم وروحهم من رجالات العرب الذين أتوا لحضور المؤتمر الإسلامي. وتم الاجتماع في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ في بيت عوني عبد الهادي. وبعد المداولات في المؤتمر العربي القومي تم الاتفاق على وضع ميثاق قومي يكون بدء مرحلة نشاط جديدة في سبيل الحركة العربية وأهدافها، وعلى الدعوة إلى مؤتمر عربي عام للنظر في الخطط التي يحسن السير عليها لتحقيق الميثاق، وتأليف لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر وعلى نشر بيان على العالم العربي بما تقرر. وقد وقّع الميثاق جميع الحاضرين فجاء وثيقة جديدة من وثائق الحركة العربية الحديثة.

عوني عبد الهادي)، وقد شجب بيان حزب الاستقلال الخلافات الحزبية وحاول تخطيها من أجل المصلحة الوطنية فقط.

وأعلن البيان أنه «لما كان من الجريمة الوطنية أن تصبح قضيتنا الاستقلالية التي أسس بنيانها على هامات شهداء العرب في جميع الأقطار العربية، ورفعت قواعدها على مناكب المجاهدين الأبرار، رهن القضايا الشخصية، وفريسة تلك النزعات والحزبيات المحلية، وأن لا يكون لفريق الاستقلاليين الذي عمل مع الجماعات العربية في ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى ولمن يجري على مبادئهم وينحو نحو غاياتهم، كيان مستقل ينضوون تحت لوائه لاستئناف الجهاد الوطني وفقاً للمبادىء التي اعتُنقت وبُشّر بها تبشيراً خالصاً لوجه الله والأمة والوطن، فإن موقّعي هذا البيان اعتقدوا أنه آن الأوان لإقامة مثل هذا الكيان، والقيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي استقلالي، يكافح الاستعمار وما جرّه من نكبات كفاحاً شريفاً لا مداورة ولا مواربة فيه، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية وانهاضها». وأبدى الموقعون على الميثاق ثقتهم الكاملة بأن «في البلاد فريقاً كبيراً من الأحرار المخلصين يشعرون بالحاجة التي شعر بها القائمون بهذا الحزب، ويألمون مثل ألمهم فيمدون لهم يد المؤازرة والتأييد في هذه الحركة التي يرجون من ورائها الخير والخدمة الخالصة المنزهة عن كل شائبة. . . . لخدمة القضية الوطنية الاستقلالية وللخروج بها من هذه الدائرة الضيقة التي حصرت فيها».

وقد جاء في قانون حزب الاستقلال أن مبادىء الحزب هي ثلاثة: ـ استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً ـ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة ـ فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سوريا. أما خطط الحزب الواردة في القانون فهي خمسة: ـ العمل على تحقيق المبادىء الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الأقطار العربية ـ الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب ـ إلغاء الانتداب ووعد بلفور ـ إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين ـ إنهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ونص قانون الحزب على صيغة القسم للمنتسبين إلى الحزب على النحو الآتي: «أقسم بالله أن أكون مخلصاً لمبادىء الحزب وخططه، خاضعاً لمقرراته، متضامناً مع إخواني فيه على تنفيذها وإعلاء شأن الحزب، متعاوناً وإياهم على الحق والخير والكرامة، وأن لا أستغل ولا أوافق على استغلاله لمآرب أو منصب أو نفوذ شخصي».

وقد عمل حزب الاستقلال التزاماً بمبادئه وخططه على توسيع دائرة نشاطه لتتعدى فلسطين، ومن ذلك البيان (مسودة بخط عوني) الذي أصدره الحزب بمناسبة «ما اتصل به من المعلومات وما تحدثت به الصحف من المشاريع والأعمال السياسية

والاقتصادية وعن الحركات المضرة التي تدبر في الخفاء في الجزيرة العربية تأميناً لمنافع خاصة وتحقيقاً لمطامع شخصية»(٢٦). وبعد أن درس حزب الاستقلال هذه المعلومات أوضح موقفه المبدئي وهو «بما أن للأمة العربية في مختلف أقطارها غاية مقدسة عليا هي الاستقلال والوحدة والتخلص من أي سيطرة أجنبية مباشرة أو غير مباشرة والوقوف موقف الحزم في وجه الغزوة الصهيونية، وبما أن صاحبة الشأن الأول في أي تدبير أو مشروع يتعلق بالبلاد العربية مهما كان لونه هي الأمة العربية، وبما أن كل حركة تسبب إيقاع فتنة ما في قطر من الأقطار العربية أو توسيع شقة الخلاف بين أصحاب المقامات العليا فيها إنما تؤدي في الحقيقة إلى ترسيخ سيطرة الأجنبي فيها وتعرقل وصول الأمة العربية إلى غايتها المقدسة العليا، فإن الحزب يعلن ويعتقد أن كل مخلص غيور على بلاده وأمته يؤيد في إعلانه بأن البلاد العربية لن تكون سلعة يتساومها الطامعون استناداً إلى القوى الأجنبية أو اليهودية، وأن الأمة العربية لن تقبل أي مشروع أو تدبير يتعلق ببلادها إلا إذا كان صادراً عنها ومتفقاً مع غاياتها وأمانيها، ويستنكر كل دسيسة تؤدي إلى وقوع الفتنة في أي قطر من الأقطار العربية».

وكان أول عمل قام به عوني عبد الهادي بعد تأسيس الحزب انسحابه من لجنة استشارية خاصة بـ «تشريع العمل». وقد تلقى في ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٢، رسالة من أحد العاملين في الإدارة البريطانية في القدس، وعمل مع عوني في اللجنة هو ك. و. كامبل (Campell) يبدي فيها بالغ أسفه لهذه الاستقالة مقدراً إسهامه في هذه اللجنة نظراً إلى ما تميزت به آراؤه ومعرفته وخبرته من قيمة عالية، وهو يذكر بغبطة الفترة التي تعاونا فيها معاً، ويأمل أن يجمعهما المستقبل في عمل مشترك من أجل مصلحة بلده (أي عوني) وكرامة بلده هو (أي كامبل).

وكانت أنظار عوني ـ وكل العاملين في الحركة الوطنية الفلسطينية ـ لا تزال مشدودة إلى العراق على أمل أن يلعب الملك فيصل دوراً لنصرة القضايا العربية، واستعان عوني بصديقه ساطع الحصري(٢٧) الذي كان بعيداً عن التفاؤل في هذا الدور،

---

(٢٦) قد تكون الإشارة هنا إلى حركة «ابن رفاده» إحدى التحركات المسلحة ضد «الملك عبد العزيز آل سعود» في شمال الحجاز في أواسط أيار/مايو ١٩٣٢ الذي عبر الحدود المصرية قرب العقبة ومن ثم إلى شمال الحجاز. ومنيت مغامرة ابن رفاده وحركة المعارضة في الحجاز بالهزيمة، وكذلك فقد هزمت بعدها حركة أنصارهم المسلحة في عسير. وكانت منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية موضع نزاع منذ أن وضع إقليم عسير عام ١٩٢٦ تحت حماية آل سعود وقد قمعت حركة أمير عسير حسن الإدريسي بالقوة ولكن المنطقة ظلت متوترة لتشهد حرباً سعودية يمنية عام ١٩٣٤.

(٢٧) كان ساطع الحصري بعد ميسلون قد خرج من دمشق مع فيصل، ولكنه لم يذهب معه إلى لندن لحضور مفاوضات الملك هناك. وقد التحق به في بغداد عام ١٩٢١ وتولى مناصب عدة منها إدارة المعارف ثم إدارة كلية الحقوق ومناصب علمية وثقافية أخرى.

فقد رد على رسالة عوني في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٣ بقوله «إن الصيت الذي ناله العراق في العالم العربي، لهو أكبر من حقيقته بدرجات، لا شك في أن الوضع السياسي العام مساعد للنهوض مساعدة كبيرة، غير أن قلة الرجال تحول على الدوام دون الاستفادة من هذا الوضع العام. وأكرر الآن ما قلته قبلاً: لو كان وضع العراق السياسي في سورية، أو ثقافة سورية في العراق لرأينا دولة عربية قوية ناهضة... غير أن... مع الأسف الشديد».

وكانت أوضاع فلسطين قد زادت توتراً مع اقتراب عام ١٩٣٣ من نهايته وتزايد أعداد المهاجرين الصهيونيين، وازدياد الإحساس بالخطر. وقد شارك عوني، بصفته أحد الأعضاء الفاعلين في الهيئة المركزية لحزب الاستقلال وعضواً بارزاً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي(٢٨)، بالإعداد للتظاهرات الوطنية التي شغلت مدن فلسطين بشكل متعاقب أواخر عام ١٩٣٣ تعبيراً عن موقف الحركة الوطنية من سياسة الانتداب. وشارك عوني في تظاهرة يافا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣)، وسجن مع عزة دروزة في سجن القدس وأرسل باقي المعتقلين إلى سجن عكا، وبعد محاكمة أفرج عنه مع كثير من المعتقلين بعد تعهد مكتوب.

لقد شُغل عوني في هذه الفترة التي انقضت بين تظاهرات عام ١٩٣٣ وتفجر الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ بعمله السياسي في حزب الاستقلال ومهنته كمحام حيث عمل جاهداً على الوقوف أمام التواطؤ البريطاني الصهيوني لمنع تسرب الأراضي من أصحابها العرب والدفاع عن الحقوق العربية (هذا رغم عدم توفر وثائق كافية في أوراقه ومذكراته). وقد ظلت زوجته طويلاً تذكر بحرقة كارثة عرب الحوارث الذين أجبروا على ترك أراضيهم بالقوة(٢٩)، ومثال آخر أورده محمود العابدي عام ١٩٧٠ (بمناسبة تأبين عوني عبد الهادي)،

---

(٢٨) كان المؤتمر العربي القومي في القدس عام ١٩٣١ قد قرر الدعوة إلى مؤتمر قومي عربي عام للنظر في الخطط التي يحسن السير عليها لتحقيق الميثاق. وتألفت لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ونشطت اللجنة في مهمتها فأرسلت استفتاء للشخصيات العربية البارزة في الأقطار العربية في المؤتمر وموعده ومكانه ومناهجه وأخذت ترد عليها الأجوبة المشجعة وفي بعضها خطط ومقترحات متنوعة. وكان من المقرر عقد المؤتمر في ربيع سنة ١٩٣٣ ولكنه تعطل لوفاة الملك فيصل ومعارضة الانكليز لتحمل العراق هذه المهمة. وقد فكرت اللجنة في عقد المؤتمر في غير بغداد ولكنها لم تجد ما يشجع على المضي في مهمتها.

(٢٩) مساحة وادي الحوارث نحو أربعين ألف دونم من الأراضي الجيدة، وكان مسجلاً على بعض أمراء القبيلة دون أفرادها فباعوه لأسرة التيان اللبنانية ورهنته هذه لبعض الفرنسيين وهؤلاء رهنوا رهنهم لبعض اليهود الفرنسيين أيضاً. وكان ذلك في زمن الدولة العثمانية فجاءت ورثة المرتهنين الآخرين تطالب بدينها فحكمت المحكمة بالدفع ووُضع الرهن في المزاد، فرسا على اليهود. ونفذت السلطات الحكم فقوّضت بيوت البدو المزارعين وجلتهم عن أرض عرفوا بها وعرفت بهم بالقوة. فكان مشهداً أليماً حيث غدا نحو خمسمائة عربي حيارى لا يملكون ما به يقتاتون. وكان من واجب السلطات أن تتدخل باسم حماية المزارعين وتفعل شيئاً.

فقد استذكر العابدي مقالة كتبها هو في جريدة **الدفاع** (يافا) عام ١٩٣٤، والمقالة كانت حديثاً مع عوني عبد الهادي حول امتياز الحولة، وقبل الحديث بيومين كان عوني في زيارة إلى صفد مع وفد المحامين للدفاع في قضية جبل كنعان، وأمضى معهم محمود العابدي في تجميع نقاط الدفاع، وتهيئة البينات وتزكية الشهود.

ويعود إلى تلك الفترة مسألة أشير إليها بعد مرور ٣٤ سنة، عن لقاء جرى بين عوني عبد الهادي ومعه عدد من الزعماء العرب (منهم موسى العلمي، إحسان الجابري، شكيب أرسلان) وبن غوريون في تموز/يوليو ١٩٣٤. وقد تلقى عوني هذا الخبر في رسالتين منفصلتين: الأولى جاءت من أكرم زعيتر في عمان في ١٣/١/١٩٦٨، والثانية من هنري كتن من بيروت في ٢٠/١/١٩٦٨. وخلاصة الخبر رسالة بعث بها بن غوريون إلى الجنرال ديغول نشرت في جريدة **لوموند** الباريسية[٣٠] (ترجمت **النهار** البيروتية المقالة) عن لقاءات مع الزعماء العرب أولهم عوني عبد الهادي. ويقول أكرم زعيتر في رسالته إن الأمير شكيب أرسلان كان قد كتب إلى أكرم زعيتر في عام ١٩٣٤ (وكان في بغداد) عن لقائه ببن غوريون وسخريته من مقترحاته الأخيرة، وينفي أن يكون قد جرى اتفاق معه. ويخاطب أكرم عوني في رسالته قائلاً: «وأعتقد أن موقفكم لم يكن يختلف عن موقف الأمير شكيب سخرية من مشاريعه علماً بأن مجرد اجتماعكم ببن غوريون حينئذ وأنتم معتمد حزب الاستقلال فيه ما يؤاخذ عليه». ويضيف أكرم «... وعلى كل لا بد لكم من إبداء الرأي في هذا الذي نشره بن غوريون بعد ٣٤ سنة». أما رسالة هنري كتن فقد جاء فيها «ان زعم بن غوريون ليس إلا كذباً وتدجيلاً وإنما الخطورة أن يبقى هذا الزعم دون تكذيب منكم (أي من عوني) ينشر في نفس الجريدة، وإن لم يحصل مثل هذا التكذيب فسوف يُستغل قول بن غوريون كما استُغل حديث الأمير فيصل مع وايزمان عام ١٩١٩».

ولما كان عوني عبد الهادي قد وجد بأن بن غوريون قد حوّر الحديث عن حقيقته «فقد رأى من الواجب الشخصي والقومي العربي أن يضع الحقائق في إطارها التاريخي الصحيح»، جاء ذلك في رسالة عوني إلى غسان تويني، رئيس تحرير جريدة **النهار** في ٢٩/١/١٩٦٨ ونشرت **النهار** الرد تحت عنوان طويل: «عوني عبد الهادي يرد على القسم المتعلق به في رسالة بن غوريون إلى ديغول ـ وعد بلفور: من أجنبي لا يملك، إلى أجنبي لا يستحق ـ وايزمان ولورنس تآمرا على فيصل الأول في قضية الاتفاق ـ هدف بن غوريون إظهار العرب بأنهم يبيعون أراضيهم»[٣١].

---

(٣٠) *Le Monde*, 10/1/1968.

(٣١) **النهار**، ٣١/١/١٩٦٨.

يقول عوني عبد الهادي في ردّه: «. . . رأيت من واجبي أن أعلن الحقيقة التي أراد بن غوريون أن يزوّرها في رسالته إلى الرئيس ديغول، وليس هذا أول تزوير أو قلب للحقائق يمارسه بن غوريون وزمرة الصهيونيين أمثاله. لقد اجتمعت حقاً ببن غوريون وبالدكتور ل. ي. ماغنس، وهو مدير الجامعة العبرية حينذاك، في بيتي بالقدس آنذاك. ودارت بيننا مناقشة طويلة دامت ثلاث ساعات، وكنت قد سجلت ما دار بيننا من أحاديث عقب انصرافهما مباشرة. بدأ بن غوريون حديثه بعدما عرفني به الدكتور ماغنس.

«وكان الدكتور ماغنس كثيراً ما يتقرب للعرب بحجة أنه لا يدين بالسياسة الصهيونية، وقال لي: (إن بن غوريون طلب إليه أن يجمعه بوطنيين عرب لا يشترون بالمال، فأتيت به إليك). وقد رأيت أنا أن أقف على خطط هذا الصهيوني المعروف في فلسطين، وطلبت إلى بن غوريون أن يتكلم بلغة انكليزية سهلة حتى أستطيع أن أفهم ما يقول، لنقص معرفتي بهذه اللغة. وقال بن غوريون: (انني جئت هنا لأتحدث إليك عن قضيتنا، قضية اليهود، إن اليهود يرغبون في أن يتفقوا أو يتفاهموا مع العرب، بدلاً من أن يعادي بعضهم بعضاً)، وقال: (نحن نعترف بحق العرب بالبقاء في أراضيهم إذا هم اعترفوا بحقنا في التوطين بفلسطين). وهنا لم أستطع الانصات إلى ما يقوله من ترّهات. فقاطعته قائلاً: (إن فلسطين يا بن غوريون بلد عربي وليس بلداً يهودياً، وحق العرب في بقائهم في أراضيهم وفي بلدهم لا يحتاج إلى اعترافكم وأنتم الغرباء عن هذا البلد. أما اليهود الفلسطينيون الذين عاشوا مع العرب بسلام فإنهم يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها العرب، بلا تفريق. أما تصريح بلفور فقد أصدره أجنبي لا يملك، إلى أجنبي لا يستحق. ولم يكد يصدر هذا التصريح حتى رأينا الحكومة البريطانية تعطي ما استولت عليه من الأراضي التي انتقلت إليها من الحكومة العثمانية والتي تعد بملايين الدونمات إلى الشركات اليهودية، ورأيناها تبذل جهوداً كبيرة لتسهيل انتقال الأراضي العربية إلى اليهود عن طريق فرض الضرائب المرهقة وسن القوانين المجحفة، وحتى رأينا اليهود يشترون بعض الأراضي من ضعاف النفوس. وقد تملّك اليهود بهذه الطريقة الكثير من أراضي العرب الجيدة، أراضي العرب غير الفلسطينيين والمقيمين في خارج فلسطين، كأرض مرج ابن عامر الذي لا تقل مساحته عن ٤٠٠ ألف دونم وأراضي أم خالد ووادي الحوارث التي تزيد مساحتها عن نصف مليون دونم، بينما مساحة فلسطين كلها لا تزيد عن عشرة آلاف ومائة ميل مربع، وإن أراضي فلسطين الجيدة محصورة في السهول والوديان والساحل. وها أنتم تعملون على إغراء الفقراء من الفلاحين للاستيلاء على أراضيهم عن طريق البلية العظمى والآفة الفظيعة التي ابتلينا بها وهي شركتكم الكبرى المسماة (كيرن كايمت) التي يغذيها أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، أمثال آل روتشلد، من اليهود في الخارج، وما يجمعونه من الأموال الكثيرة (الشاقل)

وهي ضريبة مفروضة على كل فرد وأسرة يهودية في العالم. ولم تكتف هذه الشركة بشراء أراضي الأغنياء الواسعة المقيمين في خارج فلسطين، بل أخذت هذه الشركة تغري فقراء الفلاحين بالأموال الكثيرة لتنزع منهم أراضي الآباء والأجداد. ونتيجة لهذه السياسة الغاشمة بدأت مساحة أراضي اليهود تزيد، بينما أخذت تنقص مساحة أراضي العرب، والعرب في حاجة إلى كل شبر من أراضيهم).

«وقلت لبن غوريون: (إن الأضرار التي لحقت بالعرب من جراء استيلاء اليهود على أراضي البلاد قد بلغت حداً كبيراً، وإنني مزمع على رفع دعوى ضد حكومة فلسطين الانكليزية ـ أقول الانكليزية لأن الحكم القائم في فلسطين هو حكم مباشر، إذ لا وجود عندنا لحكومة منتدبة ـ كما هي الحال في سورية ـ وذلك في المحكمة العليا التي من اختصاصها منع الحكام من مخالفة قوانين البلاد، وقوانين البلاد كما تعلم، لا تسمح القيام بأي عمل أو إجراء يلحق ضرراً بالعرب). وهنا قال بن غوريون: (ولكن في هذه الحال إذا ما أصررتم على اتباع مثل هذه السياسة، فإنه لا يبقى هناك أي مجال للتفاهم بيننا، وهذا مما يؤسف له كثيراً، فاليهود سوف يبذلون كل جهد في سبيل استيطانهم في أراضي فلسطين. وإذا كان العرب سيحاولون منعهم، فسيجرب العرب عضلاتهم وسيجرب اليهود مؤهلاتهم، ولا ينتج عن ذلك إلا المآسي وإراقة الدماء البريئة من الفريقين). وأخذ يشرح الفوائد التي سيحصل عليها العرب من استيطان اليهود في فلسطين من تحسن وسائل العمل عندهم وازدياد أموالهم ومن مساعدة اليهود للعرب على الاستقلال والاتحاد. وهنا قلت له بحماسة ولهجة قاسية: (إنك تتكلم يا بن غوريون عن المال وعن مساعدتنا على استقلالنا وعلى الاتحاد في مقابل تنازل العرب لليهود عن فلسطين بضفتيها الغربية والشرقية، وأنا أتكلم عن الوطن وقدسيته، والوطن لا يباع بثمن ولهذا لا يمكن يا بن غوريون أن نتلاقى».

وينهي عوني عبد الهادي ردّه إلى جريدة **النهار** بقوله: «هذا ملخص الحديث الذي دار بيننا والذي زوّره بن غوريون تزويراً فظيعاً. ومما يؤيد تزويره وتحويره الفظيعين ما جاء في مذكراته بالحرف الواحد تحت عنوان (محاولة فاشلة)». ويضيف عوني «... إن هدف بن غوريون من تحوير هذه الأقوال وتزويرها، هو أن يظهر العرب أمام العالم بأنهم قوم يبيعون بلادهم، إذا ما لوّح لهم ببعض المصالح المادية أو المعنوية. وبن غوريون ليس أول صهيوني حاول بالكذب والتزوير أن يشكك العالم بوطنية أبناء العرب... إنني لم أقصد في هذا البيان الدفاع عن نفسي أمام أكاذيب بن غوريون. فلقد تلقيت كتباً كثيرة من أبناء أمتي العربية، الذين يعرفونني حق المعرفة، ينكرون على بن غوريون أقواله بشدة، ويطلبون إليّ عدم الاهتمام بها، ولكني أردت أن أعلن الحقيقة كاملة حتى لا تُستغل مثل هذه الأكاذيب ضد الأمة العربية».

لقد أشير إلى هذه الحادثة التي وقعت عام ١٩٣٤ في مقالة كتبها صحفي يهودي في جويش كرونكل في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ يؤكد فيها أن العنف مستمر وأن الفشل هو مصير محاولات السلام وأن العرب واليهود لا يمكنهما تجاوز الفجوة في مواقفهما وخلافاتهما. ويعدد الصحفي أمثلة كثيرة من التاريخ البعيد منذ عام ١٩١٣ وحتى الثلاثينيات، ويعطي نموذجاً عن أصحاب المواقف المتصلبة: عوني عبد الهادي. ويرى الصحفي أن «الصهيونيين سواء كانوا معتدلين أو متطرفين فهم جميعاً لهم غرض واحد، يعني إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين ولم يكونوا على استعداد لقبول أي شيء لا يضمن لهم هذا الهدف»، ويقصد الصحفي بالمعتدلين واحداً من أمثال ماغنس.

الفصل السابع

مع انطلاقة الثورة الفلسطينية الكبرى

(١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)

تفاقم الوضع في فلسطين بعد عام ١٩٣٥ وتوّج بالإضراب العام في نيسان/ أبريل ١٩٣٦ الذي دعت إليه لجان قومية تشكلت في المدن الفلسطينية، ومع تفجر أعمال الثورة تنادت الأحزاب العربية في فلسطين إلى تشكيل اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني (وكان عوني عبد الهادي أحد أعضائها)[1]. ووقفت اللجنة وراء استمرار الإضراب وأعمال الثورة، وكان أسلوب التنظيم وطول النفس والعمق التي اتسمت بها الثورة، من الأمور الجديدة في حركة النضال الفلسطيني.

واعتقل عوني عبد الهادي مع عدد من الزعماء لتحميلهم مسؤولية الإضراب وحوادث «العنف». وتحمل رسائل عوني من المعتقل إلى زوجته تصويراً لحالة الاعتقال بوجه عام وبعض الآراء السياسية. وكان معتقل عوجا الحفير أول محطة للاعتقال، وأول رسائله من هناك إلى زوجته في ١٠/٦/١٩٣٦ في القدس يقول فيها: «فإني لا أزال أتمتع حقاً بطيب طقس الحفير»، ويطلب منها أن ترسل له (كفيّة) وعقالاً و(عبا) صيفية من (جنس العال)، مع أنه يصعب تدارك ذلك، كما يقول، وذلك لحالة الإضراب، كما يطلب كتباً بواسطة البريد باسمه إلى «عوجا الحفير». وقد تلقت «أم مازن» ـ زوجته ـ رسائل تشجيعية من رفاق عوني تقديراً لموقفه، من أمثلة ذلك رسالة من تحسين كمال عن اللجنة القومية في نابلس ـ وشعارها الإخلاص والعمل ـ بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٦، ويقول تحسين كمال إنه يكتب رسالته على «نغمات صوت الرصاص الذي يدوي في سماء نابلس هذه الليلة بين المجاهدين الثوار وبين الجنود البريطانيين. ثوارنا يطلقون النيران من البنادق والأعداء تطلق الرصاص من مدافع المتراليوزات من ثلاثة أمكنة، وإن زيادة كثرة الرصاص كان بسبب الغضب على الحكومة في نابلس وفي قراها بعد نقل عوني إلى الحفير».

---

(١) الأعضاء الآخرون: أحمد حلمي، راغب النشاشيبي، جمال الحسيني، عبد اللطيف صلاح، حسين الخالدي، يعقوب فراج، الفرد روك.

ويضيف: «فهنيئاً لسيدي الأستاذ زوجك البطل في منفاه وهنيئاً لنا بالوسام الذي أعطته السلطة لعوني بك ابن نابلس البار وموضع فخرها. هذا وإن جميع شباب نابلس يحيون في عوني بك الروح الشريفة والجرأة الوطنية التي كانت السبب في (انتشاله) من بين أعضاء اللجنة العليا». ويبتهل عدد من وجهاء نابلس في رسالة إلى «أم مازن» في ١١ حزيران/يونيو ١٩٣٦ إلى الله «بدوام فلسطين حرة عربية إلى آخر الدوران»، ويثنون على عوني، المحامي عن أمته ووطنه «ذلك الأسد الرابض في منفاه الذي رأى وطنه المقدس معذباً، فجرد عزيمته صادقاً بكل ما لديه من قوة». وتتقدم الرسالة بالإكبار والإعظام لزوجته على ثباتها المشرّف وحسن تشجيعها الباهر «ولا غرو فأنت وأترابك من فضليات العقائل النابهات بكن يعتز ويفتخر الوطن».

وبعث عوني من معتقل صرفند، بعد أن نُقل إليه مع أقرانه، رسالة إلى زوجته في ١٩٣٦/٦/٢٩ يشير فيها إلى حضور المندوب السامي إلى صرفند واختلائه معه ثلث ساعة حدثه عن الحالة الحاضرة وسأله بعض أسئلة تتعلق بالمستقبل، فأكد له عوني «بأن العرب في فلسطين لا يرضون بإنهاء الحالة قبل تلبية مطاليبهم وأنهم يفضلون أن تقضي الحكومة على الحركة الحاضرة وبالقوة، وأن مطاليبهم لا تتعلق بالهجرة اليهودية أو بمنع بيع الأراضي لليهود فقط، ولكنهم يطلبون تغيير الإدارة الحاضرة بإدارة وطنية مسؤولة لدى مجلس نيابي». ورداً على ما ذكره المندوب السامي بشأن اقتراح الحكومة البريطانية إرسال لجنة[٢] ملكية للتحقيق قال عوني: «إن العرب سوف لا يقبلون الاعتراف باللجنة الملكية المقترحة لأنهم ما عادوا يثقون بأي لجنة انكليزية مهما كان نوعها، وهم يعتقدون أن قضيتهم أصبحت معروفة لدى الجميع وأنها لا تحتاج لأن يوضحوها لأحد بعد». ويعلق عوني على رد فعل المندوب السامي بقوله: «كان يبدي أسفه الشديد على ما وقع في البلاد من قتل وإتلاف للأموال، وكان يتمنى أن لو يقبل الناس على طلب اللجنة الملكية فيعودون إلى الهدوء والسكينة إلى أن تنتهي اللجنة درسها الحالة وتضع تقاريرها عن الحالة الحاضرة». ويضيف: «وقد فارقني المندوب وهو قانع بأن الحالة تقتضي لها أعمال غير أعمال العنف، هذا ما بدا لي منه، وإن كان يحاول إقناعي بأن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بأي عمل في مصلحة العرب قبل أن تسكن الحركة الحاضرة ويستتب النظام».

---

(٢) كان الإضراب وتطوراته المتفاقمة مما أهمّ الانكليز كثيراً ولا سيما بعد التحول الذي طرأ على اتجاه النضال الجديد منذ عام ١٩٣٠ بتحول الكفاح نحوهم مباشرة، فأخذت سلطاتهم في لندن وفلسطين تحاول محاولات متنوعة للحيلولة دون تفاقم الخطب. وكان من تلك المحاولات ما أذاعه وزير المستعمرات أن الحكومة ستقترح على الملك إيفاد لجنة تحقيق ملكية لدرس أسباب القلق ومعالجتها في نطاق التزامات الانتداب وحالما تهدأ الحالة مع الاستعداد لاتخاذ الوسائل الوافية برضاء السكان.

ويبدو أن الإدارة البريطانية في محاولة منها لتخفيف الاضطرابات وتمهيداً لقدوم لجنة التحقيق الملكية قد سعت إلى إجراء لقاءات مع الزعماء المعتقلين لتوسيطهم ومهادنتهم، وكان عوني عبد الهادي من أبرزهم، فهو نظراً إلى مكانته القيادية وصلاته العربية الواسعة، كانت السلطات البريطانية على ثقة تامة بمدى تأثيره القوي في تهدئة الأمور. وكان صديق لعوني من حيفا هو المحامي وديع البستاني، قد قرأ خبراً في جريدة البالستين بوست عن اجتماع المندوب السامي به، فبعث إليه برسالة في ٦/٧/١٩٣٦ يشير إلى ذلك وإلى «أن بقية الإخوان المعتقلين السبعين قد أعيدوا إلى حظيرتهم بعد أن أضربوا عن الطعام يومين» وغاية ما يأمله هذا الصديق أن تكون معاملتهم «قائمة بما يحق لضيوف الملك من الكرامة!...».

وفي رسالته من صرفند في ٥/٧/١٩٣٦ إلى زوجته تناول عوني أحوال المعتقل وانشغاله بما يجري خارج المعتقل، ويصف زيارة البعض له «من بين أطراف الأسلاك الشائكة وتحت الشمس اللاذعة». واقتصرت رسالته في ٦/٧/١٩٣٦ على الحديث عن أحوال المعتقل ويذكر العشرة المعتقلين الآخرين في «برّاكة» ومنهم أكرم زعيتر وعجاج نويهض وصبحي الخضراء، وتناولت رسالته في ٩/٧/١٩٣٦ ما طرأ على المعتقل من تغيير، حيث بنت السلطة تسع أو عشر (برّاكات) ووضعت بين كل (برّاكة) وأخرى أسلاكاً حديدية ويقيم في كل برّاكة عشرة أشخاص. وكتب في ١٤/٧/١٩٣٦ رسالة إلى زوجته يذكر فيها «عيد فرنسا الوطني، فقد دكّ الإفرنسيون معاقل الظلم وحطموا الباستيل وهو حبس أعد لمن يأمر الملك بحبسه فيه وهو من أظلم الحبوس»، ويضيف «فعسى أن يقرب الوقت الذي يدكّ فيه مؤسسات الظلم». وأشار في رسالته في ١٥/٧/١٩٣٦ إلى أن نبيه العظمة، المعتقل أيضاً، قد بُلّغ بأن له الخيار بالبقاء في صرفند معتقلاً أو بمغادرة فلسطين إذا شاء، «وذلك لأن نبيه (بك) كان قد احتج على اعتقاله بصفته من تبعة الحكومة (الحجازية) ولكني أشرت عليه بالبقاء بصرفند لأسباب وأظن أنه سيختار البقاء هنا».

وفي رسالته في ١٧/٧/١٩٣٦ أسهب عوني في الحديث عن أخبار المعتقل، ثم يضيف «إني أقرأ كل يوم قسماً كبيراً من القرآن الكريم مع الشرح والتفسير، وإني مسرور جداً لذلك، فقد أرسل إلينا بعض الإخوان مصاحف جميلة جداً. وإني أقرأ في الصباح والمساء من كل يوم قسماً وإني أقرأ السورة مرة بكل دقة واعتناء ثم أقرأها مرة ثانية، وإني آمل أن أكمله إن شاء الله وأن لا أتركه متى عدت إليك».

واستكمالاً لمساعي الإدارة البريطانية للتأثير في الزعامات الفلسطينية ومنها عوني، توجه أحد كبار الموظفين البريطانيين العاملين في دائرة السكرتير العام، واسمه سدني مودي (Sydny Moody) إلى عوني عبد الهادي برسالة صريحة في ١٨/٧/١٩٣٦

(كما يبدو رداً على رسالة عوني في ١٩٣٦/٧/١٤) يوضح فيها «أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها (أي عوني) أن يساعد على دعم القضية العربية هي في استخدام نفوذه لإعادة النظام والقانون بحيث يمكن للجنة الملكية القدوم والتحقيق في القضية»[٣]. ويشير (مودي) إلى أن الوضع الحالي للعرب بعد ثلاثة أشهر من الإضراب هو مؤسف في الحقيقة، ولكن مسؤولية هذا الوضع تقع على عاتق أولئك الذين أطالوا أمد الإضراب ومنعوا بذلك عودة الأوضاع الطبيعية في حين هم يعلمون جيداً أن حكومة جلالته قد عرضت النظر في قضاياهم ومعالجة المساوىء الحقيقية. وهذه المسؤولية كما يؤكد (مودي)، تقع بوجه خاص على زعماء الشعب، وهو يحث عوني لو أراد القيام بأي حصافة سياسية، أو لو كان زعيماً في الحقيقة، أن يخرج عن رأي رفاقه ويحثهم على التعاون مع الحكومة لوضع حد للاضطرابات، وهو يرى أن عمله هذا سوف يعتبر عملاً سياسياً شجاعاً ويكسب منه امتنان غالبية المواطنين. وهو واثق، كما يقول، «أن هذا هو الطريق المخلص الوحيد الذي يمكنه من خدمة القضية العربية».

وعاود آرثر واكهوب، المندوب السامي، الاتصال كتابياً بعوني عبد الهادي في ٢١ تموز/يوليو، وكان ذلك جواباً على رسالة بعث بها عوني ووضع أمام نظر المندوب السامي عدة مسائل جديرة بالاهتمام منها اعتراضه على سياسة العنف التي تتبعها السلطات البريطانية. يقول المندوب السامي إنه لم يقصد على الإطلاق أن العنف وحده يؤدي إلى السلم الدائم، ولكنه يعود فيكرر أن رغبته صادقة في تحقيق هذا السلم بقدر رغبته هو (أي عوني) أو أي شخص آخر في فلسطين. ويؤكد أن الخطوة الأولى هي إنهاء أعمال العنف التي تجلب التعاسة لجميع الناس في هذا البلد أو في أي بلد آخر ترتكب فيه. وإنه حين يحدث ذلك فإن اللجنة الملكية سوف تبدأ التحقيق بكل الشكاوى. وينهي المندوب السامي رسالته مخاطباً عوني: «ونظراً لأنك أنت ورفاقك لديهم كل الثقة في عدالة قضيتكم فأنتم سوف ترحبون بالتأكيد بإجراء هذا التحقيق».

وكان عوني في معتقله يتابع باهتمام كل ما تقوم به الحكومة البريطانية ويعد تقاريره الخاصة استعداداً للخطوات المقبلة. وفي رسالته في ١٩٣٦/٧/٢٥ إلى زوجته يطلب أن يزوده شقيقه فؤاد بكل أعداد الجريدة الرسمية بالانكليزية التي صدرت منذ

(٣) وجّه الأمير عبد الله رسالة شخصية، على شكل نصيحة ودية، في ١٠ تموز/يوليو ١٩٣٦ إلى السير آرثر واكهوب (المندوب السامي) فيها إشارة إلى استقدام اللجنة الملكية ولكن بدون شروط، والأمير واثق بأن لدى الحكومة البريطانية وسيلة أخرى غير القمع والحركات العسكرية لحل المشكلات «وهي الطريقة المأثورة عن البريطانيين في الشرق قاطبة من عدل وسعة صدر وأخذ الأمور بالأناة».

بدء الإضراب، وذلك مع أحد القادمين، على أن ترسل الأعداد التالية في أوقاتها بالبريد إليه رأساً. كما طلب إرسال تقريرين كانا قد ظهرا مؤخراً، أحدهما لرئيس دائرة المهاجرة (المستر ملز)، والثاني لرئيس دائرة المالية (المستر جونسون). وعاد ليتحدث في رسالته إلى زوجته في ١٩٣٦/٧/٢٧ عن حياة المعتقل «فقد أصبح هناك ١١ (برّاكة) في كل (برّاكة) ٢٠ شخصاً، امتلأت جميعها وأنشىء غيرها في جهة تبعد عنها ١٠٠م، امتلأ خمسة حتى اليوم وعما قريب يملأ الباقي. . . وقد اعتادوا منذ مدة (يا ليتهم لم يفعلوا) أن يفتحوا جميع أبواب البرّاكات مرتين في النهار، وفي كل مرة ساعتين (سابقاً كانت الأبواب مغلقة تماماً فلا يجتمع إلا عشرين شخصاً)». أمر آخر رواه في رسالته «لا أزال مثابراً على قراءة القرآن الكريم وقد قرأت حتى اليوم خمسة عشر جزءاً مع التفسير، أي النصف تماماً وآمل أن أتمه ببضعة أيام ثم أعاود قراءته مرة ثانية».

في رسالة إلى زوجته في ١٩٣٦/٧/٣١ يتساءل عن قصد زوجته بأنه «محبوس» وليس «بمعتقل»، وبرأيه أن المعنى واحد. ولكنه في ١٩٣٦/٨/٥، وبعد شهرين من الاعتقال، يثير في رسالة إلى زوجته مسألة إقامة دعوى بفك أسر المعتقلين في جريدة **الدفاع** لأن الاعتقال غير قانوني، ويقول إن الدعوى لم يرفعها باسمه، بل رفعها حسن صدقي الدجاني، ونشر عوني صورة عنها في جريدة **الدفاع**. وهو يوافق زوجته في ما طرحته في رسالة سابقة عن وجود الفرق بين المحبوس والمعتقل، وقد جعل ذلك نقطة قانونية في الدعوى التي ستنشر في جريدة **الدفاع**، ويضيف: «رأيي أن المندوب السامي لا حقّ له في أن يحبس أحداً أو يخول غيره أية صلاحية بأن يحبس، وكل ما أعطي له في المرسوم الملكي، أي قانون الطوارىء، حق الإبعاد لخارج فلسطين أو إخراج شخص من محل في فلسطين، وإذا قلت إنك أنت التي بعثت لي أن أفكر في هذه النقطة فلا أحد يصدق. . . ولكن الحقيقة أنت قلت إنك محبوس ولست بمعتقل».

وقد أفاض في هذه النقطة القانونية في رسالة إلى زوجته في ١٩٣٦/٨/٦ فيقول: «إني لا أكاد أصدق أنك أنت التي أوحيت لي أحسن فكرة في سبيل إثبات أن اعتقالي هنا هو اعتقال غير مشروع. قلت: (لا تحسب أنك معتقل ولكنك محبوس). وقد كنت استغربت قولك هذا في بادىء الأمر ولكن لم ألبث أن فكرت فيه حتى اعترفت بأني في الحقيقة محبوس ولست موقوفاً أو معتقلاً، لأن الموقوف أو المعتقل يكون موقوفاً أو معتقلاً ريثما يقدم للمحكمة، كما جرى لي في عام ١٩٣٣. وأما المحبوس فيطلق على المحكوم عليه من محكمة بعد أن يحاكم ويحكم عليه فعلاً. وانتقلت حالاً من هذه الفكرة بأنه لا صلاحية لحاكم اللواء أو للمندوب السامي نفسه حق حبس أحد. ولا بد أنك قرأت اليوم صورة دعوى في جريدة **الدفاع**،

فلقد ذكرت فيه هذه الفكرة وشرحتها شرحاً وافياً». وكرر عوني الفكرة ذاتها في رسالته إلى زوجته في ١٠/٨/١٩٣٦ «لا تظنين أن قولك إني محبوس كدرني، بالعكس، وفي الحقيقة لم يخطر ببالي بعض النقاط القانونية المتعلقة بالحبس إلا يوم ذكرتني بذلك، كما كتبت لك سابقاً».

وقد بدأت مقالات عوني تظهر في جريدة **الدفاع** تحت عنوان (أبو مازن) «وقد أحببت وضع هذا الاسم»، هذا ما ذكره في رسالته إلى زوجته في ١٣/٨/١٩٣٦. وحملت رسالته في ١٦/٨/١٩٣٦ خبراً طريفاً «المعتقلون عندنا مشغول أكثرهم اليوم بألعاب الجمستيك (الألعاب الرياضية) خصوصاً بعد مجيء عبد الحميد شومان (مدير البنك العربي) الذي أحمى الوطيس وشوّق الناس، بما يقوم به من ألعاب رشيقة، إلى ممارستها، وقد صدق الذي قال عنه إنه (شاطرلان، باطرلان حامي حومة الميدان)». أما عن أحواله الخاصة فيقول: «ولا أزال أقرأ كثيراً، أما القرآن فبقي عليّ منه جزءان لإنهائه، أي جزء تبارك وجزء عم، وإني سأعيده من الأول إن شاء الله». ويضيف أنه قد يذهب قريباً ليافا لمعالجة أمر أسنانه. وعاد في رسالته في ١٩/٨/١٩٣٦ إلى زوجته للتحدث عن أن «الكامب هنا انقلب إلى ملعب رياضي منذ مجيء عبد الحميد شومان. ويجتمع كل يوم ما ينوف عن ١٥ ـ ٢٠ شخصاً يلعبون ألعاباً رياضية مدة طويلة وعبد الحميد أفندي (شامبيون الألعاب)». أما عن المعتقلين فيقول عوني إن مدة اعتقال ما يقرب من خمسين شخصاً ستنتهي في «٢٢ أو ٢٣ الشهر الحالي، ولا أعلم إذا كانت السلطة ستجدد لهم مدة الاعتقال والأغلب أن تفعل ذلك فيما يختص ببعضهم».

في هذه الفترة، كان نوري السعيد، وزير خارجية العراق قد قدم إلى معتقل صرفند، بعد أن لجأت إليه الحكومة البريطانية للتأثير في الزعماء الفلسطينيين، وأجرى محادثات مع عوني وبعض رفاقه، تقدم خلالها باقتراح إلى اللجنة العربية العليا، بناء على قرار الحكومة العراقية بالتدخل بالواسطة لحل القضية الفلسطينية. وجاء في نص الاقتراح «بالنظر إلى الروابط القومية التي تربط فلسطين بالعراق وبالنظر إلى ما بين حكومة العراق والحكومة البريطانية من صوت صداقة، تتقدم الحكومة العراقية بالاتفاق مع أصحاب الجلالة ملوك العرب بالتوسط لحل القضية الفلسطينية خاصة والبلاد العربية الأخرى عامة حلاً يتفق مع مطالب أهل فلسطين العربية المشروعة، ثم بعد ذلك تعلن اللجنة العربية بياناً بناء على هذا التوسط تطلب فك الإضراب ويُطلب من الأهالي الكف عن أعمال العنف. وبعد مرور مدة لا تزيد عن الخمسة عشر يوماً تعلن الحكومة وقف الهجرة وقفاً عاماً ويستمر ذلك لبينما تنتهي المفاوضات وتعطي اللجنة تواصيها، ثم تعلن الحكومة مبدأ العفو العام ورفع الغرامات. وقد صرح الوزير (نوري) بأنه لا يُقدم على هذا التوسط إلا إذا وثق بنيل

المطالب المذكورة مبدئياً، ثم هو متعهد بأن يكون هو وحكومته على استعداد تام للعمل على حصول مطالب أهل فلسطين الأخرى بكل ما يستطيع».

وقد بعث عوني إلى زوجته رسالة عن حديثه مع (فخامته) وقد فهمتْ هي من هذه الرسالة أن (الحالة طيبة)، إلا أن عوني في رسالته في ١٩٣٦/٨/١٩ كان متحفظاً «أظن أن استنتاجك ليس بمحلّه وأنا لم أكتب لك فيه إلا ما قلته له أنا، فهي في الحقيقة لا حسنة ولا سيئة، أي أنها لا تزال طبيعية. ويظهر أن الحكومة البريطانية تخشى (طموح العين) إذا هي تقدمت بقبول البادرة الأولى التي يطلبها العرب وهي توقيف الهجرة اليهودية توقيفاً تاماً. ولكن المشكل هو أن العرب لا يستطيعون، بعد أن طوّحوا بأنفسهم وبأموالهم لهذه الدرجة أن يتراجعوا للوراء، هذا ولو علم بعضهم أن الهجرة قد تقف بعد أن تعود السكينة للبلاد، لأن ليس هنالك ما يطمئنهم بعد على صحة ذلك. ومن ذا الذي يستطيع أن يتحمل المسؤولية في ذلك، إني لا أزال أعتقد بضرورة الثبات إلى تحقيق المطالب جعل الله العاقبة خيراً». وقد عبر واكهوب، المندوب السامي، في رسالة شخصية إلى عوني عن امتنانه للمحادثات (المرضية) التي أجراها مع (نوري باشا) مع تمنياته له بالشفاء من آلام أسنانه.

ولم يكتب لوساطة نوري السعيد النجاح، إذ لم يكن في نية الحكومة البريطانية أن تعد سلفاً بأي أمر قبل قيام اللجنة بدراسة المشكلة. واستمر نبض الثورة، وكتب عوني إلى زوجته في ١٩٣٦/٨/٢٢ يقول: «عجيب ما أظهرته هذه الأمة من حيوية كبيرة وتفان عظيم في سبيل المصلحة العامة. وما كان ليظن أحد بهذا الصبر الكبير والشجاعة الفائقة اللتين أظهرتهما طيلة الأشهر الماضية، حقق الله الآمال». وفي الرسالة ذاتها ذكر خروج عدة أشخاص من المعتقلين: «وقد فهمت اليوم أن السلطة أرسلت بعضهم ليسكنوا في محلات معينة. أما أنا فنقي أنه لا يهمني كثيراً بقائي هنا أو ذهابي لمحل معين أسكن فيه. فأنا أعلم بأن كل حركة لا بد من انعكاسها على البعض وأقل ما اختصتني به هو الحبس وهذا حسن... ولكن لا بد من الصبر فالمهمة التي يُرمى إليها ليست بصغيرة ويُحتمل في سبيلها كل عناء».

ولا يعرف بالتحديد تاريخ إطلاق سراح عوني، وقد كتب إلى زوجته رسالة في ١٩٣٦/٨/٢٥ يقول فيها «بلغوني ليلة أمس أنهم منعوا سفري للقدس في هذا اليوم وما علمت لماذا ولكن هؤلاء يعطون ويمنعون ولا يدري أحد عن السبب. ولكن (ماعليش). كل شيء يهون». ولكن من المؤكد أنه كان في القدس يوم ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦، فقد تلقى رسالة من المندوب السامي آرثر واكهوب في ذلك اليوم يدعوه إلى زيارة مكاتب الحكومة في الساعة الحادية عشرة صباح يوم ١٠ أيلول/ سبتمبر لبحث أمور معينة «نظراً لتفاقم الوضع الحاضر»، مع إشارة إلى المحاولات البريطانية

لتوسيط الدول العربية من أجل وقف أعمال الثورة. وقد بعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالتين إلى الأمير عبد الله(٤) يظهر فيهما عنايته بالقضية وإظهار رغبته باستطلاع رأي الأمير وإطلاعه على نتائج مساعيه، وخاصة أنه (أي الملك) يجنح إلى ناحية سلمية. ويقترح توجيه نداء عام يشترك فيه مع الأمير والملكين غازي والإمام يحيى يدعون فيه «أهل فلسطين لتوقيف الإضراب ليفسحوا للحكومة البريطانية المجال لإنصافهم في جو هادىء»، لأن مثل هذا النداء لو قبل ووقفت الحركة بعده يكون للحكام العرب «وجه عند الحكومة البريطانية في رجائها لقبول مطالب أهل فلسطين وإنصافهم». وجهة نظر الأمير في رسالته الجوابية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ «أنه لمن مصلحة العرب أن تكون لهم في غضون ذلك جولة في ميدان السياسة يسعون فيها لصيانة كيانهم في فلسطين ليدركوا الأوطار في مفاوضة البعثة الملكية». وتعثر توجيه «النداء المشترك»، لأنه كما جاء في كتاب الأمير إلى المعتمد البريطاني في عمان في ١/١٠/١٩٣٦ لا يوجد اتحاد في الآراء في كيفية النداء بين ملوك العرب وأهل فلسطين. فقد علم الأمير، كما جاء في رسالته، من مندوبين عن اللجنة العربية العليا زاروه في عمان «أن أي نداء لا يكون فيه ما يطمئن عرب فلسطين على كيانهم وحقوقهم تكون نتيجته الفشل». ويعد الأمير في رسالته بأنه سيبرق إلى الملك ابن سعود بنظرية المندوب السامي «في النداء البسيط والارتكان إلى حسن نية حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وما أذاعته عن عزمها على إجراء العدل»، وسيطلب إليه أن يشير على ملكي العراق واليمن بما يلزم في ذلك.

وفي هذه المرحلة التي كانت فيها بريطانية تضغط على الحكام العرب لضمان الهدوء تمهيداً لقدوم اللجنة الملكية، وجّه عوني في ٩/١٠/١٩٣٦ رسالة إلى المندوب السامي يعبر فيها وبأسلوب دبلوماسي عن أمله بإمكانية إجراء تغيير في السياسة البريطانية ووضع حد لمأساة شعب فلسطين في هذه الأيام ذات الأهمية التاريخية، يقول فيها: «أنا أعتقد أن الوضع الحالي في فلسطين سوف يصل إلى نهايته خلال اليومين التاليين، وكلي أمل بأن تتمتع فلسطين بحياة هانئة، وأرغب أن تعود العلاقة بين بريطانية والعرب إلى وضعها السابق، وأن لا تتأثر بما يكدرها في المستقبل. ويبدو لي أنه لا يمكن التوصل إلى هذين الهدفين لو لم يقتنع البريطانيون بأنه لا يمكن التوفيق بين شقي نص وعد بلفور، وأن عرب فلسطين لن يقبلوا بأن يظلوا متخلفين في الجانب السياسي عن أشقائهم وجيرانهم عرب سورية... إن عرب فلسطين لا يحملون أي عداء لليهود لكونهم يهوداً. إنهم يستنكرون السياسة الصهيونية

---

(٤) الرسالة الأولى في ٢٥ ربيع الأول ١٣٥٥هـ. والثانية في ١٦ جمادى الثانية ١٣٥٥هـ.، وأشير إلى الرسالتين في رسالة عبد الله الجوابية في ١٠ رجب ١٣٥٥هـ./٢٥/٩/١٩٣٦م.

التي تهدف إلى حرمانهم من حقوقهم الطبيعية في بلادهم... ولا يوجد شيء يجبرهم قبول سياسة لا تمنحهم مثل هذه الحقوق الطبيعية. وأنا على ثقة بأن سعادتكم تعرفون هذه الحقيقة أكثر من أي شخص آخر، فأنتم أشد الناس تلهفاً لرؤية السلام وهو يعمّ من جديد في فلسطين، وأن تتعزز روابط الصداقة بين البريطانيين والعرب. وهل أطمح في أن يبذل سعادتكم جهوده الطيبة من أجل تمهيد السبيل نحو تحقيق هذين الهدفين. أرغب في إضافة أمر آخر، إنه في الحقيقة سيوضع حد للوضع الراهن خلال هذين اليومين، إلا أن العرب، رغم ذلك، سيظل يعتصرهم الألم، وبرأيي فإنه من المأمول أن يعمل سعادتكم على محاولة تخفيف آثار هذا الألم في المقام الأول ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال وقف الهجرة اليهودية ومنح العفو العام في أقرب مناسبة ممكنة، وسوف يعمل هذا الإجراء على إعادة الطمأنينة للعرب كما سيمهد الطريق نحو إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي».

وجاءت رسالة واكهوب الجوابية في ١١/١٠/١٩٣٦ تحمل الأمل بعودة السلام، وترى التركيز على جهود اللجنة الملكية، يقول واكهوب: «إنك تأمل في رسالتك أن يصل الوضع الحالي إلى نهاية قريبة، وأنا على ثقة من اتفاقنا على أنه من مصلحة العرب استئناف أعمالهم العادية ووقف جميع أعمال العنف والخروج على القانون. إنه لا يوجد أي شخص أكثر تلهفاً مني لرؤية السلم والأمن يستتبان في البلد من جديد، وأن تتعزز روابط الصداقة بين بريطانية والعرب، وأنا واثق بأن اللجنة الملكية سوف تبذل أقصى جهدها لتحمل إلى فلسطين السلام الدائم والرضى التام، وأعتقد أن الحكمة تقضي من العرب أن يركزوا جهودهم الآن على التحضير من أجل قضيتهم». وكان النداء المرتقب قد صدر عن الحكام العرب في ١٠/١٠/١٩٣٦ وفق الخطة المرسومة، وأعقب ذلك إعلان اللجنة العربية العليا وقف أعمال العنف ابتداء من ١٢/١٠/١٩٣٦. وبعث عوني عبد الهادي رسالة في ٣٠/١٠/١٩٣٦ إلى المندوب السامي (في اليوم الثاني لرسالة الأخير في الإذاعة)، طالباً توضيح سياسة الحكومة إزاء الهجرة اليهودية. وكان جواب المندوب السامي في ٤/١١/١٩٣٦ غامضاً اقتصر على فقرة واحدة «أنا فقط أستطيع أن أذكرك ببياني الموجّه إلى اللجنة العربية العليا مؤخراً بأن اتخاذ أي قرار خاص بوقف الهجرة أو عدم وقفها إنما هو أمر يتعلق بوزارة المستعمرات».

وعلى أثر تصريح وزير المستعمرات السلبي اتخذت اللجنة العربية العليا قراراً بمقاطعة اللجنة الملكية وعدم الاتصال بها قبل أن تظهر الحكومة البريطانية حسن نيتها بتحقيق مطالب العرب، ومن أبرزها وقف الهجرة اليهودية (كتب ذلك عوني عبد الهادي في مذكراته عام ١٩٦٦). ولم يكن هذا رأي الحكام العرب، وقد جرى تشاور بين الملك غازي والأمير عبد الله كي تعيد اللجنة العربية العليا النظر بقرارها

وإعطاء فرصة للجنة الملكية «لأن المقاطعة تؤدي إلى نتائج غير طيبة، من حيث تحقيق المطالب ولعله يدعم مصالح الخصوم». وتتالت برقيات الملك عبد العزيز إلى الحاج أمين الحسيني لإقناعه بالعودة عن قرار اللجنة العربية العليا بمقاطعة اللجنة الملكية: «نرى أن المصلحة من كل الجهات تقضي بأن لا تهتموا في الوقت الحاضر بكل ما يعمل ويقال إلى أن تنتهي اللجنة الملكية من عملها وأن تحسنوا استقبالها وتقديم جميع المعلومات لها، فإن أسفرت النتيجة عن تحقيق المطالب العادلة وهذا هو أملنا فالحمد لله وإلا فتكونوا قد أديتم اللازم ونحن قمنا بالواجب وتمكنا من مساعدتكم في توسطنا لدى الحكومة البريطانية. نرى أن أحسن وسيلة في المحافظة على السكون وحسن استقبال اللجنة».

وقررت اللجنة العربية العليا إرسال وفد عنها (عوني عبد الهادي والشيخ كامل القصاب وعزة دروزة ومعين الماضي) إلى العواصم العربية لشرح موقفها، وقبل أن ينطلق الوفد في مهمته بعث عوني عبد الهادي رسالة إلى المندوب السامي في ١٨/١٢/١٩٣٦ (كانت توسيعاً لرسالة سابقة كتبها عوني عشية النداء المشترك) وذلك بمناسبة حلول السنة الجديدة التي يرجو أن «تكون فاتحة عهد سعيد تتأيد خلالها الصداقة البريطانية ـ العربية المنشودة ويتحقق فيها السلام الدائم المنشود لهذه البلاد المقدسة». ويؤكد عوني أن تحقيق هاتين الغايتين هما ما يرمي إليه الجميع وأن (فخامته) أكثر الناس رغبة في سبيل تحقيقهما، غير أنه يخشى كثيراً أن يحول دون سرعة تحققهما «تأثير الصهيونيين على الموقف الحاضر تأثيراً سيئاً». ويستعرض عوني عبد الهادي بإسهاب المطالب العربية وهو جازم بأن «العرب في غير حاجة إلى تقديم الدلائل المؤيدة لمطاليبهم الحقة، لأن هذه المطالب تتعلق رأساً بالكيان العربي، وبتعبير آخر إن الكيان العربي لا يكون له وجود بدونها. والعرب فوق ذلك لا تتكامل فيهم ميزات الإنسانية إلا بتحقيقها، وهذا ما لا يحتاج إلى دليل. وفي الحق هل يطلب من شخص يريد البقاء على الدين الذي يدين به آباؤه وأجداده أن يقدم الدلائل على الحق الذي له بالبقاء على هذا الدين؟ يريد كل إنسان، بل يستميت في سبيل الانتساب لأمة حرة مستقلة، فهل من المنطق أن يطلب إذن من عرب فلسطين، أن يقدموا الدلائل المؤيدة للحق الذي لهم في أن يتمتعوا بما تتمتع به سائر الأمم من حقوق. يطلب عرب فلسطين حكومة وطنية مثل الحكومات الوطنية التي لإخوانهم في سورية والعراق وشرق الأردن، فهل من الإنصاف في شيء أن يطلب منا نحن عرب فلسطين لوحدنا أن نقدم الدلائل المثبتة للحق الذي لنا في تشكيل حكومة وطنية؟ ولا فرق، في نظري، بين أن يطلب منا أن نثبت بالدليل أننا بشر مثل سائر البشر وبين أن يطلب منا الدليل على الحق الذي لنا في طلب تشكيل هذه الحكومة».

وينتقل عوني بعد ذلك إلى بحث مشكلة الهجرة اليهودية: «فهذه لم يعد في

مقدور أحد أن يطيقها في هذه البلاد. لقد بلغ اليهود ثلث العرب، في فلسطين، بعد أن كانوا فيها كمية مهملة في أوائل الاحتلال البريطاني. وهذه النسبة كبيرة جداً يعجز العرب فعلاً عن احتمالها لوحدها، فكيفما إذا بقيت القاعدة المضرة، قاعدة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد (مرعيّة)، وعاد في هذه الصورة في مقدور اليهود أن يصبحوا الأكثرية في البلاد في بضع السنوات القليلة التالية؟ ولا يمكن لأحد أن يدعي أن وضع تحديد لهذه الهجرة، مهما كان نوع هذا التحديد، كثيراً كان أو قليلاً، مما يدفع الخطر الذي يخشاه العرب في هذا الشأن. إن اليهود سيبقون دائماً ثلث العرب في البلاد أو ما يزيد بعض الزيادة على هذا الثلث، إذا أوقفت الهجرة اليهودية، منذ اليوم، وقفاً باتاً وأبدياً. لذلك فإن أي تحديد يوضع للهجرة اليهودية، مهما كانت كيفية هذا التحديد ومهما قلّت كمية المهاجرين اليهود بعد الآن، فإنه لا يكون من شأن ذلك إلا تبدل الوضعية التي للعرب في فلسطين اليوم تبدلاً يكون في صالح اليهود فقط، وصيرورة اليهود يوماً ما الأكثرية فيها. فالأمر الذي يخشاه العرب ليس أن يصبح اليهود الأكثرية في فلسطين في بضع السنوات القادمة ولكن في أي وقت من الأوقات، وليس من المنطق والإنصاف أن يُطلب من العرب التنازل عن حقهم في البقاء الأكثرية الساحقة في فلسطين كما كانوا في أوائل الاحتلال البريطاني. وفي الحق أن بلوغ اليهود اليوم ثلث العرب في البلاد مما لا يستطيع أبناء البشر احتماله، فلقد طفح الكأس حقاً وأصبحت البلاد لا تستوعب زيادة مهاجر يهودي واحد. وصفوة القول إن المهم في مشكلة الهجرة اليهودية ليس من حيث إنها مفيدة أو مضرة في أحوال البلاد الاقتصادية ولكن من حيث إنها مضرة بوضعية العرب السياسية، وفيما إذا كانت تؤثر على وضعيتهم من حيث بقاؤهم الأكثرية الغالبية منها». ويرى عوني في خاتمة رسالته أن من واجبه أن يرجو (فخامته) إمعان النظر في هذه النقاط المهمة «لأنها تتعلق بصميم قضية فلسطين ولأنه لم يعد في الحالة متسع أبداً لاحتمال أية سياسة لا تدفع حقاً الخطر المحدق بالبلاد من جراء السياسة الصهيونية ولا تضمن للعرب في فلسطين ذات الحقوق التي يتمتع بها إخوانهم وجيرانهم في سائر البلاد العربية».

وجّه عوني هذه الرسالة إلى المندوب السامي مباشرة قبل رحلة وفد اللجنة العربية العليا إلى بغداد ثم الرياض، ومن بغداد بعث عوني رسالة إلى زوجته في ١٩٣٦/١٢/٢٣ تحدث فيها عن وفود الناس إلى أعضاء الوفد الفلسطيني «أفواجاً أفواجاً حتى إنني لم أنزل للبلدة وأتمشى في شوارعها قليلاً». ويصف بغداد بأنها «في الحقيقة بلدة جميلة جداً، خصوصاً في شوارعها الجديدة وحدائقها التي أنشئت حديثاً. وبغداد هدية من هدايا نهر دجلة كما هي الحالة في مصر التي هي هدية من هدايا النيل، وفي اعتقادي أن لبغداد مستقبلاً باهراً ولا يحوجها إلا الأيدي العاملة

والمال الكثير، ومتى توفر فيها هذان العاملان ـ ولا بد أن يتوفرا ـ يومها تصبح بغداد من أجمل البلدان الكبيرة». يضيف عوني أنه سيغادر بغداد غداً مساء (الخميس) في القطار إلى البصرة ومنها إلى الكويت ومن الكويت إلى الرياض، وهو يقدّر أن تستغرق الرحلة عشرة أيام وأمله أن يعود إلى القدس خلال ١٢ أو ١٣ يوماً على الغالب.

وسجّل عوني في مذكراته الشخصية عام ١٩٦٦ ما جرى في بغداد والرياض «ذهبت ومعي الشيخ كامل القصاب وعزة دروزة ومعين الماضي إلى الرياض للاتصال بالملك عبد العزيز والتحدث إليه في أمر اللجنة الملكية[٥]، وكان هذا الوفد قد اتصل من قبل بالملك غازي وأطلعه على حقيقة ما يجري في فلسطين. فكان من رأي جلالته إلغاء قرار المقاطعة والاتصال باللجنة الملكية لما في ذلك من مصلحة عامة، وكذلك كان رأي الملك عبد العزيز الذي حبذ رأي الملك غازي». وأسفرت مشاورات وفد اللجنة العربية العليا في العاصمتين العربيتين عن تراجع اللجنة العربية العليا عن قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية. ويبدو من رسالة بعث بها واكهوب (المندوب السامي) إلى عوني في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ (يعزيه فيها بوفاة أخيه) أن مهمته (مشيراً إلى زيارته مع وفد اللجنة العربية العليا إلى بغداد والرياض) قد أثمرت في اتخاذ الزعماء العرب قرارهم بتقديم شهادتهم أمام اللجنة الملكية. ويضيف المندوب السامي «وكما تعلم فأنا أعتبر دائماً هذا تصرفاً حكيماً»، وكان المندوب السامي قد سبق ونقل إلى عوني عبد الهادي في ١٩٣٦/١٢/٣١ رسالة من اللورد بيل (رئيس اللجنة الملكية)[٦] يطلب فيها من المندوب السامي إبلاغ عوني عبد الهادي أن بإمكانه الإدلاء بشهادته أمام اللجنة الملكية، لو رغب بذلك، إما شخصياً، أو بتقديم بيان رسمي إلى اللجنة يتضمن آراءه.

واستعداداً لتقديم شهادته أمام اللجنة الملكية، طلب عوني من صديق له في حيفا أن يرسل له بعض المعلومات الاقتصادية التي يحتاجها لشهادته المقبلة. ورد الصديق في ١٩٣٧/١/١٥ بدراسة عاجلة تناولت موضوعين رئيسيين: «الأول هو

---

(٥) يقول عوني في مذكراته عام ١٩٦٦: «هناك في الرياض تعرفت على الأمير فيصل والأمير سعود. وفي اليوم التالي لوصولنا ذهب الملك للصيد ومعه ٢٠٠ سيارة إلى الخفس، ودعينا للذهاب مع جلالته، وعندما وصلنا إلى ذلك الموقع نصبت مائتا خيمة لمن كانوا في معية جلالته... وجرى البحث في موضوعين: الأول خاص بالأحاديث التي جرت بينه وبين الملك فيصل الأول على الباخرة الانكليزية وكان كلما ورد على لسانه اسم فيصل ملك العراق ردّد قوله: (فيصل الذي لا تجوز على الميت إلا الرحمة قد قال كذا وكذا)، والموضوع الثاني هو تقارب العرب بعضهم مع بعض وضرورة جمع شمل الدول العربية».

(٦) كانت اللجنة الملكية قد وصلت فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦.

الأراضي وتأثير شراء اليهود لها على الأهالي. وتبين أن ما اشتراه اليهود حتى الآن هو في الأغلب في السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر، والسهل الأول صالح لغرس الأشجار الحمضية ـ المحصول الوحيد الذي يعطي ربحاً للمزارعين، كما أنه صالح لزراعة المحاصيل الصيفية (الذرة والسمسم والبطيخ). والسهل الثاني صالح للزراعة الصيفية ـ المحصول الوحيد الذي يتكل عليه المزارع لإعطائه شيئاً مالياً لدفع بعض ديونه وضرائب الحكومة واحتياجاته الضرورية، وهذه الأراضي خرجت من أيدي المزارعين العرب واستحوذ اليهود عليها لاستثمارها، أي أن العرب خسروا الجزء المهم من الأراضي التي تعيلهم وتساعدهم على المعيشة، لأن الباقي ـ الجزء الجبلي القاحل ذي التربة الضعيفة ومتوسط إنتاج الدونم منه هو ثلث متوسط إنتاج الدونم في الأراضي السهلية ـ هذا الجزء لا يفي بحاجة مزارعيه والساكنين فيه. فهذا النوع من الاستعمار اليهودي أضر بالمزارعين العرب، فليست المسألة هي عدد دونمات اشتراها اليهود وعدد دونمات بقيت بأيدي العرب، «إن المزارع العربي قد نحر الأرض نحراً وزرع كل بقعة خالية، نتيجة قلة الأراضي الزراعية، مع وجود زيادة كبيرة بين المزارعين العرب حتى اضطروا لزراعة الأراضي الجبلية التي لا تصلح لزراعة الحبوب بسبب عدم خصبها وصغر الطبقة الطينية ولسرعة جفافها، ولما يتخلل هذه الأراضي من الصخور والحجار. ورغم هذا الضيق من قلة الأراضي فقد لجأت الحكومة إلى تنفيذ قانون أراضي الموات عام ١٩٢١، الذي بمقتضاه يمنع أي كان من فتح أرض جيدة، فإن فعل عوقب وأخذت منه الأرض. فعلى الحكومة، بعد أن اعترفت بقلة الأرض أن تزيل هذا القانون وتستبدله بقانون (كالقانون العثماني)، يعطي الفلاحين الذين يقيمون الأراضي الموات الحق في تسجيلها لزراعتهم.

«أما الموضوع الثاني فهو خاص بقوة الاستيعاب: وهي النظرية التي عليها تقوم الحكومة والجمعية الصهيونية بعمل قوائم المهاجرة سنوياً للاستعمار بفلسطين مقلوبة رأساً على عقب ومُفسّرة تفسيراً مغلوطاً، إذ إن قوة استيعاب أي بلد للاستعمار هو في الحقيقة ثروتها الطبيعية الدائمة. والعدد الذي يحدد لذلك هو العدد الذي يمكن وضعه لكسب معاشه بصفة دائمة، فمثلاً إذا قدرت قوة استيعاب فلسطين فيجب أن نقدر العمال الذين يمكن وضعهم في المزارع للعمل فيها والإعاشة الدائمة منها كمزارعين. وهؤلاء عددهم قليل، فإن ١٤ بالمئة فقط من المهاجرين اندمجوا في الكولونيات وكثير من هؤلاء الـ ١٤ بالمئة ذهبوا بالتالي إلى المدن لأعمال البناء. فالهجرة لو عمل لها حساب صحيح وروقبت مراقبة صحيحة يجب ألا تزيد عن خمسة آلاف شخص. ولكن الحقيقة أن الذين يقومون بأمر الهجرة لم يعملوا على هذه القاعدة الطبيعية بل كان رائدهم المؤثرات الخارجية ولم تكن فلسطين نفسها وقوة

استيعابها. وهناك عاملان: **الأول** العامل الاقتصادي في أواسط أوروبة، فالحالة المالية مضطربة في أوروبة، وكان من جراء الرسوم الجمركية التي وضعتها كافة الحكومات سبباً في عرقلة التجارة الحرة والأعمال الاقتصادية، الأمر الذي جعل كثيرين من أصحاب مال أوروبة ـ وأكثرهم يهود ـ يمسكون أيديهم عن القيام بمشاريع اقتصادية، وفي الوقت نفسه يسمعون أن إيراد البناء والعمارات يعطي أرباحاً طائلة، وهذا أغرى كثيرين منهم أن يرسلوا بأموالهم إلى فلسطين لتشغيلها.

«ويعزى العامل **الثاني** إلى الضغط السياسي و(اللاسامية) المنتشرة (الآن) في البلاد الأوروبية المحيطة بألمانية، وكان لهذا أثره في اليهود القاطنين بالنمسا والمجر ورومانية وبولونية وغيرها. وخشي كثيرون من أصحاب الأموال اليهود من انقلاب يحدث في حكومات هذه البلاد، فيحصل ما حصل في ألمانية من وضع قيود شديدة على إخراج العملة من هذه البلاد، فلذلك رأوا أنه من المستحسن والصواب إرسال جزء من رأس مالهم إلى فلسطين، حتى إذا وقعت الواقعة يكونون قد أخرجوا جزءاً من أموالهم. وعلى ذلك فالتأثير الحقيقي للهجرة إلى فلسطين ليست قوة استيعاب فلسطين نفسها على الهجرة، بل التأثير الحقيقي خارجاً، ويمكن لمثل هذه الأموال التي دخلت إلى فلسطين أن تخرج ثانياً، طالما لا يوجد في فلسطين تشريع يمنع إخراج العملة منها، إذا تحسنت الأحوال الاقتصادية والسياسية، وخاصة أن معظم أصحاب هذه النقود أجانب وموجودون في الخارج. فهل على مثل هذه القاعدة يقوم نظام الهجرة؟ إن هذه ليست إلا مضاربة: فإن أكثر من ٦٠ بالمئة من رؤوس الأموال المجلوبة لفلسطين يستعمل في البناء، فماذا يعمل الذين يعيشون في هذه المباني ويعتاشون على إنشاء مبانٍ أخرى جديدة إذا حصل ووقف إيصال الأموال الخارجية؟ وكذلك فإن الإكثار من غرس بساتين برتقال جديدة توجد ارتباكاً عظيماً لتصريف المحصول الذي تزايد كثيراً... وهذا أيضاً يؤيد أن قوة الاستيعاب في فلسطين محدودة».

وفي ختام التقرير يهيب صاحبه بعوني عبد الهادي أن يطلب من لجنة التحقيق الملكية بحث هذه النظرية والتأكد من مقدار ما دخل (الكولونيات) وعدد العمال الذين يعملون كعمال في الصناعات، وهنا تظهر إذا كانت قاعدة عملية الاستيعاب صحيحة أو مغلوطة. كما يلفت نظره إلى أنه أثناء التكلم عن ميناء يافا لا بد من بيان أن بناء ميناء حيفا كافٍ جداً لأعمال فلسطين البحرية «...فما معنى بناء ميناء جديد في تل أبيب؟ إن ميناءين في حيفا ويافا أكثر من قوة استيعاب فلسطين، فإذا رجعت البلاد لحالتها الطبيعية كان التوسع في بناء ميناء آخر جديد يكلف لا أقل من أربعة ملايين جنيه من مال الأمة ضياع».

وسجل عوني في إحدى أوراقه الخاصة بعض ما دار معه أمام لجنة بيل الملكية، وتلخصت شهادته بنقطتين رئيسيتين: **الأولى**، أسباب الاضطرابات الحقيقية، وهي: ـ حرمان العرب من حقوقهم الطبيعية والسياسية ـ الإخلال بالعهود المقطوعة للعرب (عهود الشريف حسين ـ مكماهون) ـ الإخلال بالعهود المقطوعة من الحكومتين البريطانية والإفرنسية عام ١٩١٨ ـ الإخلال بمبادىء الرئيس ويلسون ـ الإخلال بالفقرة (٤) من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ـ اتباع الحكومة البريطانية سياسة في فلسطين ترمي إلى إنشاء الوطن القومي اليهودي وإلحاق الضرر بمصالح العرب. أما النقطة **الثانية**، فتناولت الحلول لمنع تكرار الاضطرابات، وهي: ـ إنشاء حكومة وطنية وإقامة معاهدة بريطانية فلسطينية وإنهاء الانتداب ـ إيقاف الهجرة اليهودية حالاً وقفاً تاماً ـ منع بيع الأراضي العربية لليهود.

وكان من المسائل التي تناولتها شهادة عوني أمام اللجنة الملكية، ما يشكو منه العرب من المعاملة التمييزية، وما يقع على العرب من أعباء: «بلغني أن الحكومة خسرت ١٦٠ ألف جنيه في أعمال مرفأ حيفا، وهذا المبلغ للفرق بين أجور العمال العرب واليهود، أي أن هذا المبلغ أُعطي للعمال اليهود». وعن المصنوعات يقول عوني «بمجرد ما يتقدم للحكومة شخص بمصنع صغير (يشتغل أو لا يشتغل)، فحالاً تفرض تعريفة جمركية على المواد التي تدخل البلاد... والعرب مجبرون أن يدفعوا أسعاراً غالية بسبب حماية المصنوعات اليهودية». وأورد عوني أمثلة كثيرة عن السياسة التفضيلية التي تتبعها الإدارة البريطانية «الخزينة تنفق مبالغ ضخمة من أجل تأسيس الوطن القومي اليهودي. المهاجر اليهودي لا يدفع ضرائب على حاجياته البيتية في حين أن العربي يدفع ذلك، هذا تفسير المهاجرة والتحيّز لتسهيلها الذي لا يرضى عنه أحد. وهذا من وجهة أخلاقية، أقول أخلاقية لأن العرب لا تهمهم الأمور المادية وهم ينظرون إلى حقوقهم الطبيعية، نحن نقاتل لحقوق وليس لإصلاحات حاضرة. لا يهم العرب إذا كان الموظفون عادلين أو فاسدين». وحين أبدى اللورد بيل استغرابه من الجملة الأخيرة، رد عوني: «أريد أن تعلم اللجنة الملكية أنني أورد هذه الأمثلة فقط لتعرف أن العرب لا يهمهم شيء غير الحصول على استقلال بلادهم».

وجواباً عن تساؤل هاموند (أحد أعضاء اللجنة) بأن عوني يطلب أن تزول الحكومة المنتدبة في فلسطين، قال عوني: «نحن نطلب إلغاء الانتداب وأن تحل محله معاهدة، أعتقد أن هذا طلبنا منذ الاحتلال إلى اليوم وبكل مناسبة وقبل كل حديث سياسي كنا نطلب إلغاء الانتداب وعمل معاهدة مع بريطانية تقوم بموجبها حكومة وطنية في البلاد. وحين ذكر اللورد بيل: «أن من شروط اختصاص اللجنة أن تبحث فيما إذا كان للعرب واليهود ظلامات مشروعة وفي ما إذا كان نفذ صك الانتداب بنزاهة، وما دمت تطلب إلغاء الانتداب فلا يهمك البحث بهذا». كان جواب

عوني: «لا شك في ذلك، أنا أتكلم عن كيف تدار هذه البلاد من قبل حكومة». وتوضيحاً لما ذكره أحد أعضاء اللجنة الملكية (السر رامبولد) من أن اليهود يقولون إن الموظفين يتحيزون للعرب، رد عوني: «أعتقد لو سئل الموظفون عن ذلك بصورة خاصة لاعترفوا بما أقول فإنهم يخافون على وظائفهم من دعاية اليهود الواسعة. قال لي موظف انكليزي شخصياً ـ ويمكنني إبرازه شاهداً ـ سرياً ـ أنا لا أستطيع أن أدخل بيت يهودي للتفتيش عن السلاح ولكني أدخل بيوت العرب لتلك الغاية».

وعرض عوني بعضاً من ظلامات العرب وهي «أن اليهود استولوا على جميع مرافقنا الحيوية في البلاد كالبحر الميت ومشروع الكهرباء على نهر الأردن، وبهذا حرمونا من كل إمكان في الحصول على امتياز كان في المستقبل». ولما سأل اللورد بيل عوني عما إذا كان العرب قد قدموا مناقصات للحصول على هذه الامتيازات؟ رد عوني قائلاً: «تقدم شيء بهذا الخصوص ـ لقد كان المرحوم موسى كاظم باشا شريكاً لطولوك ولكن رفض طلبه... وناقص عربي في نيويورك على امتياز الكهرباء وله أملاك في فلسطين». ولما وجّه كوبلاند (أحد أعضاء اللجنة) الملاحظة التالية إلى عوني: «تدّعون أن رأي الحكومة لم تنظر للأنسب عند إعطاء هذه الامتيازات ولكنها أعطتها لليهود لتحيزها»، قال عوني: «لدينا بينات تثبت أن العطاءات التي تقدمت من العرب والانكليز كانت أنسب». وأورد عوني نقطة أخرى تدل على التحيز وهي: «وضع الحكومة على النقد والطوابع الفلسطينية كلمة (أرض اسرائيل) بالعبرية. فالغريب أن المادة (٢٢) من صك الانتداب تقول إن كلمة (فلسطين) يجب أن تكتب باللغات الثلاث، فكلمة (فلسطين) تكررت بالعبرية فوضعت (أرض اسرائيل)، فمن أين أتت هذه الزيادة؟ إذن فهذه الزيادة مخالفة لصك الانتداب». ولما سأل (هاموند) «هل تؤثر هذه على أحد؟» أجاب عوني: «يؤثر ذلك على أخلاقنا وشعورنا كل التأثير. ولقد أقمت قضية لدى محكمة العدل العليا أطلب إلغاء الطوابع لأنه يؤلمني أن ألمس شيئاً يحمل (أرض اسرائيل)».

وأجاب عوني على سؤال (هاموند) بشأن مصير القضية قائلاً: «قالت المحكمة إن صك الانتداب غير معمول به في فلسطين، وقالت إن دستور فلسطين فقط يطبق في البلاد وعلى هذا امتنعت المحكمة عن إبداء رأيها في الموضوع». ولما سأل (هاموند) عوني: «أتفضل أن تكون اللغة الانكليزية اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد؟»، أجاب عوني: «أفضل أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية». ولما أبرز (كوبلاند) قطعة نقود عليها تاريخان أحدهما بالعربية، والآخر بالانكليزية قائلاً: «ولو كنت صهيونياً متعصباً لاعترضت على ذلك». حينذاك رد عوني: «ليس في العبرية أرقام مخصوصة فيضعونها». ولما طلب اللورد بيل من عوني أية نقاط أخرى يود الإدلاء بها، قال عوني: «نعم نقطة التشريع: ويدخل بذلك موضوع المهاجرة والأراضي،

وما سبّبه الوطن القومي من غلاء المعيشة في هذا البلد بصورة فظيعة مع أن سائر البلاد العربية ترفل بحياة رخيصة ويعيش فيها الإنسان برفاهية، ومما يزيد في غلاء المعيشة هنا حماية الصناعات اليهودية». وهنا سأل اللورد بيل: «إذاً ففلسطين هي البلاد الوحيدة التي يعيش فيها العرب غير سعداء؟». فقال عوني: «المعيشة هنا أغلى من أوروبة ـ يصعب على العربي أن يجد مسكناً يعيش فيه، وإن وجده فإنه يدفع القسم الأوفر من راتبه أجراً له». ولما سأل (هاموند): «إذا كان العرب في البلاد العربية الأخرى أسعد حالاً منكم فلماذا لا ينزح عرب فلسطين إليها؟». فقال عوني: «يفضل عرب فلسطين أن تحفر قبورهم هنا من أن يغادروها، والإنسان ليس عبارة عن ماكنة يوضع فيها البنزين والزيت فتسير في أي مكان، وإنما الإنسان روح يعيش في أماكن يحبها، وأعتقد أن حضرات الأعضاء أنفسهم عندهم نفس الشعور نحو بلادهم. إذا كان المعتقد أن العرب وحوش ورحل ينتقلون بخيامهم من مكان إلى آخر، فهذا خطأ محض، العرب يعتقدون أنهم مدنيون وأنهم يحملون أقوى شعور وطني تحمله أرقى شعوب العالم. فأنا أقول فعلاً دون مبالغة إن السوريين والعراقيين يعيشون سعداء أكثر من سكان هذه البلاد لا من الوجهة السياسية فحسب ولكن من الوجهة المادية أيضاً».

انتهت هذه المرحلة بإصدار اللجنة الملكية تقريرها في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧ الذي نصّ على تقسيم البلاد «وذلك بوضع الأماكن المقدسة تحت انتداب بريطاني دائم وإنشاء دولة يهودية في أخصب قسم من البلاد وأهمها بما فيها أقضية حيفا وعكا وصفد وطبرية، وحشد العرب في ما تبقى من الأراضي الجبلية ومدينة يافا»[٧]. ووجهت اللجنة العربية العليا بياناً إلى الشعب العربي[٨]: «...ولما كانت هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين فحسب بل العالمين العربي والإسلامي قاطبة وكانت تسير في الأزمات بإرشاد وتعضيد أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم وزعماء الأمم الإسلامية وهيئاتها، ولما كانت تلك السياسة تناقض مطالب العرب وحقوقهم، فاللجنة ترى في هذا الموقف العصيب الذي تواجهه البلاد أن تبادر حالاً بالاتصال بهم، كما ترى من واجبها التشاور مع أصحاب الرأي من هيئات البلاد ورجالاتها في السياسة التي يقتضي السير عليها، واللجنة العربية العليا ترجو من الشعب العربي الكريم المؤمن بحقه الثابت على مطالبه أن لا يؤخذ بالإغراء وزخرف القول وأن يظل محافظاً على عهده وميثاقه الوطني وأن يحتفظ برباطة جأشه ورزانته وسكينته واثقاً كل الثقة من الفوز في النهاية بحقه وغايته».

(٧) من بيان اللجنة العربية العليا في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧.

(٨) البيان مطبوع وبه تصحيحات بخط عوني.

وتوجّه عوني عبد الهادي إلى بغداد (بالطائرة) كجزء من الخطة الإعلامية التي انتهجتها اللجنة العربية العليا في البلاد العربية لشرح أخطار مشروع التقسيم، وسفره هذا اعتبره عجاج نويهض في رسالته بتاريخ ٢١/٧/١٩٣٧ «كان أبرز ما ظهرت من حركة في الأقطار العربية هذه الأيام». وكان يفترض عودته إلى فلسطين بعد بغداد ولكن ضرورة الحالة الداخلية والخارجية قضت بأن يقصد جنيف بإيعاز جاءه من القدس، ذلك أن مشروع التقسيم كان سيطرح أمام لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم[٩]. وقد تعذر سفره بالطائرة أو الباخرة إلى جنيف «ويظهر أن الناس يسافرون لأوروبا أفواجاً ويصعب وجود محل للسفر»، كتب هذا إلى زوجته من دمشق (فندق أوريان بالاس) في ٢٢/٧/١٩٣٧، التي قدمها من بغداد، وكان عازماً على السفر منها بالسيارة لحمص ومنها بالقطار إلى استامبول فباريس: «هنا شيء من المشقة ولكن سأتحملها»، كما أضاف في رسالته السابقة.

وكان عوني لا يزال في دمشق حين بعث رسالة إلى مصطفى النحاس باشا في ١٩/٧/١٩٣٧ يستنهض فيها زعيم الوفد ورئيس الحكومة المصرية لنصرة فلسطين يقول فيها: «...أنتم في بعد نظركم وسمو رأيكم وشدة غيرتكم لستم بحاجة إلى تذكير مذكر بما يهدد الأقطار العربية والديار الإسلامية من تنفيذ المقترحات التي جاءت بها اللجنة الملكية أو في استمرار الخطة المتبعة حتى الآن في ربوع فلسطين المباركة، وما ينشأ عن ذلك من أخطار إذا كانت تصيب الشام في صميمها، فإنه قد لا يسلم غيرها من عواقبها وعوائلها، وذلك فضلاً عن التضامن الوثيق الذي يجب أن يسود بين دول هذا الشرق العربي لاجتلاب الرغائب إليه ودفع المكاره عنه والأخطار القريبة أو البعيدة». ويذكر عوني في رسالته أنه قد أوفد بشير السعداوي[١٠] كي يحادثه بهذا الأمر الخطير الذي يرجو «أن تكون مصر في المكان التي هي أهل منه فتأخذ بقيادة البلاد العربية لانتهاج خطة مشتركة يكون من شأنها إنقاذ الديار الفلسطينية وتوجيه قضيتها في أحسن وجهة تعين على إدراك تسوية عادلة وتضمن أمان البلاد المجاورة وتصون السلام فيها».

وكتب عجاج نويهض من القدس إلى عوني في دمشق رسالة في ٢١/٧/١٩٣٧ ـ حملها فؤاد شقيق عوني ـ يشرح فيها تطور الأوضاع (الراهنة) في فلسطين بعد عودة

(٩) استمرت مناقشات لجنة الانتدابات الدائمة أربعة أسابيع (من أواخر تموز/يوليو إلى أواخر آب/أغسطس ١٩٣٨).

(١٠) مجاهد ليبي منذ حرب طرابلس الغرب عام ١٩١١، لجأ إلى دمشق مع أسرته، جاب أكثر الأقطار العربية عاملاً من أجل رفعة الإسلام والعروبة، له صداقات واسعة في المشرق العربي.

التوتر[11]، فالسلطة لا تزال «تظهر استعدادها للأخذ بالشدة». ويخبره بأن الصحف البريطانية وخاصة التايمز، تشن حملات عنيفة صارخة مكشوفة على المفتي، وقد حاولت السلطات اعتقاله وهو في دار اللجنة العربية العليا فيها، ولكنه تمكن من الخروج من مدخل غير معروف وتوجّه بسيارة غير سيارته إلى جهة الحرم بطريق باب الزاهرة، لا بطريق باب الأسباط. وداهمت قوة من البوليس البريطاني الدار وقامت بعملية تفتيش (وكان الموجودون الباشا، طوقان، عزة، سابا، الخالدي) وخرجت بعد أن اعتقلت صبحي الخضراء، «وبعضهم قال إنهم جعلوا القبض عليه (سداً للفراغ) بعد فراغ حيلهم من المفتي، وبعضهم يقول إنهم كانوا يقصدون القبض عليه على كل حال». وقد ظل المفتي مقيماً في منطقة المجلس والحرم وأصبحت اللجنة العليا تعقد جلساتها في المجلس لا في دارها في باب الساهرة. ويضيف عجاج نويهض أنه علم من مصدر بوليسي أن السلطة «مشتاقة إليكم كثيراً، وقد يكون ذلك دافعاً لها لتكون أول المسلّمين عليكم لو عدتم إلى القدس أو فلسطين».

في رسالة أخرى بعثها عوني إلى زوجته من جنيف في ١٩٣٧/٧/٢٧ وصف فيها رحلته من حمص إلى لوزان، ومع أنه خلال تلك الرحلة كان منهمكاً بإعداد مذكرة للجنة الانتدابات الدائمة، فقد رأى أن يكتب إلى زوجته ورقتين «أحدثك فيهما ما استطعت التحدث، أليس في الكتابة شيء من المشاهدة؟». كان قد ترك دمشق بالسيارة إلى حمص ومنها بالقطار إلى حلب أولاً، وبعد ذلك «أخذنا نقطع في سهول سورية الواسعة التي يتخللها بعض الزرع المعهود عندنا وقليل من المياه في بعض جهاتها. وهذه البلاد لا تفرق بالجملة كثيراً عن أراضي بلادنا اللهم إلا أنها أكثر اتساعاً وأكبر منطقة». وبمرور القطار قرب أضنة «وهي تُرى عن بعد عظيمة، والأراضي المحيطة بها مزروعة زرعاً جيداً. وتذكرت حينئذ أن سيدي الوالد قضى فيها مدة طويلة أثناء الحرب الكبرى، وقد فهمت الآن لماذا لم أسمعه يشكو الغربة، حينما كان يحدثني عن أيام المنفى، فهي جميلة كما تراءت لي عن بُعْد وليست من الجهة الأخرى، من القرايا الحقيرة التي يضيق منها الإنسان ذرعاً». ويصف أنقرة بأنها «أصبحت بعد إقامة (أتاتورك) أي (أبو الأتراك) فيها بلدة عظيمة جداً في شوارعها الكثيرة التي هي عظيمة في نفس الوقت، وعماراتها الجديدة، والذين يعرفون أنقرة من قبل يقولون إن أنقرة القديمة لا تشبه بشيء أنقرة الحالية. وقد (ملأت) عيني مناظر الأراضي التي مررنا منها. ويظهر أن أتاتورك، رئيس جمهورية تركيا مهتم كل

(١١) كان تقرير اللجنة الملكية وتوصية التقسيم قد هزّا البلاد وأخذت البرقيات والمضابط تنهال على اللجنة العليا بالاستنكار والرفض والاستعداد لاستئناف الكفاح والتضحية من جميع أنحاء فلسطين، وكذلك كان الموقف العربي في رفض مشروع التقسيم.

الاهتمام بالزراعة، وفي الحق فإنك لا تجدين إلا أراضي خضراء أو أشجاراً قائمة، في كل الأراضي التي تمرين فيها. ورأيت مزرعة بقرب أنقرة أنشأها أتاتورك نفسه، وهي مزرعة عظيمة مغروسة على الأصول الفنية أحسن غرس، وهي تبهر العيون في اتساعها الكبير ومنظرها البهيج. وقد قيل لي إن أتاتورك بعد أن لاحظ غرس المزرعة بنفسه وأنشأها وهبها للأمة، ولكن هذا شيء عادي، فقد أصبحت تركيا كلها له، فماذا يصنع هو بمزرعة أكانت هذه المزرعة كبيرة وجميلة؟».

وبوصوله إلى استامبول يقول عوني: «هنالك انتصبت أمام عيني منظر هذه البلدة عاصمة آل عثمان، العظيمة، فجالت في خاطري ذكريات الخمس سنوات التي قضيتها فيها أثناء دراستي في مدارسها، وهي ذكريات يصعب عليّ الآن أن أصفها لك وأطيل عليك كثيراً في القول». وبعد أن وصل استامبول من جهة حيدر باشا يقول عوني: «كنا لا نزال في آسيا فأحضروا لنا ماعوناً كبيراً قطعنا فيه البحر الذي يفرق من هذه الجهة آسيا عن أوروبا، وقد قطعناها بعشر دقائق أو ربع ساعة فقط، وهنا أي في الجهة المسماة (سركجي) كنا في أوروبا حيث وجدنا القطار بانتظارنا». ولم يكمل عوني وصف رحلة استامبول ـ جنيف إذ اكتفى بالقول إنه وصل إلى لوزان فقضى ليلة فيها قبل أن يستقل القطار إلى جنيف، ونزل في لوكنده (ده برج).

وفي جنيف التقى برفاقه الذين يفترض أن يحضروا معه جلسات لجنة الانتدابات في عصبة الأمم وهم: موسى العلمي وجمال الحسيني والأمير عادل أرسلان. وكان الأمير عادل قد عاد من جولة له في أمريكا للدعاية للقضية الفلسطينية وجمع التبرعات، وكان أمين الريحاني[١٢]، في الوقت ذاته، يقوم بجولة مشابهة هناك لدى الجالية العربية وبين اليهود المخالفين للصهيونية وبين الأمريكان. وكان أمين الريحاني قد بعث رسالة في ١٩٣٧/٧/٣١ إلى عوني من على متن الباخرة الأمريكية (إكستر) في طريقه إلى بيروت على أمل يلتقي به في يافا أو حيفا عند توقف الباخرة (ولم يكن على دراية بأن عوني خارج البلاد) ليخبره عن نتائج «رحلته الخطابية الأمريكية، وهناك أمور هامة أود مباحثتكم واستطلاع رأيكم فيها». وكان الريحاني قد بعث برسالتين مشابهتين إلى كل من المفتي وراغب النشاشيبي.

وتدفقت رسائل عوني من جنيف إلى زوجته واختلطت في هذه الرسائل الأخبار الشخصية ووصف المكان بالأخبار العامة، وخاصة ما كان يدور في أوساط عصبة

(١٢) كان من الخطباء في إحدى الحفلات الخطابية في نيويورك، إضافة إلى الريحاني: شطارة، أبو شقرا، إيليا أبو ماضي، وكان حزب سوريا الجديدة وجمعية الشبان المسلمين من الجمعيات التي نظمت حملة الإعلام.

الأمم. وفي رسالته في ١٩٣٧/٨/١٧ يقول: «الحالة السياسية لم يتغير منها شيء فاللجنة، أي لجنة الانتدابات، قدمت اليوم تقريرها إلى مجلس العصبة الذي سيجتمع في ١٠ أيلول. ولكن هذا التقرير لا يحتوي على أشياء مهمة، وهو عبارة عن سرد وقائع وبعض انتقادات تتعلق بحكومة فلسطين وإدارتها. وتركت اللجنة أمر البتّ في مستقبل فلسطين إلى مجلس العصبة ولم تبد هي رأياً في الموضوع. وتعليقاً على حادث قتل بكر صدقي في العراق[١٣] يقول عوني في رسالته إلى زوجته في ١٣/٨/١٩٣٧: «لقد جاء هذا الحادث في غير وقته وإني أخشى أن يعقبه حوادث لا تحمد عقباها وآمل أن يستقر العراق نهائياً، لأن في استقراره منافع كبرى لفلسطين». ويشير عوني في الرسالة ذاتها إلى ترقب وصول وفد العراق إلى جنيف أواخر الشهر، وقد رأى رفاق عوني أن يبقى هو للتعاون مع الوفد العراقي في مسألة فلسطين «وسيكون على رأس الوفد وزير خارجية العراق ولا أعلم فيما إذا كان حادث قتل بكر صدقي سيغير شيئاً من برنامج هذا الوفد».

وفي وصف المكان يتساءل عوني في رسالته في ١٩٣٧/٨/١٣ بعد هطول أمطار غزيرة: «يقولون ما لأوروبة مليئة من الأحراش والأشجار وإن الأراضي فيها والجبال والوديان تلبس كلها ثياباً خضراء، بحيث لا تجد فيها بقعة صغيرة عريانة، ولماذا الشرق كله أحجار وصخور وجبال قاحلة؟ ذلك أن السماء هنا خيّرة، تنزل على هذه الأراضي ماء في كل وقت تحتاج فيه الأرض إلى الماء، أما (سماؤنا) الجميلة بخيلة، شيمة السيدات الجميلة».

وقد نشرت جريدة **الغازيت** السويسرية[١٤] تصريحاً لعوني عبد الهادي (وصفته الجريدة أنه عضو اللجنة العربية) قال فيه: «لن نتنازل مطلقاً برضانا عن حيفا وطبرية، وليس ذلك لأسباب اقتصادية، بل لأن القضية قضية شرف». وقد كتب عوني في مسودة مذكراته إن إميل الخوري، أحد اللبنانيين الأدباء (والذي كان مخابراً لبعض الجرائد الإفرنسية في باريس)، كان يتعاون مع عوني والأمير عادل أرسلان في تحرير

---

(١٣) في الفترة التي أعقبت استقلال العراق ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦ تنامت التيارات المعارضة للتحالف مع بريطانيا بين المثقفين وعدد من الضباط وأخذت تسود بينهم فكرة أن الجيش هو الهيئة المنظمة الوحيدة القادرة على إجراء التبديل المطلوب. وتزعم هذا التيار بكر صدقي وساعده حكمت سليمان، وبالتحالف بين فئة الشباب المثقف (جماعة الأهالي) والجيش نفذ بكر صدقي الانقلاب العسكري بمساعدة القوى الجوية العراقية في ١٩٣٦/١١/٢٩ واحتفظ بمنصب رئاسة أركان الجيش، في حين شكل حكمت سليمان الحكومة. وقد أوجد بكر صدقي دكتاتورية عسكرية، كما تقارب مع تركيا. وانتهى الأمر باغتياله في الموصل وهو في طريقه إلى حضور المناورات العسكرية في تركيا في ١٩٣٧/٨/١١ على يد خصومه في الجيش.

(١٤) Gazette (Switzerland), 21/8/1937.

المذكرات لأعضاء عصبة الأمم وأعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في القضايا العربية وقضية فلسطين خاصة.

ولسوء الحظ لم تلاق القضية الفلسطينية في جنيف حظاً أكبر مما لاقته على يد اللجنة الملكية، عبّر عن ذلك عزة دروزة في رسالة بعثها من القدس في ٨/٢٣/ ١٩٣٧ (عليها خاتم المجلس الإسلامي) جواباً عن رسالتي عوني في ١٥ و٧/١٩/ ١٩٣٧ «أما نحن فلم نفاجأ لا بقرارات مؤتمر زوريخ (حيث يعقد المؤتمر الصهيوني) ولا بتقرير لجنة الانتدابات. فقد كانت هذه نتائج معلومة من مقدمات معلومة أيضاً. فالقضية لا يعوزها المنطق، بل شعور الإنصاف وهو ما فقدته أوروبة. ولهذا فإن أعضاء لجنة الانتدابات مهما كانوا قانعين بعدالة قضيتنا، فإنهم رسمياً لا بد لهم أن يتأثروا بمصالح دولهم المشتبكة بمصالح بريطانية وتأثيراتها. ونحن نعرف من عصبة الأمم ووجدانها وهيبتها المهلهلة ما لا نحتاج معه إلى دليل جديد، ولكن واجباً علينا يجب أن نقوم به لا غير. أما اليهود فإننا نعرف أنهم يطيرون فرحاً باقتراحات اللجنة الملكية التي حققت لهم ما يظنونه خيالاً بعيداً، وهذا الفرح غطى على عيونهم المخاطر والصعوبات الهائلة التي تنتظرهم في فلسطين وبلاد العرب والإسلام. وأما أقصوصة التفاهم فنحن نعرف أنهم يكررونها عقب كل مؤتمر للإيهام والخداع، ولا شك في أنهم يؤكدون أن العرب لا ينخدعون بها، ومع ذلك فإن مناقشاتهم في المؤتمر كشفت القناع عنهم لمن يريد أن يرى في أوروبا فمطامعهم أصبحت ظاهرة وموقفهم أصبح مؤكداً».

أما عن أخبار الاضطرابات في فلسطين التي يستوضح عوني عبد الهادي عنها، فإن جواب عزة كان واقعياً، إذ «لا توجد اضطرابات فعلية وإنما بعض حوادث فردية واعتيادية، ولكن الدعاية اليهودية تكبرها لتضغط على السلطات هنا وتحملها على الإرهاب. وقد نجحت إلى حد ما فاعتقل في الأسبوعين الفائتين نحو (١٢) شخصاً من القدس معهم أربعة من اللجنة القومية. وقد استنكرنا هذا للسلطات وللندن وقلنا لهم إن هذا التصرف ليس إلا إثارة للعواطف التي تنتظر نتائج المباحثات بهدوء وسكينة. ولكن السلطات لا تسمع لأن التحريض الصحفي اليهودي مستمر». ويضيف عزة دروزة: «إن ما ينقل عن جنيف وزوريخ (حيث يعقد المؤتمر الصهيوني) ليس من شأنه أن يفت في الأعضاد، فالعقائد قوية بعدالة قضيتنا والإيمان تام بأن ثبات العرب وتضامنهم هما الكفيلان بإحباط كل مؤامرة ضدهم، ويأتينا من بلاد العرب والإسلام من الاحتجاجات والتأييدات ما يشدد من العزائم. ونحن عاملون على عقد مؤتمر عربي عام ليكون منه كلمة. . . وحاسمة إن شاء الله». خبر آخر يورده عزة دروزة في رسالته «كان أمين التميمي وأمين عبد الهادي قد سافرا إلى مصر ليقدما التهنئة للملك فاروق بمناسبة استلامه سلطته الدستورية، وقد قابلا رجال الحكومة

فلقيا منهم كل مشاركة بالشعور بخطورة الحال ووعدوا بكل تعضيد وسعي في سبيل تأييد موقف العرب وحل قضيتهم حلاً عادلاً في جنيف وفي لندن. وطبعاً سيأتي وفدهم إلى جنيف في هذه الأيام القريبة وسيجتمعون إليه، فعسى أن يكون من موقفه ما يعزز موقفنا وحقنا».

وكان عوني، بعد أن قدمت لجنة الانتدابات الدائمة توصية إلى مجلس عصبة الأمم بقبول مبدأ التقسيم في فلسطين، قد كتب رسالة إلى صديق في القدس في ١٩٣٧/٨/١٨ تعبر عن خيبة أمله بتقرير لجنة الانتدابات الدائمة. وبعث عجاج نويهض رسالة من القدس في ١٩٣٧/٨/٢٥ (بعد أن قرأ في الصحف المصرية تصريحات عوني الصحفية وأحاديثه تعقيباً على التقرير)، يتحدث فيها عن أن «الموقف هنا بحسب الظواهر هدوء من جميع الجهات لأن مركز الثقل خارج فلسطين كما هو معلوم اليوم. ربما عقد مؤتمر في دمشق[١٥] قريباً، ابن السعود تدل الأخبار من جهته أنه لا يدخر أقل وسع في سبيل درء التقسيم وليس ذلك كله حباً بسواد عيون من في فلسطين، بل تمثل قيام مملكة الأمير عبد الله له تمثلاً مفزعاً مرعباً للغاية، وتبدل الحالة الداخلية في العراق لم يخسرنا شيئاً، ومصر كذلك، روي لنا أنها لن تحجم عن العمل، وأكبر دافع إلى ذلك أيضاً تخوفها من قيام دولة يهودية مجاورة لها في هذه البلاد... مؤتمر دمشق يقال إنه سيكون قبل ١٠ أيلول وسيحضره مندوبون من مختلف البلاد، لم يُفصّل لي بعد أسماء من سيذهبون من فلسطين».

وكتب صديق آخر (ربما أحمد حلمي) رسالة من القدس في ١٩٣٧/٨/٣١ يقول فيها إن «قرار لجنة الانتدابات الدائمة جاء مخالفاً لظنوننا وآمالنا وضربة قاضية على العدل والإنصاف وأفهمنا بصورة لا تقبل التأويل أن هذه الكلمات، أي العدل والإنصاف والإنسانية، جميعها ألفاظ لا مدلول لها في العالم، وأن الأمم التي تريد أن تتخذ لها موقعاً تحت الشمس يجب أن تعمل وتعمل حتى تعول على قوتها وكفاءتها، أما غير ذلك، أما استجداء العطف، واستنداء الأكف، فهذه عاقبته وبئس العاقبة. لقد أبقى هذا القرار أسوأ أثر في النفوس وأيأس الناس جميعاً من إنصاف هؤلاء الأجانب المتكالبين على مصالحهم، ولكنه لم يتعد ذلك، أي أنه لم يغيّر الهمم ويحل العزائم ويوهن الاتحاد القويم والمضي إلى النهاية في سبيل الغاية

(١٥) كان نبيه العظمة السياسي السوري، الذي عاد إلى دمشق (ربيع ١٩٣٧) إثر توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية، قد بدأ الإعداد لعقد مؤتمر لنصرة فلسطين، بعد أن نشر تقرير اللجنة الملكية، وانتهت التحركات إلى إقرار عقده في بلودان «لجمع كلمة العرب من أجل إنقاذ سوريا الجنوبية، واتخاذ القرارات للحفاظ على عروبة فلسطين». وفي ١٩٣٧/٩/٣ تقدم نبيه العظمة إلى وزير الداخلية (السوري) بطلب باسم لجنة الدفاع عن فلسطين لإقامة مؤتمر عربي في ١٩٣٧/٩/٨ لمدة يومين.

المقدسة، فالشعب ولله الحمد... مؤمن بعدالة قضيته ثابت على ميثاقه، معاهد الله تعالى على الدفاع عن حقه دفاعاً مستمراً مشروعاً إلى أن يأذن الله بالفتح من عنده وهو ينصر المؤمنين». أما عن أخبار المؤتمر المقبل، فيقول هذا الصديق إنه سيعقد في ١٩٣٧/٩/٨ «سيذهب معين (الماضي) إلى تركيا حاملاً كتب توصية إلى سفير العراق مستنجزاً الوعد الذي وعده توفيق آراس لحكمت بك سليمان بالمدافعة عن قضية فلسطين لدى مجلس العصبة والسير مع العراق على طول الخط في هذا السبيل. ولولا الانقلاب الأخير في العراق لما خامرنا شك بأن تركيا ستقوم بوعدها وستنفذه رغم الاعتبارات الأخرى التي أشرتم إليها، ولكننا لا ندري ماذا تكون خطتها بعد اليوم؟ إلا أننا نؤمل خيراً ونرجو عوناً. توجه أمين بك التميمي إلى مصر لمواجهة النحاس باشا وتقديم مذكرة من اللجنة العليا بمطالب البلاد وكلمتها الأخيرة. وقد حرصنا على أن تكون المذكرة سرية للغاية، وهكذا شاء النحاس وقد وعد بالمساعدة التامة يبذلها في سبيل الإسلام والعرب مضافاً إليها مصالح المملكة المصرية التي لا يناسبها أن ترى عنصراً غريباً بجوارها».

ويصور الصديق صدى مشروع التقسيم في الخارج: «الاحتجاجات والوعود بالمساعدات فحدّث عنها ولا حرج فهي كثيرة كثيرة وللغاية: فالهند صاخبة على مشروع التقسيم والبلاد الإسلامية والعربية جميعها رفضته... واللجنة تتلقى ألوف الرسائل والبرقيات في هذا الشأن، ولا أحسبني مبالغاً إذا قلت ألوف الرسائل، فإنه لم يبق مركز من مراكز تونس والجزائر والمغرب الأقصى إلا احتج وأرسل رسالة أو برقية تتضمن احتجاجه على مشروع التقسيم. وقد كان المؤثر في هذا الموضوع الأستاذ الجليل السيد عبد العزيز الثعالبي حفظه الله ورعاه. الخلاصة أن الرأي الإسلامي والعربي يؤيدنا ويؤازرنا والأمة آخذة بيدنا، فلنتقدم في الدفاع بقلوب ملؤها الإيمان والاطمئنان والله ولي الصابرين». ويذكر هذا الصديق أن وفداً مسيحياً سيتوجه إلى أوروبا وأنه سيقابل عوني في جنيف قبل اجتماع عصبة الأمم. ويختم الصديق رسالته بالقول «لقد كشّرت السلطة عن أنيابها فازدادت الاعتقالات في البلاد وأخذت تعامل المعتقلين السياسيين أسوأ معاملة، مما أثار النفوس وأقلق الخواطر، ولولا ما يشاع من أنها تراقب الرسائل لدرجنا الشيء الكثير من هذه الوقائع المؤلمة المحزنة».

وحاولت رسالة عزة دروزة من القدس في ١٩٣٧/٩/٤ أن تزيل عن عوني بعض ما يشعر به من التشاؤم، ومع أنه هو نفسه ليس متفائلاً إلى الحد الذي دعاه الأمير عادل أرسلان بتفاؤل مشؤوم، إلا أنه ما زال يعتقد «أن ما عند الأمة من إيمان وعزيمة وما نراه من الحركة العالمية العربية والإسلامية من نشاط كبير يجب أن يجعلنا أقرب إلى التفاؤل منا إلى التشاؤم. والمهم القدرة على الصبر والتحمل والعزيمة الثابتة بعدم قبول ما لا يتفق مع آمالنا ومصلحتنا وكياننا، وهذا ما نرجو أن

يكون في أمتنا ذخيرة كافية». وعن أخبار الاعتداءات المتبادلة التي بدأت تتصاعد في أجواء فلسطين، يشير عزة إلى أن «اليهود في هذه المرة حاولوا استفزازنا وكلنا يعتقد أن المصلحة الآن في عدم الاندفاع والانتظار، ولهذا فإننا بذلنا جهودنا ونصائحنا للناس المتحمسين واستطعنا أن نقنعهم بكبح. . . ومهما يكن فالحالة متوترة ونرجو أن تعود فتصفى». لقد كان يهم رجال الحركة الوطنية في فلسطين في تلك الفترة المؤثرة توجيه الاهتمام نحو مؤتمر بلودان، «حيث كانت الدعوة قد وجهت إلى عقده لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ كتظاهرة عربية واقتفاء لأثر المؤتمرات الصهيونية».

وقد بعث عوني رسالة إلى زوجته من جنيف في ١٩٣٧/٩/١٠ بعد أن طالت مدة إقامته هناك دون أن يبتعد عن المدينة «طيلة انعقاد مجلس عصبة الأمم». وعما يجري في داخل المجلس «فكان مخيباً للآمال»، وقال عوني: «انعقد اليوم، كما قلت، مجلس العصبة واكتفى بتخصيص عشر دقائق لفلسطين، حيث اكتفى في ما يتعلق بها أن يقرر تعيين لجنة لبحث التقرير الذي وضعته لجنة الانتدابات الدائمة في فلسطين». أما عن أيام عوني التالية فإنها ستكون «عصيبة»، على حد قوله، «فجنيف أصبحت اليوم غاصة بجميع وفود الدول الممثلة في العصبة ما عدا ايتاليا طبعاً وفيها (٤٩٠) صحفياً وربما أكثر كلهم جاءوا إليها من الخارج. قلت سأقضي أياماً (عصيبة) لأني سأقضي هذه الأيام بالاجتماع إلى كل من أستطيع الاجتماع إليه للبحث معه عن فلسطين. غير أن هنا اليوم مسائل كبيرة وكثيرة قد ألهت الناس عن التفكير في البلاد المقدسة: مسألة البحر المتوسط، مسألة اسبانية وغيرهما من المسائل الكبيرة».

عاد عوني ليتحدث في رسالته إلى زوجته من جنيف في ١٩٣٧/٩/٢٣ عن الأجواء السائدة في مجلس العصبة «الحالة السياسية هنا تحسنت جداً: ففي ١٩ الجاري خطب وزير خارجية مصر في الجمعية العمومية عن فلسطين، وكان خطابه جيداً وصريحاً. وفي ٢٠ الجاري خطب وزير خارجية العراق خطاباً جيداً أيضاً في نفس الجمعية العمومية. وفي هذا اليوم خطب بعض ممثلي الدول في لجنة تدعى اللجنة السادسة للعصبة لمصلحة فلسطين، وكان من جملة الخطباء، وزير خارجية العراق وممثل دولة إيران وممثل دولة إيرلندا الحرة وممثل دولة فرنسا، وكانت خطب هؤلاء خطباً جيدة جداً». أما عن نشاطه هو فقد ذكر أنه «مشغول جداً هذه الأيام بمقابلة بعض الممثلين الدوليين هنا لإطلاعهم على الحالة الراهنة وبكتابة المذكرات اللازمة إليهم. وأظن أنه كان لوجودي هنا فوائد كثيرة. وغداً ستتشكل جلسة قصيرة لاختتام المباحثات التي جرت عن فلسطين في اللجنة السادسة المذكورة، وسيُرجأ بعد ذلك البحث عن فلسطين بصورة رسمية إلى انعقاد الجمعية في الدورات الآتية».

وعوني يعد بأنه بعد قضاء أسبوع أو أقل في باريس ولندن سيعود إلى القدس في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ «حيث ألقي عصاي وانفض عني غبار التعب وحيث أجد الراحة والسعادة».

بلغت الوطن أصداء هذا النشاط في جنيف، حيث كان عوني «على رأس ينابيع العالم» كما قال عجاج نويهض في رسالته من القدس في ١٩٣٧/٩/٢٣، مضيفاً أن «أخبار جنيف هذه الأيام الأربعة الأخيرة كانت منعشة للعرب كل الإنعاش، أعني حين ألقى خطبته واصف غالي باشا ممثل مصر (في مجلس العصبة) ثم أعقبه ممثل العراق، كان لهاتين الخطبتين أحسن وقع في النفوس وأُرسلت برقيات شكر عديدة إلى مصر وبعضها إلى جنيف إلى الوفدين المصري والعراقي. فمظاهر الرواية في هذا الفصل الأخير من الوجهة المسرحية كان طيباً للغاية، في حين أن الصحف العبرية ذعرت ذعراً شديداً من الخطبتين وعلقت عليهما تعليقات مرة للغاية». وما يستخلصه عجاج نويهض من مجموع ما يسمع ويقال في القدس من أوثق المصادر عن مصير مشروع التقسيم هو أنه «من حيث جعل اليهود في منطقة والعرب في منطقة أمر تصر عليه بريطانية البارحة واليوم. ولكن الحدود ليست الحدود المذكورة في تقرير (بيل) ولا تشبهها في فظاعة البتر والتقطيع. والحدود التي يسمونها (حدوداً معقولة) أن اليهود يقطعون الأراضي بين الكرمل وتل أبيب والحدود التي ترسم بين السهول والجبال تقارب حدود تقرير (بيل). و(الرواق) البريطاني يُستغنى عنه ويُعتاض عنه بنصوص خاصة للأماكن المقدسة في المعاهدة البريطانية العربية. والمثلث اليهودي جنوبي يافا والرملة يُرفع جملة. أما اليهود (فيعوّض) عليهم ـ ما أقبح هذا التعبير كأنهم خاسرون في الصفقة ـ في الصحراء الجنوبية، ويقول بعضهم إن منطقة الصحراء هذه تبتدىء من السواحل على طريق مصر على طول معين ثم تمتد نحو الداخل. والعامل الرئيسي في جعل حدود هذه المنطقة هنا أو هناك، الماء وإمكان استنباطه. هذا ما يقال عندنا في الزوايا والأحاديث الخاصة العالية باللغة العربية والانكليزية ما دام مشروع التقسيم هو الحل الذي تريده بريطانية. وإذا كانت هناك حلول أخرى فالله أعلم. ويقول بعضهم إن موقف مصر والعراق ـ لا موقف ابن سعود ـ كفيلان بأن يجعلا التقسيم يرسو على هذه القواعد». ويتابع عجاج الحديث عن أبرز مظاهر الموقف السياسي في فلسطين «عندنا لا يزال الصمت والحذر بأوسع معانيهما. وإذا كان وراءها من شيء فيشعر به كما يشعر بأقل الكهربائية من وراء الخشب غير الناقل للقوة. هذه مظاهر موقفنا نحن وموقف السلطة كذلك كما هو معلوم. وهذا الصمت امتد واتسع حتى شمل قصر رغدان أيضاً».

كان عوني قد توجه من جنيف إلى باريس بانتظار التأشيرة لقضاء أسبوع في لندن قبل العودة إلى فلسطين، في مهمة للدعاية للقضية من خلال (مكتب لندن)

الذي يضم عدداً من أصدقاء العرب البريطانيين المناصرين للقضية الفلسطينية، وقد استحالت عودة عوني إلى الوطن بعد تجدد أحداث الثورة[١٦]. وظل عوني ـ وهو في باريس ـ على اتصال بالأمير عادل أرسلان في جنيف. وقد تلقى من الأمير رسالة في ٦/١٠/١٩٣٧ ينقل له فيها تحذيراً من أميل الغوري بعدم السفر إلى فلسطين «لأن هناك مذكرات توقيف بحق جميع أعضاء اللجنة العربية العليا بلا استثناء الذين كانوا غائبين عن البلاد». وينصح عادل أرسلان صديقه عوني بالتوجه إلى الشام في أول الأمر حيث يستطيع هناك معرفة الحقيقة. ويذكر الأمير عادل شيئاً عن إجراءات الحكومة القمعية فيقول «عمل الحكومة هو بلا شك بتدبير وزير المستعمرات، ولو قبضت على مائتي شخص من الشمال (شمال فلسطين) واتخذت أشد التدابير هناك لاكتشاف الجناة لما قلنا شيئاً ولكان الرأي العام في انكلترة موافقاً وراضياً، لكنها ضللت الرأي العام بتصويرها الحالة على ما وضعتها وجعلته يعتقد أن اللجنة (العربية العليا) وكل أعيان البلاد مسؤولون عن الجناية بسبب نقمته على العرب». ويضيف عادل في رسالته، أنه فهم من ثلاث رسائل وردت إليه من لندن أن «أصدقاءنا (يقصد من البريطانيين) هناك في استياء شديد من هذه التدابير القاسية، وهم على ثقة أن اللجنة (العربية العليا) براء من كل مسؤولية، لكنهم عاجزون عن تبديل هذه السياسة». برأي الأمير عادل «إن هذه الشدة هي في نظري دسيسة خبيثة المقصود بها، هو: أولاً ـ إفهام اليهود أنهم في غنى عن مفاوضة العرب والتفاهم معهم حتى لا يكون وزير المستعمرات كاذباً في بياناته أمام لجنة الانتدابات، حيث أكد أن تفاهم الفريقين مستحيل، وثانياً ـ أن الحكومة نفسها تريد مفاوضة أناس مخلوعة قلوبهم ضعيفة نفوسهم أو من الذين يسميهم لها الأمير عبد الله».

كان عادل أرسلان غير واثق بعرض الحكومة البريطانية ذلك «أن وزير المستعمرات يريد من إنشاء وكالة عربية، كما أعلنت الحكومة أمس، أن تكون كالوكالة اليهودية من حيث الصلاحية، فيكون هذا دليلاً على أن ظني في محله، إذ لا يكون لهذه الوكالة العربية عمل سوى قبول المفاوضات باسم عرب فلسطين على شروط تريدها الحكومة، وغير معقول أن تختار الحكومة رجالاً أقوياء ولا أن تترك انتخابهم للبلاد إلا بصورة غير مشروعة». ويشير الأمير عادل إلى ما بلغه من خلال الصحف العالمية ومن الأصدقاء، عن التحرك العربي والأجنبي تجاه ما يحدث في فلسطين «لجنة القاهرة ـ (يقصد لجنة الدفاع عن فلسطين) أبرقت بالاحتجاج إلى العصبة بإمضاء أسعد (داغر)، ولجنة دمشق (للدفاع عن فلسطين) بإمضاء نبيه (العظمة)

(١٦) بعد مقتل اندروز حاكم الجليل أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ اتخذت بريطانيا إجراءات صارمة وهذا ما سرّع في تجدد الثورة في فلسطين على نطاق واسع.

والبرقيات طويلة جداً... وأعتقد أن الرأي العام في كل البلاد العربية متأثر كثيراً وربما في الهند أكثر. جريدة فرنساوية ذكرت اسم عبد الحميد شومان بين الذين قبض عليهم من غير المبعدين، الإضراب بدأ وأنابيب النفط داخل شرقي الأردن خربت في ثلاثة أماكن... المهم الآن هو أن تفهم الحكومة من نتائج عملها أنها كانت مخطئة وأن هذا الظلم الجديد لم يوصلها إلى ما تريده».

وفي اليوم الثاني في ٧/ ١٠/ ١٩٣٧ كتب عادل أرسلان مجدداً إلى عوني رسالة يذكر فيها بأنه قد كتب إلى (مكتبنا) ـ يقصد مكتب الأصدقاء البريطانيين ـ في لندن «وبينت لهم حيلة وزير المستعمرات الذي اتخذ قضية قتل حاكم الناصرة وسيلة للتخلص من مفكري البلاد وقادة الفكر فيها بالنفي والسجن ومنع الرجوع، وأن قصده الحيلولة دون تفاهم اليهود مع العرب على شيء غير التقسيم وأنه يريد إنشاء وكالة عربية من أشخاص لا يمثلون الرأي العام في فلسطين... الخ». وتوضيحاً لهذه النقطة الأخيرة (التفاهم) «أعتقد أن وزارة المستعمرات كانت تعلم أن بعض اليهود حتماً في (لندره) يريدون التفاهم، فهي تريد الحيلولة دون ذلك بكل الوسائل». وبرأي عادل أنه لا فائدة الآن لذهاب عوني إلى لندره للدفاع وينصحه أن يسافر بطريق تركية إلى حلب. وبرأيه أنه لا اعتراض على إقامته في سورية، ولكن ربما ببعض شروط، أما لو لم يتمكن عوني من الإقامة في سورية، فكان رأي عادل أن السفر إلى بغداد يكون سهلاً إلا إذا كان (عوني) يرى فائدة أكبر من الذهاب إلى مصر».

وينقل الأمير بعض الأخبار عما يجري في فلسطين من الجرائد الانكليزية: «المفتي باق في مكانه في الحرم وفي اليوم الأول وضعوا الجند على الأبواب ولا أدري هل رفعوه أم هو باق، إلا أن المفتي نشر شيئاً يفهم منه أنه لم يعترف للحكومة بحق عزله ومعنى بيانه النصيحة بعدم القيام بإضرابات جزئية، كما ورد في جرائد باريز، فيظهر أنه قصد إفهام الناس أن الغاية إضراب شامل ولولا خوفهم من هياج المسلمين في كل مكان لقبضوا عليه داخل الحرم أو أبعدوه مع الإخوان الآخرين، ولكان الهياج سيكون حتماً». ويضيف الأمير أن الجرائد محذور عليها بأمر الحكومة ذكر المفتي بخير أو بشر، وقد ورد في إخطار الحكومة أن «الشخص المذكور يجب أن ينسى تماماً». ويذكر الأمير مسألة مذكرات التوقيف التي أصدرها المدعي العام بحق أعضاء اللجنة العربية العليا بعد أن أبعد بعضهم وقبض على البعض الآخر، ويقترح الأمير «لا بد من قيام لجنة خارج فلسطين، ويجب أن يقرر الذين حضروا مؤتمر بلودان قيام لجنة عليا في مكان يتفق عليه، فإن أمكن في دمشق فذلك أوفق وإلا ففي مكان آخر».

ويعبر الأمير عادل في رسالته عن تخوفه: «من المحقق أن اليهود الآن في عيد

كبير وأن (أورمسبي غور) وزير المستعمرات، صار في نظرهم قبل موسى وهارون وسليمان ووايزمن، لأنهم هم والإنكليز يظنون أن حركة الدعاية قد شُلّت وأن أكثر الحكومات ستجاري بريطانية». وكمثال على المناورات البريطانية نوّه الأمير إلى ما قرأه في إحدى جرائد جنيف بشأن رسالة من الفاتيكان لمراسل خاص يفضح فيها سر مفاوضة جرت بين البابا وبريطانية من سنوات في شأن الأماكن المقدسة، إذ أراد البابا وضعها تحت رقابة هيئة قنصلية، لكن بريطانية اقترحت أن تكون الهيئة العامة تمثل حكومات إسلامية وكاثوليكية وأرثوذكسية، وجرت مناقشة الموضوع في مجلس العصبة وسقط المشروعان. وفي النهاية يقول المراسل إنه ليس من الطبيعي أن يبقى العالم الكاثوليكي في معزل عن هذه القضية، وباعتقاد الأمير أنه «إذا وجدت بريطانية أن حكومات كثيرة تريد التدخل في هذا الشأن لتأليف هيئة عامة ومشاركتها في الحكم هناك، فإنها بلا شك تتهرب من المشروع كله».

وفي رسالة أخرى بعثها عادل أرسلان من جنيف في ١٠/ ١٩٣٧ إلى عوني في باريس ينقل له خبراً عن جورنال دو جنيف بوصول جمال الحسيني إلى دمشق إضافة إلى وجود زعماء فلسطينيين اجتمعوا فيها، وأن المفوض السامي الفرنسي طلب من الحكومة السورية عدم السماح لهم بالقيام بأعمال عنيفة ضد حكومة فلسطين. ولكن ما استغربه عادل أنه قد علم سابقاً أن جمال الحسيني قد قبض عليه في طريق بير السبع وأُبعد مع أحمد حلمي (باشا) ورشيد حاج إبراهيم والدكتور حسين فخري الخالدي وفؤاد سابا. ومن باريس كتب عوني إلى زوجته في ١٠/١٠/١٩٣٧ يخبرها عن تعذر ذهابه إلى لندن وبقائه في العاصمة الفرنسية، ويقول: «إني لا أعلم عن حوادث فلسطين إلا ما أقرأه هنا في جرائد لندن وهي ليست كثيرة، وكل ما عرفته هو أنهم عزلوا المفتي وأبعدوا حلمي باشا والدكتور الخالدي وفؤاد سابا، لا أعلم إلى أين وأنهم حلوا اللجنة». وعوني يُعلم زوجته أنه يكتب عن حوادث فلسطين مفصلاً. وفي رسالة تالية إلى زوجته من باريس أيضاً يقول فيها: «فلقد اطلعت اليوم بالجرائد الانكليزية والإفرنسية على كل ما حدث أمس بفلسطين، تأثرت كثيراً، وزاد تأثري، القلق الذي أخشى أن يكون قد استولى عليك من ذلك. واطلعت أيضاً على الأمر الذي أصدرته السلطة المحلية في الجريدة الرسمية بمنع بعض الغائبين عن فلسطين من الدخول إليها ومن جملتهم أنا. فأرجو أن لا يغيظك هذا الحادث، فهو بسيط، كما تعلمين. إن السلطة المحلية والسلطة المركزية في لندن تعلمان جيداً بأن أعضاء اللجنة العربية العليا ليسوا ممن يحرضون على سفك الدماء، ولكن هاتين السلطتين قصدتا بذلك إلقاء الرهبة في النفوس، هما تعلمان جيداً بأننا بريئون من أية حركة جرمية، ولكنهما عجزتا عن الأخذ بناصية القائمين بالحركات، فاستسهلتا ضرب الأبرياء منا».

وجاءت رسالة نبيه العظمة من دمشق إلى عوني في باريس في ١٦/ ١٠/ ١٩٣٧ (رداً على رسالته في ١٢/ ١٠/ ١٩٣٧) وهي تحمل تفاصيل أكثر عن خروج المفتي من القدس «خلسة إلى يافا ومنها ركب (شختور) سمّاك ووصل به قرب الناقورة الإفرنسية بزي عربي وصادفه هناك موتور إفرنسي وأوقفه وأوصله إلى صور ومنها بالسيارة إلى بيروت حيث منذ يوم الجمعة مجهول الإقامة ولم يعرف أحد محله فيها، غير أنه من المنتظر بعد وصول جواب باريس أن يعرف محله، ويرجح أن يخرج خارج البلاد طليقاً إلى حيث يريد الذهاب. والمفهوم حتى الآن أنه رغم إبعاده عن الأنظار محل احترام وإكرام الإفرنسيين». أما عن مصير الزعامات الفلسطينية، يقول نبيه العظمة: «فالقيادة في فلسطين إذن انحلّت وذهبت مع جميع قواها مع (الحاج). وإخوانكم هنا مع الأسف لا يعرفون ماذا يعملون والبلاد بقيت خالية من كل قواها السياسية لأن بعضهم نفي والبعض سجن والبعض مختفٍ والبعض هرب، وعلى ما يقال لم يُر في شوارع البلاد أي فرد معروف... منذ مدة. وقد صدرت أوامر بمنع دخولكم وعزة وروك وصلاح لفلسطين، من قبل سلطتها. وأما جمال فمحله مجهول والغالب أنه لا زال في فلسطين مختفياً لأنه لو كان خرج لظهر، عزة في بغداد، معين وأكرم وإسحق بدمشق». ويصف نبيه الحالة في فلسطين بأنها «قلقة مضطربة الحوادث»، وهو ينصح عوني بالتوجه لمصر حالاً لأن مصر يمكن أن تكون مركز دعاية قوية في العالم العربي والإسلامي والغربي أيضاً «وسورية في حالتها الحاضرة[١٧] تكون أضعف من مصر في الموضوع، فمتى وصلت يمكن أن أرسل إليك عزة أو غيره ليساعدوك هناك».

عاد الأمير عادل أرسلان ليكتب من جنيف إلى عوني (في باريس) في ١٧/ ١٠/ ١٩٣٧ رسالة مُثقلة بأخبار قرأها في الصحافة الأجنبية، منها خبر عن حوادث على الحدود الأردنية ـ السعودية، أما عن حوادث فلسطين الأخيرة فقد «برهنت على بقاء الحياة في فلسطين»، كما يقول الأمير، ويتساءل لعلها «تُفهم الرأي العام الإنكليزي أن سياسة وزارة المستعمرات هي عوجاء خرقاء وخداعة مضللة له، فإن هذا الرأي العام الجاهل اعتقد حقيقة أن تدابير الوزارة كانت ضرورية وانقلب (علينا) بدعاية الوزارة والصحف أمثال التايمس التي كانت تقول من ثلاثة أيام إن التدابير الشديدة هي العلاج الوحيد وإن البلاد رضيت بها وحبذتها، وسكتت فصارت الآن تقول إن الحوادث الأخيرة هي نتيجة طبيعية لتلك التدابير. فهمت من كتب كثيرة

(١٧) رافق تصاعد الأحداث في فلسطين وجود قلق في الأوضاع في سوريا بسبب العراقيل التي كانت تضعها فرنسا في مسألة تنفيذ المعاهدة وكان رجالات فرنسا يناورون في الاسكندرون وفي منطقة الجزرة وفي جبل الدروز.

أن دعاية الحكومة والصحف جعلت الرأي العام يعتقد أن العرب ناكري الجميل... لا يريدون العدل البريطاني... بل الاضطراب حباً به. وأغرب من ذلك أن الصحف التي لا تريد التقسيم صارت تقول إن الحل الوحيد هو قلب فلسطين إلى مستعمرة بريطانية، وكثيرون من الانكليز الذين يريدون إخضاع الدنيا لعهد عصبة الأمم يطلبون جعل فلسطين مستعمرة وينسون عهد العصبة... فالذي يفكر في هذا التفكير العجيب لا بد له أن يحكم أن خللاً عقلياً قد سرى في تلك حتى صارت أعراضه بهذا الشكل».

ويشير الأمير عادل إلى برقيات واردة من لندن تشعر بوجود قلق فيها بسبب الحوادث الأخيرة ولا سيما تخريب الخط (البترول) وإلقاء القنابل ومصادمة بيت لحم، ومما أقلق الأمير كثيراً مع تلك الأكاذيب الصادرة عن القدس والقائلة «إن الحكومة وجدت في البانك العربي مئة ألف جنيه من أموال اللجنة العليا فصادرت أكثرها، يظهر أنهم يريدون القضاء على البانك حسب رغبة اليهود». وما زاد في قلق الأمير الوضع المضطرب (لمكتب لندن)، ويبدو أن بعض الشباب العربي الموجود في لندن، تقدم باقتراحات قد يكون منها إغلاق المكتب، بسبب العجز المالي، وهي اقتراحات لم يرض عنها الأمير ووسمها بأنها تدل على قلة اختبار في ذلك المحيط. ولذا فقد بادر الأمير إلى الكتابة إلى (المسز أرسكين)، من مناصري العرب «بعدم التسرع»، وإلى الدكتور شطارة (من المغتربين العرب في أمريكا) «لأجل إرسال مبلغ شهري، وشرحت (أي الأمير) له الأسباب كلها». وقد كذّر الأمير وجود الدكتور الشهبندر[18] في جنيف التي جاءها سراً. ويتساءل الأمير عن سبب قدوم الشهبندر وأنه قد سمع أنه ينتظر استدعاءه قريباً إلى سورية، ويعلق الأمير «عند البارعين هذه فرصة لتوسيع شقة الخلاف بينه وبين الوزارة الحاضرة. لا أفهم كيف غفلت الوزارة عن هذه الحقيقة؟». وكان الأمير عادل حريصاً على نقل كل ما يطلع عليه في الصحافة الأجنبية: فذكر أن جريدة **الطان** التركية نشرت فصلاً مهماً عن فلسطين تنصح فيه بريطانية بتغيير سياستها والعدول عن التقسيم، وترك اليهود في زاوية يسمونها «وطناً قومياً». كما نقل عن إحدى جرائد ايطاليا حديثاً عن لسان شيخ الأزهر بمناسبة مظاهرات الأزهريين يقول فيه: «إن المظاهرات تدل على شدة اهتمام العالم

(١٨) عمل الشهبندر في الحقل السياسي منذ الحرب العالمية الأولى. اشتهر بعلمه وبلاغته الخطابية وتزعم حزب الشعب في أول سنوات الانتداب وبرز اسمه في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ وحكم بالإعدام وأقام بعدها في مصر. وبعد فوز الكتلة الوطنية في الانتخابات النيابية في سوريا وتسلمها مقاليد الحكم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ وتركز العمل على السعي لتنفيذ المعاهدة تصدر الشهبندر تيار المعارضة للمعاهدة بعد قدومه إلى دمشق من منفاه.

الإسلامي لمصير فلسطين وأهلها». وكان أمل عادل أرسلان أن يلتقي مع عوني في (باريس) أواخر الشهر وقد يسافران معاً إلى سويسرة.

ولم يثقل عوني رسالته إلى زوجته في ١٩/١٠/١٩٣٧ بالأحاديث السياسية، ولكنه أبدى تبرمه بالإقامة في باريس: «راقت لي باريز في بادىء الأمر والآن أصبحت تزعجني للحركة الهائلة التي لا تسكن فيها ثانية واحدة: حركة الإنسان، حركة السيارات، حركة الباصات كل الحركات فيها مزعجة. وصرت أتمنى لو أن طائرة تحملني إليك، إلى فلسطين، وإن كانت هذه لا تقبلني ففي غير محل، لا خلاف... المهم أن نجتمع ولكن ليس في باريز الآن، لأني تعب، فقد أتعبتني الحركة الهائلة بها. أظن أني سأترك باريز أواخر هذا الشهر، وصدقيني أن يوم أترك فيها باريز يكون يوم عيد. ستعجبين من قولي هذا لأنك تظنين أن باريز عروس الدنيا وبلد النور وأن من يكون فيها لا يحب مغادرتها، فإن ظننت هذا فلا يكون ظنك صحيحاً، وهذا على الأقل بالنسبة إليّ أو إلى من كان في حالتي».

كتب الأمير عادل مجدداً في ٢٠/١٠/١٩٣٧ رسالة إلى عوني يخبره فيها بسر مجيء الدكتور الشهبندر فيقول: «سمعنا أنه انتدبته الحكومة السورية ولكنا لم نعلم هل قبض نفقات سفره منها أم لم يقبض»، لكني أعتقد أنها كانت حيلة للمجيء إلى أوروبة وإلى لندن خاصة، ومروره بجنيف لا معنى له. واعتقادي مبني على خبر جديد وذلك أن الكولونيل نيوكومب[١٩] كتب إليّ يقول إن الجمعية الآسيوية ستعقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ اجتماعاً بمناسبة حفلة عشاء وتبحث سراً في قضية فلسطين، وسيكون هناك بعض كبار اليهود من غير الصهيونيين ومن الذين يقبلون التفاهم مع العرب على حقوق الأقلية، وإنه يقترح عليّ (أي على الأمير) حسب رغبة الجمعية، أن أحضر الاجتماع وأبيّن وجهة نظر العرب، وإنه كان قد كتب للدكتور الشهبندر، كما كتب لأنطونيوس (جورج أنطونيوس) لأجل الحضور والخطابة».
ويضيف عادل أرسلان: «الدكتور (الشهبندر) قال لإميل (الغوري) إنه ذاهب إلى لندن لأنه يعرف وزير المستعمرات شخصياً من أيام الحرب (أي عندما كان الشهبندر موظفاً في الاستعلامات)، فهنا تتضح الحقيقة ويكون لمجيئه صلة بتصريحه للوكالة اليهودية في مصر المنشور في لابورص بالقاهرة أن عنده مشروعاً للتفاهم لم يطلع عليه أحداً».

---

(١٩) كان أحد الضباط الانكليز الذين التحقوا بقوات الثورة العربية خلال الحرب وعملوا كمدربين على تعليم فنون القتال الحديث واستعمال المتفجرات (مع أن الأضواء قد ركزت على لورنس) وقد أصبح عضواً في مجلس العموم.

أما جواب الأمير عادل للكولونيل (نيوكومب) فكان هكذا: يتابع عادل أرسلان رسالته «شكرت له مساعيه وحبذت التفاهم مع أولئك الذين يقبلون بموقف الأقلية، لكني قلت له إن وجود أنطونيوس كافٍ للخطابة وإن (الدكتور) وإن كان خطيباً فهو مثلي غير فلسطيني، ولا أظن أن عرب فلسطين يمشون حسب رأيه، فلا بد من وجود زعيم فلسطيني لأهمية الاجتماع. وقلت له إني لا أفهم كيف تقدر الحكومة أن تعتبر عوني بك مسؤولاً عن شيء وقع في بلاد هو غائب عنها أكثر من خمسة أشهر فتمنعه من السفر إلى انكلترة، فضلاً عن فلسطين. وفي الأخير قلت له إن جوابي هذا غير منطقي، فربما أستطيع الحضور (هو يقول في كتابه إنه لا يوجد مانع من ذهابي بعكس الغير (كذا)) فكأنه سأل الحكومة». ويود الأمير أن يأخذ رأي عوني في هذا الاجتماع «الذي سيكون برئاسة اللورد لويد، وهل تريد أن تكتب شيئاً بواسطة جفريس (من مكتب لندن ومن مناصري العرب) متى اجتمعت به دون أن تقول شيئاً عن كتابي؟ وما تكتبه ينبغي أن يكون مختصراً جامعاً لما يقبل به العرب، وبعد ذلك تكلف أحد الأعضاء تلاوته في الاجتماع كأنه كتاب مرسل إلى صديق لك». كل ما قصده الأمير، كما يقول «أن يفهموا (أي الداعين للاجتماع) أننا لا نرغب في المفاوضة وأعيان فلسطين يعاملون هذه المعاملة. على أني أعلم أن الحكومة لا تريد تسهيل المفاوضة وترك العرب واليهود يتفاهمون، لكني من جهة ثانية لا آمن دسائس اليهود واستطاعتهم اللعب بواسطة أشخاص عشقهم للمال أمر قديم معروف لدينا جميعاً. ورجل (يقصد الشهبندر) ينتظر أن يكون رئيس حكومة في سورية لا شك أن اليهود يقبلون عليه على أمل أن يفتح لهم أبواب المهاجرة إلى سورية أيضاً. ولا تنس أن (الدكتور) كان طبيباً في المستشفى اليهودي بمصر كل هذه المدة».

أما عن أخبار فلسطين، كما سمعها الأمير، فيقول في رسالته: «الحركة في اشتداد على ما يظهر ولا أظن أن لدى الحكومة قوة كافية للقمع، فهي تعمد إلى تدمير البيوت نسفاً بالديناميت إرهاباً للناس، وفي عملها هذا برهان على ضعفها وحجة للعرب عليها، فلتدمّر». ويضيف: «يظهر أن السلطة الفرنسية لم تسمح للمفتي بالبقاء في دمشق فهو على ما يقال في طرابلس لأجل السفر إلى أنقرة ومنها إلى بغداد ـ هكذا تقول إحدى البرقيات. بقية أعضاء اللجنة كعبد اللطيف صلاح وغيره صاروا في عكا. المراقبة شديدة جداً وأعمال الحكومة كلها جنون. إميل (الغوري) سافر إلى باريز ثم بروكسل». والأمير يأمل أن يلتقي بعوني في باريس آخر الشهر.

وعاد الأمير عادل في رسالته إلى عوني في ١٩٣٧/١٠/٢٦ (جواباً عن رسالة عوني في ١٩٣٧/١٠/٢٤) ليتحدث بالتفصيل عن الإعداد لاجتماع لندن المرتقب والذي ينظمه ـ كما يقول الأمير ـ كاتبة وشطارة (من نيويورك) بالتعاون مع عدد من أصدقاء العرب في لندن وعلى رأسهم المسز أرسكين وجفريس ونيوكومب. وعاد

ليكرر القول بأن المصلحة تقضي بذهابه هو (أي الأمير) أو عوني، ومع أن ذهاب عادل أسهل، إلا أن تردده يعود إلى سبب مالي. ويذكر الأمير في رسالته بمسألة مكاتبته نيوكومب وإخباره أن وجود أحد زعماء فلسطين في ذلك الاجتماع ضروري، وأن عوني لم يسمح له بدخول لندن. وكان قصده من ذلك «أن يكون من جانبهم (نيوكومب ورفاقه) سعي لإزالة ذلك المانع ولعلهم جرّبوا ولم يفلحوا». وكان رأي جفريس، كما نقله عادل في رسالته، أن يكتب عوني خطاباً يُتلى في الاجتماع ويرسل إلى الصحف. ولكن الأمير عادل أرسلان ما زال متخوفاً من الدكتور الشهبندر الذي يصفه بأنه «لا يكثر عليه بسبب أن أنانيته الشديدة تمنعه من قبول أي شيء، يرفضه غيره، فلا تستغرب دخوله في مفاوضات غريبة».

وما يزيد شكوك الأمير في الدكتور الشهبندر، هو أنه مع صديق آخر يحاول استلام زمام الحكم وأن يكون أداة لإفساد الأمر على الذين في دمشق «وهما يعتقدان أن مصلحة لبنان تقضي بفتح أبوابه لهجرة اليهود إلى لبنان وسوريا فضلاً عن تملكهم شمالي فلسطين». وزادت مخاوف الأمير عادل ما ورد في جريدة كاثوليكية في جنيف بشأن رسالة من القدس صريحة جداً خلاصتها «أن سياسة باريز هي جلب قسم من اليهود إلى لبنان وسورية لمقاومة الحركة العربية». ما يريده الأمير عادل من الفرنسيين، كما كتب إلى عوني: «أن يفهموا أن الحركة العربية لا تضرهم وأن هذه الحركة لا تموت ما دام عرب فلسطين مظلومين وما دامت بلادهم في خطر، وبعكس ذلك إذا زال هذا الخطر فإن مفكري العرب لا يريدون بفرنسة شراً. . . أرجو أن تبذل جهدك ليفهموا هذا بوضوح وليقنعوا أن العرب لا يعشقون الاضطراب كما تصورهم الجرائد، لكنهم يقاومون الاعتداء الصريح عليهم والذي لو وقع على شعب غيرهم لكان هياجه أشد. فمن مصلحتهم ألا يقولوا للناس أن الحركة العربية هي ضدهم لأن هذا القول يقوي أمل خصومهم». لقد كان الأمير عادل يحسن الظن بالسياسة الفرنسية قياساً على سياسة بريطانية، وطلب من عوني أن يعمل على إفهام جفريس (وهو عضو في لجنة لندن وصديق نيوكومب) «أن رأي الدكتور (الشهبندر) مهما كان، لا ينهي المسألة ولا يؤثر في عرب فلسطين الذين مست كرامتهم في التدابير الأخيرة بشكل لم يسبق له نظير، فإن السلطة الإفرنسية في سورية رغماً عن سقوط الألوف من جنودها وضباطها قتلى لم تعذب أعيان سورية هذا العذاب، ولا اعتقلت الأبرياء والشيوخ كالحاج يوسف عاشور، الفرنساويون لا يريدون عرشاً للأمير عبد الله، ولكنهم بهذا التضييق وبهذه المسايرة لجيرانهم (الانكليز) يمهدون له سبيل العرش».

وكان عوني لا يزال متردداً في اختيار مكان «للسكن خارج فلسطين إلى أن يقضي الله»، هكذا كتب لزوجته في ٢٤/ ١٠/ ١٩٣٧ من باريس، وكان يقلب الرأي في مكان الإقامة المؤقتة بين بيروت ودمشق والقاهرة وإن كان يرى دمشق الأوفق لأن

لزوجته معارف فيها. وعاد إلى حيرته في رسالة أخرى إلى زوجته بعد يومين، مع أنه قرر مغادرة باريس بعد أن ضاق ذرعاً بمحيطها: «إن محيط باريس قاتل، لمن لا ينوي الإقامة فيه دائماً لأن من ينوي السكن هنا، يدبر نفسه، فيتخذ له داراً بعيدة عن الضوضاء الهائلة، ولا يأتي لمركز باريز إلا في بعض الساعات. أما الآن فإني مضطر لأن أقيم في المركز، وهذا المركز هو مركز يأجوج ومأجوج، فالأنوار التي فيه من أخضر وأحمر وأبيض وأزرق. . . الخ تزعج الأعين، أما صوت الخلق العظيم المنتشر في جميع الأنحاء، في الشوارع وفي القهاوي وفي الفنادق، لَمِمَّا يصم الآذان. خمسة ملايين من الخلق يسرحون ويمرحون، فالحركة الهائلة فيها لا تنقطع ثانية واحدة. أما السيارات والباصات فهي تسير في جميع الشوارع، يتلو بعضها بعضاً بدون انقطاع. ولولا أن البوليس يوقفها من آن لآخر، لما كان باستطاعة أحد أن يمر من جانب الطريق الواحد إلى الجانب الآخر، ولا تظنني أن هذه الحركة خاصة في بعض الشوارع، فهي واحدة تقريباً في كل الشوارع».

وقد انتهز عوني فرصة ما قرأه في التايمز عن مغادرة المندوب السامي آرثر واكهوب فلسطين لأسباب صحية، ليبعث له رسالة (دبلوماسية اللهجة) من باريس في ١/١١/١٩٣٧ يرجو له فيها الشفاء العاجل. وفي الرسالة يبدي عوني أسفه لتردي الأوضاع في فلسطين، ويرى أنه ليس غريباً أن يفقد أهل فلسطين أعصابهم فيلجأوا إلى العنف، لأنهم مهددون بفقدان أفضل وأهم جزء من بلادهم، ولكن الغريب جداً «أن تفقد حكومتكم أعصابها بشكل يفوق الحد الذي بلغه العرب». وعوني على يقين، يقول في رسالته، أن المندوب السامي غير راضٍ عما يجري في فلسطين، ويذكره بما قاله له مراراً بأنه لا يؤمن بسياسة الاعتقال، إلا أن الإجراءات التي تتخذ في هذه الظروف «السجون ومعسكرات الاعتقال، وسياسة الإبعاد، يؤيدها بسهولة شعب انكليزي يرعى الحقوق». أما «الشعب الذي على وشك أن يفقد بلده»، يقول عوني في رسالته، «فهو لا يكترث كثيراً بفقدان ممتلكاته». عوني واثق بأن المندوب السامي يكره سياسة وزير المستعمرات أورمسبي غور، وربما لهذا السبب يغادر فلسطين، لأنه بتصور عوني لا يمكنه أن يبقى مندوباً سامياً في فلسطين في وقت تمارس فيه سياسة غير حكيمة في الوقت الراهن، ويقول: «أنا أقدر جيداً موقف (فخامتكم) في هذه الظروف وأشعر بالأسف لأن صوتكم الحكيم لتطبيق إدارة حسنة في فلسطين لم يسمع في وزارة المستعمرات. وأنا متأكد أن الإدارة في فلسطين قد أثارت الحركة الحالية من خلال الأعمال غير الحكيمة التي اتخذت في البلاد». ويأمل عوني، أنه بعد عودته ـ المندوب ـ (التي سمع أنها ستكون في اليوم الخامس من هذا الشهر)، «سوف تجد طريقك لوضع حد لسياسة القوة وأن تعمل على إحلال السلم المرغوب في فلسطين».

وقد كتب الأمير عادل في ١/١١/١٩٣٧ رسالة إلى عوني يبلغه أخباراً سيئة (وربما شائعات) حملتها برقية من بيروت عن صدور أمر المندوب السامي الفرنسي بخروج جميع اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وسورية. وبرأي الأمير أن هذا الأمر هو أفضل بكثير من إبقاء اللاجئين تحت الحجز أو المراقبة الدائمين. وكما علم عادل أرسلان، فإن حكومة بغداد قد دعت هؤلاء إلى بلادها، ولا يستبعد أن يكون الملك عبد العزيز قد توسط في ترك اللاجئين أحراراً. ويستحسن الأمير المعيشة في بغداد من وجوه عديدة لحل قضية اللاجئين، أما بشأن المفتي فقد علم الأمير أن السلطة الفرنسية لم تسمح له بالبقاء في دمشق ويقال إنه في طرابلس لأجل السفر إلى أنقرة ومنها إلى بغداد. أما عن أحداث فلسطين فقد علم الأمير أن السلطات البريطانية مضطربة من توالي الحوادث حتى داخل القدس وأن أربعين شخصاً سافروا إلى العراق: «. . .فما كان أغنى تلك الحكومة. . . لو أراحت الناس وأراحت نفسها بشيء من العدل وحسن السياسة». ويشير الأمير في رسالته إلى ما نشرته جريدة **الديلي هيرالد** من أكاذيب عن توزيع البانك العربي أموال الوقف على الثوار ويقول: «لو كنت مدير البانك العربي لرفعت دعوى على الجريدة». ويطلب الأمير في نهاية رسالته من عوني أن يتصل برجل في وزارة الخارجية اسمه المسيو شوفل (Chauvel) وهو مدير شعبة سورية ولبنان ويصفه بأنه «رجل طيب يمكن أن تفهم منه أو من الدكتور (سمنة) حقيقة المعاملة الجارية على الفلسطينيين في لبنان وسورية».

وكان الأمير عادل قد أحس بالضيق الشديد في جنيف وتواعد مع عوني عبد الهادي على الالتقاء في باريس ثم السفر معاً إذ «من كل الوجوه صار سفرهما ضرورياً من هذه البلاد»، كتب ذلك في رسالة إلى عوني في ٦/١١/١٩٣٧، بعد أن زادت ضائقته المالية. وقبل أن يتقدم الأمير بأية نصيحة حول الوجهة التي يمكن لعوني أن يتوجه إليها طلب منه العمل على فهم حقيقة المعاملة الجارية، في لبنان وسورية، لأن الأخبار متناقضة «فالمفتي بقي في لبنان في إحدى القرى على شرط أن ينقطع عن كل عمل سياسي، وهذا معناه أنه منع من السفر وإلا لما اختار الإقامة في لبنان». ويضيف الأمير، لو أنه سمح لعوني بالإقامة في سوريا بلا قيود وشروط من هذا النوع، فسوريا أقرب وأفضل وإلا طلب الإذن بالمرور إلى بغداد، لولا حرّ بغداد في الصيف، وحرّ مصر لا يضايق لهذه الدرجة، ولا سيما في الاسكندرية. لقد كان عادل أرسلان على يقين أن تدابير حكومة فلسطين لا يمكن أن تنتهي هذه السنة «فلا بد لكم من سنة كاملة على الأقل في الغربة، الخلاصة في رأيي أن تذهب لمصر إذا كانت الإقامة في سوريا متعذرة، والعراق أفضل من جهة رخص المعيشة فقط». وبرأي الأمير أن على عوني أن يختار وسيلة النقل الأرخص إلى مصر والباخرة التي تذهب إلى بور سعيد هي رخيصة.

ويتطرق الأمير في رسالته إلى تطورات القضية الفلسطينية كما تصورها الصحافة في الخارج: «فيظهر من تصريحات وزير المستعمرات الأخيرة للنواب أن الرجل ما زال يغلي غضباً وحقداً على العرب، ولا يستبعد تعيين رجل عسكري فظيع كمندوب سام». وأغرب ما قرأه عادل أرسلان في **جورنال دو جنيف** رسالة من لندن يقول كاتبها إن واكهوب لم ينجح في سياسته في فلسطين لأنه جرب أن يقسم عرب فلسطين وأن يفرقهم ليسود، على ظن أن المعتدلين يقاومون المتطرفين ففشل. ويتساءل الأمير عادل «من أين جاء الكاتب بهذا أو متى كان التفريق بين العرب أمراً يلام عليه مندوب سام في نظر لندره؟». ويضيف الأمير أن بعض صحف جنيف وباريس صارت تقول بصراحة إن تدابير الحكومة في فلسطين لم تأت بالنتيجة المطلوبة، بل بالعكس لأن الحوادث مستمرة، وأن «آخر اختراع للجيش هناك وضع ألغام ديناميت في الكهوف التي كان الثوار يلجأون إليها في النهار وذلك في جبال طولكرم».

كانت محطة عوني التالية القاهرة، ليبدأ مرحلة جديدة من نشاطه السياسي، ومن فندق شبرد كتب إلى زوجته في ١٩/١١/١٩٣٧، (وكان قد بعث برسالة من الباخرة لم تصل). وفي رسالته يشرح أسباب تفضيله القاهرة، مع أنها (زوجته) كانت تفضل السكن في لبنان أو في سورية لأنهما أقرب لفلسطين، فيقول: «فهمت، حينما كنت في باريز، أن السلطة هناك ربما عارضت في إقامتي في إحدى البلدين، لأن القرار المتخذ هناك هو قبول اللاجئين السياسيين الموجودين في سورية أو في لبنان، حين صدور هذا القرار وعدم قبول لاجئين سياسيين جدد... وقد أوعز لي بالتريث إلى أن تخابر وزارة خارجية فرنسا السلطة السورية في الأمر وتخبرني عن نتيجة هذه المخابرة، ولهذا رأيت المجيء إلى مصر والانتظار فيها خيراً لي من أن أنتظر نتيجة هذه المخابرة في باريز». ويضيف: «ولكن إذا كان لا بد لنا من الإقامة مدة خارج فلسطين، فما هو الفرق في أن نقيم في مصر أو في سورية، اللهم إلا أن سورية أقرب لفلسطين من مصر... من الصعب معرفة المدة التي نضطر فيها أن نقيم في خارج فلسطين، ولكن علينا أن نتقبل ما حدث برحابة صدر وأن نعمل لتكييف الحالة حسب ما يقتضي». ويهوّن على زوجته الأمر بقوله: «أنا أفهم أن الغربة تعز عليك وأنك تستوحشين للأرض التي تعودت المعيشة فيها، لأني أشعر أنا نفسي بهذه الوحشة. ولكن الصعب يهون، إذا أخذه الإنسان بالهيّن، وإن الهيّن يصعب، إذا استصعب في بادىء الأمر».

وفي القاهرة، كان عوني، يتابع ما يجري داخل الوطن، وبعد وصوله إليها بأيام بعث له عيسى البندك (من دائرة بلدية بيت لحم) رسالة في ٢٢/١١/١٩٣٧ لوصف حقيقة الموقف داخل فلسطين فيقول: «أرجو أن لا تطول غيبتكم عن الوطن المفدى

وقد جاهدتم في سبيله جهاد الأبطال الصناديد، لا شك أنكم تشوقون لمعرفة الموقف العام في البلاد وتشوقون بالأكثر أن تقفوا على الحقيقة كما هي وإليكم الحقيقة. . . البلاد ما زالت في بحران من القلق والاضطراب النفسي على أثر حوادث نفي الإخوان إلى سيشل ومنع الآخرين من دخول البلاد، وحلّ الهيئات الوطنية التمثيلية. فقد استولى الوجوم على جميع الطبقات على السواء إلا أن الطبقة العادية كانت أقل اكتراثاً وأكثر إيماناً وأصلب عقيدة من طبقة الخاصة، ولا أكون مبالغاً إذا قلت لكم إن معنوية الشعب تدعو إلى الاعتزاز، ولو وجدت قيادة جريئة لسجل هذا الشعب مرة ثانية كفاءته على إتيان الأهوال بل والأعاجيب». ويتابع عيسى البندك وصف الأحوال في الداخل: «. . .استولى الرعب على قلوب البارزين من رجالات البلاد المتخلفين وظنوا أن الغنيمة في الهزيمة فانزووا في بيوتهم فقبروا سمعتهم وفازوا باحتقار الرأي العام لهم. وهناك تفكير بعقد اجتماع من بعض الأحزاب المتقاربة ثقة وربما تم هذا الاجتماع خلال هذا الأسبوع في يافا، وهو اجتماع قد سعيت سعياً خاصاً لتكوينه وسأطلعكم على كل ما تم في حينه. إن جميع المظاهر تدل على أن الحكومة ليست هازلة في صدد التقسيم ويلوح لي أنها مؤمنة كل الإيمان أنه خير حل للمعضلة، والبحث الآن يدور حول استبدال الجليل بالنقب أي إخراج الجليل من الدولة اليهودية وضمه للدولة العربية، كما أن هنالك تعديلاً جوهرياً سيدخل على الممر. وقد فهمت من مصادر يُعوّل عليها أن الحكومة العراقية تسعى لحل القضية على أساس النسبة العددية، غير أن لندن لا ترى غير التقسيم كما فهمت، ولا شك أنكم مطلعون أكثر من أي إنسان. وقد قيل لي إن كل شيء يتوقف على مقدار الحزم الرسمي الذي تظهره الحكومات العربية في هذا الصدد». ويختم عيسى البندك رسالته معلناً مزيد أسفه «لحرمان البلاد في هذه الظروف الدقيقة من مواهبكم وجهودكم الفعالة سائلاً أن نراكم قريباً بعد أن تزول المحن عن البلاد».

ونشط عوني سياسياً في القاهرة من خلال اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني[٢٠] (وكان سكرتير اللجنة أسعد داغر) وقد استهل عوني جهوده في بعث

---

(٢٠) كان عدد من السياسيين السوريين والفلسطينيين الذين خرجوا من دمشق في أعقاب ميسلون قد لجأوا إلى القاهرة ودعا حزب الاتحاد السوري (الذي كان قد أنشىء في القاهرة عام ١٩١٨) إلى التنسيق بين نشاطات المنظمات الفلسطينية والسورية القومية بعقد مؤتمر فلسطيني سوري في جنيف ـ مقر عصبة الأمم ـ أواخر آب/ أغسطس ١٩٢١. وأرسل المؤتمر مذكرة احتجاج إلى رئيس العصبة على فرض الانتدابات. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية سميت اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية لتنسيق كل نشاطات المؤتمر في المستقبل يكون مقرها القاهرة، وانتخب أسعد داغر سكرتيراً لها، وقررت أن يبقى في أوروبا وفد منها، واستمرت اللجنة التنفيذية تعمل في القاهرة ووفدها يعمل في أوروبا من أجل القضية العربية بوجه عام وقضية سوريا (بأكملها) بوجه خاص.

اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية، وبادر إلى الكتابة إلى رئيس الحكومة المصرية (مطلع عام ١٩٣٨)[٢١] لشكره على قرار الحكومة المصرية بصرف مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه لمنفعة منكوبي العرب في فلسطين «وتلك لعمر الحق مبرة عظيمة ستذكرها لكم فلسطين بالشكر والحمد، ومما يزيد في قيمة هذا العطاء الجليل أنه أتى في وقت بلغت فيه الحاجة أشدها في البلاد. وما مصر الكريمة إلا كبرى شقيقات فلسطين وهي أجدرهن في مدّ يد المعاونة والمدد لشقيقته البائسة، وإنه لمن حظ فلسطين حقاً أن تجد في مثل هذه الظروف الصعبة شخصية كريمة مثل رفعتكم على رأس الحكومة المصرية تشعر بشقائها وتعمل على تضميد جراحات أبنائها بكرم وسخاء. ويخيل إلي أن إنفاق المبلغ المشار إليه في تقديم أطعمة وملابس توزع على المنكوبين والأيتام من عرب فلسطين قد لا يفي بالغاية من إغاثة جميع من أصابته النكبات، وإني أرجو أن تسمحوا لي رفعتكم بزيارة قصيرة أقدم فيها لكم شفهياً فائق الشكر على إسدائكم هذه المعونة الجليلة في طريقة أدوم نفعاً وأخلد أثراً وبراً».

ويتقدم صديق قديم هو عمر صالح البرغوثي ليحدث عوني في رسالته من القدس في ٢٨/٤/١٩٣٨ عن أوضاع الداخل، يقول: «أكتب إليك الآن بعد أن جلست قليلاً في بلكون المكتب ورأيت طاقات مكتبك مظلمات، فشعرت بدبيب الانقباض يتمشى في صدري وروحي ونفسي وتذكرت أياماً خلت كنت أقضيها في ظلالك فأتمتع في شذا رياحين خلقك ـ رغم لدغات نقدك ـ وأنهل من معين فضلك وعلمك، وإن عزّ علي إدراك شأوك، ومن عرف البحر استقل السواقيا. وإني لمشتاق إلى ظل صاحب يروق ويصفو إن كدرت عليه». ويضيف البرغوثي: «إننا نعاني هنا من ضيق الروح وعدم الاستقرار والضنك ما لا تكادون تلمسونه أنتم، وقد ألفنا هذا البلاء إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً فلا شغل ولا عمل ولا أدب ولا خلّ ولا طرب».

وفي حين كانت لجنة بريطانية (وودهيد) تجوب البلاد لدراسة إمكانية تطبيق التقسيم[٢٢] في شهر أيار/مايو ١٩٣٨، كتب إبراهيم الشنطي صاحب جريدة **الدفاع** من عمان رسالة إلى عوني في ١٠ أيار/مايو ١٩٣٨ ينقل له صورة مذكرة يفكر في إرسالها إلى (اللجنة البريطانية) مع بعض الاقتراحات، ويطلب من عوني رأيه في

---

(٢١) محمد محمود باشا.

(٢٢) وصلت اللجنة البريطانية الفنية الجديدة التي دعاها وزير المستعمرات لجنة تقسيم فلسطين أوائل صيف ١٩٣٨، والثورة في أوجها، ولم يتقدم أحد من العرب بالشهادة أمام اللجنة، وأعلنت اللجنة العربية العليا ـ من خلال اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ـ مقاطعة اللجنة. ومكثت اللجنة نحو ثلاثة أشهر ونيفاً في فلسطين طافت المناطق العربية واليهودية وبعض مناطق شرق الأردن.

تعديلها أو عدم اللزوم لها أساساً، ويضيف: «إني آسف على بُعْدكم والبلاد في حالة الذوبان ومرور السنين تزيدها بلاء على بلائها، وأصبحت الجهات تطمع فيها ولا خير لأي مساعدة لم تقترن بالجد. هذه الاقتراحات إن وُجد ما أحسن منها بشكل يضمن موافقة من بيدهم الحل، فإنني أؤيد ذلك بكل قوتي، أما التقسيم الذي كانت اللجنة العليا تسألني عنه العام الفائت، فقد ترون جوابي عليه في مذكرتي».

وتابع عوني جهوده السياسية في القاهرة من خلال الاتصال بالسيدة هدى شعراوي وقد كتب له عزة دروزة (وأصبح محرك اللجنة المركزية للجهاد التي تدير الثورة الفلسطينية من دمشق)[٢٣] في ١٩٣٨/٦/٤، يشكره لاتصاله بالسيدة هدى هانم شعراوي ويضيف: «ونحن نعتقد أن دخول العنصر النسائي المصري في جانب الرجال لقضية فلسطين سوف يكسبها قوة وعطفاً جديدين، وإننا هنا سوف نبذل الجهد في الحفاوة بها وشكرها إذا يسّر الله أمر المؤتمر وتم انعقاده». ويأمل عزة أن يزداد عدد المتفهمين للقضية في مصر وخاصة بعد «حركة فريق الشيوخ والنواب واجتماعهم وقراراتهم[٢٤] سيما ميثاقهم الذي ينطبق على ميثاقنا بالنسبة للقضية وحلها». وعزة على ثقة «أن مصر إذا استمرت في ما تبديه الآن من عطف واهتمام ساعدت كثيراً على تحسين الاتجاه وجعلت أمر حل قضية فلسطين لصالح العرب أكثر احتمالاً وقوة لأنها شديدة الاتصال بالعالم العربي. وسوف يكون لحركتها صدى قوي بسبب ذلك أوّلاً ثم بسبب كونها أقوى البلاد العربية وأكثرها عدداً وثروة ورجالاً وأبعدها صيتاً وأثراً ثانياً، ولهذا من الضروري أن تظل الجهود مبذولة لجعل الغيورين على قضيتنا أكثر عدداً وأشد اهتماماً وأوسع نشاطاً...».

وعن الاستعداد للمؤتمر النسائي المقرر في دمشق، يذكر عزة أن «الأخ أكرم (أفندي) زعيتر هو قائم بأمر المؤتمر النسائي ومساعدة السيدات في دمشق في صدده، وقد أطلعته على كتابكم، ويبذل جهده في (توفيق) الرأي بين مصر والعراق، إذ إن سيدات العراق يرين أن يكون موعد المؤتمر بعد حزيران في حين أن سيدات مصر يرينه قبل نهاية حزيران». أما عن أحوال الفلسطينيين في الشام، يقول عزة: «كأننا بين أهلنا وفي بلدنا، بل أؤكد لك أننا في الشام متمتعون بعطف وأخوة أكثر مما كنا في القدس، وكذلك فإن قضيتنا ليست بالنسبة إليهم بوجه عام قضية ثانية، مع الاعتراف

---

(٢٣) كانت هذه اللجنة تتلقى توجيهاتها من المفتي المقيم في لبنان، وكانت دمشق كذلك مقراً للمكتب القومي العربي الذي كان يعمل كجهاز لنشر الدعاية للثورة الفلسطينية.

(٢٤) كانت قد تشكلت لجنة برلمانية بجهود محمد علي علوبة واشترك فيها عدد من الشيوخ والنواب من مختلف الأحزاب، ووضعت مذكرة قوية باستنكار المظالم الواقعة على فلسطين والانتصار لعروبتها وبلغ عدد موقعيها ١٧٠.

أن هناك ذهنية في بعض الأوساط بأن قضية فلسطين تعرقل قضية سورية وتسبب لها المتاعب، وهي الدعاية الانكليزية الصهيونية المعروفة، ومع ذلك فنحن لا نقصّر في الدعاية لقضيتنا وبث ظلامتنا، ونجد عطفاً وتعضيداً كبيرين. إخواننا في الحكم مرتبكون في مشاغلهم ومتاعبهم أعانهم الله وساعدهم على اجتياز هذا الدور الشاق»[٢٥].

وكتب عمر صالح البرغوثي من جديد كتاباً لعوني عبد الهادي في ١٥/٧/١٩٣٨ وفيه وصف لأوضاع البلاد الداخلية «...نحن مستريحون قلقون غير آمنين وكل وعي بلغ منتهاه والثقة زالت والناس ماضون محجمون. نقرأ ما في الصحف وما تتناقله الألسن وهو الشيء الكثير فاعتدنا على هذه الأخبار والأحكام والاضطهاد... الظفر سائد والقضايا في خبر كان والمحاكم مستريحة».

كان عوني خلال هذه الفترة يواصل مساعيه لدى رجالات مصر من أجل القضية وقد بعث في ١٦/٧/١٩٣٨ برسالة من الاسكندرية إلى النحاس باشا زعيم الوفد (وكان خارج الوزارة حينذاك) بعد أن كثرت أعمال اليهود الإرهابية في فلسطين يقول فيها: «...فإني أراني مضطراً للفت نظر رفعتكم إلى ما يقوم به اليهود في فلسطين من أعمال التقتيل في نساء العرب وأطفالهم، وذلك بإلقاء القنابل الكبيرة والخطرة جداً على المحلات العربية المكتظة بالباعة والمارة... فلقد قتل اليهود بهذه الواسطة الجهنمية العشرات وجرحوا المئات من العرب، في خلال الأسبوعين الماضيين فقط. وقد تجرأت يهودية بالأمس على إلقاء قنبلة كبيرة على جمع غفير من العرب، على أثر خروجهم من صلاة الجمعة في المسجد الحرام، فقتلت بهذه الصورة عشرة أشخاص، منهم خمس نساء وفتاة، وجرحت ثلاثين شخصاً من الرجال والنساء والأطفال. وقد روى الذين حضروا الفاجعة أنه لما انفجرت القنبلة ووقعت الضحايا تطايرت أجسام بعض القتلى قطعاً والتصق بعضها بالجدران العالية، فكان منظرها يفتت الأكباد. لقد كان اليهود في فلسطين من قبل، شأنهم اليوم في مصر، يخطبون ودّ الجميع ويرجون نيل عطف الصغير قبل الكبير، واليوم، فلقد هان، ويا للأسف أمرنا لديهم، حتى أصبحت نساؤهم يتطاولن على المصلين في المسجد الحرام، ليس باللسان، شأن سائر النساء في كفاحهن، ولكن بالقنابل الحصادة. ليس لمثلي

(٢٥) تكررت المداخلات البريطانية لدى السلطات الفرنسية لمنع اتخاذ سوريا ولبنان مركزاً أساسياً للثورة الفلسطينية والجدّ في وقف المساعدات المتدفقة على فلسطين. وسعت للتعاون مع السلطات الفرنسية لتشديد الرقابة على حدود لبنان وسوريا مع فلسطين وأخذت الحكومة السورية تشعر بالحرج من التدخل البريطاني وكثرت الإشارات إلى أن توقف فرنسا عن إبرام المعاهدة راجع إلى مساعي بريطانيا وعرقلتها.

يا سيدي الزعيم الكبير أن يلفت نظر مثلكم إلى الخطر اليهودي الذي يهدد فلسطين اليوم، ومصر غداً. ولربما أراد الله أمراً، حينما أشغل جميع زعماء مصر بالمناصب الوزارية، أي في مسائل مصر الداخلية، وأبقاكم أنتم، طلقين من كل قيد سياسي! إن فلسطين التعسة يا مولاي الزعيم الكبير تنتظر ممن أحبته وقدّسته أعمالاً عظيمة، تكشف عنها الضر. فهل أستطيع أن ألفت نظر رفعتكم لتأليف لجنة من نخبة رجالكم المخلصين يكون من غاياتها العمل على إسعاف المنكوبين من أبنائكم العرب في فلسطين، واسمحوا لي، يا صاحب الرفعة، الزعيم الجليل أن أقدم بهذه الوسيلة عظيم إخلاصي وفائق احترامي لشخصكم الكريم».

وفي رسالة بعثها عوني إلى صديق (على الأغلب إبراهيم الشنطي)[٢٦] يذكر فيها ما يبذله من مساع لقضية فلسطين في مصر: «هيأ لنا بالأمس الدكتور عبد الوهاب عزام أخ عبد الرحمن عزام وزير مصر في العراق حفلة شاي، حضرها بعض النواب ومنهم فضيلة عبد اللطيف دراز والأستاذ محمود أبو رحاب اللذان وجها لرئيس الوزارة سؤالين عن فلسطين، صيغا، كما تعلم، صياغة محكمة وبلباقة زائدة (وكان معي في هذه المهمة أمين التميمي وأسعد داغر). وقد تمت عزيمة هؤلاء النواب على أن يحملوا المجلس على استنكار السياسة المتبعة في فلسطين. وذهبت بعد ختام حفلة الشاي هذه أنا وأمين بك وأسعد إلى بيت فضيلة المراغي شيخ الأزهر، وهنأته على كتابه الطيب الذي أرسله إلى رئيس الوزارة في ٤ الماضي... ولقد أطنبت طبعاً في الثناء على غيرته الإسلامية ووطنيته الطيبة وتمنيت له طول البقاء والتوفيق في خدمة الإسلام والمسلمين عن طريق خدمة فلسطين الجريحة. وقابلت منذ بضعة أيام محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ومعي الأخ أسعد في مكتبه وكان الدكتور طه حسين، عميد كلية الآداب، حاضراً وطبعاً دار البحث عن فلسطين، فأظهر الوزير عواطف طيبة وتراءى أنه مدرك للأخطار التي تحدق بمصر إذا تحققت أحلام الصهيونيين، ولم يشأ أن يذكر من هذه الأضرار سوى ما يتعلق منها بالمالية والمعارف وأمر انتقال مراكز المال والمعارف من مصر إلى تل أبيب والقدس بحيث تصبح حينذاك تل أبيب أهم مركز للمالية والجامعة العبرية أهم وسط للعلوم في الشرق. وتكلمت أنا بما يهدد قناة السويس في مصر من أخطار سياسية وحربية. أما الدكتور طه حسين فقد تكلم في الموضوع بكيفية لا تدل على أنه ملمّ بكثير أو قليل منه. ولقد تناولت أنا وأسعد داغر الغداء منذ بضعة أيام على مائدة حمد الباسل

(٢٦) كان إبراهيم الشنطي قد كتب في جريدة الدفاع مقالة عنوانها: «مناسبة سعيدة: عيد جلوس جلالة الملك الشاب»، وطلب من عوني أن تنقلها بعض الصحف المصرية ليطلع عليها الرأي العام المصري.

باشا. وكان فضيلة المراغي شيخ الأزهر وأحمد لطفي السيد باشا وزير الدولة من المدعوين، وتحدثنا مع هؤلاء طويلاً عن فلسطين حديثاً استغرق ثلاث ساعات. وقد تراءى لي أن فضيلة المراغي ملم بالشيء الكثير عن قضيتنا، ولكنه يظن أن هنالك عقبات يصعب اقتحامها خصوصاً لأن الانكليز في حاجة اليوم للمال بسبب برامج التسلح عندهم. وأظهر إعجابه بصلابة عود عرب فلسطين وبعظم غيرتهم الإسلامية واسترخاصهم المهج والأرواح دون وطنهم المقدس، أما وزير الدولة فهذا يرى أن المشكلة معقدة إلى درجة لا يمكن حلّها إلا بفناء العرب أو اليهود، وهو يبالغ بما لدى الانكليز من قوى عسكرية واليهود من قوى مالية. ويظهر أن فلسفته لم تحمله على الاعتقاد بأن الحق قوي بحد ذاته وأن المؤمنين بحقوقهم أقوياء أيضاً، وأن الذي لا يخشى القوي قوي وإن قلت عدته وعديده».

تركزت أنظار النشطين سياسياً في القاهرة ودمشق على الإعداد للمؤتمر البرلماني[٢٧] العربي، وكتب عزة دروزة من دمشق في ١٠/٨/١٩٣٧ إلى عوني بهذا الشأن وأشار إلى استياء حزب الوفد من محمد علي علوبة باشا الذي رُشح لرئاسة المؤتمر البرلماني. وعزة لا يجد مبرراً لهذا الاستياء، إذ إن علوبة باشا قد تطوع لخدمة قضية فلسطين منذ أعوام بينما لم يكن في مصر بعد صوت يرتفع لصالح هذه القضية واستمر في هذا التطوع. (واللجنة البرلمانية) تشكلت مصرية وهي التي قررت الدعوة إلى مؤتمر برلماني وقررت أن يكون الاجتماع في القاهرة، فإزاء هذه الوقائع لا يجوز أن يقف الوفد غاضباً أو عاتباً أو معرقلاً... فإذا وقف الوفد من هذا المؤتمر، الذي أعتقد أن الباعث الأول عليه خدمة قضية فلسطين والعطف عليها، فإنه يكون قد ناقض نفسه وقدم دليلاً على تكييفه المسألة العامة بالمسألة الخاصة». ويرجو عزة أن يعمل عوني على إقناع الوفد بالترفع عن الخلافات الحزبية إزاء قضية فلسطين التي يدعو إلى مناصرتها ومعاضدتها، وخاصة أن علوبة باشا ليس متوغلاً في سياسة العداء الحزبية ضد الوفد. ويبدو أن عوني عبد الهادي كان قد أوعز إلى عزة دروزة في رسالة سابقة بإرسال برقيات شكر إلى الوفد لنجدته فلسطين وهذا ما نفذه عزة.

---

(٢٧) كانت لجنة برلمانية مصرية برئاسة محمد علي علوبة (نائب رئيس مؤتمر بلودان) قد اقترحت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ فكرة عقد مؤتمر برلماني عربي يمثل برلمانات الأقطار العربية (الشرقية) واتفق على عقد المؤتمر في مصر باعتبارها أبرز في نظر العالم من حيث حجمها واسمها ومركزها من سوريا، وتطابقت قرارات المؤتمر البرلماني مع قرارات مؤتمر بلودان: في رفض تصريح بلفور ومشروع التقسيم والدعوة إلى إنهاء الهجرة والعفو عن المعتقلين وضرورة تأليف حكومة وطنية ثورية بمجلس نيابي ينتخب بالتمثيل النسبي من العرب واليهود وعقد معاهدة تحالف ومودة بين إنكلترا وفلسطين.

أمر آخر أشار إليه عزة في رسالته هو قرب صدور قرار اللجنة الفنية البريطانية (وودهيد) التي كانت قدمت لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع التقسيم، ويحبذ عزة إرسال وفد فلسطيني إلى (الشاه) للالتماس من حكومته التعاون مع الحكومات العربية قبل صدور قرار اللجنة «ربما أثر ذلك في هذا القرار الذي نعتقد أنه سيتكيف بحسب سياسة الحكومة (البريطانية) وليس بحسب الوقائع والدراسة الفنية، فالشروط الجوهرية الثلاثة شروط مطاطة وغامضة: تقسيم يكون عادلاً وعملياً ومن التنفيذ بسهولة». وفي آخر الرسالة يحث عزة صديقه عوني على المجيء إلى (الشام): «لا شك أن النفقات هنا أقل منها في مصر فإذا استطعت أن تحضر (للشام) استطعت أن تعيش بأقل من مصر بما لا يقل عن ٣٠ بالمئة على ما أعتقد. ولكن السلطات الإفرنسية شاذة عجيبة تحلل وتحرم بدون أسباب والإنسان معها كما يكون مع اليانصيب، فجرّب ثم جرّب، وإذا أردت فاكتب لسعد الله بك (الجابري) لعله يستطيع أن يساعد في حمل المفوضية على توصية القنصلية في مصر بالتأشير لك. ولكني من جهة ثانية أرى أن في بقائك في مصر فائدة للمصلحة العامة وعلى الأقل إلى ما بعد انعقاد المؤتمر البرلماني، وأنت بصفتك عضو اللجنة العربية العليا تشترك في هذا المؤتمر ويكون لك دور كبير بطبيعة الحال، وبعد ذلك إذا أردت تستطيع أن تأتي وتسكن في بيروت».

ويعاود عمر صالح البرغوثي الحديث عن أخبار الداخل في رسالته في ٢٩/٨/١٩٣٨ إلى عوني، ويقول فيها إنه يتسقط أخبار عوني من الزوار والصحف. واستجابة لطلب كان وجهه عوني إلى زميله وصديقه عمر بإنجاز بعض القضايا (القانونية)، يرد البرغوثي بروح متشائمة قائلاً: «. . .فكأنك تردد قول الشاعر: لا الأهل أهل ولا الديار ديار. . . فالقوانين تبدلت والأحوال استُبدلت ووُضعت من جديد ونحن في حياة قانونية أصولية لا يفقهها دهاقين القانون ولا عظماء التشريع، فهيهات هيهات، إذا عدت فضلت فتح دكان على معاطاة المحاماة. يا أستاذ، تغيرت البلاد ومن وما عليها، فالمحاكم معطلة سيما في البلاد الواقعة بين الناصرة ورام الله وصفد والخليل، فالدوائر ألفت الراحة ولا تعمل شيئاً مطلقاً، حتى التبليغ فربما لا يتم. التجول خطر والسفر أشد خطورة ولا أحد يراجع في معاملات وأحكام. وسرت في البلاد موجة ألغت النفوذ الشخصي والإقطاعي والحزبي وسارت في طريق هوجاء هو ما تواضع عليه الرأي العام ومستوى الوعي الوطني. فاترك الدعاوى إلى نهاية القضية الكبرى وهناك يجري يوم الحساب. . . أنتم الذين خارج فلسطين أكثر اطمئناناً من الأشخاص الذين فيها».

الفصل الثامن

ذكريات عوني عبد الهادي عن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (١٩٣٩)

مع الأجواء السياسية الجديدة التي سبقت دعوة الحكومة البريطانية وفوداً عربية إلى لندن للتداول بمسألة فلسطين[1] كأول اعتراف رسمي من بريطانية بالدور العربي في المسألة، تحركت جهود العرب الدبلوماسية على كل المستويات. وبعث عزة دروزة رسالة من دمشق في ١٩٣٨/٩/٤ يلخص فيها الجو العربي وهو يرى «أن الحاجة ماسة إلى وجود أناس في لندن في هذه الأوقات، وفي فلسطين من العظمة والروعة ما ينطق الجماد ويحلق بمن يريد أن يقول أو بمن يمكن أن يقول إلى أعلى ذروة القول القومي». ويتساءل فيما إذا كان منع أعضاء اللجنة العليا من المشاركة قد زال، ويأمل عزة أن يذهب عوني وجمال الحسيني أو أحدهما على الأقل إلى لندن ويكونا في جانب الوزراء العرب. ويضيف: «إني آسف لأن هؤلاء الوزراء ما زالوا يظنون أن قضية فلسطين قضية إذا اشتغلوا فيها فإنما يشتغلون فيها لرفع العتب ويودون أن ينتهوا منها على وجه ما حتى ينتهوا من مشكلة مزعجة علاقتهم بها ليست إلا علاقة العاطفة والهوس والدعاية! ولم يستطيعوا إلى الآن أن يتبينوا أننا إذا قلنا إن فلسطين في موقفها إنما تدافع وتموت في سبيل البلاد العربية ودفاعاً عن مستقبلها وقوتها، وأن الصهيونية إذا نشبت ظفرها في شكل دولة مهما كانت ضيقة الرقعة، فإن تلك الوحدة التي تدّعي أن لا حياة ولا كيان للعرب بدونها، تظل مشلولة غير قابلة التحقيق لأن دسائس الصهيونية تظل تعمل في الكيد لها بكل ما أوتيت من وسائل وقوة... ومن المصيبة أننا لا نكلفهم دماً ولا خطراً وإنما نكلفهم أن يستغلوا

---

(١) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ اعترفت الحكومة البريطانية رسمياً بمصلحة الدول العربية الأخرى في قضية فلسطين، وكانت دوافع هذا التغيير احتمال نشوب حرب والسعي لاسترضاء العرب وضمان مصالح بريطانيا. وأوصت لجنة وزارية بعقد مؤتمر عربي ويهودي تشارك فيه البلاد العربية ووجهت الدعوة إلى حكومات مصر والعراق والأردن والعربية السعودية واليمن، لإرسال مندوبين عنها على أعلى مستوى إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في شباط/فبراير ١٩٣٩ يحضره ممثلون عن عرب فلسطين ووفد يهودي.

استغلالاً جيداً هذه الدماء والضحايا وهذه البطولة والروعة لصالح القضية العربية جميعها لا لصالح فلسطين فقط، لأني أعتقد أن قضية فلسطين إذا انتهت على ما نريد انتهينا تقريباً من بناء وحدتنا أو اتحادنا».

ويضع عزة دروزة في رسالته ثلاث مهام تتطلب جهداً من الجميع: **أولاً**، المؤتمر البرلماني (المزمع عقده في القاهرة) وتوجيهه، وأن من الضروري أن يكون أحد الفلسطينيين في المؤتمر أو من ورائه، وأن يقرر إرسال وفد إلى لندن لتعضيد المساعي السياسية الرسمية واستغلال العظمة والقوة التي وصلت إليها فلسطين المجاهدة. **ثانياً**، جنيف حيث سيبحث في هذه الدورة (عصبة الأمم) عن فلسطين، ومن المفيد أن يكون أيضاً أحد الفلسطينيين في جانب مندوبي العرب والمسلمين الرسميين، **ثالثاً**، لندن ومن المناسب والضروري أن يكون أحد الفلسطينيين هناك في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويطلب عزة من عوني فيما إذا كانت حالته الصحية تسمح، أن يقوم بحركة نشيطة في هذين الشهرين. ويقترح عليه إذا تعذر ذهابه إلى جنيف، أن «يذهب جمال الحسيني إلى جنيف ثم يعود إلى مصر ويذهبا معاً إلى لندن مع الوفد المطلوب إيفاده، أو أن يذهب جمال مع السويدي وزير خارجية العراق من جنيف إلى لندن على أن يلحق به عوني بعد انتهاء المؤتمر البرلماني مع وفد المؤتمر. ولكن لو أن منع الذهاب إلى لندن على أعضاء اللجنة العليا ما زال باقياً، فإن عزة يطلب من عوني اقتراح بعض المرشحين للذهاب (موسى العلمي مثلاً) وأسماء أخرى».

وينتقل عزة بعد ذلك إلى بحث وساطة عربية جديدة تمثلت في مشروع (السويدي) عن التقسيم[٢]: يعلق عزة عليها «فإننا أفهمناه (السويدي) بصورة حتمية وقطعية أن العرب لا يمكنهم أن يتراجعوا عن جوهر مطالبهم: **أولاً** في رفض التقسيم مهما كان شكله ورقعته، **ثانياً** في رفض زيادة أو استمرار الهجرة مهما كان، **ثالثاً** في إنهاء الانتداب وإبداله بمعاهدة، وأما التفصيلات في الضمانات اللازمة، فهذه مسألة ثانوية إذا قبلت الأسس الثلاثة». ويقول عزة إن السويدي «ترك سورية وهو قانع بهذا أو على الأقل قانع بأننا لا يمكننا أن نوافق على غير هذا، وهو الذي اقترح ضرورة وجود أحد (منا) في جنيف وفي لندن يرجع إليه في ما لا يكون يعلمه من التفاصيل والنقاط والتطورات». ما عرفه عزة كذلك «ان نوري (باشا) هو الآخر سيذهب إلى

---

(٢) قدم في صيف ١٩٣٨ إلى بغداد الكولونيل نيوكومب ـ عضو مجلس العموم وزميل لورنس في الثورة العربية ـ وهو يحمل مشروعاً بحلّ رآه ممكناً وملائماً، واتصل عن طريق ناجي السويدي ونوري السعيد ببعض أعضاء اللجنة العربية العليا. والمرجح أن قدومه كان باطلاع الحكومة الانكليزية أو دوائر لندن النافذة.

أوروبة وقد ذهب في الأسبوع الفائت إلى عمان بناء على إلحاح سموه بأن لديه شيئاً يقوله له، ولم اجتمع إليه بعد رجوعه لأفهم هذا الشيء الذي لا أظنه شيئاً». وفي نهاية رسالته يلح عزة على الحاجة الشديدة إلى المال «فالنكبات تتوالى على البلاد والشهداء أصبحوا يعدون بالمئات والقرى والمدن المدمرة في منتهى البؤس». ويطلب من عوني أن يحمل حملة شديدة على الوفد (يقصد حزب الوفد المصري) ليتمم خطوته التي بدأها ويرسل الأموال المتجمعة أولاً فأول.

وكان سعي عوني عبد الهادي لمقابلة الأمير سعود، تتمة لجهوده الدبلوماسية، وقد جرى هذا اللقاء على ظهر الباخرة هندرسون في ميناء السويس والأمير في طريقه من لندن إلى جدة. وقد سجل عوني هذا اللقاء في رسالة بعثها إلى عزة دروزة في ١٧/٩/١٩٣٨ من على ظهر الباخرة[٣] يقول فيها: «لقد ذهبت إلى السويس أمس ليس لاستقبل فيها الأمير وأهنئه على عودته بالسلامة وأحظى منه ببعض الأخبار عن قضيتنا، فأنا كنت على يقين أنه ليس لديه من جديد، فذهابي إليه كان لأقول له بصراحة عما بدأ الناس يتقولون عن والده العظيم بعد الآن... والغريب أن الأمير نفسه فاجأني بالشيء الذي كنت أريد التحدث به إليه، حتى كأنه كان مطلعاً على ما في نفسي... قال إنه يعلم ما يقال عن موقف والده الصامت، وقال إن من عادة والده أن لا يكشف للناس عما في نفسه وأنه يميل حقاً للأعمال الصامتة، وقال إذا قال والدي شيئاً لا بد من أن ينفذ ما قال، وهذا يا عزيزي عزة ما عرفناه عن والده العظيم في رحلتنا للرياض، ولقد استحلفني سموه بالله وبالوطن بألا أبوح لأحد بالسر أو بالأسرار التي يريد أن يفشيها إليّ، إلا لإخواني في السياسة الذي أثق بهم كالمفتي وعزة».

وقد أسرّ الأمير إلى عوني بأنه لم يذهب إلى لندن لعلاج أسنانه كما أعلن، ولكن لقضية فلسطين وأنه حادث، حسب تعاليم والده، اللورد هاليفاكس (وزير الخارجية) في الأمر وطلب منه «أن تعمل الحكومة البريطانية عملاً يرضي العرب خشية تفاقم الأمور وتزيد العلاقات بين العرب وبين بريطانية سوءاً». وقال الأمير إن هاليفاكس فهم المعنى المقصود من هذه العبارة وخاصة قوْل والده إنه يهتم بفلسطين اهتمامه بنجد والحجاز، وأن والده لا يمكن أن يقبل تهويد كل أو أي قسم من فلسطين وأنه يعتبر وجود دولة يهودية خطراً على الجزيرة نفسها. ويقول عوني إنه سأل سموه عما أجاب اللورد هاليفاكس، فقال إنه شعر منه تفهماً وقبولاً، كما شعر أن الحكومة البريطانية ستقوم بأعمال مرضية للعرب. وخلاصة حديث الأمير، كما

---

(٣) كتب عوني إلى زوجته في التاريخ نفسه يشرح لها باختصار ما جرى مع الأمير سعود في غرفته الخاصة في الباخرة هندرسون في ميناء السويس «والحديث كان مفيداً جداً وشكرت المسعى لما كان في هذه الرحلة من فائدة».

نقله عوني: «إنه ستظهر إشارات جديدة في السياسة عما قريب نرتاح إليها، وإذا تعكر الجو فسوف نرى من والده كل ما يسر». وقد سمح الأمير لعوني أن ينشر على الملأ كل ما قاله في حالة «إذا لم يقم والده العظيم، فيما إذا تلخبطت (وهذا تعبيره) الأمور، مما يجب عليه القيام به نحو فلسطين».

وينقل عوني في خاتمة رسالته بعض الأخبار السريعة: عن عزم نوري السعيد السفر إلى لندن بناء على دعوة من لويد جورج ونيوكومب، أما فيما يتعلق بسفره هو (أي عوني) إلى جنيف فيرى «ان لا فائدة من خطاب عن القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية (لعصبة الأمم) ما دامت لن تثار في لجنة الانتدابات أو مجلس العصبة، قد يخطب بعضهم في الجمعية العمومية بشأنها ولكن ليس بهذه الخطب أهمية عظيمة، إذ إنه لا يجري بشأنها مناقشة خصوصاً وأن تقرير لجنة (وودهيد) لم يصدر بعد». أما بالنسبة إلى السفر إلى لندن ففي رأي عوني أن هذا مفيد وهو لا يدري إذا كان يسمح له أو لجمال أو لكليهما، ويضيف «أنا لا أتأخر عن السفر للندن حين الحاجة، وإن قيل لي بأن البرد لا يلائم صحتي كثيراً، فالمصلحة قبل الصحة». أما عن بقية أسماء الوفد فيذكر عوني أنه لا يحضره إلا اسم جمال ويرى حضوره مفيداً، أما موسى العلمي فهو شخصية ذات كفاءة ولكنه يخشى أن صحته تمنعه من السفر، وهو يرى عزة وأكرم مناسبين كذلك. وأخيراً يطلب من عزة بمناسبة المؤتمر البرلماني أن يرسل من يتولى المساعدة في التحضير للمؤتمر البرلماني (والمؤتمر النسائي) وعوني يفضل عزة أو أكرم، وإذا لم يستطع عزة فهو يسأل عن إمكانية منيف (الحسيني) «لأنهم بحاجة إلى من يتولى الأعمال الكتابية لهذا المؤتمر (البرلماني) ولمساعدة المؤتمر النسائي».

وجاء جواب عزة دروزة من دمشق في ١٩٣٨/١٠/٣ ويذكر أنه نقل رسالة عوني إلى (صاحبنا) ويقصد (المفتي)، أما عن الاستعداد للمؤتمر البرلماني فيقول عزة إنه «سافر من بيروت من استطعنا أن نقنعه بالاشتراك والسفر من إخواننا وعددهم عشرون من لبنان وسورية، والمفهوم أن إخواننا العراقيين سيأتون إلى مصر رأساً بالطيارة وربما بلغ عددهم عشرين أيضاً. أما السيدات فسيأتي كذلك من سورية ولبنان نحو ست ومن فلسطين نفس العدد، ونحن مجتهدون لإرسال بعض السيدات العراقيات، على تعذر ذلك سيما تأجيل المؤتمر النسائي من ٧ إلى ١٥ أكتوبر، لأن اللائي كان في الإمكان اشتراكهن معلمات ولا يستطعن أن يضيعن شهراً بكامله لأجل المؤتمر، فاجتهدوا في إشراك من يمكن أن يوجد من العراقيات في مصر كزوجات موظفي المفوضية. وقد فُهم أنه يوجد في كلية الآداب فتاة عراقية راقية اسمها رفيعة، فلتُدْعَ، ومنها يمكن معرفة أسماء بعض السيدات العراقيات الموجودات في مصر، كذلك أظن أنه من الممكن إشراك بعض السيدات السوريات والفلسطينيات المقيمات

في مصر». أما بالنسبة إلى سفر (عزة) فيقول «أنا لا يمكنني أن أغادر الشام، وقد أزمعنا على إرسال الأخ أكرم زعيتر. إنما الخوف أن لا يسمح له بالرجعة وهو يسعى للاطمئنان من هذه الناحية، فإذا اطمأن سافر في باخرة ٦ أكتوبر فيساعد في المؤتمرين. والذي عرفته أن جمالاً قد سافر إلى مصر أو على وشك السفر، فتكونان اثنين في المؤتمرين تتعاونان على الأمر والله يعينكما. كذلك فإن أميل الغوري قد ذهب إلى مصر ويقدر أن يفيدكم مع رفاقه هناك. . . هنالك أبو الحسن (محمد علي الطاهر) وكل الصيد في جوف الفرّا».

وتعليقاً على مساعي وأقوال الأمير سعود يقول عزة: «فليس لدينا شيء جديد عنها، وأنا من الناس الذي لا يؤمنون بنتائج إيجابية لها ولأمثالها. لأن (أسيادنا) يصطنعون الأساليب النسيمية خشية أن تجرح أصدقاءهم. ومثل هذه الأساليب أصبحت لا تجدي نفعاً في قضيتنا. وإذا كان لنا أمل صحيح فهو في ثبات أبطالنا وصبر أمتنا وتضحياتها الرائعة التي يبلغنا عنها الأعاجيب، فلتدع الله أن يثبتهم وأن يرزقهم الصبر والجلد». ويلح عزة من جديد على ضرورة ذهاب عوني وجمال إلى لندن وذهاب بضعة أشخاص باسم المؤتمر البرلماني كذلك «فإن معسكر القضية الآن في لندن وقبيل صدور تقرير اللجنة (وودهيد) الذي ربما كان تكئة للحكومة الانكليزية للتراجع عن مشروعها البغيض والرجوع إلى الحق والصواب. ويخيل إلي أن (شمبرلن) ـ رئيس الوزارة ـ بعدما أبدى ما أبداه من المرونة والإقدام على حل المشكلات على ضوء الحقائق ضارباً بكل اعتبار عرض الحائط متفادياً بذلك إراقة الدماء وإبقاء حكومته أمام مشاكل ومضاعفات(٤)، لا تهمّ الامبراطورية بعد هذا أن يكون قريب الاقتناع بحل مشكلة فلسطين حلاً عادلاً والتملص من نفوذ اليهود ودسائسهم، سيما وقد أصبحت هذه المشكلة دمّلاً فاغراً وصرخة مفزعة في وجه بريطانية ما زالت تضربها في هيبتها وسمعتها وكرامتها. وإذا صح ما ينقله لنا الرواة فإن ما ينال هيبة بريطانية في فلسطين أشد من حيث الكيفية ـ لا من حيث الضخامة طبعاً ـ مما نالها من هتلر وموسوليني، فبطبيعة الحال تريد بريطانية أن تتخلص من هذه الحالة، فإذا قوي معسكرنا في لندن كان الأمل في الخلاص لصالحنا أقوى»، ويكرر عزة في خاتمة رسالته الحاجة الشديدة جداً إلى المال لمساعدة المنكوبين وعائلات الشهداء ويطلب من عوني مضاعفة المساعي في هذا الباب بكل وسيلة.

كان الحاج أمين الحسيني يعتقد أن ذهاب عوني وجمال إلى لندن مفيد في هذه

---

(٤) يشير هنا إلى مؤتمر ميونيخ في ٢٩ ـ ١٩٣٨/٩/٣٠ الذي اجتمع فيه الرؤساء تشمبرلن ودالاديه وهتلر وموسوليني ووزراء خارجيتهم وتقرر فيه الموافقة على حركات هتلر بإعادة توحيد الألمان وتقرر تحطيم تشيكوسلوفاكيا بالتدريج وفرض التسوية فرضاً على هذه الدولة وذلك بحجة إنقاذ السلام.

الآونة ولا سيما إذا ذهب وفد عن المؤتمر البرلماني، هذا ما نقله عزة إلى عوني في رسالته بتاريخ ١٨/١٠/١٩٣٨ (وكانت رسائل عوني تصل إلى الحاج تباعاً)، ويقول عزة: «وفي كل مرة يكلفني بإهدائك تحياته». وفي رسالة ٢٥/١١/١٩٣٨، كتب عزة إلى عوني ليتأكد من وصول حوالة له بواسطة بنك مصر (١٥٠ جنيهاً انكليزياً)، كما يطلب الاطمئنان على ذهابه هو وجمال إلى لندن. ويذكر عزة «ان حصيلة ما توصل له توفيق السويدي في لندن ليست مجدية، إذ ليس لديه (أي للسويدي) نقاطاً معينة عن الحلول المنتظرة. ويظهر أن مكدونالد (وزير المستعمرات) عقبة وإن كانت أقل صعوبة من سلفه (غور). وعلى كل فالغالب أن تقرير اللجنة (وودهيد) وخطة الحكومة سيذاعان بعد أسبوع. وقد أجمعت الأقوال على أن خطة التقسيم قد ماتت وأن الهجرة ستقف ولو مؤقتاً، أما حقّنا في الاستقلال و(لغو) الانتداب فهو ما زال موضع شك في الحصول عليه حالاً، ويظهر أن الانكليز يريدون أن يغالطوا أنفسهم ويغالطوا العالم ويُلبسوا عليه أن ثورة العرب هي ضد التقسيم ولهذا فقد عدلنا عنه، وينسون أن العرب ثاروا قبل أن يكون هناك تقسيم وثاروا لأجل حريتهم واستقلالهم وهدم سياسة الوطن القومي اليهودي، وأن هذه المطالب إذا لم تتحقق فإن العرب لن يخدعوا بالمغالطات».

وعاد عزة في كتابه إلى عوني في ١١/١٢/١٩٣٨ (رداً على رسالة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر) يشرح مجدداً مقترحات السويدي، فقد وردت برقية منه جاء فيها أنه يوافق على نسبة ٣٠ بالمئة أو ٣٣ بالمئة لليهود، ويرى أنه ليس في ذلك كبير بأس أو انحراف عن الميثاق ويضيف عزة «وقد كتبت له جواباً بعدم الموافقة على أي شيء يقال له نسبة، وأن الهجرة يجب أن تقف ويكتفي باليهود الموجودين. وشرحت له ما في ذلك من تناقض للميثاق وما جرى بيننا وبينه من أحاديث سابقة وما في ذلك... عاجله أو آجله. ويظهر أن توفيق قال لنوري رأيه عقب ذهابه من سوريا، وفهم أن هذا الرأي موافق عليه منا مع أن هذا لم يقع. ونوري يذكر كم كانت حماستنا وحماسة المفتي خاصة في شجب النسبة، وأظن أن ما كتب له الآن كاف لتصحيح الفكرة وإفهام وجهة نظرنا بصراحة، فتحدثوا في ذلك مع نوري».

وكان الحديث قد تجدد بين الساسة العرب بشأن تلبية دعوة لندن، واختلفت وجهات النظر فيما بينهم حول الموقف الذي يجب اتخاذه، وهل تذهب الوفود العربية بشروط مسبقة أم لا، يقول عزة: «البرقيات متواصلة بيننا وبين الرياض (فسيدنا) يرى أن نقبل الذهاب وأن نسمي الأسماء بدون قيد. ويقول إننا لا نخسر شيئاً إذا فشل المؤتمر وان وان... الخ (الموّال)، كأنما نحن في سيران ولسنا في أتون... دم، وقد شرحنا له بأساليب مختلفة وشرح له أصدقاؤنا وأصدقاؤه، أن ذلك ليس من المصلحة وأن المصلحة تقضي **أولاً** أن يحصر التمثيل باللجنة العليا أو من

تنتدبه، وأن لا تتدخل هي (حكومة بريطانية) قط ولا مندوبها السامي في ترشيح الأسماء وتسمية مندوبين. وثانياً أن يؤخذ من بريطانيا عهد بأنها جادة في تحقيق مطاليب العرب وأن المفاوضات ستجري على وضع وتفصيل وتركيز هذه المطالب وفقاً للميثاق، وأن لا يعلق الحل على رضاء اليهود وموافقتهم». ويضيف عزة «وقد كان إصرارنا في نقطة التمثيل عاملاً على ما أرجح في التراجع الاخير والتصريحات الأخيرة واطلاق اخواننا من سيشل، ونرجو أن يكون إصرارنا في النقطة التالية منتجاً نتيجة حسنة أيضاً. والحقيقة أني مندهش لحسن إدراك الحكومة المصرية للموقف وهي لم تشتغل بعد في قضية فلسطين».

ويقول عزة، لخشيته من المراوغة والمماطلة، «إنه ليس من ريب في أن ذهاب الحكومات إلى لندن قبل الاستيثاق، فيه توريط وتعريض لكلام واحتمال كبير للفشل لأن اليهود سوف يتمسكون بأوهامهم. فما لم تعدّل الحكومة البريطانية موقفها فالمشكلة ستبقى معقدة. ومن المؤسف أنها لا تزال تصرح بأنها ملزمة بصك الانتداب ووعد بلفور، وهذا يدل على سوء النية أو على الأقل على بقاء الذهنية القديمة وعلى عدم العزم على إنهاء المشكلة من أساسها. وأول أمس قال أوروسمبي غور إن حل المعضلة الأصح هو أن لا دولة عربية ولا دولة يهودية بل حكم انكليزي وتقييد للهجرة. وطبعاً إن فكرة هذا الرجل ليست هفوة وقد كان وزيراً للمستعمرات ولا بد أنها هي المتمركزة في دوائر هذه الوزارة». ويتعجب عزة: «كيف تبيح الحكومات لنفسها أن تذهب وهي تسمع هذه التصريحات تتوالى. وقد كتبنا لإخواننا بضرورة الحذر، وقلنا لهم إن الحكومات العربية إذا أجمعت أمرها على ضرورة أخذ يقين بحل القضية وفقاً لمطالبنا حلاً أساسياً دون تعليق الحل على اليهود، لا يسع بريطانية إلا اعتبار إجماعها. وكل ما أخشاه أن لا يقف إخواننا الرسميون الموقف الحازم وأن يحاولوا التأثير علينا».

ويشيد عزة بموقف مصر وقد سره «حسن إدراك الحكومة المصرية للقضية من ناحية النسبة المئوية وما فيها من مشاكل وصعوبات وأخطار وكذلك من ناحية الاستقلالات الداخلية. بارك الله فيها فقد سارت في هذا المضمار شوطاً أبعد من إخواننا الآخرين». ويضيف «والحق أقول لك إننا إذا غلبنا على أمرنا في موقف، فلن يكون ذلك إلا بإلحاح هؤلاء الإخوان الرسميين الذين يظهر أنهم بَرِموا منا ويريدون أن ينتهوا من مشكلتنا على أي شكل». وعاد عزة من جديد للإشارة إلى مشروع نيوكومب (الذي طرح على حكومة العراق)، فيقول: «فهمت أن الصيغة التي انتهت إليها تعديلات مشروع نيوكومب ما تزال مشاورات وأن في يد نوري باشا صيغة... هي الأخيرة التي تم الرأي عليها بنفس التفاصيل، وأذكر أني كنت أرسلت إليك صورة مصححة، ومن قبيل الاحتياط أرسل إليك الآن صورة ثانية، فأرجو أن تذاكر

نوري باشا وتذكره بالأمر لئلا تبقى نقطة ما مفهومة غلطاً. وهذه الصيغة النهائية كانت بتأثير إلحاح نوري باشا وناجي باشا (السويدي) وبعد أن وعدوا أن يعتبروها اقتراحاً من العراق يمكنهم أن يقنعوننا به أو بأسسه».

وعاد عزة ليشدد على عدم التساهل «في أمر دعوة أحد غير اللجنة العربية العليا أو من تقرره هي حصراً وأن لا نُؤخذ (بالتهويشات) والعاطفة. ولقد قالت البلاد كلمتها بإجماع رائع فلم يبق معنى للقبول بأنه من المستحسن دعوة أو انتداب أو إشراك أحد من الحزب الذي انسلخ عن اللجنة بدون سبب وطني صحيح (يقصد راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع)(٥) وهو يعجب مما تكتبه **المقطم** من نصائح (سديدة) أخذت محطة إذاعة القدس تذيعها، ويقول «وأخشى أن تكون هناك حملة مدبرة لأجل أن تنتهي بالقول إنه لا يجوز بقاء الاختلاف الحزبي». وهو يطلب من عوني توضيح الأمر وإيقاف هذا الحديث لأنه في غير محله، «فجهاد فلسطين الرائع ليس هو حزبياً ولا عائلياً ويجب أن يقف هذا المفهوم المغلوط وأن يحترم الفضوليون تلك الضحايا الهائلة التي ضحت بها البلاد في سبل حريتها واستقلالها، وأن يدركوا ما كان للمتفرجين من أدوار في سبيل النكاية الشخصية والحزبية بل والمطامع السياسية الرخيصة». ويعود عزة ليؤكد على عوني بأن يبذل جهده لحمل السيدة هدى هانم (شعراوي) على إرسال ما لديها (تبرعات) وكذلك الوفد (الحزب) فالحاجة شديدة.

في رسالته من القاهرة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨ إلى عزة شرح عوني الموقف العربي كما أطلع عليه من موقعه الأكثر قرباً والأكثر واقعية من موقع دروزة، وسعى أولاً لشرح ما التبس بشأن موقف العراق تجاه القضية الفلسطينية، ولخص فحوى الكتاب الذي حمله جميل المدفعي ومما جاء فيه: «**أولاً**: إنه لا يعلم شيئاً عن أن هناك قولاً بقبول مبدأ الثلث من السكان اليهود، وأن الذي يعلم يقيناً، هو أن الجميع كانوا موافقين على أن تكون النسبة هي عدد الموجودين فعلاً من اليهود في فلسطين، وأن السيد توفيق (السويدي) عندما سافر في الصيف الماضي إلى لندن كان البحث يدور حول هذه النسبة وإن لم يتقيد في شيء بشأنها. **ثانياً**: إن العراق غير مقيد إلا بما يعود بالنفع لفلسطين وإذا ما وجد توفيق (السويدي) في لندن أن هناك مقترحات

---

(٥) كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني قد اتخذت قراراً في آب/أغسطس ١٩٣٤ بالدعوة إلى تأليف الأحزاب السياسية ينعقد في نهايتها المؤتمر الوطني الثامن وتنبثق عنه لجنة تنفيذية جديدة تتمثل فيها مجموعة القوى السياسية الحزبية. إلا أن هذه الدعوة لم ينفذ فيها سوى الجزء المتعلق بإنشاء الأحزاب، وأما المؤتمر الثامن فلم ينعقد أبداً. وكان حزب الدفاع أول تكتل حزبي أعلن عن وجوده رسمياً انبثق عن حركة المعارضة بقيادة زعيمها راغب النشاشيبي.

من أي كان من وفود العرب أضمن لمصلحة فلسطين فهو لا يتأخر عن تأييدها: **ثالثاً**: وهو يرى (أي المدفعي) أن الأصوب أن تسافر الوفود دون أن تصر على معرفة الأساس الذي ستجري عليه المذاكرات قبل السفر طالما في الإمكان عدم الموافقة على أي حل نجده غير ملائم لميثاق المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في مصر. **رابعاً**: الحكومة العراقية والحكومة العربية (السعودية) قبلتا الدعوة وهما على وفاق على الخطة التي ستتبعانها، وسيمثل العراق السويدي كما أن العراق على اتصال مع الحكومة المصرية. **خامساً**: إن بعض الدول الاستعمارية الطامعة في سواحل البحر المتوسط تعمل كل جهدها لعرقلة عقد المؤتمر».

ويضيف عوني «هذا ملخص ما جاء في الكتاب (كتاب المدفعي) وهو مهم كما ترى»، وما يراه عوني «انه أصبح من الصعب الإصرار على أسس المفاوضات بعد هذا». ويذكر عوني أنه لم يعرف بعد من أية شخصية في مصر عن جواب الحكومة البريطانية على اقتراح محمد محمود باشا[٦] «اللهم إلا ما قاله لي نوري باشا في هذا الصدد وهو أن الحكومة البريطانية ترغب في أن يبحث بهذه الأسس قبل الدخول بالمفاوضات في لندن، وهي ستكون بمثابة الأصول التي ستتبع بالمفاوضات، كما يجري عادة في المفاوضات الرسمية». وباعتقاد عوني أنه «لا يحسن من جهة ثانية أن تلبي الحكومات العربية الدعوة إلى لندن وتقوم بالمفاوضات لوحدها، دون أن يكون منا أحد بجانبها». ويؤكد عوني أنه لمن المهم في نظره «أن يجتمع ممثلو العرب على مائدة واحدة يبحثون فيها قضية فلسطين، كفريق واحد، بقطع النظر عما إذا كان المؤتمر سيكلل بالنجاح أم لا». صحيح أن عوني كان يود طبعاً أن «تتعين الأسس منذ الآن»، ولكن الحكومات العربية ارتأت على ما يظهر ألا تصر رسمياً على هذه الأسس «أقول رسمياً لأني لا أعلم ما إذا كان هنالك أي شيء بخصوصها مع بعض هذه الحكومات بصورة سرية، الأمر الذي أشك به كثيراً». إن الخوف بنظر عوني من قبول الذهاب إلى لندن قبل تعيين هذه الأسس هو أن «تتفرق كلمة الممثلين أو أن تضعف مقاومتنا الحاضرة، إذا فشلت المفاوضة. أما تفرق الكلمة فلا أظنه وارد، لما نعرفه عن المبادىء التي أعلنتها مصر والعراق والرياض في القضية الفلسطينية، ويمكن مع ذلك التوثق من ذلك من قبل. أما العراق فهذا كتاب جميل المدفعي في هذا الخصوص، وقد أطلعت أنا على المذكرة التي أرسلها محمد محمود باشا إلى الحكومة البريطانية أخيراً فيما يتعلق بالحل الذي تراه مصر أن يضمن السلام في فلسطين».

(٦) في إحدى أوراق عوني الشخصية «كنت أعرف محمد محمود باشا منذ زمن طويل فكنت أزوره في مكتبه تارة وفي منزله تارة أخرى بناء على طلبه بعد الساعة العاشرة ليلاً إثر انتهائه من لعب النرد في نادي محمد علي، وكانت أحاديثي مع محمد محمود باشا تتعلق بفلسطين».

ويشارك عزة في رسالته في ٢٠/ ١٢/١٩٣٨ عوني في الابتهاج بإطلاق سراح المعتقلين في سيشل «والفضل في هذا لله أولاً وللأمة المجاهدة الباسلة ثانياً على ثباتها وقوة عزيمتها، والله المسؤول أن يديم توفيقه عليها وأن يهبها القوة والثبات حتى تتحقق أهدافها السامية». وتعليقاً على ما ورد في رسالة عوني عن الصيغة المصححة للمقترحات العراقية (على مشروع نيوكومب) «وهي منح المدن والقرى العربية واليهودية سلطات بلدية واسعة... على أن لا يمس ذلك بالسيادة العامة للدولة هو واقع، واخواننا العراقيون هم الذين أثروا في وضع هذه الصيغة، وكان القصد منها أن يظهر العرب استعدادهم لتأمين اليهود على حرياتهم الطائفية والدينية ومؤسساتهم التهذيبية والفنية والصحية. وطبيعي أنه لم يكن ويجب أن لا يكون مفهوماً قط أن هذا مقبول على أن تكون البلديات حكومة محلية، فالسلطات التي يمكن أن تمنح لها هي السلطات البلدية المعتادة، وهذا ما ينبغي أن يكون وجهة النظر العربية في هذه النقطة. أما ذكر البلديات العربية في هذا السياق فهو لأجل صبغ التشريع في فلسطين في هذه المسائل بالصبغة العامة لا أن يكون هنالك صبغة لليهود خاصة». ويعود عزة ليؤكد «وعلى كل حال فإن هذه الكلمة المجملة يمكن عند التوضيح إذا جاء الدور أن توضح طبقاً لوجهة نظرنا، وعلى كل حال فإن هذا المشروع ليس مشروعنا وإنما هو مشروع نيوكومب معدلاً من العراق».

ويشير عزة، من جديد، إلى موقف السعودية من المؤتمر المقبل فيقول: «جاءت مؤخراً برقية من الرياض تؤكد أن الأسس لا يمكن تعيينها إلا في لندن، وأنه ليس للعرب إلا أن يدخلوا غير مقيدين بأي قيد وأنه ليس من الإنصاف أن يطلب إلى بريطانية أن تقيد نفسها!! وما يستنتجه عزة «والحاصل أن بريطانية تتهرب من تعيين الأسس والارتباط بعهود صريحة سلفاً... ولا شك في أنها تتقصد ذلك أولاً، لأنها تخشى من اليهود، وثانياً لأنها تريد المساومة ولن تعطي أربعة إذا استطاعت أن تعطي ثلاثة. وأعتقد أنها ستبذل جهدها في المماحكات والمحاولات وأنها ستبتعد في أول الأمر عن فكرة الحكم الوطني المستقل كل البعد، بحجة أن ما بين اليهود والعرب الآن من الإحن والفتن لا تسمح به، وأنها ستحاول أن تجعله مرحلة ثانية بعد سنوات وأن ترقّع في ما هو راهن من هجرة وأراض فتقيدهما، واشتراك في الإدارة فتوسّعه». وما يبرر مخاوف عزة من المناورات البريطانية أن «اورمسبي غور وزير المستعمرات السابق الذي ما زالت وزارة المستعمرات متأثرة بآرائه وخططه، والذي أعتقد أنه سيكون له رأي مسموع في الحلول التي ستعرض، يقول بكل وقاحة: (إن الحل الأخير للمعضلة هو أن لا حكومة يهودية ولا حكومة عربية وإنما حكم انكليزي وهجرة بطيئة)... فأين الدماء وأين الضحايا وأين القضية وأين الموقف الذي طبق الآفاق بروعته وقوته وجلاله! كل ذلك يصبّ عليه هؤلاء (المخلوقون المثلوجون)،

لوحاً من الثلج، ثم تعال واستشعر بشيء من حسن النية أو صدق الرغبة في إنهاء القضية».

أما عن الإخوان القادمين من سيشل والدور الذي ينتظرهم في المرحلة التالية، فيقترح عزة أنه من الطبيعي انتظارهم للبحث في الموقف وتسمية المفوضين. ويضيف: «وهكذا كتبنا للرياض التي ما زالت تلح بتسمية الأسماء. وقد كتبنا لها (أي للرياض) أيضاً بضرورة تهيئة اجتماع يعقد بين مفوضي الحكومات وبين مفوضية اللجنة العليا للبحث في الموقف والاتفاق على خطة واحدة، لئلا يكون في لندن بينهم بلبلة سيما ولا نشك في أن الانكليز يبذلون كل تأثيرهم لتصوير مفوضينا بصورة من الصلابة والشدة وعدم المرونة تجعل مفوضي تلك الحكومات يستثقلونهم ويحاولون التأثير عليهم... وقد أرسلنا مذكرة إلى الحكومات شرحنا فيها وجهة نظرنا في تمسكنا بالميثاق كحد أدنى لمطاليبنا وفي عدم إمكان التجاوز عنه بأي حال». ويقترح عزة على عوني القدوم إلى بيروت مع الإخوان القادمين من سيشل وأن يحاول ذلك، فلعله ينجح هذه المرة (يقصد السماح له من قبل السلطات الفرنسية)، ويعود عزة ليلح في رسالته على أن تبعث هدى هانم (شعراوي) ببقية ما عندها من مبالغ للتبرعات لشدة الحاجة[٧].

وقد وجه عوني عبد الهادي من القاهرة رسالة مباشرة إلى الحاج أمين الحسيني في ١٩٣٨/١٢/٢١ حول مقابلة جرت مع محمد محمود باشا بناء على طلب الأخير، وجرت المقابلة، رغم أن عوني، يذكر في رسالته، كان لا يزال تحت تأثير الحمى. وقد أسر رئيس الوزراء المصري إلى عوني بعض الأمور وطلب منه أن ينقلها إلى سماحته: «فقد تحدث السفير البريطاني إلى رفعته عن صعوبة مركز الحكومة البريطانية في توجيه الدعوة إلى اللجنة العربية العليا، فتصدى رفعته لإزالة هذه الصعوبة، وذلك بأن يعلن له القرار الذي تتخذه اللجنة العربية العليا فيما يتعلق بالأشخاص الذين ترغب في أن يمثلوها في مؤتمر لندن، وهو يعلن ذلك للحكومة البريطانية التي توجه عند ذلك الدعوة إلى كل منهم. وسأل رفعته السفير البريطاني فيما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب في ألا يحضر بعض أشخاص معينين المؤتمر، فأجيب بأنها لا تستثني أحداً. وتستحسن الحكومة البريطانية أن يكون بين ممثلي عرب فلسطين أحد أعضاء حزب الدفاع». ويضيف عوني أن محمد محمود

---

(٧) أشير في هذه الرسالة إلى محاولة (أم مازن) حرم عوني عبد الهادي إقناع هدى شعراوي بإرسال ٣٠٠ ـ ٥٠٠ جنيه إلى جمعيات السيدات في فلسطين. ويقترح عزة أن ترسل الأموال إلى دمشق (للحاج محمد خير دياب) «إذ يخشى أن تكون الدراهم المرسلة إلى الجمعيات غير مؤكدة النفع، ووضع الشيء في موضعه، هذا عدا عن شدة الحاجة للمال في دمشق».

باشا أسر له (أي لعوني) أيضاً أنه «راقت له فكرة دعوة ممثلي الحكومات العربية إلى القاهرة حيث يتفقون على كل شيء قبل انعقاد المؤتمر بلندن، غير أنه يرغب في مراجعة جلالة الملك (فاروق) في الأمر قبل كل شيء». أما بشأن «أساس المفاوضات التي كان علّق رفعته سفره على معرفتها»، فيقول إن محمد محمود باشا ذكر أن السفير لم يجب عن ذلك شيئاً بعد. وينقل عوني إلى سماحة الحاج بأنه كان قد استنفد جميع الحجج في اجتماعاته السابقة مع رفعة رئيس الوزراء المصرية في سبيل حمله على حضور مؤتمر لندن شخصياً، ويضيف: «وكان أسرّ لي رفعته بأنه يرغب هو شخصياً في ذلك، وأنه كان كلّم جلالة الملك في الموضوع غير أنه لم ير من جلالته تشجيعاً لأسباب تتعلق برغبة جلالته ببقائه قريباً منه. وهنا قلت (عوني) لرفعته: إن من المفيد أن أوعز أنا لسماحتكم واللجنة العليا عند اجتماعها في رجاء جلالة الملك بقبول رفعتكم رئاسة الوفد المصري، فوافق رفعته على ذلك على شرط أن لا يُرسل شيء لجلالته في هذا الخصوص قبل أن يشير لي هو بذلك».

وفي رسالة عزة دروزة بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٤ إلى عوني إشارة إلى أن برقية وردت من السويدي «يؤيد رأينا في حصر التمثيل في من تنتخبه اللجنة العليا وأنه ساع لتأمين ذلك». وقد اقترح عزة على عوني أنه لو تأكد خبر عدم سماح السلطات الفرنسية لمبعدي سيشل بالدخول إلى بيروت، أن تجري تسمية المندوبين بالمخابرة بين بيروت والقاهرة. وقد بعث الحاج أمين من مقر إقامته في جونية رسالة جوابية إلى عوني عبد الهادي، يرجو شفاءه من الحمى، ويضيف: «وقد أحطت علماً بما تفضلتم بذكره عن الحديث الذي جرى بينكم وبين رفعة رئيس الوزارة المصرية في الاجتماع الذي تمّ أخيراً وإني أشكر لسعادتكم مساعيكم الموفقة في سبيل قضية البلاد». ويقول المفتي إن حامل كتابه (منيف الحسيني) يستطيع أن ينقل إليه خلاصة رأيه (أي سماحته) ورأي الإخوان الذين هنا «في الوضعية الحاضرة، وإن السلطات الإفرنسية هنا لم تسمح بمجيء إخواننا القادمين من سيشل إلى لبنان أو سورية ولا تزال المساعي مبذولة في هذه السبيل، وقد أصبح الموقف دقيقاً ويقضي أن نظل على اتصال بكم وبالاخوان لتبادل الرأي والوصول إلى قرار مشترك يوافق المصلحة العامة».

وكتب عزة رسالة من دمشق في ١٩٣٩/١/١ يشرح بعض ما طرأ على الموقف العربي من تطورات: فقد تبدلت الوزارة العراقية «وأظن أنها وزارة قوية منسجمة وفيها أشخاص مندمجون في قضيتنا كثيراً، فنرجو للعراق ولنا على عهدها الخير، وهكذا لا تتبدل في العراق وزارة إلا بمداخلة الجيش سراً أو علناً، وهو تقليد يُخشى من عواقبه». وعن قضية القادمين من سيشل يضيف عزة بأنه قد وردت برقية من حلمي باشا في عدن وفيها أنه لم يسمح لهم بالقدوم لبيروت وأن (الرياض) وعدت بأن

تعمل على تذليل هذه العقدة، وأنه هو (أي عزة) سوف يتصل بالعراق من أجل هذا، وهو يطلب من عوني أن يعمل الشيء ذاته في مصر. ما يخشاه عزة من مؤتمر لندن المقبل «ان تظل بريطانية عند موقفها من عدم التقيد بأساس يصح أن يبنى عليه الحل المرضي، ولا أدري هل من المصلحة أن نذهب على هذا الشكل؟... اقترحنا أن يعقد مؤتمر للمندوبين قبل سفرهم إلى لندن للبحث في الخطة والميثاق. فاهتموا لحمل محمد محمود باشا على تبني هذه الفكرة ودعوة المندوبين إلى مصر للاجتماع والمداولة قبل السفر إلى لندن». ويستبعد عزة دروزة مسألة مشاركة عضو عن حزب الدفاع «نحن لا نريد أن نشكل وفدنا على أساس الأحزاب... وربما بعض أحزاب اللجنة نفسها لا تمثل في الوفد، فلماذا يطلب شيء لا تريده اللجنة؟ فالأمة قالت كلمتها بصورة رائعة، أن اللجنة هي المفوضة ولم يبق شخصية حزبية فيها».

ويضمّن عزة دروزة رسالته «بنداً سرياً» لاطلاع عوني عليه شخصياً يعبر فيه عن الأوضاع المتردية التي بلغتها الثورة في فلسطين الناجمة عن الانقسامات الداخلية وخاصة ما يتعلق بموقف حزب الدفاع، إذ «إن بعض أعضاء حزب الدفاع أبدوا رغبتهم في التعاون مع السلطات للوقوف ضد الثورة والقضاء عليها. وقد أخذت تقوم في فلسطين حركة مغذاة بالمال والسلاح للعب هذا الدور من قبل المنتسبين إليهم. وحركة فخري النشاشيبي كانت مقدمة الخطوات ويتصل (هنا) بعض المنتسبين إليهم بالقناصل الانكليز اتصالاً وثيقاً ويقومون بحركة دعاية دنيئة فيها تشويه وفيها تثبيط وفيها فساد وفتنة... والانكليز يشجعون هذه الحركة لأنهم يريدون أن يأتي مندوبو العرب إلى لندن وظهرهم مقصوم، إما بوقف الثورة وتشتت أمرها وإما بفتنة عمياء في فلسطين. إني أعرف أن هؤلاء يحتجون بأن الذي يدفعهم إلى هذا ما وقع عليهم من عدوان واضطهاد. ومع أني أقسم لك بالله أني لا أعرف ولم أقف على حادثة واحدة مما وقع عليهم كانت بترتيب متعمد من هنا، فإن هذا الموقف الذي يقفونه الآن هو شبيه بالموقف الذي وقفوه في بدء الثورة. وأعتقد أن ما وقع عليهم كان اتجاهاً طبيعياً وتسلسلاً منطقياً للحوادث كنتيجة لذلك الموقف. وأظن أنك لا تجهل أن اليد المسيطرة على حركة ١٩٣٦ والعاملين فيها كانوا هم أنفسهم المسيطرين والعاملين الآن. وكان في الإمكان لو أريد الانتقام وشفاء الغليل أن تكون حوادث في تلك السنة ضدهم. ولكن موقفهم كان على الأقل مسايراً لتلك الحركة فلم يكن ما وقع شيء.

«هذا من جهة، ومن جهة ثانية أظنك تذكر أنهم كانوا متواطئين مع الأمير عبد الله ـ وهذا مع الانكليز ـ على قبول التقسيم والترويج له حتى قبل صدور تقرير لجنة (بيل)، وان انسحابهم من اللجنة إنما كان لأجل استقبال التقرير وهم أحرار من اللجنة ولو لم تدو أصوات ولو لم يأت التقسيم أبعد مدى في الشناعة لما كانوا

ينتظرون هم والأمير ولكان موقفهم غير موقفهم الذي اضطروا إلى الوقوف فيه. ولو لم ينسحبوا لما اتخذ الانكليز واليهود انسحابهم حجة للترويج لفكرة متطرفين ومعتدلين والدعوة إلى البطش بالمتطرفين ليخلو الجو للمعتدلين ويتقدموا لحمل العبء والاتفاق على حل معتدل. وأظنك تذكر أنهم حاولوا أن يتقدموا لحمل العبء، بعد حل اللجنة العليا وتشتيتها ولكنهم فشلوا. ولو سايروا هذه الحركة كما سايروا حركة ١٩٣٦، لظلوا في الأوج الذي وصل بعضهم إليه في تلك السنة، ولكنهم أبوا وحاولوا أن يصوروا الحركة بحركة شخصية لشخص الحاج أمين ووقفوا منها موقفهم المعروف. وأعتقد أن (؟) كثيرين من المخاتير وغيرهم وفتورهم وتهافت كثير من العرب على الاندماج في البوليس الإضافي وجرأة كثيرين منهم على الكيد والدس والتهجم ضد الحركة في أول الأمر إنما كان نتيجة هذا الموقف إن لم أقل بنتيجة التشجيع العلمي. ولست أدري هل حلّ اللجنة العليا واعتقالها ووضع اليد على المجلس الإسلامي وعزل الرئيس ومطاردته واعتقال كل من هو منسوب للفئة المتطرفة ونشر جو الإرهاب والإخافة في كل أنحاء البلاد ليس فيه عدوان على كرامة الأمة وحقوقها وتمهيد لفرض ما يراد فرضه من حلول ضارة يستحق القيام بمركز المقاومة والتمرد من الأمة، حتى ينسى كل هذا ويطنطن بأن الثورة شخصية وحزبية وإلى آخر الترهات (؟) ينسى الآن دماء آلاف الشهداء وخسائر مئات الآلاف ويحاول اللعب فوق الأشلاء لإتمام الدور الفاسق؟».

وكانت رسالة الحاج أمين الحسيني (من جونية) في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ آخر رسالة يتلقاها عوني عبد الهادي قبل سفره للندن، ويطلب الحاج فيها «تقديم الشكر والامتنان إلى محمد محمود باشا لجهوده القيمة ومساعيه الجليلة التي ظهر أثرها الحميد ونتائجها الطيبة في هذه المرحلة الأولى للقضية والتي يرجى أن تأتي بأحسن الثمر في المراحل الأخرى والنتيجة الحاسمة». وأما بالنسبة إلى أسماء وفد فلسطين للمؤتمر المقبل في لندن فيرى الحاج أمين «ان موقف البلاد من حصر الثقة باللجنة العربية العليا في اختيار مندوبي عرب فلسطين يلقي على عاتق هذه اللجنة كل المسؤولية، وهي لا تستطيع أن تضطلع بهذا العبء ما لم يفسح المجال أمامها واسعاً وتترك لها الحرية في بحث الموقف واختيار المندوبين». ويأمل الحاج أمين أن مساعي محمد محمود باشا ستذلل ما بقي من صعوبات في هذه المرحلة «وقد يكون لنجاح فكرته بدعوة ممثلي الحكومات العربية إلى القاهرة للاتفاق على خطة مشتركة مدى بعيداً في تحقيق الآمال المعقودة على تعاون الحكومات المذكورة وتوحيد خطتها لمساعدة فلسطين». كان الحاج أمين يأمل بأن يمثل محمد محمود باشا بالذات الحكومة المصرية في مؤتمر لندن، وأنه سيتقدم بالأسماء إلى (رفعته) بعد الاجتماع بسائر أعضاء اللجنة العليا في لبنان لاختيار المندوبين.

كتب عوني عبد الهادي في مذكراته عام ١٩٦٦ عن مؤتمر لندن، وكيف أنه كان قد بدا من الدلائل الواضحة أن الحكومة البريطانية تريد إعطاء قضية فلسطين شيئاً من العناية التي تنتهي بإيجاد حل لها، كما أشار إلى الإعدادات التي أخذت تظهر في القاهرة لتعزيز المشاركة العربية. وقد التقى في فندق شبرد بالأمير فيصل بمناسبة مروره بالقاهرة على رأس الوفد السعودي إلى المؤتمر (وكان هذا هو اللقاء الثاني بينهما بعد لقاء ١٩٣٦ حين ذهب مع وفد فلسطيني إلى الرياض للاتصال بعاهل البلاد والتحدث معه في أمر اللجنة الملكية). وكان رئيس الوزارة المصري محمد محمود باشا يزور الأمير فيصل في فندق شبرد، وخلال اللقاء طلب عوني من محمد محمود باشا أن يعين عبد الرحمن عزام عضواً في الوفد المصري نظراً إلى معرفته بالوفود العربية وإلمامه بالقضية الفلسطينية وليكون واسطة العقد بين الوفد الفلسطيني والوفود الأخرى، ويضيف عوني في مذكراته «فالتفت إلي محمد محمود باشا ووجهه مكفهر وضرب بيده على الطاولة وقال: (يا عوني لا أريدك أن تتدخل في شؤون مصر إطلاقاً)، فقلت له: (ما أتيت بهذا الطلب إلا راجياً، ولك أن ترفض أو تقبل. ولم أفكر على الإطلاق أن أتدخل في شؤون مصر الداخلية)». لقد شعر عوني شعوراً أكيداً بأن محمد محمود باشا راغب جداً في رئاسة الوفد المصري في مؤتمر المائدة المستديرة وعازم على ذلك حتى يكون حل القضية على يديه.

تتابع مذكرات عوني «... ذهبت الوفود العربية (الفلسطيني، والسعودي، والمصري) إلى المحطة لركوب القطار إلى بورسعيد ليستقلوا الباخرة إلى نابولي. وفوجئنا في المحطة بعلي ماهر باشا ومعه عبد الرحمن عزام، قلت له: (ليتك يا أخي تكون معنا لأن في وجودك فائدة كبيرة)، فقال: (وأنا معكم والملك فاروق أمر قبل ساعة أن أذهب مع الوفد، وإن حاجياتي ستنقل إلى لندن بطائرة خاصة). فدهشت، وفهمت سبب غضب محمد محمود باشا لأنه لم يرأس الوفد المصري بنفسه بعد أن أمر الملك بتعيين الأمير عبد المنعم رئيساً للوفد ومعه علي ماهر وحسن نشأت السفير المصري في لندن، ويجوز أن يكون ذهب إلى الظن ان الأمير عبد المنعم وعلي ماهر هما اللذان أوعزا إليّ إلى التوسط بتعيين عبد الرحمن عزام في الوفد»[٨].

كتب عوني ـ وعلى مدار يومين ـ رسالة إلى زوجته (في القاهرة) في

(٨) يضيف عوني في مذكراته «حينما وصلنا إلى لندن جاءت برقية من محمد محمود باشا بتعيين عبد الرحمن عزام سكرتيراً للوفد المصري، وما إن سمع عبد الرحمن بهذا النبأ حتى أعلن استقالته فاجتمعت الوفود العربية حينذاك وقررت تعيينه مستشاراً للوفود العربية في المؤتمر إعلاءً لشأنه».

٢٤/١/١٩٣٩ من الباخرة، أشار فيها إلى رسالة أولى بعثها من القطار الذي أقله إلى بورسعيد، وإلى رسالة أخرى كتبها إلى السيدة هدى شعراوي وفيها يعتذر عن عدم تمكنه من الذهاب لبيتها قبل مغادرته الديار المصرية، وفيها أيضاً حثَّ على سفرها (هدى هانم) إلى لندن أو سفر ابنتها «التي تتمتع بمكانة كبيرة لانتسابها إلى امرأة كبيرة مثلها، للندن، حيث تستطيع القيام بدعاية واسعة النطاق... كل الأمور مهيئة لها في الظروف الحاضرة». وفي وصف شيق لرحلة الباخرة كتب عوني لزوجته «الجو لا يزال جيداً جداً. والباخرة كبيرة تبلغ ١٩ ألف طن والبحر هادىء وكأننا فيها في (صالونات) جميلة، وإني لا أعلم ماذا يخبىء لنا الغد، إذ إننا لا نزال في المناطق الدافئة». وكتب في اليوم التالي «... اختلف الجو وكبر البحر وأخذت الباخرة تميل بنا ذات اليمين وذات اليسار... ولكني عزمت أن لا أستسلم (للدوخة)... وأخذت أجوب الباخرة طولاً وعرضاً استنشق نسيم البحر، الأمر الذي خفف عني كثيراً من عوارض هذه (الدوخة) التي ظهرت على أكثر المسافرين معنا. ولكن الحالة تحسنت كثيراً نحو المساء، واستقامت حركات الباخرة حتى أصبحت لا أشعر تقريباً بأي ميل فيها، وقد شاهدت الليلة (رواية سينما) فكانت طويلة ومملة، ولكن أضعنا فيها انشغال الفكر بما لا يرضي. سنصل غداً نحو الساعة السابعة برانديزي... بلدة إيتالية صغيرة. والباخرة ستقف عليها قليلاً ثم تغادرها إلى (فينيس) التي نصل إليها في صباح يوم الجمعة، ومنها يقلنا أحد قطارات (الاكسبرس) إلى باريز ومنها إلى (كاله) ولندن». (في رسالته يتحدث عوني عن وجود برنسيسة في الباخرة هي نيلوفر بنت عبد المجيد المنتسب إلى سلاطين آل عثمان وزوجة ابن حيدر نظام آباد الثري الهندي العظيم).

تابع عوني في مذكراته الكتابة عن مؤتمر لندن، فيقول «ذهبنا لمؤتمر سان جيمس واستأنست بسمو الأمير فيصل وتجاوبنا معاً، وكنا في أغلب أوقات الفراغ نلبس السموكنغ ونخرج من الباب الخلفي للفندق (دورشستر)[٩] الذي نزلنا فيه ضيوفاً على الحكومة البريطانية. وكان فيصل يعمد إلى تبديل ملابسه العربية بالملابس الافرنجية كلما أراد أن يتخلص من قيود الرسميات ويمضي بعض الوقت على سجيته. وكنا نمضي سهراتنا في بعض النوادي، وكانت كل أحاديثنا تجري حول قضية فلسطين وقضايا الوطن العربي. وأذكر موقفاً طيباً، ففي أول اجتماع لنا (في

---

(٩) يصف عوني في رسالته في ٢٣/٢/١٩٣٩ إلى زوجته فندق دورشستر (Dorchester) بقوله: «نحن كما تعلمين ضيوف كبقية أعضاء الوفود العربية على الحكومة البريطانية التي أنزلتنا في أفخم لوكندة وهي لوكندة دورشستر، وحجزت لكل منا محلاً حسب قيمته. أما أنا فقد خصصت لي جناحاً مستقلاً: غرفة نوم كبيرة وصالون ودائرة حمام وجميع ما يلزمه والكل مفروش فرشاً فخماً».

المؤتمر) كان البحث يدور حول الشخص الذي سيجيب على خطاب رئيس وزراء بريطانية نيفل تشمبرلن حينما يفتتح المؤتمر، وكان الرأي متجهاً إلى أن يجيب عليه الأمير عبد المنعم، ولكن سيف الإسلام عبد الله رئيس وفد اليمن ألحّ بأن يجيب هو بحجة أنه ابن ملك والأمير عبد المنعم ابن عم الملك، وابن الملك يتقدم على غيره. فاقترحت (عوني) بهذه المناسبة أن يجيب على الخطاب الأمير فيصل لأنه ابن ملك وأكبر سناً من سيف الإسلام عبد الله. وفي الحال أجاب فيصل بأنه يرشح الأمير عبد المنعم وأنه لا يقبل إطلاقاً أن يتقدم عليه. والمضحك في الأمر أن وزارة الخارجية البريطانية هي التي حلت الإشكال حينما استفتيناها في الموضوع فكان رأيها بأن رئيس الوفد الذي يرد على خطاب رئيس الوزراء هو ممثل الحكومة التي لها سفير وسفيرٌ أقدم في لندن، واليمن ليس له ممثل على الإطلاق فيها».

وقد ظهر خلاف آخر حول من يحضر المؤتمر في الوفد الفلسطيني، ويذكر عوني في إحدى أوراقه الخاصة عن المؤتمر «ان وزير المستعمرات (مالكولم مكدونالد) كان قد دعا لحضور هذا المؤتمر ممثلي أحزاب فلسطين الممثلة في اللجنة العربية العليا ومنها حزب الدفاع والإصلاح، وكان يصر على عدم إمكان عقد المؤتمر بدون حضور جميع الأحزاب، واعترضت اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين على تمثيل حزب الدفاع المعروف بممالأته لحكومة فلسطين». وقد حرص نوري السعيد أن ينضم راغب النشاشيبي (زعيم حزب الدفاع) إلى عضوية الوفد الفلسطيني، ووجه إليه من لندن في ١٩٣٩/٢/٣، بواسطة مقر القيادة البريطانية في القاهرة، رسالة شخصية باسمه وباسم علي ماهر وفؤاد حمزة (من الوفد السعودي) يحثه فيها «من أجل المصلحة العامة ومصلحته الشخصية أن يقبل هو وفزّاج التمثيل في وفد فلسطيني موحد على أساس عضوية اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٦ وأن الرفض سيكون مضرّاً للقضية ولمكانته الشخصية». ويذكر عوني أن علي ماهر كان واسطة الاتصال بين الوفد الفلسطيني ووزير المستعمرات طوال أيام أربعة بشأن هذا الأمر، وانتهى الرأي على موافقة الوفد الفلسطيني[١٠] على حضور العضوين على أن لا يتكلما أثناء الاجتماعات.

عن مجريات ما لمسه عوني عبد الهادي في أجواء مؤتمر لندن، بعث إلى زوجته في القاهرة عدة رسائل كان فيها كعادته، يتدفق حياة، ويحرص على أن ينقل صورة واقعية عن كل ما يجري. في رسالته في ١٩٣٩/٢/١٢. تحدث إلى زوجته

(١٠) تولى رئاسة الوفد الفلسطيني جمال الحسيني بوصفه ممثل المفتي. وضم الوفد في عضويته إلى جانب عوني عبد الهادي: حسين فخري الخالدي، الفرد روك، موسى العلمي، وتولى سكرتيرية الوفد جورج أنطونيوس، وفؤاد سابا.

عن أجواء لندن «ليس في لندن البرد الذي كنت أنتظره، ويمكنني أن أقول إنه ليس هنا برد، ولكن الشيء المزعج هنا، هو المنظر الأسود القاتم المخيم على جميع لندن. . . وإني أشعر بانقباض في نفسي هنا. وأعتقد أن ذلك من تأثير هذا الجو المظلم. . . بلدة عظيمة، إذ ان عدد سكانها يربو عن التسعة ملايين، أي بقدر ما في فلسطين وسوريا والعراق من نفوس وفيها عمران، أقل ما يمكن أن يقال عنه، إنه عمران فظيع، لضخامته، إذ إن كل ما فيها كبير، انزلونا في فندق كبير، حين مجيئنا ثم استبدلوه بفندق أعظم وهو الذي نحن فيه واسمه «دورشستر». . . في الفندق هذا ٤٠٠ غرفة». وعن الحالة السياسية يقول عوني «لم يبن بعد منها شيء كثير، الحكومة البريطانية لم تزل محتفظة برأيها في الموضوع. فلقد قدم الوفد الفلسطيني بياناً عن مطاليبه في الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر في ٩ الماضي، وأمس يوم السبت قدمت الحكومة ملاحظاتها على هذا البيان. غير أن هذه الملاحظات، قد تعمدت الحكومة أن تكون غامضة وأن تحتوي على خطوط عريضة فقط، ولكن لا بد أن تنجلي الحالة أكثر في الأيام المقبلة. . .».

وكانت رسالة عوني في اليوم الثاني في ١٩٣٩/٢/١٣، أكثر تفصيلاً ويقول: «نواصل أعمال المؤتمر في كل يوم، ولكننا لم نتقدم بعد بالأعمال المنتجة، لأن موقف الحكومة البريطانية لا يزال غامضاً. والبحث اليوم دائر حول عهود مكماهون ـ الملك حسين، ونحن والوفود العربية ساعون لأن نثبت بأن فلسطين داخلة بهذه العهود، والحكومة البريطانية على العكس من ذلك تريد أن يفهم الناس بأن فلسطين ليست داخلة بهذه العهود، وعند الانصراف من الجلسة قلت لوزير المستعمرات مازحاً: (ان وضعيتكم بهذه النقطة ضعيفة جداً وإني لا أدري ولا يدري أحد كيف يمكنكم أن تقولوا وتثبتوا بأن فلسطين ليست داخلة بهذه العهود)، فأجاب ضاحكاً بأن الوضعية ليست مشكلة كما أظن، لأن النهاية فيها معروفة، وقال: أنتم ستصرون على دخول فلسطين بهذه العهود ونحن سنصر على خلاف ذلك، فالنتيجة إذن أن كلاً منا سيبقى في موقفه».

وسجل عوني في رسالته التالية إلى زوجته في ١٩٣٩/٢/١٤ بعض شواغله عن جلسات المؤتمر، يقول: «أنا مشغول هنا بجلسات المؤتمر التي تنعقد كل يوم، على أن المؤتمر لا يزال يشتغل في الخطوط العامة وأظن أنه سيدخل في المواضع الأساسية في يوم الخميس، أي بعد غد أو يوم الجمعة. والآن فإننا نسمع في كل يوم خطاباً من بعض الوفود العربية عن الحالة العامة ورغبة الحكومات العربية التي تمثلها هذه الوفود في حل قضية فلسطين حلاً نهائياً. خطب بالأمس نوري باشا السعيد، وكان في خطابه متحمساً أكثر منه رجل دولة. وخطب في صباح اليوم الأمير فيصل، ولقد ساعدته في وضع بعض النقط في خطابه المتعلقة بعهود مكماهون ـ

الملك حسين، وتصريح بلفور وبعض النقط المتعلقة بمسائل فلسطين الخاصة. لا أعلم إذا كنت تعرفين الكثير عن عهود مكماهون المذكورة، فالمسألة تتعلق في معرفة ما إذا كانت فلسطين داخلة ضمن هذه العهود أم لا؟ فنحن نقول إن البلاد التي تعهدت حكومة بريطانية بالاعتراف باستقلالها، تدخل فيها فلسطين، إذ إن الكتب المتبادلة بين الملك حسين وبين مكماهون، ليست فيها كلمة واحدة تدل على أن فلسطين خارجة عن هذه البلاد، والحكومة البريطانية تقول إنه لم يكن في نية السير مكماهون الذي كان يرسل الكتب المتعلقة في الموضوع إلى الملك حسين باسم الحكومة البريطانية، أن تكون فلسطين داخلة ضمن البلاد العربية التي تعهدت بريطانية بالاعتراف باستقلالها. والجدال دائر اليوم في المؤتمر عن هذا الموضوع الذي سوف لا نخرج منه بأية نتيجة معينة، وسوف أكتب إليك بإسهاب أكثر في هذا الموضوع».

وبعد جلسة للمؤتمر دامت ثلاث ساعات انطلق عوني يكتب لزوجته في ١٥ شباط/فبراير يحدثها عن تلك الجلسة رافضاً الذهاب مع بعضهم للخارج للترويح عن النفس بعد «مشادة شديدة وأبحاث طويلة» في هذه الجلسة. وأصر على أن يبقى قليلاً في غرفته ليسجل ما يلي: «خطب اليوم مندوب شرق الأردن، وكان خطابه جيداً أكثر من المأمول، ليس فيه من جديد، ولكن قوي وجيد. وقد بحث عن ضرورة وضع حد لما يجري في فلسطين وذلك بتأمين العرب على حقوقهم، وأنه يخشى إذا لم ينل العرب حقوقهم قريباً، أن تعم الفوضى شرق الأردن، هذه البلاد، التي، حسب قوله، قد صبرت إلى اليوم، بتأثير الأمير عبد الله، سيده ومولاه. ثم قال: ولكن تأثير الأمير له حد، وإنه يخشى أنه لا يستطيع فيما بعد ضبط الأنفس الثائرة. وتكلم بعد ذلك عن عهود مكماهون، ولكن لم يأت بجديد فيها، فلقد اقتبس مما قاله الغير، في هذا الصدد، ثم خطب بعده الأمير سيف الإسلام حسين، نجل ملك اليمن، فكان خطابه خطاب حماسة وقوة، غير أنه جاء مملاً لأن سموه لم يحضر خطابه التحضير اللازم، وزاده مللاً ترجمته السقيمة التي كان يقوم له فيها بعض تابعيه. ولكن الموضوع الذي كنا فيه لا يمكن أن ينتهي أبداً لأن الانكليز يصرون دائماً على موقفهم، وهو أن فلسطين غير داخلة في العهود، ونحن بقينا ونبقى فى موقفنا وهو أن فلسطين داخلة في هذه العهود، فقد اقترح إيداع بحث هذه النقطة إلى لجنة، واقترحت أنا أن يكون أعضاء هذه اللجنة من الحقوقيين وقُبل هذا الاقتراح. ومع العلم بأن اللجنة لا تفيد كثيراً من حيث الأساس، إلا أنها ستكون أساساً لبث دعاية طيبة لنا في الموضوع. وغداً سوف ننتقل إلى بحث مطالبينا وأولها الحكومة الوطنية وما رأي الحكومة البريطانية فيها. وأعتقد أن المؤتمر يبتدىء غداً فقط بالبحث الجدي، أما الجلسات الماضية فقد ضاعت بالخطب التي لا طائل تحتها».

وتناول عوني في رسالته إلى زوجته في ١٩٣٨/٢/١٨ تحوّل سير المناقشات

في المؤتمر إلى صميم القضية. يقول: «الحالة السياسية هنا تجلت أكثر بقليل عن الأول، فلقد دخل مؤتمرنا اليوم في مواضيع خاصة مثل تأسيس دولة عربية في فلسطين بدلاً من المواضيع العامة التي كانت الوفود تتطرق إليها في الجلسات السابقة. فلقد كان يتسابق بعض أعضاء الوفود للخطابة وإظهار شعورهم نحو عرب فلسطين، ففي جلسة الخميس الماضي وجلسة اليوم دخل المؤتمر في موقف جدي، إذ بحث مسألة تشكيل دولة عربية في فلسطين، ورأيي أن الإنكليز، وإن لم يقبلوا صراحة حتى الآن بتشكيل مثل هذه الدولة، إلا أن الفكرة ليست ببعيدة، وأنه إذا حُلّل مجموع ما قيل في هاتين الجلستين، يخرج الانسان بفكرة أن استقلال فلسطين أمر مقبول، وأن الانكليز مستعدون للتسليم به إذا أمنوا على أن مصالح الامبراطورية البريطانية تصان تماماً فيها. فهي (الحكومة) الآن تحاول إفهامنا هذا ليس بصورة مباشرة ولكن بطريقة اللف والدوران. إنهم (الإنكليز) لا يزالون يتكلمون عن تخوف العالم الانكليزي والأمريكي من اعتداءات العرب على اليهود، إذا هم نالوا استقلالهم في فلسطين. ومما قالوه في الموضوع إن (الإرهابيين) قد عملوا على قتل النساء والأطفال ما عدا الرجال، كما أنهم يعتدون على بعضهم بعضاً ما عدا اعتداءاتهم على الانكليز واليهود. ويريد الانكليز من كل هذا أن تكون لهم قوة في البلاد (برية وبحرية وهوائية) طبعاً، في الظاهر للمحافظة على اليهود وفي الحقيقة لصيانة مصالح الامبراطورية البريطانية. وقد سألت أنا اليوم وزير المستعمرات فيما إذا اتفق الانكليز والعرب على الضمانات الكافية لصيانة أرواح وأموال اليهود، هل تقبل الحكومة البريطانية تأسيس الدولة العربية المنشودة؟ فأجاب بأن ذلك غير خارج عن دائرة الإمكان. والمسألة أصبحت بعد ذلك مفهومة تماماً، فبحجة حماية أرواح اليهود وأموالهم في البلاد، تريد الحكومة الانكليزية أن تقترح ضمانات من شأنها تأمين مصالح الانكليز».

وفي ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩ واصل عوني عبد الهادي الكتابة إلى زوجته عن مداولات المؤتمر: «الحالة السياسية لا تزال غامضة وليس من جديد في جلسة أمس الأربعاء، المنعقدة في الساعة الرابعة، فلقد قدم وزير المستعمرات ملاحظات على أقوال الوفود العربية عن الهجرة وحاول تعداد فوائدها. وفي اعتقادي أنه كان من الغلط الدخول في مثل هذه التفاصيل، لأن المسألة ليست مسألة اقتصادية فقط. وفي وسعنا أن نتكلم أياماً عن مضار هذه الهجرة، كما أنه في وسع أعضاء الحكومة البريطانية أن يتكلموا أياماً عن فوائدها، ولا يمكن الحصول على أي نتيجة في الموضوع. ولكن ميل بعضهم إلى الكلام، دفعنا إلى الدخول ببحث تعداد مضار الهجرة وإعطاء فرصة للحكومة لأن تبحث طويلاً في فوائدها. والمسألة المهمة هي موقف العرب السياسي من هذه الهجرة، والإصرار على منعها سياسياً، لأنه ليس من نتيجة في الإصرار على الأبحاث

الاقتصادية». ويشير عوني في نهاية رسالته إلى «اللجنة الجديدة التي تشكلت، كما قرأت في الجرائد، لبحث عهود مكماهون ـ الملك حسين برئاسة اللورد تشانسلور ـ رئيس مجلس الأعيان (يقصد اللوردات) ـ والمؤتمر الكبير سيوالي اجتماعاته يوم السبت، كما أن هذه اللجنة ستوالي اجتماعاتها أيضاً، والشغل هكذا لا ينقطع».

وظل عوني ـ وهو في لندن ـ على اتصال بالقيادة الفلسطينية في بلاد الشام التي كانت تتابع أخبار مداولات المؤتمر. وقد بعث عزة دروزة برسالة من دمشق في ٢٤/٢/١٩٣٩، يعبر عن انطباعاته لما سمع وقرأ عن مباحثات المؤتمر «... ليس ما نسمعه ونقرأه عن أخباركم ما يدعو إلى التفاؤل ويظهر أن الانكليز يريدون أن يتعبوكم كثيراً قبل أن (يقاربوا؟) وما يزالون يتظاهرون بأنهم على الحياد وأن النزاع بين العرب واليهود، ولست أدري إلى متى يتجاهلون؟ وما هو ذنبنا في أحلام اليهود ومطامعهم؟». ما لفت نظر عزة دروزة من إذاعة لندن مسألتان «الأولى اجتماعات اليهود مع الوفود العربية عدا فلسطين، والثانية محاولة إذاعة ضعف الحركة في فلسطين وتمرد الناس ضدها. ولم نستطع أن نفسر الأولى فليس هنالك أي تقرب من اليهود لمطالب العرب حتى يكون لهذا الاجتماع معنى مفهوم. وأريد أن تعرفوا بالإضافة إلى هذا أن مثل هذه الاجتماعات لا يكون لها أثر حسن قط في نفوس الناس. أما الثانية فهي محاولة فاشلة كاذبة، فالحركة في البلاد ما زالت على قوتها، بل هي في هذين الأسبوعين أقوى منها من الشهرين السابقين، والبلاد قوية الأعصاب مشتدة في موقفها الذي نراه موقفاً فاصلاً لن نتراجع عنه إلا بالفوز وتحقيق المطالب. فأحب أن تتأكدوا من هذا وأن تنقلوه إلى إخوانكم ليس فقط الفلسطينيين، بل والآخرين أيضاً، حتى لا يؤخذوا بهذه المحاولة ويظنوا أن الأعصاب قد تراخت وأن الحركة في دور الضعف والفتور فتخور عزائمهم. هذا ما أردت أن أنبه إليه فكركم لتكونوا على بيّنة منه ولتعملوا على تجريح تلك المحاولة المعروفة المقصد»(١١).

في رسالة تالية إلى زوجته (التاريخ غير واضح) أشار عوني إلى جلسة ٢٥/٢/١٩٣٩ (السبت) والتي تحدث فيها وزير المستعمرات بلهجة عنيفة حيث «أشار إلى ما يقوم به العرب من تقتيل في الأنفس، انكليزاً ويهوداً وعرباً، رجالاً ونساء واطفالاً، وتكلم في هذا الموضوع بعنف زائد». ولكن عوني لاحظ أن الوزير كاد في جلسة

---

(١١) في آخر الرسالة يشير عزة إلى خبر تشكيل الوزارة السورية نهائياً (برئاسة لطفي الحفار) ويضيف «ولكن الحالة ما زالت غامضة مؤلمة كشف الله الغم عن فلسطين وأخواتها وانتقم من أعدائها وخصومها». وكانت الحالة قد تأزمت بين فرنسا والحكومة السورية الاستقلالية منذ قدوم المندوب السامي الجديد بيو في مطلع شباط/فبراير ١٩٣٩ واستقالت وزارة مردم بك أوائل آذار/مارس وتشكلت وزارة الحفار.

أمس (الاثنين ٢٧/٢/١٩٣٩) أن يكون لطيفاً، فقد بحث في الهجرة اليهودية وطلب أن تكون الهجرة مفتوحة للأمرين الآتيين: الأول، لاستغلال الأراضي التي يملكها اليهود اليوم، والثاني للقيام بأعمال الصنائع اليهودية، وأن يؤخذ في عين الاعتبار مقدرة استيعاب البلاد الاقتصادية والأحوال السياسية أي الاعتبارات السياسية والاجتماعية وغير ذلك. وقد بحث بعضنا عن أضرار هذه الهجرة للبلاد وطلب إغلاق الباب تماماً. وفي اعتقادي أنه يستطيع العرب أن يبحثوا أياماً كثيرة عن أضرار الهجرة للبلاد، ويستطيع الإنكليز أن يبحثوا أياماً كثيرة عن فوائدها. والبحث المهم هو بحث عدم تحمل العرب، سياسياً لأية هجرة يهودية، فيما بعد».

وفي رسالة أخرى إلى زوجته (غير واضحة التاريخ) قال عوني «الحالة السياسية ليست حسنة بالمرة أو سيئة بالمرة، فلقد اقترح (الانكليز) تأسيس حكومة فلسطينية مستقلة في فلسطين، وهذا حسن ولكنهم يطلبون من الضمانات المتعلقة بمصالح اليهود والمصالح البريطانية ما من شأنه أن يضيّع هذا الاستقلال الذي يعدوننا به. وإنهم بحجة هذه الضمانات، يقترحون أن يكون لليهود بعض الامتيازات التي لو قبلت، تغلّ ولا شك أيدي العرب عن إدارة البلاد كما تتطلبه المصلحة العامة فيها. أما فيما يتعلق بالهجرة اليهودية فإنهم يحاولون إيواء عدد من اللاجئين اليهود، ولو بصورة لا تضيع على العرب أكثريتهم في البلاد، وإنما تزيد طبعاً عددهم الحاضر الذي هو كبير جداً اليوم. والأراضي، فإنهم يريدون منع البيوع فيها في بعض أقسام البلاد وتحديد هذه البيوع في الأقسام الأخرى. مع أن البقية القليلة الباقية بأيدي العرب لا تكفي لأن تقوم بحاجات المزارعين العرب في البلاد. ولربما قدموا مقترحاتهم (أي الانكليز) الأخيرة في الأربعاء، أو الخميس الآتي، وسأكتب لك في شأنها. أما اليهود فهؤلاء يهددون بمقاطعة المؤتمر لأنهم لا يريدون أن يبحث الانكليز عن شيء يسمى (استقلال). وقد اجتمعوا الليلة مع وزير المستعمرات الاجتماع الفاصل في الموضوع، ولا أعلم ماذا تكون النتيجة في هذا الاجتماع. ورأيي أن الإنكليز سوف لا يصلون إلى إقناع العرب واليهود على قبول ما يريدونه وسيفشل المؤتمر بالطبع بهذه الصورة، وعندها، وهذا في القريب العاجل، تقرر الحكومة البريطانية لوحدها سياستها في الموضوع. وسأكتب إليك أزيدك إيضاحاً في هذا».

وفي رسالته في ٢٧/٢/١٩٣٧ التي بعثها إلى زوجته في أعقاب ما حدث من قتل وجرح على أثر إلقاء اليهود (بومباتهم) الجهنمية في حيفا، يعلق بقوله: «إن اليهود الذين يلجأون إلى قتل الأطفال والنساء والعاجزين سوف لا يلقون خيراً أبداً، فهم لا يصعدون على الجبال لمقاومة الجنود البريطانيين ولكنهم يلجأون إلى إرسال بعض الأطفال لالقاء هذه (البومبات) الجهنمية التي يستطيع أي شخص، ضعيفاً كان أو قوياً، أن يلقيها في بعض الطرق أو يدفنها في بعض المحلات، (فتفقع) في ساعة

معينة، كما حصل أمس في حيفا». وبرأي عوني: «ان السبب في إلقاء هذه القنبلة الخبر الذي انتشر أمس في فلسطين بأن الحكومة البريطانية قد اقترحت في المؤتمر إلغاء الانتداب واستبداله بحكومة فلسطينية مستقلة، فأراد اليهود بإلقائهم مثل هذه القنابل أن يخيفوا الانكليز أكثر من أن يخيفوا العرب ويجبروهم على سحب اقتراحهم المذكور، وفي الحقيقة أن الوفد البريطاني قد اقترح على المؤتمر استبدال الانتداب بحكومة فلسطينية مستقلة. ولكني أخشى كثيراً أن لا يكون هذا الاقتراح قد قصدت منه هذه الحكومة دعوة العرب إلى السكوت مدة أشهر طويلة، ثم إنها تتحكم بعد ذلك هي في الموقف كيفما تريده. إنها اقترحت أن يُدعى ممثلو بعض العرب واليهود والانكليز في الخريف القادم إلى مائدة مستديرة لوضع دستور للبلاد ولتنظيم معاهدة بين الفلسطينيين والحكومة البريطانية يضمن فيها حقوق اليهود ومصالح بريطانية العظمى في البلاد، ومن الآن إلى الخريف، إلى ما بعد ثمانية أشهر، تريد الحكومة أن تزيد بعض عدد من العرب واليهود إلى المجلس التنفيذي والمجلس الاستشاري القائمين في البلاد، وتسمي الأول مجلس الوزراء والثاني مجلس الدولة. وإن الحكومة الحاضرة تبقى كما هي إلى الخريف، إلى انعقاد المائدة المستديرة ووضع الأعضاء الجالسين على هذه المائدة أصول الحكم الجديد والمعاهدة المنشودة، ولا يخفى ما في هذا الاقتراح من أخطار شديدة على العرب. والوفود العربية لذلك قد أرجأت جوابها على هذا الاقتراح إلى ما بعد أن يتذاكروا مع بعضهم بعضاً، وسوف نجتمع غداً صباحاً في السفارة المصرية لهذا الغرض. ورأيي أنه لا حاجة لمائدة مستديرة تعقد في الخريف، وأن تعمل الحكومة البريطانية منذ الآن مع الوفود العربية الحاضرة اليوم على وضع أسس هذا الدستور وتلك المعاهدة»[١٢].

لقد دارت مناقشات مؤتمر لندن في طريق ملتو، ودلّت محاضر المؤتمر على الهوة التي تفصل بين وجهتي النظر العربية والبريطانية، عبرت عنها رسالة عوني إلى زوجته في ٩/ ٣/ ١٩٣٩ ويخاطبها بقوله: «يحق لك أن لا تكوني مسرورة مما تقرأينه عن المؤتمر وأن شعورك بأننا بكفة الميزان، تارة نصعد وتارة ننخفض، فهذا صحيح أيضاً. فالحالة السياسية لا تزال غامضة، غير أن الظاهر منها اليوم أن الإنكليز سوف لا يحاولون تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، بسهولة، فهم أعلنوا عن عزمهم تأسيس هذه الدولة المستقلة، ولكنهم يريدون إحاطتها بقيود تضيّع هذا الاستقلال تماماً. ورأيي أنه لا يزال لليهود تأثير عظيم على الموقف الحاضر. وقد وقفت

---

(١٢) كتب عوني في هامش رسالته إلى زوجته «أزعجتك فيما أكتبه إليك من مواضيع أساسية، فأرجو أن تقولي لي فيما إذا كنت أستمر في هذه المواضيع أو أبعث إليك عما في لندن من حوادث محلية مضحكة أو مسلية».

المذاكرات الآن بين الحكومة وبين الوفود العربية، بحجة أن الحكومة البريطانية تريد مذاكرة المندوب السامي في فلسطين في الأمر. والمظنون أن الجواب قد ورد من المندوب، غير أن الحكومة لا تزال محتارة على ما يظهر بتقديم اقتراحاتها الأخيرة في الموقف، أي في السياسة الجديدة. وربما تقدمت للوفود العربية بهذه الاقتراحات في اليومين الآتيين وسنرى».

وسجل عوني بخط يده (وعلى أوراق فندق دورشستر الذي يقيم فيه) مسودة الاقتراحات البريطانية التي قدمت للوفود العربية قبل توقف المذاكرات بين الطرفين: «١ ـ دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا. ٢ ـ ان يكون هناك دور انتقال. ٣ ـ تحديد كثير من المسائل المتعلقة بدستور الدولة المستقلة كالضمانات الكافية للمصالح البريطانية ومصالح الطوائف المختلفة ومركز فلسطين الخاص بصفتها بلاداً مقدسة لثلاثة أديان. وهذه التفصيلات لا يمكن إتمامها في هذا المؤتمر لأنها ينبغي لها خبراء (فنيين مختصين) بالمسائل الدستورية، كما تم في دستور مصر والدستور الهندي. ٤ ـ يدعى لهذا مؤتمر مائدة مستديرة فيه ممثلون بريطانيون وعرب ويهود إلى لندن في الخريف القادم على الأرجح، لتنظيم دستور مناسب لفلسطين لينظم الأمور أثناء دور الانتقال وبعده، وكذلك فيما يتعلق بالمعاهدة مع بريطانية. ٥ ـ ممثلو العرب واليهود يعينون تعييناً كما جرى ذلك بالهند ويكون المعارضون (؟) بين ممثلي الوفد البريطاني، ويعين خبراء من خارج فلسطين بعد أن يستشير المندوب السامي في ذلك الهيئات العربية واليهودية. ٦ ـ صلاحيات المائدة المستديرة عامة مثلاً لتنظيم دستور فلسطين ومواد المعاهدة وتحديد أعماله ووضع تدابير دستورية لإبقاء طابع البلاد الخاص ويوجد ضمانات للمصالح المختلفة فيها. ٧ ـ وبينما يؤلف مؤتمر المائدة المستديرة وينتهي من أعماله وإظهاراً للرغبة في إعطاء الأهالي قسطاً من الحكم، سيُضَمّ ممثلون من العرب واليهود في فلسطين إلى المجلسين التنفيذي والاستشاري. أما فيما يتعلق بالمجلس الاستشاري من جهة وضع القوانين فسيُبحث فيما إذا كان يجب إعطاء غير الموظفين الأكثرية على الأعضاء الموظفين. ٨ ـ يعين الأعضاء في كلا المجلسين تعييناً وسيغير اسم المجلس الاستشاري إلى مجلس الدولة. ٩ ـ يُضم إلى المجلس التنفيذي أعضاء من أعضاء المجلس الاستشاري ويُسمى المجلس التنفيذي مجلس الوزراء، ويبقى الأعضاء الموظفون مسؤولين عن الدوائر، ويكون العرب واليهود وزراء بدون وزارة، ولكنهم يتمتعون بمركز ورتب الوزراء، وكل هذه التدابير مؤقتة تبقى لبينما يتم تقرير مؤتمر المائدة المستديرة».

ويبدو من بعض المسودات التي كتبها عوني خلال مباحثات المؤتمر «ان الحكومة البريطانية كانت ترغب كثيراً في الاتفاق وألا تكون مضطرة لإعلان تصريح من جانب واحد، وأن الوفد البريطاني كان يؤكد أن الحكومة البريطانية تؤثر الأمر

الأول. وهي تخشى أن يزيد طول الوقت في صعوبة الوصول إلى اتفاق، وذلك لا بسبب الوفود العربية، ولكن بسبب الرأي العام والبرلمان والموقف اليومي في فلسطين. وأعلن مكدونالد (وزير المستعمرات) أن كل اتفاق يستدعي اتفاقاً من الجانبين، وأنه يظن الأوْلى تأليف هيئة أصغر من ممثل واحد من كل وفد. ويرجو أن يبحث المؤتمر هذا الاقتراح بعد الجلسة... وقال لو كانت حكومة جلالته لا تواجه سوى اليهود كان الموقف سهلاً، والوفد البريطاني سيشرك معه أعضاء من المعارضة في مؤتمر المائدة المستديرة وذلك ليمحو شكوك الوفد الفلسطيني». وقد كتب عوني في أوراقه، ردّ جمال الحسيني على وزير المستعمرات: «بأن هذه الاقتراحات تُلقي في الروع أن المؤتمر الحاضر قد أخفق إلى الآن على الأقل، وقد جرب العرب التصريحات السياسية التي كان مصيرها كمصير الفقاقيع، وقال جمال إن مشروع عقد مائدة مستديرة يمحو الوعد بالاستقلال والمؤتمر الحاضر قادر على أن يضع القواعد بهذا الاستقلال والمبادىء الخاصة التي ينبغي أن يشتمل عليها الدستور، وإن العرب لا يفهمون كيف يضع شروط المعاهدة أناس من عرب ويهود وانكليز تعينهم الحكومة البريطانية أو يعينهم عمالها في فلسطين والوفد الفلسطيني لا يوافق».

وقد أورد عوني عبد الهادي في مذكراته (عام ١٩٦٦) بعض ما دار في تلك الآونة: «بدا من الواضح في مباحثات المؤتمر أن الحكومة البريطانية حاولت أن تستخدم الوفود العربية كوسيلة ضغط على الوفد الفلسطيني لقبول المقترحات البريطانية». ويضيف عوني أن حافظ وهبة (السفير السعودي في لندن) قد أكد له «أن جميع ممثلي الدول العربية في المؤتمر كانوا يحبذون قبول المقترحات المطروحة ويقولون إنهم جاءوا إلى المؤتمر لإبداء النصح للوفد الفلسطيني وإن الكلمة الأخيرة هي للوفد الفلسطيني مهما كان الرأي». ويقر عوني عبد الهادي في مذكراته بأنه هو نفسه كان من القائلين بقبول المقترحات البريطانية «كنت أعتقد أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية أن تذهب مع العرب إلى أبعد مما ذهبت إليه، وأن مهمة السياسي أن يعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن، وأن السيْر على سياسة (خذ وطالب) هي أفضل من التعنّت غير المجدي». وسجل عوني في مذكراته ما كان مكدونالد قد قاله للوفود العربية بعد تقديم المقترحات البريطانية: «إن بريطانية لا يمكن أن تسير أكثر مما سارت إليه في المؤتمر، لأن الجو حافل بالسحب، والحكومة البريطانية بحاجة إلى مساعدات الحكومة الأمريكية في حالة وقوع الحرب». وأضاف مكدونالد: «إن قضية فلسطين لا تهم الوفد الفلسطيني وحده لأنهم أصحاب مصلحة مباشرة، فمصر ولبنان وسورية وشرق الأردن لها حدود مشتركة مع فلسطين، ومصير فلسطين يؤثر دون شك على هذه الدول العربية المحيطة بها. ولذلك فإن القول بأنكم أتيتم لإعطاء المشورة أمر يجانب الصواب، وعليكم أن تبدوا رأيكم بصفتكم أصحاب مصلحة

مباشرة بقطع النظر عن رأي الوفد الفلسطيني». وقال مكدونالد أيضاً: «إن الحكومة البريطانية في هذه المرة عازمة على تجميد السياسة الصهيونية تجميداً يحفظ للعرب كيانهم وحقوقهم، وإن مجلس العموم البريطاني في هذه المرة على استعداد للموافقة على ما نتفق عليه، وهذا ليس ميسوراً في جميع الظروف».

انفضت أعمال المؤتمر يوم الجمعة في ١٧/٣/١٩٣٩، وعادت بعض الوفود العربية إلى القاهرة دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، هذا ما كتبه عوني في رسالته إلى زوجته من باريس[١٣] في ٢٢/٧/١٩٣٩، ويقول: «أما مؤتمرنا فقد فشل، كما قلت لك قبلاً ولكنه لم يكن عديم الفائدة بالكلية، على ما يظهر. ولقد كانت الحكومة البريطانية تنوي إعلان سياستها عن فلسطين في يوم الثلاثاء الماضي، ولكن جاء يوم الثلاثاء وأعقبه يوم الاربعاء، أي هذا اليوم، ولم تبد حركة في الموضوع، ولربما لأحوال أوروبا الحاضرة دخل في الأمر. ولربما تعدّل الحكومة هذه سياستها للمصلحة. وهنالك دلائل تدل على هذا فلننتظر قليلاً. ويقولون: (تأتي الصدف بأحسن مما تأتيه المواعيد)». أحوال أوروبا التي أشار إليها عوني في رسالته فصّلها على النحو التالي: «حوادث أوروبا فظيعة ولكن ليست هي الحرب، ولكن هذا لا يعني أن فكرة الحرب معدومة. فما يدري أحد ماذا يأتي به الغد، ولكن الحالة الحاضرة لا تبعث على الحرب اليوم، فلقد هضمت المانيا تشكوسلوفاكيا هضماً تاماً. والدول التي تسمي نفسها بالدول الديمقراطية ليست اليوم في حالة تشن فيها الحروب على ألمانيا وإيتاليا واليابان. أما الغد فلا يعرفه إلا الله، هل تتذكرين الرجل التشيكي وامرأته اللذين رأيناهما في الصيف بالاسكندرية وكنت طلبت من هذه المرأة أن تطبخ لنا طبيخاً تشيكياً؟ إنهما كانا قالا لي في الصيف الماضي، بأن المانيا إنما تطلب كل بلاد التشكوسلوفاكيا وليس الأقسام التي يقيم فيها الألمان فقط. ولقد كنت استبعدت أنا هذا، لأسباب كثيرة... إن استيلاء إلمانيا على هذه البلاد بظرف ٢٤ ساعة كان من أغرب ما عرفه الناس، فبلاد التشكوسلوفاكيا عظيمة في صنايعها وفيها (١٨٠٠) طائرة وأسلحة حديثة بكثرة وأماكن محصنة على طريقة (جدار الماغينو) المشهور المقتبس

---

(١٣) يصف عوني وصوله إلى باريس من لندن على النحو التالي «لقد غادرت ليلة البارحة نحو الساعة العاشرة ليلاً وقطعت - وهنا محل الاستغراب - المسافة بين لندن وبين باريز في نفس القطار الذي ركبته. وذلك أن هذا القطار الذي يحتوي على مخادع للنوم مريحة جداً، قد أقلنا إلى دونكرك، وهنا دون أن يزعجنا أحد من النوم الهادىء أدخلوا مخادع النوم هذه في الباخرة الراسخة على ميناء دونكرك والباخرة أوصلتنا إلى الساحل الإفرنسي، ومن هنا أيضاً أخرجوا القطار للبر دون أن يشعر به أو يوقظنا أحد من النوم وربطوه بالسكة الحديدية، وذهبنا بهذه الكيفية من لندن لباريز اللتين يفرق بينهما بحر المانش دون أن نغير مقاعدنا أو مخادع النوم الأوّل. هذا هو العلم ونتائج العلم الذي أصبح كل شيء سهلاً لديه».

عن فرنسا... وجدار ماغينو... هذا، هو يعبر عن تحصين البلاد تحصيناً سرياً لا يعرفه إلا أهله وهو اختراع العسكريين الممتازين. ولكن بالرغم من كل ذلك فالعساكر الألمان اجتاحت هذه البلاد الكبيرة بمدة لا تزيد عن الـ ٢٤ ساعة وابتلعت المانيا بهذه الصورة، بلاداً عظيمة، لا يعرف اليوم أحد ماذا تكون نتائج ذلك».

وكان من المفترض أن يغادر عوني باريس في أواخر آذار/مارس ١٩٣٩ ليركب الباخرة المتجهة إلى بورسعيد من مرسيليا. واضطر لتأخير سفره حتى السابع من نيسان/أبريل ليستقل الباخرة الانكليزية، في طريقها إلى الهند إلى بورسعيد، بحيث تصل يوم ١٢ نيسان/أبريل. وفي رسالته خبر عن سفر الأمير فيصل وحاشيته من باريس بالقطار إلى جنوة حيث يبحر بالباخرة «النيل» المصرية ومنها إلى الاسكندرية، حيث سيقيم وحاشيته بضعة أيام في مصر. وعن أحوال أوروبا، فقد وصفها عوني في رسالته بأنها «مقلقة وإن يكن شبح الحرب قد زال مؤقتاً الآن، ولكن النهاية، أي نهاية الحالة السلمية متى تكون، لا يعرف ذلك أحد حتى الآن، وكل ما في الأمر أن الحالة الحاضرة في أوروبا لا يُرتاح إليها كثيراً». أما عن السياسة البريطانية تجاه فلسطين، فيلخصها بقوله: «إن غاية ما أرجوه أن تخطو فلسطين خطوات واسعة نحو السلم والطمأنينة. الحالة فيها، لا تزال غامضة. من الانكليز من يَعِد بأن الحكومة البريطانية سوف تتقدم بالخطة السياسية قبل عيد الفصح، وتضعها للمناقشة في البارلمان البريطاني بعد عيد الفصح. ويقولون إن الخطة السياسية سوف لا تكون بعيدة عن الإنصاف، ويعنون بهذا أن الحكومة ستعلن عزمها على تشكيل (حكومة فلسطينية) حالما يستتب الأمن في البلاد، ولو بصورة نسبية. ولكن هذا لم أتأكد منه بعد، لأن هذا الوعد، وإن يكن صادراً عن وزير الخارجية نفسه إلى بعض كبار رجالات العرب، ولكن هذا القرار لم يصدر منه بصفته قراراً للحكومة البريطانية نفسها. وغاية ما في الأمر، أن وزير الخارجية أعلن اقتناعه بهذه السياسة ووعد أن يعمل على أن تكون هذه السياسة مقبولة من زملائه سائر الوزراء. على أن الأمر سوف لا يطول، وإن إعلان هذه السياسة ستكون قريبة».

وقبل يومين من مغادرته باريس كتب عوني إلى زوجته رسالة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٣٩ علّق فيها على خبر حادثة الملك غازي[١٤]: «قرأت اليوم بعض ما

---

(١٤) في ٤ نيسان/أبريل ١٩٣٩ لقي الملك غازي حتفه في حادث سيارة بالقرب من بغداد، وتدل القلاقل التي نجمت عن الحادث ومقتل القنصل البريطاني في الموصل من قبل جموع الشعب الغاضبة على مزاج السكان المناوىء لبريطانيا. وقد خلف الملك غازي، الذي أحدثت وفاته ارتياحاً في لندن، ابنه الطفل فيصل الثاني، ثم شكلت وصاية بعهدة خاله عبد الإله، الرجل الذي يقبل به البريطانيون.

جرى من الحوادث في الموصل بسبب تلك الحادثة الفظيعة. وتقول الصحف هنا إن لحادثة الملك غازي هذه نتائج فظيعة في الداخل والخارج، اللهم لا تفجعنا بمصائب جديدة. . .».

يشير عوني في مذكراته (عام ١٩٦٦) إلى أنه بعد انفضاض مؤتمر المائدة المستديرة وعودة بعض الوفود العربية إلى القاهرة في طريقهم إلى بلادهم، عقد محمد محمود باشا في مكتبه عدة اجتماعات مع ممثلي الدول العربية ومن جملتهم أعضاء الوفد الفلسطيني، وكان دولته، يقول عوني: «همزة الوصل بين الوفود العربية والحكومة البريطانية عن طريق السفير البريطاني في مصر للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة». وتكشف أوراق عوني عن مذكرة بعثت بها الحكومة البريطانية إلى رئيس الوزراء المصري توضح أنه قد وضعت صياغة جديدة للمقترحات البريطانية قبل أن يصدر البيان الرسمي بها (الكتاب الأبيض). وتشير المذكرة إلى امتنان الحكومة البريطانية لمساعدة رئيس الوزراء المصري القيّمة وإلى شكرها على الفرص التي أتاحت لها الاستفادة بمشورته الحكيمة في هذه المرحلة الحرجة. وتلاحظ المذكرة «أن سعادته وكذلك مندوبي العربية السعودية والعراقية سيكونون على استعداد لقبول الاقتراحات الأخيرة الخاصة بوضع بعض الإدارات تحت رئاسة فلسطينية. وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني الذي أبداه رئيس الوزراء المصري، فقد قررت الحكومة البريطانية حذف عبارة (قد تكون ذات طبيعة فدرالية) من بيانها السياسي، والحكومة البريطانية إذ تقوم بهذا الحذف، إنما تفعل ذلك على غير رغبتها وإلزاماً لوجهة نظر سعادته ولمعرفته بآراء العرب، ومنعاً لأي سوء تفاهم في المستقبل (وحيث إن هذه العبارة وردت في المقترحات التي قدمت للعرب واليهود في لندن) سيتحتم على وزير الدولة للمستعمرات أن يشرح أمام البرلمان أن فكرة إنشاء دولة فدرالية في فلسطين مستقبلاً لم تُستبعد نهائياً، وذلك بالنظر إلى الأهمية المرتبطة بهذه الزاوية من المشكلة، ولكنه عندما يفعل ذلك سيظل واضعاً في اعتباره الصعوبات المحيطة بهذه الفكرة (من وجهة النظر العربية) ولن يبالغ في تأكيد أهميتها. وهكذا يبدو أن اتفاقاً قد تحقق بالنسبة لهاتين النقطتين».

تضيف المذكرة «أن النقطة الثالثة الخاصة بصفة أساسية بفترة الانتقال، فإن الحكومة البريطانية للأسف لا ترى إمكان قبول الاقتراح (بعدم جواز زيادة هذه الفترة عن عشر سنوات بدون موافقة الدول العربية). وتعتقد الحكومة البريطانية أنه ربما لم يكن في اعتبار رئيس الوزراء عندما أبدى هذا الاقتراح أن ممثلي الدول العربية في لندن قد وافقوا بالفعل على فكرة الاستشارة. والحقيقة أنه بعد هذا المؤتمر وخلال المناقشات غير الرسمية التي دارت في لندن وافق كل من الأمير فيصل وتوفيق السويدي والسفير المصري وفؤاد حمزة على المبدأ الخاص بوجوب احتفاظ الحكومة

البريطانية بحق تأجيل إنشاء دولة مستقلة مع ضرورة استشارة الدول العربية المجاورة قبل اتخاذ مثل هذا القرار الخاص بتأجيل إنهاء فترة الانتقال بعد مرور عشر سنوات إذا ما بدا للحكومة البريطانية أن مثل هذا التأجيل لازم. ومنذ موافقتهم على هذا القرار اعتبرت الحكومة البريطانية أن مثل هذه النقطة قد سوّيت، وتأمل في الاحتفاظ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في محادثات لندن. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية تبحث حالياً عن عبارة أخرى جديدة وتأمل أن يفضّلها رئيس الوزراء المصري على العبارة التي بلغت له. وهذا النص الجديد سيضمّن في برقية الحكومة البريطانية اللاحقة على هذه مباشرة. ويبدو حالياً للحكومة البريطانية، أن اتفاقاً أساسياً قد تم التوصل إليه بالنسبة إلى كل القضايا الرئيسية الكاملة الناتجة عن إعلان سياستها، وهذا سيأخذ شكل إعلان في كتاب برلماني أبيض سيحتوي بالضرورة على كل التفسيرات الخاصة بالدفاع عن السياسة الجديدة والقرارات حول المسائل الخاصة بالإجراءات الدستورية وبيع الأراضي والهجرة».

وتتابع المذكرة القول «وتأمل الحكومة البريطانية في أن تتمكن الحكومة المصرية والدول العربية المجاورة من أن تصدر بعد هذا (الكتاب الأبيض)، بياناً مؤداه أنه على الرغم من أن عرب فلسطين، لا يجابون طبقاً لهذا القرار البريطاني الجديد إلى كل مطالبهم، فإن هذه القرارات مع ذلك تواجه أسباب مشاكلهم الرئيسية، وإنه لذلك يجب على عرب فلسطين أن يتعاونوا في إنجاح القرار. وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لخلق ظروف تمكن حكومة فلسطين المستقلة من الظهور إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات، وإذا ما بدا لحكومة جلالته في نهاية هذه المدة أنه على خلاف ما كانت تأمل، وقد اقتضت الظروف تأجيل إنشاء دولة مستقلة، فإنها سوف تستشير ممثلي شعب فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل التقرير بشأن هذا التأجيل، وإذا توصلت حكومة جلالته إلى أن التأجيل حتمي فإنها ستدعو هذه الأطراف إلى التعاون معها من أجل تحديد خطط المستقبل بغية تحقيق الأهداف المنشودة في أقرب وقت ممكن».

لقد رأت الوفود العربية المجتمعة في القاهرة ضرورة الاتصال بالحاج أمين الحسيني لإطلاعه على الصيغة الجديدة للمقترحات البريطانية وأخذ رأيه النهائي في الموضوع. ووفقاً لما سجله عوني في مذكراته: «إن فؤاد حمزة (من الوفد السعودي) ذهب بهذه المقترحات إلى الحاج، وسجل المفتي رأيه في مذكرة قبل فيها سماحته: أن تكون فترة الانتقال عشر سنوات، ويقبل أن يكون للمندوب السامي البريطاني حق الفيتو فيما قد لا يرى الموافقة عليه، ويقبل أن يكون مع كل وزير مستشار انكليزي، أما الشرط الذي لم يقبله الحاج أمين فهو أن يؤجل تأليف الحكومة الفلسطينية من وزراء يكون ثلثاهم من العرب وثلثهم من اليهود بالتدرج

خلال عشر سنوات. كان الحاج أمين يريد أن تؤلف الحكومة الفلسطينية في الحال وليس على مراحل».

وقد تكون رسالة عزة دروزة التي بعثها من دمشق إلى عوني في القاهرة في ١٤/٥/١٩٣٩ أكثر توضيحاً للأجواء التي كانت تسود القيادات الفلسطينية من مجموعة الحاج أمين الحسيني، وهي الأكثر تشدداً في موقفها من الصيغة الجديدة للمقترحات المرسلة من القاهرة. كتب عزة يقول: «لقد اطلعت طبعاً على مجريات الأمور في القاهرة والاقتراح الأخير. وقد كنا ليلة أن خابر جمال سماحة المفتي أبرقنا لمندوبي الحكومات العربية بإلحاح أن لا يبرقوا بشيء حتى نقف على النصوص لأن المخابرة التلفونية لم تكن شافية، وجاءنا جواب في اليوم التالي من محمد محمود باشا يقول إنه اضطر للإبراق لأن مجلس الوزراء البريطاني سينعقد في الغد. وقد حضر إخواننا من مصر ـ عدا جمال ـ وقصّوا علينا الوقائع وأطلعونا على النصوص. فأبرقنا لمصر والعراق والرياض برقية قلنا فيها إن ما جاء من الحكومة البريطانية، وما أرسل إليها إنما هو إشارات إجمالية والحكومة البريطانية تعدنا بالتفصيلات العملية في (الكتاب الأبيض) ولسنا نعرف ماذا سيكون فيه، ولهذا فإن اللجنة (العربية العليا) لا تعتبر نفسها مقيدة وترى أن ترجىء ملاحظاتها إلى صدور (الكتاب الأبيض) ودراسته دراسة وافية. وتلح بالرجاء بأن لا يصدر من جانب الحكومات العربية أي تصريح، إلا بعد أن نتصل بها وندرس معها (الكتاب الأبيض) ونتبادل الرأي في ما تقتضيه المصلحة. وقد ورد علينا من الرياض الوعد بذلك، كما أننا تلقينا رسالة غير مباشرة من مصر والعراق بأنهما سوف لا يعملان عملاً ما لم (يقفوا) على رأينا (ويوفقوا) عملهم عليه».

ويضيف عزة: «بقي لي أن أبحث في موقف فؤاد حمزة والورقة التي قال إنها بخطي واستند عليها في المباحثات. حينما جاء فؤاد حمزة من لندن اجتمعنا به وكان معه اقتراحات متعددة شيء منه وشيء من نشأت (السفير المصري في لندن) وشيء من توفيق السويدي. وقال إن هذه الاقتراحات (تُدوول) بها مع البريطانيين وأن هؤلاء موافقون على كل المراحل في تشكيل الحكومة الوطنية وإنشاء وزارة فلسطينية فوراً. وقد اطلعنا على الصيغة التي تحتوي على هذا، فوجدنا فيها أشياء يمكن أن تكون أساساً، وقد دَوّنت هذه الأشياء وزدتُ تعديلات تجعلها صالحة وقرأتها له، والظاهر أنه أخذ ورقتي التي فيها هذه المدونات. وفي هذه المدونات الأسس الآتية المقتبسة من مشروع حمزة والمضاف إليها بعض التعديلات: ـ إنشاء مجلس وزراء فلسطيني، أي رئيس ووزراء يستلمون مقاليد الحكم مع مستشارين بريطانيين ـ المندوب السامي يعتبر رئيساً للدولة مؤقتاً لبينما يُختار للدولة رئيس شرعي، والدولة تدار إلى ذلك الوقت بمراسيم يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المسؤول والمندوب السامي ـ في ظرف سنتين أو ثلاث يجب أن يتم وضع دستور البلاد من قبل جمعية تأسيسية وانتخاب

رئيس الدولة الفلسطيني، وحينئذ تنتهي صفة المندوب السامي ويصبح رئيساً للمستشارين وممثلاً للدولة البريطانية ـ في ظرف سنتين أخريين يجب أن تتم المفاوضة حول عقد المعاهدة الفلسطينية ـ الانكليزية وإبرامها ـ في ظرف ثلاث أو خمس سنوات يجب أن تتم فترة الانتقال ويلغى الانتداب ـ في المعاهدة أو في الدستور توضع الضمانات اللازمة لحفظ حقوق الأقليات والمصالح البريطانية والأماكن المقدسة».

ويتابع عزة: «ولقد كان من الأمانة أن يقرأ فؤاد حمزة ورقتي جميعها إذا كان رأى أن الفرصة سانحة لاطلاع الإخوان على ما فيها لا أن يذكر منها ما يتفق مع تمشية الحال (وليقول) إنه ما دامت فكرة وجود انكليزي مقبولة فلا فرق بين أن يكون واحداً أو أكثر مع أن الفرق عظيم جداً على ما ترى. وهذا ما جرى في سوريا فإنه إلى أن تم انتخاب رئيس جمهورية كان هناك رئيس وزراء وزارة. وكان المندوب السامي هو الممثل لمركز السلطة العليا، لأن فؤاد حمزة قال إنه لا يمكن أن يوصل إلى الغاية إلا من هذه الطريقة، كما أنه فرق كبير في التفصيل لأن مدوّنتي تحتوي على الخطوات العملية المتتابعة وبصورة صريحة ومحددة لإنشاء حكومة وطنية حالاً وإتمام بنيان دولة وطنية خلال خمس سنين وإنهاء الانتداب بعد فترة انتقال ثانية بثلاث أو خمس سنين على الأكثر بدون تمديد أو احتمال تمديد. لقد كان الإخوان حينما عادوا إلى بيروت من مصر ذكروا هذه القضية، وكنت أردت أن أكتب لفؤاد بك أطالبه بواجب الأمانة هذا وأعتب عليه استعمال جزء من الكلام وطيّ متمماته التي لا تتم إلا بها، ولكني رأيت أنه سافر إلى الرياض. ولقد قرأت أول أمس أنه عاد إلى مصر، فأرجوك أن تواجهه وأن تعاتبه باسمي، وأن تبين له الفرق الكبير بين ما قيل عن رأيي روايةً وبين ما ورد في ورقتي من التفصيل في الخطوات وتحديدها».

ويوجه عزة عتبه إلى عوني قائلاً: «ولقد فهمت أيضاً أنكم والإخوان هناك كنتم ميالين إلى المسايرة في ما جرى بناء على الإلحاح والضغط. وهذا ما توقعناه دائماً فإن الانكليز حملوا هؤلاء المندوبين على المداخلة في قضية فلسطين للانتفاع بضغطهم علينا ولا ريب في أنهم استغلوا فرصة الأزمة الدولية مع أن هذه الأزمة كانت يجب أن تستغل لصالحنا». ويتابع القول: «ومهما يكن من أمر فالذي (يتراءى) لنا من تأجيل نشر (الكتاب الأبيض) أن مقترحات الحكومات العربية لم تقبل كما هي أو أن اليهود (ما زالوا) أصحاب التأثير الأول في تكييف سياسة حكومة بريطانية العظمى. ونحن على كل حال في الانتظار، فإن ضمن (الكتاب الأبيض) تشكيل حكومة وطنية فور وقوف الاضطرابات والعفو العام الشامل وإلغاء جميع ما وقع بموجب قوانين الطوارىء وضمانة الخطوات الدستورية التالية، بحيث يتم تشكيل بنيان الحكومة الوطنية بدستورها ومجلس نوابها ورئيس دولتها خلال السنوات الثلاث، وكان في الكتاب ضمانة على إنهاء الانتداب خلال مدة معقولة ثانية، كان به، وإلا

فنحن غير مقيدين في شيء. وأعتقد أن الحكومات العربية لا يمكنها أن تقف موقف الداعي إلى الهزيمة والتخاذل رغبة في كسب رضاء الحكومة البريطانية إذا لم يكن في (الكتاب الأبيض) تحقيق لمقترحاتها وضمانة عليها، وسنرى ماذا يكون».

لم يكن عوني عبد الهادي من هذا الرأي الذي نقله عزة دروزة في رسالته، عبّر عن ذلك في مذكراته (عام ١٩٦٦) بأن «الآراء المكتوبة التي حملت من الحاج وناقشها محمد محمود باشا وأعضاء الوفود العربية فيها قبول بكل ما تضمنته المقترحات البريطانية. الفرق الوحيد فهو للنظر في قيام الحكومة الفلسطينية وهل تقوم دفعة واحدة أم على مراحل؟». ويذكر عوني أنه أبدى رأيه الشخصي حول هذا «أنا لا أفهم تشددنا بطلب تشكيل الحكومة دفعة واحدة، إذ لا يوجد هناك أي استقلال بعد قبولنا أن يكون على رأس الحكومة مندوب سامي بريطاني له حق الفيتو ومع كل وزير مستشار بريطاني. وأنا أفهم أن نطلب الاستقلال التام الناجز مبدأ سواء أكان هذا المبدأ خطأ أو صواباً، ولكن إذا قبلنا هذه السياسة المجزأة فلا فرق في نظري بين أن تقوم الحكومة فوراً أو على مراحل». ويضيف عوني «وهنا روى لنا محمد محمود باشا أنه كان قبل عام ١٩٣٦ يحضر جلسة اجتماع مجلس الوزراء المصري مستشار بريطاني له حق إبداء المشورة فقط وليس له حق التصويت. ولكن إذا أبدى رأياً في أي موضوع بحثناه كان معناه إما أن تقبلوا هذا الرأي أو تستقيلوا لأن الرأي الذي أبديه ليس هو رأيي كمستشار بل هو رأي الحكومة البريطانية، فماذا يكون رأي الحكومة الفلسطينية إذا كان المندوب السامي له حق الفيتو، كما يوجد مستشار بريطاني مع كل وزير، فأين الاستقلال؟ وإني لا أرى لذلك فرقاً بأن تؤلف حكومة فلسطين المنشودة دفعة واحدة أو على مراحل».

وتتابع مذكرات عوني: «أذكر مواقف محمد محمود باشا حينذاك بالتقدير ورغبته وسعيه الحثيث بإقناع الدول العربية بقبول المقترحات البريطانية وهم الذين وافقوا ضمنياً على أن تكون الكلمة الأخيرة للفلسطينيين. . . الوفد الفلسطيني كان قد تلقى تعليمات من رئيسه (الحاج أمين الحسيني) برفض المقترحات بعد أن أقرت الحكومة البريطانية تشكيل حكومة فلسطينية على مراحل في الوقت الذي كان يصر فيه الوفد الفلسطيني على قيام هذه الحكومة الوطنية في فترة الانتقال بنسبة ثلثين من العرب وثلث من اليهود. وقد ساعدت الوفود العربية الوفد الفلسطيني في موقفه». ويستذكر عوني ما قاله نيوكومب الخبير البريطاني في المسائل العربية بعد هذا الموقف «ان رفض الوفد الفلسطيني هذا، سوف يستنكره الشعب الانكليزي برمّته لأنه لا يمكن أن يصدق أن حكومته مخطئة من الألف إلى الياء، وكان من السياسة أن يقولوا برفضه: إن الوفد الفلسطيني يرى أنه لم يبق في فلسطين شبر أرض يمكن للعرب أن يستغنوا عنه، ولكنهم يرون أن السيف مسلط على رؤوسهم فهم يقبلون مضطرين،

وكذلك لم يبق هناك في البلاد متسع لقبول يهودي واحد ولكن السيف مسلط على رؤوسهم فيقبلون الهجرة التي حددتها الحكومة البريطانية مضطرين. وكان الأجدر بالوفد الفلسطيني أن يقول بأنه يرى أن فترة الانتقال المحددة بعشر سنوات فترة طويلة، ولكن السيف مسلط فوق رؤوس الفلسطينيين فهم يقبلون ذلك مضطرين، ولكن الشيء الذي لا يمكن أن يقبله أي إنسان وهو تعليق استقلال فلسطين بعد انتهاء فترة الانتقال على موافقة اليهود، فيا قوم احكموا بيننا، هل يوجد انكليزي واحد يقبل بأن يكون استقلال بلاده رهناً على موافقة عدوه اللدود؟». ويتابع عوني في مذكراته «وقمت من جانبي بعرض هذا الرأي البريطاني الذي كنت مقتنعاً به، على إخواني أعضاء الوفد الفلسطيني، فلم يحيدوا قيد شعرة عن قرارهم في رفض المقترح من أوله إلى آخره. . .».

وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية **الكتاب الأبيض** كحل بريطاني من جانب واحد بعد أن أهملت الصيغة العربية التي أمكن التوصل إليها في القاهرة. حدث ذلك وأحوال فلسطين كانت تتردى والثورة تتعثر في أيامها الأخيرة. وظل عوني على صلة بإخوانه في داخل فلسطين، حريصاً على استطلاع رأيهم الذي كانت تشغله أوضاع الداخل قبل المناورات السياسية في الخارج. وتصوّر رسالة عجاج نويهض من القدس في ٢٦ أيار/مايو ١٩٣٩ بصدق أحوال الداخل، فكتب «وصلت بنا الحالة هنا، من حيث حرج الحالة والتسلط على القول والفكر والجلوس والقيلة والقعود إلى حيث لم نسمع به، ولا حدثت به الكتب والتواريخ. . . وحرج هذه الحالة من جهات محلية وخارجية حتى صار الواحد إذا صح ادعاؤه أن له كرامة يفضل ألا يرى رأياً أو يقول قولاً. . . ولهذا على ما أعتقد قد تختلف وجهات الرأي والقياس في المسائل والأمور بين من يقيم في الخارج وبين من تخلّف، لأن الذي حصرته الأيام في موضعه وأخضعته سياسة الثورة لمقتضياتها أصبح يرى بعين غير عين المقيم خارج البلاد. لا أتهم أحداً، معاذ الله، من المقيمين في الخارج بأنه أقل علماً بالحالة هنا، كلا. ولكني أعتقد أنه مع حصول هذا العلم بهذه الحالة، فإن المتخلف هنا ربما كان أقرب إلى الناس ومجرى آرائهم. . . هذا إذا كان المتخلّف كناية عن عدسة (كوداك) لا غير، يسجل الصورة الواقعة لا أكثر، فكيف إذا كان له شيء من الرأي قل ما قل، فلا غرابة عندي إذا لم يقع الرأي على الرأي وتجري المطابقة بين الرأيين إلى نهاية الشوط».

ويتابع عجاج نويهض «لاحظت جيداً بتؤدة وروية ما تفضلتم بذكره. وأما أنا شخصياً فلست مكوناً رأياً خاصاً في (الكتاب الأبيض). وصفات هذا الكتاب ظاهرة على ما أشرتم إليه، وما أستطيع أن أذكره لكم في هذا الصدد هو حالة البلاد الحاضرة، مما لا يكتب في صحيفة أو تنطوي عليه برقية أو رسالة عاجلة. ذلك أن

حالة الأهالي الحقيقية أصبحت بادية الانحلال والضعف وقد نهكت قواهم واضمحلت عزائمهم. . . فالناس بلغ منها الضجر والملل (مبلغ). ولا خلاف في هذا بين المدينة والقرية والساحل والجبل والشمال والجنوب. فطاقة الأهالي على السير السلبي لا أعتقد أن هناك واحداً بالألف ممن يعتقد بها. ولهذا يكون من الضروري عند النظر في الخطة المقبلة التي تعينها اللجنة العليا، أن تأخذ بعين النظر الجدي والاعتبار الدقيق حالة البلاد الحاضرة، مع العلم أيضاً أن ما ستؤدي إليه الحالة من زيادة انحلال إذا أريد السير على خطة تشبه الخطة السابقة، سيكون عظيماً. . . أقصد بالخطة: خطة المستقبل القريب، بعد نشر (الكتاب الأبيض)، وأقصد بزيادة الانحلال التناحر الداخلي».

يقول عجاج نويهض «الفرق الوحيد الخطير بين اليوم وأي يوم سابق عند النظر في سياسة جديدة أو تصريح أو كتاب أبيض للحكومة، أن الأمة فيما مضى كانت ذخيرتها المعنوية وقوتها على الاحتمال بئراً لم تستنفد، فإذا دعوت إلى سير في طريق ما سارت. أما اليوم فلا طاقة على سير ما بعد السير الذي وصل إلى حده الحالي، وذلك بعبارة أخرى، من الصعب جداً، ولا أحب أن أقول من المستحيل، أن نحمل الأهالي على اتخاذ موقف عملي من (الكتاب الأبيض) كما يقتضيه رأي المقيمين في الخارج من (الكتاب الأبيض). هذا ما يؤسف له، ولكنه على ما أعتقد هو الواقع، وحتى أزيدكم إيضاحاً أقول: إذا سألت العربي اليوم أياً كان تقريباً رأيه في (الكتاب الأبيض)، فإنه يعلم ما فيه من نقص وإن اختلفت وجوه التعبير، ولكنه عندما يتكلم بجوارحه وحواسه يقول: متى الخلاص؟ فكأنه يسايرك مسايرة في البحث في (الكتاب الأبيض) وتشعر بأن بقلبه قروحاً وهذه القروح يعتقد إنها تشفى بالخلاص من الحالة الحاضرة إلى حالة أخرى. وحتى إذا قلت له إن الحالة الأخرى لا تفيدك أية إفادة سياسية لبلادك، أجابك أنه على الأقل يأمن على روحه وماله ويتخلص من إرهاق السلطة. في هذا الوصف الذي أضعه بين يدي (أبي مازن) لست محاولاً إلا تصوير الشعور العام وأعتقد أن من واجبي إطلاعكم عليه. وهذا عندي خير من أن يكون لي رأي خاص في (الكتاب الأبيض) نفسه».

وصوّرت رسالة عمر الصالح البرغوثي من القدس في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٩ بمزيد من التفصيل الصورة القاتمة لأوضاع الداخل في الأيام الأخيرة للثورة. بدأ رسالته بالقول: «كل شيء يطال إلا شماتة الأعداء وقسوة الجبار القادر على الضعيف المغلوب على أمره». ثم يتابع «ظهرت محاولات جديدة من الشمال(؟) فعاد أكثر الأشاوس إلى مناطقهم وهم يجرّبون أن يصلحوا أخطاء الماضي ويترضّون الشعب النافر ويستميلون الصلب المحايد. ولكن (في الصيف ضيعت اللبن). لقد مات ما مات، الثورة لن تعود بحدتها السابقة لأسباب كثيرة كل منها وحده كاف لقتلها والإجهاز عليها، ولكن المحاولات ستستمر والجماعة سيظلون في المواقع الجبلية تتقاذفهم الأهواء والأغراض

حتى ينجلي هذا الليل عن صباح أو محاق. المعارضون يستحلون ما استحله خصومهم ولا يَعفون ولو قَدِروا، وترانا بين مد وجزر فلا حول ولا قوة».

وعن رأيه بـ«الكتاب الأبيض» يقول البرغوثي: «المعضلة بيننا وبين الانكليز فقد الثقة وليست سياسة أو تعابير أو أقوالاً، فنحن قانعون أن السياسة في غير مصلحتنا وأن (الفترة) لا تنهي المشكلة وستأتي تفاسير وروغان لم تكن موجودة، كما يظهر من العبارات الصريحة والملتوية، فهم غير ناوين خيراً. وأعتقد أن (الكتاب) يشير إلى حكومة يهودية في الساحل تدخل في الوحدة الصغرى أو الكبرى، ولذلك إذا كانت النية حسنة وسن الدستور مثل دساتير الأمم الحرة وبقي اليهود أقلية ($\frac{1}{3}$) من العرب ووضع تشريع نزيه لبيع الأراضي وانتقالها على أن تكون الحكومة وطنية مثل العراق أو مصر بعد عشر سنوات، فهذا حل يقبل من غالب على مغلوب. وإن كانت النية غير هذا فيجب أن تمضي ومن يعلم الحقائق». ويعود البرغوثي ليفصل في أوضاع الداخل: «الأهالي هنا أقسام وأنت تعلم أنهم مسلوبو الإرادة، فمنهم (المجلسي) معلّق بمقررات وآراء (سماحته) وهم قليلون، ومنهم المثقف يرون أنه يصلح للتعاون مع الحكومة بشرط أن يكون الطرف الوطني غير (حسيني) وغير (نشاشيبي) وهؤلاء كثيرون. وهذه الفكرة منتشرة في السهل والجبل والمدينة والقرية، أما السواد فقد تعبوا وملّوا ويريدون إنهاء الموقف بأي حل كان، فالفلاح تعطلت أرضه وأملاكه، والتاجر كذلك، والعامل عاطل والحزازات زادت والعداوات كثرت والمصيبة عمّت، وهم لا يفقهون حتى ولو قرأوا (الكتاب) فيمشون خلف من يسلط عليهم، ولو تركتهم أحراراً لأعلنوا أنهم بحاجة إلى هدنة، وكفى الله المؤمنين القتال. إنعاش الحركات من جديد هي انتباهة الميت ويقظة المحتضر، والمقصود منها أن يحولوا دون اتصال الناس بالمعارضين ومنعهم من تكثير صفوفهم، وثانياً حتى لا ينسوا لأن الشعب سريع النسيان فإذا قبعوا في بيوتهم أهملوا ونسيهم الشعب ولذلك فسيظلون يحقنون الميت ويروّجون (الإرهاب) إلى حين».

وحول الموقف من السياسة البريطانية يقول البرغوثي: «الناس مجمعون على سوء النية في الحكومة لأنها تجامل اليهود كثيراً وتقسو على العرب، وهذا من سوء السياسة المحلية (وغُشم) القادة، ولو عاملوا العرب مع الدخلاء بمقياس موحد في الخير والشر على الأقل لكان لهذا صدى مقبول، أما الحقيقة فهي خلاف ذلك. إذا اقترف اليهودي جريمة نكراء كان الجزاء توقيف الباصات أو منع التجول من الساعة ١٢ ـ ٤ ليلاً حيث يكون الناس نياماً، وإذا اقترفها العربي هدمت البيوت وقطعت الأشجار واعتقل الأشخاص وجمعت الغرامات... الخ، فكيف يطمئن العرب إلى هذه المظاهر؟ كنت أتوقع (غبّ) إعلان السياسة الجديدة أن تصدر الحكومة أوامرها بهذا: ـ إطلاق سراح المعتقلين تدريجياً ـ التوقف عن جمع السلاح وإرهاق العرب ـ

العفو عن الضرائب - السماح لمن خارج البلاد بالعودة ولو استثنت قليلاً - المساواة بين العرب واليهود في العقوبة - إيجاد عمل للعاطلين وغير ذلك من الأشياء المطمئنة ولكنها لم تفعل في هذا شيئاً».

ويطلق البرغوثي زفرة نقد لاذع لبعض أعمال تجري داخل البلاد «وأخشى أن يكون هناك جماعة يريدون أن يبنوا مجداً على أشلاء الشهداء، يوجهون السياسة إلى جهة غير صالحة، فإنهم لا شك خاطئون. ما أشبه الليلة بالبارحة. أنا متضايق جداً جداً جداً روحياً أكثر مما هو جسدياً وأرى المستقبل قاتماً أمامنا، ولكني أعتقد أن المستقبل لنا ويهزني الطموح إلى أقصى حدود درجات المجد. الحوادث كثيرة وصغيرة ولا أريد أن أتبسط فيها، فالوقت ضيق ولا يبنى عليها قيمة تاريخية. . . وقد حاولت أن أصلح بين كثير من القرى فتوفقت، ولكن هذا عز على فريق من القوم فأرغوا وأزبدوا وهددوا وتوعدوا، أما أنا فماضٍ في إجراء الصلح بين الناس ليكفوا عن سلوك غير مرضي وفساد محلي مع اتفاق كلمة تؤدي إلى الخير. والموقع حرج والتغيير يحتاج إلى شرح. تذاع اليوم إشاعات وتروج بين الطبقات عن عوني وحلمي باشا ومعين. أما عزة فيلتصق به جميع الاغتيالات وجمع الفلوس وما شابه ذلك ويظهر أنه يوجد فتور بين (الفاتيكان) وعزة ومن ليس منهم فهو خائن بلا تورع ولا نزاهة».

إن أحوال فلسطين لم تفقد عوني اهتمامه بما يجري في سوريا (الوطن الأم) وظل على صلة بأصدقائه هناك، وفي مقدمتهم شكري القوتلي، وكانت الأحوال في سوريا قد زادت سوءاً تحت وقع البطش الفرنسي[١٥]. صوّر ذلك شكري القوتلي في رسالته من دمشق في ١٩٣٩/٣/٥، يقول «الحالة عندنا تسير من سيىء إلى أسوأ وفي كل يوم مفاجأة، والجانب الإفرنسي بعد اتفاقه مع الترك تبدلت وضعيته وبدأ يعتمد على قوة الترك ونفوذه ويتقوى به الاتفاق والتحالف مع من كان يدعي منذ عشرين عاماً حتى الآن أنه حررنا من نفوذه ومن استعباده، وكأنه يريد الآن أن يعيد هذا النفوذ إليه ويتقوى به. قرارات المفوض المتضمنة التجزئة قوبلت من البلاد برباطة جأش تدل على استياء صامت الآن لا بد أن يخرج منه قريباً كان أو بعيداً. الأخ عزة دروزة لا يزال في السجن ولا ينتظر الإفراج عنه قريباً، نبيه (العظمة) وجماعته لا يزالون أيضاً في سجن بيروت. التضامن الانكليزي الإفرنسي تقريباً على أتمّه في هذه البلاد. رئيس الجمهورية سيقدم استقالته هذين اليومين. الحالة تزداد سوءاً».

(١٥) مع أن وزارة لطفي الحفار قد تألفت في آذار/مارس ١٩٣٩ لمعالجة الأمور ومن أجل تهدئة السلطات الفرنسية، إلا أن الفرنسيين ظلوا على تآمرهم وتراجعهم عن المعاهدة، فاستقالت الوزارة وعادت البلبلة إلى أن قُضي على الحكم الوطني برمته وعاد الفرنسيون إلى ممارسة الحكم الانتدابي. وأخذت السلطات الفرنسية بملاحقة العاملين في الثورة الفلسطينية ومؤيديهم أو إخراجهم من البلاد.

الفصل التاسع

شواغل عوني عبد الهادي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)

سنوات الحرب العالمية الثانية لم تعطل عمل عوني الدائب في أمور السياسة، وأفاده وجوده في مصر عند نشوب الحرب على بذل مساعيه الدبلوماسية لدى الحكومة المصرية لصالح فلسطين، وكتب إلى علي ماهر باشا (رئيس الحكومة المصرية) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩ شاكراً له مساعيه لاستصدار عفو عن جميع المبعدين من فلسطين المنفيين أو المعتقلين غير الفلسطينيين الذين نزحوا عن البلاد بسبب الاضطرابات ـ وكانوا يعدون بالألوف ـ «قد عاد معظمهم بعد الحرب الحاضرة إلى البلاد ولم يبق في سورية أو مصر أو العراق إلا العدد القليل والمنفيون لا يزيدون عن العشرين، وهم رئيس وأعضاء اللجنة العربية العليا. أما المعتقلون فيبلغ عددهم حوالى الألف والخمسمائة شخص».

وأشار عوني في رسالته إلى **الكتاب الأبيض** الذي كانت الحكومة البريطانية قد أصدرته قبل نشوب الحرب، فوصفه بقوله: «... إنه لا يتفق في صيغته الحاضرة ومبادىء العرب القومية لذلك لا يمكن قبوله في جملته. ومن جهة ثانية فقد جاء غامضاً في كثير من مواده ولئن كانت المباحثات الجارية بين (رفعتكم) وسعادة السير مايلز لمسبون، السفير البريطاني، لا تتناول هذا الكتاب من حيث الأسس الواردة فيه، فهل يمكن العمل على إزالة ما فيه من غموض على الأقل؟». ويضيف عوني «والذي يُخشى منه أن الحكومة البريطانية قد تتخذ من الحرب الحالية فرصة للتسويف في تنفيذ ما جاء في الكتاب المذكور من مبادىء في مصلحة العرب، فمن المهم جداً لذلك إقناع الحكومة البريطانية بضرورة وضع هذه المبادىء موضع التطبيق فوراً...». وفي نهاية رسالته يشير عوني إلى قدوم إبراهيم الشنطي صاحب جريدة **الدفاع** «وهي أوسع جرائد فلسطين انتشاراً» إلى القاهرة، ويطلب عوني من علي ماهر باشا موعداً له لمقابلته لتصوير حالة البلاد وتقديم آخر المعلومات عنها.

أما أوضاع فلسطين بعد نشوب الحرب فقد صوّرها قلم أحد الصحفيين الفلسطينيين ـ عيسى البندك ـ في رسالة من بيت لحم إلى عوني عبد الهادي في ٣٠

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩ تحمل الكثير من التشاؤم والسآمة والكآبة «فالشتاء بمعناه الثقيل قد جاء، والناس معنيون بشؤونهم الاقتصادية، لا سيما البرتقال الذي جعلته الحرب في حالة صعبة، وسوف لا يصدر إلا قسم منه. ولا أثر للحوادث الماضية في البلاد، سوى أعمال نهب وسلب ضئيلة جداً في القرى الجبلية والناس بطبيعتهم ساكنون، والصحف حرة في كتابة ما تشاء إذا أرادت. وليس للحرب من وطأة سوى ما يتعلق في البرتقال وحده، بسبب قلة البواخر، فالحاجيات كثيرة والمؤن وافرة وتباع دون سعر التسعيرة. وهناك عائلات في حاجة لمساعدة، و(تذاكر) الإعاشة تقدم لقسم غير قليل. يفرج عن المعتقلين باستمرار والعدد الباقي خف جداً بالنسبة إلى السابق، وسوف يفرج عن الجميع في وقت لا يتجاوز أياماً، ويبقى فقط الذين عليهم حوادث شخصية وقعت على عرب».

ويتابع عيسى البندك وصف الحالة في فلسطين فيقول: «وليس من أحد يهتم بالسياسة في الظروف الحاضرة، حتى إن قراءة الصحف قلّت كثيراً بالنسبة إلى ما قبل الحرب. فيا ليت لو يستطيع الواحد منا ذهاباً إلى القاهرة بدل القعود في حيث لا يستطيع الإنسان استقراراً بمكان إلا تل أبيب ونحن لسنا من روادها. والحالة سآمة في سآمة. وقد أجدنا الكتابة عن الأثمار الحمضية وقروض المزارعين ـ وشهد الله الداعي لا يفهم، حتى الآن، من هذه شيئاً وأظن لا يمكن أن يفهم طول عمره. لهذا قررنا شد الرحال للقاهرة حينما تتيسر الوسائل فقط، ومعنى هذه الوسائل أجور السفر والمكوث أياماً في البلد العامر». وينهي عيسى البندك رسالته بأن «السينما تشتغل بصورة مدهشة في هذه الأيام... وبفضل الحركة الوطنية في السنتين الأخيرتين قد يطلّق كثيرون الاهتمام بالسياسة، وأرجو أن لا يَصْدق تشاؤمي هذا».

وقد أتيحت لعوني في مطلع عام ١٩٤١ فرصة زيارة العربية السعودية تلبية لدعوة جاءته من الأمير فيصل لتأدية فريضة الحج، وقد أبلغه الدعوة سفير العربية السعودية في القاهرة فوزان السابق. ونظراً إلى ازدحام الباخرة بالركاب فقد أعد له مكان في الغرفة التي خصصت للشيخ حافظ وهبة سفير العربية السعودية في لندن. واستعاد الاثنان معاً ذكريات مؤتمر قصر سان جيمس (عام ١٩٣٩) بوصف الشيخ حافظ أحد أعضاء الوفد السعودي إلى المؤتمر، وفي المذكرات التي دونها عوني عبد الهادي عام ١٩٦٦، كتب: «جرى الحديث على الباخرة التي تتهادى كالعروس، إذ أحاطتها المياه بالهدوء والسكينة فأحالت الجو إلى عَبَق فاحت منه رائحة السعادة والحبور رغم أن الأيام كانت أيام شتاء قارس، واختلط الحديث مع أمواج البحر الذي جرى على الباخرة، وأبدى الشيخ أسفه لعدم قبول المشروع البريطاني». ويتابع عوني حديث مذكراته: «وصلنا جدة وإذا بأمير جدة يجيء إلى الباخرة مع بعض رجال الحاشية وأبلغونا تحيات الأمير فيصل نائب الملك في مكة، وإذا بسيارتين

تنتظران على الشاطىء... ثم توجهنا إلى مكة المكرمة حيث نزلنا في قصر الضيافة وهو قصر فخم. ولم نلبث قليلاً حتى خف إلينا سمو الأمير فيصل فتفضل ورحب بمقدمنا وطلب مني أن أذهب معه لمقابلة جلالة الملك عبد العزيز في مجلسه الملكي... ولما مثلتُ بين يدي الملك رأيته جالساً في صدر قائمة كبيرة وحوله جمع كبير من علية القوم، فمنهم بعض الأمراء الهنود، فرحب بي ثم جلست، وكان حينئذ أحد الشيوخ السعوديين يقرأ بصوت عال من كتاب الطبري والناس سكوت... بينما كان أنجال الملك واقفين وكما علمت إنهم لا يجلسون في أي مجلس يكون فيه والدهم الملك».

منذ اللقاء الأول مع جلالة الملك عبد العزيز، بدأ عوني سلسلة محادثات صريحة حول فلسطين، مواصلاً بذلك مساعيه لدى العربية السعودية التي كانت تبدي اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية، وخاصة على ساحة العمل الدبلوماسي الخارجي، وكتب عوني في مذكراته: «... التفت إليّ جلالته وسألني عن الحالة في البلاد، وهنا أخذت أقص عليه ما جرى من أحداث في مؤتمر سان جيمس بشيء من الإيجاز، فلمحت إمارات التأثر على جلالته وأخذ يتكلم بعبارات امتلأت نبراتها بالقوة والصراحة عما كان يريده هو أن ينتهي إليه هذا المؤتمر وأنه كان على اتصال مباشر مع نجله فيصل يزوده بآرائه وتعليماته. وانتهى جلالته بقوله: (لقد استدعيت القائم بالأعمال البريطاني في جدة، وقلت له أرجو أن تبلّغ حكومتك عن أسفي لما انتهت إليه مباحثات المؤتمر غير المرضية، وإني آمل أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في هذا الموقف). وتلا جلالته بلهجة شديدة: (صحيح أن بيني وبين بريطانية صلات حسنة جداً، ولكنني أخشى أن هؤلاء الأولاد الواقفين أمامكم يمسكوني من رقبتي ويدفعوني إلى أعمال لا أريدها».

وفي مكة سجل عوني في حينه وعلى أوراق (أوتيل مكة المكرمة) بعض ما دار من محادثات حول فلسطين والقضايا العربية عموماً خلال وجوده في العربية السعودية، فكتب في ٢٨/ ١/ ١٩٤١ «جاءني في الصباح الأخ بشير السعداوي[(١)]... ثم ذهبنا للقصر العالي ودخلنا غرفة الشيخ يوسف ياسين ولم يطل بنا المقام حتى جاء الأمير فيصل، فعتب عليّ أنه لم يرني منذ بضعة أيام وتحدثنا ما يزيد عن ساعتين ومما قاله لي: إن الحديث الذي أفاض به الملك ليلة اجتماعي معه في القصر كان حديثاً رسمياً، وإنه ما كان الوقت مناسباً لخوض الحديث الذي خضت فيه وإنه حاول أن يفهمني ذلك بالإشارة، ولكني لم أنتبه لبعد المسافة التي كانت بينه وبيني، وإن الملك ما كان يحدث (عوني) بمثل الحديث الذي أفاض فيه حينئذ لو كان المجلس خاصاً. ثم قال (الملك)

---

(١) انظر الهامش رقم (١٠) في الفصل السابع من هذا الكتاب، ص ١٨٨.

لي إنه كان في الحقيقة تلقى كتاباً من جلالته (يشير إلى ما نوّه به جلالته في الحديث السابق الذكر) يطلب منه أن يحصر البحث السياسي في مسألة فلسطين بين ممثلي الحكومات العربية وبين الحكومة البريطانية، وإنه على الفلسطينيين أن يثقوا بملوك العرب، ولكنه لم يطلع وتتئذ أحداً على هذا الكتاب لأنه رأى الجو المحيط بالفلسطينيين مكهرباً، وأن اقتراحاً مثل هذا ما كان ليقبله الفلسطينيون. وذكّرني أنه كان نوّه لي بهذا في الليلة التي قضيتها وإياه في المحل المسمى (٤٠٠) بلندن. ثم بحثنا عن نوري (السعيد) فقال سموه إنه ما زال يلعب والأمر جد، وذكّرني بألاعيبه بلندن إذ إنه في الوقت الذي كان يشتد في بحوثه في المؤتمر كان يدير لساناً آخر في جلساته الخاصة مع الانكليز، وأن المذكرة التي قدمها للمستر مكدونالد حين مغادرته لندن كانت تحتوي على قبوله لما جاء في (الكتاب الأبيض) ـ يقصد المقترحات البريطانية.

«ثم بحث (أي فيصل) عن علي ماهر ومطامع مصر في عرش فلسطين، وأنه كان لانتخاب الأمير عبد المنعم مغزى كبير لرئاسة الوفد المصري، وأن علي ماهر عمل لهذا وفاوض أعضاء الحكومة البريطانية بذلك بدون جدوى. فقلت له: (أي لفيصل): إني اجتمعت وعلي ماهر قبل ترؤسه الوزارة بشهر فأفاض لي بالسر الآتي: وهو ان الحكومة المصرية كتبت للحكومة الإفرنسية فيما يتعلق بالازمة السورية[٢]، وأن الحكومة الإفرنسية أجابتها بأنها تعتبر أي بحث من أية حكومة في موضوع الأزمة السورية تدخلاً في أمورها الداخلية، ولكنها تريد أن تستشير الحكومة المصرية بأمر إنشاء مَلَكية في سورية ومن هو الملك الذي ترى الحكومة المصرية أنه يجدر تنصيبه على العرش، وأن الحكومة المصرية، أجابت بأنها لا تريد أن تبدي رأياً في مثل هذه البحوث، وأنه ليس لها أي مطمع في أي عرش. وإني سألت هنا علي ماهر بأنه لو تحققت رغبة فرنسة في ذلك، وكان هنالك عرش مهيأ فعلاً لأمير مصري، فهل ترفض الحكومة المصرية فعلاً مثل هذا العرش؟ فأجابني بأن قبولها العرش يكون معلقاً على موافقة جميع الحكومات العربية لأنه لا هو ولا الملك يريد أن تسوء علاقات مصر مع أية حكومة عربية. فقال الأمير فيصل: (لا تصدق هذا القول)، فقلت: (ولكن ما هو يا ترى الداعي ليكذب علي ماهر بمثل هذا الحديث)، فأجاب: (إنه يريد أن يطلع على فكرك وفكر اخوانك في ذلك). وأضاف سموه: (إن المصريين عموماً لا يمكن الاعتماد عليهم وإن محمد محمود باشا أشرف من غيره). وبحثنا هنا عما قام به علي ماهر لأجل إلجاء محمد محمود ليقدم استقالته من الحكم، وما روى لي إياه علي ماهر نفسه قبل استقالته بشهر عن وقوف الملك دون سفره إلى لندن أو لبنان أو مرسى مطروح، للتداوي.

---

(٢) انظر الهامش رقم (١٤) في الفصل الثامن من هذا الكتاب، ص ٢٤٣.

«ولما قلت لسموه إن مما كان أيّد صدق علي ماهر في بحثه عن عرش سورية هو مفاوضة المندوب السامي لسوريا فؤاد حمزة في مسألة هذا العرش، ومخابرة فؤاد جلالة الملك بذلك، فأجاب سموه أن فؤاد حمزة لم يفهم ما ذهب إليه المندوب السامي في ذلك، بسبب عدم فهمه اللغة الإفرنسية جيداً. وأفاض لي سموه بالدعوة التي بلغها له فؤاد حمزة من المندوب السامي لسورية، ورفض سموه هذه الدعوة قائلاً لفؤاد حمزة: (هل تحسبني طفلاً أو تظن أنني في حاجة إلى شيء جديد يتعلق بي لأجد عزاً ومجداً، إن لي في بلادي عزاً ومجداً. وإذا كان هنالك شيء من ذلك فينبغي مراجعة جلالة الملك بذلك وجلالته يعين منا الشخص الذي يريد أن يلبي مثل هذه الدعوة».

ويضيف عوني في مذكراته: «ان لهجة الأمير في كل هذا تؤيد أحاديث الشيخ حافظ وهبة وبشير السعداوي بخصوص الألاعيب التي يقوم بها فؤاد حمزة في هذا الشأن. وهنا طلب مني بشير السعداوي أن نغادر القصر بعد أن رأى أن الحديث بين سموه وبيني قد طال كثيراً وأن بعضهم ينتظر سموه لأشغال تتعلق بديوان الملك. وهنا أخبرني يوسف ياسين أن جلالته سيقابلني الساعة الثالثة والنصف من صباح الغد».

ويتابع عوني في أوراقه تسجيل الحديث الخاص الذي جرى بينه وبين بشير السعداوي في الفندق الذي نزل عوني فيه: «وأتممنا الأحاديث التي كنا بدأنا فيها منذ يومين. وقد دهشت لمعرفته أمين الحسيني معرفة دقيقة، فقال إن ما يؤاخذه عليه عدم صراحته ونقص ثقافته، وأن مخاطبه (يزهق) من الملل لكثرة ما يغادر الجلسة ويعود إليها ولكثرة الأشخاص الذين يناديهم لإعطائهم بعض الأوامر بصورة سرية، وكل ذلك حتى لا يسد مخاطبه عليه الطرق فهو يحتال بالقيام والقعود وقطع الحديث مراراً ليعطي لنفسه وقتاً للتفكير، وهذا لأنه غير صريح... وهو لا يطيق العمل مع أي شخص له رأي مستقل، خشية المزاحمة، فهو لذلك لا يصاحب إلا ضعفاء العقول أمثال الشيخ أبو السعود واسحق درويش وأمين التميمي... الخ. وأكد (السعداوي) لي أنه صارح المفتي بهذا الشأن، في بغداد، هذه المرة، ومما قاله له إنه لا يستطيع أن يقوم بمسؤوليات عظيمة بالاتفاق مع أمثال اسحق درويش والشيخ أبو السعود فقط. وهنا قال (أي بشير السعداوي) لي بأنه يعرف تماماً أسباب الخلاف بينه (المفتي) وبيني (عوني) وأنه يذكر كيف أنه أرسل إليه من يطلب منه عدم انتخابي في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي وكيف استشاط غضباً لهذا وكيف عمل مع أصدقائه على انتخابي بالرغم منه وذلك لأنه كان يعرف (أي السعداوي) كل شيء عني (أي عوني) وإن تكن معرفته بي حينئذ قليلة. وقد اتفقنا على أن أحسن وسيلة لدفع خطر مثل هؤلاء الأشخاص هي تأليف جمعية من جميع البلاد العربية لجميع البلاد العربية».

وقد سجل عوني ـ في حينه ـ وعلى أوراق (أوتيل مكة) وفي ١٩٤١/١/٢٩ تفاصيل ما دار في لقائه مع جلالة الملك عبد العزيز: «ذهبت صباح اليوم نحو الساعة الثالثة والنصف إلى القصر العالي حيث تشرفت بلقاء صاحب الجلالة في غرفته الواقعة على الطريق العامة والتي يجلس فيها خصيصاً لتلقي الشكاوي ممن له شكوى. بادرت جلالته بالاعتذار عن البحث السياسي الذي طرقته في مجلسه العام في الاجتماع الأول، معتذراً بأني ما كنت أعرف أن بين الجالسين أجانب، فأجابني بأن عذري واضح وأن المحقوق هو يوسف ياسين الذي (لم يعلمك أن المجلس غير خاص). وقلت له بعد ذلك: (إني لا أزيد شيئاً عما عرضته لجلالتكم في الاجتماع الأول عن قضية فلسطين. وإن ما أريد أن أكرره الآن هو أن فلسطين لا تزال في خطر شديد وإني لا أعتقد أن المساعي التي تبذلها فلسطين والبلاد العربية في الحالة الحاضرة كافية لإزالة هذا الخطر، فهناك شخصيات تعمل في كل بلد حسبما يتراءى لها في هذا الشأن وهي لا تستطيع أن تنسى مصالحها أثناء قيامها بالعمل. وما لم تؤلف لجنة مؤلفة من شخصيات مخلصة محترمة تعمل على توجيه الجميع إلى ما فيه المصلحة وإزالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية بعضها مع بعض، فلا فائدة حقيقية ترجى من حركتنا الحاضرة). وقد ذكّرت جلالته بأنه هو نفسه كان نوّه إليّ وإلى زميليّ دروزة والماضي أثناء رحلتنا للرياض في عام ١٩٣٧ عن ضرورة إيجاد لجنة مثل هذه.

«وهنا أفاض الملك بحديث طويل ممتع أخذ أكثر الوقت الذي قضيته معه وهو ساعة كاملة، وقال ما ملخصه: إنه فكر بضرورة تأليف لجنة مثل هذه قبل عام ١٩٣٧ وإنه لا يزال يعتقد بأن هذه الضرورة لا تزال قائمة. وقال بعنف: (كفى لعب البعض بشؤون الناس ومن المفيد بل من الضروري أن يعمل المخلصون على إزالة ما بين الحكومات العربية من خلاف. وإن الانكليز يبغون أن يبقى العرب مختلفين وإن بعضنا يعمل على تحقيق بغيتهم هذه). ثم قال: (اني قلت للانكليز المستر بولز (القنصل البريطاني في جدة) وغيره إني لا أريد معاداة الانكليز مهما فعلوا، ولكني أخشى أن يمسكني أولادي وإخواني من الخناق ويضطروني على القيام بأعمال لا أريدها أبداً). وقال: (تراني أحب الشعب العراقي والشعب العراقي يحبني، ولكن أحب نفسي أكثر من حبي للشعب العراقي، وإن الشر الذي يقع على الشعب العراقي لا يلبث أن يقع عليّ بعده، لذلك فإن مصلحة الشعب العراقي تهمني في الدرجة الأولى. وفي الحق أن مصالح جميع العرب واحدة، ولكن هنالك من يعرقل المساعي في توحيد وجهات النظر)، ويعني بهذا نوري باشا الذي كان يسميه بالاسم من وقت لآخر. وقال: (أنا أريد مصلحة الجميع، ولكن ليس لي أي غرض في أي بلد، لا في العراق ولا في سورية ولا في فلسطين. إن بلادي متسعة الأرجاء وهي

تكفيني. وأنا أساعد على تأليف لجنة لأجل الأغراض التي ذكرتها على أن أبقى أنا بعيداً عنها وأساعدها بالطرق المناسبة دون أن يكون لي أية علاقة مباشرة معها. فقم على بركة الله وتذاكر في الأمر مع الإخوان)، وعنى بالاخوان السادة خالد القرقني(٣) وبشير السعداوي وحافظ وهبة. ثم نادى على يوسف ياسين وقال له: (قل للإخوان أن يتذاكروا مع الأخ عوني في الموضوع ثم نرى ماذا يكون).

«ثم عاد جلالته إلى قضية فلسطين وقال: (لم يستمعوا إلى نصائحي، كنت كتبت لابني فيصل أن لا يستمع لأقوال الحسيني وعوني عبد الهادي وأن يعمل مع الانكليز للاتفاق على أمرين: العفو العام وتوقيف الهجرة، أما الاستقلال فيكون البحث فيه بعد الوصول لهاتين الغايتين. ولكن فيصل أجابني بأن الفلسطينيين لا يرضون بهذا، وهو لا يرى أن يفاتحهم في الأمر لاستحالة الطلب، وهو مستعد لترك المؤتمر والعودة إذا رأى جلالته ذلك). وقال جلالته: (اني لم أطلب منه أن يترك المؤتمر ويعود خشية أن يقال إني عرقلت أعمال المؤتمر). وقال (إن الانكليز كانوا وعدوني بتأمين هاتين النقطتين على أن يكون ممثلو العرب مسالمين في المؤتمر، غير أن نوري السعيد أراد أن يظهر (عنتريته) وأبى إلا أن يخطب في المؤتمر الخطب النارية بالرغم من نصيحة وزارة الخارجية له بألا يفعل. ولكن لم يشأ إلا أن يخطب بالرغم من وعوده السابقة، الأمر الذي أقام اليهود على الحكومة البريطانية ودفعهم إلى وضع العراقيل في سبيل نجاح المؤتمر)».

وسجل عوني على ورقة أخرى من أوراق «أوتيل مكة المكرمة» (دون تاريخ وتعلو الصفحة «في مِنى»): «زارني اليوم الأخوان خالد القرقني وبشير السعداوي وأفاض الأخ خالد في الحديث عن مقابلته هتلر الذي كان عيّن ربع ساعة للمقابلة وامتدت إلى حوالى ساعة. فقلت (أي عوني) له هنا إن الربع الساعة الأولى لمهمتك الرسمية والبقية كانت لفضلك، ومما قاله السيد خالد: إن هتلر كان أبدى استغراباً عظيماً من تقتيل الانكليز العرب من أجل اليهود، وإنه كان يفهم ذلك لو أن هذا التقتيل كان من أجل أنفسهم فقط، وأكد بأنه قال أيضاً بأن اليهود سوف لا يملكون فلسطين أبداً ما دام هو وألمانية في الوجود. وقال السيد خالد: بأنه احتج عليه (على هتلر) لعدّه اليهود في كتابه **كفاحي** من الساميين، مع أن الساميين على رأيه لا يزيدون عن (٥ بالمئة) من مجموع اليهود في العالم، لأن اليهود الذين انحدروا من مصر وفلسطين والعراق إلى أوروبة لا يزيدون عن (٥ بالمئة) من مجموع اليهود، والأكثرية الساحقة هم من المغول الذين كانوا يعيشون حول بحر الخَزَر وتهوّدوا. وقال السيد

---

(٣) خالد أبو الوليد القرقني: من مستشاري الملك عبد العزيز، اعتزل العمل بعد مدة قصيرة من وفاة الملك عبد العزيز وأقام في بلدة طرابلس الغرب إلى أن توفي سنة ١٣٩١هـ.

خالد: إن هتلر طرب لهذه النظرية وأمر أن تحذف من كتابه في الطبعات المستقبلة ما جاء عن السامية فيما يتعلق باليهود».

وانسجاماً مع الاقتراح الذي طرحه جلالة الملك عبد العزيز بشأن توحيد وجهات النظر العربية ووضع حد لتباين الرأي، سجل عوني وهو في مكة الخطوط العامة التي توصل لها وبقية الإخوان بشأن تأليف (هيئة عربية عليا) من ممثلي الأقطار العربية يُختارون من الشخصيات المحترمة لدى العرب ويكون غايتها ما يلي: ١ ـ بذل المساعي الحثيثة في سبيل توحيد اتجاهات البلاد العربية بصورة تزول فيها ما يوجد بينها من فوارق وتعمل على تحقيق الغاية التي ينشدها جميع العرب من تفاهم واتفاق (شطبت كلمتا الوحدة والاستقلال). ٢ ـ درس حاجات الأقطار العربية وتوثيق العلاقات الطيبة بين هذه الأقطار حكومات وشعوباً. ٣ ـ مركز هذه الهيئة تختاره الهيئة. ٤ ـ تضمن الحكومات العربية نفقات هذه الهيئة».

وتحت عنوان «كيفية تنفيذ المشروع» سجل عوني بخط يده ما يلي: «يتخذ عوني عبد الهادي التدابير اللازمة لمقابلة ممثلي الحكومات والشخصيات العربية في مصر والعراق وسورية، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة للاتفاق على المبادىء المذكورة آنفاً والرجوع إلى صاحب الجلالة بما قد يصل إليه من نتائج».

وتعليقاً على هذا المشروع كتب عوني في أوراقه حينذاك: «كتبت أنا المشروع وأدخل فيه الشيخ يوسف ياسين بعض التحسينات وطلب مني الملك أن أبقى بالقاهرة، وقال إنه سيرسل إلى شكري القوتلي وشخصين آخرين ليحضروا للقاهرة». ويضيف عوني في مذكراته: «وقد كان القرقني يعارض الملك من وقت لآخر على هذا الاقتراح، وكان الملك يقوم ويقعد على مقعده ويقول له بشيء من العصبية، ولكن يا قرقني تريد أن نموت على كراسينا هكذا؟ واستوى على كرسيه ولوى برأسه للوراء. وقد سألت (أي عوني) القرقني بعد أن ترك الجلسة، لماذا يا أخي تعارض بهذا الاقتراح المهم، فقال: (كنت أريد سبر غوره، وهو غير جاد بالموضوع). ويضيف القرقني: (في سنة ١٩٣٧ في مكة أيضاً اتفقنا معه على تشكيل لجنة مثل اللجنة المقترحة اليوم ولنفس الغايات، وعيّن مندوباً لها الشيخ كامل القصاب وتكلمنا مع سيف الإسلام الحسن الذي وعدنا بالانضمام إلى الفكرة). وقال القرقني: (أنا أعلم أن معارضتي هذه تسره... وإن هي إلا خطرات خطرت على بال الملك، فهو يخشى أن يفسر الانكليز هذا على غير ما يريد)».

وقبل أن تنتهي سنوات الحرب سمح لعدد من المبعدين من زعماء فلسطين بالعودة، وكان منهم عوني عبد الهادي، في فترة كان مسار الحرب قد بدأ يتحدد، والصهيونية قد نقلت مركز الثقل في نشاطها إلى الولايات المتحدة. وبعد عودته إلى

فلسطين لم يقصر عوني ساحة شواغله السياسية على فلسطين، إذ من خلال اتصالاته الواسعة تجاوزت تلك الشواغل حدود فلسطين عربياً ودولياً. وقد فاجأه خبر إعلان العراق الحرب على المحور[٤] وذهب في تفسيره مذاهب شتى، وبلغته الدبلوماسية، بعث رسالة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ إلى نوري السعيد (رئيس وزراء العراق) لعلاقة قديمة تربطه به وإدراكاً منه بالدور الذي يمكن أن يلعبه بالقضية الفلسطينية نظراً لصلاته ببريطانية. يقول عوني في رسالته إن هذا الخبر تلقاه الناس «بشيء من الدهشة لأنه جاء على غير موعد وانتظار، ولكن الأكثرية الساحقة من المثقفين في البلاد رأوا في زج العراق في الحرب فوائد لمصلحة العراق ومصلحة الأقطار العربية، على كل حال. فلقد كانوا يميلون للاعتقاد بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في أن تقيم وزناً في الحرب الحاضرة للعرب، وأنها تفضل أن تراهم قابعين في بيوتهم ينتظرون المصير الذي يهيئه لهم غيرهم، من أن تراهم عاملين في صفوف الحلفاء في سبيل الحرية والوحدة اللتين ينشدونهما. ومما أكد عقيدتهم هذه ما رأوه من فروق محسوسة بين موقف الحكومة البريطانية معهم بالحرب الماضية وموقفها معهم في هذه الحرب».

ويستمر عوني في رسالته: «وقد سرهم أن رأوا في تصريحاتكم إشارة إلى ما سوف تجنيه العراق والأقطار العربية بعد الحرب، وإن كانوا يتوقون أن يروا في تصريحاتكم إشارة خاصة إلى فلسطين. ففلسطين، كما لا يخفى، لا تشبه أية بلاد أخرى بسبب السياسة الصهيونية، وما يقوم به اليهود منذ مدة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من دعايات مثيرة في أميركة وفي القارة الأوروبية، لذلك تراهم جد قلقين على مصيرهم... إن أهل الطبقة المثقفة... يعتقدون أن في الحركة بركة وأن في عملكم حزماً وجرأة وإقداماً. غير أنهم لا يرون في مركز العراق، بخلاف غيرها، ما يحول دون التصريح من جانبكم عن سياسة العراق في فلسطين. إن مسألة فلسطين في نظرهم، من أولى المسائل الوطنية التي تهم العراق، وإنه على حكومة العراق أن تتعمد الصراحة التامة في سياستها عن فلسطين، ويقولون إنه لا ينبغي أن يكون موقف العراق منا موقف المساعد والنصير فحسب، ولكن صاحب الشأن الأول في هذه البلاد، باعتبار أن فلسطين هي مسألة عراقية بالدرجة الأولى، وفي رأيي المتواضع إنه من المفيد جداً أن تنتهز حكومة العراق الفرصة السانحة فتشير فيما تلقيه من بيانات جديدة إلى فلسطين بصورة صريحة، فالناس لا يكتفون بالإشارة إلى الأقطار العربية بدون الإشارة إلى فلسطين بصورة خاصة للسبب المذكور آنفاً، أي

(٤) جاء إعلان العراق الحرب على ألمانيا وإيطاليا واليابان في ١٩٤٣/١/١٦ ووقع في ٢٢ منه على تصريح هيئة الأمم المتحدة، فكان أول دولة عربية تتوفر فيها الشروط لحضور مؤتمر سان فرنسيسكو المقبل.

لحالة فلسطين الاستثنائية. هذا ما رأيت أنه من واجبي أن أكتب اليكم به عن الرأي في فلسطين».

ويذكر عوني وبمناسبة إعلان العراق الحرب، حديثاً سجله في إحدى أوراقه الخاصة جرى بينه وبين السكرتير العام لحكومة فلسطين: «فقد طلب مني أن أستمع إلى ما يقول وأن أفكر فيه. قال السكرتير العام انه من مصلحة العرب أن يؤلفوا جيشاً من مئة ألف مقاتل في الجيش البريطاني، وهذا الجيش سوف لا يكون من شأنه أن تربح بريطانية الحرب فيما إذا وجه لها وتخسر الحرب إذا لم ينضم مثل هذا الجيش إلى جيوشهم. ولكن الموضوع أنهم في حالة تأليفهم مثل هذا الجيش، فإنه سيبقى عند العرب عدد كبير ممن مارسوا الحرب»[٥].

وكانت بريطانيا في هذه المرحلة من الحرب قد أخذت تفكر بمخططات ما بعد الحرب، وكيفية التعامل مع العرب، ومن أمثلة ذلك تصريحات وزير الخارجية البريطانية (ايدن) الإيجابية حول الوحدة العربية[٦]. وفي هذا الجو تقدم نوري السعيد بمذكرة (دعاها بالسياسة المقترحة للبلاد العربية وعرفت بـ «الكتاب الأزرق» إلى الحكومة البريطانية بواسطة كيسي (وزير الدولة البريطانية لشؤون الشرق الأوسط)، لإيجاد نوع من الاتحاد العربي يضم سورية ولبنان وفلسطين، مركزه العراق (وتدعمه بريطانية) وتنضم له من ترغب من البلدان العربية (يقصد مصر والسعودية). ومن القدس بعث عوني إلى نوري باشا بتعليقاته على مذكرته (وقد أطلعه عليها شاكر بك قنصل العراق في القدس) بعد أن درسها مع القيادات الفلسطينية الموجودة في فلسطين: أحمد حلمي وموسى العلمي ورشيد الحاج إبراهيم. يقول عوني: «الجميع متفقون على تأييدكم في هذه السياسة التي رأوا فيها الخير للبلاد والتي هي في الحقيقة سياسة العرب المنشودة في الوقت الحاضر». ولكن عوني وإخوانه أرادوا أن يلفتوا نظر نوري السعيد إلى «خلوّ المشروع من الإشارة إلى مسألة الهجرة اليهودية،

---

(٥) يستعيد عوني هذا الحديث عام ١٩٤٨ حين بدأت الخسائر تلحق بأفواج المتطوعين في فلسطين خلال معاركهم مع القوات الصهيونية، ووجد أن سبب ذلك يعود إلى أنه كان عند اليهود جنود وضباط حاربوا في صفوف الجيوش البريطانية.

(٦) خلال الحرب العالمية الثانية حدث تحول في الموقف البريطاني تجاه النزعة نحو الوحدة العربية بسبب الظروف الدولية التي اكتنفت سني الحرب، ولإدراك السياسة البريطانية المتزايد ضرورة التعامل مع المنطقة كوحدة متكاملة. وهذا ما أكدته مذكرة «ايدن» وزير الخارجية في ١٩٤١/٥/٢٧ تحت عنوان «سياستنا العربية» ثم تصريحه التالي وخلاصته أن بريطانيا تعتبر تدعيم الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول العربية أمراً طبيعياً وسليماً وستعطي تأييدها التام لأي مشروع يحظى بالموافقة العامة في هذا الصدد. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٤ أصدر إيدن تصريحاً آخر أكد فيه تعاطف بلاده مع فكرة القومية العربية واعتقاده أن المبادرة يجب أن تأتي من العرب أنفسهم.

ولقد فهمنا من سكوتكم عن هذه المسألة أنكم لم تروا من الحكمة البحث فيها في الوقت الحاضر. غير أننا نعتقد أنه إذا سمح لليهود بالهجرة سيعملون على إدخال عدد كبير من اليهود إلى فلسطين، مما يكون من شأنه أن يوقع فلسطين خاصة والبلاد العربية عامة في مشاكل وأخطار سياسية كبيرة». ويلفت نظره إلى أن مذكرته (أي نوري) قد ألمحت «بضرورة تصريح الحلفاء عن عزمهم على رفض مطالب الصهيونيين وعلى تمسكهم بـ (الكتاب الأبيض) (عام ١٩٣٩)، و(الكتاب الأبيض) يحتّم وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً في مايس ١٩٤٤. غير أن البند السادس من مذكرتكم عن استقلال البلاد العربية والوحدة ليس فيه أية إشارة إلى (الكتاب الأبيض) أو إلى الهجرة اليهودية. ونحن نعتقد أنه من الضروري جداً، حين البحث عن إيجاد حل حاسم لقضية فلسطين، أن لا تبقى هذه المسألة مسكوتاً عنها، لأننا نعتقد أنه لا يوجد هنالك أية تسوية حاسمة لقضايانا ما لم يأمن العرب غوائل هذه الهجرة».

أمر آخر رأى عوني أن يلفت له نظر نوري السعيد هو مسألة إعطاء اليهود شبه استقلال إداري (كما ورد في مذكرة نوري)، ويقول عوني: «إن (الكتاب الأبيض) لم يمنح اليهود أي نوع من هذا الاستقلال. ولا بد أنكم رميتم بهذه المنحة، إلى إرضاء اليهود ولو في بعض ما يتوقعون الحصول عليه في فلسطين. غير أننا نعتقد أن الصهيونيين لن يرضوا عن أية سياسة تحدّ من أماني الصهيونية التي ترمي، كما لا يخفى، إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين. ونرى بأن اليهود لن يتخلوا عن أمانيهم هذه ما داموا يرون بصيصاً من النور في طريقهم. ومن جهة ثانية، أنت أعلم الناس بمصير البلاد التي تمنح في بادىء الأمر أي شكل من الاستقلال الإداري، إن مثل هذه البلاد لا تفتأ تجاهد كما جاهدت لبنان، وهي بلدة عربية في سبيل الانفصال والاستقلال. لذلك فإننا نرى أن منح اليهود استقلالاً إدارياً في أي محل بفلسطين، بالشكل المقترح، ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين العرب واليهود أو يعيد الأمن والسلام للبلاد. إن العرب لا يمانعون أن يكون لليهود الحرية في إدارة مدارسهم والأمور الصحية في محلاتهم، ولكن السماح لهم بمثل هذه الحريات شيء ومنحهم شبه إدارة مستقلة شيء آخر». وينهي عوني رسالته بالقول: «هذا ما رأينا، أنا والإخوان أن نعرضه عليكم ونلفت نظركم إليه... واسمحوا لي في النهاية، أيها الأخ، أن أؤكد لكم بأنني والإخوان جميعاً نقدّر كل التقدير الأعمال الجبارة التي قمتم بها في سبيل خدمة البلاد العربية، كما أننا نشكر لكم جهودكم الطيبة الحاضرة في سبيل الوحدة والاستقلال».

ويبدو أن عوني طلب من نوري السعيد في رسالته، أن يسمح له (لعوني) وإخوانه كتابة مذكرة باسمهم إلى (كيسي) يعضدون به مشروع نوري مع إبداء بعض الملاحظات. وقد سجل عوني في إحدى أوراقه الخاصة خمس عشرة نقطة لخصت

تلك الملاحظات: ١ ـ من هم العرب وما هي البلاد التي ينبغي أن تشملها الوحدة، وهل تدخل فيها مصر والسودان والعراق وسائر (الأمم) العربية في شمال أفريقيا وعلى البحر الأحمر مع ملاحظة مؤتمر ١٩٣٩. ويلاحظ نوري باشا أن تتحد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ثم تنضم العراق ومن ترغب من (الأمم) العربية الباقية، كما أن هنالك رأياً بأن لا تنضم لا مصر ولا (الحجاز)، وكذلك هنالك رأي بأن لا تنضم العراق اكتفاء بالصلات الثقافية والاقتصادية. ٢ ـ ألا ينبغي استشارة جميع البلاد العربية؟. ٣ ـ هل يمكن مفاوضة البلاد العربية غير المستقلة من غير رجوع إلى الدول صاحبة الانتداب؟ مع ملاحظة أن (فرنسا الحرة) تنادي بسوريا ولبنان جزءاً من امبراطوريتها وأن الانتداب باق فيهما. ولذلك بدت فكرة أن يكون الحلف من الدول المستقلة. ٤ ـ وعرضت فكرة بأن تقتصر الوحدة على سوريا الكبرى وتستند هذه الفكرة إلى أن باقي البلاد العربية مستقلة. ٥ ـ هل هنالك رغبة متبادلة حقاً في الاتحاد بين سورية ولبنان؟ فقد ترامى إلينا بأن ذلك مستبعد. ٦ ـ إذا (امكنت) المفاوضة مع البلاد تحت الانتداب، فهل يقتصر التمثيل على المسلمين أو العرب؟ أو تجري مع اليهود والموارنة؟ مع ملاحظة تأثير أميركا. ٧ ـ هناك فكرة بأن الاتحاد غير نافع إذا لم يكن جميع البلاد الداخلة فيه مستقلة (أو) في السبيل إلى ذلك، وكيف يمكن أن يمثل الحلف في (مؤتمر الصلح)؟ وما هي الطريقة التي يجب توخيها لذلك؟. ٨ ـ إذا تمت الوحدة العربية، فماذا يكون نوع حكومة الاتحاد المركزية؟ جمهورية أم مَلَكية، وإذا كانت مَلَكية فكيف يمكن اختيار صاحب العرش؟ وكيف يمكن التوفيق بين مختلف الرغبات؟. ٩ ـ ماذا يكون وضع الحكومة المركزية في علاقاتها مع الحكومات الإقليمية؟. ١٠ ـ هل يمكن تحقيق طريقة إنشاء عصبة الأمم العربية؟ مع ما تبين من التجارب التي عانتها عصبة الأمم مع أن فكرة الوحدة في الدفاع والعمل والجمارك والتعليم وغيره تقتضي نظاماً أحكم وأسرع في البت والتنفيذ. ١١ ـ إذا اكتُفي بإنشاء عصبة أو مجلس مشترك هل يكون لكل أمة عربية صوت واحد مع تفاوتها بالثروة والأهمية؟. ١٢ ـ ما هو استعداد البلاد العربية للتنازل عن بعض سيادتها وحرياتها المالية والسياسية؟ ١٣ ـ ماذا يكون مركز الطوائف المسيحية واليهودية؟ وما هي فكرة حماية حقوق الأقليات في الحلف العربي؟. ١٤ ـ كيف تعالج مسألة فلسطين؟ وعلى أي شكل يكون مستقبل الهجرة؟ وهل يسمح لليهود بالانتشار على باقي البلاد العربية؟ مع أن هناك رأياً بأن اليهود يبغون ذلك خوفاً من الاختناق بفلسطين. ١٥ ـ كيف يمكن التوفيق على وجه واضح بين ما جاء في (الكتاب الأزرق) من وجوب التمسك بـ(الكتاب الأبيض) (عام ١٩٣٩)؟ وبين ما جاء في (الكتاب الأزرق) كذلك من الموافقة على أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود يضمن مستقبله على ما هو عليه ويكون له شبه حكم ذاتي في ضمن دولة

سورية عظمى وحلف عربي؟ وكذلك كيف يمكن تحقيق الفكرة القائلة بتخصيص منطقة متجمعة معينة لليهود»؟

ولم يكتب النجاح لمساعي نوري السعيد بتحقيق أي نوع من الاتحاد بين البلدان العربية، وقد يكون ذلك لإدراك بريطانية أن المشروع المطروح من قبل العراق لا يحظى بإجماع عربي، وانتقل محور النشاط لإيجاد نوع من الاتحاد إلى القاهرة، وانتهت سلسلة المشاورات الطويلة بين مصر والوفود العربية إلى وضع ميثاق جامعة الدول العربية. وقد افتقرت أوراق عوني عبد الهادي إلى مادة حول هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ العربي، سوى وثيقة بخط يده بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٥ تشير إلى اجتماع رؤساء الأحزاب الفلسطينية في القدس (في منزل راغب النشاشيبي) وهم توفيق صالح الحسيني، عوني عبد الهادي، عبد اللطيف صلاح، راغب النشاشيبي، محمود يعقوب الغصين، وقد تدارس المجتمعون نص الميثاق، وبعثوا إلى أصحاب الدولة رؤساء الحكومات العربية كتاباً يعبرون فيه عن شكرهم على ما بذلوه من مساع طيبة في سبيل عقد ميثاق الجامعة العربية. هذه المساعي، يقول الكتاب: «التي تغلبت على كل المصاعب التي اعتورت طريقها في بادىء الأمر والتي تكلّلت أخيراً بالنصر المرجو لها». ويعلن رؤساء الأحزاب أن الدول العربية قد خطت في هذا الميثاق خطوات مباركة نحو هدف العرب الأسمى ألا وهو الوحدة العربية المنشودة. وإننا إذ نعلن لحضراتكم اليوم شكرنا وابتهاجنا على تكوين الجامعة بفضل مساعيكم المشكورة، نرى لزاماً علينا أن نلفت نظركم إلى الملحق الأول من ميثاق الجامعة المتعلق بفلسطين(٧) راجين إعارة ملاحظاتنا الآتية فائق العناية والاهتمام».

وتتلخص هذه الملاحظات في عدة نقاط قانونية: «لقد ورد في الملحق المذكور الصيغة التالية: (على أساس صك الانتداب لم يؤخذ رأي العرب فيه أو رضاؤهم عنه. وفي فلسطين سياسة صهيونية ترمي إلى إنشاء دولة يهودية تقوم على أنقاض الكيان العربي فيها). إن أولى ملاحظاتنا على هذا الملحق إن لم يشر بأية إشارة إلى موقف الدول العربية من السياسة الحاضرة القائمة بفلسطين، ففي فلسطين اليوم حكومة

---

(٧) وضع لجامعة الدول العربية ميثاق تحضيري (بروتوكول) في الاسكندرية في ١٩٤٤/١٠/٧ ودرس في اجتماع رسمي وانتهى بميثاق القاهرة ١٩٤٥/٣/٢٢ الذي هو ميثاق الجامعة. وقد جاء في القرار الجماعي لبروتوكول الاسكندرية «إن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وإن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربي». وأفرد ملحق خاص لفلسطين في ميثاق الجامعة جاء فيه أن «ميثاق العصبة في ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها (لفلسطين) إلا على أساس الاعتراف باستقلالها... وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوّغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة».

انكليزية تحكم البلاد بطريقة مباشرة. ومن ملاحظتنا على صيغة هذا الملحق فقدان أي نص فيه للحقوق الطبيعية التي للعرب في فلسطين، وأنه ليس من شأن ميثاق العصبة ومعاهدة لوزان أن يضمنا حقوق العرب في البلاد. إن ميثاق العصبة ينص على أن البلاد المنسلخة من تركية ـ ومن هذه البلاد فلسطين ـ قد وصلت إلى درجة من الرقي يمكن الاعتراف باستقلالها مبدئياً، على أن لا يتم هذا الاستقلال قبل أن تهيئها له دولة من الدول العظمى. وفي مؤتمر سان ريمو الذي عقد بعد موافقة دول الحلفاء على ميثاق العصبة بمدة وجيزة وُضعت فلسطين تحت انتداب الحكومة البريطانية التي تعهدت بتنفيذ التصريح المعروف بتصريح بلفور، واعتبار استقلال فلسطين المعترف به (مبدئياً) معلقاً على قيام هذه الحكومة بتنفيذ ما تضمنه هذا التصريح من عهود.

«وإن ما ورد في صيغة الملحق المشار إليه بـ(ان ميثاق العصبة في عام ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها (لفلسطين) إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه). إن هذه الصيغة (الواردة في الملحق) إذا أفادت شيئاً فإنما تفيد موافقة الدول العربية على النظام، وفي الواقع إن الانتداب الممقوت الذي كان من نتائجه على الأقل... هذه السياسة القائمة اليوم في فلسطين والتي وضعت البلاد في حالات إدارية واقتصادية وسياسية ترمي إلى إزالة الصيغة العربية عنها. لقد قاوم العرب نظام العصبة دائماً واحتجوا عليه في حينه في مؤتمر سوريا العام المنعقد في ٢ تموز ١٩١٩... وقد أثبتت تجارب الخمس وعشرين سنة الماضية أن العرب كانوا على حق في رفضهم هذا النظام، فالعراق لم يتخلص منه إلا بعد أن قام في سبيل ذلك بتضحيات عظيمة، وسوريا لا تزال تكافح في سبيل إلغائه. وأما فلسطين فلا تزال مهددة بإضاعة عربيّتها، ولا يزال العرب فيها مهددين بأسوأ المصير. وما يلفت النظر من جهة ثانية أن ملحق الجامعة العربية المتعلق بفلسطين جاء خالياً من أية إشارة إلى حقوق العرب الطبيعية في البلاد».

مسألتان شغلتا الرأي العام في فلسطين مع اقتراب الحرب من نهايتها: المسألة **الأولى**، مسألة إنقاذ أراضي فلسطين. وفي الجلسة التي عقدتها لجنة رؤساء الأحزاب لوضع الملاحظات على ميثاق جامعة الدول العربية جرى بحث مسألة إنقاذ أراضي فلسطين وقررت اللجنة ما يلي: ١ ـ تأسيس شركة باسم شركة إنقاذ واستثمار الأراضي، وتعيين لجنة مؤلفة من اختصاصيين لتنظيم قانونها على أن يكون رأس المال في بادىء الأمر مليون جنيه مقسماً إلى مليون سهم باعتبار السهم جنيهاً واحداً. وقد شكلت مسألة إنقاذ الأراضي في فلسطين قضية أساسية في مواجهة الخطر الصهيوني.

أما المسألة الثانية التي كانت تثير القلق في فلسطين فهي مسألة تسليح وتدريب الصهيونيين، عبّر عن هذا القلق كتاب احتجاج (دون تاريخ) رفعه عوني عبد الهادي إلى

المندوب السامي باسم جمعية الوحدة العربية (مقرها القاهرة وسكرتيرها أسعد داغر). يبدأ الكتاب بالقول: «تعلمون سعادتكم أن مسألة فلسطين هي مسألة عربية يهتم بكل شأن من شؤونها كل مسلم وكل مسيحي في العالم لما لبيت المقدس من المكانة الخاصة في نفوس أهل الأديان السماوية. وقد أصبح كذلك من المسلّم به دولياً أن لكل شعب وحكومة عربية أن يبدي رأيه بشأن ما يجري في فلسطين. وكانت الحكومة البريطانية أسبق الدول إلى الاعتراف بهذه الحقيقة لمّا دعت ممثلي البلاد العربية للاجتماع في قصر سان جيمس بلندن للمشاورة في حل المشكلة الفلسطينية. فإذا تقدمنا لسعادتكم بملاحظات خاصة بما هو جار الآن في فلسطين، فلسنا في ذلك إلا معبرين عن رأي مواطنينا من ناحية، ومؤدين لواجبنا نحو قضية هي أقدس القضايا العربية في نظرنا».

وانتقل كتاب الاحتجاج بعد ذلك إلى ما وصلت إليه القضية الفلسطينية قبل الحرب ووقوف الأمر عند **الكتاب الأبيض**. ويضيف: «وسكت العرب انتظاراً لنهاية الحرب ورغبة في تسهيل الأمور على بريطانية في هذه الأيام العصيبة، فلم يحركوا ساكناً لا بقلم ولا لسان ولا يد، ولكن الصهيونيين استغلوا هذه الهدنة وهذا السكون للتجهيز والاستعداد لتحقيق أغراضهم بالقوة، فأقلامهم وألسنتهم طليقة في كل البلاد الديمقراطية واتصالهم الوثيق يتخذون منه أداة للتسليح. وقد كشفت القضية الأخيرة التي حوكم فيها بعض الجنود البريطانيين لبيع الأسلحة لليهود، وما كشفت عنه هذه القضية من مؤامرة واسعة اشترك فيها كبار المسؤولين من الصهيونيين غرضها تسليح اليهود وتنظيم جيش يهودي أثناء الحرب يمكّن الصهيونيين من السيطرة لا على فلسطين وحدها بل على ما جاورها من البلاد العربية. ففي الوقت الذي تحرّم فيه الحكومات العربية والسلطات البريطانية على العرب في فلسطين وخارجها حيازة الأسلحة وحملها والاتجار بها، تجد اليهود يحتالون للحصول على كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة والمدافع. وقد بلغ من خطورة الأمر أن العرب أخذوا يخشون أن يُداهموا يوماً ما بقوى منظمة مسلحة يهودية لم يعدّوا لها عدتها، وبالطبع هذه الحالة لا يجوز أن تكون مما يرضي المسؤولين والنظام في فلسطين سواء أكانوا في القدس أو لندرة. ولا بد إذن من عمل حاسم يطمئن له الناس ويؤكد لهم أن خطر المفاجأة بالعنف ليس موجوداً. ولا يكفي بالطبع أن تبرىء المحاكم بعض المتهمين، فذلك لا يدل على عدم استمرار تسرب الأسلحة ولا على أن الحكومة قد اتخذت الوسائل الفعالة لجمع ما تسرب منها. لذلك فإننا نتشرف بلفت نظركم لخطورة الأمر ولما أحدث من انزعاج في النفوس لا يمكن التعبير عنه في ظل الأحكام العرفية والرقابة إلا بمثل هذه العريضة لسعادتكم».

وكان تعرض القوات البريطانية، قبل انتهاء الحرب لأعمال إرهاب من قبل العصابات الصهيونية قد أثار المخاوف في الأوساط العربية تحسباً من مفاجأة عنف يهودي، وتقدم عوني برسالة إلى المندوب السامي «بمناسبة تكرر حوادث الإرهاب

اليهودي، لا سيما حادث الاعتداء على نادي الضباط البريطانيين الواقع ضمن إحدى المحميات في القدس». وكان دافع عوني للكتابة كما يذكر هو «الواجب إلى لفت نظركم إلى الحقيقة التي عبر عنها مونتسكيو، الفيلسوف الافرنسي أحسن تعبير وهي (ان القوة فقط تقف القوة). وفضلاً عن ذلك، إنه لمن المعروف بأن اليهودي لا يساس باللين، وقديماً قال الفيلسوف ارنست رنان في كتابه: **تاريخ الشعب اليهودي** إن لا شيء يفسد اليهودي أكثر من مد يد المساعدة له. ولا بأس في أن أقول إن يوسيفوس يثبت في تاريخه في سياق حديثه عن الحركات اليهودية التي قام بها اليهود والتي أدت في النهاية إلى دمارهم، أن القبائل اليهودية لما ثارت لم يكن نجاحها بسبب شجاعتها بل كان بسبب إهمال رجال قيصر». وينهي عوني رسالته إلى المندوب السامي بالقول «وفي اعتقادي أن موقف الدفاع الذي تقفه القوات البريطانية في فلسطين من شأنه أن ينفخ في أنوف الجبناء، غروراً يشجعهم على الاعتداء ليس فقط على الذين آووهم وشدوا أزرهم، بل على أهل البلاد الذين حرمهم الاستعمار من التمتع بحريتهم واستقلالهم من أجل اقحام شذاذ الآفاق في عقر دارهم».

ومع اتضاح مآل الحرب، وتصاعد الجهود الدولية لصياغة العالم بعدها، وازدياد الضغط الصهيوني للاستفادة من الفرصة السانحة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة في مركز التفوق، كان من الطبيعي أن تحتل فلسطين مكاناً بارزاً في مساعي الزعماء العرب الدبلوماسية لدى الساسة الكبار، وقام بها كل من الملك عبد العزيز والأمير عبد الله. وقد حرص الأمير على إرسال نسخ من رسائل العاهلين إلى عوني عبد الهادي من أجل اطلاع القيادات الفلسطينية على جهودها في الساحة الدولية. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٤٤ بعث الأمير عبد الله برقية إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يعبر عن قلقه «بشأن المذاكرة التي جرت في الكونغرس عن فلسطين وتأسيس دولة يهودية التي قد أوجدت ألماً شعر به كل شرقي، واني أقول وأنا على ثقة بأن عدم وجود المعلومات الكافية في الكونغرس عن حقيقة الحالة في فلسطين مهدت السبيل لأولئك الذين يعطفون على القضية الصهيونية للسير قدماً بتلك المذاكرات، وإنه بناء على ما أكنه لكم ولبلادكم وللشعب الأمريكي من الاحترام والإعجاب فإني أصرح أنه في الوقت الذي تحاربون فيه مع الأمم المتحدة في سبيل حريات الأمم والقضاء على الظلم، فإني أشعر بأن هذه المذاكرات في الوقت الحاضر مغايرة لذلك المبدأ، وستؤدي إلى أسف وعناء عظيمين إذا تحققت نوايا المشجعين لها، واني أذكر هذا بصورة شخصية وبصفتي جار فلسطين والصديق المخلص للأمم المتحدة».

وجاء رد الرئيس الأمريكي في ٢٩ آذار/مارس ١٩٤٤ إلى الأمير يخبره باستلام البرقية التي يشير فيها إلى القرارات التي قدمت إلى الكونغرس بشأن فلسطين ويقدر شعور الصداقة التي عبر عنها الأمير تجاه الشعب الأمريكي والأمم المتحدة: أما

بشأن فلسطين فيقول الرئيس الأمريكي: «لي السرور أن أنقل إليكم التأكيدات أنه ليس في نظر حكومة الولايات المتحدة أخذ أي قرار بتغيير الوضع الأساسي في فلسطين ما لم تؤخذ مشورة العرب واليهود التامة...». وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤ بعث الأمير تهانيه إلى الرئيس الأمريكي لمناسبة فوزه للمرة الرابعة في انتخابات الرياسة قائلاً: «وأضيف إلى تمنياتي الشخصية القلبية لسعادتكم ورفاهكم أمانيّ القومية بأن تحرز الأمم المتحدة النصر النهائي العاجل في نضالها عن قضية الحق والحرية لشعوب العالم». وبهذه المناسبة، يذكر الأمير أن «... هذا الجزء من الشرق الأوسط الذي يثق بحراس الديمقراطية والحرية يؤمّل أملاً قوياً أن تحترم المثل العليا في (ميثاق الأطلنطي)[٨] بأن تصان حقوق الأمة العربية في البلاد المقدسة». وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ شكر روزفلت الأمير على تمنياته الطيبة التي وجهها لقضية الأمم المتحدة وأضاف «... وفي الوقت الذي أعرب عن شعوري لثقة سموكم في أولئك الذين ينشدون حلاً لمسألة فلسطين أود أن أؤكد لكم رغبتي التامة في أن تكون مصالح الأديان العظيمة الثلاثة في العالم مصونة الصيانة اللائقة في البلاد المقدسة».

وكان أمل الأمير عبد الله برئيس الوزارة البريطانية ونستون تشرشل كبيراً للخروج بحل عادل لقضية فلسطين، وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥ أشار في رسالته إلى الرسائل السابقة التي بعثها، فيما يتعلق بالمسألة العربية بديار الشام ويؤكد أنه «بالطبع فإن فلسطين في نظر العرب معدودة منها محسوبة عليها، وإنني أبادر إلى إلفات النظر إلى ما للعرب من الحق القديم الذي نرجو جميعاً حفظه وعدم إهماله، وأن فلسطين التي تحملت من شتى أمم اليهود القادمين إليها أصبحت في خطر محقق بالنسبة إلى المرامي الصهيونية التي تدفع الجميع إلى طلب الإسراع في حل هذه المعضلة وإبقاء سيادة العرب في فلسطين وحقهم بها. وإنه من الواضح أن العرب سيواجهون حل المعضلة بصدر رحب ونيات سليمة عازمين على حلها بالتعاون مع الحكومات الكبرى التي تعنيها هذه المشكلة التي هي من أهم مهامها في إيجاد السلم العالمي».

وكان الملك عبد العزيز يقوم بجهود مماثلة من جانبه لدى الرئيس الأمريكي ويحرص على إطلاع الزعامات الفلسطينية ـ ممثلة بشخص عوني ـ من خلال القنصلية السعودية في القدس. فكتب جلالته إلى الرئيس الأمريكي (في مطلع عام ١٩٤٥)

---

(٨) في غمار الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لإنشاء تنظيم بديل أكثر فعالية من عصبة الأمم في حفظ السلام العالمي ودرء خطر الحروب وتهيئة الأحوال المادية والمعنوية التي تكفل حياة آمنة مستقرة. وقد ظهرت فكرة توطيد نظام للأمن الجماعي في الوثيقة التي وضعها تشرشل وروزفلت تحت اسم ميثاق الأطلسي في ١٩٤١/٨/٢٦ واتجهت الفكرة لإحداث منظمة جديدة.

مشيراً إلى قضية فلسطين «واهتمام العرب المستمر بسير التطورات التي تؤثر في تلك البلاد. . .». وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٤٥ جاء رد الرئيس روزفلت: «إنني ممتن أن جلالتكم انتهزتم هذه الفرصة لإلفات انتباهي لآرائكم في هذه القضية، وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي أدرجتموها في كتابكم». ثم ألمح الرئيس الأمريكي إلى المحادثات التي جرت بينهما في مياه الإسماعيلية على ظهر الباخرة كوينزي[٩] والتي اثناءها، يقول الرئيس، «تهيأت لي الفرصة لأدرك أي أثر حي لآراء جلالتكم في هذه القضية. وتتذكرون جلالتكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يُتخذ قرار فيما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل العرب واليهود. ولا شك أن جلالتكم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة أكدت لكم أني سوف لا أتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي. وإنه لمما يسرني أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التي تلقيتموها جلالتكم سابقاً بخصوص موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية فلسطين وأن أعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الخصوص غير متغيرة».

وقد تجددت مساعي العاهلين العربيين لدى الحكومة الأمريكية (بعد وفاة روزفلت واستلام نائب الرئيس ترومان الرئاسة الأمريكية)، وذلك للحصول على وعود مشابهة، وتلقى الأمير عبد الله من الرئيس الأمريكي جواباً مطمئناً بشأن فلسطين، نقله إلى الملك عبد العزيز الذي ذكر في إجابته للأمير في ٢٦ رمضان ١٣٦٤: «والحقيقة أن هذه القضية هي قضية الجميع ومن واجبنا جميعاً أن نعمل لأجلها ونحب أن يكون الأخ على ثقة تامة بأننا لم نترك أي فرصة إلا اغتنمناها في هذا السبيل. وقد كان الرئيس الراحل المستر روزفلت أعطى لنا عهداً شفوياً في الاجتماع الذي كان في مياه الاسماعيلية في بداية هذا العام بأنه سوف لن يعمل شيئاً يكون عدائياً للشعب العربي. وجدد المشار إليه عهده في كتابه بتاريخ ٥ أبريل ١٩٤٥، هذا ومساعينا في هذا السبيل مستمرة متواصلة مع ذوي الشأن من الأمريكيين والانكليز وغيرهم، نسأل الله أن ينجح المساعي ويوفقنا وإياكم لما فيه الخير للمسلمين والعرب».

وقد خيّب ترومان آمال العرب، في حين كانت الحرب العالمية الثانية على

(٩) في ١٤/ ٢/ ١٩٤٥ تم اللقاء التاريخي بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود على ظهر الطرادة كوينزي في البحيرات المرة في قناة السويس. وأكد روزفلت للعاهل السعودي أنه بصفته رئيساً للولايات المتحدة، لن يفعل شيئاً من شأنه أن يكون عدائياً للعرب، وأن حكومة الولايات المتحدة لن تغير من سياستها الأساسية حيال فلسطين، دون مشاورات مسبقة وكاملة مع كل من العرب واليهود.

وشك السكون وأبدى انحيازاً واضحاً للمطالب الصهيونية في فلسطين. وفي رسالة وجهها عوني عبد الهادي إلى القنصل الأمريكي في القدس في ١٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ احتج على تصريحات الرئيس الأمريكي فيما يتعلق باقتراحه في مؤتمر بوتسدام[١٠] السماح بإدخال أكبر عدد ممكن من اليهود المهاجرين إلى فلسطين، واحتج كذلك على المحادثات التي جرت بين ترومان ورئيس الوزراء البريطاني حول الدولة اليهودية. وفي رسالته عبّر عوني عبد الهادي عن تقديره عطف الرئيس الأمريكي على اليهود، إلا أنه يضيف «بأن العرب لا يرغبون أن هذا العطف يعني تعاسة العرب أو أن المشكلة اليهودية يجب أن تحل على حساب العرب. فالعرب لا يعتقدون بأن الرئيس ترومان راغب في تشتيت وإفناء مليون عربي وإشعال نيران النزاع في كل الشرق العربي من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في بلد عربي. ففلسطين هي جزء لا ينفصل عن الوطن العربي، والعرب، الذين كسائر الشعوب المحبة للحرية، يكرسون أنفسهم للحرية والاستقلال، ويرفضون العيش في ظل الحكم المؤقت للإمبراطوريات الكبرى مثل بريطانية وفرنسة، بالتأكيد لا يمكنهم أن يقبلوا الحكم الدائم لعناصر متنوعة من اليهود جُمعت من زوايا العالم الأربع. العرب، هم فوق كل شيء، يبحثون عن الحرية والاستقلال، وكسائر الشعوب المتحضرة، لن يترددوا في التضحية بأرواحهم من أجل الحفاظ على مواقعهم في البلد».

أما فيما يتعلق باقتراح الرئيس ترومان بأن المشكلة يجب أن تحل سلمياً بالمفاوضات مع البريطانيين والعرب، يتابع عوني القول في رسالته: «إن مثل هذه المفاوضات قد جرت فعلاً في المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩، وتقرر هناك بأن زيادة أعداد اليهود بهجرة تالية سيهدد بالخطر الكبير حقوق ومركز العرب في البلاد. على كل حال، فإن الحكومة البريطانية قد فكّرت حينذاك بالسماح لعدد محدد لليهود بدخول فلسطين خلال فترة خمس سنوات محددة لأن وقف الهجرة فجأة سوف يضر بالاقتصاد اليهودي. والأكثر من ذلك فإن الحكومات البريطانية قد صرحت بأنها ملزمة برباط الشرف، ليس لعرب فلسطين، بل لكل الدول العربية بأن لا تسمح بدخول أي مهاجرين يهود جدد بدون موافقة العرب أنفسهم». وينهي عوني رسالته إلى القنصل الأمريكي في القدس بقوله: «آمل أن تنقل هذه الملاحظات إلى الرئيس ترومان لتوجيه نظره والتأكيد لسيادته بأنه في فلسطين توجد

(١٠) كان مؤتمر بوتسدام (قرب برلين) الذي عقد من ٧/١٧ ـ ١٩٤٥/٨/٢ آخر اللقاءات الكبرى لذروة زمن الحرب، وفي المؤتمر، تعجلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لوضع المرحلة النهائية للحرب، ولم تُدْع فرنسا إلى المؤتمر لأنها لم تستعد مكانها بعد. وأثناء عمل المؤتمر تخلى تشرشل عن رئاسة الوزارة لصالح (أتلي) رئيس حزب العمال، بعد فوزه في الانتخابات.

أمة عربية متحضرة تحيط بها وتدعمها شعوب عربية متحضرة وموحدة تعتبر فلسطين جزءاً من وطنهم لا يمكن بأية حالة الاعتداء عليها».

وقد بلغت أصداء رسالة الاحتجاج التي وجهها عوني إلى الجالية الفلسطينية في تشيلي، ونقل أفرادها شكرهم إلى عوني (وكانت أعمال الحرب قد توقفت)، وكذلك نقلوا شكر الجاليات في البلاد الأمريكية الأخرى «الذين نحن على اتصال دائم بهم والذين نعمل معهم لمساعدة القضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً، وذلك بما ننشره بواسطة رجال الصحافة للمدافعة عن حقوقنا حتى يكون أهل هذه القارة على علم بها. . . لقد وصلتنا تقارير قيمة تثبت أن الرأي العام لا يريد تأسيس دولة يهودية في أرض فلسطين. لقد انتهت هذه الحرب التي قدمنا فيها تضحيات كبيرة من أجل الديمقراطية التي بنيت على أساس الرأي الحر لجميع الأمم. . . ».

وقد يعود إلى هذه الفترة، التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب، بيانٌ أعدّه عوني عبد الهادي (ربما للنشر في الصحف) رداً على عبارة نقلتها الجرائد اليهودية بفلسطين من خطبة الدكتور وايزمن في لندن والتي يقول فيها «لا توجد قوة تستطيع أن تؤثر على اليهودي ليحوّل وجهه عن فلسطين، وليست هناك صعوبة أو عشرة في العالم تستطيع الوقوف في وجه اليهودي وتمنعه من العمل (للقبض) ثانية على شواطىء فلسطين». يقول عوني في رده: «ولكن على أي شيء يستند الدكتور وايزمن في تحدّيه العرب بالتهديد والوعيد، أعلى سواعد اليهود أنفسهم، أم على سواعد الغير؟ فلئن كان استناده على الأول فلقد خاب أمله، والعرب هم من عرف وعرف اليهود شجاعتهم، ولئن كان استناده على الثاني كما هو المعروف عن مثله، فقد خاب أمله أيضاً، إذ إن العرب، وهم من شهد لهم التاريخ في كفاحهم المجيد، ضد استعمار الامبراطوريات العظمى، لمصممون التصميم كله على الوقوف دون الاستعمار الصهيوني الهزيل، وقفة الرجل الواحد المستميت ولو تألّبت عليهم قوة العالم أجمع».

يتابع عوني قوله: «وبعد، فليعلم الدكتور وايزمن وليعلم من يشد أزره من اليهود وغيرهم أن فلسطين عربية وستظل عربية إلى الأبد، وأن في فلسطين وشرق الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق والبلاد السعودية عرباً لا يخيفهم وعيد الدكتور وايزمن ووعيد غير الدكتور وايزمن. فهم يعرفون كيف يفتدون بمهجهم وأرواحهم هذه الأراضي المقدسة المجبول ترابها بدماء آبائهم وأجدادهم. وإنه لمن السخف كل السخف أن يحلم الدكتور وايزمن أو من شدّ أزر الدكتور وايزمن بأنه يستطيع هو ومن شد أزره أن يجعل اليهودي (يقبض) ثانية على شواطىء فلسطين، ويطرد بدوره العرب كما طرد اليهودي منها منذ نيف وألفي سنة. ألا فليعلم الدكتور وايزمن أيضاً أن العرب غير اليهود وأنه لا توجد قوة في العالم تستطيع أن تضطر العربي للنزوح عن بلاده وترك مقدساته وقبور آبائه وأجداده لليهود».

الفصل العاشر

بعد الحرب العالمية الثانية:
فلسطين في مأزق عصيب
(١٩٤٥ ـ ١٩٤٧)

منذ أن وضع حد نهائي للحرب العالمية الثانية أصبح مسار القضية الفلسطينية موزعاً بين اهتمامات الساحة الدولية، والشواغل العربية، هذا إضافة إلى قضايا الوسط الفلسطيني ذاته، وكان لعوني حضور واضح فيها جميعاً. وقد ظل الأمير عبد الله يُطلع عوني عبد الهادي على استمرار مساعيه والملك عبد العزيز لدى الحكومتين الأمريكية والانكليزية. وفي ١٩٤٥/٩/٢٣ بعث الديوان الهاشمي رسالة إلى عوني (بوصفه رئيس حزب الاستقلال) مُرجعاً إلى الأذهان ما كان قد اقترحه الملك عبد العزيز بضرورة إرسال رسالة مشتركة إلى الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني في الشتاء الماضي «وبما أن هذا الاقتراح الملكي المتعلق بالقضية الفلسطينية قد قوبل بالارتياح من الجميع وقد نُفّذ، فكان الديوان العالي بعث بصورة المذكرة المرسلة من صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم إلى الرئيسين ثم أرسل صورة الرد الواردة من الرئيس روزفلت على برقية من سموّه قبل هذا الاقتراح، وبعث أيضاً بصورة الرد الوارد من الرئيس ترومان كونه الرئيس الجديد، وكلا الجوابين تضمن «عدم الإقدام على اتخاذ أي قرار في مسألة فلسطين قبل مشاورة العرب واليهود... وبما أن هذه الردود قد أرسلت من سموّه لجلالة الملك ابن السعود وبما أن جلالته أجاب بما ظفر به من الرئيس روزفلت، وبما أن رئاسة الديوان الهاشمي تعتبر أن كل هذه المراسلات يجب أن تحفظ لدى الأحزاب العربية الفلسطينية لتكون على حقيقة من مجريات المسألة الفلسطينية، فقد أمر سموّه بأن تُقدّم إلى عوني عبد الهادي كل هذه المخابرات حتى يكون على علم بها... وإن سموّه يشكر حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز ويأمل من الأحزاب المحترمة أن تعطي الموقف قدْره فإنه خطير، وتسعى لتوحيد الجبهة والهدف ويد الله مع الجماعة». وتُختَم الرسالة بملاحظة تفيد «بما أن بعض هذه الردود قد أرسل لكم سابقاً رؤي أن تكون مجموعة أيضاً بهذه الرسالة».

وكان الأمير عبد الله قد ضاعف مساعيه لدى المندوب السامي (الفيلد مارشال

لورد فورت)، نظراً «للمشاكل التي تواجهها إدارة الأخير في فلسطين بسبب الفعالية الصهيونية القائمة (اليوم) في فلسطين وللضغط الواقع منها في أميركة وانجلترة. . .»، هذا ما ورد في رسالة الأمير إلى المندوب السامي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. وينتقل الأمير بعد ذلك إلى القول: إن «أهل فلسطين العرب الذين تمر عليهم في هذه الآونة موجة تجربة وأزمة خَطَر، فهم بينهما في مضيق من الواجب الوطني وفي حذر من الوقوع مكرهين في حالة قد لا تراها بريطانية أنها تتوافق مع سياستها. إن العرب الآن يشعرون بأن الصهيونية التي ترى العطف الكلي من أميركة في مركز يؤثر على مستقبل بلادهم وسلامتها بفعل دولة كبرى غير بريطانية العظمى التي درست الأحوال منذ الحرب العالمية الأولى إلى هذه الساعة، وإن تأييد أميركة للصهيونيين عن بُعْد وعن غير اطلاع قد يجرّ هذا الوطن العربي إلى خطر عاجل تُسفك فيه الدماء وتختل بسببه حالة الأمن وينال العرب مرة أخرى من المعابة والجزاء ما قاسوا منه الأمرّين في الحركات السابقة». وينبّه الأمير عبد الله إلى التخوف من «أن الشعور ضد الحركة في شرق الأردن أصبح اليوم في صبغة جديدة، وأن شعوري بالخطر على شرق الأردن متى تمت مرامي الصهيونية التي تسعى إليها لا يمكنني إخفاؤه. ومع علمي بمساعيكم الحقيقية للقبض على ناصية الأمر، أكتب إلى فخامتكم بأن البلاد اليوم أجمع أهلها للتظاهر ولإبداء شعور الاشمئزاز من الحركة الصهيونية المتزايدة يوماً فيوم، وإنه بقدر ما يظهر أولئك منويّاتهم فعلياً سيتبع ذلك حركة فعل مقابلة من العرب في فلسطين وخارجها. ومع علمي بوجوب القيام بواجب التساند ألفت أنظاركم الفخيمة إلى ما أرى».

وقد بعث عوني عبد الهادي (بوصفه عميد حزب الاستقلال) برقية شكر إلى الأمير باسم صندوق الأمة لخدمات أهل الأردن للصندوق. وجاء في رد الأمير (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥) «. . .ليس هنا من يضن بما يملك متى توحدت الصفوف في فلسطين، وجدّ أهلها في صيانتها وحفظها من بيع أراضيها، وإضاعة حقها، علينا الشكر لكم لأنكم شخصياً من السابقين الأولين الداعين للوفاق».

وكان عوني، ونظراً للروابط الوثيقة التي تجمعه بكثير من رجالات العرب، قد سعى من أجل توحيد الجهد العربي تجاه الخطر المقبل نظراً للتخوف من أن تنقض الحكومة البريطانية **الكتاب الأبيض** بفتح باب الهجرة بدلاً من وقفها وقفاً تاماً «ومعلوم أن الصهيونيين يرمون من وراء فتح باب الهجرة اليهودية إلى الحصول على الأكثرية وتأسيس دولة يهودية في البلاد»، جاء ذلك في رسالة بعث بها عوني عبد الهادي إلى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي (أواخر عام ١٩٤٥)، وهو يشعر في هذه الرسالة بقيمة الأعمال التي تقوم بها الدول العربية والجامعة العربية في سبيل المحافظة على الكيان العربي في فلسطين. ولكن عوني يرى أن باستطاعة الدول العربية أن تحول فعلاً، أو أن تحد على الأقل من تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك

بالحيلولة دون تصدير البضائع اليهودية من فلسطين إلى بلادها «وذلك لأن تدفق الهجرة اليهودية إلى البلاد لا يتم إلا إذا اتسعت أعمال الصنائع اليهودية ولا يمكن أن تتسع أعمال هذه الصنائع إلا بما تجده من أسواق في البلاد العربية، ثم إن منع استيراد البضائع اليهودية للبلاد العربية يتفق تماماً مع سياسة هذه البلاد ومصلحتها المباشرة». النتيجة المنطقية بنظر عوني لعزم الدول العربية على مقاومة خطر الصهيونية هي كما جاء في رسالته إلى القوتلي: «قطع هذه الدول لكل علاقة بينها وبين المؤسسات الصهيونية القائمة من أجل تحقيق أهداف الصهيونية لأن وجود أي علاقة بين هذه المؤسسات وبين البلاد العربية ينافي كل المنافاة سياسة هذه البلاد». ويرى عوني عبد الهادي أن عملية المقاطعة لا تحتاج إلى قرار من قبل الجامعة العربية بل تتخذ كل دولة قراراً على حدة. وعوني يشكر للحكومة السورية عزمها على اتخاذ كل التدابير للحيلولة دون تدفق الهجرة والشروع فعلاً في رقابة الحدود رقابة صارمة والإيعاز بعدم التأشير على سمات مرور المهاجرة. ولكنه يطلب أن تخطو الحكومة السورية خطوة أخرى «هي في اعتقادنا ضرورية مؤثرة لا بد منها. . . بمنع استيراد البضائع اليهودية إلى سورية، فذلك يحول عملياً دون تدفق الهجرة اليهودية إلى البلاد». وهو على يقين بأن الحكومات العربية الأخرى لا تتردد إذا أقدمت سورية على منع استيراد هذه البضائع اليهودية تماشياً مع سياسة الدولة السورية في السير على غرارها ومنع تصدير هذه البضائع إلى بلادها. وعوني يعتقد جازماً أن «اتخاذ قرار عاجل في هذا الشأن هو أمر ضروري جداً وهو تنفيذ عملي مادي لما اتخذته سورية والدول العربية الأخرى من موقف خصومة للصهيونية».

وقد شغل موضوع مقاطعة البضائع والمصنوعات الصهيونية جلسات الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية في أواخر عام ١٩٤٥ في القاهرة. وقد سجل عوني في يومياته في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ بعض المداولات الخاصة بموضوع المقاطعة، والتي حضرها مع عدد من الممثلين الفلسطينيين. كتب عوني «كنت مدعواً لحضور جلسة لجنة تنسيق المقاطعة الصهيونية في وزارة الخارجية (المصرية) وقد حضرت طبعاً هذه الجلسة. وقد شعرت بأن رئيس الجلسة كان (حميمياً) في بحثه الموضوع. وقد أبدى بعضهم ومنهم السيد أحمد سليم في وزارة الدفاع (المصرية) رأيهم بضرورة مساعدة فلسطين بالحصول على ما تحتاج إليه من أشياء مما يفيض عن حاجة الدول العربية. وقلت لهم (أي عوني) إن فلسطين تتطلب أكثر من ذلك من الدول العربية. إنها تتطلب من مصر مثلاً أن تعتبر عدد نفوس مصر عشرين مليوناً ونصف المليون بدلاً من عشرين مليوناً، أي بزيادة نصف مليون من الفلسطينيين على عدد نفوسها وتوزع ما يلزم لفلسطين من الأشياء بالنسبة. وكذلك تفعل بقية الدول العربية كل بنسبة معينة، تعمل على مساعدة فلسطين باعتبار أن عدداً من الفلسطينيين ملحقون بها». ويتابع عوني في يومياته: «وقد

رؤي أن ينتخب لجنة فرعية لتنسيق قرارات الدول العربية فيما يتعلق بالمقاطعة الصهيونية، وانتخب لهذه اللجنة عبد المجيد محمود (عراقي)، خير الدين الزركلي (سعودي)، أحمد سليم (مصري)، وقد دُعيت لحضور جلسة هذه اللجنة التي ستعقد غداً نحو الساعة ١١ صباحاً في غرفة السيد أحمد سليم بوزارة الدفاع». ونوّه عوني في يومياته بالخبر الذي نقلته جريدة الدفاع بشأن «انعقاد لجنة تنسيق مقاطعة للبضائع الصهيونية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم أمس، وقالت إنها مؤلفة من ممثلي اليمن والعراق ولبنان وسورية والمملكة السعودية وشرق الأردن ومصر وفلسطين، وإنها اجتمعت برياسة أحمد سليم بك، سكرتير عام وزارة المالية. ويخال إليّ أن إبراهيم الشنطي الذي أبرق لجريدته بهذا الخبر قد تعمد عدم ذكر أسماء الفلسطينيين في هذه اللجنة للسبب المعروف (؟)». ويتابع عوني يومياته «حضرت في الساعة ١١ من صباح اليوم جلسة اللجنة الفرعية في مكتب السيد سالم بوزارة الدفاع وحضرها السيد عبد المجيد محمود عن العراق. . . وبعد درس قرارات الدول العربية المتعلقة بمقاطعة البضائع، تأجلت الجلسة إلى يوم الخميس لاستئناف الدرس». ومعروف أن مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية قد تبنى قرار المقاطعة[١].

وكانت مسألة إنقاذ أراضي فلسطين، شاغلاً آخر، إضافة إلى المقاطعة، لجامعة الدول العربية، منذ المداولات الأولى لتأسيس الجامعة عام ١٩٤٤، وكان ممثل فلسطين في تلك المداولات، موسى العلمي قد اقترح تأسيس صندوق عربي عام تشترك فيه الدول العربية، وأحيل الاقتراح على لجنة الشؤون الاقتصادية لبحثه وكان موسى العلمي عضواً في اللجنة وأعدّ دراسة حول المشروع بعنوان «المشروع الإنشائي العربي»[٢]. وقد أصبح هذا الموضوع مداراً للخلاف بين الدول العربية، بعد الحرب

(١) اتخذ قرار المقاطعة في الدورة الثانية لمجلس الجامعة ونص القرار رقم (١٦) الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ على أن المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وأن إباحة دخولها إلى هذه البلاد مما يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية، فإلى أن تتغير هذه الأغراض يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الإجراءات التي تتناسب وتتفق مع أحوال الإدارة والتشريع فيها بمنع هذه المنتجات من دخول بلادها بعد الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ سواء جاءتها من فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر.

(٢) طرحت مشكلة إنقاذ الأراضي على الجامعة العربية منذ المؤتمر التحضيري في الاسكندرية، واقترح مندوب فلسطين موسى العلمي تأسيس صندوق عربي عام تشترك فيه جميع الدول العربية من أجل صون هذه الأراضي بإشراف عربي على إدارته. وفي رأي العلمي أن مهمة الصندوق يجب أن تتعدى عملية إنقاذ الأراضي المهددة بخطر البيع لليهود إلى عملية تحسين حالة الأراضي وتقديم المساعدات إلى الفلاح الفلسطيني. ووافق المؤتمر في قراره الخاص بفلسطين على إحالة الاقتراح الخاص بالمساهمة العربية في الصندوق العربي القومي على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه، وعين موسى العلمي عضواً في هذه اللجنة، وقام بدراسة حول المشروع بعنوان «المشروع الإنشائي العربي».

حول سبل تنفيذ المشروع وإدارته. وفي محاولة لحسم الخلاف، قدم خبيران مصريان، بمعرفة اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية تقريراً عن مشكلة الأراضي وكيف يمكن مواجهة تسربها إلى اليهود، وكذلك النهضة بأمور الفلاح وتنظيم الأمور المالية ومساهمة الدول العربية في عملية الإنقاذ. وفي دوائر اللجنة الاقتصادية في الجامعة العربية بدأت المذاكرات بهذا الشأن، وتعذر التوصل إلى حلّ الخلافات بين رجالات فلسطين، هذا ما عبرت عنها رسالة المفوضية الملكية العراقية في مصر ـ الاسكندرية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ إلى عوني عبد الهادي. ويبدو أن عوني كان قد تساءل في رسالة سابقة إلى الوزير المفوض العراقي (أحمد قدري) عن مصير مبلغ خمسة ملايين جنيه، كان العراق قد وعد بإرساله لدعم موضوع الأراضي، ويأسف المفوض العراقي لـ «ما سمعه من أخبار غير سارة عن رجالات فلسطين الذين هم السبب في تأخير المشاريع المنوي القيام بها والتي ينبغي الاستعجال بها لأن الفرص تمر كالسحاب».

وقد قرأ عوني في صحف فلسطين أن مجلس الجامعة قد درس في دورته الثانية تقرير اللجنة الاقتصادية والمالية الفرعية المقدم إليه ثم «قرر إيجاد هيئة للنظر في المشروع (الاقتصادي) المقدم للجنة والاقتراح المقدم من رئيس وزراء العراق، وأحال المجلس البيانات التي لديه إلى هذه الهيئة»، وتعليقاً على ذلك كتب عوني إلى عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية رسالة من القدس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ يرجو فيها أن لا يكون المشروع (الاقتصادي) المنوّه عنه في هذا القرار هو المشروع «الذي أسموه المشروع الإنشائي لتحسين القرية والذي لا أعتقد أن من شأنه أن يحول دون تسرّب الأراضي لليهود، لأن الفلاح العربي عدا عن حرصه الشديد على الاحتفاظ بما يملكه من أراض، فهو لا يملك منها ما يستطيع بيعه لليهود، فإنه من الثابت رسمياً أن ٢٩,٤ بالمئة (من الفلاحين) بلا أراض و٣٥ بالمئة لا يملك الواحد منهم ما يزيد على ٥ دونمات، والحد المتوسط الذي يملكه المزارع من البقية الباقية لا يزيد على ٣٣ دونماً». ويشير عوني في رسالته إلى أنه قد عرف بأن «السيد موسى العلمي شكل هنا (أي في القدس) جمعية أسماها (جمعية المشروع الإنشائي لإنقاذ الأراضي) وعين أعضاءها، وأنه عازم، بالاتفاق مع بعض الحكومات العربية، على إدارتها بالشكل الذي أدار فيها مكاتب الدعاية»[٣]. ويتساءل عوني في

(٣) في مسودة بخط عوني عبد الهادي كتب أواخر عام ١٩٤٥ «عن المكتب العربي: وظائفه، المالية، المبادىء العامة، كيفية البدء»، أنه كانت مكاتب الدعاية قد أقرها مجلس الجامعة باسم المكتب العربي كمؤسسة معتمدة للجامعة العربية غرضها تزويد الرأي العام الانكليزي والأمريكي بالمعلومات الصحيحة والآراء المضبوطة عن العالم العربي وبالتالي تحسين العلاقات العربية ـ الانكليزية ـ الأمريكية. جعل المركز الرئيسي في القاهرة ومكاتب الفروع في القدس ولندن وواشنطن ومكاتب صغيرة في العواصم العربية.

ما إذا كان اقتراح رئيس وزارة العراق المنوّه عنه آنفاً يرمي إلى تأييد هذا المشروع. أمر آخر لفت نظر عوني عبد الهادي هو قرار مجلس الجامعة العربية المتعلق بتنظيم مكاتب للدعاية على أساس ثابت «بعد المشاورة من الهيئات والجماعات الفلسطينية». ويقترح عوني أن يدعو مجلس الجامعة رؤساء الأحزاب (الفلسطينية) لحضور جلساته، وبهذه الصورة تمثل فلسطين تمثيلاً صحيحاً وتوضع الأمور في نصابها».

ويبدو من الرسالة السابقة أن عوني كان متحفظاً على المشروعين (الإنشائي ومكاتب الدعاية) لأسباب أهمها: أن المشروعين أصبحا مثار الخلافات بين رجالات فلسطين وكذلك في أوساط الجامعة العربية. فصّل عوني عن ذلك في يوميات سجلها في مطلع عام ١٩٤٦ عن لقاء أجراه هو وأسعد داغر مع عبد الرحمن عزام باشا في بيته في القاهرة، أسرّ خلاله عزام باشا ببعض خفايا العلاقات العربية، وتحدث «عن المشروعين الإنشائي والمصري، وأخبرني عن تعصب العراقيين للمشروع الأول وتعصب المصريين للمشروع الثاني. وقال (عزام) إن مصر لا يمكن أن تقبل المشروع الإنشائي لأنها أولاً لا تستطيع أن تعمل على إصلاح قرى الغير وقراها أردأ من قرى غيرها، وفي مصر من الملايين الحفاة، وثانياً لأنها لا تعتقد أن المشروع الإنشائي من شأنه أن ينقذ أراضي فلسطين من تسربها لليهود بمدة قريبة. وقال (عزام) لقد اتهموك (يقصد عوني) بأنك حلْت دون حصول فلسطين على خمسة ملايين جنيه من الدول العربية، والحقيقة هم الذين حالوا دون حصول فلسطين على هذا المبلغ بتشبثهم بالمشروع الإنشائي العقيم، بالنظر للغاية المنشودة. نوري باشا عمل كثيراً على تحقيق الجامعة العربية فلما تحققت أخذ يناوئها العداء، كان يريد أن يكون الكل في الكل بالجامعة وأن يكون هو المتكلم الوحيد عنها مع الانكليز، فرأى بالنتيجة أن (عزام باشا) قد حمل العبء وقام بدعايته المعروفة بانكلترا أوائل موسم الشتاء. ومن جهة ثانية يريد إحراج موقف الدول العربية وبالخاصة إحراج موقف الملك عبد العزيز بتقدم العراق للميدان لوحده. وقد اتُخذ موسى العلمي آلة لهذه الغاية. وقد أرسل رئيس الوزارة العراقية برقية إلى وزيره المفوض في مصر يأمره فيها بالاقتراح على الملك عبد العزيز، نزيل قصر الزعفران حينذاك، بالمساهمة بمليون جنيه لمساعدة فلسطين (بالمشروع الإنشائي طبعاً). ولقد فعلت الحكومة العراقية هذا (باتفاق مع نوري طبعاً على أثر حفلة الجامعة العربية في (المناستيرلي) المقامة لعبد العزيز وخطاب الملكيْن المشترك فيها. والقصد منه القول بأن الملكيْن يتكلمان والعراق يريد عملاً. الملك عبد العزيز يعتقد أن نوري باشا يقصد الفساد. وقال لي عزام باشا الانكليز أرادوا أن يلبسوا موسى العلمي ثوب الزعامة، ولكنهم فهموا منذ زمن طويل أنه لا يستطيع أن يلبس هذا الثوب».

وعاد عوني ليسجل في يومياته في شهر نيسان/أبريل ١٩٤٦، ما دار في القاهرة

من مداولات في اجتماعات لجنة مشروع إنقاذ الأراضي (مشروع الجامعة العربية) ويرأسها مكرم عبيد باشا، وذلك خلال دورة مجلس الجامعة العربية، وقد حضر عوني المداولات مع عدد من القيادات الفلسطينية فيقول: «كان البحث يتعلق أولاً في جنسية الشركة هل يكون مركزها إحدى عواصم البلاد العربية كمصر ودمشق وبغداد أو القدس. وكان رأي الرئيس أن يكون مركزها القدس لا مصر، وأعظم حجة له في الموضوع أن مصر ولو تخلصت من النفوذ الأجنبي السياسي، وهي سوف لا توقع على معاهدة مع بريطانية لا تضمن الجلاء التام، غير أنه من المستبعد أن تتخلص من النفوذ الاقتصادي الأجنبي. وقال إنه يصعب من جهة ثانية إعفاء مثل هذه الشركة في مصر من الضرائب، وإنه يخشى المنافسة بين الشخصيات المصرية، وضرب مثلاً: إذا ترأس الشركة علي الشمسي مثلاً، أن لا يشترك أعداؤه فيها. وكانت ملاحظتي (عوني) أنها تتعلق بضرورة اتخاذ مركز الشركة في خارج فلسطين، خصوصاً وأن وجود المركز في الخارج يجعل الناس يطمئنون على قيمة إسهامهم، وأن الحالة غير مستقرة في فلسطين من وجوه كثيرة، وأن وجود الشركة في الخارج لا يمنع من أن تقوم الشعبة في فلسطين بذات الأعمال التي تقوم بها الشركة لو كان مركزها في فلسطين إلى غير ذلك من الأسباب. وكان من هذا الرأي من الفلسطينيين شوكت حماد ومحمد يونس الحسيني. أما جمال الحسيني فرغبته في جعل المركز فلسطين، ولكنه كان يقول إذا كان جعل مركزها في الخارج يزيد من إقبال الناس على شراء أسهمها، فيفضل حينئذ أن يكون المركز في الخارج. ثم بحث بالمؤسسين فكان رأي الرئيس أن تسجل، للسرعة، في بادىء الأمر بأسماء أعضاء من مجلس الجامعة كمؤسسين، ثم يزاد عليهم من يرى فيهم الكفاية المالية من جميع البلاد العربية، وبقي الأمر مودوعاً في النقطتين للبحث فيهما غداً في مجلس الجامعة».

وفي الفترة ذاتها (نيسان/أبريل ١٩٤٦) زار عوني عبد الهادي (وهو في القاهرة) الأستاذ كميل شمعون الوزير المفوض للبنان في لندن في فندق شبرد، وسجل عوني في يومياته: «بدأ الأستاذ كميل يحدثني عما فعله بلندن من أجل فلسطين. ومن جملة ما قاله، أن المستر بيفن (وزير الخارجية البريطاني) سأله عن رأيه بفلسطين، فأجابه بأنه هو يرى أنه من المصلحة البريطانية أن تُحل المسألة بمصلحة العرب، لأنه لا يمكن أن تكون مصلحة بريطانية بإرضاء بعض يهود العالم وإغضاب العالم العربي الذي صارت أرضه استراتيجية من الطراز الأول. ولما أشار المستر بيفن إلى ضغط أميركا، أجابه شمعون بأنه سبق أن خالفت بريطانية حكومة الولايات المتحدة في اليونان مثلاً وتبعتها أميركا في سياستها، وكذلك تكون الحالة في فلسطين. وشكا شمعون من مكاتب الدعاية وقال إنه لا يعتقد في هذه المكاتب فائدة بلندن. فالسياسيون، أصبحوا يعرفونها. وقال إن الحالة فيها غير منظمة وإنه كان من الواجب جعل المال يصرف عليها

من قبل المفوضيات، ولكنه جاءت تعليمات بدفع المبلغ إلى شخص معين، فاستغرب الأمر. وهنا تدخل الصحفي فؤاد؟ (كان حاضراً) وقال: (ولكن تعيين الموظفين من قبل أجنبي، وعلى ذلك فلا بد من رفع سلطة الحكومات العربية بشأن المكاتب)».

وعلى صعيد الوطن العربي الصغير (فلسطين) ومن أجل مواجهة احتمالات الخطر، كان لا بد من توحيد القوى بين الزعامات الفلسطينية: وكانت السلطات البريطانية في فلسطين قد حلّت اللجنة العربية العليا منذ سنوات الثورة الكبرى، ولما أعلنت الحرب تشرد أعضاؤها واعتُقل ونُفي معظمهم وتوجه رئيسها أمين الحسيني من بغداد إلى ألمانية. وفشلت محاولات تأليف لجنة جديدة حينما جرت مشاورات الوحدة العربية واكتفى رؤساء الأحزاب في فلسطين بانتداب موسى العلمي ليمثل فلسطين في تلك المشاورات. وخلت الدورة الأولى لمجلس الجامعة من ممثل فلسطين بسبب استقالة موسى العلمي. وفي الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٣١/١٠ ـ ١٤/١٢/١٩٤٥)، توجه رئيس الدورة جميل مردم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ ومعه تقي الدين الصلح وخير الدين الزركلي إلى القدس لبذل الجهود في التوفيق، وفَوّض رؤساء الأحزاب جميل مردم باختيار لجنة من ممثلي الأحزاب الستة التي كانت ممثلة في اللجنة العربية العليا(٤) وهم راغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وحسين فخري الخالدي وعبد اللطيف صلاح ويعقوب الغصين وتوفيق صالح الحسيني (الذي يقوم مقام أخيه جمال الحسيني المنفي في روديسية)، واختير مع هؤلاء أحمد حلمي عبد الباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي واميل الغوري. واختارت اللجنة الجديدة وفداً عنها شهد بقية جلسات دورة المجلس.

وقد رحب عزة دروزة بهذا الحل التوفيقي، وبعث من دمشق إلى عوني رسالة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ مهنئاً بهذه الخطوة «لقد ابتهجنا وابتهج الإخوان بما تم من جمع الشمل في لجنة عليا، فقد كان الحال سيئاً محزناً من دون ريب، وكان من شأن الفراغ الذي نشأ من عدم وجود هذه اللجنة أن يضر بسمعة فلسطين

(٤) هذه الأحزاب الستة التي تشكلت منذ عام ١٩٣٢ وشاركت في اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٦ هي: الحزب العربي الفلسطيني، وحزب الاستقلال، وحزب الدفاع الوطني، وحزب الإصلاح العربي الفلسطيني، وحزب الكتلة الوطنية ومؤتمر الشباب، وعلى الرغم من أن اللجنة العربية العليا لم يعد لها من وجود كهيئة سياسية رسمية منذ عام ١٩٣٧ وكهيئة وطنية مسؤولة منذ عام ١٩٣٩ أي منذ اندلاع الحرب، فقد بقيت الرابطة الوطنية والمسؤولية القومية تجمع أعضاءها كلما تمكنوا من اللقاء. وفي مطلع عام ١٩٤٣ حاول رجال حزب الاستقلال إعادة شيء من الحركة السياسية، وفي القدس ابتدأت الأحاديث والمشاورات بين عوني عبد الهادي وعدد من الزعامات الفلسطينية الموجودة في فلسطين لإعادة تأليف لجنة سياسية مسؤولة، إلا أن النشاط السياسي العربي بشكل عام ظل في حالة ركود ومنيت محاولة رؤساء الأحزاب بالفشل بسبب موجة من الدعاية ضدها.

وقضيتها ضرراً بليغاً. وكل ما نرجوه بعد الآن أن يتم الانسجام والتمازج بين الصالحين في اللجنة، وأن يسدل الستار على ما كان من تنافر وتدابر مهما كانت أسبابه. وهذا مهم جداً في بنيان اللجنة وحيويتها وفي ارتفاع قيمتها واعتبارها في فلسطين وخارجها. وقد كتبت للأخ رفيق التميمي في هذا مؤملاً منه أن يقوم بدور ناجح في هذا الصدد بما له من صلات أخوية مع صالحي الأعضاء قديمهم وحديثهم، وحبذا لو تفكرون في ما تفكرون فيه بإيجاد لجان قومية في المدن تضم مندوبين عن مختلف الفئات فتكون فروعاً ممثلة لكيان اللجنة العليا المقترح. فما دامت الفئات قد اجتمعت في لجنة عليا، فمن المعقول أن تجتمع المدن في مثل ذلك أيضاً. فقد يكون من شأن هذا أن يخفف ما بين الناس من تشاد وتنافس محلي». بوادر الأمل هذه ألقت بظلالها على فلسطين، لإيجاد الانسجام في صفوف القيادات الفلسطينية وخاصة بعد عودة جمال الحسيني من روديسية (شباط/ فبراير ١٩٤٦). وسجل عوني في يومياته في ذلك التاريخ «عن ما لقيه جمال من إقبال الجمهور عليه في هذا اليوم الذي عاد فيه إلى فلسطين».

وفي الشهر ذاته (شباط/ فبراير ١٩٤٦) مرّ الأمير عبد الله بأريحا في طريقه إلى القدس، ومن ثم غادر إلى لندن (بناء على دعوة الحكومة البريطانية للشروع في مفاوضات عقد المعاهدة). وحدث لقاء مع الأمير سجل عوني وقائعه في يومياته: «مرّ الأمير عبد الله من أريحا في طريقه إلى القدس، حيث يبيت في دار المندوب ويسافر في صباح الخميس بالطائرة إلى لندن، وقد توقف بأريحا في لوكندة نزّال لتناول قدح من الشاي بدعوة من البلدية. وقد كنت مدعواً لتناول الغداء في لوكندة نزّال على شرف أحد العائدين من أميركا. وهكذا اجتمعت بالأمير وشربت معه قدحاً من الشاي. وكانت مجاملته لي كبيرة، كالعادة، وربما كانت تزيد هذه المرة عن المعتاد ولا أعلم إذا كان السبب في ذلك كونه مسروراً من هذه الرحلة، أو لسبب آخر. وفي أثناء شرب الشاي سألني إذا كنت أسافر إلى لندن في ما لو طلبت لها، فضحكت لهذه المجاملة الزائدة وأجبته طبعاً. ولم يجلس على مائدة الشاي إلا هو وإبراهيم باشا والضابط فائز الإدريسي والقائمقام فرج وبقية الناس في بستان اللوكندة ينتظرون. وقبيل مغادرة الأمير أريحا، استوقفني إبراهيم باشا وقال لي: (ماذا ترى أن أجيب، فيما إذا سُئلت عن تقسيم فلسطين؟)، قلت له: (فليكن جوابك إن التقسيم غير ممكن وغير عملي، وقد درس خبراء بريطانيون الموضوع وأثبتوا أنه غير عملي). ثم قال لي: (وإني على اختلاف مع الأمير، هو يريد أن يرفض كل إعانة من الانكليز، على أثر إعلان الاستقلال وأنا سأعمل لدوام أخذنا لهذه الإعانة)، وقال: (إن ميزانيتي مليون جنيه والجيش يقتضي أن ينفق عليه مليونا جنيه. نعم إن هنالك أبحاثاً جرت منذ كم يوم بين الأمير عبد الإله وحاشيته وبين الأمير عبد الله بخصوص

الجيش وغيره، ولكن أنا سأعمل لأخذ الإعانة من الانكليز على كل حال)، ولما قلت له: (ولكن دفع دولة لأخرى إعانة يستلزم إشراف تلك الدولة على شؤون هذه)، فقال: (لا أنا آخذ الفلوس وأحول دون تدخل الانكليز بشؤوننا)».

لقد كانت التطورات التي تسير بها القضية الفلسطينية على الساحة الدولية تستدعي ضرورة توحيد جميع الجهود في فلسطين، فقد تصاعد الضغط الصهيوني على الحكومتين الأمريكية والانكليزية لإرسال لجنة تحقيق أنغلو ـ أمريكية(٥)، وباشرت مهمتها في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في أمريكا وانتقلت إلى لندن وأوروبة، ثم عرجت على بعض البلدان العربية التي قررت الاتصال بها رغم عدم الحاجة إلى تحقيق جديد بحجة أن اللجنة ستكون مجالاً للدعاية للقضية الصهيونية. وفي فلسطين تعددت الآراء حول الموقف من اللجنة، وسجل عوني في يومياته في مطلع آذار/مارس ١٩٤٦: «دعيت برقياً لحضور جلسة فوق العادة للجنة (العربية) العليا... وجاء بالبرقية (مع قلة لباقة بالتعبير) أن الجلسة ستكون بحضور الأستاذ جمال... والبحث كان الاتصال باللجنة الأميركية الانكليزية وعدمه، وكان حلمي باشا لوحده يقول بعدم الاتصال. واقترحت (أي عوني) إرسال برقية لجمعية الأمم المتحدة بالاحتجاج على صلاحية هذه اللجنة لفحص مسألة الهجرة وطلب اشتراك الدول الكبرى والدول العربية ذات العلاقة بفلسطين في هذا الفحص، وأخيراً اتفق المجتمعون على المشاركة». وتشير يوميات عوني إلى محضر اجتماع موسع عقد في القدس للاتفاق على سياسة موحدة تجاه اللجنة وصياغة المذكرة التي ستعرض عليها فكتب: «في ٨ آذار/مارس ١٩٤٦ حضر الجلسة قناصل مصر وسورية ولبنان والعراق وتركية والسادة عوني عبد الهادي رئيس حزب الاستقلال، وروحي عبد الهادي مساعد السكرتير العام، وسيادة المطران حكيم مطران الروم الكاثوليك، والشيخ راغب أبو السعود الدجاني، والشيخ ضياء الدين الخطيب مفتش المحاكم الشرعية، والسادة موسى العلمي ويوسف صهيون وكامل الدجاني ورفيق التميمي من أعضاء اللجنة العربية العليا، وأحمد الشقيري مدير المكتب العربي والأستاذ أحمد سامح الخالدي وألبير حوراني وهنري كتن وجمال طوقان والدكتور عزة طنوس ويوسف هيكل رئيس لجنة بلدية يافا وفوزي الغصين».

---

(٥) في ١٣/١١/١٩٤٥ تضمن خطاب ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية أول إشارة رسمية إلى الاتفاق المبدئي بين حكومته وحكومة الولايات المتحدة على اشتراكهما معاً في لجنة واحدة لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة الهجرة، وفي ١٠/١٢/١٩٤٥ صدرت عن واشنطن الموافقة الرسمية على تأليف اللجنة مع تقديم الأسس والمواصفات لتأليفها.

وبعد إقرار مبدأ لقاء اللجنة الأنغلو ـ أمريكية، كان عوني عبد الهادي من أكثر الذين نشطوا لإعداد المذكرات والإفادات لهذا اللقاء (بالتعاون مع أعضاء المكتب العربي في القدس). وحوت أوراقه الخاصة أخباراً متفرقة عن اللجنة كان من بينها تعريف بأعضاء اللجنة[٦] ورسم يصور أماكن جلوس أعضاء اللجنة في جلسات الاستماع العلنية (Public Hearing) في مبنى «Y.M.C.A.» في القدس. وقد لخص عوني في إحدى أوراقه الخاصة النقاط الرئيسية في مذكرة اللجنة العربية العليا التي تلاها جمال الحسيني: «واجبنا يحتم علينا أن نعلن عدم اعترافنا بحق لجنتكم في بحث أو تحقيق قضية فلسطين ولا في تقرير مصيرها، ولا بد أنكم ترغبون الوقوف على وجهة نظر العرب... اليهود يتمتعون بوجود قادتهم بخلاف العرب. العرب يقاومون تصريح بلفور منذ البدء، أنكرت بريطانية وعدها للعرب في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥. شكوى العرب ٣ أقسام: ١ ـ إنكار استقلالهم. ٢ ـ إدخال يهود غرباء بعدد كبير. ٣ ـ استمرار بيع الأراضي لليهود. ومطالب العرب تتلخص بـ: ١ ـ الاعتراف باستقلال العرب. ٢ ـ العدول عن إنشاء الوطن القومي. ٣ ـ إلغاء الانتداب. ٤ ـ وقف كل هجرة يهودية».

ثم بحث جمال الحسيني عن **الكتاب الأبيض** عام ١٩٣٩، وقال: «إنكم لو أتيتم بجميع اليهود المشردين إلى هذه البلاد فلن تحل القضية، فإنهم يأتون إلى بلاد تسود فيها حالة حرب دائمة، إننا في وعد بلفور لا يشار إلينا كعرب ولكن (بالفئات غير اليهودية)، فالحكومة لا توجد لمصلحة العرب ولكن لمصلحة اليهود. لقد سمعتم بن غوريون أمس يقول إن اليهود مستعدون للدفاع عن أنفسهم وكاد يطلب انسحاب القوات البريطانية. وأظن أن هذه النقطة الوحيدة التي نتفق فيها مع

---

(٦) الرئيس الأمريكي للجنة القاضي جوزف هتشس (Joseph Hutches) والرئيس الانكليزي للجنة السير جون ادوارد سنغلتون (Sir John Edward Singleton).
أما سائر الأعضاء فهم:
د. فرانك آيدلوتو (Dr. Frank Aydelotto) (أمريكي)
المستر فرانك بكسلون (Mr. Frank W. Buxlon) (أمريكي)
أ. ريتشارد هوارد ستافورد كروسمان (Mr. Richard Howard Stafford Crossman) (بريطاني)
السير فريدريك وليام ايغوت (Sir Fredrick William Eeggot) (بريطاني)
صاحب السعادة وليام فيليبس (The Hon. William Phillips) (أمريكي)
بارتلي كرام (Bartley C. Crum) (أمريكي)
المقدم ريجينالد ادوارد مانغهام ـ بولر (Major Reginald Edward Manningham - Buller) (بريطاني)
اللورد موريسون (Lord Morrison) (بريطاني)
د. جيمس ماكدونالد (Dr. James C. McDonnald) (أمريكي).

الصهيونيين. لقد حلت جميع المشاكل دائماً على هذه الصورة». وسأل القاضي سنغلتون: «هل تعرف أن البلاد حررها الانكليز»، وأجاب جمال الحسيني: «لو علم اليهود أنكم ستتخلون عنهم لأصبحوا أصدقاء لنا». سئل جمال عن القرى والمدن التي مُحيت، فأجاب: «جنجار وشطا وشجرة والفولة والعفولة وكروم». ثم سئل: «من يؤلف الحكومة بعد انسحاب الانكليز؟» فأجاب: «(الكتاب الأبيض) نص على هذا». سأل كروسان: «أريد معرفة موقفكم من الحرب؟»، أجاب جمال: «أقول ما قاله تشرشل، التعاون مع الشيطان».

وقد سجل عوني في أوراقه الخاصة بلجنة التحقيق كذلك نتفاً مما قاله بن غوريون أمام اللجنة: «إننا اليوم ٦٠٠ ألف يهودي، لكن الأغلبية لم تولد في هذه البلاد. جاء اليهود لفلسطين ظناً منهم أن بعض البلاد التي كانوا فيها لا تحميهم ولأنهم شعروا بتمييز وقد كرهوا التمييز وفرّوا منه، وقف مرة رئيس أساقفة يورك يستنكر اللاسامية ثم أخذ يتكلم عن نقد اليهود لسياسة حكومة جلالته أي لـ (الكتاب الأبيض)، وقال إن هذا النقد قد يؤدي إلى رد فعل شديد. ولكنكم تعلمون ليس اليهود وحدهم يستنكرون (الكتاب الأبيض) ولكن تشرشل وصفه بأنه ضربة قاضية لليهود، فمعنى كلام اللورد يورك أنه كان علينا أن نسكت حينما يوجه إلينا (ضربة قاضية). كان القديس بولس يهودياً، ولكننا لم نتبعه واحتفظنا بديننا. ثم جاءت الثورة الإفرنسية فحاولت أن تخرجنا عن فطرتنا فوافق بعض اليهود وأبى البعض الآخر وهو الأغلبية. لقد قال شاهد في أميركة إن فلسطين لا وجود لها من الناحية الجغرافية وإن التاريخ لم يعرف شيئاً اسمه فلسطين. وقال الدكتور (حتّي) وهو من شهود العرب مثل هذا القول. إني أوافقه على ذلك لأن الدكتور يتكلم عن تاريخ العرب وهو من اختصاصه وليس في تاريخ العرب شيء اسمه فلسطين. ولم يكن للعرب تاريخ هنا، فإن تاريخ العرب يكون في بلاد العرب وفي اسبانيا وشمال افريقيا والذي كان يوجد مما يطلق عليه اسم فلسطين هو (جوديا) أو الدولة اليهودية».

وتناول عوني بالتفصيل في أوراقه الخاصة ما جاء في إفادته هو أمام لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية، وبدأ أولاً بشرح ماهية القضية وعلاقة اليهود بفلسطين فقال: «إن قضية عرب فلسطين ظاهرة كالشمس، فعرب فلسطين شعب وليس من يعارضهم بأنهم شعب أي «Community» وأن لهم وحدهم كذلك حق تقرير المصير كما أن لهم وحدهم الحق بقبول مهاجرين لبلادهم وعدمه. أما قضية الصهيونيين فلا تستند إلى أية حجة صحيحة، وكل دعواهم تستند إلى أن في أوروبة يهوداً مضطهدين ويريدون لهم مأوى وأنهم يريدون أن يكون هذا المأوى فلسطين. وقد رأيت بالأمس كاريكاتوراً في إحدى الصحف فيه صورة رجل يقول لعربي: انظر إلى هذا اليهودي إن أوروبة تضطهده، دعه يضطهدك أنت وينتهي الأمر. هذا هو مثال حقيقي لما يريده

اليهود منا. يريدون أن يضطهدونا بدل اضطهاد أوروبة لهم. وفي الواقع من جملة شكاوى اليهود أن اليهود محرومون في أوروبا من التمتع بالحقوق التي يتمتع بها الأوروبي، والحاصل هنا أن اليهود قد حالوا فعلاً دون أن يتمتع العرب بأقدس حقوقهم الطبيعية التي يتمتع بها إخوانهم في سورية والعراق ولبنان. فالعرب من أجلهم هنا قد حُرموا ليس من حكم أنفسهم بأنفسهم فحسب، بل قد حرموا من أن يكون لهم أي صوت في إدارة بلادهم، ففلسطين تدار اليوم، كما تعلمون، إدارة بريطانية مباشرة، لا حول للعرب فيها ولا طول. إنها بلاد منتدبٌ عليها حكماً وليس فيها من الانتداب إلا الاسم، لأن الانتداب يفيد وجود دولة منتدبة وهيئة من الناس منتدَب عليها، والدولة المنتدِبة تأخذ بيد الهيئة المنتدَب عليها وتدربها على الحكم إلى أن تصبح قادرة على المشي على أرجلها. والواقع في فلسطين لا يوجد غير الدولة المنتدِبة فقط. يوجد على رأس إدارة فلسطين شخص اسمه المندوب السامي يمثل صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وتحته يوجد شخص اسمه السكرتير العام وهو بمثابة رئيس الوزراء، معين من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى أيضاً. ويوجد على رأس كل دائرة من دوائر الإدارة هنا شخص بريطاني معين من قبل الدولة المنتدِبة، وإدارة فلسطين الحاضرة هي فعلاً إدارة الدولة المنتدِبة ولا شيء آخر. وإذا سألتم لماذا لم تقم في البلاد حكومة وطنية على شكل الحكومات الوطنية التي قامت في سورية والعراق ولبنان وتكتفي الدولة المنتدِبة بإسداء النصح والإرشاد لها وفقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم؟ «فلقد أجاب المستر تشرشل نفسه على هذا الجواب في (الكتاب الأبيض) عام ١٩٢٢»[٧].

وينتقل عوني إلى تفنيد الوعود البريطانية لليهود: «يقولون إن بعض رجالات السياسة في المملكة المتحدة قطعت لهم عهداً بفلسطين. وهذه حجة خاسرة بالمرة. وما هو حق هؤلاء الرجالات السياسيين بإعطاء وعود لأجانب في بلاد ليست لهم فيها حقوق؟ نعرف أن المستر بلفور (اللورد بلفور) أرسل كتاباً إلى اللورد روتشلد في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ونعرف أيضاً أنه قطع لهم هذا الوعد لأمور سياسية بحتة. وأكبر دليل على ذلك هو ما جاء في مذكرات المستر اسكويت رئيس الوزراء البريطاني في بداية الحرب الأولى. . . ومن السخف أن يدّعي البعض بأن هذا التصريح قد جاء نتيجة لما تحمله الحكومة البريطانية والشعب البريطاني من الشعور القومي نحو اليهود. لقد قطعت الحكومة البريطانية للعرب بواسطة الملك حسين عهوداً ومواثيق بتأييد استقلال البلاد

(٧) نجم الدين السهروردي، **الكتاب الأبيض: نص الوثيقة التاريخية التي أصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ لشرح التطورات التي سبقت الاعتداء البريطاني الغاشم على العراق وموقف ثورة مايس الوطنية التحررية من العدوان الاستعماري** ([بغداد: دار الزمان، ١٩٦٦])، ص ٦٠.

العربية قبل إعلان تصريح بلفور. وشتان ما بين العهود المعروفة بعهود الملك حسين ـ مكماهون وبين التصريح المعروف بتصريح بلفور، فعهود مكماهون ـ الملك حسين من شأنها أن تؤيد حق العرب بتقرير مصيرهم واستقلالهم. أما تصريح بلفور فهو يتعلق بهدم كيان قائم لإقامة كيان يهودي محله. وأعتقد أني في غير حاجة لأن أقول لكم إن العهود المعتبرة هي العهود التي تؤيد حقوق الغير وليست العهود القائمة على ظلم الغير. إن تصريح بلفور مخالف قبل أي شيء آخر حقوق العرب الطبيعية (Natural Rights) وهو لذلك باطل. وذلك لأن لكل شعب الحق بقبول وعدم قبول هجرة هذا أو ذلك إلى بلاده، والعرب شعب فيه جميع العناصر التي تكوّن الشعب أو الأمة. وفي اعتقادي لا يوجد شيء اسمه طائفة يهودية أو أمة يهودية».

ويستعرض عوني في إفادته التناقض بين تصريح بلفور والعهود المقطوعة للعرب بواسطة الملك حسين «وحينما تفاوض الملك حسين مع الحكومة البريطانية بهذه العهود، كانت هذه المفاوضة تجري بالاتفاق مع زعماء جميع البلاد العربية، وأعتقد أن الأعضاء الكرام اطلعوا على نصوص هذه العهود وأنا في غير حاجة لذكرها بالتفصيل. نعم إن الحكومة البريطانية ادّعت لأول مرة في سنة ١٩٢١ بأن فلسطين غير داخلة في البلاد العربية التي تعهدت باستقلالها. ولكن نظرة بسيطة إلى هذه العهود لا تدع مجالاً للشك بعدم صحة هذا الادعاء. وإني أكون شاكراً إذا أجزتم لي أن أقول كلمة موجزة في الموضوع: الملك حسين في كتابه للسير مكماهون المؤرخ. . . جعل الحد الغربي للبلاد البحر الأبيض وليس هنالك من خلاف بيننا وبين الحكومة البريطانية بأن هذا الحد يشمل فيما يشمله جميع فلسطين. ولكن السير مكماهون في جوابه أخيراً على هذا الكتاب استثنى من هذه الحدود بعض أقسام البلاد العربية التي لم تكن الحكومة البريطانية حرة بالتصرف فيها، وهذه الأقسام هي البلاد التي ادّعت فرنسا بأن لها مصالح فيها، وعيّنت هذه البلاد بولاية بيروت وحلب، ولم يرد أي ذكر في هذا الاستثناء لسنجق القدس، وجملة ما جاء فيه أن الاستثناء يشمل البلاد الواقعة غربي سناجق دمشق وحمص وحماة وحلب. ولكن الحكومة البريطانية ادعت من قبيل التدارك، أن المعني من سنجق دمشق هي (ولاية) دمشق، وفلسطين كاملة تقع غربي هذه الولاية. ويُرَدُّ على هذا الادعاء أولاً: أنه لم يكن يوجد في تقسيم الولايات الإدارية أي ذكر لولاية تسمى ولاية دمشق بل ولاية سورية، وكذلك شيء يسمى ولاية حمص وولاية حماة، وهما بالأساس تابعتان لولاية سورية، وثالثاً لم تكن من سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت في سنة ١٩١٥ الاعتراف لفرنسة بأي نفوذ في فلسطين، لأن الحكومة البريطانية كانت عيّنت لجنة سنة ١٩١٥، بناء على طلب اللورد كتشنر، لفحص المصالح البريطانية في البلاد العثمانية. وقد جاء في تقرير اللجنة الملكية الصادر في عام ١٩٣٦ بأن هذه اللجنة قد أشارت في تقريرها المؤرخ في حزيران

١٩١٥ بضرورة عدم الاعتراف بنفوذ إفرنسي على سورية الجنوبية. ولا قيمة لما أذاعه السير هنري مكماهون عن أنه لم يكن في نيّته إدخال فلسطين في العهود، لأن المهم ليس ما كان يدور في مخيلته، ولكن لما كتبه بالنيابة عن الحكومة البريطانية. والمهم أيضاً ليس السير هنري مكماهون في الموضوع ولكن وزير الخارجية الذي أوعز إليه بتعهد ما تعهد به بالنيابة عن الحكومة البريطانية، والسير ادوار غراي الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت، أشار في خطابه المؤرخ في ٢٧ مارس ١٩٢٣ في مجلس الأعيان إلى ما يتتابه من شكوك حول تفسير...».

وتعرضت إفادة عوني أمام اللجنة الانكليزية - الأمريكية إلى الرد على خطاب وايزمن أمام تلك اللجنة: «لقد اعترف الدكتور وايزمن في خطابه يوم الجمعة الماضي بالظلم (Injustice) الذي لحق العرب من حرمانهم من التمتع بحقوقهم الطبيعية في البلاد. والحقيقة أني أشكر الدكتور وايزمن على هذا الاعتراف الذي سمعته منه لأول مرة. وكان يستطيع أن يقول، لو أراد، إنه ظلم لم يرَ له التاريخ مثيلاً في حجمه وضخامته. وهو يرى أنه من العدل أن يعترف العالم أجمع (بالصلات التاريخية) لليهود في فلسطين وأن لا يعبأ بصلات العرب التاريخية في فلسطين، إلا ما يتعلق بتأمين الخبز لهم. وأذكر هنا أن الجنرال باتريك هرسلي (Patric Hursley) الأمريكي الذي زار فلسطين في سنة ١٩٤٤ كممثل شخصي للرئيس روزفلت كان سأل أحد الزعماء الصهيونيين، لا أريد أن أسميه الآن، أن يشرح له حجة الصهيونيين في الادعاء بفلسطين، فأجابه هذا الزعيم: (اقرأ التوراة). فقال له الجنرال: (لكني لست بحاخام ولا أفهم التوراة، فأفهمني حجتك باللغة التي أفهمها)، فأجابه الزعيم الصهيوني: (إن فلسطين كانت يهودية قبل ألفي سنة) فقال له الجنرال: (ولكن قل لي إن جميع شعوب العالم حددوا مدة لمرور الزمن، حيث تضيع الحقوق بعد انتهاء هذه المدة، فما هو مدى مرور الزمن عند الشعب اليهودي؟)».

وانتقل عوني إلى تفنيد نقطة أخرى في خطاب وايزمن: «قال لكم الدكتور وايزمن إنه عقد معاهدة مع المرحوم الملك فيصل بصفته ممثلاً للمملكة العربية عام ١٩١٩ وبما أني كنت في ذلك التاريخ سكرتيراً خاصاً للمرحوم الملك فيصل (الأمير فيصل حينذاك)، فأرجو أن تسمحوا لي بأن أقول لكم كلمة موجزة في هذا الموضوع الذي لم يزل الصهيونيون يشيرون إليه في كل مناسبة وفرصة. ذهب فيصل إلى باريز في نوفمبر ١٩١٨ ولم يمكث كثيراً حتى جاءه المستر غور، الوزير المفوض في وزارة الخارجية الفرنسية، وأبلغه رسمياً أن ليس له كرسي في مؤتمر فرساي نظراً لعدم اعتراف دول الحلفاء بعد بالمملكة الحجازية. وسافر فيصل بعدها إلى لندن وهناك فهم أن معاهدة سايكس - بيكو هي صحيحة وأن تكذيب الحكومة البريطانية

لها في عام ١٩١٨ لا يتفق مع الواقع. وفي هذا الوقت فقط بدأ يدخل الشك في نفس الأمير فيصل في نوايا الحكومة البريطانية نحو العرب، وقد أطلعني حينذاك على رسالة أرسلتها الحكومة البريطانية إلى والده في عام ١٩١٨ نفت فيها صحة وجود معاهدة سايكس - بيكو وقالت إنها من مخترعات رئيس قيادة الجيش التركي في سورية. وهاكم صورة هذه الرسالة أرجو السماح لي في قراءتها نظراً لأهميتها في الموضوع...».

ويتابع عوني: «ويفهم من هنا أن وضعية فيصل كانت في ذلك التاريخ في غاية الخطورة، فمن جهة كانت فرنسا تضربه برجلها، ومن جهة ثانية كان شبح معاهدة سايكس - بيكو يقض مضجعه. وفي هذه الحالة الروحية الصعبة التي كان فيها الأمير فيصل، احتضنه الكولونيل لورنس وبعض أصدقائه الانكليز وأخذوا يقنعوه بأن شيئاً قليلاً من التساهل مع الدكتور وايزمن والصهيونيين من شأنه أن ينقذ الموقف، وتتخلص سوريا من مطامع فرنسة. وفي ذلك الوقت لم يكن الأمير فيصل يعرف الشيء الكثير عن تصريح بلفور. وكل ما كان يعرفه عنه هو أن والده الملك حسين كان احتج على هذا التصريح في وقته وأن الحكومة البريطانية كانت بعثت له برسالة بواسطة الكولونيل هوغارث أكدت له فيها بأن ليس في تصريح بلفور ما يمس من مصالح العرب السياسية والاقتصادية. واسمحوا لي أن أقرأ هنا نتفاً من هذه الرسالة لما لها من أهمية في تفسير تصريح بلفور نفسه... إن أصدقاء الانكليز للمرحوم وبالخاصة الكولونيل لورنس المشهور أقنعوه أخيراً في قبول معاهدة الدكتور وايزمن. ومعلوم أن فيصلاً لا يعرف في ذلك الوقت كلمة واحدة من اللغة الانكليزية وأن هذه المعاهدة لم تحرر باللغة العربية وأن فيصلاً اكتفى بما شرحه له عنها الكولونيل لورنس بلغته العربية الضعيفة. ومن المؤكد، أن كل ما فهمه منها هو، كما قاله لي الأمير فيصل في حينه، أن اليهود والعرب تربط بينهم أواصر القربى، وأنه من مصلحة الفريقين أن يعمّرا فلسطين بالاشتراك. والشيء الذي أنا متأكد منه أن فيصلاً لم يفهم في وقتها فحوى هذه المعاهدة تماماً، ومعلوم أن فيصلاً بالرغم من ذلك كتب باللغة العربية في آخر هذه المعاهدة المكتوبة بالانكليزية الشرح الآتي...». ويتابع عوني إفادته: «هذا كل ما من شأن هذه المعاهدة التي ما فتىء الدكتور وايزمن وأصدقاؤه يبحثون عنها كأنها معاهدة مشروعة، وأن ممثل العرب في ذلك الوقت وافق على أهداف الصهيونية. والواقع أن فيصلاً لم يكن في ذلك الوقت إلا ممثلاً لوالده الملك حسين، ووالده الملك حسين لم يكن حينذاك إلا ممثلاً للعرب، وما كان لفيصل حتى ولا للملك حسين، الذي لم يدرِ عن هذه المعاهدة شيئاً، أن يحيد قيد شعرة عن معاهدات مكماهون إلا بموافقتهم».

وبعد أن أنهى عوني شرح ملابسات اتفاقية فيصل - وايزمن، عاد إلى تفنيد

خطاب وايزمن «مما لفت نظري أيضاً في خطاب الدكتور وايزمن في هذه القاعة ادعاءه بانتشار اللاسامية في البلاد العربية مثل بغداد وطرابلس حتى وفي مصر. إني أنكر تماماً وجود أثر للاسامية في المشرق العربي، فالعرب عاشوا مع اليهود مئات السنوات إخواناً، وإذا وقع في الأيام الأخيرة ما يعكر الصفو بين اليهود والعرب في هذه البلاد، فإن مسؤوليته تقع على الصهيونية. في اضطرابات عام ١٩٢٩ في فلسطين اعتدى بعض العرب على بعض اليهود في قضاء الخليل، وهؤلاء لا ينتسبون إلى الصهيونية، ولا يدفعون (الشاقل) ولا يحضرون مؤتمراتهم. وأذكر أن محامي إدارة فلسطين المستر (بريدي) أمام لجنة شو هو نفسه قرر أمام هذه اللجنة أن المسؤول الأول عن الاعتداء الواقع على اليهود في الخليل هو الصهيونية، إنني أقرر هنا بأنني لا أقر الاعتداءات السياسية، ولكن ما يلفت النظر في وضعية الدكتور وايزمن في هذا الشأن هو أنه يلوم بغداد ومصر وطرابلس على ما فرط منهم من اعتداءات على بعض أفراد اليهود، التي كانت نتيجة للسياسة الصهيونية، ويحاول في نفس الوقت أن يقدم أعذاراً لشبان اليهود في فلسطين على اغتيالهم الانكليز من وراء ظهورهم وعلى نسف الجسور والسكك الحديدية والمباني الحكومية، وهم هم الذين لولا الانكليز لما دخل أحد منهم إلى فلسطين». نقطة أخرى من خطاب وايزمن ردّ عليها عوني «وأعجب ما سمعته قوله (أي وايزمن) إن العجّة لا بد لها من تكسير البيض، ومعنى هذا أن وجودهم لا يتم إلا بتكسير رؤوس العرب. إني كنت قلت مراراً وإني أقول هذا الآن: إن انكلترا بما لها من قوة عظيمة، وأميركة بما لها من نفوذ أعظم تستطيعان أن تكسرا رؤوس جميع عرب فلسطين وتطعم اليهود عجّتهم، ولكنني أعتقد أن الشعب الأميركي والشعب الانكليزي لا يقبلان هذا. أقول هذا لعلمي أنه ليس اليهود الذين يقدرون على كسر (رؤوسنا) وإنما اليهود يريدون أن تلطخ أيدي (الغير) بالدماء ليطعموهم العجة».

وحول ما جاء في خطاب وايزمن عن مسألة الأراضي قال عوني: «ومما لفت نظري أيضاً في خطاب الدكتور وايزمن قوله إن اليهود لم يستولوا على أخصب الأراضي في فلسطين ولكن هذه الأراضي أصبحت أخصب أراضي فلسطين، بعد استيلاء اليهود عليها. وضرب مثلاً على ذلك بأراضي مرج ابن عامر. ولا حاجة إلى ذكر ما وُصفت به هذه الأراضي قبل استيلاء اليهود عليها وبعده، وإني أكتفي بذكر ما قاله الخبير البريطاني المستر جون هوب سمبسون عن هذا الادعاء بتقريره في عام ١٩٣٠... والواقع أن معظم الأراضي التي استولى اليهود عليها بعد طردهم العرب منها هي أخصب أراضي فلسطين. إن اليهود استولوا على معظم أراضي مرج ابن عامر. ومرج ابن عامر وحده هو حسب تقدير المساحة في فلسطين ٤٠٠ ألف دونم، ولا يدخل في الحساب أراضي (جزرائيل). وحسب تقدير الدكتور ستراهون ٤٧٥

ألف دونم منها ٤٣٧,٤٠٠ دونم من الأراضي المزروعة. وذكر الدكتور وايزمن بهذه المناسبة أن اللورد باسفيلد قال له في عام ١٩٣٠ إن أراضي فلسطين لا تستوعب هرّة (قطة)، وقال وايزمان: «لكن قد أتت قطط كثيرة بعدها دون أن تلحق ضرراً بأحد). والعرب يعتقدون أن اللورد باسفيلد كان صادقاً في قوله كل الصدق. ففي سنة ١٩٣٠ وقبل سنة ١٩٣٠، وفي هذا اليوم لا يوجد شبر أرض يستطيع أن يتخلى عنه العرب بدون أن يلحق بهم ضرر بالغ من ذلك. إني لا أريد أن أتناول أراضي فلسطين بالشرح الطويل. وقد أثبت الخبير البريطاني السير جون هوب سمبسون في تقريره أن ٢٩,٤ في المائة من المزارعين العرب كانوا في ذلك الحين بدون أرض وهذا ما قاله... وقد جاء في إفادة المستر هاريس (Harris) أمام لجنة التحقيق الملكية عام ١٩٣٦ ما يلي: ...وإذا علمنا أن قطعة (الإعالة) (Lot Viable) لا يقل عن ١٣٠ دونماً، فنرى كم ينقص العرب، بفضل استيلاء اليهود على أراضيهم من الأراضي اللازمة لمعيشتهم».

ويبدو أن تحقيقات اللجنة الانغلو ـ أميركية قد جمّدت إلى حين الانشقاق في صفوف اللجنة العربية العليا، وعاد من جديد التنافس حول إعادة تشكيلها: وفي يومياته في شهر آذار/مارس ١٩٤٦ كتب عوني «تلقيت اليوم صورة الكتاب الآتي من جمال الحسيني: (حضرة الأخ الكريم السيد عوني بك عبد الهادي الأفخم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. عطفاً على الكتاب الموجّه إلى حضرتكم من اللجنة العربية العليا بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١ وبناء على حاجة البلاد الظاهرة إلى إعادة تنظيم اللجنة العربية العليا وتقويتها، وتفويض الأمة إياي، في الداخل والخارج، بالعمل لذلك والمضي فيه، فقد رأيت اعتماد الاقتراح المشروح في الكتاب المذكور. وستعقد اللجنة العربية العليا بتكوينها الجديد جلستها الأولى في يوم الأربعاء الواقع في ٢٧ آذار ١٩٤٦ الساعة العاشرة صباحاً في مكتب الحزب العربي الفلسطيني بالقدس، فأرجوكم أن تتفضلوا بالحضور أنتم والعضو الآخر من حزبكم الكريم، وتفضلوا بقبول التحية والاحترام، المخلص جمال الحسيني)».

ويمضي عوني في تسجيل يومياته: «هذا الكتاب بنصّه وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرجل دخل في روعه بأنه يستطيع أن يكون الزعيم الأوحد في البلاد. أما الاقتراح المشار إليه في هذا الكتاب: ١ ـ اعتبار اللجنة العربية الحالية قائمة كما أعلن تأسيسها دولة جميل مردم بك. ٢ ـ إضافة عضو واحد من كل حزب من الأحزاب الخمسة الممثلة في اللجنة. ٣ ـ إضافة عضوين من الحزب العربي الفلسطيني. ٤ ـ إضافة عشرة أشخاص يمثلون المنظمات والهيئات المختلفة والشباب وأصحاب الفكرة... الخ. وهم لا ينتمون إلى أي حزب من الأحزاب. ٥ ـ تنتخب اللجنة العليا ـ بعد تشكيلها الجديد ـ مكتباً من أعضائها لإدارة العمل. ونظراً لأن

خمسة من أعضائها لم يحضروا جلسة اليوم فقد تقرر عقد جلسة ثانية للنظر في المشروع، وذلك في الساعة العاشرة والنصف من صباح الأحد الواقع في ٢٤ آذار الجاري في مكتب الحزب العربي. وستبحث اللجنة مسألة انتخاب من يمثل فلسطين في دورة مجلس الجامعة التي تبتدىء في ٢٥ الجاري. ونودّ أن نلفت نظركم بأن هذه المسألة لا تحتمل التأجيل أكثر وأن من لا يحضر هذا الاجتماع. . . يعتبر أنه أسقط حقه في هذه الجلسة وبحث مواضيعها وتفضلوا». ويعلق عوني: «الكتاب هذا موقّع من أحمد حلمي سامح الله (الباشا) على هذا». ويتابع عوني في يومياته الكتابة: «اجتمع في مكتبي اليوم كل من راغب بك والدكتور الخالدي وعبد اللطيف بك والحاج يعقوب الغصين، وبعد البحث في بيان السيد جمال، صغت أنا (عوني) لهم رداً على هذا البيان ووقّعه الجميع، وأرسل للصحف لنشره في اليوم التالي، وقد أرسل برقياً كما هو للجامعة العربية ولجميع رؤساء الوفود العربية، كلمني في المساء من يافا السيد إبراهيم الشنطي وقال إنه يعتقد بأن بيان السيد جمال سيكون سبباً لسقوطه».

انتقل صدى الخلاف بين القيادات الفلسطينية إلى أوساط الجامعة العربية وسجل عوني في يومياته تطور هذا الخلاف: «قرأت اليوم محضر الجامعة العربية للجلسة الثانية وفيها أطلع الأمين العام المجلس على البرقية الواردة من عميد اللجنة العليا ونصها ما يلي: سعادة الأمين العام لمجلس الجامعة العربية ـ القاهرة. انتخبت اللجنة العربية العليا الأستاذ جمال الحسيني والسيد أحمد الشقيري والسيد الدكتور عزة طنوس لتمثيل فلسطين بمجلس الجامعة والسفر غداً بالقطار. كما أنه (عزام باشا) قرأ على المجلس البرقية التالية الموقعة أيضاً باسم عميد اللجنة العليا ونصّها: سعادة الأمين العام لمجلس الجامعة العربية ـ القاهرة. عقدت اللجنة العربية العليا بهيئتها جلسة قانونية وانتخبت السيد جمال الحسيني عميداً والدكتور عزة طنوس أميناً والسادة أحمد الشقيري وأميل الغوري وأنور الخطيب أعضاء بالمكتب معهما. الإمضاء جمال الحسيني عميد اللجنة العليا». وكتب عوني في يومياته: «إن الأمين العام بعد تلاوته البرقيتين لمجلس الجامعة قال: (بأن اللجنة العربية التي يعرف المجلس أسماء أعضائها قد تغيرت، كما يُفهم من نص البرقيتين، وأنه لا يعرف أسباب الوضع الجديد، وما إذا كان موافقاً عليه من الجميع. وليس للجنة العليا على كل حال انتخاب ممثليها للمجلس بل إن للمجلس حق تعيين مندوب واحد عن فلسطين، لذلك اقترح أن يقبل السيد جمال الحسيني مندوباً وأن يقبل الشخصين الباقيين مستمعين). وهنا جرت مناقشة طويلة بين الأعضاء وكان رأي حافظ رمضان باشا أن لا تمثل فلسطين بالمجلس (الجامعة) بل أن تمثل باللجان. وقال عبد الرحمن (عزام باشا) إننا قبلنا تمثيل فلسطين بالمجلس بصورة رمزية وإن من الضروري أخذ الحيطة ووضع المسألة بصورة لا تفتح علينا باب (اعتراضي): اعتراف الدول بالجامعة العربية

لوجود فلسطين فيها، لأنه بهذا الوضع تصبح الجامعة مؤتمراً شعبياً وليس جامعة دول. ورأى بعضهم مثل الشيخ يوسف ياسين قبول الثلاثة المنتخبين أسوة بالدورة الماضية وتفسير كلمة مندوب أنها تعني أكثر من واحد. ولكن توفيق السويدي أصر على شمول التمثيل مندوباً واحداً وهكذا كان».

وجرت محاولات لرأب الصدع بين زعماء فلسطين في القاهرة، بعد أن انتقل بعضهم إليها (أواخر آذار/مارس ١٩٤٦) لحضور دورة مجلس الجامعة، وكان عوني قد أشار في يومياته إلى توجهه من القدس إلى القاهرة ونزوله بالكونتيننتال، «وحضرنا دعوة الشاي التي أقامها الأمير سيف الإسلام وقد دعانا (البشارات) للاجتماع بغرفته بالسيد جمال الحسيني، فاجتمعنا أنا والدكتور الخالدي والسيد جمال في غرفة (البشارات)، حيث دام البحث مستمراً بيننا أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة: من التاسعة مساء للثانية عشرة والنصف. وكان ادّعاء جمال أنه دعانا كثيراً فلم يلب أحد للاجتماع وأنه رأى بأن دولاب العمل ينبغي أن لا يتوقف، وأنه اضطر أخيراً إلى عمل ما عمله، وأنه يعتقد بأن الحزب العربي يمثل ٩٩ في المائة من عرب فلسطين وإن (تنزّلت) هذه النسبة، فلا تنزل إلى أكثر من ٩٥ في المائة. لذلك فهو يرى من (غمط) كثيراً من حقوق الحزب العربي الذي لم يعطه إلا ٧ ممثلين في اللجنة الجديدة. وناقشه الدكتور الخالدي وناقشته أنا الحساب بشدة، وقلنا له إننا كنا اجتمعنا هو والدكتور حسين وحلمي باشا وأنا في بيت حلمي باشا، واقترحنا عليه أن نعود إلى اللجنة العربية التي تشكلت في سنة ١٩٣٦ والموجودون في البلاد من أعضائها ٧ أعضاء وهم الأكثرية، وهؤلاء يجتمعون بصفة لجنة عربية عليا ويضمون عليهم هم شخصيات من الهيئات والشباب ما يرونه مناسباً. وقلت لجمال إني أعتقد بأن الملك فاروق لا يكتب بياناً باللهجة التي كتب فيها بيانه هو في ١٩٤٦/٣/٢٦. وأعدنا عليه اقتراحنا الأول الذي أدلينا به في بيت حلمي باشا ولكنه أصر على أن حزبه يمثل ٩٩ أو ٩٥ في المائة من الأهالي العرب في البلاد. وحينما ناقشناه الحساب على ادعائه (تفويض الأمة له بالداخل والخارج) فقال: إن أكثر الناس في فلسطين وخارجها كانوا يقولون له: (لماذا أنت مكتف اليدين، لماذا لا تعمل؟...)».

وعاد عوني ليسجل في يومياته في القاهرة استكمال النقاش الذي دار في اليوم التالي حول موضوع الخلاف: «اجتمعنا اليوم الساعة الحادية عشرة في المفوضية العراقية، أنا والدكتور حسين وجمال مع السيد توفيق السويدي، وكان نجيب بك الراوي وتحسين بك العسكري حاضرين. وأعدنا حديثنا بالأمس، على غير جدوى فاقترح السيد السويدي أن نعود إلى اللجنة العربية العليا المؤلفة من ١٢، وهؤلاء يضمون عليهم عدداً من الهيئات والشباب. وقال جمال إنه يخشى أن لا تكون هناك

أكثرية لأن الحزب العربي له ٥ أعضاء وموسى العلمي معه يصبحون ٦ أعضاء، وبقية الأحزاب الخمسة مع حلمي باشا يصبحون أيضاً ٦ أعضاء، فقال السويدي إنه عند الاختلاف يُعيّن حكم من الجامعة العربية، فوعد السيد جمال أن يراجع زملاءه في هذا الشأن. وكان مما قاله السويدي إن راغب بك نفسه قال له إن الحزب العربي يؤلف الأكثرية في البلاد. وقال جمال إن جميل مردم بك قال له إنه عين ٥ أعضاء من الحزب العربي لأن السيد عبد اللطيف بك صلاح هو الذي أشار عليه بذلك، وهو اعترف له بأن الحزب العربي يمثل الأكثرية في البلاد. وقال أيضاً إن السيد يعقوب الغصين أطلعه على ورقة موقع عليها من عدة أعضاء يقترحون فيها تشكيل اللجنة العربية العليا على أساس إعطاء الحزب العربي فيها ٥ أعضاء، وإعطاء كل حزب عضواً واحداً، ويضم إليهم حلمي باشا وموسى العلمي. وقد اعترف الدكتور الخالدي بصحة هذه الورقة، وقال إنهم وقّعوها لغرض مؤقت، وأنا (أي عوني) ما سمعت بهذه الورقة إلا في تلك الساعة».

وأكمل عوني يومياته في اليوم ذاته: «وقد اجتمعنا الساعة الواحدة بعد الظهر أنا والدكتور الخالدي بعبد الرحمن باشا عزام، فقال لنا من حين ورود برقية اللجنة العربية العليا إليه بانتخاب جمال ورفيقه لمح أن هناك اختلافاً بين الأحزاب، لذلك لأنه ورد في البرقية أن الجلسة التي عقدتها اللجنة جلسة قانونية، فكلمة قانونية جعلته يشتبه في الأمر. وعين المجلس (الجامعة) جمال مندوباً قبل أن ترد برقيتنا إليه ويرى أن الأوْلى أن يقرر المجلس تفويضه بانتخاب ممثل عن فلسطين أحد الشخصيات في كل دورة وهو يطلب أحداً منهم في كل دورة بقطع النظر عما يطلب من الفلسطينيين».

وقد ظل الخلاف مستشرياً ولم تتوقف الوساطات العربية، كتب عوني في يومياته عن دعوة عشاء أقامتها في بيتها «صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوي، وكان حاضراً عبد الرحمن باشا عزام وعلي علوبة باشا وحلمي باشا والسيد جمال الكفوري وعقيلته ومحمد الطاهر (وهو ملازم لحلمي باشا)». ويضيف عوني: «وبعد العشاء جمعتنا السيدة هدى هانم شعراوي في صالونها الشرقي الكبير: هي وأنا وجمال وحلمي باشا وعزام باشا، ففتحت السيدة هدى الحديث عن ضرورة الاتحاد، وأعقبها عزام باشا قائلاً: إني لم أعرف لماذا كانت هذه الدعوة ولكنها كانت لخيرنا، وتناولت (أي عوني) بحث الاتحاد وضرورته من حيث السمعة في الخارج، وهو أمر مهم جداً للجميع، وقال عزام: (إني لا أعلم حقاً علام الاختلاف وأنتم أعضاء لجنة قد تساقون جميعكم بعد مضي شهر واحد للحبوس، وما عدا ذلك فالشوط الذي نريد أن نقطعه طويل جداً)، ويظهر أن حلمي باشا كعادته لا يعرف كيف يسرد الوقائع، فتناولت (عوني) أنا الموضوع وأفهمتهم أن الخلاف كله قائم على اختلافنا

بالذهنية، فنحن متفقون جميعاً على المبادىء وعلى الطرق ومختلفون على الزعامة، وجمال يرغب في أن يتزعم الناس، الأمر الذي لا نرضاه ولأسباب طويلة عريضة... وقلت لهم: إنكما (أي عزام باشا وهدى هانم) لا تعرفان حقيقة الموقف، الحزب العربي كان منذ سنة ١٩٤٢ يعارض قيام أية جبهة موحدة: أولاً لأن زعماءه غائبون وليس فيهم من يستطيع اتخاذ المسؤولية على نفسه لوحده، وثانياً لاعتقادهم أن قيام جبهة موحدة من شأنه أن يحول دون عودة زعمائه للبلاد. وقبل مضي مدة طويلة على قيام مثل هذه الجبهة عمل على أن يكون له الأكثرية فيها، وذلك لأنه يريد أن تقوم هذه الجبهة على أساس الوفد الفلسطيني لسنة ١٩٣٩ بلندن وفيه الأكثرية للحزب العربي، على اعتقاده، ثم أخذ بعد ذلك يطلب الأكثرية لفهمه أن أكثرية أهالي البلاد من الحزب العربي».

ويتابع عوني حديثه: «أنا كنت أرغب في عودة جمال للبلاد ظناً في أنه إذا عاد يقضي على هذه (الخزعبلات) ويعمل معنا كما كان يعمل في السابق، وأن ما عمله جميل مردم بك قبلناه للضرورة، على أن يعاد إلى التساوي بين الأحزاب أو إلغاء اللجنة العربية العليا في ما بعد. ولما عاد جمال حدثناه في الأمر واقترحنا عليه أن نعود إلى اللجنة العربية العليا القديمة ونضم إليها عدداً من الهيئات وأصحاب الكفايات. ولكن جمال ظهر أنه أشد تصلباً من إخوانه بالحزب، وغرّه ما حصل له من عظم الحفاوة وحسن الاستقبال حين عودته للبلاد فتخيل الرجل الأمر العظيم وهو تزعم الحركة والنداء به الزعيم الأوحد. وأظهر ذلك بالكتاب الذي أرسلناه إياه في ١٩٤٦/٣/٢٥ (والمنقول صورته في هذه الأجنداء)، وفي البيان الذي وجهه للأمة في اليوم التالي، أي في ٢٦ من آذار الماضي، حيث انتحل لنفسه صفة تمثيل الأمة. وادّعى ـ كاذباً طبعاً ـ أن الأمة في الداخل والخارج، فوّضته تنظيم اللجنة العربية العليا وتقويتها والمضي فيها». ويمضي عوني في يومياته: «ثم اجتمعنا، (الحاضرون) وعلي علوبة باشا، وبعد جدال طويل تبين للحاضرين أن وجهات النظر بعيدة وأن جمالاً يدعي بضرورة بقاء الأكثرية في اللجنة، لأن ذلك، حسب زعمه، يمكنه من تسيير الحركة الوطنية. ولما رأى عزام باشا أن كل محاولة للتوفيق غير مفيدة، بيّن لنا أنه إذا بقيت هذه الخلافات فالنتيجة هي أن الوفود العربية سوف لا تعترف لأحد بأكثرية أو بأقلية وتصرف النظر عن وجودها وتعمل هي مستقلة لما ترى أن فيه الخير لفلسطين. وهنا اقترح حلمي باشا أن يعطي للأحزاب حق زيادة عشرة أعضاء مستقلين على اللجنة العربية العليا. فقال جمال إن هذا الاقتراح يمكن البحث فيه وأنه سيستشير رفقاءه في هذا الخصوص. وقلت أنا (عوني) إني لا أعتقد بأن أحداً من الفريقين سيقبل هذا الاقتراح ولأسباب، على أن ذلك ينبغي عرضه على بقية الأحزاب».

وعاد عوني ليسجل في يومياته خبراً عن اجتماع آخر جرى مع محمود أبو الفتح والخالدي وجمال وحماد «وكان البحث عاماً، وذهبنا الخالدي وجمال وحماد وأنا في الساعة الرابعة لـ (الأهرام)، انتظرنا أنطون الجميل الذي كان في بيته. وفي نحو الساعة الخامسة تداولنا البحث عن توحيد الكلمة، ولكن جمال بقي مصراً على رأيه الأول وأن حزبه يمثل الأكثرية وأنه لذلك ينبغي أن يكون له عدد أوفر من بقية الأحزاب، الأمر الذي لم نقرّه عليه. ومن جملة ما قاله: (دعوني أجرب حظي مدة ثلاثة أو أربعة أشهر، فإما أن تشكروني إذا نجحت، وإما أن ألتزم بيتي إذا أخفقت)، كأن البلاد ورقة نصيب يريد أن يجرب حظه فيها».

وقد حرص عوني على إطلاع عزة دروزة في دمشق بتطور هذا الشقاق والعجز عن إيجاد الانسجام المنشود، فكتب عزة من دمشق في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٦ رداً على رسالة عوني في ١٩٤٦/٣/٣١. يقول عزة: «آلمني ما جرى في فلسطين من انقطاع الحبل بعد وصْله مهما كان في ذلك من تكلّف، لأن الناس في الخارج قد ارتاحوا بعض الشيء لتأليف اللجنة العليا واجتماع شمل الأحزاب، وإن ظللنا قلقين لما كان يسود الموقف من التوتر وعدم الانسجام». وأفصح عزة في رسالته أنه كتب إلى جمال الحسيني عقب وصوله إلى فلسطين من منفاه في روديسية كتاباً مفصلاً شكره فيه على دعوته إلى التضامن وتناسي الأحقاد وحثّه على العمل على توثيق الاتحاد وإزالة أسباب التدابر والتوتر وعدم الانسجام في اللجنة وتقويتها وجعلها صاحبة الإشراف على مشاريع مكاتب الدعاية والأراضي وعدم إبقائها خارج نطاقها ما دامت أموالها ترد باسم فلسطين وليس باسم أشخاص أو لجان خاصة. ويضيف عزة في رسالته: إن بيان جمال كان مفاجأة حين يعين في اللجنة أشخاصاً جديدين ويدعو الأحزاب إلى ضم عضو آخر لكل منها على أن يضم الحزب العربي عنه عضوين. ويضيف عزة: «ولقد لمحنا في العمل فَرْضاً غير قائم على تراض، مما حدا الأحزاب على الوقوف موقف المحتج، ولقد أسف الجميع لهذه المبادرة». وقد برر جمال في رسالته الجوابية إلى عزة (كما ورد في رسالة الأخير إلى عوني)، عمله بأنه قصد تقوية اللجنة، ولكن رجال الأحزاب لم يماشوه مع أنهم فوّضوه بأن يعمل ما يرى فيه تقوية اللجنة كما بلّغه ذلك جميل مردم. وقد كتب عزة له (أي إلى جمال) بملاحظاته على أن «عمله كان تسرعاً وأن الأجدر به أن يكون قد اهتم لأخذ موافقة رجال الأحزاب على ما فيه التقوية وأن يكون ما تم برضائهم لا أن يُجعلوا أمام أمر واقع، ويدعو إلى المذاكرة في جلسة ليس لهم فيها أغلبية». كما لفت عزة نظر جمال إلى أن المهم «هو التراضي وحسن التمازج لا الكثرة والرسميات»، وناشد وطنيته وحكمته بأن يبدأ الخطوة الأولى هو بنفسه، فيعمد إلى تلافي الأمر والتفاهم مع رجال الأحزاب «ففلسطين لا تزال في أشد الحاجة إلى العطف، وهذا لا يُنال إلا

إذا كان أحزابها ورجال قضيتها منسجمين في وحدة، وبقاء بعضهم خارج ذلك يعد ثغرة فكيف بالجميع!».

وأخيراً يرى عزة، كما كتب إلى عوني أنه «من الضروري التساهل والتضحية بعض الشيء من هذا الجانب ومن ذلك في آن واحد حتى يتم التقارب الشكلي وتعود الوحدة ثانية». لقد كان عزة يرى أن «الذين هم في الخارج لا يهمهم كثيراً أن يفهموا المصيب من المخطىء، لأن هذا لا يُقدّم ولا يُؤخر في واقعية التقاطع والتدابر الأليمة... ولقد كتبت للأخ رفيق التميمي بهذا الأمر. ويخيل إلي أنك تستطيع أن تتفاهم معه فهو أخ قديم لنا وهو عاقل مدرك لحقائق الموقف على ما بدا من كتاباته إلي، فحبذا لو تتقاربان وتتصارحان وتتعاونان على تحسين الحالة بقدر الجهد، ورجال القضية الأصليون أكثر مسؤولية من غيرهم كما أنهم يجب أن يكونوا أكثر حساسية بالحالات التي تؤدي إلى ضرر القضية، ولست في موقف أبيح لنفسي فيه النصح لعوني ولرفيق ولأمثالهما». وكان عزة، كما أشار في رسالة «قد قرأ في (الأهرام) أن مندوبي الحكومات العربية يبذلون جهدهم للتوفيق، ولذلك يأمل أن يتم التفاهم على الأسس والعودة إلى الاجتماع بعد الانقطاع قبل عودة عوني إلى فلسطين». وكان في نية عوني أن يسافر بالقطار إلى حيفا ومنها (للشام) لحضور حفلات الجلاء في سورية (الأم)[٨] التي دعاه عزة لحضورها مع سائر الإخوان، إلا أن عوني كما سجل في يومياته (١٥ نيسان/أبريل) قد علم «أن السفر أصبح مستحيلاً بسبب توقف السكك الحديدية عن السير، بمناسبة إضراب الموظفين فيها».

كان هذا آخر ما سجله عوني في يومياته قبل إعلان توصيات اللجنة الأنغلو ـ أمريكية في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٦ التي صدرت في خضم الخصومات بين الزعامات الفلسطينية، وجاءت تلك التوصيات مخيبة للآمال لانحيازها الواضح للطرف الصهيوني. وقدم عوني عبد الهادي مذكرة إلى رئيس الحكومة المصرية (لرفعها إلى الجهات المختصة) يفند توصيات اللجنة من وجهة نظر قانونية جاء فيها «انحصرت توصيات اللجنة الانكليزية الأميركية بشأن فلسطين في أمور ثلاثة: أولاً: السماح لمائة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين في بحر عام ١٩٤٦. ثانياً: رفع قيود انتقال الأراضي الواردة في (الكتاب الأبيض) لسنة ١٩٣٩. ثالثاً: إخراج فلسطين من نظام

---

(٨) صمدت سوريا للعدوان الفرنسي في أيار/مايو ١٩٤٥ وقاومته ببسالة وإيمان ووجهت بريطانيا إنذارها الجوي لفرنسا، وأقر مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ١٩٤٦ مبدأ هذا الجلاء بأسرع وقت ممكن. وهكذا جلت الجيوش الفرنسية عن الأراضي السورية جلاءً تاماً واعتبر يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦ الذي هو آخر يوم من أيام جلائها، عيداً قومياً. وجنت سوريا بذلك ثمار جهادها وتضحياتها الطويلة.

الانتداب إلى نظام الوصاية الدولية والحيلولة دون قيام دولة عربية أو دولة أغلبية سكانها من العرب». ويريد عوني عبد الهادي أن يبين لرئيس الحكومة المصرية «أن هذه التوصيات مخالفة لروح المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ونصوصه، كما أنها متناقضة في الوقت عينه، لما هو مترتب على الدولة المنتدبة من التزامات نحو العرب، بمقتضى صك الانتداب لفلسطين... لأن فيه إجحافاً بحقوق ومركز العرب (المادة ٦ من صك الانتداب) ولأنه يؤدي لا محالة إلى تعكير السلام وخلق عداوة دائمة بين اليهود وأمم الشرقين الأوسط والأدنى (البند ١٢ من (الكتاب الأبيض) لسنة ١٩٣٩)، ولأنه يبدّد (الأمانة المقدسة) التي عهد بها ميثاق العصبة إلى المدنية (الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من الميثاق)».

وتضيف مذكرة عوني: «وقد ورد بهذه المناسبة، في (الكتاب الأبيض) لسنة ١٩٣٩ العبارات التالية: إذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيراً سيئاً، فمن الواضح أنه يجب تقييدها. وكذلك إذا كان للهجرة أثر يضر ضرراً خطيراً بوضع البلاد السياسي، فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل (البند ١٢). كما أنه ورد في البند عينه من (الكتاب الأبيض) أنه أصبح على حكومة جلالته الآن أن تختار بين سياستين: إما أن تعمل على توسيع الوطن القومي توسيعاً لا نهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب (التي) أعربوا بكل شدة (...)، أو تسمح بزيادة توسع الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد لقبول تلك الهجرة، ولكن ليس بدون ذلك. أما السياسة الأولى فمؤداها الحكم بالقوة وهي بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى تخالف في رأي حكومة جلالته روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة، كما أنها تناقض أحكام صك الانتداب لفلسطين. وقد اعترف المستر (اتلي) رئيس الوزارة البريطانية في البيان الذي ألقاه في مجلس العموم في ١٩٤٦/٥/١ بعدم إمكان السماح بهجرة كبيرة دون أن تساهم في ذلك حكومة الولايات المتحدة مساهمة عسكرية ومالية، أو بعبارة أخرى، يرى المستر (اتلي) أن هجرة هذا العدد الضخم لا تتم إلا بحكم البلاد بالقوة، قوة بريطانية وقوة الولايات المتحدة».

ويتابع عوني في مذكراته «إن رفع قيود الأراضي كما وردت في النظام الصادر في عام ١٩٤٠ إثر إعلان (الكتاب الأبيض) مخالف أيضاً لميثاق العصبة وصك الانتداب نصاً وروحاً ومعنى، لأن المادة السادسة من صك الانتداب التي تقضي على الدولة المنتدبة بتسهيل الهجرة اليهودية تُلزم هذه الحكومة في الوقت عينه أن لا تتم الهجرة إلا بعد ضمان عدم الإضرار بحقوق العرب ومركزهم في البلاد. وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنها إنما فرضت قيود انتقال الأراضي تطبيقاً للمادة السادسة من صك الانتداب (البند ١٦ من الكتاب الأبيض). أما التوصية الخاصة بعدم إنشاء دولة

عربية أو دولة أغلبيتها من العرب في فلسطين، فأمر يحمل الظلم على آمال شعب بأكمله، ويناقض في الوقت عينه المادة (٢٢) من ميثاق العصبة والمادة الثانية من صك الانتداب، وذلك لأن المادة الثانية والعشرين من الميثاق تعترف بأن البلاد المنسلخة عن تركية (ومنها فلسطين) قد وصلت إلى درجة من الرقي يمكن الاعتراف باستقلالها مؤقتاً، ولأن المادة الثانية من صك الانتداب توجب على الدولة المنتدبة وضع البلاد في حالات سياسية وإدارية واقتصادية بشأن ترقية الحكم الذاتي فيها».

وبعد أن فند عوني عبد الهادي في مذكرته إلى رئيس الحكومة المصرية، من وجهة نظر قانونية، توصيات اللجنة الأنغلو ـ أمريكية، توجّه إلى دعوة الحكومة المصرية إلى التدخل القانوني: «فإذا لم يكن في التوصيات التي بسطتها اللجنة الانكليزية ـ الأميركية إلا مناقضات ومخالفات لأحكام ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب، فاسمحوا لي أن أوجه نظر دولتكم إلى أنه بوسع حكومتكم والحالة هذه إبلاغ الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، رفض الحكومة المصرية بصفتها عضواً في جمعية الأمم، تلك التوصيات، لمخالفتها أحكام ميثاق العصبة وصك الانتداب واتخاذ التدابير في الوقت عينه لحسم النزاع بالمفاوضة أولاً. فإذا لم يفلح طريق المفاوضة فإن لحكومتكم الحق في أن تعرض النزاع على محكمة العدل الدولية طبقاً للمادة السادسة والعشرين من صك الانتداب، وها هو نصها: (توافق الدولة المنتدبة، عند حصول أي خلاف بينها وبين أحد أعضاء عصبة الأمم، يتعلق بتفسير أحكام صك الانتداب أو تطبيقها، على عرض الخلاف لدى محكمة العدل الدولية المنصوص عليها في المادة (١٤) من ميثاق عصبة الأمم، وذلك في حالة عدم إمكان تسوية هذا الخلاف عن طريق المفاوضة)».

وقد شهدت الفترة التي أعقبت صدور توصيات اللجنة الأنغلو ـ أمريكية تحرّكاً لدى الأوساط العربية في فلسطين وخارجها لمواجهة ما بدأ يُرسم لمصير فلسطين في الخارج. وفي مفكرته ٢٢ ـ ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٦ نقل عوني ما أوردته جريدة **فلسطين** بأن مكتب اللجنة العربية العليا بالقدس قد تسلم كتاباً من قنصل أمريكا يقول فيه إنه بناء على تعليمات من حكومته، فإن للجنة مذكرة مرفقة تنطوي على مطالعات عن فائدة الآراء التي يقدمها المكتب عن تقرير لجنة التحقيق في تمكين حكومة الولايات المتحدة من اتخاذ سياسة نحو فلسطين تكون إنسانية وعادلة. وأورد عوني في مفكرته نص تلك المذكرة على النحو التالي: «بما أن تقرير اللجنة هو بحكم طابعه تقرير استشاري فقط، فإن التواصي التي يتضمنها لا تعتبر تواصي ملزمة. إلا أن الحكومة الأمريكية تعير التقرير اعتباراً خاصاً بسبب: أ ـ منزلة أعضاء اللجنة الشخصية. ب ـ إن اللجنة كانت حرة تماماً في الوصول إلى نتيجة تراها عادلة ومعقولة. ج ـ إن التقرير وضع بإجماع الآراء. د ـ الرغبة في سياسة عادلة. وإن حكومة الولايات

المتحدة ستزن بكل تقدير آراء الحكومات والمنظمات التي تتشاور معها الآن، وإذا كان لا بد من الحكم حسب الردود الأولى التي رفعتها أوساط مختلفة على تقرير اللجنة، فمن الواجب انتظار الانتقادات التي توجه للتقرير. وإن حكومة الولايات المتحدة التي ترغب في الوصول إلى سياسة عادلة وإنسانية في فلسطين تأمل أن تكون الملاحظات والاقتراحات التي ترفع إليها ذات صفة إنشائية. لقد أرادت حكومة الولايات المتحدة عن طريق إشراك مواطنين أمريكان بلجنة التحقيق وأعمالها الوصول إلى معلومات لتكوين رأي سياسي في بعض المشكلات المعقدة. وإن حكومة الولايات المتحدة تعرف أن دولاً ومنظمات سيكون لها رأيها الخاص في هذه المشكلات، وإن هذا الرأي قد يتفق مع رأي الولايات المتحدة وقد لا يتفق. ولقد نالت لجنة التحقيق المساعدة والتعاون، والحكومة الأمريكية ممنونة لذلك، وهي تأمل أن تستمر هذه المساعدة والتعاون في المستقبل عندما تتطور الأمور. وإن حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة دائماً للعمل بكل قواها لتقابل الحكومات والجماعات المعنية بالأمر بمثل الود الذي أظهرته لممثليها ولرعاياها.

«إن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن الاهتمام الذي أظهرته في الشؤون التي بحثها تقرير اللجنة هو اهتمام عادل مبني على: أ ـ الرغبة في المساعدة وعلى الشعور مع ضحايا الاضطهاد النازي الفاشي سواء كانت هذه الضحايا يهودية أو غير يهودية. ب ـ أن سكان أمريكا قدموا خلال سنوات طويلة مساعدات عظيمة للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهناك أساس للاعتقاد بأنهم سيواصلون الاهتمام به. ج ـ الرغبة لسكان أمريكا وحكومتها في أن يعززوا العلاقات الإنسانية الودية التي يأملون أن تكون متناسقة ومستمرة مع بلاد الشرق الأوسط في ميادين كثيرة إلى جانب الميدان السياسي والثقافي والتجاري والاقتصادي. د ـ على الوزن الذي تقيمه الولايات المتحدة للمساعدة التي قدمها الشرق الأوسط ـ وهو لا شك سيواصل تقديمها ـ لسلامة العالم، ولقيام المنظمة الدولية التي أقيمت لهذا الغرض». وتنتهي المذكرة الأمريكية بالقول: «إن حكومة الولايات المتحدة تكون مسرورة إذا تلقت اقتراحات وملاحظات بشأن تقرير لجنة التحقيق بمجموعه أو بما يتعلق بقسم منه، وهي ممنونة لو تلقت هذه الملاحظات والاقتراحات خلال ٣٠ يوماً ابتداء من اليوم على أكثر تقدير».

وتعليقاً على مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في أنشاص (قرب القاهرة) في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٦[٩] لاتخاذ موقف عربي موحد إثر توصيات اللجنة الأنغلو ـ

---

(٩) على أثر صدور تقرير اللجنة الأنغلو ـ أمريكية اجتمع ملوك ورؤساء العرب في أنشاص (قرب القاهرة) وبحثوا في القضية الفلسطينية واتخذوا مجموعة من القرارات ورد فيها: «أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، وورد فيها التأييد =

أمريكية، سجل عوني في مفكرته ما يلي: «نقل لي موظف من وكالة الأنباء العربية قرار مؤتمر الملوك المذاع بالراديو بعد الظهر، وأعطيته (عوني) الكلمة الآتية: لم يستغرب أحد منا قرار مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم المذاع في الراديو عن فلسطين، فالعرب في جميع البلاد العربية لمصممون التصميم كله على الاستماتة في سبيل الدفاع عن فلسطين، قلب البلاد العربية النابض، وهل ابن السعود والفاروق وعبد الله وعبد الإله والقوتلي والخوري إلا من صميم العرب ورأسهم المفكر؟ عاش العرب وعاش ملوكهم ورؤساؤهم وأمراؤهم».

وفي حين توجهت أنظار الجميع إلى الاجتماع الذي دعا إليه مجلس الجامعة (اجتماع فوق العادة) في بلودان ٨ ـ ١٢ حزيران/يونيو[١٠] لتدارس كيفية مواجهة تقرير اللجنة الأنغلو ـ أمريكية، ازداد الانشقاق بين رجال الأحزاب الفلسطينية في وقت كان الموقف يحتاج إلى توحيد الجبهة الفسطينية، أشارت إلى ذلك يوميات عوني عبد الهادي أواخر أيار/مايو ١٩٤٦ التي سجل فيها: «نشرت جريدة **الأهرام** بمصر تحت عنوان (انشقاق في الأحزاب العربية بفلسطين)، عن رويتر، بالقدس، حدوث انشقاق كبير بين الأحزاب العربية في فلسطين على أثر القرار الذي اتخذته الأحزاب العربية الخمسة في اجتماعها الذي عقدته اليوم (أي في ٢٩) في القدس واستغرق ثلاث ساعات. وهو قرار خاص بإنشاء جبهة عربية عليا تنافس اللجنة العربية العليا التي يرأسها الآن السيد جمال الحسيني، وتتألف هذه الجبهة العليا من رؤساء الأحزاب الخمسة الذين رفضت اللجنة العربية العليا قبول ترشيحهم العشرة في عضويتها... ومما يذكر أن المعارضة بين الأحزاب العربية أخذت تشتد منذ عودة السيد جمال الحسيني من المنفى في شهر يناير الماضي. وكان السيد جمال ـ الذي يزعم أن الحزب العربي الفلسطيني الذي يرأسه يمثل الأغلبية الساحقة من العرب ـ قد صرح بأنه غير مستعد لتوسيع نطاق اللجنة العربية العليا بضم ممثلين عن الأحزاب الخمسة إليها إلا إذا وافق شخصياً على الأشخاص الذين ترشحهم هذه الأحزاب... قُدمت له الأسماء

= للمطالب العربية الفلسطينية وهي إيقاف الهجرة ومنع انتقال الأراضي إلى الملكية اليهودية واستقلال فلسطين، كما ورد فيها ضرورة تقديم المساعدات المادية لعرب فلسطين وضرورة دعمهم بكل الوسائل الممكنة في حالة اضطرار العرب للدفاع عن أنفسهم ضد الغزو الصهيوني.

(١٠) تلا اجتماع أنشاص اجتماع جامعة الدول العربية في بلودان من ٨ ـ ١٢/٦/١٩٤٦ وحضره عدد كبير من رؤساء الوزارات ورؤساء البرلمانات. وصدرت عنه مجموعة متعددة من المذكرات والمقررات منها مذكرة إلى الحكومة الأمريكية وأخرى إلى الحكومة البريطانية ومذكرة عامة حول موقف الجامعة من تقرير اللجنة الأنغلو ـ أمريكية وتعليقاتها على التوصيات. وقد تجسد الرفض القاطع على تقرير اللجنة، غير أنه لم يرد أي شيء عن خطة عربية موحدة يمكن اعتبارها رداً عملياً على التقرير المذكور في حال تطبيقه.

فرفض قبول مرشحين ينتميان إلى هيئات اليسار العربية. وستعقد الجبهة العربية العليا اجتماعها العام الأول من ٢ يونيو المقبل، وستعلن فيه برنامج سياستها. والمفهوم من المصادر الوثيقة الاطلاع أن الجبهة العربية تحبذ عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة، في حين أن السيد جمال الحسيني صرح مراراً (سمعنا الراديو يقول على لسانه حينما كان بالشام) بأنه لا يعتقد أن هناك أية فائدة مرجوة من وراء عرض القضية على هيئة الأمم. ومن أبرز زعماء هذه الجبهة السيد عوني بك عبد الهادي رئيس حزب الاستقلال الذي كان سكرتيراً للمغفور له الملك فيصل عاهل العراق الراحل، والدكتور حسين فخري الخالدي رئيس حزب الإصلاح الذي انتخب رئيساً لبلدية القدس قبل نفيه إلى جزيرة سيشل في سنة ١٩٣٧، ولا يعرف حتى الآن إذا كانت حكومة فلسطين والجامعة العربية ستنظران بسبب هذا الشقاق إلى التعامل في المستقبل مع هاتين الهيئتين السياسيتين العربيتين بدلاً من اللجنة العربية العليا وحدها التي يحتمل أن تكون أقل تمثيلاً للرأي العام العربي من الجبهة العربية».

وكان عزة دروزة، وقبل أن تنشر الجرائد خبر تأليف الجبهة العربية العليا قد بعث رسالة من دمشق إلى عوني رداً على رسالته في ١٩٤٦/٥/٩، ذكر فيها أنه كان اجتمع في دمشق مع جمال الحسيني وتحدث معه طويلاً في الموقف ووجوب بذل الجهد للتعاون و«ضب الطابق». وقد وعده جمال بالتساهل بقدر ما يمكن في هذا السبيل، كما تحدث ملياً في هذا الشأن مع أحمد الشقيري أيضاً. وبرأي عزة: «أن الموقف الخطير الذي تقفه البلاد يجعل التضامن والتساهل في الوصول إليه محتماً على كل وطني، فالناس في الخارج يتأذون وإخوانكم يتأذون معهم من سيرة التشاد على عدد المقاعد والأشخاص بين الزعماء في فلسطين، ويرون في ذلك مهزلة أليمة، والوطني الذي تهمه القضية قبل كل شيء هو المسؤول عن إيجاد طريقة ما والتساهل فيها، ونحن نعرف أن هناك من لا يهمه من هذا الأمر إلا الظاهر والمظاهر، وقلما يندفع بدافع وطني وشعور بالمصلحة القومية فلا يجوز مجاراته في ما يريد».

ويشير عزة في رسالته إلى أنه قد توضح له من رسالة عوني ومن أقوال جمال «أن الاتفاق المبدئي قد تم كما يبدو أن هناك شيئاً غير يسير من التساهل من جانب جمال وجماعته، فبعد أن كان معترفاً لحزب جمال بخمسة مقابل خمسة من الأحزاب رضي أن يكون له سبعة مقابل عشرة من الأحزاب. وقد سُمي العشرة المحايدون، وقد يكون في القول إن بعضهم ميوله معهم صحيح. غير أنه يؤكد أنه لا يوجد لأي منهم أي اسم في الحزب العربي كعضو. ولقد استعرضت الأسماء فوجدت طابع الوطنية والطيبة هو الغالب عليهم. وقد بقي على الأحزاب اختيار عشرتهم». ويعترض عزة على بعض الأسماء التي بعثها عوني في رسالته وذلك أن «طابعهم الحزبي المعارض قوي بارز، وأخشى أن يتحول الأمر في اللجنة الجديدة إلى مشادة حزبية متناظرة يتعطل

فيها العمل وتشتد فيها المهاترة وأن تعود فيها سيرة اللجنة التنفيذية السابقة. ولقد سمعت ممن أثق به من أهل يافا أن (عصبة التحرر القومي)[11] تدعو إلى اتحاد عمالي عربي - يهودي وأن لعميدها أميل توما نشرات في ذلك، وسمعت منه أيضاً أن هيئة (الجبهة القومية)[12] في يافا لم تتورع عن أخذ رشوة من شخص باع بيارته لليهود للسكوت عنه، وأنها اضطرت إلى إعادتها لما هاج الناس عليها، فكيف تقبلون أن تكلفوا اختيار ممثلين عن هؤلاء وأولئك أيضاً. لذلك أرى أن تعيدوا نظركم في الأسماء المقترحة وأن تهتموا ليكون طابعهم وطنياً وسلوكهم مستقيماً، وأن لا يراد من تقديم الأسماء المناظرة الحزبية بل العمل الوطني وحسن التمازج والانسجام. ولست بسبيل إلقاء دروس طبعاً بل إن القلب يحترق لوعة على موقفنا (البيزنطي) وبلدنا يحاط بها من كل جانب والنار تشتعل فيها فلا حول ولا قوة إلا بالله». ويوضح عزة أنه يبذل الجهد في دمشق في جعل إخواننا في سوريا يدركون خطورة الحالة على البلاد العربية جميعاً، ويقفون من القضية موقف من يُغزى وطنه الخاص، وهم مدركون هذا على ما يظهر. وإننا لنرجو أن تسفر الاجتماعات المتعلقة عن موقف حازم موحد للعرب جميعهم، تنجو به فلسطين من المأزق العصيب الذي تواجهه». وفي خاتمة رسالته، ذكر عزة وقد بلغه خبر تأليف (الجبهة العربية العليا) أنه كان «لهذا الخبر أثر مدهش في جميع الأوساط بقطع النظر عما إذا كان هناك مبرر أم لا، فأناشد الجميع بتلافي الموقف الضار بالجميع وبالقضية والداعي لتقزز الناس يا سيدي»... ويلح عزة أخيراً على عوني أن يحضر هو وغيره إلى سوريا قبل ٨ حزيران/ يونيو «لتكون الاتصالات مع مندوبي الدول العربية التي ستجتمع في ٨ حزيران في بلودان».

وقبل أن يتوجه عوني إلى بلودان توجه إلى عمان مرتين: الأولى في ٢٥ أيار/ مايو لأنه كان من بين من دُعوا لحضور حفل إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية وحضور تتويج الملك عبد الله في عمان في اليوم نفسه[13]، سجل في

---

(١١) عصبة التحرر القومي والأصح عصبة التحرر الوطني. أعلنت عن وجودها كمنظمة سياسية مستقلة عام ١٩٤٣ في خضم الحرب الثانية واستمرت تعمل حتى عام ١٩٤٨، والذين أسسوا العصبة كانوا أعضاء منشقين عن الحزب الشيوعي الفلسطيني وتضامنت العصبة مع قيادة الحركة الوطنية مع المحافظة على استقلالها.

(١٢) قد تكون إحدى التنظيمات ذات التوجه اليساري.

(١٣) كتب عوني في يومياته بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٤: «سافرت الساعة الخامسة مساء إلى عمان ومعي فؤاد بك النشاشيبي ومسز براون هيل (Brown Hill) وابنتها اللتين طلبتا مني أخذهما بسيارتي إلى عمان. وصلنا عمان الساعة الثامنة فأخذني ممدوح بن كامل عبد الهادي، بالقوة إلى بيته الواقع في مدخل البلد وعلى قمة الجبل الشرقي واقتضى الأمر إلى تسلق الجبل بارتفاع ١٥٠ متراً تقريباً فوصلت إليه منتهك القوى. وقضيت الليلة هناك، لصعوبة العودة إليه فيما لو نزلت إلى البلد».

يومياته هذا الحدث: «في الساعة الثامنة والنصف كانت جلسة المجلس النيابي (أي التشريعي) الذي قلب إمارة الأردن إلى مملكة الأردن الهاشمية، ولا أعلم ما إذا كان هذا للمقارنة بينها وبين المملكة العربية السعودية، وكان الأفضل تسميتها بـ (المملكة الأردنية) فقط، لو اكتفى المجلس النيابي بإعلان استقلال الإمارة الأردنية، وعدل القانون الأساسي تعديلاً يتفق مع مبادىء الاستقلال، لو أنه اكتفى بذلك، لنال ثناء عاطراً من الجميع. إني لم أحضر هذه الجلسة واكتفيت بحضور (جلسة البَيْعة) بقصر رغدان. وضعوا في قاعة الطابق الثاني الكبيرة (كولتكا) من جوخ عادي يجلس عليه صاحب البيعة، وجلس عن يمينه رئيس وزراء شرق الأردن ثم وزير مالية المملكة العراقية السيد (ممتاز) بك وبعده المندوب السامي لإدارة فلسطين، وجلس عن يمينه نوري باشا السعيد ثم قاضي القضاة الشيخ فهمي هاشم ثم أحمد باشا الراوي الوزير المفوض لسوريا ولبنان... الخ. ووضعوا مقعداً طويلاً تجاه كرسي العرش، جلس عليه الوصي على المملكة العراقية وعن يمينه الأمير طلال وعن شماله الأمير نايف. ويلي هذا المقعد (كلاتيق) عادية جلس عليها بعض قناصل الدول ووزراء المملكة العراقية والأردنية، وجلست أنا في الصف الثاني. وكان من الفلسطينيين في هذا الصف: راغب بك النشاشيبي وسليمان بك طوقان وجمال الحسيني والشيخ المظفر. وكان إبراهيم الشنطي والشيخ القلقيلي جالسين في المقاعد الأخيرة المخصصة للصحفيين. ولم يلبث أن أُدخل صاحب البيعة للقاعة حتى نادى رئيس وزراء الأردن ثلاثاً... يعيش الملك... وقرأ خطاباً قصيراً بعد ذلك، هنأ نفسه فيه على تهيئة الظروف له فرصة حمل قرار المجلس النيابي (بالمناداة) بالأمير عبد الله ملكاً، تلاه السيد الشريقي، وزير الخارجية، فقرأ هو الآخر خطاباً، ولكنه أطول من خطاب رئيس الوزراء، وكان آخر الخطباء رئيس المجلس النيابي الذي قرأ قرارات البيعة. وهنا نهض (جلالة الملك) عبد الله وقرأ خطاباً قصيراً شكر فيه شعبه على ما حباه به من ثقة وأكد بأن سياسته توثيق عرى الصداقة مع حليفة بلاده بريطانيا العظمى وبقية الدول، وقال حينما ذكر فلسطين: (إنها نصب أعيننا) واكتفى بهذا القدر من الكلام. وقد كان ذلك في اليوم الذي أعلنت فيه وزارة الخارجية الأميركية أن إدخال مائة ألف يهودي هو من سياسة الولايات المتحدة والاستشارات المطلوبة لا علاقة لها في هذا الأمر».

وجاءت زيارة عوني الثانية إلى عمان قبل يومين من عقد مؤتمر بلودان في ٦ حزيران/يونيو وبدعوة من الملك عبد الله، وتناول طعام الغداء على مائدته، وكان حلمي باشا والشيخ صبري عابدين ومحمد يونس الحسيني من جملة من تناول طعام الغداء على المائدة الملكية. ويتابع عوني بعض ما دار حينئذ: «وقد أسرّ (أي الملك) لنا بعد الغداء أنه اقترح على مؤتمر الملوك والرؤساء (في أنشاص) زيادة

رسوم الطوابع وسكك الحديد والاستدعاءات وتخصيص ما ينتج من هذه الزيادة لإنقاذ أراضي فلسطين. وقال (أي الملك) إن اقتراحه قد قُبل. وأسرّ لي حلمي باشا أن الملك قال له قبل حضوري للمقر إن الملك فاروق أطلعهم على كتاب من الحاج أمين يحضّ فيه الملك فاروق على تخليص فلسطين بالسلاح، أسوة بمن خلّصها من قبل مثل صلاح الدين، آتياً من مصر. غير أن الملك عبد الله فنّد هذا الاقتراح».

وقد سجل عوني في يومياته، بعد زيارته عمان، تفاصيل دقيقة عن رحلته إلى سورية، فكتب: «غادرت أمس القدس نحو الساعة ٤ مساء (للشام) بدعوة من مجلس الجامعة، هذا نص البرقية: (نرجو حضوركم إلى بلودان حالاً). ووردت مثل هذه البرقية إلى راغب بك النشاشيبي وحسين بك الخالدي والسيد يعقوب الغصين وعبد اللطيف صلاح وحلمي باشا الذي سافر للشام قبل يومين. بتنا الليلة جميعاً بطبرية وغادرناها في صباح اليوم التالي نحو الساعة الثامنة إلى الشام أنا والنشاشيبي وعبد اللطيف صلاح بسيارة، والدكتور الخالدي ويعقوب الغصين بسيارة ثانية، فوصلنا إلى الشام نحو الساعة الحادية عشرة ونزلنا بفندق أوريان بلاس. وبعد أن استرحنا قليلاً ذهبنا لقيد أسمائنا في سجل الزيارة لرئيس الجمهورية. واجتمعت قليلاً في بهو الفندق (بأبي إبراهيم) ـ أحد قادة الثورة ـ الذي طلب مني ضرورة مساعدته في تعيين معاش له ولعائلته. سجلنا أسماءنا في القصر وزرنا نبيه بك العظمة في وزارة الدفاع (كان وزيراً لمدة شهر) بقرب البرلمان، وعدنا من عنده لمقابلة شكري بك القوتلي بناء على طلبه. فطلب منا أن نوضح لمجلس الجامعة حقيقة الواقع، فيما يتعلق بمكاتب الدعاية والمشروع الإنشائي وغير ذلك من المؤسسات المنوي تأسيسها، وأن يُترك (لهم) أمر البت في كل هذه الأمور، تاركين المسؤولية (عليهم).

«ذهبنا بعد ظهر اليوم إلى بلودان وحضرت اجتماع اللجنة الخاصة التي فوض لها أمر بحث الخلاف القائم بين (اللجنة العربية العليا) (والجبهة العربية العليا) ومسألة إيجاد هيئة عليا تمثل فلسطين. وكان مندوبو مجلس الجامعة مؤلفاً من إبراهيم باشا هاشم رئيساً ومن صائب سلام وصادق البصام وحمدي باشا الباجه جي وحافظ رمضان باشا والشيخ يوسف ياسين وحبيب أبو شهلا. وكان من الفلسطينيين، ما عدا رؤساء الأحزاب، صبحي بك الخضرا وعزة دروزة وأكرم زعيتر وواصف كمال وفريد العنبتاوي ورفيق التميمي وأميل الغوري. تكلم السيد صائب سلام عن ضرورة إيجاد هيئة موحدة، وقال إن هنالك توجيهاً سامياً من قبل مؤتمر الملوك والرؤساء في أنشاص يقضي بإيجاد هيئة موحدة يعين أعضاءها مجلس الجامعة، إذا لم يتفق عرب فلسطين على ذلك. وقد تكلم في الموضوع كل من صبحي بك الخضرا، وعبد اللطيف بك صلاح والدكتور الخالدي. وكان أول من تكلم صبحي بك، فأخذته الحماسة ودعا للوحدة بقوة ولو وراء السيد جمال (هذا من شأن الخطباء التي تدفعهم

العاطفة حين القول)، وتكلم عن الأراضي بفلسطين بإسهاب. وتكلم الدكتور الخالدي عن اختلاف الأحزاب وامتناع الحزب العربي من العمل مع بقية الأحزاب وتوسطه منفرداً لتوكيل موسى العلمي لدى اللجنة التحضيرية المنعقدة بالاسكندرية، واستئثار موسى العلمي بمكاتب الدعاية دون أن يستشير أحداً من موكليه، ثم تكلم عن استئثار جمال الحسيني بالعمل. وتكلم عبد اللطيف صلاح عن الحالة الحاضرة وسعْي جمال الحسيني للزعامة محل الحاج أمين الحسيني، واستبداد جمال بالموقف. وتكلم بعد ذلك جمال فكذّب في جل أقواله، ومما قاله إن رؤساء الأحزاب (فوّضته) لإعادة تنظيم اللجنة العربية العليا. وهنا قاطعته (أي عوني) وفنّدت هذا القول وأوضحت الواقع واسترساله بالكذب. وقال (جمال) حينما أبلغنا السيد صائب سلام قرار الملوك، المتعلق بإلغاء الأحزاب بفلسطين، أنه غير مستعد لإلغاء الحزب العربي، لأنه حزب له فروع وأصول بفلسطين، وقال ذلك على أثر قول السيد واصف كمال بضرورة إلغاء جميع الأحزاب بفلسطين نزولاً على قرار مؤتمر أنشاص. ودامت الجلسة، والأحاديث لم تخرج على نقد البعض أعمال البعض الآخر، إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وانفضت الجلسة على أن تعقد جلسة ثانية في اليوم التالي، أي في ١٢ منه نحو الساعة العاشرة صباحاً».

عاود عوني التسجيل في يومياته: «نمت ليلتي بفندق بلودان وعاد رؤساء الأحزاب (للشام) وقد قضيت صباح اليوم كله بالتحدث إلى (فيليب حتي) الذي كان ينزل ببلودان. وقد جاء رؤساء الأحزاب لبلودان وقت الغداء ولم تنعقد لذلك الجلسة التي كان منوياً عقدها نحو الساعة العاشرة صباحاً. تناولنا طعام الغداء ببلودان ودعوت حلمي باشا للقيلولة في غرفتي. ونحو الساعة الرابعة جاء لغرفتي السيد صائب وجمال الحسيني والدكتور الخالدي وصبحي الخضرا لبحث عدة مشاريع تتعلق بإيجاد هيئة موحدة، فبحث في بادىء الأمر مشروع جمع الجبهتين اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا، وهنا قال جمال بضرورة إنقاص عدد أعضاء الجبهة من (٢١) إلى (١٨) وحجته في ذلك أن عدد أعضاء اللجنة العربية العليا (١٨) وقبوله في السابق بـ (٢١) عضواً كان قبل أن تشكلت الجبهة. والغريب أني لامست ميلاً من الدكتور الخالدي بقبول هذه الفكرة. ثم طلب عدم دخول اليساريين، الأمر الذي لم أوافق (أي عوني) عليه. ثم لا أعلم من بحث تأليف هيئة موحدة من (١٠) أشخاص: (٦) من رؤساء الأحزاب و(٢) مستقلين و(٢) من الحزب العربي، ينتخبهم جمال الحسيني. وطلب الدكتور الخالدي ضم حلمي باشا وعارض في ذلك الحسيني. وتدخل السيد صائب سلام بالأمر طالباً إضافة عضو من الحزب العربي، فتصير الهيئة (١٢) عضواً. وهنا أصابني (أي عوني) دور عصبي سببه وقاحة جمال واتخاذه حججاً لا تختلف كثيراً عن الحجج الواهية التي

يدلي بها اليهود في سبيل إثبات ما لهم من حقوق بفلسطين. فاندفعت لاقتراح سخيف في حد ذاته وهو ترك كل هذه المباحث العقيمة وتأليف اللجنة الموحدة من أشخاص: الدكتور الخالدي وحلمي باشا وجمال الحسيني. فتلقف الجميع هذا الاقتراح كأنه نازل من السماء وطلب جمال أن يزاد شخص مسيحي من الحزب العربي. وكان أشد المجتمعين ميلاً، على ما ظهر، الدكتور الخالدي، ومما ظهر لي أنه كان في ذلك ميالاً لقبول أي اقتراح يبديه جمال الحسيني، وربما كان ذلك على أثر تفاهم حصل بينه وبين السيد صائب سلام، قريبه لأن أخت صائب زوجة السيد أحمد سامح الخالدي.

«وقد كانت الساعة قاربت الساعة السادسة، وكان مجلس الجامعة قد عقد وطلب من السيد صائب الحضور إليها سريعاً، فذهب والسيد جمال للجلسة. وقد فهمت بعد ذلك أن السيد صائب سلام قال لمجلس الجامعة: (إني أزف إليكم بشرى اتفاق الأحزاب على تعيين أربعة أشخاص كهيئة فلسطينية عليا لفلسطين وهم: السادة جمال الحسيني نائب رئيس، وأميل الغوري سكرتيراً، وأحمد حلمي باشا والدكتور الخالدي عضوين). وفهمت أن السيد فوزي الملقي، مندوب شرق الأردن سأله فيما إذا كان هنالك اتفاق خطي على ذلك فأجاب بالنفي. ولكن السيد سعد الله الجابري (رئيس الوزراء السوري) تدخل في الأمر، وقال: لا لزوم لأي اتفاق خطي وإن السيد صائب جاءنا بالخبر اليقين. وعليه قرر مجلس الجامعة العربية تعيين هؤلاء الأشخاص ممثلين للهيئة الموحدة المطلوبة. وهكذا تم تعيين هذه الهيئة (بالبَلْفة) التي أحكم السيد صائب سلام بحضور السيد جمال الحسيني تدبيرها. ولو قال لهم السيد صائب الحقيقة على أن عوني عبد الهادي اقترح (٣) أشخاص، وأن جمال الحسيني رشح أميل الغوري، وأن جمال الحسيني طلب أن يكون نائباً للرئيس لهذه الهيئة بحجة أنه كان نائباً للرئيس في مؤتمر فلسطين بلندن، وأن هذه النيابة باقية حتى بعد انتهاء المؤتمر المذكور، وأنها باقية إلى حين عودة المفتي لفلسطين[١٤]، أقول لو قال صائب سلام لمجلس الجامعة هذه الحقيقة، لما كان أقدم المجلس على تعيين هؤلاء الأشخاص ممثلين للهيئة الموحدة المطلوبة»[١٥].

وقبل أن يغادر عوني بلودان بعث برقية إلى أعضاء المؤتمر المجتمعين: «أحيي المؤتمرين الكرام الذين جمعهم شرف العزم على الدفاع عن الوطن المهدد، وأؤيد

---

(١٤) عاد الحاج من فرنسا إلى مصر في ظروف انعقاد مؤتمر بلودان.

(١٥) أخذت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مصر وبعد بضعة أشهر قررت ضم خمسة أعضاء آخرين: معين الماضي ورفيق التميمي وإسحق درويش والشيخ حسن أبو السعود وقد استقال عزة في أواسط ١٩٤٧.

مقرراتكم صميمياً ولا سيما تدابيركم لتحقيق الوحدة الوطنية، وأناشدكم التضامن أمام الخطر المحدق. ولنطالب بريطانيا بإيقاف الهجرة إيقافاً تاماً، ولنعلن أن أية سياسة يمليها الإرهاب اليهودي والتدخل الأمريكي، تنتقص حقوقنا ولن تؤدي إلى استقرار السلم في الشرق، وأن العرب الفلسطينيين عازمون على إقامة دولتهم في بلادهم ضمن الوحدة العربية ولن يهادنوا حتى يبلغوا أهدافهم».

وظل عوني يشعر بخيبة الأمل لما انبثقت عنه مداولات بلودان حول تشكيل الهيئة العربية الجديدة، عبرت عنها رسالة بعث بها من القدس في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٦ إلى صديق له (؟) تتفق في خطوطها العامة مع يومياته. يفسر له ما يمكن أن يكون قد غمض عليه من حوادث بلودان: «فلا بد أنك عجبت لأمر تشكيل الهيئة الجديدة من أربعة أشخاص وأنا لست منهم. لقد كان السبب في ذلك (قرفي) من الحالة كلها. حضرت ليلة (١١) الماضية جلسة مؤلفة من (١٥) ممثلاً عن مجلس الجامعة... وقد اكتفى الحاضرون أن يبحثوا في هذه الجلسة تاريخ الماضي، انتقدوا فيها أعمال موسى العلمي وأعمال جمال من الجهة الواحدة، (ودافع) فيها الجهة الثانية على التهم الموجهة لهذين الشخصين. وقد دامت هذه الجلسة حتى الثانية بعد منتصف الليل ولكن على غير جدوى. وقد أفهمنا ممثلو الجامعة العربية بأن هناك توجيهات سامية تتعلق بضرورة إنشاء هيئة موحدة تعترف بها الجامعة وتشكل هذه الهيئة إما باتفاق أصحاب العلاقة أو بقرار من الجامعة نفسها. وفي اليوم الثاني، أي في ١٢، جاء لغرفة منامتي السيد صائب سلام وجمال الحسيني والدكتور الخالدي وصبحي الخضرا، بحثوا موضوع الهيئة الموحدة، فكان جمال يبدي آراء ما أنزل الله بها من سلطان، الأمر الذي جعلني (اقرف) الوضعية كلها. فقلت لهم في كثير من الحدّة: لماذا لا تتركون كل مشاريعكم العويصة وتكتفون بتشكيل الهيئة المنشودة من ثلاثة أشخاص وهم جمال والخالدي وحلمي باشا، فتمسّك بعضهم بهذا الاقتراح الفجائي قائلين هذا حسن على أن يضم عليهم مسيحي. وكانت الساعة قد بلغت حينذاك السادسة فطلب صائب سلام وجمال لاجتماع مجلس الجامعة الذي يعقد في هذه الساعة، فهرول الاثنان إلى المجلس وقد فهمت بعد ذلك أن صائب سلام قال حينما دخل قاعة الاجتماع (إني أزف إليكم بشرى اتفاق الأحزاب على تشكيل الهيئة الموحدة من أربعة أشخاص وهم من تعلمون الآن). وقد تنبأ بعض الحاضرين أن في الأمر سراً فطلب منه أن يطلع المجلس على وثيقة الاتفاق، فأجاب صائب سلام بأنه لا يوجد وثيقة خطية في ذلك».

إن انسحاب عوني من عضوية الهيئة العربية العليا لم يضع حداً لنشاطه السياسي، واتصالاته العربية، وكانت صداقته للأمير فيصل آل سعود، مستمرة، تطلعاً لخير نصير للقضية، وقد انتهز فرصة زيارة الأمير فيصل إلى الأردن ليرسل له برقية

من القدس في ٣١/١٢/١٩٤٦، يقول فيها: «هذه بلادكم أغوارها وأنجادها ترحب بسموّكم وترى فلسطين بزيارتكم إحياء لآمالها القومية وتقرأ بطلعتكم رمز الفداء لها أخذاً بمنهاج جلالة الملك والدكم المعظم. وإني لشديد الحزن لعدم تمكني من التشرف بالسلام والترحيب بسبب مرضي، وإني وجميع محبيكم بفلسطين كانوا يرجون أن تجدوا متسعاً من الوقت لتشريفهم بالزيارة ولو بضع ساعات في بيتكم الصغير مكرمة من سموّكم لا تنسى».

وقد أخذت التطورات في فلسطين تزداد خطورة: أعمال الإرهاب متزايدة، والحلول السياسية التي حاولت بريطانيا طرحها كان مآلها الفشل[١٦]، ولا يوجد بين أوراق عوني عبد الهادي ما يلقي الضوء على هذه المرحلة سوى رسالة بعث بها صديق من حيفا هو المحامي الياس كوسا ينقل له نص مذكرة رفعها إلى المندوب السامي في ٢٥/٢/١٩٤٦ يحتج فيها على السياسة البريطانية تجاه حلّ القضية الفلسطينية وموالاتها لليهود. وينقل المحامي الياس كوسا في مذكرته إلى المندوب السامي برقية كان قد بعث بها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ إلى رئيس مجلس العموم البريطاني فحواها: «إن تأكيد تشرشل بأن إعطاء فلسطين للعرب يوجب اشتراك انكلترة بحرب مع اليهود تشويه للحقيقة. أخرجوا من فلسطين يلتزم اليهود المنطق والعقل. إن المآرب الاستعمارية الانكليزية هي التي تجعل قضية فلسطين غير قابلة للحل». ويعتقد المحامي الياس كوسا، كما ورد في مذكرته للمندوب السامي، ويشاركه في هذا الاعتقاد كل عربي مثقف في العالم العربي قاطبة، «أنه ليس لحكومة جلالته أية نية مخلصة وقصد شريف لحل قضية فلسطين، إن عجرفة اليهود وعنادهم نتيجة لسياسة تلك الحكومة ولموقف المسايرة واللين والمحاباة والدلال الذي تقفه من الزعماء الصهيونيين والهيئات اليهودية المسؤولة، وإنه لأمر بعيد الاحتمال أن يجرؤ اليهود على ارتكاب الأعمال الوحشية التي يقومون بها الآن في مختلف أنحاء البلاد لو علموا أن لا سبيل لهم للاعتماد على الحراب البريطانية، فوجود هذه الحراب هو بحدّ ذاته المشجع للإرهابيين اليهود على التمادي في حركاتهم الإجرامية والحافز للزعماء الصهيونيين والهيئات التمثيلية اليهودية على تحدي سلطة الحكومة والوقوف منها موقف التهديد والهزء، إذ إنهم يعلمون حق العلم أن حكومة عربية ديمقراطية

---

(١٦) كانت بريطانيا بعد الحرب قد عادت إلى سياستها التقليدية في لجان التحقيق، والمؤتمرات، وبعد لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية عقد مؤتمر لندن في دورتين عام ١٩٤٦ لتسوية القضية الفلسطينية، ودخلت الولايات المتحدة بثقلها لدعم دعوى اليهود بإقامة وطن قومي. ولما فشلت بريطانيا في فرض حل للقضية أعلنت تخليها عن الانتداب وإحالة القضية على الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٤٧.

تقوم في هذه البلاد لن تسمح بعصيان أو تحد لسلطتها، بل إنها تتخذ ضدهم من التدابير ما يليق بنفوذها وكرامتها».

وبعد أن يورد المحامي الياس كوسا خبر قرار الحكومة الانكليزية سحب الجيش البريطاني من الهند وتسليم زمام السلطة السياسية للهنود من أجل التقليل من خطر وقوع حرب أهلية، يتابع في مذكرته القول بأنه «إذا كانت حكومة جلالته صادقة ومخلصة في رغبتها بأن يرفرف السلام على فلسطين وأن تتمتع بالرخاء والتقدم، يجدر بها أن تغادر البلاد، وعندئذ يدرك الفريقان حكمة إنهاء مشاكلهما بأنفسهما فيبادران إلى تسويتها في جو مشبع بروح الودّ والنية الحسنة، لا في جو تسوده الحراب الانكليزية. لقد حكمت انكلترا فلسطين منذ عام ١٩١٨ ولم تتمتع طيلة مدة هذا الحكم بسلام وطمأنينة، وجعلت السياسة الانكليزية من هذه البلاد المقدسة مهبط الديانات الثلاث الكبرى التي تعلم المحبة والتساهل والمساواة والسلام بلاداً بركانية يتأجج فيها شعور البغضاء والكره والمحاباة، وينتشر في أرجائها الإرهاب والاضطراب». وفي ختام مذكرته يتوجه المحامي العربي بهذا النداء: «اسحبوا الحراب البريطانية من فلسطين يَسُدْها السلام. إن من الجائز بل من المحتمل أن يضاعف اليهود بعد سحب الجيش البريطاني أعمالهم الإجرامية وأن يتحدوا سلطة الحكومة، غير أن هذا الموقف وتلك الأعمال لن تطول مدتها لأن اليهود لا (يلبثوا) أن يعلموا أن السلطة العربية الديمقراطية القائمة في البلاد لن تنظر إلى حركاتهم بعين التساهل والمحاباة كما تفعل معهم حكومة جلالته الآن».

لقد جاءت التطورات التالية، على نقيض ما رغبه المحامي الياس كوسا، وانتقلت القضية إلى المحافل الدولية، وكان ذلك الحصيلة النهائية لما ارتكبته بريطانيا خلال رعايتها مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ليتفجر بعدها العنف في الأرض المقدسة ويولد مأساة ندر حدوثها في تاريخنا البعيد والقريب.

الفصل الحادي عشر

عوني عبد الهادي في دمشق: مع نكبة فلسطين وفي أعقابها (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)

إن التطورات السياسية التي رافقت صدور قرار تقسيم فلسطين والأحداث المأساوية التالية، لم تحفظها مجموعة وثائق عوني عبد الهادي إلا على هيئة أوراق متفرقة ورسائل ويوميات سجلها وكأنها جزء من مذكرات كان ينوي أن يعيد صياغتها فيما بعد.

وبعد عدة سنوات من وقوع النكبة، كتب رسالة في ٢٧/٤/١٩٥٩ إلى ابنته في الكويت بناء على طلبها يتحدث فيها عن مقدمات نكبة فلسطين وما رافقها من ملابسات، يقول عوني «لا بد أنك تعلمين شيئاً عما جرى في هيئة الأمم المتحدة حينما بحثت قضية فلسطين وقررت في النهاية قسمتها إلى منطقة عربية ومنطقة يهودية مع اتفاق بينهما على المسائل الاقتصادية، ولا بد أنك تعلمين ما كان من شأن الدول العربية والوفد الفلسطيني (وفد الحاج أمين الحسيني في هيئة الأمم، وكان الحاج أمين كلفني الانضمام إلى هذا الوفد، وكنت حينذاك استشفي بمصر، رفضت التكليف لعدم وجود انسجام بين أعضاء الوفد الذين منهم كان جمال الحسيني).

«الشيء الأول الذي قد لا تعرفينه هو أن الدول العربية كانت تجهل كل شيء عن العرب واليهود في فلسطين. أما مصر فكان رئيس حكومتها النقراشي باشا، وكان شديد المعارضة في دخول مصر الحرب في فلسطين، وهو لم يخضها أخيراً إلا بأمر من الملك فاروق الذي كان يظن بأن الجيوش العربية ستدخل فلسطين فاتحة، وقد لا يطول أمر فتحها عن ساعات معدودات، خاصة وأنه ظن بأنه إن لم يدخل هو الحرب فقد يستغل الفرصة الملك عبد الله ويضم فلسطين إلى بلاده. ودولة سورية كان يرأسها شكري القوتلي، وكان يعتقد أن الأمر هين للغاية وأن فتح فلسطين لا تتحمل بضع جولات عسكرية مظفرة. وقد دفعه (شكري القوتلي) تفاؤله واستخفافه بالأمر إلى شد أزر الحاج أمين الحسيني الذي وعده بطرد اليهود ورميهم في البحر، إذا ما أعطي مليون ليرة سورية. وقد أقر البرلمان السوري فعلاً منح الحاج أمين هذا المبلغ المتواضع. ومما يستحق الرواية أن دولة جميل مردم، رئيس الحكومة السورية حينذاك

أطلعني على الوصل الذي وقعه الحاج أمين بتسلم هذا المبلغ. أما العراق والأردن فقد رضي رؤساؤهما بأن تحتل جيوشهما في فلسطين القسم الذي يحد القسم المخصص للمنطقة اليهودية. وجرى كل هذا ووفدنا العربي وممثلو الدول العربية يصيحون في قاعات هيئة الأمم ضد التقسيم، ويهددون اليهود بالويل والثبور وعظائم الأمور، إذا هم رضوا به. غير أن دول الولايات المتحدة والأوروبية كانوا أعرف بأحوال العرب من العرب أنفسهم، فلم يبالوا في التهديد العربي».

وتابع عوني حديثه في الرسالة إلى ابنته: «صدر قرار التقسيم، كما تعلمين، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، فحلت في فلسطين فوضى لم يكن العرب فيها من الرابحين، جاءهم (مهرج كبير)، فوزي القاوقجي، يزف إلى العرب بشرى الفوز على اليهود، فعسكر في الشمال، كما عسكر الشهيد عبد القادر الحسيني في القدس، وعسكر رفيق له، حسن سلامة في يافا، ولم يكن الشهيدان غير جنديين (كوماندوز)، صالحين لتضحية أنفسهما في المعركة، أما أنهما على شيء من المعرفة في فنون الحرب، فلا. وقد كانت نتيجة فوزي القاوقجي فشل حركته فشلاً ذريعاً، بعد انسحابه من الميدان، وكان نتيجة الشهيدين الآخرين، الاستشهاد، وتراجع بقية المتطوعين كقيادتهما. لم تكن هاتان الفاجعتان غير منتظرتين، فلقد كان لدى اليهود رؤساء شهدوا الحرب الكبرى الثانية، وخاضوا مع الانكليز غمارها، كما كان لديهم جنود حاربوا أيضاً في صفوف الجيوش البريطانية، وهدفهم لم يكن نصرة بريطانية العظمى في ميادين الحروب، وبريطانية في غنى عن نصرتهم، ولكن لتدربهم على الحروب، وخوض معارك فلسطين المنتظرة. التقيت مرة بالحاج أمين الحسيني في دمشق، وكان يعدد انتصارات رجاله في معارك فلسطين، قلت له: (إن رجالك، يا سماحة الرئيس مستعدون للتضحية في سبيل أوطانهم، ولكن الاستعداد للتضحية شيء ومعرفة فنون الحرب شيء آخر. وقلت: إن عند اليهود، رؤساء درسوا فنون الحرب، وخاضوا ميادين الحروب، وإني مع احترامي لوطنية عبد القادر الحسيني ورفيقه، إنهما يصلحان ليكونا (كوماندوز) من الطراز الأول، ولا يصلحان إطلاقاً لقيادة جيش محارب)».

لقد كان وصول عوني إلى دمشق متزامناً مع دخول القوات العربية إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨[1]، وكان قريباً من أصحاب القرارات السياسية والعسكرية

(١) مع اقتراب ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ الذي عينه الانكليز لإنهاء الانتداب كان الطرف الصهيوني يزداد قوة وأفواج اللاجئين تتدفق بسقوط المدن والقرى العربية (حتى خارج خط التقسيم) مع تزايد الإرهاب المسلح الصهيوني. وأعلنت الحكومة البريطانية أن أي تدخل عسكري قبل ١٥ أيار/مايو يعد اعتداء عليها تقابله بالقوة ويسّرت بذلك قيام الدولة اليهودية قبل أن تنسحب. وقد أصدرت اللجنة =

بحكم صلاته القديمة معهم. وسجل في يومياته كثيراً من خفايا المناورات السياسية التي شهدها أو سمعها بنفسه (في دمشق وعمان) المرافقة لملابسات النكبة وما تلاها من تطورات، وعبر عوني في تلك اليوميات وبصراحة عن المشاعر والعواطف التي كانت تموج بها المنطقة في تلك الأوقات العصيبة. وقد كتب في ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨: «ذهبت لقصر الجمهورية في الساعة السابعة مساء، فوجدت طه باشا الهاشمي عند الرئيس (القوتلي). أخبرت الرئيس بما قاله لي الملك عبد الله عن محاولة التحدث إليه بالهاتف ثلاث مرات (بدون جدوى). قال الرئيس إن ذلك لم يحصل وسأل عصام الانكليزي استقصاء الخبر، وأكد هذا الأخير بعد البحث بأن مثل هذه المحاولة لم يعلم بها أحد بالقصر. وهنا أخذت أعدد على الرئيس فوائد الاتصال بالملك عبد الله واقترحت عليه أن يتصل هو به هاتفياً. وجاء بهذه الاثناء جميل بك مردم فطلب إليه الرئيس أن يحدثني بذات الموضوع، وكان رأي جميل بك التريث إلى أن يحضر رياض (الصلح) بعد يومين للشام، وأصررت أنا بضرورة الاتصال حالاً. وفي الساعة التاسعة مال الرئيس لرأيي وطلب المقر بعمان وتحدث ملياً مع الملك، شاكراً له أعماله من أجل فلسطين، ودعاه أخيراً لتناول طعام الغداء يوم الخميس، وطلب إليه أن يتفضل بدعوة الأمير عبد الاله واستأذن بدعوة بشارة الخوري».

وسجل عوني في يومياته في ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨: «جاءني صباحاً رسول من الرئيس لدعوتي للغداء بدرعا. فذهبت إليها نحو الساعة ١٠ صباحاً، فجاء الملك والأمير عبد الاله وكان عناقاً (حسب العادة عند الرؤساء أو الملوك)، واختلى الملك والوصي مع الرئيسين بصوان صغير. ثم اجتمع الجميع مع رؤساء وزرائهم والقواد، وكان نور الدين باشا واسماعيل صفوت باشا وطه بك الهاشمي، وعبد القادر الجندي باشا. وبالغداء لاحظت أن وجه الملك عبد الله كان متجهماً وسألته عقب الغداء حالاً عن السبب، فتعلل بادىء الأمر بالتعب، ثم أفضى لي، بأنه استاء لمفاجأته بمثل هذه المفاوضات التي أكرهوه عليها، ثم قال: (يريد القواد

= السياسية لجامعة الدول العربية في نيسان/أبريل ١٩٤٨ قراراً بتدخل الجيوش النظامية، وزاد نشاط الحكومات العربية للاتفاق على الخطط المقبلة. وفي اجتماع عمان أواخر نيسان/أبريل ١٩٤٨، حضره بعض رؤساء الوزارات العرب ورؤساء أركان الجيوش العربية، تقرر إسناد القيادة العامة إلى اللواء نور الدين محمود (عراقي). وقضت الخطة العسكرية العربية للقتال بعد ١٥ أيار/مايو بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية: «شمالية» من اختصاص جيش الإنقاذ والجيش السوري اللبناني، «وسطى» من اختصاص الجيشين العراقي والأردني، و«جنوبية» من اختصاص الجيشين المصري والسعودي، ولم تكن الجيوش الرسمية على استعداد في العدد والتدريب والخطط، كما لم يكن بين الجيوش المحتشدة على الحدود تفاهم وتنسيق.

مني أن أذهب أولاً للعفولة مع أن خطتي تل أفيف. قلت له: (أنا لست بجندي لأميّز الخطة المثلى بين الخطتين، ولكن هل خطة القواد ستتبع؟)، فأجاب بالنفي».

وفي اليوم ذاته (٢١ أيار/مايو) سجّل عوني في يومياته: «روى لي شكري بك أن الضابط المصري (... بك) أخبره بأن لدى الجيش الأردني ٤٠٠ مصفحة وذخيرة لهذه المصفحات لا تنضب، وأن الذهاب إلى تل أفيف ليس إلا نزهة عسكرية. وقال شكري بك إنه سأل عزام باشا عن هذا الضابط، فأكد له أنه من أحسن الضباط المصريين وهو من المتميزين بين رفقائه من ضباط أركان الحرب المصري، وأنه صادق ويمكن الاعتماد عليه تماماً. وهنا أشار لنا شكري إلى امتلاء نفسه سروراً واطمئناناً». وعقب عوني على هذا الخبر في يومياته: «كتبت هذا الحديث في هذه الصفحة، مع أن شكري بك قاله لي بعد هذا اليوم بمدة طويلة وقاله لنا عدة مرات، وفي آخر مرة كان ذلك في يوم الأربعاء المصادف في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩».

في ٢٢ أيار/مايو كتب عوني في يومياته: «تلقيت كتاباً من عبد الله فيلبي من لندن يخبرني فيه أن (البضاعة) ممكن الحصول عليها وأنه حدّث بأمرها صديقه بتركية، وهو يورّد من هذه (البضاعة) الشيء الكثير منها إلى اليونان ويوغسلافيا وغيرها من البلدان، وشرح لي كيفية الاتصال به بمصر رأساً أو الاتصال عن طريق لندن. فذهبت للرئيس في الساعة السابعة مساء ووضعت الكتاب تحت تصرفه وأظهر سروره واحتفظ بالكتاب. وهنا قال لي: (ما هذه الألغاز يا عوني التي ملأت الجو هنا وهناك وفي كل محل ألغاز، ماذا يريد الانكليز غير مفهوم)». وسجل عوني سطراً آخر في اليوم ذاته، أي في ١٩٤٨/٥/٢٢: «دخلت القوات المصرية بيت لحم والخليل».

وفي يوم ٢٣ أيار/مايو سجل عوني في يومياته: «اجتمعت بفوزي القاوقجي صدفة عند نبيه بك العظمة بالحزب الوطني، وأخذ كعادته يتكلم عن [دوره]، وقال إنه استعان بفئة قليلة من المناضلين الذين أكثرهم ليسوا من الفئة الصالحة للحروب، خصوصاً وأنه ذهب لفلسطين دون أن يتصل بهم من قبل لأن طه باشا كان يحول، أثناء وجوده بالشام، دون الاتصال بهم، وأنه بالرغم من ذلك، ذهب بمصفحة واحدة، وعاد بعشرين مصفحة وعدد كبير من المورتر والهاون والرشاشات وصان جميع البقعة الكبيرة المخصصة له في الشمال وفي الوسط دون أن يضيع متراً منها... ثم قال إن قواد الجيوش العربية الذين يقاتلون في الوقت الحاضر بفلسطين لا يمكن أن يحصل المرء على قواد أسوأ وأضعف منهم. أما هو فيؤكد

أنه يستطيع بالعناصر التي بيد هؤلاء القواد أن يزحف على اليهود صبحاً ولا يمسي إلا في تل أفيف. وقال إن القواد العسكريين العرب يريدون أن يقضوا على اليهود بإمرار إبر تدخل من أرجلهم وتصل إلى قلوبهم بدلاً من أن (يغزّوا) هذه الإبر رأساً بالقلب. وكان رئيسا تحرير **القبس والأيام** حاضرين وكانا (يهشّون) لهذه الأقوال».

لم يسجل عوني في يومياته شيئاً آخر عن وقائع المرحلة الأولى من الحرب، إلا أنه في رسالته إلى ابنته (المشار إليها سابقاً) تحدث قليلاً عن هذا الأمر. وكان عوني ما زال في دمشق حين بدأ المبعوث الدولي الكونت برنادوت مفاوضاته لعقد الهدنة[٢]، وعلّق عوني على ذلك في رسالة كتبها من دمشق في ٧ حزيران/يونيو ١٩٤٨ إلى صديق له يعمل في المفوضية السورية في لندن يقول فيها «يظهر أن الكونت برنادوت سينجح في مهمته المتعلقة بوقف القتال مدة أربعة أسابيع وربما أن الهدنة سيعلنها (حضرته) في يوم الجمعة، أي في ١١ حزيران/يونيو المقبل، ورأيي أن الدول العربية قبلت الهدنة تحت عوامل سياسية لأن الاستمرار في القتال هو - لا شك عندي - في مصلحة العرب». وقبل أن يتجدد القتال، كتب عوني في يومياته في ٧ تموز/يوليو ما يلي: «دعا مجلس الأمن العرب واليهود لمدّ أجل الهدنة وكان موعد انتهائها اليوم التالي». وتابع عوني الكتابة: «غادرت اليوم دمشق مع السيدة نحو الساعة الثانية بعد الظهر لعمان، وصلتها نحو الساعة السادسة والنصف، نزلنا في فندق بلاط الرشيد... وبعد أن استرحت قليلاً ذهبت وأمين بك (عبد الهادي) لقصر الملك، حيث التقيت هناك بسمو الأمير عبد الإله ونوري باشا السعيد. وفهمت من هذا الأخير أنه حضر في نفس هذا اليوم من تركية للمزة بالطائرة، وقد أقلّته طائرة عراقية أرسلت له خصيصاً لنقله لعمان، وأنه لم يقم بالشام سوى نصف ساعة. وقد عتبت عليه لحضوره للشام ومغادرتها دون أن يفكر بأن يعرج على إخوانه العرب للسلام عليهم. وكان يتكلم بحماس وعصبية زائدتين، فأشرت إليه بأن الأولى لنا في مثل ظروفنا العصيبة أن نحصر تفكيرنا وأعمالنا بالمستقبل. فأجاب بحدة: (المستقبل؟ سترون ماذا سيحدث لنا بعد يومين أو ثلاثة أيام). ولم

(٢) كانت الجيوش العربية بعد دخولها فلسطين في ١٥ أيار/مايو تسيطر على المناطق العربية المخصصة للعرب في التقسيم وعلى حواف المناطق اليهودية باستثناء القدس (حيث تخوض القوات الأردنية معارك قاسية) وتكاد تحدق بتل أبيب وتفصل الجنوب عن الشمال. ونتيجة للضغط السياسي من الدول الكبرى دعا مجلس الأمن في ٢٢ و٢٩ أيار/مايو إلى هدنة لمدة أربعة أسابيع. واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الأول من حزيران/يونيو في عمان، وأبدى معظم المندوبين رغبتهم في الاستجابة للقرار، وتوقف القتال في ١١ حزيران/يونيو، وكلف وسيط دولي (الكونت برنادوت) للإشراف على وقف القتال والتوسط بين العرب واليهود لإيجاد تسوية سلمية.

أفهم ما الذي عناه بالدقة، من هذه العبارة. وكان كل هذا الحديث بحضور سمو الأمير عبد الإله.

«ثم حضر الملك عبد الله وأخذ يحدثنا عن مقابلته للملك عبد العزيز وقال إن عقود اللؤلؤ المهداة له خمسة، وعدّد مجموع الهدايا، وأردف قائلاً: (إني لم أذهب إليه بادي الوفاض فقد أخذت له هدايا تقدر بثمانية آلاف جنيه)، وفي هذه الأثناء حضر غلوب باشا، دون سابق استئذان ودخل الصالون وأدى التحية العسكرية للملك الذي أخذه من يده ودخل وإياه إحدى الغرف. ولما عاد الينا بعد مضي ربع أو ثلث الساعة، دعانا لتناول العشاء، وعلى المائدة أخذ يفيض مما في جعبته، فقال: (إن ذخائرنا قليلة والفوضى بيننا شاملة، لا يعرف الواحد منا ما عند الآخر من إمكانيات ولا توجد قيادة موحدة ولا تعاون). وهنا قلت بالتركية: ـ لأن المائدة تجمع كثيرين غير سمو الأمير عبد الإله ونوري باشا السعيد، أمين عبد الهادي، روحي عبد الهادي، والدكتور خليل البديري ـ (ولكن يا صاحب الجلالة، بلغني أن بعض الدول العربية حصلت، في خلال الهدنة على بعض الذخيرة). فأجاب بعنف بالعربية: (والله كذابون والله كذابون) ثم قال: (أما والحالة هذه فأنا لا أريد أن أضيع مملكتي). ونقل لنا حكاية طالما قالها لنا وهي تتعلق بقول أبيه الشريف حسين للأمير علي (إن أخاك جبان)، وذلك حينما أمره بالذهاب لخرمة وتوقفه لتلبية الأمر بالذهاب نظراً للظروف، فالمسألة على رأيه، ليست جبناً ولكن تعقلاً، ثم قال: (إني قلت له: أمرني جلالتكم وإني أذهب بمفردي لقتالهم في خرمة)».

في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ استهل عوني يومياته بهذه الجملة: «أمرت الدول العربية قواتها باستئناف القتال في فلسطين». وفي اليوم التالي في ٩ تموز/يوليو تابع عوني يومياته بذكر حدث جرى مع صحفي أمريكي في نادي عمان نحو الساعة ١٠ صباحاً وأخبره بأن برنادوت حضر لعمان، بدعوة من الملك عبد الله. «فحرت بهذا الخبر»، يقول عوني، «خصوصاً لأن المفاوضات جرت بين اللجنة السياسية بمصر وبين برنادوت وأنه حضر ليس من تلقاء نفسه ولكن بدعوة من جلالته». ويتابع عوني: «ذهبت للقصر الملكي نحو الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر فابتهجت لملاقاة الملك على انفراد جالساً في خيمة على الطريقة البدوية. فحدثني جلالته عما جرى بينه وبين برنادوت بما لا يختلف عن حديث هذا الأخير مع زعماء العرب. وأكد لي بأنه كان شديداً في أقواله حتى انه أفهمه بأنه عازم على الاستماتة هو شخصياً في سبيل الدفاع عن فلسطين العربية، وأنه لم يوافقه على شيء من مطاليبه المتعلقة بالهدنة الطويلة الأمد أو بالهدنة القصيرة الأمد أو بمدّ القدس بالماء أو بتجريدها من السلاح. وهنا سألت جلالته متجاهلاً الأمر: فيما إذا كان برنادوت حضر لعمان من تلقاء نفسه أو بناء على دعوة من جلالته، فأجاب بناء على دعوة

منه، ثم سكت وسكتنا. وهنا أشرت لجلالته بأن أوراقه قد تصاعدت كثيراً بفلسطين وبالبلاد العربية وأنه من المهم جداً المحافظة على بقائها متصاعدة. وقد قصدت أن أضرب على الوتر الحساس منه، فقلت له: (كفى يا سيدي قعوداً على هذه التلال القاحلة التي يكاد يختنق الانسان فيها وعلينا أن نخرج منها ونذهب إلى ما هو أفضل وهذا لا يكون إلا بدفع الثمن وهذا الثمن هو الاستماتة باستئصال الصهيونية). وقد أشار الملك هنا إلى التفاهم العراقي - الأردني وتساءل فيما إذا كان ليس من الميسور إنشاء دولة اتحادية أو دول اتحادية تكون فيها كل دولة متمتعة بكامل استقلالها ويكون لهذه الدولة مجلس اتحاد ويكون فيه وزير خارجية واحد ووزير دفاع واحد ويتبدل الرئيس في كل مرة حسب محل انعقاد المجلس، حيث ينعقد برئاسة رئيس هذا المحل».

وفي اليوم ذاته، أي في ٨ تموز/يوليو سجل عوني في يومياته: «قابلت على غير ميعاد حلمي باشا ببنك الأمة العربية حينما كان يعدّ نقوداً لأخذها للقدس، وأخبرني أنه قَبِل أن يرأس الهيئة الجديدة[٣] بناء على إصرار النقراشي باشا، وأن اللجنة السياسية ستعقد اليوم لتعيين الأشخاص، وأنه علم بأن الدكتور الخالدي وهنري كتن والشقيري رفضوا». وفي ١٥ تموز/يوليو كتب عوني في يومياته (وكان في دمشق): «قابلت صباح اليوم فخامة شكري بك، فوجدته منشرحاً من مفاوضات عمان التي جرت على أثر سقوط الرملة واللد[٤]، وقال ما لم تُستَرد اللد والرملة فجميع البلاد في خطر. وحضر جميل بك وحدثنا عن المفاوضات، وقال إنه لم يبق محل للمجاملة وأن (عزّاماً) قال للملك عبد الله بصراحة بأن الجامعة العربية قد تستغني عن

---

(٣) كانت الهيئة العربية العليا (وهي الجهة التي تعترف بها الجامعة العربية ممثلة للشعب الفلسطيني) قد طلبت قيام دولة عربية فلسطينية عقب إعلان نهاية الانتداب ودخول الجيوش العربية في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ لما رأته من ضرورة بروز تمثيل رسمي عربي لفلسطين. وبعد الهدنة الأولى، اتخذت اللجنة السياسية بعد المشاورة مع الهيئات الفلسطينية قراراً بإنشاء إدارة مدنية لتسيير شؤون الأقسام التي تحتلها الجيوش العربية لم تخرج إلى حيز التنفيذ، على رغم أن اللجنة السياسية قد وافقت عليها وكادت تعلنها في الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر، لمعارضة الأردن.

(٤) أبى العرب إجابة برنادوت إلى تمديد الهدنة واستؤنفت الحرب في ٩ تموز/يوليو للهدنة، ولم يكن للجيوش العربية قيادة فعلية مسيطرة ولا خطة عملية. وكانت الأيام الأربعة الأولى للجولة الثانية من القتال حسنة بالنسبة إلى العرب، ثم أخذت الحالة تتبدل. وأخذ اليهود يشتدون في الضغط في مختلف الجبهات وخاصة في المناطق التي كانت في نطاق مجال الكتائب الأردنية والعراقية، ثم كان انسحاب القوة الأردنية من حول اللد والرملة وانسحاب القوة العراقية من رأس العين وبعض مناطق مرج ابن عامر وفصائل جيش الانقاذ بعد ذلك من أنحاء الجليل العربي. وانقلب الميزان بصورة مفاجئة وخسر العرب المركز الحربي الحسن الذي كان لهم قبل استئناف القتال. وكان من نتائج سقوط جبهة اللد والرملة أن ازداد الضغط على القدس.

خدماته. وطلب جميل بك بالجلسة عزل صالح صائب[٥] عن القيادة بعد أن اتهم بحضوره، بالتقصير، وكان ذلك بحضور سمو الأمير عبد الإله أيضاً، فاستبدله حالاً بالقائد نور الدين باشا.

«ثم حدثنا جميل بك عن كيفية تشكيل هيئة الإدارة الجديدة بفلسطين، وقال إن هذه الإدارة قد انشئت بإصرار من النقراشي باشا، وأما المفتي وأما الملك عبد الله فلا يريدانها. وقال إنه أفهم المفتي بصراحة بأنه لم يبق له مقام في السياسة بعد الآن (؟) وكان (أي المفتي) يصرّ على تعيين الشيخ حسن أبو السعود وأميل الغوري وأمثالهما. وهنا دق جرس الهاتف وكان المتكلم رياض بك الصلح الذي أخبر جميل بك بأن النقراشي باشا سيصل في المساء لعاليه لبحث (أمْر) مجلس الأمن[٦]. وطلب مني جميل بك أن أنتظر في بيتي نحو الساعة الخامسة، حيث يُرسل بدعوتي إليه بعد أخذ موافقة اللجنة السياسية. ولكنه لم يفعل، وخيراً أنه لم يفعل. فلقد كنت أظن أن رفض الهدنة سيكون مجمَعاً عليه، فإذا قبولها كان مُجمعاً عليه، بالرغم من الإشاعة القائلة بأن القرار أُخذ بالأغلبية. فلقد صرح النقراشي باشا بعد عودته للقاهرة بأن هذا القرار مجمع عليه، وتضمن القرار أن نزول الدول العربية على (أمْر) مجلس الأمن كان بناء على ضغط أميركا وانكلترة الشديد. وأخشى ما أخشاه أن تكون هذه الدول تهيبت الموقف، ولم ترد حرب اليهود، خشية أن تدمّر بعض بيوت القاهرة الجميلة. ومعلوم أن النقراشي باشا كان صرح في تشرين من السنة الماضية في اللجنة السياسية المنعقدة بلبنان بأن مصر غير مستعدة لإرسال جندي مصري واحد لفلسطين وهي تكتفي بحشد جيوشها على الحدود فقط».

وسجل عوني في يومياته في ٢٣ تموز/يوليو (في دمشق) «ذهبت اليوم للقاء أكرم زعيتر في المطار، وكان في لقائه نبيه بك ودروزة وأبو غنيمة وسيارة المفتي. وبعد اللقاء والعتاب على طول الغياب، ذهب هو بسيارة المفتي وبصحبته رفيق بك التميمي ورجائي الحسيني وخالد الفرخ، وأسرعنا نحن لمقابلته بفندق أوريان بالاس.

---

(٥) اللواء نور الدين محمود (عراقي) أسند إليه منصب القائد العام ولكنه يعتبر رسمياً نائباً للقائد العام الملك عبد الله.

(٦) كان انقلاب ميزان القوى بعد تجدد القتال في ٩ تموز/يوليو ١٩٤٨ لغير صالح العرب من الأسباب القوية لقبول اللجنة السياسية التي انعقدت في ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨ في عاليه ـ لبنان (وشهدها رؤساء الحكومات العربية ووزراء خارجيتها) قرار أو (أمر) مجلس الأمن. توقف القتال (بناء على طلب برنادوت) وأذاعت بياناً ذكرت فيه بمرارة ما اضطرت إليه من رضوخ. وقد علم أن العراق وسوريا ولبنان عارضوا بشدة اقتراح قبول الهدنة، ولكن مصر بتأثير ما كان من كارثة اللد والرملة، والأردن بضغط الانكليز أصرتا على قبول الهدنة (وهي غير محددة زمنياً)، فلم ير المعارضون فائدة ولا مصلحة في الرفض.

وقد التقيت هناك بمخابر (**الأهرام**) الذي أسر لي أن جميل بك تسلح بقرار من وزارته بشأن قبول الهدنة. ويظهر أنه حينما رأى أكثرية أعضاء اللجنة السياسية قرروا قبول الهدنة، رأى هو من الحكمة أن يوافق مندوب العرب على رفض الهدنة، وبهذا يتميز جميل بك على كثير من أقرانه. ومما قاله لي مخابر (**الأهرام**) هذا أنه ذهب لعمان عقب سقوط الرملة واللد وفي يوم ذهاب جميل بك من الشام لعمان وذلك على أثر سقوط المدينتين المذكورتين، وقابل الملك عبد الله. ولدى سؤال الملك له عن آخر الحوادث أجابه بأن الناس يلقون علي مسؤولية سقوط الرملة واللد. وهنا أعطاه الملك تصريحاً بهذا الشأن غير أن المراقبين، حسب قوله، لم يوافقوا على نشره ومآل هذا التصريح: إن مسؤولية سقوط اللد والرملة تقع على الجميع، أي على جميع الدول العربية، وإن جميع هذه الدول في المسؤولية سواء، أما شرق الأردن فقد قامت بواجبها كاملاً، وإن جميع جنود شرق الأردن قد زجوا في ميادين القتال، وإنه لا يوجد بشرق الأردن جندي واحد، وإن جنود الشرق العربي الموجودين باللد والرملة قد دافعوا مع المناضلين العرب دفاع المستميت، وليس بصحيح أن تُلقى الاتهامات جزافاً. سألته عن النقراشي باشا، فقال لي: (إنه لم يدخل الحرب مختاراً وإنه تمسك بالفرصة السانحة فقبل الهدنة بسرعة فائقة). فقلت له: (ولكن ألا يخشى النقراشي على بلاده، إذا اشتد ساعد اليهود في الغد؟)، فأجاب: (لا، فهو يعمل للتفاهم معهم وإذا أبوا إلا أن يسودوا مصر، فما في ذلك غضاضة كبيرة عليه، وليس في ذلك انتقاص من كرامة مصر، التي اعتادت الاستعباد قديماً)».

وفي ٢٣ تموز/يوليو ١٩٤٨ كتب عوني في يومياته ما يلي: «زرت اليوم مع صبحي بك (الخضرا) الضابط محمود الهندي بوزارة الدفاع. أخبرنا أن القاوقجي كان بعاليه يتقبل من أحد التجار سيارة بويك... هدية ليدخل بها فاتحاً تل أفيف ـ أخبرنا أن القاوقجي كان بعاليه حينما كان اليهود يحتلون شفا عمرو وصفورية... وقد اكتفى بإرسال سبع مصفحات لحماية الناصرة، ولكن اليهود الذين كمنوا لهذه المصفحات في غاب هناك، لم يلبثوا أن أطلقوا النار عليها فأصابوا اثنتين منها وهرب البقية. وجاء علينا طه باشا الهاشمي، وفاجأنا بقوله: (إننا معاشر العرب خسرنا المعركة حربياً وعليكم أنتم الفلسطينيون أن تعنوا بأمركم من الآن فصاعداً. ورأيي أن لا تقبلوا دولة اتحادية مهما كان شكلها، واعملوا على تهيئة أمركم للدفاع عن أنفسكم بأنفسكم)». تابع عوني كتابة يومياته في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٤٨ في دمشق: «تناولت اليوم الإفطار على مائدة الحاج أمين الحسيني وكان عزة وأكرم وصبحي وواصف كمال ورفيق التميمي. وقلت للحاج أمين، ونحن نبحث الشؤون الحربية: (إنني رجل أؤمن بالاختصاصيين وأبالغ بضرورة حصر الأعمال بهم)».

توقفت يوميات عوني إلى حين، وكانت الأحداث المأساوية للحرب العربية

الصهيونية في جولتها الأولى قد طغت على المسرح العربي. وقد نوه عوني في رسالته إلى ابنته (المشار إليها سابقاً في ٢٧/٤/١٩٥٩) إلى الصفحة الأخيرة من نكبة فلسطين خلال إشارته إلى حديث جرى بعد سنوات من وقوع النكبة بينه وعجاج نويهض وفوزي الملقي في بيت هذا الأخير. يقول عوني «إن هذه الصفحة لا تزال غامضة وقليلون جداً المطلعون عليها، وقد يكون السيد فوزي الملقي من هؤلاء القليلين، فلقد كان يشغل منصبي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وكان لذلك على مقربة من الملك عبد الله الذي كان، كما لا يخفى عليك، الكل في الكل، في إدارة دفة سياسة هذه البلدة الصغيرة المسماة بالأردن. غير أن السيد فوزي نفسه غامض ويصعب الاطمئنان إلى أن كل ما يقوله هو كل ما يعرف. وفوزي عاش، كغيره من رجالات فلسطين منفّذاً لسياسة سيد الأردن، وهو يرأف بنفسه، إذا ما أراد كشف الستار تماماً عن حوادث تلك الفترة التعسة من تاريخ فلسطين. وفوزي، بعد ذلك من أذكى من عرفت من رجالات الأردن، وهو كثير الحرص على الظهور بمظهر العزة والكرامة، ويوهم الناس أن كل ما يصدر عنه إنما يصدر عن عقيدة وإيمان، والحق أن الملك كان الكل في الكل، كما قلت، وأن كل ما يجري في الأردن إنما يصدر عنه أو بأمره. وأذكر أن سعيد المفتي قال لي مرة، في إحدى زياراته للقاهرة، إنه لا يعرف كيف استطاع هو أو غيره، العمل مع الملك عبد الله. ابتسمت ثم أجبته: (إن غالب ظني، يا دولة الرئيس أنكم لم تجدوا، في بلد صغير، كالأردن، عملاً آخر)». وقد أوجز عوني في رسالته إلى ابنته العمليات الحربية الأخيرة، على النحو التالي: «فالجيوش العراقية، بعد أن طردت اليهود من جنين وتوغلت في أراضي الشمال إلى ما بعد زرعين، عادت ورجعت إلى الوراء بناء على أمر السلطات العليا وبقيت في مراكزها في جنين ونابلس والمثلث المعروف الذي اغتصبه اليهود بعد الهدنة. أما الجيوش الأردنية فقد بقيت في المراكز المحددة لها بناء على اتفاق سابق مع المستر بيفن (الراحل)، كما أشار إلى ذلك المستر (غلوب) في كتابه الحديث، والمستر (غلوب) سحب جيوشه من اللد والرملة المخصصين للعرب، الأمر الذي سهل اغتصابها من قبل اليهود، وكذلك المثلث العربي فكان نصيب اليهود بجرّة قلم».

عاد عوني إلى تسجيل يومياته من جديد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ في عمان: «تناولت طعام العشاء في قصر رغدان وكان قنصل تركيا العام وروحي بك عبد الهادي وإبراهيم باشا هاشم والشيخ فهمي هاشم والمدعو هزّاع (رئيس بلدية عمان) وبعض الحاشية. وقبل العشاء عندما اجتمعنا بالملك بساحة القصر سأل جلالته فيما إذا كان من المصلحة قبول نوع من التقسيم يكون للعرب القسم الأكبر من فلسطين ويكون لليهود إدارة ممتازة في القسم اليهودي الصغير، فاستحسن أحد الحاضرين هذا الاقتراح. وقلت له أنا مع شيء من الإصرار: (إني لا أستحسن أنا أن

نعطى كل فلسطين عربية في الحالة الحاضرة، لأني لا أعتقد أن الأمة لا تعيش بدون شرف والعرب اليوم لا شرف لهم. ولا يد للعرب، إذا كانوا يريدون الحياة فلا بد لهم من استئناف القتال والانتصار على اليهود). وقبل تناول العشاء كان مما قاله جلالة عبد الله: (إني لا أعرف لماذا اختاروا الاسكندرية محلاً لاجتماع اللجنة السياسية، ولماذا لم تعقد اللجنة هنا. هل يظنون أني أنفّذ في هذه الحالة ما يقررونه هناك، إذا كنت لا أوافق على قراراتهم. وإني أضع صفحة كفي على خدي وأنام هكذا) ـ وأشار إلى كيفية نومه واضعاً كفه على صفحة خده الأيسر، ثم قال: (انتقدني البعض أني سلمت اللد والرملة لليهود. الله يعلم من سلّم هاتين البلدتين لليهود). وهنا أخذ الحاضرون المذكورة اسماؤهم أعلاه (ما عدا قنصل تركية العام طبعاً) يشيرون أن هاتين البلدتين سلمهما أهاليها الذين خانوا الوطن. وهنا قلت لجلالته: (أما أنا يا سيدي فأرغب في أن أقول إن الرأي العام العربي جميعه يعتقد أن الانكليز هم الذين سلموا اللد والرملة لليهود ويقول الناس ان هذه الحرب هي حرب انكليزية يهودية وليست حرباً عربية يهودية). ولكن جلالته نفى ذلك بقوله: (إن الانكليز في جيشي يأتمرون بأمري أنا)». وقد سجل عوني في وقت لاحق بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٨ في مفكرته أنِ محمود بك الهندي أخبره هو وصبحي الخضرا بأنه سمع أحد الضباط العراقيين يقول إن (غلوب) باشا برر أمر انسحاب الجند الأردني من اللد والرملة بالأمر الكتابي الذي... من الملك عبد الله بذلك.

وفي دمشق سجل عوني في مفكرته بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ ما يلي: «ذهبت اليوم لوزارة الخارجية أزور محسن بك البرازي فوجدت هناك جميل بك مردم واجتمعت إليه أكثر من ساعتين. وقد أطلعني على مذكرة وقعها أمامي ومُعَنْوَنة للدول العربية، ولا أذكر الآن إذا كان سيرسل منها نسخة إلى حكومة الأردن. وتتلخص هذه المذكرة بنقطتين هامتين: **الأولى** وجود سياستين متناقضتين للدول العربية، فبعضها أو (أحدها) يرمي إلى قبول أي حل لفلسطين ترتأيه هيئة الأمم المتحدة، والبعض الآخر يرمي إلى العمل المتواصل على استئصال الصهيونية من فلسطين. **والنقطة الثانية** ما اتصل بحكومة سورية عن نيات وسياسة جلالة الملك عبد الله وهي تتلخص بالمواد الآتية: ١ ـ فهم عن لسان أحد معاوني الكونت برنادوت أن جلالة الملك عبد الله يتفاوض مع اليهود بشأن قضية فلسطين. ٢ ـ أعلم جلالة الملك عبد الله الكونت برنادوت أنه مستعد أن يقبل أي حل ترتأيه هيئة الأمم المتحدة. ٣ ـ إذا لم تنفذ حكومة العراق بعض طلبات معينة فالملك عبد الله حسب إنذاره، سيعمد إلى مفاوضة اليهود والاتفاق وإياهم. ٤ ـ جاء على لسان الملك عبد الله، حسب ما اتصل بحكومة سورية، ان الملك عبد الله قال إنه إذا تشكل جيش فلسطيني فإنه يقاتله كما يقاتل اليهود.

«وأنهى جميل بك كتابه قائلاً بضرورة إيضاح الموقف المتعلق بالنقاط المذكورة حتى تستطيع حكومة سورية تعيين خططها في المستقبل حسب الحالة. وأشار جميل بك في كتابه هذا إلى اجتماع اللجنة السياسية الأخير، وما قاله النقراشي باشا في إحدى جلساتها عن ما اتصل به من منبع موثوق يتعلق بقول جلالة الملك عبد العزيز بعزمه على مقاتلة المفتي وحكومة فلسطين وجيش هذه الحكومة، إذا تشكل لها جيش. كما أشار جميل بك، إلى ما قاله هو، أي عن بعض التهم الواردة في هذا الكتاب. وقد وقّع هذا الكتاب بصفته رئيس مجلس وزراء سورية ورئيس الوفد لدى اللجنة السياسية. وقد كتب بحضوري صورة برقية أمر بإرسالها إلى الدول العربية ولا أذكر هنا أيضاً فيما إذا أرسل منها صورة إلى الملك عبد الله. وجاء في هذه البرقية أنه إذا حرصت الحكومات العربية على حماية القدس فمن الضروري أن تعمد كل من حكومتنا (السورية) وحكومة العراق وحكومة مصر إلى إرسال لواء إلى هذه المدينة، وأكد في هذه البرقية بأن حكومة العراق مستعدة إلى إرسال لواء كامل إلى المدينة المذكورة. وقال لي هنا، ولأول مرة سمعت ذلك، إن السياسة هي تجنيد فلسطينيين ملحقين بكل جيش من الجيوش العربية وعند انسحاب هذه الجيوش تشكل الجيوش الفلسطينية الملحقة هذه، الجيش الفلسطيني المنشود».

كان أواخر شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ حاسماً بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد قررت مجموعة من القيادات الفلسطينية ـ بزعامة المفتي ـ إعلان حكومة على الجزء المتبقي من فلسطين. وتوجه عدد من القيادات الفلسطينية من دمشق إلى القاهرة، لإجراء مشاورات، قبل التوجه إلى غزة. وكان عوني من بين هؤلاء، وسجل في يومياته في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨: «أقلتنا طائرة مصرية ذات ٢٤ مقعداً من مطار الشام إلى مطار بيروت ثم إلى مطار القاهرة، حيث وصلناها نحو الساعة العاشرة والنصف. وكان بانتظارنا السيد خيدر الحسيني الذي أقلّنا بسيارته أنا ورفيق التميمي ومعين الماضي وأكرم زعيتر وواصف كمال. وبعد استراحة صغيرة استمر السادة رفيق وأكرم وواصف في الرحلة إلى غزة وبتنا ليلتنا، معين وأنا، بلوكندة شبرد بالقاهرة. اجتمعنا عصر اليوم إلى توفيق بك السويدي وفي المساء اجتمعنا إلى مزاحم بك الباجة جي، عقب اجتماع هذا الأخير بدولة فهمي النقراشي باشا، وفهمنا منه بأنه (الباجة جي) مصرّ على السياسة التي أعلنها منذ قريب بالصحف ـ ألا وهي التمشّي على السياسة المصرية واتباع هذه السياسة بالحرف الواحد. وقال هنا: (إنه وإن لم يكن إنكار العلاقات التي تربط أبناء العائلة الهاشمية بعضهم مع بعض، فإن سياستي تقوم على كل حال على أساس مماشاة السياسة المصرية. وإني لا أتردد بترك الحكم فيما إذا أريد اتباع سياسة تخالف سياسة الحكومة المصرية). وسألته هنا عن رأيه في (حكومة عموم فلسطين) المنوي إنشاؤها، فأجاب: (بأن سياستنا في هذه أيضاً تتوقف

على طريقة معالجة الحكومة المصرية لها، فنحن سنتبع خطواتها في هذا الشأن بالحرف الواحد). وقال: (إنه إذا اضطرت الجيوش العربية للانسحاب فحكومة عموم فلسطين ستنحل من نفسها)».

وفي اليوم التالي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ سجل عوني في يومياته في القاهرة وقائع لقائه مع النقراشي باشا: «حاولت الاتصال تلفونياً بالنقراشي باشا منذ الساعة الثامنة والنصف مساء ولم يعرف أحد أين ذهب بعد زيارته لدولة مزاحم الباجه جي في مساء هذا اليوم. ولما كان يوم الجمعة، ومن عادة الباشا أن يأوي إلى أهله ويقضي يوم راحته بينهم، فقد ترددت كثيراً قبل أن أزعج سكونه العائلي في مثل هذه الليلة، ولكن المواضيع التي كان علينا أن نبحثها معه قبل سفرنا إلى غزة، وخطورة المشروع الذي نحن قادمون عليه، مشروع إقامة حكومة (صورية) بشيء لا وجود له، اسمه (عموم فلسطين)، جميع ذلك دفعنا إلى الهاتف دفعاً. وهكذا وجدنا أنفسنا في الساعة العاشرة والنصف ليلاً في بيت الرجل الهادىء الرزين الذي يمثّل أكبر حكومة عربية في عصرنا الحاضر، بيت النقراشي في مصر الجديدة وهو يسكنه منذ ١٨ سنة. لقد استقبلنا أحسن استقبال وبعد حديث عادي لم يستغرق أكثر من دقيقتين، أخذت أشرح له حالتنا الحاضرة وخطورة الموقف في فلسطين، وأعربت له عما يخالجنا من خوف شديد على مستقبلها فيما إذا انسحبت منها الجيوش العربية. وصورّت له الكارثة التي ستعم فلسطين حينذاك، مما يدفع بأهلها إلى مفاوضة الانكليز أو اليهود (والعياذ بالله) لحمايتهم عسكرياً واقتصادياً. وحدثته فيما حدثته عن رجالات فلسطين وسورية ولبنان. وقلت له في النهاية: (إنني أرجو بقاء الجيوش العربية بصفة دائمة في الأماكن التي هم فيها). وعنيت بهذا إلحاق ما يمكن إنقاذه من فلسطين بالدول العربية مجتمعة أو منفردة حسب الحالة. ولفت نظره إلى أنه مهما انكمشت حدود (الدولة المزعومة)، ومهما اتسعت رقعة الأرض التي ستبقى بيد العرب، فليس من الممكن أن تقوم في هذه الرقعة العربية دولة تكفي نفسها بنفسها، وأن هذه الحقيقة قد أيدتها اللجان الأجنبية المختلفة التي درست قضية فلسطين وقدمت تقارير عنها بعد دراسة شاملة وافية. وقد عطفت على شرقي الأردن، وقلت إن حكمها حكم فلسطين من حيث عدم كفاية مواردها للإنفاق على دولة قائمة بذاتها، وإنه لولا المعونة التي يتلقاها الجيش الأردني من بريطانية العظمى لما استطاعت شرقي الأردن أن تقف على أقدامها، فلو ضمت إليها فلسطين لما تغيرت هذه النتيجة.

«والخلاصة أن حديثي مع دولته كان يهدف إلى أمور واضحة وهي: ١ ـ إقناعه بالرجوع عن مشروع حكومة عموم فلسطين لأن هذا غير ممكن عملياً ولا يتفق مع حقائق الأحوال والإمكانات في فلسطين. ٢ ـ إقناعه بعدم سحب الجيش المصري من فلسطين. ٣ ـ استثارة الأماني القومية الشريفة في نفس مصر بإلحاق الأقسام العربية

من فلسطين بها، وهذا استمرار علاقة مصر وفلسطين والقضية العربية. هذه خلاصة عن حديثي مع دولته الليلة، وقد أسهبت في الكلام لعلمي أن دولته لا يعرف الكثير عنا وعن أهدافنا. وحدثه بعدي السيد معين الماضي وأخبره عن حكاية السلاح الذي لم يدخر المفتي منه حتى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ أي يوم إعلان التقسيم سوى ٢٠٠ بارودة حسب اعتراف المرحوم عبد القادر الحسيني أو ٣٠٠ حسب ادعاء الحاج أمين الحسيني، مما سبب وقوع الكارثة في كلا الحالتين.

«وهنا بدأ النقراشي حديثه الطويل الذي استغرق أكثر من ساعة ونصف الساعة، وقد أورد لنا حكاية تأليف الهيئة الإدارية، ومما قاله في الموضوع أنه كان من رأيه إنشاء حكومة لفلسطين نظراً إلى طلب وفود العرب بأمريكة ذلك، كما أن بعض كبار السياسيين الأمريكيين وغيرهم، كانوا يطالبون بتشكيل مثل هذه الحكومة، وكان يستغرب تردد رؤساء الحكومات العربية من تأييد هذا الطلب. ومما قاله إن هذا التردد أغضبه آخر الأمر وضحك، حين قال: (إني أخذت على خاطري فعلاً من ذلك). ولما أفهموني الحقيقة وعرفت أن الأمر يتعلق بالملك عبد الله ووجوب مراعاته، اقترحت حينذاك تأليف هيئة إدارية لا يكون فيها المفتي. فقررنا باللجنة السياسية تأليف هذه الهيئة وعيّنا أعضاءها ـ بعد استشارة بعض الهيئات ـ وعليّ أن أقول هنا، إنه لم يعترض عليك أنت (أي عوني) أحد، ولقد كان عجبي شديداً حينما علمت أن هذه الهيئة لم تجتمع ولا مرة واحدة. وحينما سألت المفتي عن الأمر قال لي إن جميع الأعضاء يقولون إنهم لا يجتمعون بدوني، أي المفتي. وفي هذا الوقت كان وفود العرب في أميركا يصرون على وجوب تأليف هيئة تتكلم باسم فلسطين. إن برنادوت قال لي مرة (أي للنقراشي) إني لم أجد من أتكلم معه من العرب، فأشرت له أن يحدث المفتي بما يريد ولكنه غيّر الموضوع، وطلب مني شابين من فلسطين يلحقان به إلى رودس لاستشارتهما مع عربيين آخرين من البلاد العربية)». وهذا ما دعاه (أي النقراشي) آخر الأمر إلى أن يوافق على طلب رياض بك الصلح بأمر تأليف حكومة لفلسطين. فسأله (أي عوني) هنا «فيما إذا كان يوافق على أن تنشىء هذه الحكومة جيشاً لفلسطين؟ فقال: (ان المتفق عليه الآن ان يبقى المجندون الفلسطينيون ملحقين بالجيوش العربية، وإن هؤلاء الجنود يفرزون عند انسحاب جيوشنا ويلحقون بالحكومة الفلسطينية)».

«وأسر (النقراشي) لنا هنا عما حدث مع المفتي في هذا الخصوص. اعترض قواد الجيش المصري على إقامة حكومة لفلسطين في غزة خشية تدخلها بأمور الجيش، فأفهمهم النقراشي باشا بأن ذلك لا يكون وكل ما تستطيع هذه الحكومة أن تفعله هو أن تشتغل بأمور لا علاقة لها بأمور الجيش، أما من تحدثه نفسه بالتدخل في الجيش يُعدَم. أما المفتي فقد طلب قواد الجيش منعه من الحضور لغزة أو يلقى

القبض عليه بالعريش إذا أصر على المجيء لغزة. وقال النقراشي: (إني وافقت القواد على طلبهم هذا، وأرسلت الضابط محمد بك يوسف بأمر إخبار المفتي عن ذلك. وقد جاءني المفتي حينما علم بذلك فأنذرته شخصياً بعدم محاولته الذهاب لغزة وأفهمته بأني وافقت الجيش على إلقاء القبض عليه إذا هو حاول الذهاب لغزة في حالة مروره من العريش). وقلت له: (اني لا أمنعك من مغادرة القطر المصري، ولكني لا أستطيع إلا أن أوافق الجيش على إلقاء القبض عليك في العريش)، غير أن المفتي، كما تعلمون (نطاط هراب). وهنا سألته (عوني) فيما إذا كانت الجيوش العربية ستستأنف القتال، فأجاب أن ذلك يتبع عدة أمور من الصعب التنبؤ بها، في هذا الوقت. قلت له بالمناسبة: (ان المفتي كالنحاس باشا لا يشتغل إلا مع من يتبعه من المخلصين). فأجاب النقراشي: (ولكن مع هذا الفارق، إذ إن النحاس يعلن عدم قبوله العمل مع غير الوفديين حينما يعلم أن غير الوفديين يرفضون العمل معه)».

توجه عوني إلى غزة يوم الخميس في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨، وكان المجلس الوطني الفلسطيني في غزة قد أعلن في اليوم السابق استقلال فلسطين كلها، وتشكلت حكومة عموم فلسطين من أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً، وكان عوني أحد وزراء الحكومة[٧]. وفي القطار المتوجه من القاهرة إلى غزة بعث عوني بكتاب إلى زوجته في دمشق «وهو الكتاب الذي لم أستطع توقيعه لتحرك القطار واضطراري لتسليم الكتاب لمن يودعه بالبريد، وكتبت لك من القنطرة، فأرجو أن يكونا قد وصلا إليك». وبعد وصول عوني إلى غزة بيوم بعث لزوجته برسالة أخرى من مقر إقامته في دار ابن عمه سليمان بك. وأشار عوني في رسالته إلى أنه «قضى اليوم السابق وصباح اليوم في مناقشات المؤتمرين لنظام ما أسموه (حكومة عموم فلسطين)، وسوف أفصّل لك جميع ما حدث في يوم أمس وصباح اليوم من مناقشات، ولا بد أنك تعلمين أن المؤتمرين كانوا تناقشوا في هذا النظام في يومي الأربعاء والخميس اللذين قضيت الأول منهما في القاهرة (يوم الأربعاء) والثاني (الخميس) في السفر من القاهرة إلى غزة، وأظن أني لم أخسر شيئاً لأمر حضوري هاتين الجلستين».

---

(٧) في ظروف الحرب فشلت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في إقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معاً على أرض فلسطين بسبب معارضة المملكة الأردنية الهاشمية. وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ دعت الهيئة العربية العليا إلى عقد مؤتمر في غزة أقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين تتألف من رئيس وعدد من الوزراء وتشكيل مجلس وطني يضم (ممثلي) الشعب الفلسطيني. وأصبح الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني، كما أصبح أحمد حلمي (عبد الباقي) رئيساً للحكومة.

بدأ عوني بتسجيل وقائع اليوم الأول من وصوله إلى غزة في يومياته، فكتب في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨: «وصلت لغزة ليلة الجمعة بعد قضاء ليلة مملة بقطار القنطرة القذر. حملني أكرم زعيتر الذي كان ينتظرني في المحطة بسيارة آل الشوا إلى بيت السيد سليمان بك عبد الهادي. نمت تلك الليلة ليلة مريحة، وفي الصباح قابلت المفتي وكان محله، كالعادة، يعج بالناس في الغرفة التي هو فيها والتي في خارجها، ويقولون إنهم يتعمدون جمع الناس للدعاية. وكان هناك جماعة يعملون لتنظيم نظام ما أسموه حكومة فلسطين. فمررت نظرة على بعض المواد فجلب نظري مادة تتعلق بلجنة سموها لجنة الحرب مؤلفة من رئيس المجلس الوطني رئيساً ورئيس الوزراء ووزير الدفاع. فسألت المفتي متهكماً عما إذا كان موافقاً على هذه المادة، فأجاب (بالطبع). وهنا جرت مشادة بيننا شديدة جداً فقلت له: (كيف يمكن أن تكون هذه اللجنة مؤلفة منك رئيساً ومن ابن اختك؟ رجائي ومن رئيس الوزراء، وبتعبير آخر أن تكون أنت وحدك المسلط عليها)، فاستشاط هنا غضباً وقال بحدة: (أنا أعرف ماذا يريدون مني. يريدون مني أن أبتعد عن العمل لقضية فلسطين. هذا (كلايتن)[٨] وأمثاله يعملون بجد لإبعادي عن الموقف، ولكن هذا لن يكون)، فأجبته أنا هنا بحدة تزيد عن حدته: (إذن أنت تعتقد أني ممن يتأثرون بالدعاية الانكليزية. إني أنا الذي عملت في الحقل الوطني حتى الآن مدة تزيد عن أربعين سنة، أؤخذ بما يريده الانكليز؟ هذا ادعاء لم يقله غيرك يا سماحة المفتي). وهنا نزل قليلاً عن حدته وقال: (إني لم أرد هذا ولكن خطر لي بهذه المناسبة ما يعمله الأجنبي ضدي). فأجبته بنفس الحدة التي كنت أتكلم بها في السابق: (إني لا أعتقد أن أي شخص له كرامة يقبل بالعمل في الوزارة هذه على هذا الشكل). وقلت هذا وأنا أشير إلى علي حسنة الذي كان جالساً بالغرفة، وناشدت هنا علي حسنة أن يقول للحاج أمين الحقيقة عما يقوله الناس عن تشكيلاته وعما سوف يقولون عن تشكيلة مثل تشكيلة اللجنة الحربية».

ومع أن عوني حضر المؤتمر الفلسطيني ووقع الميثاق الوطني[٩]، إلا أنه لم يبق في

---

(٨) البريغادير تشارلز كلايتون رئيس مخابرات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط في تلك الفترة، وهو ضابط مخابرات بريطاني عتيق منذ الحرب العالمية الأولى وكان أحد حضور مؤتمر بلودان ١٩٤٦ بالخفاء، كما كان وسيطاً بين الدول العربية وحكومة بريطانيا خلال شهور حرب ١٩٤٨ العصيبة.

(٩) نص الميثاق الوطني على ما يلي: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله أزكى الدماء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة ١٣٦٧ =

غزة طويلاً وعاد إلى دمشق وبعث باستقالته من هناك، وقد صورت إحدى صحف الخليل النذير هذه الحادثة فيما بعد (عدد ٧/ ٨/ ١٩٤٩). ففي مقالة عنوانها «شخصية الأسبوع: عوني عبد الهادي» تحدثت الجريدة عنه بقولها «سعت إليه الوزارة في (حكومة عموم غزة) وقد عرف حينئذ أن الدول العربية أرادت حكومة غزة دمية للتخويف أو كما يقول المثل العامي قطة من خشب تموء ولا تأكل، فلم يهضم عوني بك هذه اللعبة وصارح الدول العربية برأيه فيها واستقال بعد ساعات من تأليف الوزارة».

ومنذ عودته إلى دمشق، كان عوني ملاحقاً للتحركات العربية التي كانت تجري على الصعيد الدبلوماسي، والتي كانت تتركز على احتمالات تجديد القتال، وخاصة بعد اشتعال المعارك على الجبهة المصرية[10]. وقد سجل في يومياته في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨: «ذهبت وأكرم زعيتر لبيت جميل مردم بك نحو الساعة الخامسة والنصف بناء على اتفاق سابق، فأطلعنا على ما جرى باجتماع عمان، يوم السبت الماضي، قال إنه حضر بقصر رغدان صاحب الجلالة الملك وسمو الأمير عبد الإله والنقراشي باشا وتوفيق أبو الهدى. فبادرهم الملك بالسؤال عن سبب الاجتماع، وتساءل معه شاكر باشا الوادي وتوفيق أبو الهدى عن سبب الاجتماع. وبعد أحاديث طويلة أفادهم الأمير عبد الإله أنه هو الذي دعا لهذ الاجتماع، بسبب الظروف الحاضرة. وقال النقراشي باشا للحاضرين إن الحالة العسكرية بالنقب حسنة، غير أنه يخشى أن يساء بالخارج تفسير بقاء الجيوش العربية على الحياد تفسيراً سيئاً. وقال لنا جميل بك إن الملك عبد الله وهو، قد أيدا هذا القول وقالا ما من شأنه أن يعتبر نقداً لموقف العراق. وكان مما قاله الأمير عبد الإله إن مصر لم تراجع العراق بالموضوع، وقال شاكر باشا الوادي إن العراق لم تتلق أي خبر بالموضوع في

= الموافق ١ تشرين الأول ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان وشرقاً سورية وشرق الأردن وغرباً البحر الأبيض وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه والله على ما نقول وكيل».

(١٠) حين تقرر وقف إطلاق النار (الهدنة الثانية) في ١٩٤٨/٧/١٩ كان الجيش المصري يحتل بعض المواقع المخصصة لليهود وفق قرار التقسيم واليهود يحتلون مواقع كثيرة داخلة ضمن المنطقة العربية. وانتهك اليهود بعد ذلك قرار وقف إطلاق النار أكثر من مرة ليستولوا على المواقع التي ما زال المصريون يحتلونها. وأخذت كل من مصر والأردن تلقي التبعة على الأخرى. ورسم اليهود خططهم على أساس توجيه الضربات المتتالية إلى القوات المصرية دون مراعاة لقرار مجلس الأمن أثناء انعقاد هيئة الأمم المتحدة من تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ وهدف الخطة اليهودية الاستيلاء على المواقع المصرية في النقب وممارسة ضغط سياسي على الحكومة المصرية كي تقبل بنوع من المهادنة أو الصلح.

العراق. وأراد أن يفهم الجميع أن العراق لم تعتبر رسائل عزام باشا والعراق ترغب في أن تكون على اتصال مباشر بالحكومات العربية وليس بعزام باشا. ويقول جميل بك إن الأمير عبد الإلّه أسرّ له بأن المسؤول عن موقف العرب في الظروف الحاضرة هو الجيش المصري، فالنقراشي باشا لم يرد في السابق تنسيق العلاقات العسكرية وقيام قيادة موحدة ولم يقبل باطلاعنا على قوى الجيش المصري وسلاحه، حتى إنه منع قوادنا من زيارة الجبهة المصرية. ويقول جميل بك إن النقراشي باشا كان جدّ هادىء بحديثه وإذا كان بكلامه شيء من العتب فهو عتب بسيط. ويقول إنه أكد له بأنه لو كان موقف الدول العربية هذا تجاه سورية، لما كان يكتفي بالعتاب بل كان اتهم هذه الدول بالخيانة العظمى». ويعلق عوني على هذا في يومياته: «من هذه الأحاديث تظهر جلياً روح الاجتماع ويدلنا على سبب تقهقرنا وظهور اليهود بمظهر القوي». ويتابع عوني يومياته: «وقال جميل بك إن الاجتماع انتهى باتفاق الجميع على اعتبار خرق اليهود جبهة من الجبهات خرقاً لجميع الجبهات. وأظرف ما في الأمر أنه لما عتب البعض على النقراشي باشا لعدم اتصاله بالدول العربية في بدء القتال بالنقب أجاب بأن جميع الدول اطلعت على الحالة من الصحف وكان جواباً غير موفق، وقال إن اليهود في بئر السبع وإن (صبور) بك أكد له ذلك وقال لنا إنه أرسل لشرق الأردن قنابل يدوية بناء على طلب الملك».

وفي مفكرته في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ كتب عوني: (وكان قد توجه إلى عمان في اليوم السابق) «قابلت في الصباح نحو الساعة التاسعة جلالة الملك عبد الله وكان جميل باشا الراوي الوزير العراقي المفوض حاضراً، فاستقبلني جلالته كالعادة باشّاً وقال: (كنت انتظرتك مساء أمس لتناول طعام العشاء)، فاعتذرت بأني كنت متعباً. وحدثني جلالته عما جرى في اجتماع عمان، ولا يخرج هذا الحديث عما ذكره عنه جميل بك ودونته في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر. وقرأ عليّ الكتاب الذي أرسله للمفتي جواباً على برقية هذا الأخير لجلالته بالعيد. وفيه يذكره بضرورة اتباع توصيته له بقصر الزعفران بمصر، حين زاره فيه في الشهر الماضي وهي تتعلق بتخليه عن التعرض لشؤون فلسطين وتركها لعناية الجيوش العربية. وقرأ (أي الملك) عليّ الكتاب الذي أرسله لعزام باشا وفيه يصف الحالة الحرجة بالبلاد، ومن أغرب ما ورد فيه قوله: (دع عمامة سماحته وتمتمة الباشا تنقذ الموقف)، ولما سألته (عوني) عن القصد من كلمة (تمتمة) قال: (القصد تمتمة اللسان)».

وكتب عوني في مفكرته في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ (في دمشق): «ذهبت للقصر الجمهوري بعد الظهر ومعي صبحي الخضرا، وكان يبدو على وجه الرئيس شيئاً كثيراً من الانقباض. ثم حضر جميل بك، وكان الحديث يتعلق بموضع اجتماع عمان، وأبدى الرئيس استغراباً حينما قلت له إن الحس الذي أخذته من

اجتماعي بالملك وبتوفيق أبو الهدى بعمان أن اجتماع عمان كان فاشلاً بالمرة، ومعلوم أن اجتماع عمان هو الاجتماع الذي عقد في قصر رغدان وكان فيه النقراشي، والوصي سمو عبد الإله وجميل مردم بك وتوفيق باشا أبو الهدى وشاكر الوادي والذي أشرت إليه في يومية ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر».

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ كتب في يومياته (في دمشق): «حضرت مؤتمر الحزب الوطني المنعقد بالسينما الساعة العاشرة صباحاً، وكان الاجتماع موفقاً يجمع ٤٠٠ إلى ٤٥٠ شخصاً وكانت الصالة ملآنة ولا يوجد فيها كرسي واحد فارغ... وخطب فيه السيدان صبري العسلي مدة ساعة واحدة وميخائيل ليان نصف ساعة. ومما دعا الانتباه دعوة صبري العسلي للبحث عن حليفة كبيرة تستند إليها سورية، وقال في هذا الصدد: (إن سورية أعلنت في السابق عدم رضائها وموافقتها بعقد أي تحالف مع دولة أجنبية، ونظراً لوجود جيوش أجنبية فيها، أما وقد انسحبت هذه الجيوش وأصبحت سورية مستقلة تماماً، فوجب عليها الآن أن تتقوّى، بالحلف، بالدولة التي تفيدها. ولا أجد في التحالف مع دولة كبيرة خطراً على الدولة الصغيرة. لأن شبح هذا الخطر يدفع مما هو أشد منه خطراً، وهو تحالف عدونا مع دولة كبيرة). وكان محور خطاب السيد ميخائيل ليان الذي دام مدار نصف ساعة، يدور حول تخفيض النسبة المئوية الزائدة اليوم بين كميات الاستيراد والصادرات».

وكتب عوني في يومياته في اليوم ذاته في ١١/٩ ما يلي: «زرت في المساء مع السيدين صبحي الخضرا وواصف كمال دولة لطفي الحفار في بيته وكان عنده نبيه بك العظمة وصبري بك العسلي، وغرفة الاستقبال من الطراز العربي البديع. وبسط لنا بإسهاب ما علق بذهنه عن الاجتماعات بمصر بالجامعة العربية واللجنة السياسية، وحدثنا عن الجو القاتم الذي وجدوا الناس (أي المصريين) يعيشون فيه، فالنقمة كانت شديدة جداً على العرب والعروبة، وأخذ الكتاب الكبار منهم والصغار يضربون على وتر الفرعونية بشكل فظيع. ويقول لطفي بك إنه كلم النقراشي باشا بذلك، فأجابه أنه من المفيد ترك الناس ينفسون عن صدورهم وأنه مع ذلك لا يستطيع مراقبة الأقلام فيما ليس له علاقة بالحرب نفسها. والنقراشي باشا كان متجهم الوجه، ضيق الصدر في البدء، لذلك لم يحضر الجلستين الأوليين للجامعة ورؤي عقد اللجنة السياسية يوم السبت الماضي».

وحَمَلت رسالة أكرم زعيتر في ١٩٤٨/١١/١٦ من القاهرة ـ وقد جاءها من غزة (حيث ما زال عضواً في حكومة عموم فلسطين)، حملت إلى عوني في دمشق أخبار ما يجري في غزة، ويعتذر أكرم عن التأخير في الكتابة «ولكني لم أكن أجد من أحمّله الرسالة، ويستحيل عليّ أن أكتب بالبريد المراقب، ثم إن الأمور كلها كان

يكتنفها الإبهام، ويستحوذ عليها الغموض حتى ليتعذر على المرء أن يبدي رأياً ما في شأن ما». أما عن حكومة عموم فلسطين فينقل أكرم بعض أخبارها «. . . فقد حضر منذ أسبوع البقية الباقية من الموجودين في غزة، أي رجائي الحسيني، نعم رجائي كان كما أكدت وأصررت وراهنت، ويوسف صهيون، ووجدت حلمي باشا وجمال (الحسيني) وابكاريوس في القاهرة. وقد عقدنا في حلمية الزيتون عدة اجتماعات وكتبنا مذكرة للجامعة العربية لأجل إقراض الحكومة مبلغاً كافياً من المال، ولكي توعز لأمانة الجامعة بدفع الإعانات التي تأتي باسم فلسطين إلى الحكومة الجديدة. ولكن هذه المذكرة لم تطرح على بساط البحث، ويُعزى السبب إلى الرغبة في عدم استثارة الملك عبد الله في وقت تعدّ فيه العدة لهجوم يشترك الجيش الأردني لإنقاذ حامية الفالوجة. وقد لمسنا رغبة من جمال الحسيني وحلمي باشا في زيارة الملك عبد الله، وهذه الرغبة جاءت على أثر اجتماعهما بالوفد الأردني في مجلس الجامعة. وقد اقترحنا على مجلس وزرائنا أن يكتب كتاباً إلى عبد الله يعرب فيه عن رغبتنا في إيفاد رئيس الحكومة ووزير الخارجية إلى عمان لمقابلة جلالته والتفاهم على ما يعود بالخير على المصلحة واقترحت ألا يكون ذلك قبل استمزاج النقراشي باشا وشكري بك. فتقرر مقابلة رؤساء الوفود، وفود الحكومات التي اعترفت بحكومة عموم فلسطين، واستمزاجها في هذا بالإضافة إلى مصارحتهم بأن الحكومة لا يمكن أن تنهض بأعباء العمل من دون مال، وأن إقراضها المال ضروري، أساس لاستمرار وجودها. وتقرر أن يقوم بهذه الجولة حلمي باشا وجمال وداعيتكم (أكرم)، ولكن جمال وحلمي باشا قابلا جميل مردم وحدهما. ثم سافرت الوفود ولم يتم شيء من ذلك».

ويتابع أكرم رسالته فيقول إنه قد انقطع عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء واقتصر عمله على حضور المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين، وأن حلمي باشا قد سأل عن عوني ذات مرة عرضياً، فأخبره أنه في دمشق وحين تكون ضرورة وفائدة من حضوره يمكن استدعاؤه. وكذلك فإن الحاج أمين قد سأله (أكرم) أيضاً وبصورة خاصة قائلاً: «. . . لماذا يحمل عليّ عوني بك في كل مكان، ولا يترك مجلساً قبل أن يشتمني مع أنني كنت أحسبني على حالة جيدة معه، وقد التقينا آخر مرة في القاهرة ونحن على أصفى ما نكون، ثم إني رجوته مراراً أن نعمل متعاونين». ويضيف أكرم: إنه أجاب المفتي: «. . . وما آفة الأخبار إلا رواتها، هناك طبقة من الناس لا تتقرب إليك إلا بالوشاية والأخبار الكاذبة فسكت». أما عن القتال على الجبهة المصرية فيضيف أكرم: «إن الحملة في مصر على الدول العربية ولا سيما العراق بالغة شأوها، فالصحف تكتب منددة بموقف الدول العربية من مصر وإحجام جيوشها عن القتال إلى جانب مصر، والجمعيات والأندية والبيوت، ويكاد الرأي العام يحبذ بضرورة الانسحاب من القتال ما دامت مصر تحارب وحدها، وطبيعي أن

تحول الرقابة دون الرد على هذه المزاعم، ويجهل الناس مسؤولية النقراشي فيما جرى من رفضٍ لوحدة القيادة إلى استبعاد تام لفكرة استئناف القتال إلى عناد مطلق في الحيلولة دون التنسيق العسكري، إلى إعراض عن إخبار الدول العربية رسمياً أو غير رسمي بنجدة مصر...». وبرأي أكرم أنه كان من المحتم عليه في هذه الحالة أن يعمل (أي أكرم) على تنقية الجو: «اتصالات بالصحف، اجتماعات بالأندية، محادثات مع قادة الفكر ورؤساء الجمعيات وزعماء الأحزاب، وأخيراً حمْل الباجه جي على القدوم إلى مصر. فكان لذلك أثره على تنقية الجو، وفهم الكثيرون عن حقيقة الحال ولا حاجة بي إلى تفصيل ما بذل من جهود في هذا السبيل. مجلس الجامعة ظل ينعقد خمسة أيام دون أن يحضر النقراشي أية جلسة، مما أثار سخط واستياء الأعضاء ولم يشرّف النقراشي إلا بعد مراجعات وإلا بعد أن تأكد أن الباجه جي وجميل مردم سيحضران».

وقدم أكرم في رسالته صورة قاتمة عن فحوى ما دار من محادثات خلال اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية حول الوضع العسكري: «فالواقع أن فكرة توحيد القيادة لم تلق توفيقاً بسبب موقف النقراشي، ولكن استعيض عنها بإيجاد مجلس يضم أركان الحرب للدول العربية يتولى تنسيق الخطط العسكرية، وأما استئناف القتال فلن يكون إلا بالقدْر الذي يستطيعون معه أن يفكّوا الحصار عن الفالوجة وإطلاق ٢٥٠٠ جندي مصري، وسوف يشترك في هذه العملية عراقيون وسوريون ويستعان عليها بطائرات عراقية قدمت فعلاً إلى مصر... وهم يقولون هذه تجربة إذا نجحت فسيكون لها ما بعدها. وأنا أقول إنها ستكون الأولى والأخيرة، ذلك لأن فكرة تعبئة القوى والتجنيد في سبيل النصر غير موجودة، وقد ثبت أن النصر مستحيل بوسائط وأساليب وذهنيات السلم، إنهم يا سيدي غير مستعدين أن يقوموا بعملية تعبئة مهما كانت على نطاق ضيق، والذي أعتقده أن تنفيذ تقرير برنادوت سيكون غاية المراد من رب العباد وسنرى».

ويصور أكرم في رسالته أوضاع غزة التي امتلأت باللاجئين من المناطق التي احتلها الجيش اليهودي وفيها أكثر من ٢٠٠ ألف لاجىء في حالة يرثى لها. وينقل أكرم ما يؤكده المصريون «أن قواتهم تضاعفت في غزة وأنهم مصممون على الدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة، وأن كل ما جرى في تخلّيهم عن المجدل وغيرها إنما هو تقصير خطوط». خبر أخير ينقله أكرم: «كانت السلطات المصرية قد قبضت في غزة على حمدي الحسيني وخليل البديري وغيرهما بتهمة الشيوعية ثم لم تلبث أن أطلقت سراحهما بعد اعتقال خمسة أيام».

إن المرارة التي كانت تعمّ المنطقة في تلك الآونة انتقل صداها إلى من هم في

خارجها، وكان منهم مازن نجل عوني عبد الهادي، وقد بعث برسالة من جامعة كاليفورنيا (في ديفس) (دون تاريخ) وكان قد توجه إليها لدراسة الهندسة الزراعية قبل أحداث فلسطين العاصفة. يعبر مازن في رسالته عن مشاعر شباب جيله، فيقول: «... ومما يزيد الطين بلة كل هذا الكلام عن وحدة العرب وملوكهم... تأليف حكومة عموم فلسطين. هذه مهزلة لن أنساها ما حييت. كنت في (بركلي) أمس وأخذت أتصفح عدداً من مجلة المصور في مكتبة الجامعة... فماذا رأيت؟ رأيت مقالات عديدة عن جيش اليهود وعن انتصارات الجيش المصري العظيمة (مما يجعل المرء يظن أن نابليون قد عاد إلى الحياة). ورأيت صور زيارة عبد الله لفاروق الذي قدم أخته فوزية (التي كانت مرتدية ثياب فريق في الجيش المصري) وصورة أخرى لهم وهم يستمعون لأم كلثوم (التي لا أشك في أنها كانت تغني عن الوحدة العربية وعن الفاروق العظيم وعبد الله العظيم (ولكن ليس أعظم من فاروق)، ورأيت صوراً لعبد الله وعبد العزيز وهما ماشيان يداً في يد (دليل الوحدة العربية!) ثم يأخذ عبد العزيز في تعطير أخيه عبد الله من زجاجة ذهبية وبمقطرة بيد ذهبية، وعلى الصفحة الثانية نرى (صور) للمهاجرين المشردين من العرب، ثم رأيت صفحة بها صورة لجمال الحسيني وهو يتكلم لعزام باشا وأخرى لأحمد حلمي باشا وهو يرد تحية الحراس، وغيرها من الصور التي (تمرض) القلب». ويخاطب مازن والده قائلاً: «لا بد أنك قرأت تحت هذه الصورة الأخيرة سؤالات وجوابات عن حكومة عموم فلسطين، كانت هناك سؤالات عدة وجوابات أكثر ولكني أذكر سؤالاً واحداً لا أستطيع أن أنساه أبداً، سؤال: ألن يكون هناك جيش لحكومة عموم فلسطين؟ فيكون الجواب: فليكن جيش التحرير جيش الحكومة الرسمي»، ويتساءل مازن: «فبالله عليك ما هو جيش التحرير وأين هو الآن؟».

وقد استأنف عوني في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ تسجيل يومياته (في دمشق) فكتب: «سلمت اليوم إلى السيد عادل زعيتر كتاب استقالتي من وزارة عموم فلسطين ورجوته أن يسلمها إلى حلمي باشا حال وصوله إلى القاهرة، وهو مسافر في الغد بالطائرة من مطار بيروت للقاهرة. وآمل أن يوصل الكتاب إلى حلمي باشا إن لم يكن في الغد ففي بعد الغد، وها هو نص هذا الكتاب: (حضرة صاحب الدولة أحمد حلمي باشا، رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين المعظم ـ القاهرة. تذكرون دولتكم أنني منذ غادرت غزة في ١٩٤٨/١٠/٨ صممت على عدم العودة إليها للاشتراك بحكومة عموم فلسطين، وذلك لعدم اقتناعي بأن الحكومات العربية جادة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية الضرورية لهذه الحكومة، كي تتمكن من تنظيم شؤون الدفاع في فلسطين تنظيماً يحفظ لفلسطين كيانها ووحدتها ويدفع عنها أذى الطامعين فيها. وقد أعلنت رأيي هذا بعد أن غادرت غزة مباشرة في جريدة الزمان

المصرية. والآن وقد زادتني الحوادث قناعة بأن الحكومات العربية لا تنوي استئناف القتال، وهي فوق ذلك غير جادة في بذل المعونة المقتضية التي تساعد حكومة فلسطين التي أرادتها وتعهدتها، على القيام بواجباتها الخطيرة المتنوعة، فإني أراني مضطراً لهذا السبب ولأسباب أخرى لا محل لذكرها، أن أقدم لدولتكم استقالتي، راجياً لكم كل توفيق ونجاح، وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام)».

ولم يأت عوني في يومياته على أي خبر عن التطورات التي انتهت بمبايعة الملك عبد الله ملكاً على الأردن بضفّتيه[11] سوى ما سجله في دمشق بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨: «وسمعت النشيد الملكي من راديو القدس في الساعة ٩ عند ختام نشرة الأخبار». ونقل عوني ما جاء في **الأهرام** عما قاله المفتي «ان عرب فلسطين يعدّون ما جرى أخيراً في أريحا وما عقب ذلك من إجراءات، حلقة جديدة من سلسلة المؤامرات الصهيونية الاستعمارية على فلسطين، وهم يرفضون مثل هذه المحاولات ويستنكرونها وسيحبطون مثل هذه المؤامرات ويتمسكون بميثاقهم القومي، ومطلب الأمة العربية بأسرها، وسيواصلون جهادهم وجهودهم لإنقاذ فلسطين إنقاذاً تاماً والمحافظة على عروبتها ووحدتها».

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ (وفي دمشق) سجل عوني في يومياته ما يلي: «اجتمعنا في الصباح وفي المساء إلى جميل المدفعي وكان صالح بك صائب معه في اجتماع الصباح، وكان مما قاله صالح بك صائب: (إن قواد الجيش العراقي لا يدرون ما عند الجيش المصري من إمكانيات وقد ذهبت جميع محاولاتنا بتوحيد القيادة سدى، لإصرار المصريين على قبول توحيدها، وتذرعوا في ذلك بعدم وجود قتال ولكنهم، أي المصريين، رفضوا أيضاً محاولة توحيد القيادة في حالة اعتداء اليهود على إحدى الجبهات)». ويعلق عوني على ذلك بقوله: «ولكن إلى أي مدى تستطيع الجيوش العراقية البقاء في فلسطين؟. وقال لنا جميل بك المدفعي في جلسة المساء: إنه زار الجبهة العراقية ووصل حتى جنين ووجد أن معنويات الجنود عالية

---

(١١) فشلت جهود حكومة عموم فلسطين في استرضاء الملك عبد الله. وكان موقف الأردن حاسماً تجاه الحكومة مبنياً على رفض الاعتراف بها وعلى عدم تمكنها من ممارسة أي شكل من أشكال السيادة على الضفة الغربية. ولمواجهة الوضع الجديد اتجه الملك إلى الفلسطينيين فانعقد مؤتمر فلسطيني بعمان في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ أكد على عدم اعترافه بحكومة غزة وطالب الملك بإنقاذ فلسطين وبسط حمايته عليها. وبعد ذلك بشهرين انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في أريحا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ اتخذ قراراً بالمناداة بالوحدة الفلسطينية الأردنية ومبايعة عبد الله ملكاً عليها. واجتمع مجلس الأمة الأردنية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وصادق على التوحيد ولكن بسبب ردود الفعل العربية أجلت الخطوة سنة ونصف.

جداً وأنهم تواقون للقتال وينتظرون إشارة الهجوم حتى يهاجموا العدو. ولكنه ما لبث أن قال لنا وهو يستحلفنا حفظ السر: (إن الجيش العراقي يصمد للدفاع ولكنه لا يستطيع الهجوم، إذ إنه لا يملك من العتاد، في حالة الهجوم، ما يزيد عما يلزمه مدة خمسة أيام). ثم قال ـ أي المدفعي ـ (إن الملك عبد الله يتحمل بسياسته الحاضرة عبئاً ثقيلاً جداً فهو يخلص، بهذه السياسة، بقية الدول العربية من مأزق حرج، فإن هذه الدول لا تريد أن تعترف بأي شيء يعمل لتخليص بقية فلسطين من أيدي اليهود، وإن الملك عبد الله سيقوم وحده بالعمل على تخليص ما يمكن تخليصه من فلسطين. وهو يرى أن الزوبعة التي أثارتها الدول العربية ضده، بمناسبة مؤتمر أريحا، ليست إلا وسيلة لتبرير موقفهم السلبي حيال فلسطين لدى شعوبهم). ومما قاله المدفعي، بمناسبة ما يقوله نوري باشا وصالح جبر بأن المعاهدة(١٢) التي ألغتها حركة الشارع ببغداد حالت دون وصول السلاح بكثرة إلى العراق، هذا السلاح الذي من شأنه أن يجعل الجيش العراقي يتفوق على الحركة الصهيونية بفلسطين: (إن العراق لا يستطيع أن يلقي بنفسه تحت براثن الاستعمار ليخلص فلسطين)». ويعلق عوني على هذا القول: «ومن هذا يفهم قصر نظر بعض رجالات العراق بالسياسة. وختم المدفعي كلامه بقوله: (إذا كانت الدول لا تستأنف القتال، فستستمر الدول العربية على موقفها الحاضر بإنكارها دولة إسرائيل، ويعمل الملك عبد الله على تخليص بقية فلسطين وضمها لشرق الأردن)».

وكتب عوني في يومياته بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨: «ذهبت لأول مرة لبيت شكري بك القوتلي بدعوة منه في هذا الصباح، والشيء الجديد الذي قاله لنا هو أن الحاج أمين الحسيني كان يقول له في البدء إن مائة ألف جنيه فقط تكفي للأعمال اللازمة من أجل دحر اليهود. وأكد له بأنه نظّم ٦٨ خلية في كل خلية ١٥٠ رجلاً والمائة ألف جنيه ضرورية لتأمين ما يلزم لهم من سلاح وذخيرة مثل (برن)

---

(١٢) تولى مفاوضات تعديل المعاهدة البريطانية العراقية (١٩٣٠) وزير الخارجية صالح جبر الذي توصل في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ إلى التوقيع على معاهدة جديدة مع المستر بيفن في بورتسموث. وقد أعطت المعاهدة الجديدة التي كانت تشبه القديمة من وجوه كثيرة، الحق لبريطانيا بإرسال الجيوش إلى العراق في حالة وقوع الحرب أو عندما توشك على الوقوع وتنازلت بريطانيا إزاء ذلك عن حقها بإشغال القاعدتين الجويتين في العراق، لكن طائراتها بقي لها الحق في أن تهبط هناك، كما احتوت المعاهدة أيضاً على شروط تتعلق بتدريب الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات من قبل بريطانيا. وقد التهب الرأي العام في العراق حينما وصلت إلى بغداد أنباء المعاهدة بعيد أن أصدرت الجمعية العامة في هيئة الأمم قراراً يوصي بتقسيم فلسطين. وأعلن الوصي في ١٩٤٨/١/٢١ أن المعاهدة الجديدة لا تحقق أهداف العراق الوطنية ولذلك لا يمكن أن يتم التصديق عليها واستقالت الوزارة العراقية.

و(استن) مثلاً. وهنا قال شكري بك: (إني كنت لذلك الوقت أجهل معنى (خليّة) وكلمة (برن) و(استن)، وكنت أقول لنفسي إن الأمر هين وأن سورية في غير حاجة، في هذه الحالة، إلى القيام بتشكيلات عسكرية جديدة)، والشيء الجديد عليّ الآخر هو ما قاله الضابط (صبور) بك ـ المعين من قبل الحكومة المصرية ضابط ارتباط بين هذه الحكومة وحكومة الأردن ـ إلى شكري بك في غداء درعا ١٩٤٨/٧/١٩ عن الجيش الأردني وعتاده، فلقد قال (صبور) بك بان جيش الأردن يملك ٤٠٠ مصفحة وذخيرة لا تنضب وأن الانكليز فتحوا طريقاً سرياً سيستخدمه الجيش بهذه المصفحات، وإن الظفر محقق وبمدة وجيزة جداً. وقال هنا شكري بك: إن عزام باشا كان أكد له بأن (صبور) بك من كبار ضباط الجيش المصري وأنه يعتمد عليه بالمائة مائة. والملك عبد الله كان أكد أيضاً إلى شكري بك أن مسألة احتلال تل أفيف لا تحتاج إلا بضعة أيام. فقال شكري بك لنا إنه دهش من هذا وقال إلى الملك عبد الله: وأنا مستعد أن أمشي بركابك، وإن رياض بك انتهز هذه الفرصة، حينما لفظ شكري بك هذه العبارة وقال: (اسمع سيدنا ما يقوله شكري بك، إنه مستعد أن يمشي بركابك في حالة دخولك إلى تل أفيف)، وعقب شكري بك على هذا: (إني في الحقيقة مستعد لتقبيل رجل من يحتل تل أفيف)».

وقد نقل عوني في يومياته بتاريخ ٢٨ و٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وقائع مؤتمر نابلس الذي تقرر فيه توحيد الضفة الغربية بفلسطين تحت التاج الهاشمي[(١٣)]، فكتب: «وجاء في النشرة الموزعة بنابلس أن المجتمعين من هيئات المجالس البلدية والمحلية والقروية والهيئات الوطنية واللجان القومية وممثلين عن النوادي والجمعيات وعن الطوائف الدينية والعائلات في المدن والقرى وممثلين عن المهن الحرة وعن طبقات الأمة بأنواعها، وهم يمثلون سكان هذا اللواء الأصليين البالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً، قرروا ما يلي: ١ ـ فلسطين قطر عربي وجزء متمم للمجموعة العربية. فكل محاولة لتقسيم وإقامة دولة يهودية فيه يرفضها المؤتمر رفضاً باتاً ولا يعترف بها. ٢ ـ لا سبيل لإنقاذ فلسطين إلا بتضافر الجهود وتوحيد الكلمة وتوحيد القيادة واستئناف القتال بعزم وتصميم. لذلك يقرر المؤتمر مطالبة أولي الشأن باستئناف القتال في الحال. ٣ ـ يطلب المؤتمرون من الدول العربية أن تبادر في الحال إلى نجدة الجيش المصري الذي يخوض الآن معركة قاسية وأن يستأنف القتال في جميع الجبهات. ٤ ـ يجدد سكان هذا اللواء والنازحون العهد على الصبر والثبات وبذل التضحيات والعمل مع الجيوش العربية على خلاص فلسطين مهما طال الزمن. لذلك يعلن

(١٣) كان هذا المؤتمر تعضيداً لقرار التوحيد الذي اتخذه مجلس الأمة الأردنية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

المؤتمر استعداد البلاد للتجنيد العام تحت قيادة الجيوش العربية. ٥ ـ يرى المؤتمر أن مشكلة إخواننا النازحين قد أوجدتها المؤامرات الدولية الاستعمارية ونفذتها العصابات الصهيونية المجرمة، لذلك يناشد المؤتمر جميع الحكومات العربية وشعوبها العمل الجدي السريع لإعاشتهم وإسعافهم بشكل يتفق مع هول الكارثة التي ألمت بهم. ٦ ـ إن الهدف الذي سعى إليه العرب وزعماؤهم وقادتهم منذ فجر قضيتهم هو توحيد الأقطار العربية، والآن وقد حان الوقت لتحقيق بعض أغراض هذا الهدف، ونظراً للروابط الوثقى المتعددة بين فلسطين وشرق الأردن يقرر المؤتمر أن يؤلف من هذين القطرين مملكة عربية واحدة تحت التاج الهاشمي ومبايعة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً شرعياً دستورياً عليها. ٧ ـ تحقيقاً للقرار السادس السالف الذكر يرجو المؤتمر من جلالة الملك الهاشمي المعظم أن يأمر باتخاذ الخطوات الدستورية والقانونية والدولية التي يتطلبها توحيد فلسطين كاملة غير مجزأة مع القطر الأردني، وهي الخطوات التي تتلاءم مع العهد الجديد ومع ما يصبو إليه العرب من الأخذ بأسباب التقدم والرقي بما يتناسب مع تاريخهم المجيد. ٨ ـ يشكر المؤتمر الدول العربية وجيوشها المتحفزة للقتال والمناضلين البواسل على ما قدموه من تضحيات في سبيل تحرير هذه البلاد المقدسة، ويحيي كل من عمل مخلصاً في سبيل فلسطين ويقدس ذكر الشهداء الأبرار الذين جادوا بأرواحهم في سبيل الواجب. ٩ ـ تقرر إبلاغ جميع هذه القرارات إلى أولي الشأن، على أن يوقعها رؤساء البلديات والمجالس المحلية والقروية وأعضاء المكتب».

ومنذ مطلع عام ١٩٤٩، بدأ عوني، وكان لا يزال في دمشق، يتخذ من يومياته مجالاً للنظر والتحليل وإبداء الرأي بالأوضاع العربية في مرحلة ما بعد زلزال النكبة وفي ظل مفاوضات الهدنة، حيث توزعت الاهتمامات العربية بين احتمالات تجديد القتال (على الأقل نظرياً) ورسم خطة جديدة للتعاون العربي. وركز عوني في البداية على ما يجري في العراق بشأن فلسطين وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ كتب في يومياته: «عهد وصي العراق برئاسة الوزارة إلى نوري باشا السعيد، وجاء في كتاب التوجيه ما يلي: وفي الوقت الذي يعهد إليكم برئاسة الوزراء لنا كل الثقة بأن فخامتكم ستضعون نصب أعينكم بالدرجة الأولى قضية فلسطين وصرف كل الجهود والإمكانيات لأجل تأمين الغاية السامية التي توخيناها، وهي إنقاذها من محنتها وتنفيذ مقررات مجلس الأمة الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨. وينص القرار المتخذ بالجلسة المشتركة (المجلس الأمة)، أولاً: وضع خطة عسكرية للدفاع عن فلسطين، يوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته وأهدافه. ثانياً: وضع خطط سياسية عسكرية موحدة مقرونة بتأييد صريح قطعي من ذوي الحل والعقد والمسؤولين في الدول العربية تعين بصراحة ووضوح الأعمال الحاسمة التي ينبغي القيام بها

للقضاء على أية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين، ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب اتباعها لمقاومة أي قرار تتخذه هيئة الأمم المتحدة لتكوين دولة يهودية في فلسطين. ثالثاً: أن تستهدف الخطط الواردة في المادتين (أولاً) و(ثانياً) في أعلاه العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية والسياسية لتطهير أراضي فلسطين من العصابات اليهودية ومن ضمنها مدينة القدس بكاملها وذلك لخطورة أهميتها من النواحي العسكرية والسياسية والدينية. وأجاب نوري السعيد بأن هدفه: خدمة البلاد بوجه عام وخدمة فلسطين بصورة خاصة، ولما كان النجاح في حل قضية فلسطين على أسس قرار مجلس الأمة يتوقف بالدرجة الأولى على تعاون جميع العناصر الوطنية العراقية وجميع دول الجامعة العربية الشقيقة، فانه سيبذل كل ما في وسعه لجمع الصفوف وتوحيد الجهود في الداخل والخارج لإنقاذ فلسطين من محنتها، والخروج بالأمة العربية عزيزة مرفوعة الرأس من هذه التجربة القاسية التي عرضتها لها أخطاء الماضي».

وقد تابع عوني في يومياته بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ ما كان يجري على الساحة العراقية بشأن فلسطين، وكيف أن نوري السعيد أذاع في (هذا) اليوم خطاباً من دار الإذاعة ناشد فيه الوطنيين على التعاون معه لتنفيذ قرار مجلس الأمة المنوه عنه آنفاً، وأن نوري السعيد قد عهد إلى جميل المدفعي تأليف لجنة برئاسته (أي المدفعي) وعضوية رئيس مجلس النواب والنائب حسين جميل يناط بهما أمر الاطلاع والإشراف والمداولة على تطبيق وتنفيذ ما جاء في قرار مجلس الأمة، وأن نوري السعيد قد أرسل كذلك في (هذا التاريخ) كتاباً إلى إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزارة المصرية، حمله فاضل الجمالي، يقول فيه: «لا أكتم دولتكم شديد أسفي وعظيم حزني لما آلت إليه قضية فلسطين وما أصابها وأصاب إخوتنا أهلها من ظلم ونكبات قلما حدث لها مثيل في التاريخ، ولا أشك في أن هذا المصير المؤلم الذي آلت إليه هذه القضية يرجع بالدرجة الأولى إلى ما اقترن بتوجيهها منذ بدئها من أغلاط فظيعة سياسية عسكرية أدت إلى الكارثة التي نجابهها. وكان في مقدمة هذه الأغلاط إقدام المسؤولين على خوض غمار حرب لم يستعدوا لها الاستعداد الكافي، ولم يضعوا لها الخطة العسكرية الصحيحة مقرونة بخطة سياسية محكمة، كلاهما مستند إلى درس القضية درساً صحيحاً من جميع نواحيها من قبل اختصاصيين مسؤولين. ولا أرى كبير فائدة في بحث تلك الأغلاط في الوقت الحاضر، بل إن كل ما أرجوه هو أن تتاح الفرصة لرؤساء الشعوب العربية وزعمائها ورجالها لبحث تلك الأغلاط ومناقشتها بغية اجتناب الوقوع في مثلها في المستقبل.

«والآن وقد تسلمت زمام الأمور، فقد صممت على التعاون مع دولتكم تعاوناً وثيقاً ضمن الأسس الواردة في قرار مجلس الأمة العراقي المتخذ في الجلسة المعقودة

بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٨، ومن أهداف هذا التعاون المستعجلة: أ ـ وضع خطة عربية محكمة لقيادة دفة الحرب وتسييرها سيراً صحيحاً يضمن الخروج بفلسطين إلى ساحل السلامة وفقاً لما تسمح به ظروفنا الحاضرة القاسية، ويتفق وقابليتنا وإمكانياتنا، وذلك بالقيام بتبادل الآراء في الموضوع بين خبرائكم وخبرائنا العسكريين المسؤولين بأسرع ما يمكن، والاتفاق على وضع خطة عسكرية موحدة تشمل تنظيم (طابور) آلي سيار مؤلف من وحدات قوية من مختلف صفوف الجيش العراقي ليقاتل في ساحات القتال في الجبهة الجنوبية إلى جانب قوات الجيش المصري الشقيق، عند اعتزامكم تحقيق ما يمكن تحقيقه في أمر استمرار القتال. ومن الواضح أن تأليف هذا الرتل لن يؤثر في استمرار قيام الجيش العراقي بالواجبات الملقاة على عاتقه في الجبهة الوسطى في الوقت الحاضر. ب ـ الخطة السياسية: يلوح لي أنه من الشروط الأساسية لضمان النجاح في قضية فلسطين وضع خطة سياسية محكمة تتفق عليها الدول العربية اتفاقاً حقيقياً وتؤيدها بكل قواها. وأجد قيام مباحثات شخصية تمهيدية بيني وبين دولتكم حول هذه الخطة قبل عرض قضيتها على باقي الدول الشقيقة أعضاء الجامعة العربية لدرس الموضوع ووضع الخطة المنشودة. وإني على استعداد لمقابلة دولتكم في الفرصة التي تنسبونها». ويضيف عوني معلقاً، بأن نوري السعيد ختم «كتابه بكلمات ناعمة معسولة نحو دولة الرئيس المصري».

وأشارت يوميات عوني في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ إلى نص الكتاب الجوابي المرسل من إبراهيم عبد الهادي (رئيس الوزراء المصري) إلى نوري السعيد: «أرحب أعظم الترحيب بما أبديتموه من الرغبة الصادقة في توثيق التعاون بيننا لخدمة قضية فلسطين وتخليص أهاليها من الظلم والنكبات التي أصابتهم. وإني أنتهز هذه الفرصة لأذكر دولتكم أن الحكومة المصرية لم تُقدِم على خوض غمار الحرب في فلسطين إلا وهي على ثقة من أنها مستعدة لمواجهة نصيبها في ذلك العبء، وفيما أبلى الجيش المصري من بلاء حسن مصداق لما أسلفت. وقد سبق أن اجتمع رؤساء وهيئات أركان حرب الجيوش العربية في المدة من ١٠ ـ ١٢ نوفمبر ١٩٤٨، وقد أرسوْا الموقف من ناحيته الحربية والعسكرية. ولا شك أن دولتكم قد اطلعتم على ما أدلى به سعادة اللواء صفوة باشا من بيانات في هذه الاجتماعات، وأرجو أن تكون الظروف قد تهيأت لدولتكم بما يساعد على تفهم (الشق) من كتابكم. وإنه يسرني بطبيعة الحال أن أجتمع بدولتكم لتبادل وجهات النظر في هذا الأمر الخطير الذي يهمنا جميعاً، وإني على يقين بأن ما تمتازون به دولتكم من المكانة السياسية الملحوظة وحسن خبرتكم بالأمور كفيل بأن يجعل التعاون بين البلدين وسائر البلدان العربية الشقيقة أساساً موطد الدعائم لحل مشاكلنا والنهوض بشعوبنا إلى المكانة الجديرة بها».

وبتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ سجل عوني في يومياته أن صفوة باشا أمير اللواء الركن معاون رئيس أركان حرب الجيوش العربية قد كتب إلى معالي الوزير (؟) إيضاحاً لما جاء في كتاب دولة رئيس الوزراء المصري الموجه إلى رئيس وزراء العراق: «١ ـ انعقد مؤتمر عسكري في القاهرة (كوبري القبة ١١/١١/١٩٤٨) حضره جميع رؤساء أركان الجيوش العربية أو من ينوب عنهم باستثناء الحكومة اليمنية، كما حضر ثلاثة من كبار الضباط المصريين برتبة أمير لواء وبضعة ضباط، ولكن برتبة عقيد أو مقدم ليقوموا بالسكرتيرية. ٢ ـ لم يُطلب من المؤتمر درس قضية خاصة ولم يوضع له منهج أعمال معينة وعليه اتفق رأي المؤتمرين على دراسة وتدقيق الوضع العسكري الراهن في فلسطين ليضع المؤتمر مقرراته على ضوء هذه الدراسة. ٣ ـ عقد المؤتمر أربع جلسات استعرض فيها الموقف الحربي في فلسطين، فقرر المؤتمرون بإجماع الآراء القرار المرفق نسخة منه، ومنه يتضح لمعاليكم بأنني لم أنفرد بهذا القرار وليس هو من وضعي أنا وحدي كما أن ليس لي بيانات أو آراء خاصة تتنافى والقرار المذكور».

وقد أرفق اللواء إسماعيل صفوة، كما كتب عوني في يومياته، كتابه أعلاه بقرار رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية (المملكة العراقية، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية السورية، الجمهورية اللبنانية، جيش الإنقاذ، المملكة المصرية) لرفعه إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للاسترشاد والعمل على ضوئه، والقرار كما يلي:

«أولاً: المقارنة بين القوات العربية والقوات اليهودية وموقفيهما:

أ ـ ثبت من المقارنة العددية بأن اليهود يتفوقون على القوات العربية من حيث العدد. ب ـ القوات اليهودية متفوقة على القوات العربية من حيث التسلّح بجميع أنواعه، عدا مدفعية الميدان في الوقت الحاضر، ولكن القوات العربية مفتقرة إلى ذخيرة لهذه المدفعية. ج ـ كانت القوات الجوية العربية، وبصورة خاصة القوة الجوية المصرية، في بادىء العمليات، متفوقة ومسيطرة سيطرة تامة على الجو، وقد أنزلت بالعدو خسائر جسيمة، ولكن مع الأسف الشديد قد وصل إلى العدو عدد كبير من الطيارات والطيارين المدربين أكمل تدريب وبذلك انتقلت السيطرة الجوية إلى أيدي العدو. د ـ موقف الذخيرة في الجيوش العربية خطير جداً، بل وينذر بخطر قريب بخلاف موقف الذخيرة لدى اليهود. فقد وصلتهم إمدادات كثيرة ولا تزال الإمدادات تتوالى عليهم علاوة على مصانعهم المحلية، في حين أن جميع الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من الحصول على كميات من الذخيرة سوى كمية ضئيلة جداً ويشك في الحصول على الكميات الضرورية في المستقبل بالوسائل الاعتيادية المتبعة حتى

الآن. هـ ـ ان وضع المستعمرات اليهودية وما فيها من استحكامات وتحصينات قوية جداً وإحاطتها بطرق المواصلات اليهودية الرئيسية جعلت إمكان المناورة والتنقل بسرعة على الخطوط الداخلية في الجانب اليهودي. و ـ إن جميع القوات اليهودية على اختلاف أنواعها تسيطر عليها قيادة واحدة وتستخدمها استخداماً حسناً وبتعاون وثيق وفقاً لمقتضيات الموقف، بينما ليس للجيوش العربية قيادة موحدة، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى فقدان التعاون الوثيق بين الجيوش. ز ـ تفوق اليهود في قواتهم البحرية».

«ثانياً: مقدرة الجيوش العربية في الوقت الحاضر:

إن نقص القوات في الجيوش العربية وافتقارها إلى الأسلحة المساعدة وحاجتها الملحة إلى الأعتدة والذخائر المتنوعة وما طرأ على قواتها الجوية والبحرية من خسائر ونقص، يجبرها على اتخاذ خطة الدفاع في الوقت الحاضر. مع أن الدفاع لا يتخذ إلا لأغراض معينة كإتمام الحشد وإتمام النواقص ولمدة محدودة، إذ إنه لا يؤدي إلى انتصار عسكري ولا يمكن أن يقترن بنتائج حاسمة، فبقاء الجيوش العربية في وضع الدفاع وعدم إكمال استعدادها بدرجة يستطيع معها استئناف التعرض سوف يؤدي حتماً إلى خسران الحرب والفشل الذريع».

«ثالثاً: الأسباب الرئيسية لسوء الموقف الحالي:

تتلخص الأسباب الرئيسية لسوء الموقف العسكري الحالي للجيوش العربية فيما يلي: أ ـ لم تكن الجيوش العربية قبل القتال في فلسطين مستعدة استعداداً كافياً لخوض غمار حرب طويلة الأجل، فقد ظهر بأنه ينقصها الشيء الكثير من الأسلحة والمهمات. ب ـ لم تستطع الدول العربية منذ بدء القتال حتى الآن أن تحشد القوات الكافية للتغلب على القوات اليهودية والقضاء عليها، وذلك لعدم إمكان الحصول على الأسلحة والذخائر والمهمات المطلوبة بسبب الحالة الدولية والحظر الذي فرض على (الأمم) العربية. جـ ـ نعتقد أن الدول العربية لم تستخدم جميع مواردها وتسخر كل ما في البلاد من قوى (إلا القليل منها) لأغراض الحرب. د ـ لم تؤلف قيادة موحدة للجيوش العربية لإدارة هذه الجيوش والسيطرة عليها وتحقيق التعاون الوثيق بينها واستخدامها وفقاً لمقتضيات المواقف الحربية. وقد حصل اختلاف في الرأي في هذا الموضوع وقد تقرر بحثه بين رؤساء أركان حرب الجيوش وأعضاء اللجنة السياسية. هـ ـ لم تستطع الحكومات العربية الاستفادة من أيام الهدنتين الأولى والثانية لإكمال نواقصها بقدر ما استفاد اليهود الذين لم يضيعوا لحظة واحدة إلا استغلوها إلى أقصى حدود الاستغلال لاستكمال استعدادهم وسد جميع حاجياتهم الحربية».

«رابعاً: ما يجب على الحكومات العربية أن تقوم به:

إن الموقف العسكري الحاضر على جانب كبير من الخطورة وإن معالجته تتطلب أن تقوم الدول العربية فوراً بما يلي: أ ـ تدارك ما تحتاجه الجيوش العربية من الأسلحة والذخائر والمهمات والطائرات والقوة البحرية والتغلب على جميع الصعوبات والعراقيل التي تحول دون ذلك مهما كلفها ذلك من جهود وتضحيات. ب ـ تسخير كل ما في البلاد العربية من موارد واستخدام جميع الإمكانيات لأغراض الحرب ولو أدى ذلك إلى إعلان التعبئة العامة. ج ـ ترك حرية العمل للعسكريين وجعل الاعتبارات العسكرية فوق جميع الاعتبارات، وحصر جهود الحكومات العربية ومساعيها في تأمين احتياجات الجيوش وتلبية مطالبها، وبعبارة أقصر تعبئة جميع القوى وتسخيرها للمجهود الحربي. د ـ يجب على السياسيين قبل اتخاذ أي قرار عسكري إحاطة العسكريين في جميع الأوقات بالموقف السياسي الذي يتطلب تدخل الجيوش كي تكون تلك القرارات تتناسب وإمكانيات الجيوش ومقدرتها».

وبتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ سجل عوني عبد الهادي محضر الاجتماع في ديوان رئاسة الوزراء العراقي بعد أن استلم رئيس الوزراء العراقي الرسالة الجوابية من رئيس الوزراء المصري، وقد طلب من الوزير المصري المفوض أن يرسل برقية مستعجلة لحكومته يبين فيها وجهة نظر رئيس الوزراء العراقي وتلخيصها: أ ـ يرى فخامته أن تمسك المفاوضين المصريين في رودس بمقررات مجلس الأمن[١٤] حرفياً أمر ضروري، إلا إذا كان هناك أمور يجهلها تتعلق بالحكومة المصرية. ب ـ عدم سحب القوات المصرية من الأماكن التي كانت تحتلها قبل مقررات مجلس الأمن كالفالوجة وغيرها. ج ـ إذا لم يقبل اليهود بتنفيذ مقررات مجلس الأمن، يطلب رفع منع السلاح عن الحكومات العربية وإبقاء هذا المنع عن اليهود مع تشديد الرقابة ولا سيما البحرية منها لمنع تسرب تهريب السلاح. د ـ طلب رئيس الوزراء من الوزير المفوض المصري أن يسافر دون تأخير لتوضيح وجهة نظره إلى رئيس الوزارة المصرية حول الخطة التي يراها صالحة للعمل بموجبها في المفاوضات التي ستقوم بها لجنة التوفيق[١٥] مع العرب واليهود. والخطة التي يقرها رئيس الوزراء العراقي

(١٤) كانت الأوضاع على الجبهة المصرية تزداد حرجاً بعد ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ فاليهود يغتنمون الفرصة لاستصفاء النقب الذي خصص لهم في قرار التقسيم والذي يقترح مشروع برنادوت أخذه منهم، ولجعل الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع. وقد أعلن في مقر الأمم المتحدة في «ليك سكس» في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ عن وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية.

(١٥) أنشئت لجنة التوفيق بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والتي عهد إليها بموجب هذا القرار بجميع مهام الوسيط الدولي لحل قضية فلسطين.

هي: ١ ـ عدم قبول المفاوضة مع لجنة التوفيق في بادىء الأمر، وحمل هذه اللجنة على المفاوضة مع اليهود لأن هؤلاء هم المعتدون ولا يوجد ما يجب أخذه من العرب لإعطائه لليهود. ٢ ـ إتفاق الحكومات العربية ـ أثناء مفاوضة لجنة التوفيق مع اليهود ـ على وضع أسس ومبادىء معينة للمفاوضة مع لجنة التوفيق، والسعي لحمل بريطانية والولايات المتحدة على قبولها وتأييدها لها.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ سجل عوني عبد الهادي: «زرت صباح اليوم مع عزة دروزة وواصف كمال نبيه العظمة في بيته، فأخبرنا أن جميل المدفعي واسماعيل صفوة باشا زاراه وفهم منهما أن سياحتهما للبلاد العربية هي لاستطلاع آراء الناس عما يجب عمله في الظروف السياسية الحاضرة. فقلت إن القوم يريدون ستر عيوبهم بمثل هؤلاء، يزورون البلاد العربية لبث الدعايات للعراق، فقد سبق وزار جميل المدفعي دمشق قبل اعتزال الباجة جي الرئاسة بمدة وجيزة وكان كل ما عنده أن العراق لا يملك من الذخيرة ما يستطيع مهاجمة العدو به مدة تزيد عن خمسة أيام، وأنه لا يرى وسيلة لتخليص الموقف الحاضر إلا بضم ما تبقى من القسم الذي لم يشغله اليهود لشرق الأردن. وفي المساء ذهبت والإخوان صبحي الخضرا، وأكرم وواصف كمال إلى المفوضية العراقية، حيث اجتمعنا بجميل المدفعي وإسماعيل صفوة باشا بدعوة منهما. وكانت جلسة أليمة جداً: ومما قاله اسماعيل صفوة باشا بأن العراق قام بمناوشات عديدة منذ الهجوم اليهودي ضد مصر. ففاجأه أكرم زعيتر بقوله بأنه لم يستشهد في هذه المناوشات سوى جندي واحد، وهنا أجابه إسماعيل صفوة باشا بحدّة بأن هذا غير صحيح، لقد استشهد ١٣ جندياً وجرح ١٤٠ وكدنا نضحك بمرارة لهذا الجواب السخيف. ويظهر أن اسماعيل صفوة باشا قد رافق جميل المدفعي ليدلي بحججه العسكرية لمن يريد أن يسمعه بأن العراق قام بواجبه تماماً، ويفسر سعادته هذا الواجب بقيام الجيش حسب إمكانياته، وان إمكانيات الجيش العراقي الذي (لا يفتأ العراقيون يكررون هذه العبارة) يبعد عن قواعده ألف وخمسمائة، ألف وستمائة كيلومتر، لا يستطيع أن يبتعد عن المراكز التي أشغلها بفلسطين حالياً. ولما قيل له لماذا لم تعترف الحكومة العراقية بذلك منذ البدء ولم تخبر الحكومات العربية بإمكانياتها الضعيفة هذه، بل بالعكس لقد وافقت على قرار هذه الحكومات باعتبار خرق جبهة واحدة من اليهود خرقاً لجميع الجبهات، فقال إنه يذكر أنه أخبر القواد الذين عقدوا اجتماعاً بمصر في ١٠/١٠/١٩٤٨ بما عند الجيش العراقي من إمكانيات. وخلاصة ما أتانا به صفوة باشا أنه ليس بإمكان الجيش العراقي القيام بأي عمل حربي وأنه لا بد له من الانسحاب إلى قواعده. اليهود حسب قوله، متفوقون بالحرب الجوية، وهو يتمنى أن تنسحب الجيوش لقواعدها وتبقى العراق، إذا أمكن بحالة حرب مع اليهود. أما جميل المدفعي فكان سخيفاً يمنّنا بكل فرصة

بكون هذا الجيش (أي العراقي) هو الذي خلص المثلث (جنين ونابلس وطولكرم) من وقوعه بأيدي اليهود، ولم يسعني (أي عوني) هنا إلا أن اشتط بالقول، فقد قلت له، بأن كل ما فعله الجيش العراقي أنه تمركز في هذه القرى الثلاث الصغيرة وترك أراضيها الزراعية لليهود، وقلت له كنت أفضل أن يخوض الجيش العراقي المعركة بشرف ولو أضاع هذا هذه القرى».

وبتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ أورد عوني عبد الهادي هذه الملاحظات: «في عدد أخبار اليوم (٧٤٤) الصادر اليوم يقول التابعي إن أحد كبار موظفي بلاط الملك عبد الله قال له منذ شهرين من هذا التاريخ ـ وبحضور مصطفى أمين ـ إن النية متجهة للاتفاق مع اليهود. وقال له هذا حينما أشار التابعي بضرورة مقاتلة العرب اليهود بجميع الجبهات، خشية أن ينزل عليهم اليهود من بيسان الذي تتجمع به جموع اليهود، على حد تعبير هذا الموظف الكبير، حيث يكونون قادرين ـ على رأيه ـ أن يضطروا جيوش العراق وجيوش عبد الله الانسحاب من مراكزهم الحاضرة». وسجل عوني ملاحظة أخرى عن برقية من جميل المدفعي من بيروت إلى رئيس الديوان الملكي ببغداد وفيها «... ظهر لي من حديثنا مع رئيس وزارة سورية وغيره من الشخصيات أنهم لا يريدون التصريح بشأن ما يجب عمله مع لجنة التوفيق قبل انتهاء المفاوضات المصرية في رودس[١٦] وعودة لطفي الحفار من مصر، ولمسنا أيضاً أنهم يميلون للتضامن مع مصر بالدرجة الأولى». وفي برقية أخرى من جميل المدفعي إلى رئيس الديوان الملكي ببغداد عن مقابلته مع الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء حيث لم يجد عندهما شيئاً مقرراً لمجابهة لجنة التوفيق ويريان ضرورة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة حالاً للبت في هذا الشأن. وفي هذا التاريخ نفسه أرسل نوري السعيد برقية إلى جميل المدفعي في مصر ويشير فيها بضرورة الإسراع بالمداولة مع حكومتي مصر (وابن السعود) والاتفاق معهما على الخطة السياسية وعلى المواد الجوهرية لمفاتحة بريطانيا وأمريكة بوقت واحد من قبل جميع الحكومات العربية متفقة، لأجل الحصول على تأييدهما قبل الاتصال بلجنة التوفيق ، وذكره بالخطة التي بعث بتفصيلها لمصر مع الوزير المفوض المصري. وفي ١٩٤٩/١/٢٩ أبرق جميل المدفعي إلى نوري السعيد بأنه قد قابل رئيس الوزراء المصري. وعن مسألة لجنة

---

(١٦) بعد قرار وقف النار على الجبهة المصرية في ١٩٤٩/١/٨ وبعد أن خيّم الجفاء والتوتر الشديدين على جو الجامعة العربية ودولها، أقبل المصريون في ١٩٤٩/١/١٣ على محادثات الهدنة الدائمة مع اليهود منفردين، وفي المراحل الأخيرة من المفاوضات المصرية اليهودية وقبل أن توقع الهدنة الدائمة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ وجه (بانش) الوسيط الدولي (الذي خلف برنادوت بعد اغتياله) الدعوة إلى الحكومات العربية الأخرى لتدخل في مفاوضات مماثلة.

التوفيق قال إنه يرحب بخطة واحدة لكنه يريد من العراق أن يتقدم باقتراحه عن الخطة، أما عن مفاوضات رودس، فقد قال إن الحكومة المصرية متمسكة مبدئياً بقرارات مجلس الأمن، ولكنها حرة في المفاوضات عندما يرفض اليهود التمسك بتنفيذ القرارات وأنها ستتصرف حسب قوتها، كما سأل عن مدى مساعدة العراق في حالة استئناف القتال؟».

ويتابع عوني عبد الهادي تسجيل ملاحظاته عن موقف العراق، فكتب في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩: في عدد **المصري** الصادر اليوم أن «جميل المدفعي قال لمخابرها جواباً عن سؤاله له عما إذا كانت العراق توافق حتماً على ضم فلسطين إلى شرق الأردن: (ليس لي علم بهذا النبأ، على أن فلسطين تختص بأهلها قبل كل أحد. وقد أجمعت الدول العربية ـ ومن بينها العراق ـ على تحرير هذا القطر العزيز فيختار أهله ما يشاؤون من حكم إن شاء الله)». ويعلق عوني «... يؤسفني جداً استمرار هؤلاء الناس بالتدجيل والخداع وادعاء محاولتهم تحرير فلسطين. ومما قاله المدفعي أيضاً لهذا المخابر (... على البلاد العربية أن تقوي تضامنها وتعالج أمورها فيما بينها بإخلاص وصراحة وأن تواجه الحقائق فتعالجها في حدود إمكانياتها، وأنا على يقين أن الدول العربية قادرة على التغلب على جميع الصعاب حتى يحقق العرب جميع أمانيهم)». ويعلق عوني على هذا «حدود إمكانيات العراق... هي العبارة التي يتعلل بها هذا الزعيم ليبرر بها موقف العراق... حينما دعي العراق لخوض المعركة في سبيل التخفيف عن الجيش المصري المهاجم بالنقب. ويعجبني ما قاله صفوة باشا في اجتماعنا الأخير بالمفوضية العراقية، حينما سأله أحدهم ماذا يكون موقف الجيش العراقي إذا هاجمهم الجيش التركي في الموصل وهو أشد قوة من الجيش العراقي فقال: (إن الجيش العراقي مستعد حينذاك أن يفنى عن بكرة أبيه)».

وفي هذا التاريخ نفسه، أي في ١٩٤٩/١/٢٩، نقل عوني عن مقالة للمازني (ابراهيم عبد القادر) عنوانها «هذه هي قصة فلسطين» في **أخبار اليوم** «إن رئيس الوزراء المستر تشمبرلن اجتمع إلى رؤساء الوفود العربية أثناء انعقاد مؤتمر فلسطين ١٩٣٩، وقال لهم ما معناه: إننا نعترف أن العرب على حق وسنرد إليهم حقهم، ولكننا لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نرد إليهم حقهم كاملاً، وسنحاول أن نرد إليهم ستين أو سبعين في المائة منه، وذلك لأن الجو الدولي مكفهر، ويخشى جداً أن تقوم حرب ونحن لا غنى لنا عن معونة أميركة ونفوذ اليهود فيها عظيم، فلا معدى عن إرضائهم إلى حد ما. ورجا منهم أن يقبلوا ما سيعرض عليهم وأن يعاونوا بذلك على اجتياز فترة القلق والحرب...». ويعلق عوني «... هذا ما كان قاله المستر ماكدونالد إلى الوفود مجتمعة وكاد يكون نفس الكلام ونفس اللهجة...».

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ نقل عوني عبد الهادي ما جاء في كتاب جميل المدفعي الموجه من القاهرة إلى نوري السعيد في ١٩٤٩/١/٢٩ «شرحت إلى رئيس الوزراء المصري اقتراح الحكومة العراقية الوارد ببرقيتكم، فقال نوافق على المبادىء الواردة فيه، وطلبت منه أن يبدي رأيه في الخطة، فأجاب بأنه ليس لديه رأي معين وأنه يطلب إلى العراق أن يكون هو المبتدىء بإعلان رأيه وبيان الخطة التي يقترحها. وأجاب على طلب اجتماع اللجنة السياسية بأن الرأي العام أصبح يشجب تكرار اجتماعات اللجنة السياسية وأنه لو فرضنا أن اللجنة اجتمعت، فهل يكون المجتمعون غير أمثالنا؟ ثم سألني عن رأي جلالة عبد الله حول الموضوع فقلت إني أجهل رأي جلالته، ولكن المفروض أن تنفذ حكومة شرق الأردن ما تتفق عليه الدول العربية. وقال رئيس الوزارة (المصرية) إن المحادثات برودس مستمرة، وقال إنهم متمسكون بقرارات مجلس الأمن ولكننا لا نعرف كيف يكون الأمر إذا أراد اليهود تجاوزها. وقلت (المدفعي) ولكن إذا لم يوافق اليهود على الطلب، فيجب أن يطلب رفع حظر الأسلحة عن الدول العربية وحصره باليهود مع تشديد الرقابة على المنافذ البحرية. فقال إن الحكومة المصرية مبدئياً قد دخلت المفاوضات حرة وحدها، فإنها ستكمل الأمر وحدها أيضاً ودون التقيد بغير إمكانياتها، على أنها من الطبيعي أن تسلك كل الطرق لتحقيق المطالب العربية. لكن اليهود قد يضطروننا إذا رفضنا الاتفاق معهم على غير مقررات مجلس الأمن إلى القتال، فماذا يكون موقف العراق حينئذ؟ وما هي المساعدات التي يستطيع أن يؤديها للجيش المصري؟ فإن التشدد في مفاوضة اليهود يجب أن يكون مستنداً إلى قوتنا وقدرتنا على استئناف القتال أو عدمه. . .».

وسجل عوني عبد الهادي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ الحديث الذي دار بينه وبين (المستر شيبلر) الموظف في القنصلية الأمريكية بالقدس. فقد قال له الأخير «إنه لا يدري إذا كان هنالك أي تفاهم بين الأردن واليهود على تقسيم القدس بينهما أو تقسيم النقب، ولكنه يعلم أن الفريقين اتفقا على أن يعيدا الحياة الطبيعية للقدس. وقال عن الجيوش العراقية إن تسليحها رديء وإن اليهود كانوا مقتنعين بأن هذه الجيوش لا تقاتلهم أثناء قتالهم بالنقب». وأورد عوني في التاريخ نفسه أجوبة نوري السعيد على برقية جميل المدفعي وكتابه المرسلين في ١٩٤٩/١/٢٩، وقد أجاب نوري السعيد عن كل تساؤلات المدفعي ما عدا السؤال المتعلق بالمساعدة العسكرية لمصر: «أ ـ عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم في فلسطين وتعويضهم عن الأضرار والخسائر. ب ـ جعل مدينة القدس برمتها باقية تحت الحكم العسكري. ج ـ مهما تكن نتيجة مقررات مصير فلسطين لا بد من نزع السلاح عن اليهود الموجودين في فلسطين، وذلك حفظاً للسلام الدائم في هذا القطر. وأغرب ما في الكتاب، كما

يقول عوني، إصراره على المدفعي بتوسيط الملك عبد العزيز آل السعود لأن «ما له من علاقات ودية مع حكومتي بريطانية ولا سيما أميركة» يجعل النجاح مشروعاً».

وكتب عوني في ١ شباط/فبراير ١٩٤٩ عن بيان نوري السعيد لمجلس الوزراء الذي قال فيه «إن المدفعي مسافر للأقطار العربية والغرض من سفره يرمي إلى أمرين: الأول: يتعلق في مداولات رودس الجارية الآن بين مصر واليهود حيث إن الحكومة المصرية موافقة على مبدأ تنفيذ قرار مجلس الأمن القائل بعودة اليهود إلى مواقعهم الأصلية ورجوع الجيش المصري إلى الأماكن التي كان فيها قبل أن يخرق اليهود الهدنة، فإذا أصر اليهود في أثناء مفاوضاتهم مع مصر ـ على عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور وأصروا على البقاء في أماكنهم الحالية، فهذا يعطي لنا فرصة لاستغلال هذا الإصرار لصالح العرب. ولدينا دلائل تؤكد لنا بأن اليهود سوف لا ينفذوا قرار مجلس الأمن ولا الطلب الذي يرمي إلى ذلك نظراً لأطماعهم المعروفة. الأمر الثاني: المطالبة بعودة اللاجئين العرب إلى أوطانهم وإعطاء تعويضات لهم، فهذه ضرورية مهما كانت النتيجة سواء كان التقسيم أو الوحدة. وإني أكاد أجزم بأن هذا الطلب سوف يؤيد ويطلب تنفيذه من قبل انكلترة وأميركة. وكذلك المطالبة ببقاء مدينة القدس تحت الحكم العربي، فهذه أيضاً لا علاقة لها بالتقسيم أو الوحدة، لأن القدس قد قرر مصيرها دولية وهي على هذا الحال خارجة عن حدود الدولة اليهودية».

وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٤٩ أكمل عوني الموضوع السابق: «فقد أرسل المدفعي برقية رمزية من مصر للعراق يخبر نوري السعيد فيها: أولاً أن مصر وافقت على السعي لدى بريطانية وأميركة لحمل اليهود على احترام قرار مجلس الأمن وتنفيذه. وإلا فمنع السلاح عنهم، بالرغم من اعتقاد المصريين بأن هذه التشبثات ستكون عقيمة، ثانياً عدم الاتصال بلجنة التوفيق إلا بعد إتمام مفاوضات اللجنة مع اليهود إن أمكن. لكنهم يخشون أن تكون مفاوضات اللجنة شبيهة بمفاوضات برنادوت، مرة مع اليهود ومرة مع العرب، ثالثاً السعي لإعادة اللاجئين. وهنا أشار المدفعي في برقيته إلى خلو جوابات نوري السعيد من سؤال مصر المتعلق بموقف العراق العسكري في حالة استئناف اليهود القتال مع مصر. وكان جواب نوري السعيد على البرقية ما يلي: ١ ـ عدم إجابتنا بخصوص الرتل المصفح، هو لأن دولة رئيس وزراء مصر قد أشار بكتابه المرسل إليّ بتاريخ ١٥ (جنوري) جواباً على كتابي المرسل مع فاضل الجمالي والذي يلفت النظر فيه إلى قرار الخبراء العسكريين ومداولاتهم بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤٨، والذي يتضمن عدم استطاعة الجيوش العربية على استمرار القتال ما لم تزود بالأسلحة الكاملة، ولأجله اعتبرنا هذا الموضوع منتهياً بجواب دولته. ٢ ـ وأما جوابنا عن الحالة التي ذكرتموها وهي فيما لو تمرد اليهود على قرار مجلس الأمن

وأعادوا الهجوم على الجيش المصري، فإن العراق في مثل هذه الحالة لا يتردد بإبداء المساعدات التي يمكن القيام بها ضمن إمكانياته العسكرية وعلى ضوء ما يقرر الخبراء العسكريون حسب ما لديهم من الخبرة. وبما أن إسماعيل صفوة هو موجود الآن فباستطاعته الاجتماع مع الخبراء العسكريين المصريين للاتفاق معهم على خطة المستقبل».

وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ كتب عوني تفاصيل لقاء أجراه في دمشق هو وصبحي الخضرا وأكرم زعيتر مع فارس الخوري في غرفة الرئاسة بالبرلمان «فبحث لنا عن بعض ما كان في ليك سكس وفي باريز[١٧]. ومن جملة ما قاله: هو أنه عمل على إرسال الدول الكبرى جيوشاً لإرغام العرب على اتباع السياسة التي يريدونها لليهود، وذلك لأن غلبة هذه الجيوش العرب أشرف لهم من غلبة اليهود. وقال إن طلبه إحالة قضية فلسطين على محكمة لاهاي كاد ينجح لولا أن ممثل اندوراس تأخر قليلاً عن حضور الجلسة وكان دور تصويته قد مضى، لأنه لو أعطى هذا الممثل صوته مع العرب لنال الطلب الأكثرية المطلوبة. وقال أيضاً إن ممثلي الدول العربية خدعوه بما كانوا يكتبونه له عن تصميمهم على استئناف القتال، وقال إنه أكد لأحد ممثلي أميركة بأن الملك عبد العزيز سيعلن إلغاء اتفاق النفط مع الشركة الأميركية أو سيوقف تنفيذه في ٢١ أيلول إذا لم تعدل أميركة سياستها حيال العرب، ولكن بما أن شيئاً من ذلك لم يحصل، جاءه ذلك الممثل وأفهمه بأن أخباره بخصوص النفط غير صحيحة. وقال أيضاً بأن الوفود العربية بباريس كانوا أرسلوا أحمد الشقيري لمصر بتعليمات خاصة، ورجع إليهم يحمل كتاباً من اللجنة السياسية المجتمعة حينذاك بمصر فيه تأكيد بعزم الحكومات العربية على استئناف القتال». ويضيف عوني «ومما أدهشنا ما أسره لنا (فارس الخوري) بخصوص علاقته مع شكري القوتلي وقال: إنه كان متفقاً مع شكري بك ورئيس الحكومة على أن يذهب هو إلى مصر بمهمة سياسية، فيزور مصر والعراق وشرق الأردن، وما درى إلا أن لطفي الحفار قد سافر للقاهرة دون أن يخبر هو بذلك».

وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٤٩ يتابع عوني في يومياته الحديث عن مهمة المدفعي في القاهرة فيقول: «وردت برقية من المدفعي لرئيس الديوان الملكي في بغداد يسأله فيها أن يعرفه عن اجتماع سمو الوصي بالملك عبد الله». وجاء الجواب «إن هذا الاجتماع كان للمشاورة حول طلب الاشتراك في مذاكرات رودس. إن الحكومة العراقية قررت القبول على ما يتم من شروط الهدنة مع مصر والدول العربية الثلاث

---

(١٧) عقدت دورة الأمم المتحدة خريف ١٩٤٨ في باريس في شايوه، القصر الشهير، وفي دورة خريف ١٩٤٩ كانت الأمم المتحدة تقيم في ليك سكس على مسيرة ساعة بالسيارة من نيويورك.

المجاورة لفلسطين بدون حاجة للاشتراك في المذاكرات». وأورد عوني كذلك ما جاء في رسالة خاصة من المدفعي إلى نوري السعيد شرح له فيه وقائع الاجتماع الذي دعا إليه رئيس وزراء مصر كلاً من لطفي الحفار ووزير خارجية مصر ووزير المملكة العربية السعودية المفوض ووزير لبنان وعلي المؤيد مندوب اليمن وعبد الرحمن عزام، وكان هذا الاجتماع بتوسط من المدفعي وغيره بعد أن كانت الجهات المصرية تمتنع عن عقد الاجتماعات الرسمية التي تضم ممثلي الدول العربية. واتخذت القرارات التالية في هذا الاجتماع: ١ ـ الاكتفاء الآن بمثل هذه الاجتماعات التي يحضرها ممثلو الدول العربية الحاضرون بالقاهرة بدلاً من دعوة مجلس الجامعة أو اللجنة السياسية. ٢ ـ ان دعوة نائب الوسيط الدولي التي وجهت أخيراً إلى الدول العربية للاجتماع فرادى أو جماعات يتوقف قبولها على نجاحه في إلزام اليهود باحترام قرارات مجلس الأمن في ٤ و١٦ نوفمبر و٢٩ ديسمبر والتي تجري المباحثات الآن في رودس ضمن نطاقها. ٣ ـ يكون اتصال الدول العربية بالوسيط الدولي أو بلجنة التوفيق في المستقبل مجتمعة بعد اتفاق الرأي بينهما سواء أكان ذلك في مفاوضات الهدنة الدائمة أو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. ٤ ـ إذا اتصلت لجنة التوفيق بالحكومات العربية فرادى أو جماعات فيجب أن يحصر البحث معها بمسألة اللاجئين العرب كأساس للدخول في بحث أي مشكلة أخرى، ومن قبيل الإجراءات يحسن أن يطلب إلى اللجنة أن يعرف رأي اليهود أولاً. ٥ ـ يرى المجتمعون أن تتصل حكومات الدول العربية بحكومتي بريطانية والولايات المتحدة الأميركية لاستعمال نفوذيهما في الضغط على اليهود لاحترام مقررات مجلس الأمن، وإذا لم يستجيبوا فيُطلب أن تستعمل الدولتان نفوذهما في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لتوقيع العقوبات عليهم ورفع حظر الأسلحة عن العرب وتشديد المراقبة على اليهود براً وبحراً وجواً، ويلاحظ عوني في يومياته «ان أكثر هذه القرارات تؤيد اقتراحات الحكومة العراقية».

ويتابع عوني: «وهنا قال رئيس مصر إن مفاوضات مصر لا تزال مستمرة واليهود على عنادهم، فإذا اشتبكنا في قتال (ووجه الكلام إلى المدفعي) مع اليهود، فهل لنا أن نتساءل عن المساعدة التي تستطيع العراق تقديمها، سواء من القوات العراقية في الجبهة أو يؤتى بها من العراق تحقيقاً لما وعد به نوري السعيد الذي قد نفعتنا أكثر اقتراحاته؟. وقد ناشد المدفعي في كتابه نوري السعيد بأن يجهز هذه القوة (مع احتمال عدم استخدامها)، وقال إن تجهيزها سوف يعيد ثقة مصر بالعراق. وبهذه الطريقة، قال المدفعي مخاطباً نوري، تستطيعون أن تسدوا إلى التضامن العربي والقضية العربية خدمة كبرى. وأكد له بأنه ينتظر موافقته على المواد بصورة عامة وعلى تجهيز القوة بصورة خاصة».

ونقلت يوميات عوني برقية من وزارة خارجية لبنان إلى مفوضية لبنان بالعراق حول محضر الاجتماع الذي دعا إليه في ٥ شباط/فبراير ١٩٤٩ رئيس مجلس الوزراء المصري، ممثلي الدول العربية باستثناء شرق الأردن وأمين عام جامعة الدول العربية للمداولة في شؤون فلسطين. وجاء في البرقية موافقة لبنان على مقررات الاجتماع المذكور، كما جاء فيها أن مطامع اليهود برزت إلى حد يهدد المدينة المقدسة وسواها من الأماكن بخطر مداهم. وترى الحكومة اللبنانية ـ معتبرة بالماضي ـ أن خير ما يُتوسل به التمسك بأحكام قرار ١٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٨ بشأنها، أي القدس[١٨] ـ وعدم التسامح بأن تتساهل لجنة التوفيق للصهيونيين بشيء مما لا يحق لها التصرف به نظراً لصفة قرار ١٦ كانون الأول الملزِم لها. وقد ذكر في هذه البرقية أن قضيتي اللاجئين وتدويل منطقة القدس وحماية بقية الأراضي المقدسة قد أُقرت في الأمم المتحدة بموافقة جميع الوفود العربية، ولا يجوز العبث بهذا القرار الإجماعي لئلا تتعرض الدول العربية للانتقاد على تغيير موقفها وتفقد فرصة للمحافظة على الأماكن المقدسة. أما قرارات اجتماع القاهرة، فقد جاءت بالبرقية المذكورة آنفاً كما يلي: ١ ـ أن تكون من القضايا التي يجب أن تنجزها لجنة التوفيق هي قضية اللاجئين وفقاً لقرار مجلس الأمن بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر القاضي بإنشاء اللجنة. ٢ ـ تدويل منطقة القدس وحماية الأراضي المقدسة كما اقترحت عليها (أي على اللجنة) الدول العربية بإجماع الآراء في باريس في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وذلك خشية أن يتغلب اليهود ويفوزوا بمآربهم إذا بقي موضوع المطالبة بينهم وبين العرب. وغير خفي أن الأمم المتحدة قررت التدويل بصراحة بالتاريخ المذكور، فهذا إذن ملزم لنا. وفي البرقية الجوابية لمفوضية لبنان في بغداد إلى خارجية لبنان «إن خارجية العراق استغربت قبولكم بدولية القدس مهما كانت البواعث، وتقول إنها أبلغت لجنة التوفيق والحكومات إصرارها على عروبة المدينة قديمها وجديدها وضواحيها».

وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٤٩ أورد عوني خبراً عن مقابلة أكرم زعيتر وصبحي الخضرا لشكري القوتلي «الذي هاجمهما على ما قالاه لفارس الخوري بخصوص ضم ما تبقى من فلسطين لشرق الأردن. وكان موقف صبحي الخضرا ضعيفاً جداً كما روى أكرم زعيتر». (يعلق عوني بأن هذا الحادث يذكره بموقف آخر لصبحي الخضرا ببيت عوني حين قال له الحاج أمين الحسيني: ألم تؤكد لي يا صبحي بك بأن أعضاء الهيئة العربية العليا الذين انتخبتهم من أحسن وأفضل الناس؟ وقال له الحاج أمين ذلك في صدد مهاجمتنا نحن لهؤلاء الأعضاء. وكان ذلك بحضور أكرم زعيتر

---

(١٨) نص قرار الجمعية العامة في ١٩٤٨/١٢/١١ على تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة.

ومعين الماضي ورفيق التميمي. وضحكنا على جواب صبحي الذي قال: إني قلت لكم ذلك باعتبار أن هؤلاء الأعضاء لا يعصون لسماحتكم أمراً). ويتابع عوني في يومياته «أن صبحي الخضرا أخذ يتهرب من الجواب بصراحة على أسئلة شكري القوتلي. ولما قيل إلى شكري بك: (ولكن هذه حكومة عموم غزة، التي أردتموها لما يعاونها أحد)، فكان جواب شكري بك: (ولكن ماذا تفعل بالحاج أمين الحسيني الذي ذهب إلى غزة و... نحن نعمل الآن على مسح هذا...). ولما قيل لفخامته بأن فلسطين لا تستطيع القيام لوحدها اقتصادياً وعسكرياً قال: (لماذا لا؟ هذا الجبل الأسود (قره طاغ) أفقر من فلسطين الباقية بمراحل... وهذا لبنان أقل عدداً من أهالي فلسطين وأرضه أشد جدباً، وبدلاً من أن يرتمي الفلسطينيون بأحضان عبد الانكليز، فالأولى أن يرتموا بأحضان الانكليز أنفسهم). ولما قيل له: (ولكن سماحته مستعد لأن يمد يده للإنكليز)، أجاب: (ولكن الانكليز لا يريدونه، أليس عندكم من يقوم بالأمر مثل سليمان طوقان أو هنري كتن أو غيرهما؟ وأنا مستعد أن آتيكم من مصر بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه كإعانة، عدا عما تدفعه بقية الدول)».

أما عن موقف العراق من المساعدة العسكرية لمصر، فقد أورد عوني في التاريخ ذاته، أي ٦ شباط/فبراير ١٩٤٩ برقية من نوري السعيد إلى المدفعي، شاكراً مساعيه وطالباً منه تبليغ شكره لرئيس وزراء مصر على قبول اقتراحاته، أما بشأن المساعدة العسكرية فإن الحكومة العراقية لا تتردد في تقديم أية مساعدة ضمن إمكانياتها العسكرية عند هجوم اليهود على الجيش المصري وحسبما يقرره الخبراء العسكريون، وأوعز باجتماع صفوة مع الخبراء المصريين لتقرير الخطة. وفي جلسة لمجلس الوزراء صرح نوري السعيد ـ كما ورد في يوميات عوني في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٩ ـ «أنه نجح في إفهام مصر خطة العراق وأخذ موافقتها، وذكر أنه يتوقع أن تصر الحكومة المصرية على تنفيذ مقررات مجلس الأمن المتخذ بتاريخ ٤ و١٦، تشرين الثاني، وذكر أنه يعتقد بأن المصريين خائفون من قطع المفاوضات واستئناف اليهود الهجوم عليهم. وقال إنه لم يطلب من الحكومة المصرية أن تقطع المفاوضات مع اليهود ولكنه أصر عليهم في طلب تنفيذ قرار مجلس الأمن، وأن يخابروا الحكومتين الأميركية والانكليزية بشأن تنفيذ هذا القرار، وعند رفض اليهود يُطلب رفع الحظر عن تزويد العرب بالسلاح وإيداع أمر تنفيذ القرار إلى العرب بعد رفع الحظر عن تزويد العرب بالسلاح وتشديد الرقابة البرية والجوية والبحرية على اليهود». ويعلق عوني «لا أظن أن نوري السعيد جاد».

وتتابع يوميات عوني رواية ما صرح به نوري السعيد في مجلس الوزراء العراقي بأنه يخال إليه «أن المصريين متخوفون من اليهود وأن طلبهم الرتل العراقي هو لرفع المعنويات، وقال إنه تبين للمدفعي في مراسلاته مع السيد إسماعيل صفوة معاون رئيس

أركان الجيش الاتصال بالجهات المصرية، فلديه المعلومات الكافية في هذا الشأن». وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٩ أشار عوني في يومياته إلى زيارة قام بها برفقة أكرم زعيتر إلى فندق أوريان بالاس حيث كان ينزل محمد شقير الذي حضر لدمشق بصحبة نائب انكليزي يزور الشرق الأوسط لدراسة الحالة فيها بعد الحرب. وتعليقاً على ذلك كتب عوني «تساءلت فيما إذا كان يمكننا لقاؤه وماذا يمكننا أن نقول له، أنقول له إن رؤساءنا وملوكنا كانوا السبب في الكارثة؟. قال محمد شقير إنه (أي النائب الانكليزي) يعرف الحقيقة كما هي، وهو أتى ليدرس جيل المستقبل ومقدرتهم على العمل. وقال شقير إنه علم أن إبراهيم عبد الهادي سأل جميل المدفعي عما إذا كانت الحكومة العراقية مستعدة للاشتراك بالقتال فيما إذا فشلت المفاوضات ونشب القتال بين مصر وإسرائيل، فطلب جميل مهلة لسؤال حكومته عن ذلك، فكان الجواب مغمغماً. ولكن هذا النبأ يتناقض مع الخبر الذي أعطاه فاضل الجمالي إلى أكرم زعيتر وهو أن نوري السعيد أذن له بأن يؤكد للحكومة المصرية بأن الحكومة العراقية مستعدة أن تشترك بالقتال كل الاستعداد في الوقت وبالكيفية التي تريدها مصر». ويضيف عوني «... ذكرت هذين النبأين إلى طه الهاشمي... فأجاب بأنه يعتقد بأن الخبرين كاذبان».

وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ ورد خبر آخر في يوميات عوني عن «زيارته هو وأكرم زعيتر إلى رفيق التميمي (أحد وزراء حكومة عموم فلسطين) مهنئين بعودته من مصر. وقد حدثهما عن اجتماعاته هناك فقال: (أما حلمي باشا فغضبان على إبراهيم عبد الهادي ويتقاضى هو وما تبقى من الوزراء معاشاتهم من الهيئة العربية العليا، والـ ١٥ ألف جنيه المقبوضة من الجامعة العربية محفوظة في بنك الأمة العربية). وقال (التميمي) إنه كان من رأي إسحق درويش أن حالة عرب فلسطين الحاضرة تشبه حالتهم في سنة ١٩١٧، وقال أكرم: (إن هذا هو رأي المفتي الذي أفضاه لي، والواقع أن سنة ١٩١٧ كانت بدء الوطن القومي اليهودي وسنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ كانتا خاتمته، وذلك في فلسطين على الأقل!). وقال رفيق التميمي إنه اقترح على المفتي ضرورة الاتصال بالانكليز ومحاولة الاتفاق وإياهم، وعلل ذلك بحجة أن الانكليز هم الذين يسيّرون الدول العربية في تكييف السياسة الفلسطينية، ولكن المفتي اعترض على هذا الاقتراح قائلاً: إنه انتهج سياسة الميثاق القومي مدة ثلاثين سنة، فكيف يحيد عنه اليوم؟ والانكليز، على رأيه، لا يتفقون مع الهيئة العربية العليا إلا إذا سلمت هذه بمطاليبهم الامبراطورية». ويعلق عوني: «مسكين هذا الرجل، كأنه يظن أن الانكليز حائرون في الحصول على طريقة الاتصال معه أو مع غيره من عرب فلسطين وخصوصاً مع سماحته».

وفي اليوم ذاته، أي في ١٩٤٩/٢/١٤، سجل عوني في يومياته عبارات وردت في مذكرات تشرشل التي نقلتها جريدة **المصري**: «إنني (تشرشل) شخصياً أرى

وجوب إرسال الأسراب المطلوبة من المقاتلات، أي ستة أخرى، غداً، حتى تركز كل ما يتيسر لدينا من الطائرات الفرنسية والبريطانية في محاولة السيطرة على الفضاء، فوق النتوء في اليومين القادمين أو الأيام الثلاثة المقبلة، لا لمأرب محلي أو نحوه، ولكن لنعطي الجيش الإفرنسي الفرصة الأخيرة لاستجماع شجاعته وبأسه، فإن إباءنا هذا الطلب عليهم وما قد يعقبه من دمارهم، قد يتخذ مسبّة لنا في التاريخ نعاب عليها في أفواه الأجيال القادمة، وليس من شك في أننا مستطيعون إعداد العدة لخروج قوات كبيرة من القاذفات الثقيلة، تحت جنح الليل للنسف والتخريب والتدمير». وقال تشرشل أيضاً: «اقترح المستر إيدن على وزارة الحرب تشكيل قوات محلية للدفاع الوطني من المتطوعين، وبدأ العمل عاجلاً في تنفيذ هذه الخطة، فقام في كل بلدة ومدينة وقرية جموع من رجالها الأقوياء وأبنائها الشجعان الأشداء تتوافى مسلحة ببنادق الصيد والقنص والألعاب أو حاملة الهراوات الغلاظ والحراب... ولكن الأمر كان أيضاً مقتضياً تأليف قوات نظامية». ويعلق عوني على هذه العبارات بقوله: «فهل قرأ ملوكنا ورؤساؤنا هذه النتف من هذه المذكرات؟».

وكتب عوني في مفكرته في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٩ «زرت مساء اليوم والأستاذ أكرم زعيتر فخامة (القوتلي)... وقد مضت على زيارتي الأخيرة له مدة طويلة فاعتذرت له بكون فخامته مشغولاً في تسيير مهام الدولة، فقال: إني مشغول بكم. وكان وزير أرجنتين المفوض عند فخامته، فقضينا مدة في البحث عن عادات البلاد الأرجنتينية، ومما عرفته منه أن في الأرجنتين ٣٠٠ ألف سوري و١٠٥ آلاف لبناني. ثم حضر دولة خالد بك العظم وصبري بك العسلي، فرأيت أن أنسحب مع الأستاذ أكرم، ولكن فخامته أصر علينا بالعودة للقصر في اليوم التالي. في العصر زرت الأستاذ عفيف الصلح، الوزير المفوض السوري بالعراق في بيته، فبحث لنا سعادته، كعادته، عن العراق والحركة العربية بطريقة فلسفية، ولمّا أننا لم نستطع أن نستمعه عما يعرف عن الحالة الحاضرة في العراق، لحضور كثيرين من أهل حيّه وبعض الأصدقاء، فارجأنا البحث لليوم التالي، حيث اتفقنا على الاجتماع في بيتي».

وسجل عوني في مفكرته يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٤٩ ما أوردته جريدة الحياة البيروتية بمناسبة وصول اليهود إلى العقبة[١٩] «لما هجم اليهود في النقب وكانت

(١٩) عمدت إسرائيل بعد توقيع الهدنة مع مصر إلى احتلال أجزاء النقب الواقعة في أقصى الجنوب، وهي منطقة على شكل مثلث تمتد قاعدته الشمالية بين العوجة على الحدود المصرية، وسدوم على البحر الميت، ويشكل ميناء أم الرشراش رأسه الجنوبي على خليج العقبة. وقد أخذ احتلال هذا المثلث شكل مظاهر قوة ونشأت على الأرض حقيقة واقعة انعكست على اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية.

الهدنة قائمة، طلب (بانش)[٢٠] فرصة قبل أن يقول كلمته وانتظر تقارير مراقبيه، ثم أعلن أن عمل اليهود خرق فاضح للهدنة. وبعد تقدم اليهود واحتلالهم المنطقة المواجهة للعقبة في جنوبي النقب، يطلب (بانش) فرصة، ثم يعلن أن هذا التقدم وهذا الاحتلال خرق فاضح للهدنة، ولما طلب مجلس الأمن أن ينسحب اليهود من النقب في ٤ تشرين الماضي، رفض اليهود فسكت المجلس وكانت النتيجة بقاء اليهود وتوقيع المصريين على اتفاق الهدنة القائمة في رودس».

وتنقل يوميات عوني في ١٦ آذار/مارس ١٩٤٩ ما جاء بالمرفق ٧ من الكراسة الخاصة إلى نوري السعيد بقلم نجيب الراوي (وزير المعارف العراقي)، وهي ملاحظات عامة عن تطور المناقشات حول القضية الفلسطينية (وخاصة مسألة القدس) أمام هيئة الأمم المتحدة في باريس. تقول الملاحظات: «١ ـ بدأت اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة المناقشة في قضية فلسطين بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٤٨ ثم توقفت عن المناقشة في ٢٣ منه واستؤنفت في ١٦ تشرين الثاني، وانتهت في ٦ كانون الأول ١٩٤٨، وبعد ذلك عرضت القضية على مجلس الهيئة العامة حيث صدر قرارها في ١٢ كانون الأول ١٩٤٨[٢١]. ٢ ـ قدم المشروع البريطاني إلى اللجنة السياسية (في الأمم المتحدة) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ وأعقبه أثناء المناقشة ٣٥ مشروعاً مع تعديلات وتعديلات للتعديلات. قضية القدس: ٣ ـ لما كان المشروع البريطاني يستند في كثير من مواده إلى مشروع التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ الذي رفضه العرب في حينه، بناء على قرار مجلس الجامعة الذي تبلغت به الوفود العربية وقرار الحكومة العراقية اللذين ينصان على رفض تقرير برنادوت وكل ما يدعو إلى التقسيم، اجتمعت الوفود العربية وقررت العمل على إحباط المشروع البريطاني المذكور. ٤ ـ بينما كانت الوفود العربية تحاول استمالة الوفود الأخرى للتصويت بجانبها ضد المشروع البريطاني، حضر الوفد اللبناني أحد اجتماعات الدول العربية وذكر بأن عدداً كبيراً من وفود الدول الأميركية اللاتينية والدول الأخرى التي تتظاهر بصداقتها للعرب تسأل عن رأي الوفود العربية في المواد التي وردت في المشروع البريطاني والتي تجعل منطقة القدس دولية مع حماية الأماكن المقدسة الأخرى. واقترح الوفد اللبناني بأن يوافق العرب على هذه المواد إرضاءً

(٢٠) الوسيط الدولي وخلف برنادوت بعد اغتيال الأخير في ١٩٤٨/٩/١٧ على يد العصابات الصهيونية.

(٢١) هو القرار رقم (١٩٤) (الدورة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة) بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وتناول القرار مشكلة اللاجئين ووضع القدس ومشاكل الحدود وجميع المشاكل الأخرى المتفرعة عن هذه المشاكل الرئيسية بغية التوصل إلى حل نهائي لها. وقد تضمن هذا القرار الفقرة رقم (١١) التي أصبحت أساساً لكل قرار اتخذ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

للوفود المسيحية الصديقة التي ستعين العرب على إحباط المشروع البريطاني طالما أن إسناد المشروع البريطاني أو رفضه كاملاً من قبل العرب، لا يلزم الدول العربية بشيء. ٥ ـ وكان الوفد العراقي مخالفاً للفكرة وجرت مناقشة طويلة في اجتماعات عديدة انتهت بأن قبلت الأكثرية الامتناع عن التصويت من قبل الدول العربية عند الاقتراع على هذه المواد من المشروع البريطاني لكي لا تلتزم بشيء، ثم تستمر على رفض مواد المشروع وتحاول إحباطه باستمالة الوفود الأخرى. وقد جرى هذا كله قبل وصول قرار مجلس الأمة العراقي المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ إلى الوفد العراقي. ٦ ـ كان الوفد المصري من أشد المؤيدين لهذه الفكرة ويؤيده بذلك الوفد السعودي واليمني، وقد أيد الوفد السوري أخيراً الوفد العراقي». ويعلق عوني بقوله: «الموقف مظاهره للمساومة أو حقيقي فالجواب أن الموقف حقيقي». «٧ ـ وعند تسلم الوفد العراقي قرار مجلس الأمة صرح للوفود العربية بأنه سيبقى مصراً على رأيه لأنه أصبح مقيداً بقرار مجلس الأمة ومنه (تطهير فلسطين من العصابات الصهيونية والمحافظة على عروبة القدس). وبقي الوفد العراقي محتفظاً بقرار مجلس الأمة حتى أصبح في نظر الوفود مغالياً في تطرفه. ٨ ـ لم ينجح العرب بإحباط المشروع البريطاني باللجنة السياسية رغم رفضهم له بالإجماع، فقرروا العمل على إحباطه في مجلس الهيئة العامة، ولعلم بقية الوفود أن المشروع يفشل لمعارضة العرب له في الهيئة العامة (لاحتياجه إلى ثلثي الآراء) أدخلوا عليه تعديلات كثيرة وأضيفت تعديلات أخرى من قبل المحايدين. وانقسمت وفود العرب إلى قسمين: قسم يريد التصويت بجانب المشروع، وهذا القسم يتشكل من مصر والسعودية واليمن، وقسم يريد التصويت وقسم يريد التصويت ضده، وهذا القسم يتشكل من العراق ويؤيده سوريا ولبنان، وبعد مفاوضات كثيرة أصر الوفد العراقي على رأيه، ولو اختلفت أخيراً الوفود العربية. وحاول الوفد المصري إقناع الجميع بأن يمتنع العرب عن التصويت على مجموع المشروع، فعارض العراق في ذلك وأصر على رأيه. وأخيراً انفضت الوفود العربية متفقة على رفض المشروع البريطاني برمته، ولكن لم يصوت مع العرب إلا الباكستان وأفغانستان وكوبا، ويقال (باعتراف من بعضهم) إن الذي سمح لبعض وفود الدول بالتصويت هي إحدى الدول العربية». وتنهي ملاحظات نجيب الراوي بالقول: «ويظهر من هذا بأن وفود الدول العربية في باريز قد رفضت المشروع البريطاني الذي كانت المادتان السابعة والثامنة منه تتعلقان بتدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة بالإجماع، ولم يقع أي اتفاقية بين الوفود العربية على (تدويل منطقة القدس وحماية بقية الأراضي المقدسة)، وإن قرار هيئة الأمم المتحدة لم يتم بموافقة جميع الوفود العربية مطلقاً، وإن ضبط جلسة مجلس هيئة الأمم المتحدة المنعقد في ١٩٤٨/١٢/١٢ يؤكد عدد المؤيدين للاقتراح البريطاني بعد

التعديلات التي أدخلت عليه والمعارضين له، ولم تكن الوفود العربية من المؤيدين أو الموافقين على ذلك الاقتراح».

وتعليقاً على ما أذاعه راديو القدس في ١٨ آذار/مارس ١٩٤٩ بأن وفدي اليهود والعرب اجتمعا في رودس بصورة مباشرة ولم يكن أحد من ممثلي هيئة الأمم المتحدة، وكان الاجتماع ودياً تماماً، يقول عوني: «فهل كانت هذه الإذاعة موعزاً بها أم أن المذيع المغفل أذاعها من عنده، وهل يحلم إنسان أن يجتمع مع يهودي بعد كل ما حصل للعرب اجتماعاً ودياً؟ اللهم إلا أن يكون من يجتمع مع اليهودي مثل هذا الاجتماع من فصيلة أدنى طبقات الحيوانات». وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٤٩ نقل عوني في مفكرته عن جريدة **المصري** «إن الدوائر العسكرية العربية قد تلقت أنباء عن زحف يهودي جديد بين الخليل وبئر السبع واحتلال القرى الواقعة بين جبريل والظهرية، وتقول هذه الدوائر إن القوات اليهودية وصلت إلى منتصف الطريق المؤدية إلى الخليل وأصبحت تحيط بها من كل جانب، وفسر بعضهم أن هذا الزحف محاولة لتهديد القدس من الجنوب».

وعند افتتاح مؤتمر لجنة التوفيق في بيروت[٢٢] نقل عوني في يومياته برقية من بيروت إلى خارجية بغداد حيث شكر رئيس المؤتمر الممثل الإفرنسي الحكومة اللبنانية على حفاوتها. وقال إن أمر اللاجئين هو أول ما سيبحث به، وإنه في الإمكان توسيع البحث. وطريقة العمل ستكون بطريقة تبادل الآراء فقط لأن اللجنة لا ترى فائدة الآن من الدخول في مناقشة عامة بل الأفضل السير بطريقة سهلة قابلة للتبديل. وستبدأ اللجنة بتبادل الآراء بينها وبين الوفود منفردة أولاً وبعدئذ تعود وتقرر طريقة لبقية البحث. وأهم ما جاء في الخطاب تلميح بإمكان عدم نجاح هذه المحادثات، وقال إن اللجنة ستستمع إلى آراء المؤسسات غير الحكومية أيضاً. وقد اجتمعت الوفود في الخارجية واتفقوا جميعاً على وجوب البحث أولاً وقبل كل شيء بقضية اللاجئين حسب الأسس الواردة بتعليمات العراق. وعند البحث في مصير القدس كانت شرق الأردن وسورية والعراق ترتأي بقاء القدس عربية، ولكن مصر ولبنان تقبلان تدويلها إذا ضمنت الأمم المتحدة ذلك وعلى أن لا تكون يهودية، وهو الأمر المهم في نظرهما، وأما المملكة العربية السعودية فلم تكن واضحة في الرأي، وإزاء هذا التباين تقرر أن يبحث مع اللجنة أولاً قضية اللاجئين، ثم عند الفراغ منها تتفق الوفود على الخطة في الأمور الأخرى. وعند انتهاء البحث اقترح رياض الصلح هو الآخر الإبراق لرئيس وزراء العراق يرجوه الحضور لكي يظهر العرب متضامنين.

---

(٢٢) وصلت لجنة التوفيق إلى المنطقة في ختام شهر شباط/فبراير ١٩٤٩، وكان طبيعياً أن تبدأ اتصالاتها في تل أبيب أولاً، فإن فيها مفتاح الموقف، ثم انتقلت إلى بيروت للاجتماع بوزراء خارجية العرب لدول مصر وسوريا ولبنان والأردن، الدول التي تتركز فيها جماهير اللاجئين.

ونقل عوني في يومياته في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٩ عن جريدة **المصري** الاتفاقية بين اليهود ولبنان، وهي تتضمن ما يلي: «١ ـ الجلاء التام للقوات اليهودية من القرى اللبنانية التي احتلها اليهود أثناء القتال في العام الماضي. ٢ ـ اعتبار الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين، خطوطاً للهدنة بين قوات الطرفين. ٣ ـ تبادل الأسرى من الجانبين، ويقل عدد الأسرى لدى كل منهما عن عشرين أسيراً. ٤ ـ تخفيض عدد القوات المحاربة، بحيث لا تزيد عن الحاجة الضرورية للدفاع الداخلي (وقع هذه الاتفاقية الكولونيل سالم مندوب لبنان والكولونيل ماكلف اليهودي، وشهد عليها المستر هنري فيجيه مندوب الدكتور بانش والجنرال رايلي)».

وسجل عوني في يومياته في اليوم ذاته: «يتركز النشاط العربي اليوم في بيروت، حيث يعقد المؤتمر الذي دعت إليه لجنة التوفيق الدولية، يقال إن الدول العربية وضعت خطة موحدة إزاء هاتين المشكلتين وهما إعادة اللاجئين إلى دورهم وتعويض من لا يعود منهم، والرضا بتدويل القدس، بشرط أن تشترك الدول العربية في النظام الدولي الذي سيوضع لها. وقد أقر ذلك أمس في الاجتماع الذي حضره عن لبنان رياض بك الصلح وحميد بك فرنجية، وعن سورية خالد بك العظم وفريد زين الدين، وعن شرق الأردن توفيق أبو الهدى وفوزي الملقي باشا، وعن مصر أحمد خشبة باشا، وعن المملكة العربية السعودية الشيخ يوسف ياسين المستشار الخاص للملك، وعن العراق عوني بك الخالدي أحد كبار موظفي وزارة الخارجية، ثم عن الأمانة العامة عبد المنعم مصطفى بك رئيس الدائرة السياسية في الجامعة العربية». وسجل عوني برنامج المؤتمر كما يلي: «١ ـ بحث مسألة الإعانة المستعجلة إلى أجل محدود. ٢ ـ بحث مسألة فترة الانتقال. ٣ ـ إعادة المهاجرين إلى وطنهم أو تعويضهم من الناحيتين المالية والاجتماعية».

وجاء في يوميات عوني في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩ تصريحات نوري السعيد في المجلس الوزاري المنعقد ببغداد وبحضور جميل المدفعي وعبد الوهاب مرجان وحسين جميل (والثلاثة أعضاء الهيئة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الأمة) «إنه عندما جوبهت الحكومة العراقية بدعوة الدكتور (بانش) أثناء مذاكرته في رودس مع المصريين وكان قرارنا أن ننتظر ونترقب حتى نرى موقف الحكومات العربية المجاورة: مصر ولبنان وشرق الأردن وسورية، فإذا قبلت هذه الدول الهدنة فنكون عندئذ مضطرين (على) قبولها، وقد قيدنا قبولنا هذا بقبول الدول العربية المجاورة لفلسطين، وأبلغنا هذا الرأي إلى المستر (بانش)، ولكننا فوجئنا بالهدنة المنعقدة بين ممثلي اليهود والحكومة المصرية، ووجدنا لبنان دخل المفاوضات مع اليهود ويقال إنهم قبلوا الهدنة، كما شاع ذلك بالإذاعة. وبلغنا عن طريق الإذاعة أيضاً أن الحكومة السورية قبلت المفاوضة، كما وأن حكومة شرق الأردن قبلت المفاوضة في رودس.

ولم نتلق نحن أية معلومات في هذا الخصوص من هذه الحكومات، فبناء على هذا الوضع عقدت لجنة وزارية فيها وزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس أركان الجيش، وقررنا بعد بحث طويل أن لا نقبل المفاوضة مع اليهود وطلبنا من شرق الأردن أن تتسلم الخطوط الأمامية للجبهة العراقية في فلسطين وتفاوض باسمها عن تلك المنطقة، وقررنا الانسحاب إلى منطقة نابلس ـ أريحا ـ انتظاراً لانجلاء الموقف. وبلغني أن اليهود اعترضوا على تسليم الخطوط الأمامية للأردن وحاولوا المفاوضة معنا عن هذه المنطقة، ولكننا لا نزال مصرّين على عدم مفاوضة اليهود على تسليم الخطوط الأمامية للأردن. وإن لم نتمكن من تسليمها إليهم، فمن رأيي أن نسلمها إلى أهل البلاد (رؤساء البلديات) ليتفاوضوا هم إن شاؤوا مع اليهود. وأُخبرت الحكومات الأميركية والانكليزية والفرنسية بوجهة نظرنا هذه، كما أخبرتهم بأننا لا نفاوض اليهود إلا بشرط واحد هو تمكيننا من التسلح ورفع حظر السلاح عنا حتى نصبح متساوين في القوة والتسلح مع اليهود. وقد استندت بهذا الرأي إلى رأي رئيس أركان الجيش وكبار القواد. ومنذ مدة وأنا مصرّ على عدم المفاوضة لأني لا أريد أن أفاوض ووضع جيشنا على ما تعلمون واليهود يملكون من السلاح والعدد الشيء الكثير. وقد فاتحت حكومات أمريكة وانكلترة وفرنسة بذلك وبينت لهم أن الغدر الذي أصاب الجيوش العربية كان من جراء قبول الهدنة الأولى والثانية وامتناع الدول الكبرى عن تزويد الدول العربية بالسلاح مع أن اليهود قد حصلوا على السلاح بكل حرية من دول أوروبة الشرقية ـ كتشيكوسلوفاكية ـ وغيرها وحصلوا على السلاح بطريقة التهريب من أمريكة وفرنسة وإيطاليا، وأقول بكل أسف بأنني غير متفائل من المستقبل». ويعلق عوني على ذلك بقوله: «وأغرب ما ورد في هذا البيان أنه عندما استوضح جميل المدفعي عن المسؤول بالمفاوضة عندما يسلم الجيش العراقي خطوطه الأمامية إلى الأردن، فأجاب (فخامته) بأن الجيش الأردني هو المسؤول وهو الذي سيفاوض. وإني أدعو الله أن تقع اختلاطات في جهة العقبة فتتطور الحالة، ونأمل أن نستفيد منها». ويضيف عوني «تماماً كما تحكي النساء بما تحب».

واستكمل عوني يومياته في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩ بإيراد خبر في جريدة **الأهرام** عن لندن بتاريخ ٢٢ «أعلن اليوم المستر أمانويل شينويل وزير الحربية البريطانية أن ١٥ ضابطاً بريطانياً و١٦٠ جندياً قُتلوا بفلسطين خلال الاضطرابات من أول يناير ١٩٤٧ حتى ٧ يوليو ١٩٤٨». ونقل عوني عن **الأهرام** كذلك تصريحاً لفاضل الجمالي، وزير الخارجية العراقي «أما فكرة الوحدة فكانت تجيش في صدور أبناء الأقطار العربية التي انسلخت عن الدولة العثمانية من عهد الثورة العربية الكبرى. ولئن كانت العقبات الاستعمارية فيما مضى حالت دون تحقيق هذه الوحدة، فإن الظروف المؤلمة التي نجتازها الآن لم تترك مجالاً لعربي مخلص إلا أن يتبنى فكرة الوحدة

بوصفها الوسيلة الوحيدة التي تكفل البقاء والسلام في هذا العالم المضطرب». ونقل عوني خبراً آخر من الأهرام : «جاء من رودس أن المفاوضات الإسرائيلية ـ الأردنية[٢٣] لا تستأنف قبل أن تعلن بريطانية عن خططها في منطقة العقبة».

وسجل عوني في يومياته في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٩ بعض ما جاء في مذكرة الهيئة العربية العليا إلى لجنة التوفيق تعبر فيها «عن أملها بأن اللجنة تقدر الحيف والظلم اللذين حلاّ بعرب فلسطين فتعمل على إزالتهما. وتوصي بإلغاء التقسيم وإعادة فلسطين إلى وحدتها الطبيعية وتحقيق حريتها. وأما مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإنها أولى الكوارث التي نشأت عن قرار التقسيم والإرهاب اليهودي، وإنه لمن حق هؤلاء اللاجئين أن يعودوا فوراً إلى بلادهم. ولو أننا استعرضنا مراحل هذه المشكلة منذ نشأتها لوجدنا إجماعاً دولياً يؤيد حق اللاجئين في العودة لبلادهم حتى إن الدول المشايعة لليهود لم تستطع أن تجهر بإنكار هذا الحق الطبيعي. أما القدس فإنها منطقة عربية سواء أكان ذلك من حيث عدد السكان الشرعيين أم من حيث مساحة الأراضي التي يمتلكها العرب. وقد حافظ العرب منذ آلاف السنين على الأماكن المقدسة في المدينة، ولذلك فإن تدويل القدس بحجة المحافظة على الأماكن المقدسة لا مبرر له».

وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٤٩ كتب عوني في يومياته «ذهبت أنا وأكرم زعيتر للقصر الجمهوري مساء اليوم لزيارة الرئيس القوتلي وطلب تعليق النياشين (من درجة ١) الممنوحة إلى الآنسة يسره طوقان وزميلتين لها من قبله شخصياً إضافة إلى رئيسة الممرضات بنابلس، وكان فخامته يتبسط بالحديث بادياً من السرور ما لم نعهده فيه منذ مدة طويلة».

وكان عوني في دمشق حين حدث الانقلاب السوري الأول[٢٤]، وكل ما سجله

(٢٣) استجاب الأردن ولبنان لدعوة بانش للدخول بمفاوضات، فأرسل الأول وفده إلى رودس واتفق الثاني على إجراء المحادثات في الناقورة على حدود فلسطين. وحاول اليهود أثناء المفاوضات مع الأردن كسب بعض المواقع الاستراتيجية بالقوة أو المفاوضة، ومنها احتلال الشقة الساحلية من النقب على خليج العقبة، وواضح أن اليهود أرادوا إحداث أمر واقع لتكون حدودهم في اتفاقية الهدنة شاملة لجميع النقب. واكتفت الأردن بالشكوى واكتفى المراقبون بطلب الرجوع واستمرت محادثات الهدنة إلى أن انتهت واشتملت حدود اليهود المنطقة الجديدة التي احتلوها. واحتوت الاتفاقية نصوصاً خطيرة حيث فتحت باب الإمكان للاتفاق على تعديل في خطوط الهدنة وتوسيع مدى الاتفاقية (وقعت الاتفاقية في ٢٣/٣/١٩٤٩).

(٢٤) في ١٩٤٩/٣/٣٠ وبأمر من حسني الزعيم قامت فصائل من الجيش السوري بإحاطة مباني رئاسة الدولة ومجلس النواب، وقامت فصيلة أخرى باعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزارة خالد العظم. والأسباب عديدة أهمها الصراعات والتناقضات الداخلية التي كانت تعيشها سوريا والتي أدت هزيمة ١٩٤٨ إلى احتدامها.

في يومياته في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩ السطرين التاليين: «في الساعة الثانية من صباح اليوم كسر جمع من بوليس الجيش السوري باب فخامة رئيس الجمهورية وصعد لبيته قسم منه مسلح شاهرين بارودهم ومسدساتهم وطلبوا إليه أن يصحبهم وذلك بأمر رئيس الجيش».

وفي ٤ نيسان/ابريل ١٩٤٩ عاد عوني إلى يومياته ليكتب «اجتمعت صباح اليوم بالسيد جمال بابان (المفوضية العراقية بدمشق) ودعوته للغداء عندي غداً، وحدثني بصراحة عن آرائه». انتقل عوني بعدها إلى نقل ما جاء بجريدة **المصري** عن الانقلاب السوري «إن الزعيم حسني الزعيم أكد أن قلبه ورأسه وحدهما كانا مصدر الانقلاب، حتى إن أقرب المقربين إليه لم يعرفوا بالانقلاب إلا قبل وقوعه بساعات قليلة». ونقل عوني في اليوم ذاته خبراً آخر سمعه من طه باشا (الهاشمي) الذي التقى به في منزل عادل بك العظمة «حول الإشاعة المتعلقة بحوادث محاولة الاغتيالات بعمان وعما قاله له السيد بشير الهندي». وأنهى عوني يومية ٤ نيسان/أبريل بهذا الخبر: «نفى المستر فيشر (؟) الأخبار القائلة بأن جميع الدول العربية قد رفضت رفضاً باتاً بحث مشكلة فلسطين بأجمعها مع اليهود ما لم تسوّ مشكلة اللاجئين تسوية نهائية».

وفي مفكرته في ٥ نيسان/أبريل ١٩٤٩ سجل ما يلي: «زرت صباح اليوم مع أكرم زعيتر المفوضية العراقية واجتمعنا طويلاً إلى السيد جمال بابان». ثم نقل عوني ما أورده مخابر **الأهرام** بلندن في اليوم السابق إلى الجريدة «يدور في الدوائر السياسية بلندن ان الحكومة الأردنية لم يسعها إلا قبول ما تضمنه الاتفاق من أحكام». ويعلق عوني (وهذا يعني ما خسرته فلسطين وربحه اليهود في مفاوضات رودس). ويضيف مخابر **الأهرام**: «إن دوائر لندن ترى أنه لن يطرأ على خطط الهدنة تغيير، وأن هذا الاتفاق أقل مما كانت ترجوه الأردن»، ويعلق عوني (طبعاً أقل بكثير مما يرضاه العرب). ويتابع مخابر **الأهرام** «وتقول هذه الدوائر إنه ينبغي للعرب أن يتلمسوا وسائل جديدة كي يشتد ساعدهم وتقوى شوكتهم عن طريق الوحدة». ويقول المخابر «إن البريطانيين يدركون اليوم أنهم مسؤولون إلى حد كبير عما آل إليه الموقف في فلسطين وهم يشعرون بأسى بالغ من جراء الوسيلة التي عالجت بها هيئة الأمم المتحدة مشكلة فلسطين».

وفي ٦ نيسان/ابريل ١٩٤٩ زار عوني عبد الهادي مجدداً جمال بابان بالمفوضية العراقية بدمشق، وسجل في يومياته «وقد أصر بابان عليّ كثيراً السفر معه للعراق بالطائرة الخاصة التي ستحضر في الغد لدمشق. فطلبت منه أن يحمل أصدق شعوري إلى الإخوان ببغداد ووعدته الحضور للعاصمة فيما إذا رؤي هناك فائدة في ذلك.

وطلبت منه أن يذكّر نوري باشا في زيارتنا نحن الاثنين للمستر بولك نائب الرئيس ويلسون في مؤتمر فرسايل ١٩١٩». ويضيف عوني: «ومن طريف ما حدثنا به جمال بك أن الزعيم (حسني الزعيم) قال بحضوره وحضور وزير العراق المفوض إلى سكرتيره السيد نزيه فنصه، عليك أن تجد لي بيتاً مناسباً، فبيتي لم يعد يصلح لقائد عام». وفي حديث إلى عوني أشار جمال بابان، كما سجل عوني في يومياته، «بأن للعراق فائدة كبيرة إذا عملت في تهدئة الحالة في سورية لأن في ذلك دفع خطر كبير يخشى من وقوعه في حالة عودة الجيش لقواعده فاشلاً من فلسطين».

ونقل عوني في يومياته في اليوم ذاته خبراً آخر عن السيد صدقي القاسم - محافظ مدينة عمان - الذي أطلع عوني «على قائمة النائب العام المتعلقة بأسماء الأشخاص المتهمين بمحاولة اغتيال عاهل شرق الأردن، ففيها أسماء شكري القوتلي والحاج أمين الحسيني وطه الهاشمي وعزة دروزة وواصف كمال، ورفيق التميمي وكثيرين غيرهم». ويقول إن «هؤلاء موضوع أبحاث مثل هذه منذ سنين، ولكن المتهمين صحيحاً في محاولة القتل بمواد (الجلانجبيت)، التي وضعت في وادي الأزرق وربطت بسلك واهتدى عليه ضابط عراقي بطريق الصدفة، هم: أبو إبراهيم الصغير ومحمود الهندي والأشخاص المقبوض عليهم والذين اعترفوا بالجريمة».

ونقل عوني في اليوم ذاته (٦ نيسان/ابريل ١٩٤٩) عن **الأهرام** ما أوردته الوكالة الفرنسية بأنه «قد عقد اتفاق شفهي تابع لاتفاق الهدنة ينص على جلاء الجيش الأردني عن قطاع اللطرون، ونتيجة ذلك إصلاح محطة المياه واستئناف إرسال البترول اللازم لسكان القدس، وكذلك خفض قوات الطرفين المرابطة في الممر الذي يبلغ كيلومتراً واحداً والذي يصل بين الوادي الساحلي والقدس، وكان الطرفان ينتظران بفارغ الصبر». وفي اليوم ذاته يذكر عوني خبر زيارته لفريد زين الدين بوزارة الخارجية، ومما أسرّه له أن المستر (بانش) قال له إن اليهود حصلوا على كثير من الفوائد بواسطة الملك عبد الله الذي كانوا يراجعونه بنجاح كلما أعجزهم الاتفاق مع الوفود.

وعاد عوني في يومياته بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧ ليعلق على ما قرأه في **الأهرام** عن انقلاب حسني الزعيم ويقول: «عجيب لسماح السلطة هنا (بالأهرام) أمس، وقد جاء فيها بأن دوائر لندن لن تدهش إذا آل مصير الانقلاب إلى ما لقاه انقلاب بكر صدقي، وخاصة أن الزعيم حسني لا يتمتع بتأييد الساسة بسورية على العكس مما كانت عليه الحركة في العراق، وبكر صدقي كان يعتمد على جيش أقوى من جيش سورية، خصوصاً، ومما ورد في الجريدة أن حسني الزعيم ينتمي إلى أقلية لا تزيد على العشرين ألفاً في سورية، في حين كان بكر صدقي يعتمد على تأييد الأكراد وهم من حيث العدد قوة لا يستهان بها. وربما سمح بالجريدة لرغبة السلطة في استجلاب

عطف مصر على حركتها، ومن جهة أخرى لأن (الأهرام) لا يقرأها إلا أقلية في البلد». ونقل عوني ما ذكر ظهر ذلك اليوم بأن شكري بك استقال وأنه قرأ على أحد الصحفيين نص الاستقالة. وأشار عوني نقلاً عن صحف الشام في يومياته في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٩ نص استقالة شكري القوتلي وخالد العظم وقد دهش عوني لنشر جريدة **النصر** كتاباً من شكري القوتلي إلى رئاسة المحكمة يعلن فيها براءته من كل تهمة وجهت إليه ويتساءل عوني «... فهل قال له أحد أن دعوى أو دعاوى رفعت عليه في إحدى محاكم دمشق؟».

وفي اليوم ذاته في ٨ نيسان/أبريل ١٩٤٩ بعث عوني تحريراً شخصياً إلى الملك عبد الله بواسطة خاله أمين بك عبد الهادي - إذا رأى الظرف مناسباً لاتصاله وترك التقدير لخاله لاتصاله المباشر ومعرفته الحالة الذهنية - (ذكر ذلك عوني في يومياته). أما نص الرسالة إلى الملك فقد أوردها عوني كما يلي: «حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله، تجلة وتعظيماً وولاء... قد ترامى إلي أن بعض الوضيعين لا يفتأون يرددون أمام جلالتكم ما يستروح منه اشتراكي بالقول والعمل فيما يسيء إلى جلالتكم، وراعني كثيراً أن أعلم أن جلالتكم قد أعرتم هؤلاء الخرّاصين أذناً لا يستحقونها ورضيتم لمجلسكم الكريم أن يرسل فيه الوشاة لسان سوء بحق رجل له في مجال العمل مع الهاشميين تاريخ يشهد له بالولاء المحض والإخلاص الأكيد. وكنت أظن أن معرفة جلالتكم بي - وأنا من علمتم خلقاً وكرامة ووفاء ومستوى - مما يكفي لإحباط محاولات الذين يلتمسون الزلفى إلى جلالتكم بالوشاية والدس على من تولونهم الثقة والعاطفة. ولعله كان يجمل بي أن أجعل ما سمعته دبر أذني، اطمئناناً لثقة جلالتكم وترفعاً عن ردّ تهم مكذوبة، متداعية في أساسها، نية البطلان في جملتها وتفصيلها لولا أن جلالتكم اطعمتموهم بحلمكم وتجاوزت سعة صدركم نحوهم المدى المأمول».

وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٤٩ سجل عوني عبد الهادي (التصريح السخيف) الذي أذاعه غلوب باشا إلى يونيتدبرس وقال فيه «إن اليهود لم يقهروا العرب حرباً وإنما فازوا عليهم بفضل نفوذهم في هيئة الأمم المتحدة، وقال إن اليهود غزوا فلسطين في السابق وكان غزواً فيه فوائد اقتصادية للعرب، وأما غزوهم الأخير فكان فيه تجريد العرب من أملاكهم وتشريدهم من بلادهم. وقال (أي غلوب) إن الجيش الأردني حافظ على الأراضي التي احتلها ولم يتخل عن شبر أرض منها، وإنه مستعد لأن يحارب في سبيل المحافظة على هذه الأراضي إلى آخر ما جاء من تصريحات سخيفة».

ونقل عوني في ٦ نيسان/ابريل ١٩٤٩، عن جريدة **القبس** (الدمشقية)، وفي

ظل هيمنة حسني الزعيم وسعيه للرئاسة، «توجيهاً للجنة الدستور بفوائد انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب على الطريقة الأمريكية وجعل الوزارة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية وليس البرلمان». ومتابعة لأخبار سوريا، نقل عوني في يومياته في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٩ ما ذكرته جريدة **الأيام** (الدمشقية) «إن هاشم بك الأتاسي أيد الانقلاب الحاضر بدون شروط ولا قيد، وفيها أيضاً أن جميل بك مردم يؤيده، وتساءلت جريدة **الأيام**، كما يذكر عوني: «فيما إذا كان رجال الانقلاب يؤيدونه أيضاً».

وعاد عوني في اليوم ذاته بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٩ إلى المسألة الفلسطينية ومفاوضات الهدنة الأردنية الإسرائيلية، ونقل عن جريدة **الدفاع** ما يلي: «ويهمنا كذلك أن يتقيد المفاوض الأردني بأن اتفاقية رودس لا تعني إجلاء السكان عن دورهم، كما لا تعني بقاءهم في هذه الدور وسلخ أراضيهم الزراعية عنهم. إن ما يطمع فيه اليهود من الاستيلاء على مساحة تزيد على ٢٤٠ ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين وتشريد ٥٠ ألف نسمة أو أكثر بصورة هينة لينة، لا يرضى عنه عربي واحد ولا يقف أمامه مكتوف اليدين، وقد علمنا (**الدفاع**) أن جلالة الملك عبد الله قد زود العضوين الأردنيين بإرشاداته الحكيمة».

وقد سجل عوني في يومياته في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٩ «زرت صباح اليوم هاشم بك الأتاسي في بيت ابنه السيد عدنان وكان معي السيدان أكرم زعيتر وواصف كمال، وجاء بعد أن استرحنا قليلاً السيد فيضي الأتاسي وبعض أقاربه. ودار الحديث حول الوحدة العربية، وكان يدعو لها السيد هاشم بشدة وحماسة، والغريب أن فيضي الأتاسي كان من المؤيدين لها، ومما قاله إن المتعلقين بكراسيهم فقط يتنكرون لها. والمفهوم أن السيد فيضي كان غضباناً من الحكومة التي كان مزمعاً تشكيلها برئاسته وقد تشكلت برئاسة حسني بك الزعيم بدون علمه وعين فيها وزيراً للمعارف بدون أخذ رأيه فيها».

في تلك الفترة بين منتصف نيسان/أبريل ومطلع حزيران/يونيو ١٩٤٩ كانت يوميات عوني تولي اهتماماً خاصاً للمسألة المصرية، حيث كانت تدور المحادثات بين القاهرة ولندن من أجل الجلاء البريطاني في مصر وكل ما يرتبط بهذه المسألة من قضايا الدفاع والاعتراف بوحدة وادي النيل[٢٥].

---

(٢٥) لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى أخذت مصر تطالب بتعديل معاهدة (١٩٣٦) وجلاء القوات البريطانية وبوحدة وادي النيل، وازداد الوعي القومي وبادر اسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ إلى فتح باب المفاوضات فلم ينجح بسبب المعارضة التي قامت في وجه الحكومة من الداخل وبسبب =

ونقل عوني في يومياته بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٩ خبراً ورد في جريدة **المصري** حول ترجمة عباس حافظ لقسم من مذكرات تشرشل وهي تبحث عن أنانية وخسّة فرانكو الذي اتبع ـ على حد قول تشرشل ـ سياسة أنانية وخسة وفداحة وبرود من سائر نواحيها، وقال (أي تشرشل) إن هذا الرجل لم يكن يفكر إلا في إسبانية ولا يراعي غير مصالحها، وإنه ما عرف الشكر لهتلر ولا وجد العرفان لموسوليني على ما أسديا إليه من منن، سبيلاً إلى قلبه في يوم من الأيام. ويعلق عوني على هذا «وأغرب ما جاء في هذا القسم من مذكراته قوله: كان هذا الطاغية، الضيق العقل، لا يفكر إلا في الابتعاد بشعبه المستنزف الدماء عن دخول حرب أخرى». ويضيف عوني «قحة ما بعدها قحة، فتشرشل يلوم فرانكو على الابتعاد بشعبه عن الحرب، ولو في ذلك مصلحة لبريطانية، ولو في ذلك مصلحة لإسبانية نفسها غيرة منه على ألمانيا وإيطاليا اللتين نسي فرانكو صنيعهما الجميل معه، يا له من وقح كاذب! ولكن لا يزال، أي تشرشل، يكيل الثناء على وايزمن الذي نسي صنيع بريطانية الجميل مع اليهود، وهو ليس فقط لم يبتعد عن مجاملة الانكليز بأي نوع من المجاملات الرخيصة فقط، بل إن اليهود أمعنوا في رجالهم تحقيراً وتعذيباً وتقتيلاً».

وفي ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٩ ينقل عوني عن **الأهرام** حديثاً لمراسلها في دمشق الذي قابل الزعيم حسني الزعيم فتلقاه بقوله: «لا اتحاد مع العراق»[٢٦]، وحينما قابل محسن بك البرازي مستوضحاً، قال له: «إن الحديث عن هذا الموضوع قد انتهى

= تشبث البريطانيين وربطهم قضية الجلاء بالدفاع المشترك. ولما عاد إلى الحكم توصل إلى اتفاقية صدقي بيفن عام ١٩٤٦ التي اصطدمت بتصلب الفريقين بالنسبة إلى السودان ووحدة وادي النيل. ثم بعد مجيء محمود فهمي النقراشي للوزارة قرر عرض قضية مصر على هيئة الأمم وأمام مجلس الأمن (تموز/يوليو ١٩٤٧) طالب بالجلاء التام من مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري الثنائي في السودان فلم يلق استجابة. وزاد توتر العلاقات بين الفريقين وازداد التوتر بعد اندلاع الحرب الفلسطينية، ولخشية النقراشي من تأليب الإخوان المسلمين الرأي العام الناقم على الأوضاع القائمة أمر بحل الجماعة في ١٩٤٨/١٢/٨ فاغتيل، وخلفه إبراهيم عبد الهادي الذي نكل بالجماعة إلى أن عاد الوفد بانتخابات كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، واتخذت العلاقات البريطانية الانكليزية منحى آخر.

(٢٦) حين قام الانقلاب السوري الأول في ١٩٤٩/٣/٣٠ انعطف قائد الانقلاب إلى العراق في بادىء الأمر، لأن حزب الشعب في سوريا، وكان حسني الزعيم يسعى لكسب أصواته، يؤيد الاتحاد مع العراق. وقد أبلغت الحكومة المسؤولين العراقيين في بغداد بأنها ترغب في الاتحاد مع العراق على أساس الاستقلال الذاتي لكل من البلدين، وأجابت بغداد بحذر خشية معارضة بريطانيا، وشدد الزعيم على توقيع المعاهدة قبل مباشرة المفاوضات مع إسرائيل. وقد استاء نوري السعيد من اتصال ممثلي الزعيم بالقاهرة والرياض، ووضع شروطه قبل عقد اتفاقه مع سوريا، وتضاءل اندفاع الزعيم نحو عقد اتفاق مع العراق، بعد أن تلقى تأكيدات بالدعم من فرنسا، وتمنيات من القاهرة والرياض بحماية الاستقلال السوري.

وأعلنت سورية رأيها أكثر من مرة أنها ستبقى جمهورية مستقلة تحرص على استقلالها وتدعمه». وقال أيضاً: «إنه ليس أحب إلى بلادنا من أن تعقد معه معاهدات ثقافية وتجارية واقتصادية». وفي حديثه مع فارس الخوري قال «نحن نريد الوحدة في صورها العملية، لا صورها الجغرافية...». ثم قال أيضاً: «إن العقبات التي تعترض سبيل الوحدة هي نفس العقبات التي تعترض طريق الاتحاد، لأنه يتطلب إيجاد حكومة مركزية تشرف على الدول المتحدة، بعد أن تحتفظ كل حكومة في كل دولة منها بنظام الحكم فيها، وانتخاب رئيس هذه الحكومة المركزية يتم عن طريق جمهوري، نظراً لاختلاف أنظمة الحكم في البلاد العربية». وسأله هنا المخابر «ولكنكم معروفون بالدعوة للوحدة والتعصب لها، فقد دعوتم من قبل إلى اتحاد سورية والعراق». قال «عندما دعوت إلى هذا الاتحاد كانت سورية بين براثن النفوذ الفرنسي ولم يكن أمامنا وسيلة للتخلص من هذا النفوذ إلا بالاتحاد مع العراق، فأعلنت على رؤوس الأشهاد بيعة فيصل الأول ملكاً على سورية والعراق. أما الآن وقد زال شبح النفوذ الفرنسي وتمتعت سورية باستقلالها، ومارسته في ظل دستورها، فلم يعد هناك مبرر للسير وراء هذه الوحدة بعد أن زالت أسبابها». ويعلق عوني «هكذا يستخف العالم العلامة فارس الخوري بالقول، إلى درجة لم يلحق به أحد من أهل السخف». وقال أيضاً: (أي فارس الخوري): «إن التحالف العسكري بين العراق وسورية يقف دونه المعاهدة البريطانية العراقية، فإذا عُدلت هذه المعاهدة فلا مانع من وجوده. أما التحالف الاقتصادي، فإنه يتطلب إجراءات كثيرة، نظراً لبعد المسافة بين البلدين، وإن بدت الحدود بينهما واحدة، إن سورية لم توافق على حلف عسكري وإن ما وقع هو تفاهم عسكري فقط». وقال أيضاً مجيباً: «إن طلب الاتحاد غير ممكن، لأن الاتحاد لا يقوم إلا على أساس إيجاد هيئة تشرف على حكومة البلدين لها رئيس منتخب وتتنازل كلتا الحكومتين عن بعض سلطاتها لهذه الهيئة. ولا أعتقد أن ذلك ميسور اليوم أو غداً». وأجاب الأمير عادل أرسلان على أسئلة المخابر: «إن مباحثات التحالف مع العراق لم تتم لاعتذار العراق بسبب ارتباطها بمعاهدة مع بريطانية، وحاولنا أن يكون الأمر مقصوراً على تقديم المساعدات العسكرية التي يمكن أن يقدمها العراق إذا هاجم الصهيونيون سورية، واتفقنا على هذه المساعدات بصورة مبدئية ثم وقف البحث عند هذا الحد».

ويبدو أن صلات عوني عبد الهادي كانت وطيدة بأعضاء الحكومة السورية إثر الانقلاب السوري الثاني (بقيادة الحناوي)[٢٧]. وكتب في يومياته بتاريخ ١٩

---

(٢٧) نفذ الزعيم سامي الحناوي الانقلاب فجر ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩ حين قامت إحدى الفصائل العسكرية التابعة له باعتقال الزعيم ورئيس وزارته وإعدامهما. وقد تكون هناك دوافع خارجية =

أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ «أخبرني اليوم عادل بك العظمة أن لجنة خماسية تشكلت للبحث في مسألة الاتحاد من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الزراعة ووزير المالية ومنه (أي عادل العظمة بوصفه وزير الدولة). والرأي الذي عندهم هو أن يهيئوا قراراً يوافق عليه مجلس النواب الجديد ذا مقدمة ومواد لتحقيق الاتحاد بين سورية والعراق. والمقدمة تشير إلى الهدف القومي الذي يرمي لتحقيق وحدة البلاد العربية والدفاع المشترك وجلب المصالح للشعبين العراقي والسوري ودعم استقلال البلاد وحرياتها واستقلالها...». ويضيف عوني أنه قد طالع كتابين عن النظام الاتحادي[٢٨] وعلى ضوء هذه القراءات أنشأتُ مشروعاً للعهد الاتحادي المرغوب في الموافقة عليه من قبل مجلس نواب سورية والعراق...».

غادر عوني عبد الهادي دمشق متجهاً لعمان في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ وقابل الملك عبد الله في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ووصف اللقاء بقوله: «... وكان يتدفق كالنهر في حديثه عن الاتحاد السوري ـ العراقي. وقال (ماذا؟ يريدان أن يتحدا ولم يشاورني أحد في الأمر، كأني غير موجود، وأين مقررات مؤتمر دمشق سنة ١٩٢٠؟ فهي تتعلق بما أسميته سورية الكبرى، أي وحدة سورية وشرق الأردن). وسألني: (كيف يفكرون بتنظيم هذا الاتحاد؟)، فقلت: (ان الفكرة ترمي إلى إيجاد دولة متحدة يرأسها الملك فيصل الثاني إما بصفته ملك العراق وامبراطور الدول العربية المتحدة، وإما بصفته ملك الدولة المتحدة فقط)، فقال: (كيف يكون هذا؟ يريدون أن يلعبوا بطالب لا يزال تلميذاً صغيراً في المدرسة؟ إني لا أمكّنهم من ذلك أبداً وإذا عزموا على ذلك فإني سألحق جبل الدروز وأمشي حتى... لمنفذ على البحر وإذا لزم الأمر فإني أحارب العراق). وهنا قلت لجلالته: (ولكن العراق لا يحارب جلالتك...). قال: (ولكن لماذا لا يكلموني؟ لماذا لا يفكرون باتحاد معي؟). قلت: (إن الناس يحبون المجهول، فعبد الإله مثلاً يعتصم بالصمت وجلالتك تكثر من التصاريح، وهناك عوامل أخرى، إذا سمحتم جلالتكم فسأحدثكم عنها في وقت آخر)».

وتكررت لقاءات عوني بالملك عبد الله وكتب في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ عن لقاء آخر في قصر المصلى (... سألني جلالته عما إذا كنت سأدخل انتخابات مجلس النواب؟ أجبته بالنفي، وهنا قال أحد الحضور (ولكن سيدنا يعينه في مجلس الأعيان)، فقال جلالته: (ولكن عوني بك أعلى مرتبة، ولكن مجلس

= للانقلاب (قوى غربية وعربية) لم ترض عن سياسة الزعيم، إلى جانب عداوة السياسيين والعسكريين في الداخل للزعيم.

(٢٨) K. C. Wheare, *Federal Government*, and Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, *The Federalist, or, the New Constitution.*

النواب في حاجة إلى مثل عوني). ثم أخذ جلالته يتحدث عن التدويل وألمه من رؤساء الدول العربية لتمسّكهم بمبدأ التدويل المضر. . . فقلت هنا لجلالته: (لكن هؤلاء الرؤساء يخشون من أن ينقضّ اليهود يوماً على مدينة القدس ويحتلوا ما بقي منها وهم لا يريدون لذلك أن يتحملوا مثل هذه المسؤولية الكبرى التي هي، في رأيهم، أثقل من الجبال). قال جلالته: (لكن نحن في رباط قوي مع الانكليز، وفي حالة حرب، فالانكليز يرسلون لنا قواهم فور دعوتنا إياهم، وهذا إذا كان الاعتداء على شرق الأردن أو على ما هو تحت نفوذنا من بلاد). فأجبت جلالته: (إن رؤساء العرب لا يطمئنون إلى وعود الانكليز)، فأجاب: (إن الإنكليز لا يخلفون وعودهم، ألم ينشبوا الحرب على ألمانية تنفيذاً لوعودهم لبولندة وغيرها؟). ثم قال: (اني حاولت كثيراً إقناع الرؤساء). وأشار إلى الوزير الشنقيطي بأن يُحضر له الرسائل المتبادلة بينه وبين عبد العزيز بشأن هذا التدويل. وفي جواب عبد العزيز أنه يرغب في مساعدته بما يصبو إليه، ولكن ذلك لا يكون إلا داخل الجامعة العربية وينصح إليه بأن لا يشذ عن الجميع.

«ثم بحث جلالته عن محاولة الاتفاق مع اليهود منفرداً على أساس إدخال بعض التعديل على الحدود الحاضرة، ورأيت هنا أن أقنع جلالته، بصورة غير مباشرة العدول عن هذه السياسة الانفرادية، فقلت له: (ولكن هناك أمر قد يوصل جلالتك إلى تحقيق ما ترمي إليه من أهداف سياسية كبرى، وهو اتحاد الدول الثلاث سورية والأردن والعراق في دولة متحدة يرأسها جلالة الملك فيصل الثاني الذي يُنص فيه ـ فيما يدخل على الدستور من تعديل ـ أن يكون سن الرشد بلوغ جلالته سن الواحدة والعشرين سنة، ويكون للملك مجلس وصاية مؤلف من جلالتك وسمو عبد الإله ورئيس الحكومة السورية). وأشرت له بأن هذا لا يكون طبيعياً إلا إذا رضي جلالته بتعديل دستور شرق الأردن وجعله دستوراً ديمقراطياً وعمل على تعديل المعاهدة الأردنية ـ الإنكليزية الحاضرة خصوصاً فيما يتعلق منها بوضعية الجيش الحاضرة. وهنا قال جلالته: (ولكن إذا تمت مثل هذه الحالة، فأريد أن تكون لي قيادة الجيش الموحد. أما دستور شرق الأردن فالقوم هنا لا يستحقون دستوراً أفضل منه)».

أمر آخر عن تدويل القدس أشار إليه عوني في يومياته في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩: فقد علم من روحي عبد الهادي عن لسان الملقي بأنه علم حينما كان في ليك سكس «بأن إصرار الوفود العربية على التدويل لأنهم يخشون أن تنجح مساعي اليهود بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً بتدويل المحلات المقدسة فقط، أي المدينة القديمة. فاليهود عملوا على اكتساب هولندة وبعض الدول لقبول وتبني هذا المبدأ، فخشوا إذا هم صوتوا ضد تدويل جميع القدس أن لا ينال هذا الاقتراح الأصوات اللازمة، فينجح عند ذاك اقتراح اليهود بتدويل مدينة القدس القديمة».

وكان عوني عبد الهادي في عمان حين بلغه نبأ الانقلاب السوري الثالث[٢٩]، فعبر عن عدم إعجابه لهذا النبأ، وكتب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩... «إن الانقلاب كان متوقعاً، فقد كنت على علم من موقف ضباط الجيش الصغار من مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي».

وعاد عوني إلى دمشق في مطلع عام ١٩٥٠، ومع تردد شائعات حول تسوية منفردة يتولاها عبد الله رغب عوني في معرفة الموقف، وبعث إلى الملك عبد الله مستوضحاً: وكان جوابه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٥٠ «... كلمة الأردن تعني الضفة الغربية والشرقية معاً، والحرس الوطني يشملهم، أما ما أشيع عن مذاكرات صلح منفرد فخبر مشوّه، ولكن يعلم الجميع أن بين العرب واليهود هدنة غير مضمونة، وأن الأردن وحده يحمل عبء الجيش العراقي والجيش المصري، وعودة الخصام أمر محتمل في كل لحظة، والذي سيكون إن شاء الله هو استبعاد أي قتال لمهلة معينة إحكاماً للهدنة، مع احترام خط الهدنة، وإجراء تصحيح إقليمي عن يد لجان فنية، وتمكين اللاجئين من الدخول إلى الأقسام التي يحتلها العدو لتسوية أمور أملاكهم أو أراضيهم أو متجمد أموالهم بأنفسهم أو بيد محامين يعينونهم، وعند الاختلاف فالحكومة الأردنية هي تباشر إحقاق هذا الحق، فتح طريق بيت لحم، وفتح ميناء حر أردني لحيفا حتى يتعين الميناء الأردنية التي ستكون تحت السيادة الفعلية، أخذ تعويضات نقدية عن الأحياء العربية في القدس أو الأحياء نفسها، هذا مع تأمين منظمة الأمم من أن لا جدال مسلحاً في الأراضي المقدسة، ولا مانع من وقوف من يهمهم الأمر حيناً بعد حين على حالة المعابد والكنائس والسيادة للأردن. هذا ما وراء هذا من ترفيه على اللاجئين ووضع أسس تجديد في كل نواحي الدولة. فترون من هذا أن التسوية الأخيرة مؤخرة وأن التمكن والسلامة هذه وسائلها، و﴿**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**...﴾».

---

(٢٩) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ قاد أديب الشيشكلي الانقلاب، ولكنه قال إنه أتى لإنقاذ نظام سوريا الجمهوري ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو النظام الملكي.

الفصل الثاني عشر

عمل دبلوماسي في القاهرة: عوني وزيراً مفوضاً ثم سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٥١ ـ ١٩٥٦)

المرحلة الأولى

غابت عن أوراق عوني حادثة اغتيال الملك عبد الله[1]، وقد عين عوني في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٥١ وزيراً مفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية في مصر مركز الثقل العربي ومقر الجامعة العربية. ذكرت ذلك الصحف المصرية (**المصري والأهرام** وغيرها من الصحف)، وهكذا أخبر زوجته في رسالته إلى دمشق من عمان في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ والتي يشير فيها إلى أن موافقة مصر لم تأت بعد ويقول: «وإن تخميني بأن الأمر يحتاج إلى موافقة جلالة الملك في مصر». لقد كتب عوني رسالته هذه حين كان الملك طلال في طريقه إلى البرلمان ليؤدي اليمين الدستورية. وبعد أن أتت الموافقة من مصر اتجه إليها وبعث إلى زوجته في ١٩٥١/٩/٣٠ رسالة من فندق سان استفانو في الاسكندرية، وكان قد وصلها قادماً من القاهرة للمشاركة في الوفد الأردني إلى اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية (هذا قبل تقديم أوراق اعتماده رسمياً). وقد وصف في رسالته الترحيب الذي لاقاه من معارفه وأصدقائه لقبوله منصب الوزير المفوض ولعودته إلى مصر للعمل بها رسمياً في مرحلة مُتخَمة بالتطورات التي عاشتها مصر أواخر الحكم الملكي، حيث شغلت العلاقات مع بريطانيا السياسة المصرية، إضافة إلى ذيول المواجهة الأولى في الصراع العربي مع إسرائيل.

عقدت اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية في قصر انطونيادس، ووصفه عوني في رسالته لزوجته «فهو من قصور اسماعيل وكفى. وكان اشتراه انطونيادس، وحينما أرادت حكومة مصر استعادته، اشترط إبقاء اسمه عليه، وأما بستانه والحقيقة ليس هو بستان، فهو غاب أو بالأصح (بارك) فعلى جانب كبير من العظمة». وفي رسالته الثانية إلى زوجته في ١٩٥١/١٠/٦ ذكر أن أهم قرار اتخذته اللجنة السياسية هو تخصيص مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه توزع على العائلات المستورة. كما ذكر أن جلسة

---

(١) حدث الاغتيال في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١ عند مدخل المسجد الأقصى في القدس.

اليوم الثاني ستتعلق بمسألة إغاثة اللاجئين والتفكير بمشاريع مفيدة لتحسين ظروفهم في المسكن والعمل، وبالحاجة إلى إنشاء قرى اللاجئين على الطراز الحديث وما يلزم لكل ذلك من نفقات. وهذه البحوث، يقول عوني في رسالته، «ستضطرنا لعقد عدة اجتماعات».

وفي تقرير بعثه عوني إلى وزارة الخارجية الأردنية في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ ضمنه خلاصة مناقشات اللجنة السياسية المجتمعة في قصر انطونيادس حول مسألة مشروع الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين. وكان عوني قد أرسل إلى وزارة الخارجية حينما عُرِض على اللجنة السياسية هذا المشروع البرقية التالية: «قدم مدير وكالة الغوث بلاندفورد مشروعاً لإيجاد مساكن وأعمال للاجئين وإعادتهم إلى الحياة العائلية على أن لا يمس بحقوقهم بالعودة والتعويض. ويبدو الاتجاه إلى قبول المشروع لإنقاذهم من حالتهم الحاضرة». وقد رأت اللجنة السياسية أن تؤلف في بادىء الأمر لجنة فرعية تدرس المشروع المعروض درساً وافياً وعينت عوني عبد الهادي عضواً في هذه اللجنة، وفي تعليقه على مقترحات بلاندفورد مدير الوكالة يتساءل عوني في تقريره ـ المشار إليه إلى الخارجية الأردنية ـ «هل إن مبدأ إسكان اللاجئين وتشغيلهم والاستغناء تدريجياً عن أموال وكالة الغوث هو مبدأ مقبول أم لا؟ وهذا ما كنت رجوت فخامتكم إصدار تعليماتكم بخصوصه. ولقد كان من رأيي، الذي قبله المستر بلاندفورد واللجنة الفرعية، هو أن يراعى في هذه المشروعات، إذا ما قبل المبدأ، جمع شمل الأسر اللاجئة في بيئات تشبه بيئاتها السابقة، وإقامة أهل الواحدة في مكان واحد على قدر الإمكان لاستئناف حياتهم السابقة وتسميته باسم القرية التي كانوا يقطنونها». ويضيف عوني في تقريره أن اللجنة السياسية قد وافقت على المبادىء التي رسمتها اللجنة الفرعية ووافق عليها مجلس الجامعة.

وخلال اجتماعات الجامعة العربية ألقى النحاس باشا أمام البرلمان في ٨/ ١٠/ ١٩٥١ بيانه بإلغاء المعاهدة[٢]. وقد كلفت اللجنة السياسية للجامعة العربية عوني عبد الهادي بإذاعة قرارها في الإذاعة المصرية تأييداً لمصر في كفاحها لتحقيق مطلبها القومي «بالجلاء الناجز التام ووحدة وادي النيل الدائمة تحت التاج المصري». وأكد عوني باسمه واسم إخوانه رؤساء وأعضاء الوفود العربية في مجلس الجامعة «إننا سنقف جميعاً بجانب مصر في كفاحها العظيم لخيرها وخير الأمة العربية جميعها».

---

(٢) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ قام النحاس بإلغاء معاهدة (١٩٣٦) مع بريطانيا واتفاقيتين معقودتين مع بريطانيا (عام ١٨٩٩) حول الحكم الثنائي للسودان، تلك المعاهدة التي كان هو نفسه مسؤولاً عن عقدها، وأعلن فاروق ملكاً على مصر والسودان، وردت بريطانيا بأنها لا تعترف بهذه الخطوة لأنها جاءت من جانب واحد.

وخلال وجوده في الإسكندرية، قدم عوني أوراق اعتماده للملك فاروق، ووصف هذه المناسبة وصفاً شيقاً في رسالته إلى زوجته في ١٢/١٠/١٩٥١: «ولا تسألي عن مظاهر العظمة التي يحبها الناس هنا. فقد حَضَرت للفندق الذي أنا فيه، فندق سان ستيفانو، سيارتان ملكيتان ودخل على الصالون الذي كنت أنتظره فيه، نائب الملك بلباسه الرسمي، وتناول حسب العوائد، قدحاً من الليمون وفنجاناً من القهوة، وكنت أنا لابساً البونجور، فهبطنا معاً من الطابق الأول للفندق ووراءنا ثلاثة من موظفي المفوضية الأردنية بلباسهم الرسمي، واستقليت أنا ونائب الملك السيارة الحمراء الملكية الأولى وأمامنا ما يقرب من عشرة جنود من راكبي الموتوسيكل وواحد من راكبي الموتوسيكل عن كل من جانبي السيارة، وسار الموكب الكبير من سان ستيفانو إلى قصر رأس التين، وهناك كما تعلمين، ٢٠ كيلومتراً وقد أُخلي الشارع من السيارات واصطف الناس عن جانبي الطريق يصفقون ويضحكون بملء أشداقهم فرحاً وابتهاجاً، ولربما ظنوا أن الملك هو الذي يستقل السيارة الحمراء الأولى، ودام السير بنا على هذا المنوال إلى أن وصلنا قصر رأس التين، وهناك كان صف حراس في مدخل القصر لاستقبال (العريس). وحينما وصلنا إلى باب القصر الداخلي، أخذ صف حراس آخر السلام العسكري وعزفت الموسيقى وهرع المصورون، حسب المعتاد، يلتقطون صور (الوزير الممتاز). وكان على رأس الدرج، رئيس الأمناء بالانتظار، كما كان بعض الأمناء ينتظرون عند باب القصر، فسلمت على رئيس الأمناء الذي أخذ بيدي وأدخلني إلى مقصورة قريبة من الصالون الذي فيه الملك.

«وفي المقصورة كان بانتظاري وزير الخارجية ورئيس الديوان بالوكالة وكبير الياوران، وبعد مصافحتهم، دخل هؤلاء الكبار على صالون الملك واصطفوا على يساره، ثم دخلت أنا وكبير الأمناء، وبدأنا بالانحناء منذ أول الصالون وفي وسطه وعند الوصول للملك. وبوصولي وبعد مصافحته، لفظت الخطاب الصغير الآتي: (أتشرف بأن أقدم لجلالتكم أوراق اعتمادي من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك طلال، وإني أرجو من جلالتكم أن تسمحوا لي بأن أعبر عن ابتهاجي وافتخاري واعتزازي بأن أكون الوزير المفوض الأول الذي قدم أوراق اعتماده إلى ملك مصر والسودان). ويعلق عوني: (ولا يخفى هنا المعنى المقصود، بعد إلغاء معاهدتي ١٩٣٦ و١٨٩٩، وقد نقلت جريدة **الأهرام** هذه العبارة)، ثم عبرت له عن رجائي بأن أتمكن من تعزيز روابط الصداقة والأخوة بين مصر العزيزة والأردن، وذلك بفضل عطف جلالته عليّ وتأييده لي. وهنا قال جلالته: (أشكرك على كلمتك التي لها معانيها الجميلة، إني أعرفك قديماً وسمعت عنك الشيء الكثير ولي معك جلسات)». ويعلق عوني في رسالته إلى زوجته: «وكانت كلمته جميلة، كما ترين». ويشير عوني

في خاتمة الرسالة، «ستنتهي جلسات الجامعة مساء السبت، أي في ١٣ وربما سافرت لمصر في ١٤ أو ١٥، لأنه لا بد من مقابلة جلالته مقابلة خاصة بعد المقابلة الرسمية ومقابلة النحاس باشا».

ووصف عوني في رسالة لاحقة إلى وزير الخارجية مراسم تقديم أوراق اعتماده في القاهرة وزيراً مفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية، إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد عبد المنعم، وهي مراسم تشبه تماماً ما جرى في الاسكندرية، ويعلق عوني على ذلك بقوله: «لم تدخل الحكومة المصرية جديداً على التقاليد المرعية في هذه المراسم منذ زمن بعيد، وإن المراسم المعتادة في هذا الشأن تجري اليوم، كما كانت تجري في السابق، مائة بالمائة». وينهي وصف المراسم بقوله: «أرجو معذرة للإطالة، فقد أردت تصوير هذه المراسم التي لم يغير العهد منها شيئاً وقد تعرفونها دولتكم منذ عهد بعيد».

وقد بادر عوني فور تقديم أوراق اعتماده إلى مقابلة النحاس باشا رئيس الوزارة، ونقلت إحدى الصحف المصرية خبر هذه المقابلة وما قاله عوني عبد الهادي «. . .إن هدفي هو إزالة أي سوء تفاهم قد يقوم في الأذهان فيما يتصل بالعلاقات بين مصر والأردن وسأعمل بكل ما أوتيت من قوة لتعزيز العلاقات بين البلدين. ولا شك في أني سأحظى بعطف جلالة الملك فاروق وتأييده كما سأجد عند رفعة النحاس باشا الذي يعتبره العرب الصخرة التي يرتكز عليها جهادهم، كل مساعدة». فرد رفعة النحاس باشا بقوله: «أؤكد لك كل التأكيد أن كل جزء من البلاد العربية هي جزء من مصر».

كانت مهمة عوني كوزير مفوض للأردن في مصر أن يوضح أوضاع بلده في العهد الجديد، ونوعية العلاقة التي تربطه مع بريطانيا، وهي أمور كانت موضع اهتمام الصحف المصرية. وقد تحدث عوني إلى أحد محرري جريدة **الجمهور** المصرية في ١٩٥١/١١/٢٦ بشأن ما نشرته الجريدة عن مؤامرة بريطانية على عرش الأردن. وخلاصة الحديث: «إن خبر عودة غلوب باشا كان معروفاً قبل أن يبرح الملك طلال شرق الأردن (وجلالته) يعلم أنه لو أبعد غلوب لاختارت بريطانية (غلوباً) آخر يحل محله وما أكثر (الغلوبات) عند الانكليز». ولما قال محرر الجريدة «إذن فلا شك في أن الانكليز يسيطرون على شرق الأردن»، رد عوني في لهجة التأكيد: «كلا والدليل على ذلك أنني وأنا من ألدّ أعداء الانكليز أتولى منصبي هذا في مصر». ثم استرسل عوني: «لو تولى عرش الأردن أي ملك وطني وعرض عليه الانكليز أن يتركوا بلاده لرفض لأننا في حاجة إلى جيش يحفظ للدولة نظامها وهيبتها، وهذا الجيش في حاجة إلى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات تمدنا بها بريطانيا سنوياً».

ونقل محرر الجريدة عن «السيد الأشيب الوقور» قوله: «كثيراً ما استغثنا بجامعة الدول العربية وبحثنا عن صدر عربي حنون يحتضننا ويمدّنا بما نحتاجه لجيشنا من مال بدلاً من ذلك الصدر الانكليزي الشديد البرودة ولكننا لم نجد... وعندما أخذت العزة الجامعة العربية وتملكتها الغيرة علينا كانت مساعدتها نصف مليون جنيه». ولما وجّه محرر الجريدة هذا السؤال: «وهل يتمتع جلالة الملك طلال بحريته الكاملة الآن؟»، كان جواب الوزير المفوض (عوني): «إنه يتصرف كما يتصرف ملك أية دولة مستقلة ويعمل ما تمليه عليه مصلحة شعبه وحدها... إنكم تظنون أننا انكليز أو أننا خاضعون للانكليز والواقع غير هذا، فنحن عرب يقتلنا الحنين إليكم وأظنكم تذكرون أننا كنا الدولة الوحيدة التي وقفت إلى جانبكم أكرم موقف، وإذا كنا قد رفضنا مشروع الضمان الجماعي[٣]، فما رفضناه لأننا انكليز كما يقال، بل رفضناه لأننا أردنا ضماناً جدياً يربط الدول العربية برباط وثيق لا ضماناً تقطعه أوهى الأحداث».

كان عوني من موقعه كوزير مفوض يتابع عن قرب تطور العلاقات البريطانية ـ المصرية المتردية بعد أن أقدمت الحكومة على إلغاء المعاهدة، فكتب في ٢٧/١١/١٩٥١ تقريراً إلى وزير الخارجية عن قيامه، حسب الأصول التقليدية بزياراته الرسمية لممثلي الدول العربية والأجنبية، وقد خص تقريره بالحديث الذي جرى بينه وبين سفيري المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن «القضية المصرية التي هي اليوم شغل المصريين والعرب الشاغل». ينقل أولاً ما قاله السفير البريطاني (السير رالف ستيفنسون): «إنني لم أترك وسيلة إلا اتخذتها في سبيل الوصول إلى تفاهم مع الحكومة المصرية. ولا بد أنك اطلعت على المقترحات التي تقدمت بها الدول الأربع إلى الحكومة المصرية[٤]، عقب إلغاء هذه الحكومة لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩،

---

(٣) سعت مصر في خريف ١٩٤٩، من أجل مواجهة الضغط العراقي، الرامي إلى تأسيس وحدة بلدان الهلال الخصيب، بتقديم اقتراح معارض في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ إلى جامعة الدول العربية لإقامة حلف ضمان جماعي عربي عرف باسم «ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، ينسق دفاع الدول العربية، ويبطل ضرورة أي اتفاق ثنائي كالاتفاق السوري العربي المقترح. وقد وافق مجلس الجامعة على ما عرف باسم «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠. إلا أن خمس دول فقط وقعت الاتفاقية وأودعت وثائق التصديق لدى الأمانة العامة بعد شهرين من مصادقة مجلس الجامعة عليها. أما الدولتان الباقيتان وهما العراق والأردن فلم توقعاها إلا في شباط/فبراير ١٩٥١.

(٤) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ تقدم سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا مجتمعين إلى الحكومة المصرية بمشروع معاهدة لإقامة قيادة للشرق الأوسط مع اتخاذ مصر مقراً لها، كما وافقت بريطانيا على سحب قواتها من مصر على أن تحل محلها قوات الدول التي ستشترك في قيادة الشرق الأوسط. على ذلك فقد كان من المقترح استبدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي كما كان يزمع تحويل منطقة قناة السويس إلى قاعدة عسكرية للحلفاء، مع إخضاع الجيش المصري لهم مباشرة.

فلقد نصت هذه المقترحات على سحب الجيش البريطاني من القنال، ولا يحل محله إلا ما قد تقرره القيادة العامة التي تشترك فيها مصر نفسها. ولكن الحكومة المصرية لم تعنَ بهذه المقترحات في كثير أو قليل، بل رفضتها على الفور بدون مناقشة أو بحث، ولم تر حتى بحثها مع الدول العربية نفسها. إن صلاح الدين باشا، وزير الخارجية المصرية، هو في رأيي الوزير الذي يلعب الدور الأول في سياسة مصر الخارجية، وهو يرفض أية مناقشة أو أي بحث في مقترحات الدفاع المشترك، ويكتفي بالإصرار على طلب الجلاء عن القنال والسودان، وصرح لكل من يريد أن يسمعه أنه لا يقبل أي بحث في أمر قبل هذا الجلاء التام».

ويتابع السفير البريطاني حديثه مع عوني: «إني أحب صلاح الدين باشا، وهو صديق حميم لي وكثيراً ما كنت أقول له، في أوقات المباسطة: (إنك يا صديقي ستخرب مصر بإصرارك وعنادك)». ويضيف السفير البريطاني: «وأرغب الآن في أن أسرّ إليك (عوني) هنا أن الملك فاروق لا يرفض شخصياً مقترحاتنا في الدفاع المشترك، ولكني أعتقد أنه ما دام صلاح الدين باشا في الميدان، فالتفاهم مع الوزارة المصرية يبقى عسيراً»، وجواباً على استفسار لعوني ردّ السفير البريطاني: «إني لا أعرف تماماً مشروع نوري باشا السعيد[٥]، ولكني أعرف أن هذا المشروع مهما يكن فسوف لا يلقى نجاحاً ما دام صلاح الدين باشا هو الوزير المؤثر في الوفد المصري، وإني أخشى أن تتأزم الأمور أكثر من تأزمها الحالي»، ثم قال: «إنه لم يُقتل منا حتى الآن (أي من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١) سوى ضابط انكليزي»، واستطرد: «ومن جهة ثانية لا أعلم ماذا يجني المصريون من الجلاء عن القنال؟ أتراهم يصبحون بذلك قادرين على الدفاع عنه؟ فمصر ستُكتسح حتماً، في حالة الحرب، منا أو من روسيا». أما عن موضوع السودان فيقول السفير البريطاني: «يطلب صلاح الدين باشا استفتاء السودان، بعد أن تسحب منها القوة البريطانية والموظفون المصريون، وإني لا أدري ماذا يبقى لهم في السودان إذا هم فعلوا ذلك؟ إن صلاح الدين باشا نفسه يعرف استحالة تنفيذ هذا المطلب، فالأكثرية الساحقة في السودان ليست أهلاً لمثل هذا الاستفتاء».

وبعد أن أنهى عوني عبد الهادي في تقريره للخارجية نقل ما قاله له السفير البريطاني في موضوع الأزمة المصرية الحاضرة، انتقل إلى حديثه مع السفير الأمريكي في القاهرة (جفرسون كافري) في لقاء معه يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١. يقول عوني: «بدأ (السفير الأمريكي) بالقول إنه غير يائس، وإن كان يرى في الأمر

---

(٥) يدور هذا المشروع في إطار مقترحات الدفاع الغربية الرامية لربط الدول العربية بمشروع منظمة دفاع الشرق الأوسط.

صعوبة، والصعوبة على حد قوله، ناشئة عن موقف صلاح الدين باشا الشديد. وهنا كان السفير الأمريكي أشد وطأة في حكمه على وزير خارجية مصر من السفير البريطاني نفسه. فلقد صرح لي بأن صلاح الدين هو العقبة الكؤود، وقال إنه يصر على رفض أي بحث في موضوع الدفاع المشترك قبل الجلاء عن مصر والسودان، ولا يحيد عن هذا الموقف ولو أدى ذلك إلى وقوع (مصر) والاسكندرية تحت الاحتلال. ويدّعي السفير أن صلاح الدين نفسه قال إن وقوع مثل هذه الكارثة من شأنه أن يجعل منه بطلاً (Hero) ومن مصر ضحية (Martyre)». ومما قاله لي هذا السفير أيضاً إنه عمل كثيراً للحيلولة دون وقوع الأزمة الحاضرة، وإنه كان على اتصال دائم بصلاح الدين باشا في هذا الموضوع، وإنه استطاع أن يؤخر إعلان إلغاء المعاهدة مرتين، ولكن من دون جدوى. وهنا ندّد سعادته ببطء الانكليز في إيجاد تسوية للقضية المصرية، وأشار إلى موقف الملك فاروق من موضوع إلغاء المعاهدة، وتعليق موافقته على هذا الإلغاء إلى أن يسن قانون (من أين لك هذا)، ثم أوضح كيف أن إعلان إلغاء المعاهدة طغى على هذا القانون فنساه الناس».

وينقل عوني عن السفير الأمريكي كيف أنه أخذ يتساءل عن إمكانيات مصر في الحركة الحاضرة، فأشار إلى الفرقة العسكرية المصرية الموجودة حالياً في غزة، وهي على رأيه، أحسن الفرق العسكرية في مصر، وقال ولكن إن أحداً لا يستطيع الذهاب إلى غزة إلا بتصريح من القيادة البريطانية. وقد تحدث السفير الأمريكي، بعد ذلك عن السودان، فقال «إنه يعتقد أن طلب صلاح الدين باشا استفتاء السودان نوع طريف في فن الدعاية، فليس في السودان رأي عام حتى يمكن استفتاؤه. وأما رجالاته، فمنهم من ينحاز لهذا الجانب، ومنهم من ينحاز للجانب الآخر، فالكثيرون مثلاً من أعضاء (حزب الأشقّاء) يتلقون رواتب من وزارة الخارجية المصرية، والزعيم المرغني يلعب على الحبلين. وأما ابن المهدي، فهو ممن نالوا حظوة من لدن الانكليز وأصبح بفضل تساهلهم معه من أصحاب الأطيان الواسعة». واختتم السفير الأمريكي حديثه الطويل مع عوني بالقول: «إنه لا يرى مع ذلك كله أن الحالة تدعو إلى اليأس وأنه غير قانط من تحسنها في يوم قد لا يكون بعيداً».

وانتقل عوني في تقريره لوزير الخارجية الأردني إلى تلخيص ما قاله هو للسفيرين البريطاني والأمريكي: «إن رأيي في النزاع القائم بين بريطانية ومصر تتلخص أسبابه بانعدام الثقة، وإنه في اعتقادي أن اليوم الذي توجد هذه الثقة تصبح التسوية بينهما من أسهل الأمور. فالثقة المنعدمة هي السبب الحقيقي في وجود الهوّة السحيقة التي تحول دون تلاقي الطرفين في صعيد واحد. وقلت لهما: إن كل مصري اليوم هو صلاح الدين، وأكدت لهما أن المصريين لا يثقون بوعد الجلاء ولا بوعد التسليح، وأنهم يعتقدون أن سياسة الغرب لم تتغير حيالهم، ولذلك لم يجدوا في

مشروع الدفاع المشترك ما يطمئنهم عن تحقيق مطلبهم في الأمرين المنشودين: الجلاء والتسلح، وهم يرون أنه ليس في ما ورد بشأنهما في مقترحات الدفاع المشترك ما يمكن الركون إليه».

وقد جرى لقاء آخر بين عوني والسفير الأمريكي (جفرسون كافري) بعد عدة أيام في ٢٧/١١/١٩٥١، وكانت القضية المصرية، التي لا تزال تشغل بال الناس جميعاً، محور الحديث. ومما قاله السفير الأمريكي: «إن الحالة في مصر تزداد تحرجاً وإنه أصبح يخشى أن تتفاقم الفوضى وتعم البلاد» وقال: «إن المصريين ذبحوا خمسة بريطانيين على سررهم، مما قد يفقد الجنود به اتزانهم، فيوقعوا خسائر جسيمة في أرواح المصريين وأموالهم». ثم قال: «إن الشيوعية قد أخذت تتفشى في مصر وإن من المحتمل أن يذهب ضحيتها أمثال فؤاد سراج الدين الذي يملك عشرة آلاف فدان وحرم النحاس باشا التي تملك ما لا يقل عن ألفي فدان بعد أن كانت لا تملك شيئاً». وقد أصر السفير الأمريكي على القول (ويُشك بصحّته)، كما يذكر عوني في تقريره «إن أركان الحكومة نادمون على إلغاء المعاهدة». وسأله عوني عن دوام أمله، كما كان أفهمه في زيارة سابقة، في إمكان إيجاد تسوية بين الفريقين. فأجاب (السفير) بأن «الأمل في ذلك لم ينقطع، وإن كانت الحالة قد زادت سوءاً عما كانت عليه». ورداً على تساؤل عوني حول ما نشرته مجلة **الايكونوميست** الانكليزية عن عدم تقدير الحكومة البريطانية لانصراف عمال القنال المصريين، أجابب السفير: «إن ما ذكرته هذه المجلة ينطوي على حقيقة، لأن الحكومة البريطانية كانت قدرت في البدء إمكان انصراف ما لا يزيد على خمسين في المئة من العمال المصريين، لا جميع العمال كما وقع». وأضاف: «إن المجلة المذكورة كانت قد هدفت في مقالتها إلى حث الحكومة البريطانية على تسوية الخلاف، ولكني أعتقد أن الحكومة البريطانية لا تزال بعيدة من ذلك».

وقام عوني بلقاء النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ وهو يحمل رسالة من وزير الخارجية الأردنية (لمسألة خاصة تتعلق بإساءة تصرف أحد موظفي السفارة المصرية في عمان). وخلال اللقاء أشار رفعته إلى تطورات الحالة في سورية (انقلاب الشيشكلي الأول)[٦]، وإلى ما يشعر به من قلق

---

(٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ قاد الشيشكلي انقلابه الأول وحتى أواخر ١٩٥١ اكتفى الشيشكلي بدور المراقب، وترك المجلس التأسيسي يمضي في طريقه من سن الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة بها، ولو أن ذلك لم يمنعه من التدخل في الأمور الشائكة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ خضع التعاون بين الشيشكلي وحزب الشعب إلى امتحان عسير سببه الاختلافات الناشئة عن موقف سوريا من خطط الدفاع عن الشرق الأوسط ومشكلة احتمال اتحاد =

في هذا الشأن، وقال: «إن خطة مصر حيال الانقلاب هو التريث إلى أن تتبلور الحالة». وحين قال عوني للنحاس باشا: «هل أفهم من هذا أن سياسة حكومة رفعتكم التزام الحياد في الوقت الحاضر وعدم الاعتراف بالوضع الجديد إلى أن تتبلور الحالة؟». أجاب بالإيجاب. قلت (أي عوني): «يا صاحب الرفعة لو وحّدت الدول العربية كلمتها في هذا الموضوع المهم؟»، وقد تبين لي، يقول عوني: «من حديث رفعته أن الحكومة المصرية تنظر إلى سياسة نوري باشا السعيد بعين الحذر والارتياب».

وكان تردي العلاقات المصرية ـ البريطانية الموضوع الرئيسي لتقرير عوني في ١٩٥١/١٢/١٥ إلى وزارة الخارجية الأردنية، وكان حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة قد أخبر عوني بازدياد التوتر في مصر مضيفاً: «إن الحكومة لم تتخذ حيطتها وتنظم أمرها كما ينبغي، لا قبل ولا بعد إلغاء المعاهدة وهي لا تزال تتخبط في سياستها وتنقض كل يوم ما تكون قد أقرته بالأمس. لقد كانت صرحت فور إلغاء المعاهدة أنها لم تقدم على هذا الأمر الخطير، إلا بعد أن فكرت فيه عميقاً واستعرضت جميع ما قد ينشأ عنه من ملابسات ومضاعفات، ونظمت كل ما يلزم لذلك تنظيماً محكماً. ولكن لم يمض طويلاً حتى انكشفت حالتها على لا شيء وقد أخذت الأمور تزداد توتراً وتعقيداً والمستقبل لا يبشر بخير». وحين سأل عوني رئيس الديوان الملكي بالنيابة حسن يوسف باشا عن مخرج من هذه الأزمة، رد بالقول: «إن المصريين لا يمكنهم البدء بالخطوة الأولى ولكن الانكليز يستطيعون ذلك، وقد توجد الوسيلة للتفاهم، على ما أرى، إذا ما تقدموا هم خطوة في هذا السبيل». ويقول عوني إن حسن يوسف باشا قال جاداً: «. . .هل يمكنك أن ترى السفير البريطاني وتدعوه بطريقة لطيفة، أن يشير على المستر إيدن بأن يتقدم بتصريح في هذا الشأن. إن تصريحاً مثل هذا قد يؤدي إلى فتح باب المفاوضات من جديد. ويكفي في رأيي أن يقول في هذا التصريح بما معناه: (إن حكومة جلالته صرحت مراراً بعزمها على الجلاء عن القناة، ولكن يظهر أن الحكومة المصرية لا تزال تشك في أننا جادون فيما اعتزمنا عليه، وإني أستطيع أن أكرر اليوم أيضاً هذا التصريح معلناً استعدادنا لسحب جيشنا على الفور من القناة، وأن لا نُبقي سوى العدد الذي توافق عليه

= سوريا بالعراق. وإذ كان الشيشكلي مستاءً من سيطرة حزب الشعب الطويلة على الكراسي الوزارية قرر أن يضع حداً لادعائه بعدم التدخل. وفي ليلة ٢٨ ـ ١٩٥١/١١/٢٩ قام بانقلاب جديد اعتقل فيه رئيس الوزراء وأعضاء وزارته وعدداً آخر من الزعماء. وفي ١٩٥١/١٢/٢ حل المجلس فاستقال في اليوم نفسه هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية على أن الشيشكلي قرر أن يظل محتفظاً بمنصبه في رئاسته أركان الجيش وأن يعهد للعقيد فوزي سلو مهام رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع.

حكومة مصر، ويكون كافياً لتدريب الجيش المصري وجعله قادراً على الدفاع عن القناة). وكان تساؤل عوني ـ كما جاء في تقريره للخارجية ـ: «ولكن على فرض أن المستر إيدن أعلن مثل هذا التصريح، فهل أن الحكومة المصرية مستعدة للمفاوضة على أساسه؟»، فأجاب حسن يوسف باشا: «إن ما يلزم عمله حينذاك يعود عليّ».

وقد بادر عوني في اليوم التالي، كما ذكر في تقريره المشار إليه سابقاً، للاتصال بالسفير البريطاني (السير رالف ستفنسون)، ولخص تقرير عوني ما قاله للسفير: «إني جئت لأنني رأيت الحالة في مصر تزداد توتراً وإني لم أر ما يدعو للتفاؤل، على أن اتصالاتي برجالات مصر الذين يعتدّ بآرائهم ونفوذهم جعلتني أعتقد أنهم يرغبون في إيجاد تسوية تقوم على أساس حفظ كرامة مصر مع مراعاة مركز بريطانيا العظمى السياسي. وأكدت له (أي للسفير البريطاني): بأني موقن بأن الرغبة في إيجاد حلول للأزمة رغبة صادقة. . . بأنه يكفي للتقريب بين الفريقين أن يقوم (إيدن) مثلاً بتصريح لدى مجلس العموم أو في مؤتمر صحفي بما يناسب المقام، وأن (إيدن) لا تعجزه الصيغ السياسية والانكليز أعرق الأمم طرّاً بالسياسة، وأبرع الناس بصياغة التصاريح». ويضيف عوني في تقريره: «وقلت له أيضاً رأيي المتواضع أن يتضمن التصريح عزم بريطانية على الجلاء فوراً عن القناة وأن العدد الذي يبقى لا يزيد بحال عن العدد الذي توافق عليه الحكومة المصرية لتدريب الجيش وجعله قادراً على الدفاع عن القناة. وقد أكدت له أن تصريحاً مثل هذا لا يخلو من أن يكون له أثره الفعال ولربما كان أساساً لإيجاد التسوية المنشودة».

ينتقل تقرير عوني إلى تلخيص ما ذكره السفير البريطاني، «إنه يرى هو من الصعب إيجاد الصيغ الموافقة، وقال إنه ورد في مشروع الدول الأربع للدفاع عن الشرق الأوسط أمر الجلاء الفوري عن القناة، كما أنه ورد فيه ضرورة الحصول على موافقة الحكومة المصرية في حالة إرسال جيش لمصر، وأضاف إلى ذلك أنه لا يمكن الادعاء بأن مصر ليس لها، بين بقية الدول الأربع، إلا صوت واحد، ذلك لأن القرارات الخاصة في مثل هذا الشأن لا تكون نافذة إلا إذا أخذت بالإجماع». ويقول عوني بأنه أشار هنا للسفير بأن العودة للماضي لا تفيد، وأن الكلام عن مشروع الدفاع المشترك غير مجدٍ اليوم، بسبب ما أثير حوله من دعايات، وقلت له إنه «ربما كانت العودة للمفاوضات الثنائية على الأساس الذي ذكرت أجدى للنجاح، وسألته فيما إذا كان من الممكن ضم الدول الشرقية مثل الباكستان والهند إلى مشروع الدفاع المشترك؟». وقد ردّ السفير البريطاني ـ يقول عوني ـ بأنه لا يمكن ذلك ما لم تحل مسألة كشمير. ويضيف عوني، بأن السفير البريطاني سأله فيما إذا كان بحث الموضوع مع القصر، فكان جواب عوني بأنه طرق هذا البحث مع بعض رجالات مصر الذين يعتد بآرائهم ونفوذهم. ويضيف عوني بأن السفير شكر له هذا المسعى،

وقال إنه كان، أي السفير، قد توصل هو نفسه لمثل هذه النتيجة، وإنه هو (عوني) قوّى في نفسه ما كان قد ذهب إليه في هذا الشأن.

ويتابع عوني بأنه سأل السفير فيما إذا كان يمكنه (أي عوني) أن يكوّن شخصياً فكرة صحيحة عن رأيه في الاقتراح الذي قدمه له، فأجاب وكان قاسياً في الجواب، كما يقول عوني: «إن هؤلاء الناس كالأطفال، وأنت تعلم ماذا يُفعل مع الطفل إذا شق عصا الطاعة. إما أن تشد أذنه ويُجبر على أن يلزم حدّه أو أنه يعطى قطعة من الحلوى ويصرف بأمان». ثم قال بحدّة: «تصور لقد دعاني بالأمس وزير الخارجية بالنيابة وحذّر من أن يُقدِم (جيشنا) على هدم عدد من البيوت في كفرا عبده بالسويس، وأكد لي بأن البوليس المصري سيقاوم مثل هذا العمل بالقوة. وقد نشرت له الصحف هذا الإنذار، وأنت تعلم بعد ذلك ما حصل». وكان مما قاله السفير البريطاني لعوني: «إن مصر، إذا جدّ الجد ستُكتَسح لا محالة من الكتلتين الغربية والشرقية، وإنه لمن العسير الدفاع عن قوم لا يريدون الدفاع عن أنفسهم». فقلت له ـ أي عوني ـ «إنني طالما فكرت في هذا القول الأخير، وإنه ليسرني أن أسمعه الآن منك شخصياً، وهو على رأيي سبب آخر يدعوكم للسعي الحثيث في سبيل الوصول للتفاهم المنشود».

وفي الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ بعث عوني إلى وزير الخارجية الأردني كتاباً عن تطورات مصر الداخلية، وعن الخلاف بين الوزارة والقصر: «أحدث تعيين حافظ عفيفي لمنصب رئاسة الديوان الملكي ضجة كبيرة في جميع الأوساط، والشائع أن الوزارة لم تُستَشر بشأنه ولم تعلم به قبل أن أصبح أمراً مقضياً، مما دلّ على اتجاه القصر اتجاهاً معاكساً لسياسة الوزارة. وقد أكد هذا الاتجاه تعيين عبد الفتاح عمرو باشا مستشاراً للشؤون الخارجية في القصر الملكي، ويتساءل الجميع عن الخطوة الثانية، هل تكون إقالة أو استقالة الوزارة أو هل يُكتفى باستبدال آخرين ببعض الوزراء، ولا سيما محمد صلاح الدين؟ والشيء المؤكد أن الوزارة تفضل أن تُقال إقالة وأن القصر يفضّل أن تستقيل الوزارة من تلقاء نفسها بسبب ضغط الحوادث». ويشير كتاب عوني إلى الخارجية الأردنية عن التظاهرات التي قامت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ في القاهرة والاسكندرية وقوامها طلبة الجامعات، و«إن هؤلاء، ومن تسرب بينهم من شيوعيين واشتراكيين نادوا بهتافات ضد القصر وصاحبه، لم تعهد مصر أن سمعت بمثلها من قبل. ويتحدث بعضهم عن مسؤولية الوفد المصري، ويتهم آخرون فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينما يتحدثون عن هذه المظاهرات، ودليلهم في ذلك أن النداءات كانت متماثلة في مظاهرتي القاهرة والاسكندرية تماثلاً يدل على الترتيب. وقد سمعت أحد كبار ضباط البوليس يتهم الوفديين بأنهم هم الذين رتبوها ثم انسلّوا منها لرفع الشبهة عنهم، أما الحكومة فهي تتهم العناصر الشيوعية وأعضاء الحزب الاشتراكي في ذلك».

وينتقل كتاب عوني إلى الخارجية للحديث عن التطورات في سوريا(٧)، فيقول: «لا بد أنكم لاحظتم دولتكم ما يظهره معالي نجيب بك الراوي وزير العراق المفوض من نشاط في الحال الحاضرة. فقد اجتمعتُ بمعاليه بعيد عودته من بغداد في ٢٦ الشهر الفائت فأسرّ لي بالمهمة التي عهد إليه فيها نوري باشا السعيد لدى الحكومة المصرية، قال إنه أطلع في ٢٦ منه إبراهيم باشا فرج وزير الخارجية بالنيابة على سياسة الحكومة العراقية حيال الموقف في سوريا. وقال إن هذه السياسة تتلخص بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة الحياة النيابية وتأليف حكومة انتقال تقوم بالانتخابات في الموعد الذي حدد. . . وقال إن وزير الخارجية بالنيابة وعد بأن يدعو إليه وزير سوريا المفوض ويبلغه تأييد مصر للعراق في هذه السياسة». ويضيف عوني في كتابه: «وفهمت أن الوزير المصري أبلغ في هذا اليوم الأمير مصطفى الشهابي وزير سوريا المفوض، رغبة الحكومة المصرية في عودة الحياة الدستورية إلى سوريا وإطلاق سراح المعتقلين في أقرب وقت مستطاع». ويتساءل عوني في كتابه «إني لا أعلم شيئاً عن مساعي دولتكم بخصوص الإفراج عن زعماء سوريا، وأرى من المصلحة أن تستمروا دولتكم في بذل جهودكم الموفقة في هذا السبيل». ويتطرق عوني في كتابه إلى الخارجية إلى القضية المصرية فيشير إلى «اقتراح نوري السعيد (في الصحف) القائل بنقل القوات البريطانية بعد جلائها من القنال، إلى القاعدة البريطانية العسكرية في الأردن، عقب توسيعها»، وهذا الاقتراح، يضيف عوني «ليس الأول من نوعه، فلقد سبق أن اقترح صلاح الدين باشا للسلطات البريطانية، كما ورد في الكتاب الأخضر المصري».

وبتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ بعث عوني برقية إلى توفيق أبو الهدى (وزير الخارجية الأردني) يعلمه نبأ ما جرى في القاهرة في اليوم السابق من تدمير وحرق وإتلاف، وبتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢ رأى عوني في تقريره الوافي «أن يزيد الأمر إيضاحاً بسبب ما عقب الحادث المروع من ذيول وما نجم وما قد ينجم عنه من نتائج». فيقول: «. . .لقد بدأت النذر، بتلك التظاهرة التي قام بها رجال البوليس حرس النظام صبيحة ١٩٥٢/١/٢٦ احتجاجاً على تقتيل زملائهم من قبل السلطات البريطانية في الإسماعيلية. وقد استشهد منهم في معركتها في ١٩٥٢/١/٢٥ أكثر من أربعين وجرح مئات وأسر نحو ألف، وكان المتظاهرون من رجال البوليس يطالبون بالسلاح ليثأروا لإخوانهم القتلى ويعربون في بعض أقوالهم عن ألمهم لتعريض زملائهم للقتل دون أن يكونوا مزودين بالقدر الكافي من الأسلحة. ولم تكد الظهيرة تدنو حتى رأيت جمهرة من (الرعاع) تتهجم على كازينو الأوبرا في ميدان إبراهيم باشا وتعمل فيه إحراقاً وإتلافاً. وقد اختير كازينو الأوبرا (بديعة سابقاً) باعتباره ملهى وباعتباره خمارة،

(٧) الإشارة هنا إلى الأحداث المذكورة في الهامش رقم (٦).

وقد ردد بعض المتطرفين قبل ذلك النقمة من أن يكون في البلد بارات وخمارات ودور لهو وأبناء البلد يقتلون في القنال. وكان المفروض في البوليس أن يردع المعتدين وأن يحول دون اندلاع الفتنة وانتشارها، ولكن البوليس وقف موقف الحياد، ثم لم يلبث أن شجع وأن صفق مع المصفقين. وما إن عُرف اتجاهه حتى انطلق المهاجمون إلى أماكن أخرى لإحراقها، وفي وقت واحد أو في أوقات مختلفة اختلافاً يسيراً، شبت حرائق هنا وهناك، وكأن غارة جوية عنيفة ألقت بأطنان من المتفجرات على المدينة فجعلت كثيراً من أفخم عماراتها ركاماً. كل ذلك يجري والبوليس لا يبدي حراكاً، وقد خلا البلد من الأداة الزاجرة الوازعة، وفي ساعات لا تتجاوز الست كانت النيران اللاهبة المنبثّة في نحو مائتي وخمسين حريقاً قد دمرت فنادق عظيمة ودوراً للسينما فخمة ومؤسسات تجارية ضخمة ووكالات السيارات ووكالات الطيران وشركات السياحة وبعض المصارف والأندية والمشارب والمطاعم. وغدا فندق شبرد، ذلك الفندق التاريخي الذي رافق تاريخ مصر الحديث والذي يُعتبر تحفة فنية عالمية يذكرها السياح حين يذكرون الأهرام، أطلالاً من التراب. وأما شارع الملك فؤاد فقد غدا أنقاضاً، وشارع قصر النيل وشارع ثروت باشا وشارع سليمان باشا، فقد أعملت أيدي التشويه فيها ما شاء لها الطيش والإجرام، حتى يصح لنا القول إن بهجة هاتيك الأماكن قد زالت وعرتها اليوم وحشة وكآبة تنمان على مدى الجناية التي اقترفها المجرمون في حق وطنهم وعاصمتهم. وإذا كان التدمير قد أتى على المشارب إطلاقاً ومعظم دور السينما أهلية أو أجنبية، وكثيراً من البيوت التجارية التي عرف أنها يهودية، فإن الواقع يدل كذلك على أن مقترفي الإحراق كانوا يسيرون على غير هدى، فإحراق محلي جروبي السويسري المشهورين في ميدان سليمان باشا والملكة فريدة سابقاً اللذين في اعتقادي كان لهما الفضل في إعلاء شأن الذوق في مصر، وإحراق بعض المتاجر التي تخص مصريين أو عرباً أو أجانب من يونان أو طليان عدا الانكليز والأميركان، ليدل على ما أسلفت من طغيان الروح الإجرامية على الفاعلين ولا سيما حين خلا الميدان من السلطات الرادعة».

ويتابع عوني تقريره إلى وزير الخارجية الأردني: «لقد استمرت عمليات الإحراق والتدمير في مختلف الأماكن حتى السابعة مساء حين نزل الجيش المصري إلى الشوارع وتولى ضبط الأمن وحفظ النظام. وأُعلنت في اليوم التالي الأحكام العرفية وفرض منع التجول من السادسة مساء إلى السادسة صباحاً، وأُعلن رفعته (النحاس باشا) حاكماً عسكرياً، ثم أُعفي رفعة النحاس باشا ووزراؤه من الحكم، لأن جهودهم قصرت عن حماية العاصمة، كما ورد في بيان الإعفاء الملكي. وعهد إلى رفعة علي ماهر بتأليف الوزارة مما اتصلت بكم أنباؤه». ويضيف عوني: «قد قدّر العارفون المتحفظون الخسائر الناجمة عن تلك الحرائق والتدميرات بخمسين مليوناً من

الجنيهات، وهو التقدير الذي قدرته السفارة الفرنسية، كما أخبرني بذلك السفير الفرنسي بزيارته للمفوضية (الأردنية) بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٩. على أن هناك من يذهب في تقدير الخسارة إلى المئة مليون جنيه، أما خسائر النفوس من أجانب ومصريين وعرب فلا تزال مجهولة، ولا يزال مسببو هذه الحرائق والداعون إليها مجهولين، ولعل التحقيق يكشف عنها قريباً. وإذا سلمنا بأن هذه الأعمال كانت مدبرة ومرتبة من قبل، وأنها ليست عملاً غوغائياً، ارتجالياً، فإن الشبهات في ترتيب الجريمة تحوم حول الشيوعيين، وتحوم حول الاشتراكيين، والشيوعيون والاشتراكيون يتزايدون في مصر، وهم يستفيدون في نموهم من الأحوال السياسية الحاضرة». ويذكر عوني في هذا السياق ما رواه له فؤاد سراج الدين ذات مرة حين أعرب له عوني عن خيفته من تنابذ الأحزاب المصرية في الظروف الخطيرة الراهنة، فقد ردّ سراج الدين بقوله: إنه لا يخشى الأحزاب وخطرها لأن الشعب لا يسير وراء أحد منها، ولكنه إنما يخشى انتشار الشيوعية بسبب الظروف الراهنة، وإنه كان يستطيع في ما مضى أن يكافحهم، ولكنه لا يستطيع اليوم ما كان يستطيعه بالأمس. ويعلق عوني: «أما الاشتراكيون فقد كانت كتاباتهم ولا سيما بقلم رئيسهم أحمد حسين تنم على روحهم الساخطة، وقد قبض على كثيرين منهم ولا يزال رئيسهم متوارياً عن الأنظار، وقد أدى إحراق الملاهي والمشارب إلى بعض الظن بأن للإخوان المسلمين ضلعاً في هاتيك الحوادث، ولكن الإجماع يكاد ينعقد على تبرئتهم من ذلك، ولا سيما بعدما أذاع مرشدهم بيانه في استنكار تلك الجرائم استنكاراً شديداً».

ويكمل عوني تقريره عن أحداث القاهرة: «هنالك سؤالان يترددان: **أولهما** لماذا لم يتدخل البوليس ولم يقم بواجبه في حماية الأرواح والممتلكات؟ **وثانيهما** لماذا تأخر نزول الجيش لإنقاذ العاصمة؟ وعلى هذين السؤالين تتردد أجوبة مختلفة وتحوم شبهات وتنصرف ظنون، فمن قائل إن رجال البوليس كانوا متأثرين مما جرى لإخوانهم في الإسماعيلية، ومن قائل إنهم استشموا رغبة سامية في وقوفهم موقف الحياد، ومن قائل إن جهات عليا عاقت نزول الجيش، ومن قائل إن ضباط الجيش أعربوا عن عدم رغبتهم في التدخل، طالبين أن يُرسلوا إلى القنال، وإن جهوداً عالية شخصية قد بذلت لحملهم على النزول، ومن قائل إن نزول الجيش يقتضي أن يسبقه إعلان الأحكام العرفية، وإن ذلك اقتضى ساعات من الوقت استطاع المجرمون في أثنائها أن ينجزوا في سرعة خاطفة كثيراً من أعمالهم المبينة. ومهما يكن الأمر، فالملحوظ هنا هذا الاستنكار الشديد والتأثر البالغ اللذان استحوذا على جميع الناس استبشاعاً للجريمة وسخطاً على مقترفيها. وقد بلغ الاستياء الشديد مبلغاً قابل الناس معه إعفاء الوزارة الوفدية من الحكم وتكليف علي ماهر باشا بالارتياح والترحيب. ولعل هذا أحد العوامل التي حدت رفعة النحاس باشا وزملاءه على تأييد علي ماهر

حقاً كان ذلك أو تظاهراً، وإلى المبادرة بتسجيل أسمائهم في السجل الملكي على غير مألوف عادتهم حين يقالون من الحكم».

ويذكر عوني بهذه المناسبة وفي ختام تقريره في ٢٣/ ٢/ ١٩٥١، بأن جلالة الملك طلال كان قد أمر عوني قبيل إبحاره من ميناء الاسكندرية (لدى مروره بها في طريقه إلى أوروبة) في ١٣ الشهر الفائت أن يزور رفعة علي ماهر باشا في القاهرة قبل أحداث شباط/فبراير ويبلغه تحيات وتقدير جلالته له. وفور عودة عوني من الاسكندرية التقى رفعته وأبلغه الرسالة الملكية، فتلقى رفعته هذه اللفتة الكريمة بالشكر والامتنان، وقال لعوني إنه كان حظي بشرف المثول لديه عام ١٩٣٩، وإنه لو علم أن جلالته لا يزال يذكره في هذه المناسبة لكان أسرع للقائه في الثغر. وطلب علي ماهر باشا من عوني أن يعرب لجلالته عن اغتباطه وافتخاره بهذه اللفتة الملكية الكريمة، ورجا أن تتاح له الفرصة للتشرف بلقاء جلالته إذا ما كانت عودته عن طريق الاسكندرية، ليعرب شخصياً لجلالته عما يكن له من بالغ الحب وعظيم الاحترام. خبر آخر نقله عوني في ختام تقرير هو ما نشرته صحف اليوم عن نبأ تسليم أحمد حسين رئيس الاشتراكية نفسه للنيابة وعلى حجزه رهن التحقيق.

وقد قام عوني بزيارة رفعة علي ماهر باشا بعد تسلمه رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية لتهنئته، وسجل عوني في تقريره إلى الخارجية في ٩ شباط/فبراير ١٩٥٢، فحوى الحديث الذي جرى مع رفعته: «فقد شكا له من عجزه عن تأليف جبهة وطنية كما لام الزعماء وتظاهرهم بمظهر البطولة وأن بعضهم استغل منصبه للإثراء»، وأسرّ لعوني بأن بريطانيا لن تتأخر كثيراً عن الاعتراف بلقب (ملك مصر والسودان) وأنه غير يائس من الوصول إلى اتفاق يتفق وكرامة مصر. وأكد رفعته لعوني أنه سيتصل بالدول العربية ليتداول معها الرأي في المواضيع الجوهرية. ورداً على سؤال عوني حول موافقة رفعته شخصياً على موضوع استفتاء السودان وعدمه، أجاب رئيس الوزراء المصري بأن مصر قد سبق أن ارتبطت به وليس في الإمكان العدول عنه الآن، ثم أخذ يشرح لعوني علاقة مصر القومية بالسودان وما فعلته مصر لمصلحة السودان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحدث رفعته عن «علاقته الشخصية بالسودان وعن زيارته لها في عهد وزارته السابقة وما وجده في كل مكان هنالك من حسن استقبال وترحاب». وأضاف عوني في تقريره: «إن علي ماهر باشا قد طلب منه نظراً لشدة اهتمامه بقضية مصر أن يتصل به كلما بدت له فكرة جديدة في مواضيع مصر الحاضرة». وبرأي عوني، كما نقله إلى وزير الخارجية الأردني: «إن من مصلحة مصر خاصة ومصلحة البلاد العربية عامة، أن يساهم الجميع في إيجاد حل ملائم للقضية المصرية ـ البريطانية، ويلوح لي (عوني) أن الظرف موافق للمساهمة بقدر الطاقة مع المساهمين في تذليل الصعوبات التي حالت حتى الآن دون

التقاء الطرفين الانكليزي والمصري على صعيد واحد، ولا سيما أن رفعة علي ماهر باشا قد عبر لي، قبل توليه الحكم وبعده عن ميول طيبة نحو الأردن وعاهله العظيم، وإذا ما بدا لدولتكم أن تساهموا في هذا الأمر المهم، فإن رفعته يتلقى شاكراً، ولا ريب ما ترون أن تبعثوا إليه من آراء في الموضوع السياسي الحاضر».

وقد أتيح لعوني في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٢ أن يلتقي في القاهرة بظفر الله خان وزير خارجية الباكستان في طريقه إلى كراتشي، وحل في ضيافة الأمانة العامة للجامعة العربية. وبرأي عوني: «وقد استبق عبد الرحمن عزام وزارة الخارجية المصرية في استضافته». ويشير عوني في تقريره إلى توفيق باشا أبو الهدى وزير الخارجية في الأول من آذار/مارس ١٩٥٢ ما جرى خلال تلك الزيارة التي استمرت حتى ٢٨ شباط/فبراير وعن احتفاء الجميع بالضيف الكبير عدا صاحب الجلالة الملك فاروق، ويقول عوني: «إن الجميع يتساءل هنا عن السر في ذلك». وينقل عوني في تقريره فحوى الحديث مع الضيف الكبير: «لقد حدثني سعادته (ظفر الله خان) وكنت عرفته قديماً، بشيء كثير من التبسط عن قضايا العرب والإسلام عامة، وعن القضية المصرية خاصة، وقد فهمت منه أنه جاء إلى مصر متفائلاً، ولكن تفاؤله لم يدم طويلاً، وبتعبير آخر إنه كان في لندن أكثر تفاؤلاً في قضية مصر منه في القاهرة، وقال إنه لم يشعر أثناء مقابلته للسير رالف ستيفنسون، السفير البريطاني، بأن المفاوضات أو الأحاديث التي ستجري بين السفير وبين رفعة الرئيس المصري ستؤول إلى نتيجة مرضية. وقال إنه بذل جهوداً كثيرة في إفهام الانكليز بأن السرعة في إنهاء الخلاف بينهم وبين مصر هي في مصلحة الفريقين، كما أكد لهم بأن الجو صالح اليوم لهذا أكثر من أي يوم آخر». ثم أضاف قائلاً: «ولكن الانكليز لم يعتادوا السرعة في العمل، كما تعلم».

وينقل عوني إلى توفيق أبو الهدى باشا طلب ظفر الله خان من عوني قبل مغادرته القاهرة «أن أخبر دولتكم أنه اتصل حتى الآن بالكثيرين من رؤساء وزارات الدول العربية والإسلامية حول عقد مؤتمر إسلامي في كراتشي، وقال إنه اقترح كراتشي، لكونه هو الداعي للمؤتمر، غير أنه لا يمانع بأن يعقد في أي مكان آخر، في النصف التالي على الأكثر من شهر نيسان المقبل. وقال إنه يأسف لعدم تمكنه من زيارة دولتكم والتحدث معكم شخصياً في الموضوع، وقد رجا أن أقدم لدولتكم فائق تحياته واحترامه وأرجوكم الموافقة على اقتراحه هذا، وأن أكتب إليه عن رأيكم فيه. ثم أفاد أن ما يرمي إليه هو أن يتعارف رؤساء وزارات الدول العربية والإسلامية بعضهم ببعض ويتداولون في القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي. وما برح سعادته يعدد الفوائد الكثيرة التي تنجم عن هذا المؤتمر».

وفي التقرير ذاته بتاريخ ١/٣/١٩٥٢ ينقل عوني ما بلغه عن استقالة الوزارة

(الماهرية) ويضيف: «فأبرقت لدولتكم، على الفور، بهذا النبأ، وقلت إنه من المنتظر أن يتولى حسين سري باشا الرئاسة. والواقع أن حسين سري باشا كان من الذين رشحوا، ولكن الاختيار وقع نهائياً على نجيب باشا الهلالي». وكان موضوع استقالة الوزارة - يضيف تقرير عوني - هو مدار حديث جرى مع عبد الرحمن عزام باشا ومحمد صلاح الدين باشا ومحمود بك فوزي في منزل عوني خلال حفل عشاء: «فأكد هؤلاء بأن أسباب استقالة الوزارة المرسوم الذي صدر بتأجيل البارلمان لمدة شهر، بدون علم الوزارة. وقالوا إنه كان سبق أن اقترح على رفعته الموافقة على هذا الأمر، فرفض. وقالوا أيضاً إنهم، أي بعض من في القصر، كانوا يتوسمون في علي ماهر باشا أن يكون أكثر مرونة، ولكن لم يلبثوا أن خاب أملهم فيه، فهو لم يوافق على كثير من الطلبات، ومِنْ ذلك حلّ البارلمان ومقاضاة بعض رجالات الوفد وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين بتهمة التقصير بالوظيفة. فضربوا لذلك ضربتهم وأصدروا المرسوم القاضي بتأجيل البارلمان، وهم يعرفون أن ذلك يدفع حتماً وعلى الفور برفعته لتقديم استقالة الوزارة». وينقل عوني بعد ذلك في تقريره إلى ثناء ضيوفه على «عقلية نجيب الهلالي ووصفوه بالاتزان والتعقل والرأي الثاقب. وقال محمد صلاح الدين باشا إنه يعتقد أن الأمر كان مبيتاً وأن نجيب باشا كان عارفاً بما هنالك، وإنه قد يقدم على تثبيت تأجيل البارلمان. ومحمود فوزي بك يعتقد أن المرسوم الصادر بالتأجيل بشكله الحالي - غير قانوني - ثم حله ومقاضاة فؤاد سراج الدين باشا على التقصير في حفظ الأمن في ٢٦/١/١٩٥٢». ويضيف عوني: «لقد أقر الضيوف الثلاثة بكفاءة نجيب باشا الهلالي، غير أنهم اتفقوا على أن وزارته لا تعيش طويلاً. وذلك لأنها لا تستطيع أن تتحمل أعباء السياسة الحاضرة، بخلاف رفعة علي ماهر باشا، الذي وإن جاء بظرف عصيب، غير أنه وجد الجميع وراءه يتمنى له التوفيق والنجاح. وقالوا إن نجيب باشا الهلالي لا يستطيع فوق ذلك العمل الشاق الطويل، فهو مريض، ومتعب، ويشكو الضعف ولا يتحمل طويلاً متاعب السياسة ومشاقها».

وقد أشار عوني في ختام تقريره إلى مسألة اجتماع كان مقرراً عقده بين السفير البريطاني ورفعة علي ماهر باشا الساعة الحادية عشرة هذا اليوم، السبت ولكنه لم يتم. ويضيف عوني: «إن السفارة البريطانية صرحت بأن ذلك كان بسبب ما طرأ على السفير في هذا اليوم نفسه من انحراف بسيط في صحته. ولكن الوزارة قدمت استقالتها في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم. وفهمتُ أن القصر اليوم شبيه بالقلعة المحصنة أشد التحصين. ومما يجدر ذكره أن الوزارة (الماهرية) لم تستقر في مركزها هذه المرة سوى تسعة وعشرين يوماً، وهي أقصر مدة استقرت بها أية وزارة مصرية منذ خمسين عاماً».

وبتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٤ بعث عوني تقريراً مسهباً استكمالاً لبرقية كان قد

بعث بها سابقاً فحواها: «وجهت الأمانة العامة الدعوة إلى أحمد حلمي باشا بوصفه رئيساً لحكومة عموم فلسطين تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية في جلسة ٢٧ مارس ١٩٥٠». وفي هذا التقرير يبين عوني الأدوار التي قطعتها قضية تمثيل عرب فلسطين في الجامعة العربية، توضيحاً لمسألة شغلت مجلس الجامعة منذ عام ١٩٤٥. وزادت تعقيداً منذ أن تحفظت الحكومة الأردنية على هذا التمثيل بعد تطورات القضية الفلسطينية في أعقاب النكبة. «وكانت مسألة دعوة مندوب عن فلسطين لحضور مجلس الجامعة قد أثيرت في خريف ١٩٤٥ أثناء مناقشة مجلس الجامعة (في دورته الثانية) مشروع إنقاذ أراضي فلسطين، ونظراً لما كان بين زعماء فلسطين من خلاف». يقول تقرير عوني: «اقترح تأجيل اختيار مندوب فلسطين إلى جلسة أخرى، وقرر المجلس إيفاد جميل مردم بك إلى فلسطين للاتصال بالزعماء لتوحيد كلمتهم في أمر اختيار ممثل فلسطين لدى المجلس، وقد اقترح بهذه المناسبة وضع لائحة يبين فيها طريقة اختيار مندوب فلسطين ومدة تمثيله، وأرجىء نظر الاقتراح إلى حين نظر اللائحة الداخلية. وأسفرت رحلة جميل مردم بك إلى فلسطين عن تفويضه، بوثيقة موقعة من الزعماء في اختيار أعضاء اللجنة العربية العليا التي تشرف على شؤون فلسطين. ثم قرر المجلس تفويض الرئيس جميل مردم بك في دعوة اللجنة العربية العليا كلها أو بعض أعضائها لحضور المجلس أثناء مناقشة بيان المستر بيفن، ثم قرر المجلس أن تتم طريقة اختيار مندوب فلسطين بترشيح اللجنة العربية العليا ثم بتعيين المجلس، وإذا تعذر الترشيح رد الأمر كله للمجلس، وتقرر أن يكون لهذا المندوب حق التصويت في قضية فلسطين في الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها».

ويتابع عوني تقريره بالإشارة إلى أنه «بين الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس الجامعة شُكلت حكومة عموم فلسطين، بناء على اعتراف بعض الدول العربية بها، وحضر في الدورة التاسعة أحمد حلمي باشا بوصفه رئيساً لها وجمال الحسيني بوصفه وزيراً لخارجيتها، كما أن أحمد حلمي حضر الدورة العاشرة بوصفه رئيس حكومة عموم فلسطين. وأما في الدورة الحادية عشرة، فلم توجه الأمانة العامة الدعوة إلى الجهات الفلسطينية، وتم انعقاد هذه الدورة والدورة الثانية عشرة من غير تمثيل فلسطين. والمفهوم أن عدم توجيه الأمانة العامة الدعوة إلى الجهات الفلسطينية في هاتين الدورتين، كان بناء على معارضة إحدى الدول العربية في دعوة حكومة عموم فلسطين للمجلس. ولكن المجلس بحث هذه القضية في دورته الثانية عشرة بصورة رسمية، وقد فتح باب البحث حينذاك مصطفى النحاس، رئيس الوفد المصري، بخطابه الترحيبي نفسه، وطلب من المجلس اختيار مندوب عربي عن الشقيقة فلسطين للاشتراك في أعمال المجلس والإدلاء برأيه طبقاً للملحق الخاص بفلسطين لميثاق جامعة الدول العربية.

«غير أن الممثل الأردني الذي حضر الجلسة»، يقول تقرير عوني «اعترض على بحث هذه القضية وطلب تأجيل النظر فيها لحين حضور وفد المملكة الأردنية الهاشمية لدى الجامعة. فوافق المجلس على تأجيل النظر في القضية للجلسة المقبلة، ولكن أحداً لم يحضر عن الوفد الأردني في الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٧/٣/ ١٩٥٠، فطلب رفعة النحاس باشا مناقشة اقتراحه على الفور. ولدى سؤال المجلس من الأمين العام إيضاح الموضوع قال إنه لم يدعُ حكومة عموم فلسطين لأن حكومة فلسطين ليست حتى الآن عضواً في جامعة الدول العربية، ولم تمثل قط في هذه الجامعة على هذا الأساس وإنما الذي كان يمثل فلسطين ـ بعد وجود تلك الحكومة ـ كان دائماً مندوباً عن عرب فلسطين وليس عن حكومة فلسطين. فالقول بأن الدعوة وجهت من الأمانة العامة إلى أعضاء الجامعة ولم توجه إلى حكومة فلسطين قول في غير محله، لأن هذه الحكومة لا زالت خارج حيز الجامعة وليست عضواً بها». وكان رد النحاس باشا على كلام الأمين العام للجامعة العربية، كما يورده تقرير عوني، مستنداً إلى ما ورد في قرار مجلس الجامعة في دورة انعقاده الثاني (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ إلى ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥) على لسان السنهوري باشا (بأن تمثل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد عدد الوفد الفلسطيني على ثلاثة، ويشترك الوفد في أعمال المجلس وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية. ويكون مفهوماً أن اشتراك الوفد الفلسطيني معناه أن يكون له حق التصويت في قضية فلسطين وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها. وطريقة اختيار المندوبين تتم بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا ثم بتعيينهم من قبل مجلس الجامعة، وإذا تعذر الترشيح يُرَد الأمر كله إلى المجلس). وقد وافق المجلس على هذا القرار».

ويتابع تقرير عوني عبد الهادي القول: «إن الأمين العام، بعد أن انتهى النحاس باشا من رذه، طلب من المجلس أن يلاحظ الفرق بين انتخاب من يمثل عرب فلسطين ومن يمثل حكومة فلسطين، وعلى هذا اقترح محمد صلاح الدين باشا عضو الوفد المصري، اختيار حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين ليمثل عرب فلسطين، وقال إن المجلس يوفق بهذا بين النصوص من ناحية، وما جرى عليه العمل من ناحية أخرى. وهنا قال رفعة النحاس باشا: (يجب أن توجه الدعوة إلى حكومة عموم فلسطين وهي التي تنيب عنها من تشاء ـ سواء أكان واحداً أو اثنين أو ثلاثة ـ لحضور جلسات المجلس وهذه هي الطريقة التي يجب اتباعها. ومتى أرسلت الدعوة بهذه الكيفية ومتى وصلت إلى تلك الحكومة بهذه الكيفية يعتبر هذا اعترافاً من الجامعة العربية بحكومة عموم فلسطين تأييداً للاعتراف الذي حدث سنة ١٩٤٨).

«ويظهر أن الأمين العام»، يقول تقرير عوني، «قد أدرك المقصد الذي يرمي

إليه رفعته فقال: (ولكن حكومة فلسطين لم تُدعَ إلى مجلس الجامعة كحكومة من أعضائها. وأود أن أوجه النظر إلى أن الاعتراف بهذه الحكومة شيء وحضورها المجلس كعضو في الجامعة يدعى بانتظام كأي عضو من الأعضاء شيء آخر)». ووفقاً لما جاء في تقرير عوني «فقد تابع الأمين العام القول بأنه (قد عقب ذلك حدوث خلاف بين الدول العربية مرة أخرى في هذا الشأن، فاتخذنا تقليداً من شأنه دعوة رئيس حكومة عموم فلسطين كمندوب لعرب فلسطين تحقيقاً لنص ميثاق الجامعة، وكنا نتجاوز في الوقت نفسه عن معنى أنه أقرّ كحكومة، عضواً في مجلس الجامعة. كما رأى المجلس أن ينتخب من يشاء مندوباً عن فلسطين بصرف النظر عن أن يكون مندوب فلسطين واحداً أو اثنين أو ثلاثة)». ويضيف التقرير بأنه «قد حدث بعد ذلك قبيل الدورة الأخيرة لمجلس الجامعة خلاف شديد حول هذا الموضوع وهددت بعض الدول بالانسحاب من مجلس الجامعة إذا دعي مندوب فلسطين». وينقل التقرير ما أدلى به الأمين العام للجامعة العربية بأنه «إذا قرر المجلس دعوة حكومة عموم فلسطين كحكومة فلسطينية، فهذا أمر راجع للمجلس، وهو الذي يملك أن يصدر الآن ما اقترحه رئيس الوفد المصري من دعوة رئيس حكومة فلسطين بصفته رئيساً لهذه الحكومة، وأن له أن يختار مندوبيه لحضور جلسات المجلس، حكمه في ذلك حكم أية حكومة من أعضاء المجلس. فإذا قرر المجلس طلب هذا فما على الأمانة العامة إلا أن تقوم بتنفيذ ما يقرره المجلس فوراً.

«وهنا انبرى رفعة النحاس باشا رئيس الوفد المصري، يرد على أقوال الأمين العام بلهجة الآمر الناهي في المجلس قائلاً: (لقد قررنا في الجلسة الماضية تأجيل نظر الاقتراح المصري الخاص بتمثيل عرب فلسطين في اجتماعات المجلس تمكيناً للوفد الأردني من حضور مناقشة هذا الاقتراح في الجلسة التي حددت لذلك، وهي جلسة اليوم، ولكن بكل أسف لم يحضر الوفد الأردني حتى الآن، لقد قيل إنه أرسل إليّ خطاب في هذا الشأن وأقول إنه وصلني هذا الخطاب فعلاً وطلب مني الرد عليه وعرضه على المجلس إذا راقني، فقلت إنني لا أستطيع أن أرد عليه أو أعرضه على المجلس إلا إذا قلت الحقائق كلها. فطلب مني من أوصل الخطاب إليّ ألا أذكر شيئاً، وأن أجعل الأمر في طي الكتمان، وبالفعل لم أعرض هذا الخطاب على حضراتكم. والحقيقة أنه لم أر أحسن من هذا التصرف. وطلبت إلى من أوصل الخطاب إليّ أن يبلغ رأيي هذا إلى من أرسل الخطاب، كما يبلّغه أن هذا الذي يقوله لا يؤدي إلى الغاية المطلوبة ولا يمكن أن يقبله مجلس الجامعة، ورجوته أن يعدل عن هذا وأن يرسل المندوبين فوراً، لأننا وُجدنا في هذا الاجتماع من أجل فض الخلافات بالروح الطيبة القوية التي تؤدي إلى الود الصادق والمحبة الحقيقية والعمل بإخلاص تام وثقة كاملة بأنفسنا جميعاً، فنحن إنما نعمل لغاية عامة واحدة ولا نعمل

لغاية شخصية أو غاية فردية سواء أكانت لدولة أم لشخص معين، فإذا ما سرنا في عمل بهذه القوة والصراحة، وعلى هذه الطريقة القويمة، كان في هذا سر نجاحنا، وإذا لم نتفق على هذا فلتُفَض الجامعة، ولن أفضها. ولو أردتم حضراتكم فض الجامعة فلن أسايركم في هذا المضمار، لأنني كنت أول العاملين على إنشائها، فسأستمر في تعضيدها إلى أن يقضي الله أمراً مفعولاً. لذلك أرجو أن تكون الدعوة التي توجه إلى حكومة عموم فلسطين بالشكل الذي ذكرته، وإذا امتنع وفد المملكة الأردنية الهاشمية عن الحضور فيعود امتناعه عليه وحده، وفي هذه الحالة يعتبر انعقاد مجلس الجامعة العربية قانونياً وتكوينه صحيحاً. أما أن يتخلف الوفد الأردني عن الحضور لكي يبدي رأيه في هذا الموضوع، فليس معنى هذا أن تعطل أعمال الجامعة مطلقاً. ولكننا نقول إن مجلس الجامعة قرر دعوة حكومة فلسطين لحضور اجتماعات المجلس، وإن لها أن تنيب عنها في ذلك ممثلاً أو اثنين أو ثلاثة). وانتهى النحاس باشا إلى القول: (هذا هو رأيي، وبما أن المسألة من الأهمية بمكان عظيم، فيجب أن يبت فيها بتاً نهائياً)».

ويتابع تقرير عوني: «إن فؤاد سراج الدين باشا اقترح أن تكون صيغة الدعوة التي توجه إلى حكومة عموم فلسطين مماثلة للدعوة التي سبق أن وجهتها الأمانة العامة في ١٩٤٩/٣/١٠، وهذا نصها: (حضرة صاحب الدولة أحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين أتشرف بإعلام دولتكم أنه تقرر افتتاح مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية العاشرة يوم ١٧ آذار/ مارس ١٩٤٩ بالقاهرة، فنرجو حضوركم أو من تنيبونه جلسات المجلس)، الأمين العام عبد الرحمن عزام)». ويتابع تقرير عوني: «وطلب النحاس باشا أن يضاف إلى هذه الدعوة العبارة الآتية: (وإن لحكومة عموم فلسطين أن تنتخب عنها مندوباً أو اثنين أو ثلاثة). وقد وافق المجلس على هذا النص والعبارة التي أضافتها رفعته». وينهي عوني تقريره بالتعليق الآتي: «وأغرب ما في موضوع هذه الحكومة أنها أصبحت بعد أن استقال منها معظم أعضائها مؤلفة من رئيس هو أحمد باشا وعضوين هما أمين عقل والسيد فوتي فريج».

إن تقرير عوني عبد الهادي حول مسألة تمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية، لم يكن يعني أنه كان يحمل رأياً سلبياً في الجامعة نفسها، ولعوني رأي خاص بالميثاق قد يختلف عن رأي الناقدين له. وهو كرجل قانون ينزع للوحدة كان يدرك ما يعنيه إنشاء الجامعة العربية من هدف سام سجله في تلك الفترة: «إن أحكام ميثاق الجامعة العربية تحتوي عل كل ما يرجو العرب تحقيقه من أهداف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وهو كفيل إذا ما أحسن تنفيذه، بأن يجعل من المنظمة العربية منظمة دولية شأنها شأن بقية المنظمات الدولية المحترمة».

وعوني يلخص رأي القائلين بأن صلاحيات مجلس الجامعة العربية الذي يقوم بتطبيق هذا الميثاق ناقص وضعيف، وهو لا يستطيع بحسب نصوص الميثاق أن يُلزم دول الأعضاء المشتركة فيه بما يصدره من قرارات، حتى إنه لا يستطيع أن يفض الخلاف الذي قد ينشأ بين دولتين أو أكثر من أعضاء الجامعة، اللهم إلا إذا طلبت هاتان الدولتان أو الدول المتنازعة منه ذلك، والمجلس يكون في هذه الحالة مجلس تحكيم لا مجلس جامعة عربية. وينقل عوني أيضاً قول الناقدين بأن المجلس في الحقيقة هو مجلس يجتمع فيه ممثلو الدول العربية السبع للتشاور لا لإصدار قرارات ملزمة للجميع، ويضيف هؤلاء على هذا قولهم بأن نظام الجامعة بشكله الحاضر هو أقرب للاتفاقيات البسيطة التي كانت عقدتها دول البلقان فيما بينها قبل الحرب العظمى، منه إلى جامعة دول حقيقية. ويرد عوني على هذا كله برأيه الشخصي: «وأعتقد أن المهم في الأمر ليس نصوص الميثاق في صلاحيات المجلس من بنود، ولكن الأيدي التي تطبق أغراض الميثاق. وأعتقد جازماً أنه إذا ما خلصت النيات وحرصت الدول العربية أن تبعث بألمع رجالاتها السياسيين إلى مجلس الجامعة وبأحسن رجالاتها المثقفين إلى الأمانة العامة، فالجامعة العربية لا تلبث أن تصبح من المنظمات الدولية التي يرهب جانبها ويخطب ودّها». لقد كان همّ عوني التقريب بين الدول العربية بكافة السبل، وبوصفه حقوقياً، فقد وجد «في توحيد القوانين في البلاد العربية فوائد كثيرة، قضائية واجتماعية واقتصادية وسياسية»، ورد ذلك في رسالة بعثها إلى وزير العدل الأردني من القاهرة في ١٥/٤/١٩٥٢ والتي يقترح فيها اقتباس القانون المدني المصري الحديث برمته لأن هذا القانون يذكر عوني في رسالته، «قد اقتبس من القانون السويسري والقانون السويسري هو أحدث القوانين المدنية في أوروبة».

وقد تناول عوني في تقريره إلى الخارجية الأردنية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٢ جانباً من مسألة عربية، تثير التساؤل هي تحرك نوري باشا السعيد والاحتمالات الكامنة وراءها، فكتب في تقريره «. . .في الحق لكل امرىء مزاجه وإن مزاج نوري السعيد كلما عنّت له فكرة جديدة استقل في سبيل تحقيقها باخرة أو طائرة لتهبط به في الشرق أو الغرب، وإذا ما تعذر أمر سفره شخصياً أرسل عنه رسولاً إلى مشارق الأرض ومغاربها، وعمد بهذه الكيفية إلى دفع الصحافة العالمية للبحث عن المهمة التي يقوم بها هذا الرسول. وكان لهبوط فاضل الجمالي إلى كراتشي أولاً ثم إلى بيروت فالقاهرة أخيراً صداه المعهود في النفوس. . . فقد خال الناس أن لرحلة فاضل العتيدة أهمية عظمى وأنه لم يحلق في السماء طويلاً ليهبط إلى تلك البلدة الإسلامية أو إلى هذه البلدة العربية إلا لأمور مهمة سرية جداً». ويضيف عوني: «إنه بعد أن استطلع فاضل الجمالي في مهمته أفصح أنها لا تزيد في الحقيقة عن كونها مهمة (استطلاعية) ونقل ما قد يتصل إليه من أخبار سياسية إلى أصحاب الأمر في بغداد».

وعاد عوني في تقريره إلى الخارجية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٢ إلى الخوض بالتفصيل في قضايا مصر الداخلية مذكّراً بكتابه السابق فيقول: «كنت كتبت لدولتكم في اليوم الأول من الشهر الحالي، أي نفس اليوم الذي استبدل فيها وزارة الهلالي بالوزارة الماهرية، عن التيارات التي عصفت بهذه الوزارة والأسباب التي اضطرتها للاستقالة، وإني لم أكتب لكم منذ ذلك اليوم شيئاً عن سياسة الوزارة الجديدة، لأنه لم يحدث في الحقيقة منذ ذلك اليوم ما يستحق الذكر. تقدم الهلالي باشا للناس، عند توليه الرياسة ببيان فريد في نوعه وأسلوبه، فخال الناس أنه سيأتي بالمعجزات، ومعلوم أن سياسة علي ماهر باشا قامت على مجاملة الأحزاب: ولم يكد (علي ماهر) يتربع على كرسي الرياسة حتى خف إلى زيارة النحاس باشا في داره، وهو لم ينته من هذه الزيارة السياسية حتى أسرع إلى مجلس النواب وأعلن من على منبره أن سياسته مطابقة لسياسة (سلفه العظيم) النحاس باشا. فربح بذلك صداقة الوفد الذي كان في حاجة إلى من ينشله من الكبوة التي وقع فيها على أثر كارثة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر الماضي. ثم سعى علي ماهر باشا إلى كسب ثقة بقية الأحزاب، فحاول تأليف جبهة قومية، تمثل زعماء الأحزاب، للتشاور معها أثناء المفاوضات الانكليزية ـ المصرية التي كان ينشدها. وهو وإن لم ينجح في تأليف هذه الجبهة، فقد استطاع أن يضمن سكون الأحزاب جميعها أثناء المباحثات الانكليزية ـ المصرية، ورضاءهم الضمني بها، ويظهر أن هذه السياسة لم تنل حظوة من لدن القصر. فلقد كان القصر يريد تأجيل انعقاد مجلس النواب شهراً واحداً، ثم حله شهوراً عديدة، والتشهير بفساد الحكم الذي انقضى، لا الإشادة بصلاحه. فبينما كان القصر يريد أن تنفذ هذه السياسة على الفور، كان رفعة علي ماهر باشا يريد الإبقاء على مجلس النواب، ما دامت أغلبيته تؤيد سياسته. ولهذا عمد القصر للتخلص من الوزارة الماهرية، فأوعز إلى معتمده بالوزارة، وهو وزير الداخلية، على ما يقال، أن يسمح بنشر المرسوم القاضي بتأجيل انعقاد مجلس النواب شهراً واحداً، وهذا المرسوم كان استصدره رفعة علي ماهر باشا واحتفظ به في جيبه ليستعمله حين الضرورة. وقد أسرع وزير الداخلية حينذاك فسمح للصحف أن تنشر هذا المرسوم في نفس اليوم الذي كان محدداً للمفاوضات. وقد نشر المرسوم فعلاً في الصحف في غرّة هذا الشهر، فكان بمثابة إعلان بإعفاء الوزارة الماهرية من الحكم، مما حدا السفير البريطاني على أن ينتحل حجة المرض السياسي ويعتذر عن حضور الاجتماع الذي كان مزمعاً عقده قبيل ظهر ذلك اليوم، ودفع برفعة علي ماهر باشا إلى تقديم استقالة الوزارة بعيد ظهيرة اليوم نفسه.

«وقد تقدم بعده نجيب الهلالي باشا بسياسة قامت، كما يريد القصر، على مخاصمة الوفد والتشهير بفساد حكمه. وتساءل الناس كيف تتمكن هذه الوزارة من

مخاصمة حزب الوفد، دون أن تضطر إلى مخاصمة جميع الأحزاب؟ لأن الاستثناءات مثلاً تزيد عن الألفين، منها ٨٠٠ فقط وفدية وهي لا تستطيع بالطبع أن تلغي بعض هذه الاستثناءات وتعف عن البقية الباقية منها، وإن هي التزمت إلغاء جميع الاستثناءات، جلبت ضدها بدون شك، نقمة الأحزاب جميعها، الأمر الذي لا تستطيعه. وفي الواقع كيف تستطيع أن تتقدم للمفاوضات بدون معين ولا نصير؟ ولربما أن هذا هو السبب الذي حال حتى اليوم دون قيام الوزارة بأي مجهود جدي في أعمال التطهير. وقد أقدمت الوزارة أخيراً على فتح المفاوضات وقدمتها على قضية التطهير، فاجتمع رئيسها ووزير الخارجية مع السفير البريطاني يوم السبت الماضي الموافق في ١٩٥٢/٣/٢٢. كنت زرت دولة الهلالي باشا في ١٦ الجاري، للتهنئة، فكان مما قاله لي حول المفاوضات أنه لا يقبل بأية مفاوضات رسمية، قبل أن يتقدم الانكليز بتصريح يعترفون فيه بمبدأ الجلاء، وقال أنا رجل فقير، لا أملك من حطام الدنيا سوى دار سكن في ضاحية المعادي. وقال أيضاً وإني إن كنت ذا حظ بالمحاماة، ولكن نفقاتي تستنفد كل ما أجنيه منها، ثم أكد بأنه ليس في صندوقه ما يزيد على ما يحتاج إليه من نفقات، أشهراً معدودات. وأضاف إلى ذلك قوله، بأن الرياسة لا تغريه وأنه لم يقبلها إلا حزيناً. وهنا أجبته مجاملاً، بأن الجميع يعرفون بأنه قَبِل الرياسة لظروف مصر الصعبة، بعد أن كانت عرضت عليه المرة بعد المرة في ظروف أيسر من الظروف الحاضرة، وقلت له إنه من ذوي الطبائع القوية الذين يفرحون بمعاناة الأمور الصعبة على حد قول الشاعر:

تخصب الأرض فلا أقربها ... رائداً إلا إذا عزقناها
لا أراني الله أرعى روضة ... سهلة الأكناف من شاء رعاها

«ويظهر أن الهلالي باشا لم يف بوعده هذا، فها هو قد بدأ المفاوضات الرسمية، لا المفاوضات الاستطلاعية، كما تريد أن تعبر عنها السلطات المحلية، فالساسة البريطانيون لم يقبلوا أن يصدروا تصريحاً من جانب واحد، وأصروا على أن يكون التصريح مشتركاً، يشمل مبدأي الجلاء والدفاع عن القناة، وحجتهم في ذلك أن للقضية فريقين، ولا يصح في نظرهم، أن يكون أحد هذين الفريقين فقط ملتزماً بإصدار هذا التصريح وحده».

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى حدث مهم: «فقد قررت الوزارة أخيراً حل مجلس النواب، ابتداء من ١٩٥٢/٣/٢٤ وإجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد، طبقاً لأحكام الدستور، في اليوم الثامن عشر من شهر آذار/مارس القادم، والانتخابات التكميلية في اليوم الثاني والعشرين، ويُدعى المجلس للاجتماع في اليوم الحادي والثلاثين من الشهر نفسه. والشائعات حول مسألة حل المجلس كثيرة، فمنهم من

يقول ـ ومعظم هؤلاء من رجال السلك السياسي ـ إن الهلالي باشا عمد إلى حل مجلس النواب بعد مضي يومين على المفاوضات الرسمية لينذر الانكليز بالخطر الذي يحيق بالقضية، في حال فشل حكومته في تحقيق الأهداف القومية، لأنه في هذه الحالة لا بد من أن يفوز الوفد في الانتخابات وتعود الاضطرابات والفوضى كالسابق. ومنهم من يقول إن الخلاف قد نشب بين القصر والحكومة: فالقصر يريد تأجيل الانتخابات لمدة طويلة بينما يريد الهلالي باشا عدم المس بأحكام الدستور وإجراء الانتخابات في المدى المحدد فيه». وينهي عوني تقريره: «اجتمعت أخيراً إلى الكثيرين من أجانب ومصريين، فرأيت أكثرهم أقرب إلى التشاؤم منهم إلى التفاؤل ويذهب بعضهم بسوء الظن إلى درجة بعيدة جداً».

ويبدو أن القصر قد فاز أخيراً، كما كتب عوني في تقريره إلى وزارة الخارجية في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٢ «عن تأجيل الانتخابات نهائياً لمدة قد لا تكون قريبة، على الرغم من تأكيد الحكومة بعزمها تعديل قانون الانتخاب بأوفى سرعة لتنعم البلاد وشيكاً بحياة نيابية شريفة. ويظهر أن التهديد بشبح الوفد واحتمال عودته للحكم، في حالة عدم الوصول إلى اتفاق مرض مع الحكومة البريطانية قبل ١٨ أيار/ مايو (المحدد لإجراء الانتخاب)، لم يُخف الانكليز ويجعلهم بالتالي أكثر تساهلاً مع الحكومة». وينقل عوني في تقريره ما يشاع في الأوساط السياسية عن محاولة لوساطات سرية (على رأسهم الثري المشهور عبود باشا) ترمي إلى التقريب بين الوفد والسفير البريطاني. ويضيف عوني: إنه «يقال إن الحكومة علمت في كل ما يحاك حول هذا الموضوع وإنها التقطت حديثاً تلفونياً بين حرم عبود باشا وحرم النحاس باشا، وقول هذه الأخيرة للأولى بأن الوفد يقبل الورد بأشواكه، وقيل أيضاً إن أوامر صدرت بإلزام عبود باشا بالإقامة الجبرية، ثم وقف تنفيذ هذه الأوامر بتدخل بعض الوساطات».

أما عن المفاوضات بين الحكومة والسفير البريطاني، فقد تعرض لها تقرير عوني عبد الهادي بالإشارة إلى أنها لم تنتج شيئاً جديداً «فالخلاف لا يزال على ما هو: الانكليز لا يريدون الاعتراف بلقب (ملك مصر والسودان) بحجة أن هذا يتنافى مع الوعود التي قطعوها للسودانيين، على الرغم أن مثل هذا الاعتراف لا يغير من وضع السودان السياسي قيراطاً، فالمصري لا يزال يُعتبر هناك أجنبياً ولا يحق له دخول السودان إلا بتصريح، شأنه في ذلك شأن أي أجنبي آخر. وتدّعي الحكومة المصرية أن الاعتراف باللقب الجديد، لا يكسب مصر أي حق جديد في السودان، فملك مصر هو أيضاً صاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور، وإن استبدال كلمة (ملك) بكلمة (صاحب) لا يغير شيئاً في وضع السودان الصحيح. والانكليز من جهة أخرى كذلك، هم لا يريدون الاعتراف بمبدأ الجلاء بدون قيد ولا شرط، ويصرون على أن يكون هذا الاعتراف مقروناً باعتراف الحكومة المصرية بمبدأ الدفاع

المشترك عن القناة. والحكومة المصرية ترفض أن تتقيد منذ البدء في أي مشروع دفاع معين، وتطلب من الحكومة البريطانية أن تعترف بادىء ذي بدء بمبدأ الجلاء. فالخلاف إذن يتعلق في المبادىء قبل كل شيء آخر، لا شيء في السياسة يعطى بالمجان، فالانكليز يريدون أن تتقيد الحكومة المصرية في الدفاع المشترك في مقابل اعترافهم في مبدأ الجلاء على قاعدة (خذ) ولكن (ادفع الثمن). فالحكومة المصرية وإن كانت تقر مبدأ الدفاع عن القناة، غير أنها تصر على أن لا تتقيد منذ الأول في أي مشروع دفاع معين».

وفي مسودة تقرير أرسله عوني بعد التقرير السابق يعلق على المفاوضات المصرية ـ البريطانية بالقول: «فالانكليز كما عرفتهم أبرع الناس في المفاوضات السياسية وتخير الصيغ السياسية فهم مستعدون لمد أجل هذه المفاوضات إلى ما لا نهاية. الفريقان اتفقا في مفاوضاتهم السرية على مسألة القناة، والمفهوم أنهما اتفقا حتى على جزئياتها وكلياتها وبقيت مسألة السودان... والغريب أن مشكلة المشكلات وعقدة العقد بين الفريقين اليوم هي قضية هذا اللقب. ويعجب الكثيرون من إصرار الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف بلقب (ملك مصر والسودان) مع أن هذا الاعتراف لا يغير من وضع السودان قيد أنملة، ويقولون ليس من عادات الانكليز التقيد بالشكليات، فما بالها تشذ هنا وتخرج على عاداتها المألوفة. أما القول بأن الاعتراف بهذا اللقب الجديد يُعدّ خرقاً لعهودها المقطوعة للسودان، وأن الانكليز لا ينقضون العهود فقول هراء، ويعلل بعضهم ذلك بأن من طبع الانكليز أيضاً التشدد في الأمور البسيطة ليصلوا إلى أهدافهم الحقيقية». وعن سفر السفير عمرو عبد الفتاح باشا إلى لندن، فإن ما علمه عوني «أن الغرض منه ليس البحث في مسألتي الجلاء والسودان، ولكن لإقناع المستر إيدن بأن القصر غير مستعد لتبديل الوزارة الحاضرة بوزارة لها لون وفدي. وهذا ما يدعم ما قيل عن الوساطات التي أشرت إليها آنفاً بين الوفد المصري والسفير البريطاني».

وكانت الأزمة الصحية التي يمر بها الملك طلال خلال فترة حكمه القصيرة على عرش الأردن، والتي انتهت بمأساة مرضية، موضوع مراسلات عديدة بين عوني عبد الهادي وكل من وزارة الخارجية والقصر الملكي. وفي رسالة إلى وزير الخارجية في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٥٢ أشار عوني إلى لقاء مع عبد الخالق حسونة وزير الخارجية المصرية لشرح بداية الأزمة الصحية التي تعرّض لها الملك طلال رداً على تردد الشائعات في الصحف المصرية عن بواعث تلك الأزمة. وقد بيّن عوني، بصفته الوزير المفوض لحكومته، كيفية معالجة الحكومة الأمر منذ البدء بحيطة وحكمة ودراية، وأن الحكومة لم تُقدِم على إسداء النصح للملك بالسفر إلى أوروبة للمعالجة إلا بناء على طلب الأطباء الاختصاصيين ذلك، وإن الملك قد قبل النصيحة وغادر

باختياره عاصمة ملكه مستصحباً جميع أفراد عائلته. وقد أضاف عوني في رسالته إلى وزير الخارجية الأردنية بأنه قد أكد لعبد الخالق حسونة باشا أن الحكومة الأردنية لم تدخر وسعاً ليقبل الملك أن يعنى بصحته، وأنها بعثت له الوزيرين سعيد المفتي وسليمان طوقان إلى (باريز) بمهمة خاصة ليرجواه أن يدخل أحد مستشفيات أوروبة. ولكن الملك ـ يقول عوني في رسالته ـ «آثر عدم دخول المستشفيات، مما دعا الحكومة الأردنية إلى أن تكتفي بوضع نفسها تحت تصرف جلالته في حالة اختياره البقاء في أوروبة للاستجمام والراحة أو في حالة اختياره العودة إلى الوطن الذي يحبه ويعتز به». وقد عبر عوني في خاتمة لقائه مع وزير الخارجية المصري عن أمله بأن تعمل الصحف المصرية على «وضع حد لهذه الروايات السينمائية التي تمثل في صحف مصر، حول موقف الأردن الحاضر». وقد وعده الوزير أن يكتب إلى وزير الداخلية في هذا الشأن.

ويبدو أن الصحافة المصرية لم تلتزم بذلك، وعادت جريدة **الأهرام** في الأول من تموز/يوليو ١٩٥٢ إلى نشر رسالة من لوزان تحت عنوان «طلال يرفض النزول عن العرش، مشادة بين أبو الهدى ونوري السعيد على الوصاية». وورد في هذه الرسالة: «ان جلالة الملك طلال اجتمع قبل مغادرته سويسرا بوزير بريطانيا المفوض في برن ونوري السعيد رئيس الوزارة العراقية وتوفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية، وأن ضغطاً وقع على الملك أثناء هذا الاجتماع لحمله على النزول عن العرش، ولكنه رفض ذلك رفضاً باتاً». وعمد عوني إلى تكذيب هذه الأخبار، جاء ذلك في رسالة إلى صديق له في ٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ يقول فيها: «أستطيع أن أؤكد رسمياً بأنه لم يبحث أحد في برن في تنازل جلالة الملك عن العرش، ولم يعقد أي اجتماع كالذي أشير إليه، ولم يقابل توفيق (أبو الهدى) جلالته. كل اجتماعاتهما على انفراد دون أن يشترك... مع جلالته نوري السعيد أو خلافه، كما أن الوزير المفوض في سويسرا لم يكن موجوداً في برن خلال الاجتماعات هذه، وأن القائم بالأعمال البريطاني هناك لم يقابل الملك إطلاقاً».

ويبدو أن الملك فاروق وجّه دعوة للملك طلال للقدوم إلى مصر للمعالجة، وتلقى عوني في ٤ تموز/يوليو ١٩٥٢ برقية من الحكومة الأردنية لتقديم الشكر للملك فاروق. وكانت تعليمات الحكومة الأردنية لوزيرها المفوض في مصر ـ عوني ـ «أن يتبع في هذا الأمر خطوتين: الأولى يأتي طبيب اختصاصي لدرس الوضع والاطلاع على التقارير وابداء الرأي، وفي الثانية يأتي على ضوء هذا الرأي طبيب أو أكثر للمعالجة». وحدث بعد ذلك أن تقدّم الطبيب يوسف براده (أستاذ الأمراض العصبية بجامعة فؤاد) وكامل الخولي (مدير عام مصلحة الأمراض العقلية بوزارة الصحة) بتقريرهما إلى عوني عبد الهادي لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء الأردني. لقد حدث أن

تسلم عوني التقرير قبل أيام معدودة من ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ورفع عوني التقرير إلى توفيق أبو الهدى باشا (رئيس مجلس الوزراء) في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٢. والتقرير يحمل رأي الطبيبين بضرورة معالجة الملك في بيئة بعيدة عن الأردن، وبنظرهما أن بيئة مصر من حيث الإقامة والمعالجة أصلح البيئات لهذا الغرض. ويعلق عوني في تقريره، على هذا الرأي بقوله: «كنت اتفقت معهما (مع الطبيبين) على السعي معاً عقب إنجاز تقريرهما للحصول على موافقة السلطات المختصة في ذلك. ولكن جدّ بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان وأصبح من غير اليسير الآن الاتصال بالحكومة. ورأيي أن بيئة مصر لم تعد اليوم البيئة الصالحة، وبخاصة من حيث الإقامة، كما كانت قبل أيام معدودات، ولربما كانت بيئة لبنان أصلح منها في الوقت الحاضر».

الفصل الثالث عشر

عوني عبد الهادي في القاهرة: وزيراً مفوضاً ثم سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٥١ ـ ١٩٥٦)

المرحلة الثانية

مع تبدل الأوضاع السياسية في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، كان عوني قريباً من تزاحم الأحداث، وسجل في تقاريره إلى الخارجية الأردنية التطورات السريعة على الصعيد الداخلي، إضافة إلى الصعيدين العربي والدولي. وقد أبرق عوني صباح الحركة الثورية إلى حكومته ما اتصل إليه عنها. وفي اليوم التالي بعث برسالة مطولة إلى رئيس الوزراء الأردني (توفيق أبو الهدى) اكتفى بذكر ما عز نشره في الصحف المصرية. بدأ عوني رسالته بالقول: «إن حركة الانقلاب العسكري في مصر جاءت مفاجئة للجميع وإنه قد يكون في نقل بعض ما علمته عنها بعض الفائدة». ويضيف عوني عن خلفية هذه الحركة «إن كل من يتعقب السياسة المصرية يعرف أن هنالك سوء تفاهم بين القصر والجيش، وبخاصة بين القصر وضباط الجيش الصغار، وأن سوء التفاهم هذا أخذ يتفاقم منذ شهور عدة. لقد كان اللواء محمد نجيب قائد عام القوات المسلحة كما سمى نفسه بهذا اللقب يشغل فيما مضى منصب رئيس سلاح الحدود الملكي، وكان ينافسه اللواء حسين سري عامر الذي نال في الزمن الأخير بفضل بعض المقربين من القصر، حظوة من لدن صاحب الجلالة، ولم يمض وقت طويل حتى أمر الملك بتنحية محمد نجيب من منصبه في رياسة سلاح الحدود الملكي. فهذه وبعض أمور أخرى تتعلق بقضايا الذخيرة الفاسدة أثارت الجيش، لتدخل جلالته بأموره تدخلاً، على حد تعبيرهم استبدادياً، فضمروا الشر لحسين سري عامر، وكمن له بعضهم قرب داره وأمطروه وابلاً من الرصاص حينما همّ بالنزول من سيارته، ولكنه لم يصب بأذى، ويقولون هنا إن الكمناء قصدوا بضربهم حسين سري عامر أن يشعروا القصر بعدم رضائهم من تدخله بأمور الجيش. ولكن لم يمض كثير على هذا الحادث حتى اغتيل الضابط عبد القادر طه، رمياً بالرصاص من يد مجهولة، ولقد شاع أن أحد الضباط استدرجه لمحل خال وهناك لحقت به سيارة عسكرية، واصطاده ركابها برصاص مسدساتهم. والضابط عبد القادر طه

متهم بكونه أحد الكمناء الذين أطلقوا النار على حسين سري عامر بك (وقد كانت أسرّت لي حرم ضابط في الجيش في مأدبة غداء، أن زوجها سمع هذا المجني عليه وهو يحتضر يتهم رجال القصر بقتله). ومما يلفت النظر، أنه لم يجر تحقيق عدلي في هذه الجريمة مثلها مثل الجريمة التي ذهب ضحيتها الشيخ حسن البنا رئيس جمعية الإخوان المسلمين والتي لم يجر فيها أي تحقيق عدلي».

ويمضي تقرير عوني إلى القول: «والمعلوم أن البوليس المصري من أكثر بوليس العالم تدريباً وأقدرهم على اكتشاف الجرائم، ما لم تكن الجريمة قد ارتكبت بأمر. ويكفي أن أشير هنا، لبيان زيادة سوء التفاهم إلى إصرار القصر على إسناد منصب وزير الحربية والبحرية إلى مدني، مثل مصطفى المراغي باشا في وزارة نجيب الهلالي باشا. ولقد كان الخلاف على شخصية الوزير الذي يشغل هذا المنصب من أسباب استقالة حسين سري باشا. وقد زاد الطين بلة إسناد هذا المنصب بعد ذلك إلى القائمقام إسماعيل بك شيرين زوج شقيقة صاحب الجلالة، مما أقنع الكثيرين من ضباط الجيش وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب أن الأمر سوف لا يقف عند هذا الحد، وأن القصر مصرّ على إسناد جميع المناصب العليا، في الجيش والبوليس، إلى محاسيب القصر والمقربين منه. ورأوا في ذلك خطراً على كيانهم الشخصي والمصلحة القومية». ينهي عوني رسالته بقوله: «لقد أوجزت ما استطعت أسباب هذه الحركة الانقلابية التي سيكون لها ولا شك شأن في مستقبل قد لا يكون بعيداً، ولعل رفعة ماهر باشا[1] يستغل هذه الأحداث الجسيمة بما فيه الخير والمصلحة لمصر العزيزة».

وبعث عوني رسالة أخرى إلى حكومته في ١٣ آب/أغسطس ١٩٥٢ يشير فيها إلى احتمال تولي محمد نجيب (بطل الانقلاب) منصب وزير الحربية والبحرية، وكان من المحتمل يوم الانقلاب أن يتولى هذا المنصب لأنه كان مرشحاً له قبل الانقلاب. ويقول عوني: «ويظهر أن اللواء نجيب تمسك بالحكمة ورغب في أن يقول للناس إن حركته كانت خالصة لوجه الله والوطن، فرفض جميع المناصب، واكتفى بأن يرى شريكه القائمقام رشاد مهنا[2] يقفز دفعة واحدة إلى أعلى الدرجات. ولما كانت

(١) ألف الضباط الأحرار صبيحة نجاح الثورة لجنة باسم مجلس قيادة الثورة، ومال المجلس في بادىء الأمر إلى التعاون مع الأحزاب شرط أن تطهر نفسها من الفساد وأسند إلى علي ماهر مسؤولية تأليف وزارة مدنية برئاسته.

(٢) بعد تنازل الملك فاروق في ١٩٥٢/٧/٢٦ عن العرش لصالح ابنه الطفل أحمد فؤاد الثاني وترك مصر، تشكل في ١٩٥٢/٨/٢ مجلس للوصاية كان يتألف من ثلاثة رجال: الأمير محمد عبد المنعم وبهي الدين بركات، والعقيد محمد رشاد مهنا، وكان الأخير يمثل مجلس قيادة الثورة.

الولاية على العرش لا يتولاها بحكم الدستور إلا من كان برتبة وزير، فقد اقتضت الحالة أن يتولى القائمقام رشاد منصباً وزارياً لأيام معدودات، فيصبح وزيراً أول ومن ثم يتولى منصب الولاية على العرش». ويعلق عوني على هذا بقوله: «قديماً قال الفيلسوف الساخر فولتير إن الملك الأول كان جندياً موفقاً، وقديماً قالوا أيضاً إن الطاقة تندفع إلى اللانهاية ما لم تقفها عن السير طاقة مضادة أخرى، فهذه سوريا وجيشها الموفق، وفي الماضي القريب قام الجيش العراقي بحركة موفقة في البدء ودان له السلطان إلى أن اغتيل قائده بكر صدقي، ومصر لم تشذ عن القاعدة والسلطان اليوم للجيش وقائده اللواء محمد نجيب. كان الرئيس حسين سري (رفعة حسين سري باشا) رشح محمد نجيب لمنصب وزير الحربية والبحرية وأصرّ عليه، ولكن القصر أصر من جهته على إسناد هذه الوزارة إلى منافس محمد نجيب وعدوّه حسين سري عامر أو إلى الفريق حيدر (باشا)، بشرط أن يقدم هذا الأخير على إغلاق نادي الضباط الذي انتخب محمد نجيب لرئاسته ونفي اثني عشر ضابطاً منهم محمد نجيب إلى محلات نائية. ولقد نتج عن هذه السياسة الخرقاء استقالة حسين سري باشا في ٢٠ الشهر الماضي وعودة الوزارة الهلالية واندلاع الثورة على الأثر».

ويوقع عوني اللوم على زعماء وساسة مصر عن هذه النتيجة فيقول: «فلقد أجلسوا الملك السابق على العرش بسن الثامنة عشرة ولما يتم تعليمه، ثم أخذوا يتملقونه بكل وسيلة ومناسبة. صحيح أن حزب الوفد قاوم في البدء ولكن بقية الأحزاب المصرية تملقته دائماً، ولكن ما لبث أن انقلب حزب الوفد على عقبيه وأخذ ينافس سائر الأحزاب في سياسة التملق وربما تفوق عليها في هذا المضمار». ويذكر عوني بهذه المناسبة «أن أول شيء طلبه الرئيس السابق مصطفى النحاس (باشا) من الملك السابق بإصرار زائد حينما تولى الرئاسة عام ١٩٥٠ بوصفه رئيس حزب الأغلبية في البرلمان هو تقبيل يديه الملكيتين». ويضيف عوني، «وفي اعتقادي أن هذه الثورة ما كانت لتحصل لو كانوا سمحوا للملك السابق أن يتم تعليمه حتى يبلغ سن الواحدة والعشرين على الأقل، ولم يتكالب الجميع في تملقه وخداعه بكل وسيلة ومناسبة، وعلمت أن الأمير محمد علي كان اقترح عبثاً تعديل الدستور ليتمكن الملك السابق من إتمام تحصيله ولكن إذا وقع القدر عمي البصر».

وفي رسالة أخرى في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ بعث عوني رسالة إلى وزير الخارجية الأردني يبدي رأيه في بعض التطورات الداخلية في مصر التي لم تذعها الصحف السيارة «كان اللواء محمد نجيب قد سلم مقاليد الحكم إلى رفعة علي ماهر (باشا)، غير أني كنت شعرت منذ البدء أن الحال لا تلبث أن تتبدل غير الحال، وأن عهد علي ماهر لا يدوم طويلاً، أليس هو الرجل المنشود دائماً في جميع الأزمات لأقصر الأوقات؟ إن وزارات علي ماهر المتعاقبة ما كانت تدوم في

الغالب شهراً أو شهرين، وأذكر أني حين زرته مهنئاً في الرئاسة فهمت أنه في وضع لا يحسد عليه، وأكد لي أنه في العهد السابق كان أكثر حرية منه في العهد الجديد، وكان يقول إنه كان يستطيع العمل ١٥ ساعة دون أن يشعر بتعب، ولكنه يتعب من ساعة (مناكفة) واحدة، وأنه يرى نفسه في بيئة غير بيئته، وأنه يلبس لباساً غير اللباس الذي اعتاده منذ سنين طويلة. وقد فصّل ذلك بقوله: إن اللواء نجيب يأتيه يومياً وبصحبته ثلاثة أو أربعة ضباط صغار (صغار السن والرتبة)، وهو لا يزوره منفرداً إطلاقاً، وإنه ما كان يتلقى منه أي جواب على ما يعرضه من آراء بحجة أنهم ملزمون بالرجوع إلى مجلس القيادة العامة الذي له وحده الحق بإعطاء الرأي».

وقد حاول عوني في تعليقه على حديث ماهر (باشا) أن يذكر بأنه أعرف الناس بأخلاق (رفعته) وأنه يقدر البون الشاسع الذي يفرق بينه وبين ضباط العهد الجديد، من حيث البيئة والثقافة والتجارب، وأنه إذا كان من المتعذر رفعهم إلى سويته، فلا بد له أن ينزل هو قليلاً إلى سويتهم فيتلاقوا في منتصف الطريق على الأقل. وقد أكد عوني (لرفعته) بأنه ليس من شك في حسن نيات هؤلاء الضباط، وأن ما ينقصهم من خبرة سياسية واقتصادية وإدارية فسيجدونها عند (رفعته). وأبدى عوني خشيته من أن (يقرف) ويترك العمل لغيره، وهذا (الغير) قد لا يقدم مختاراً على تولي منصب الرئاسة لعدم العادة. وليس من الحكمة أن يدفع غيره لهذا المنصب دفعاً فيتولاه مضطراً ولربما مكرهاً، في بادىء الأمر، ولكن لا يلبث أن يستمرئه وعندها لا تزحزحه عن كرسيه سوى القوة القاهرة. ويستكمل عوني رسالته بالقول: «الواقع أنه لم يمض كثير على هذا الحديث حتى ترك (رفعته) منصبه إلى قائد عام القوات المسلحة ولزم بيته في هدوء وسكينة. وقابلته في جلسة افتتاح مجلس الجامعة العربية في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ فبادرني: (إنني لم أستطع رفع الناس إلى سويتي ولم أستطع النزول إلى سويتهم فتركت وارتحت وأرحت). وقال إنه ما كان يمكنه أن يفعل مثل ما فعلوا ويعالج الأمور كما عالجوها. وأثنى لي (رفعته) كثيراً على القائمقام رشاد مهنا أحد الأوصياء على العرش حينئذ، ودعاني أن أجتمع به أكثر من مرة، مؤكداً أني سأجد فيه رجلاً ذكياً، ذا تفكير سليم وعقل راجح، فقلت (لرفعته) إني أرجو أن تنتهي هذه الموجات الكهربائية التي تهز البلاد هزات عنيفة، فيعود بعدها (رفعته) إلى تولي الوزارة وإعطاء البلاد استقرارها المنشود».

وينوّه عوني في رسالته إلى أمر آخر «. . . لا بد أنكم لاحظتم الأسلوب الخشن الذي صيغ فيه بيان إقالة القائمقام رشاد مهنا، فقد اتهمه البيان أنه كان دائب التدخل في شؤون الحكم، وقال إنه كان تارة يتصل بالوزراء طالباً إجابة مطالب شتى أكثرها وساطات ومحسوبيات، وتارة أخرى كان يتصل برجال الإدارة، وأنه تمادى إلى أن حدث يوماً أن أمر مباشرة بمصادرة إحدى الصحف، بل وبمصادرة رخصة أخرى.

وطفق البيان يعدد الأعمال التي كان يقوم بها والتي اعتبرتها القيادة العامة مخالفة لأهداف الثورة. ويلاحظ هنا أن بيان الإقالة قد أصدره اللواء نجيب ليس بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء بل بوصفه قائد عام القوات المسلحة، مما يفهم منه أن الحكم لا يزال بيد الجيش وليس بيد الوزارة. ويخطر لي بهذه المناسبة القول الإفرنسي المشهور (الثورة تأكل أبناءها)، حفظ الله اللواء الرئيس محمد نجيب من أن يصدق عليه هذا القول».

وخلال هذه الفترة كانت التطورات في المملكة الأردنية الهاشمية قد بلغت مرحلة حرجة بعد أن أدى تدهور صحة الملك طلال إلى تنازله عن العرش في آب/ أغسطس ١٩٥٢ وحضر للقاهرة للمعالجة (كما قرر الأطباء) وأقام في مستشفى الدكتور (بهمن) في حلوان وبإشراف الطبيبين برادة والخولي (اللذين وضعا تقريراً سابقاً عن صحته). وقد بعث عوني عبد الهادي برسالة خاصة إلى الملكة زين يستشيرها في إمكانية استئجار أحد قصور الملك السابق فاروق حيث ينال هناك حظه من العلاج، إلا أن الدكتور الخولي، رأى كما ورد في رسالة عوني إلى توفيق أبو الهدى في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، أن من مصلحة الملك البقاء بالمستشفى مدة شهرين على الأقل، لأن وجوده في فيلا بعيدة عن المستشفى يوجب أن يقيم مع جلالته باستمرار طبيبه. وقد قدمت الملكة زين إلى القاهرة في الشهر الثاني ـ تشرين الأول/أكتوبر لزيارة الملك (السابق)، ويذكر عوني في رسالته إلى توفيق أبو الهدى في ٢٢/١٠/١٩٥٢ أنه على رغم كتمان الخبر عن الجميع، فقد فوجيء بمصور ومخبر لـ آخر ساعة في بهو الفندق، وما زاد دهشته (عوني) هو أن الخبر أذاعته القدس. وقد علمت الملكة زين من الدكتور (بهمن) أن العلاج سيستمر ثلاثة أشهر أخرى، وقد نصحها عوني الاتصال بالطبيبين الخولي وبرادة، ولكن الدكتور (بهمن)، برأي عوني، هو الذي يحوز الثقة عند الملك.

بقي الملك طلال في مصر قيد المعالجة أقل من سنة، حيث شاءت الظروف أن ينتقل في آب/أغسطس ١٩٥٣ إلى استامبول، وبهذه المناسبة بعث عوني إلى الملكة زين في ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٣ رسالة جاء فيها: «...لقد كان لسفر جلالته... في نفسي رنة سرور ورنة حزن شديدين... وحزنت في الوقت نفسه لفراق هذا الملك... فعدا ما يتحلى به جلالته من صفات ملكية رفيعة... فقد عملت منذ نعومة أظفاره في خدمة جده وعمه ووالده ـ فقد كنت ممثلاً لجده العظيم الملك حسين في مؤتمر فرساي، وكنت أميناً للسر عند جلالة الملك فيصل ثم عينت وزيراً للخارجية في عهده... وكنت في مقدمة المساهمين في تأسيس (مملكة) والده ثم شغلت منصب رئيس ديوانه، فلا غرابة بعد هذه الصلات القديمة، أن أشعر بمثل هذا الحب». ويخاطب عوني الملكة: «ولقد دهشت يا صاحبة الجلالة لتفكيرك في

منحي وساماً من أجل الخدمات التي قدرت جلالتك أني قمت بها نحو جلالته، فإن كل ما استطعت أن أفعله كان وليد تلك الصداقة القديمة التي ربطتني بالبيت الهاشمي الكريم، لا قياماً بواجب منصبي كسفير فحسب». وهنا رأى عوني أن يروي لجلالتها حادثاً وقع له ـ على سبيل النكتة ـ بمناسبة سؤال جلالتها عن الأوسمة التي يحملها فيقول: «استأجرت بيتاً في الاسكندرية عام ١٩٣٨، فكُتب العقد بالصورة التالية، الموجزة: حضرة صاحبة العصمة خيرية خانم بنت حضرة صاحب المعالي محمد توفيق رفعت باشا، وزير سابق وعضو مجلس الشيوخ، ورئيس مجمع فؤاد الأول للغة العربية، حرم حضرة صاحب العزة عباس حلمي بك، مستشار قضائي سكة حديد مصر. وناولتني حضرة صاحبة المنزل العقد لأكتب اسمي، فكتبت ما يلي، المستأجر: عوني عبد الهادي، مجرم عتيق، محبوس سابق، محكوم عليه بالإعدام مرتين، منفي لمدة غير معلومة. وهنا أبدت المؤجرة استغرابها، فقلت معتذراً: هذه يا سيدتي هي ألقابي، فضحكت وضحكت». وينهي عوني رسالته إلى الملكة بالقول: «وعلى كل حال فإني أشكر لجلالتك اهتمامك بأمري وما تبديه عليّ من عطف ومحبة، راجياً الالتماس من جلالتك إعفائي من مكافأتي على خدمة كنت أعدها واجبة عليّ، كصديق قديم للبيت الهاشمي العظيم».

وكان عوني بحكم موقعه كسفير للمملكة الأردنية الهاشمية في القاهرة وعضو وفدها إلى الجامعة العربية، يبعث بتقاريره إلى الخارجية الأردنية حول القضايا المهمة المطروحة على الجامعة، ومن تلك القضايا التي شغلت دورات مجلس الجامعة في ذلك الحين اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل[٣] (وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت منذ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ مقاطعة ألمانيا الاتحادية اقتصادياً إذا أبرم البرلمان الألماني اتفاقية التعويضات). وفي تقرير (مكتوم) بعثه عوني إلى الخارجية في ١٩٥٣/٣/٣، نقل وقائع اجتماع ممثلي الوفود العربية في اليوم السابق في دار رئاسة الوزارة المصرية بناء على دعوة رئيس الوزراء وحضر الجلسة الأمين العام لجامعة الدول العربية: «وقد افتتح الرئيس اللواء (محمد نجيب) الجلسة بكلمة موجزة شكر فيها ممثلي الوفود على تلبيتهم دعوته. وأعطى الكلمة إلى وزير خارجية مصر فبادر هذا الأخير إلى استعراض الأدوار التي مرت فيها قضية اتفاقية التعويضات لإسرائيل، وتطرق لقرار مقاطعة الجمهورية الألمانية الغربية اقتصادياً فيما إذا أبرمت اتفاقية التعويضات المذكورة. وقال: إن مجلس الشيوخ الألماني قد وافق

---

(٣) في إحدى أوراق عوني ملاحظة حول تلك الاتفاقية: «أبرمت اتفاقية التعويضات أيلول ١٩٥٢ على دفع ٣ مليارات و٥٠٠ مليون مارك: ٣ مليارات للدولة اليهودية و٤٥٠ مليون مارك للمؤتمر اليهودي العالمي و٥٠ مليون مارك للمجلس اليهودي المركزي في ألمانيا».

على الاتفاقية منذ أيام بأغلبية ساحقة وإنه سوف لا يمضي كثير حتى يوافق عليها أيضاً مجلس النواب الألماني وتصبح حقيقة واقعة. ويضيف تقرير عوني أن وزير الخارجية المصري، دعا لذلك لإعادة النظر في الموضوع على (. . .) المصلحة القومية وتلمّس المخرج من المأزق بطريقة مشرفة، وقال: إن هذه الطريقة يمكن أن توجد فيما إذا تقرر وضع مراقبة على البضائع التي تصدرها ألمانيا لإسرائيل بواسطة محايدين، واستأنفنا محادثاتنا الاقتصادية مع الجمهورية الألمانية الغربية التي سبق أن أظهرت استعدادها لإرسال وفود لهذه الغاية إلى جميع البلاد العربية»، واقترح (الوزير المصري) أخيراً العدول عن قرار المقاطعة منذ الآن على أن يبقى قرار العدول سرياً.

وسجل عوني في تقريره ما ذكره الرئيس اللواء محمد نجيب: «إن مقاطعة ألمانيا في الواقع كارثة مادية للبلاد العربية من جهة، وفسح الميدان التجاري في جميع البلاد العربية لغير الألمان مثل الانكليز والأمريكان من جهة أخرى». وقال: «لقد كان قرار المقاطعة للتهديد به، لذلك كنا أبقيناه سراً مكتوماً وتركنا للصحف السيارة حرية البحث فيه». أما عن موقف ممثلي وفود الدول العربية، فيقول تقرير عوني إنهم: «قد التزموا السكوت في بادىء الأمر، ثم تساءل بعضهم عما إذا كان من المناسب بحث الأمر في الوقت الحاضر وقبل أن تصبح معاهدة تعويضات اسرائيل حقيقة واقعة، وما إذا كان من الأنسب تأخير البحث فيه إلى أن يقر مجلس النواب الألماني المعاهدة (الاتفاقية) في مرحلتها الأخيرة. ولم يلبث أن قال بعد ذلك السفير السوري: (إن التعليمات التي لديه تلزمه السير على خطط السياسة المصرية)، وبحث السفير العراقي عن مضار المقاطعة، وقال إن بلاده ربحت في صفقة واحدة مع ألمانيا الغربية ما يقدر بمبلغ مليوني جنيه».

وتناول عوني في تقريره ما قاله هو: «فقد تساءل في بادىء الأمر عن الفوائد التي يجنيها العرب من إعادة النظر منذ الآن وقبل أن تبرم معاهدة التعويضات لإسرائيل إبراماً نهائياً. فأجاب وزير الخارجية المصري بأن ذلك أكرم لنا من العدول عن المقاطعة بعد أن تصبح هذه المعاهدة أمراً مقضياً. وهنا تطرقت (عوني) إلى شرح تاريخ قضية المقاطعة وما قد نحصل عليه من فوائد، فيما إذا قبلنا ولو لمدة مؤقتة. وقلت لهم: (إن العرب لا تحل بهم الكوارث الفادحة فيما لو نفذوا قرار المقاطعة لمدة قليلة وكانوا صادقين في ذلك مع أنفسهم ومع الناس. وإني لا أرى أية مناقضة بين تنفيذ المقاطعة واستئناف المحادثات الاقتصادية مع وفود الجمهورية الألمانية الغربية، وإنه في وسعنا دائماً وقف المقاطعة حينما نصل مع هذه الوفود إلى حل مرضي)، إلى آخر ما قلته في هذا الموضوع». ويتابع عوني تقريره: «وهنا أراد وزير الخارجية المصري أن يغمز من طرف خفي، فقال: (ليس من كانت يداه في النار كمن كانت يداه في الماء). فأجبته (عوني) على الفور: (إن القضية ليست قضية

دنانير ولا ربحاً مادياً فحسب، وإني أشعر أني أكثر إخواني، مع احترامي الكلي للجميع، اكتواء بالنار). فاضطر حضرة الوزير أن يخفف كثيراً من لهجته العنيفة السابقة وأخذ يؤكد أنه لم يعن قط بأن الأمر يهمهم هم بالدرجة الأولى، وأن القضية سياسية أكثر منها مادية، وأن السياسة وحدها هي التي تدفعه في الدرجة الأولى للتفكير في العدول عن قرار المقاطعة».

وينقل تقرير عوني ما توصل إليه ممثلو الدول العربية إلى مجلس الجامعة حول الموضوع: «اقترح الموافقة على القرار الآتي: رؤي التفكير في العدول عن مقاطعة ألمانية اقتصادياً وذلك قبل إبرام معاهدة التعويضات الألمانية الإسرائيلية، تقديراً لما يترتب على المقاطعة من أضرار جسيمة محققة تلحق البلاد العربية، على أن تراقب البضائع المصدرة من ألمانية لإسرائيل تطبيقاً للمعاهدة بواسطة محايدين، وعلى أن توفد ألمانية لكل من البلاد العربية بعثة اقتصادية للتباحث في كل ما من شأنه خدمة المصالح المتبادلة بين ألمانية وكل من البلاد العربية». ويعلق عوني على القرار «بمعنى آخر فإن قرار المقاطعة يصبح نافذاً ما لم تنته المحادثات إلى حل مرض للدول العربية».

ويتناول عوني في تقاريره التالية خبراً عن قدوم وفد ألماني إلى مصر، وعقده اجتماعات عدة مع أعضاء الوفود العربية، «وإن وزير الخارجية المصرية بالنيابة تبادل ورئيس الوفد الألماني وجهات النظر، فأعرب وزير الخارجية بالنيابة عن أمله بالوصول إلى اتفاق مع البلاد العربية يزيد توثيق الصداقة بين الطرفين، وبحث عن كارثة فلسطين وضرورة مساعدة اللاجئين انسانياً. وأعرب رئيس الوفد الألماني عن رغبة الجمهورية الألمانية (الاتحادية) بتقديم كل ما في وسعها لمساعدة البلاد العربية ثقافياً وصناعياً واقتصادياً. ولخص الوفد الألماني عروضه بأربع نقاط: مسألة اللاجئين العرب، الخبرة الفنية، التبادل التجاري واتفاقات الدفع بشروط سهلة ومفضلة، إمداد الدول العربية بالآلات والمهمات اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية. وكانت الشروط غامضة». وكما علق عوني: «لقد وافق الألمان على مدّ يد المساعدة للاجئين مثلاً، ولكن كيف وإلى أي مدى وبالمجان أو بدفع الثمن بآجال طويلة، كما أن هذا الوفد وافق على القيام بمشاريع اقتصادية بأثمان سهلة ومفضلة وبآجال طويلة، ولكن تفسير الأثمان السهلة والمفضلة واتفاقيات الدفع بآجال طويلة، كل ذلك يحفّها الغموض». وعلم عوني «أن رئيس الوفد الألماني قد رجا أن يكون الاقتصاد الألماني قادراً على معونة الاقتصاد العربي بصورة ناجحة، إلا أن جمهورية ألمانية اليوم محتلة ومقسّمة وتستقبل كل يوم ألفاً وبعض ألفي مهاجر من ألمانيا الشرقية، وهي مضطرة فوق ذلك إلى إعادة بناء ألمانية. وأبدى في النهاية أسفه ألا يكون هو وزملاؤه قادرين على زيارة البلاد العربية في هذه المرة بسبب اضطرارهم للعودة إلى بلادهم في

القريب العاجل». وقد فُضّت الجلسة ـ يذكر تقرير عوني ـ على أن تستأنف بعد أن يتلقى الوفد الألماني جواب الحكومة الألمانية على ما تقدم. وقد علم عوني بأن اجتماعاً سيجري بين الوفد الألماني ووفد اقتصادي مصري وحدهما برئاسة وزير المالية لبحث حاجات مصر. ولكن تناهى إلى علم عوني كما يشير في تقريره: «أن المحادثات بين الوفد الألماني وخبراء مصر الفنيين التي كانت تجري على انفراد بينهم بشأن المشاريع التي تنشدها مصر لم تصل إلى نتيجة».

وينقل عوني في أحد تقاريره وقائع لقاء خاص مع رئيس الوفد الألماني: «ولا أدري لماذا رأى رئيس الوفد الألماني أن ينفرد بي وحدي ثلاث ساعات طويلة ليحدثني عن البون الشاسع بين مطالب الخبراء المصريين وما تستطيع إمكانيات الألمان الاقتصادية القيام به من مشاريع، وكان يؤكد بشدة بأن إمكانيات ألمانيا الاقتصادية محدودة، وأن كل ما تستطيع أن تقوم به من مشاريع اقتصادية للبلاد العربية جمعاء قد لا يتجاوز قيمة أربعمائة مليون مارك، أي خمسة وثلاثين مليون جنيه مصري، بينما مطالب مصر وحدها تزيد على أضعاف أضعاف هذه القيمة. وذكر بأن هناك خلافاً جوهرياً آخر يتعلق بطريقة دفع أثمان البضائع، إذ يرى هو وزملاؤه تقدير الآجال الطويلة لدفع الأثمان بثلاث سنوات للمشاريع الصغيرة وخمس سنوات للمشاريع الكبيرة، بينما يرى الخبراء المصريون رفع هذه الآجال إلى ضعف هذه المدة». وقد أسرّ رئيس الوفد الألماني إلى عوني ـ كما جاء في تقريره: «إن الأمر الذي كان يخيفه أكثر من كل شيء آخر هو أن ينفذ العرب قرار المقاطعة حينما يقر البرلمان الألماني نهائياً اتفاقية التعويضات لإسرائيل، وذلك لاعتقاده بأن تنفيذ هذا القرار من جانب العرب يؤثر تأثيراً سيئاً في العلاقات العربية ـ الألمانية».

ويعلق عوني على هذا الحديث بقوله: «غير أن المرء الذي يستمع إلى مثل هذا الحديث من الفريق الألماني، ثم يستمع إلى ما يقوله الفريق المصري في هذا الشأن، لا يستطيع إلا أن يلمس لهفة كل من الفريقين للوصول إلى اتفاق مع الآخر». ولقد أكد أعضاء الوفود العربية مجتمعين للوفد الألماني في اجتماعهم الأخير ـ كما يذكر عوني في تقريره: «أن البلاد العربية كتلة واحدة لا تقبل التجزئة، وأن لا فائدة بأن يزور وفد ألماني أية بلدة عربية ليبحث مع حكومتها أي شأن من الشؤون الاقتصادية، ما دام أن (وفدكم) لم يوفق إلى عقد اتفاق مع مصر». وقد بلغ عوني بعد أن كتب ما تقدم، أن وفداً جديداً من الجمهورية الألمانية الغربية قد هبط أرض مصر وأنه سيبادر على الفور اتصالاته بوزراء وخبراء مصر لمباحثتهم في المصالح الاقتصادية المشتركة. ويتساءل عوني: «فهل هنالك يا ترى علاقة بين اقتراح وزير خارجية مصر بالعدول عن مقاطعة ألمانية، وبين مجيء هذا الوفد لمصر دون سابق علم لأحد من ممثلي الحكومات العربية هنا؟».

وقد ذكر عوني في رسالته إلى الخارجية الأردنية في ٧/٣/١٩٥٣ تأزم الموقف بين أعضاء الوفود العربية بشأن المباحثات مع الوفد الألماني: «فقد أصرت الحكومات العربية على أن يزور الوفد الألماني كل بلد على حدة لا أن تجري مباحثات الوفد مع أعضاء الوفود العربية كلها في القاهرة». وتعيد رسالة عوني إلى الأذهان اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل التي سيبرمها مجلس البوندسرات (الألماني) في اليومين التاليين وتضيف: «. . .ولا أدري إذا لم يكن في محاولة وزير خارجية مصر أخيراً العدول عن قرار المقاطعة قبل أن يبرم مجلس (البوندسرات) الاتفاقية الإسرائيلية نهائياً أهداف سياسية مجهولة المرامي». ثم يقول: «وتلاحظون أن الدول العربية جميعها سائرة وراء خطوات مصر في جميع الأحوال، وقد كنت دائماً المدافع الوحيد عن قضية المقاطعة، ولكن رأيي المتواضع مع ذلك أن تقبلوا دولتكم زيارة الوفد الألماني المقترح ما دام أن أغلبية الحكومات العربية راغبة فيه، فلربما يتيسر لكم الاتفاق معه على مشاريع اقتصادية (مثل مشروع البوتاس بالبحر الميت)، مفيدة للاجئين بصورة خاصة، وللأردن بصورة عامة». ويذكر عوني أن الأمانة العامة قد اتصلت به لتسأله عما إذا كان تلقى جواباً بصدد رغبة الحكومة الأردنية في قبول زيارة الوفد الألماني وعدمه، وقالت (الأمانة العامة) إن السفير الألماني يلح في معرفة الجواب. وقد علم عوني من سفيري سوريا والعراق أنهما لم يتلقيا جواباً في هذا الصدد من حكومتيهما. وينهي عوني رسالته بالقول: «وإني أنتظر تعليمات دولتكم عن رغبتكم في سفر هذا الوفد إلى الأردن لمباحثته فيما ترونه من أمور أم لا؟».

مسألة أخرى أخذت تطغى على سطح العلاقات العربية ـ العربية، عشية الزيارة التي يقوم بها دالاس وزير الخارجية الأمريكية للمنطقة[٤]، وقد سجلت رسالة عوني عبد الهادي إلى توفيق أبو الهدى في ٩/٤/١٩٥٣ بوادر خلاف في الوسط العربي لاختلاف الرؤية حول العلاقة مع الغرب، وتعثّر المساعي لتوحيد الموقف العربي خلال اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية. يقول عوني: «تحدث وزير الخارجية المصرية باجتماع اللجنة السياسية يوم ٧ الجاري عن عدم تلبية وزراء خارجية الدول العربية دعوته إلى الاجتماع في القاهرة يوم ٤ الشهر الحالي، ثم تناول ما علّقت به صحف بيروت ودمشق ووكالتا الأنباء العربية والفرنسية على هذا الحادث، وما نقلته جريدة **الأهرام** في صدده. وكان يتكلم بألم ومرارة شديدين، ومما قاله إن هذه

(٤) كانت هذه الزيارة تدور في إطار تنظيم خط دفاعي ضد الكتلة الشرقية في منطقة الشرق العربي ذات الموقع الاستراتيجي الهام والغنية بالبترول وذلك بعد فشل محاولات فرض خطط الدفاع الغربية مثل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وبعد أن انضمت تركيا واليونان إلى حلف الأطلسي ونشوء فكرة مد نطاقه عن طريق هاتين الدولتين ليشمل (الشرق الأوسط).

الصحف والأنباء اتخذت من الخبر دليلاً على وجود خلاف بين الدول العربية، مما يسيء، في اعتقاده، إلى القضايا العربية كافة في هذا الظرف العصيب التي تحاول فيه الدول العربية حل قضاياها، وخصوصاً أن المستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكية سيقوم بزيارة قريبة لهذه البلاد لا تخفى أهميتها. وقد رد جميع رؤساء الوفود على الوزير المصري، مؤكدين أن تخلّف وزراء الخارجية عن الحضور إلى مصر نشأ عن أسباب حقيقية ذكروها له. وصرح رئيسا وفدي سوريا ولبنان بأن حكومتيهما ستكذبان النبأ الذي أشار إليه جملة وتفصيلاً. ورد وزير خارجية مصر عليهما بقوله إن الخبر والتعليق السيىء عليه انتشر في جميع أنحاء العالم وإن التكذيب الصحيح يجب أن يكون بالفعل لا بالقول، أي بحضور وزراء الخارجية العرب إلى القاهرة في يوم آخر. ثم قال إنه يرى إعطاء المسألة أهمية أعظم بأن يضم الاجتماع المقبل رؤساء وزراء البلاد العربية جميعاً، ومعهم وزراء خارجيتهم، قبل وصول المستر دالاس إلى القاهرة. فإن اجتماعاً كهذا ينطوي على فوائد عظيمة للجميع، فهو يزيل بالفعل ما علق في نفوس الناس من أثر سيىء ويمكّن العرب من مواجهة المستر دالاس برأي واحد وفكرة واحدة وخطة واحدة.

«وتناول وزير الخارجية المصرية القضيتين العظيمتين اللتين ستكونان موضوع البحث، وهما قضيتا الدفاع المشترك للشرق الأوسط وفلسطين. وقد قال إن الآراء متشعبة في هذين الموضوعين، فالبعض يقول بضرورة الاتفاق مع الكتلة الغربية على كل حال، لاستحالة البقاء على الحياد، ويقول البعض الآخر عكس ذلك. ويشترط فريق ثالث حل القضايا العربية ومعاملة العرب معاملة الند للند، تمهيداً لانضمامهم إلى الكتلة الغربية. وهناك آراء واقتراحات أخرى في موضوع الدفاع عن الشرق، لا بد من درسها وتوحيد الآراء بشأنها. وكذلك الحال في قضية فلسطين: فهل يعقد صلح مع إسرائيل؟ أو تبقى الحالة كما هي إلى النهاية؟، أو هل يضع العرب شروطاً لعقد الصلح؟، إلى غير ذلك من الأسئلة التي لا بد من التفاهم بشأنها وتوحيد كلمة العرب بإزائها. وزاد وزير الخارجية المصرية على ما تقدم قوله إنه يعلم حضرات الأعضاء أن الحاضرين حائزون على ثقة حكوماتهم، وأن لهم صلاحية البحث في كل هذه الشؤون، وهم أكفّاء، غير أنه يرى أهمية عظيمة للشكليات في مثل هذه الأمور».

ويضيف عوني: «...وبعد هذه المقدمة التي لخصتها لدولتكم، وجه وزير خارجية مصر نداء حاراً إلى رؤساء الوفود، ناشدهم فيه مراجعة حكوماتهم لعقد اجتماع يحضره رؤساء وزارات الدول العربية ووزراء خارجيتها ويعقد في القاهرة، في وقت قريب. وقد أظهر رؤساء الوفود العربية ارتياحهم لهذا البيان واستعدادهم للاتصال فوراً بحكوماتهم في شأنه، ثم طلبوا أن تحدد مواعيد للاجتماع، يمكن

الاتفاق عليها. وقد رؤي أن الاجتماع لا يحتاج في الغالب، إلى أكثر من يومين اثنين، وأنه يمكن عقده في القاهرة، إما في ١٧ و١٨ نيسان/أبريل الحالي أو في ٦ و٧ أيار/مايو القادم، وذلك لأن المستر دالاس ينتظر أن يصل إلى القاهرة ظهر يوم ١١ أيار/مايو القادم، ثم يغادرها في ١٣ منه لزيارة سائر البلاد العربية».

عاد عوني في تقاريره، وبعد انقطاع، إلى تناول مسألة المفاوضات المصرية ـ البريطانية بعد أن تعثرت شهوراً طويلة. وبعد أن وقّعت اتفاقية أولية بين بريطانية ومصر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣[٥]، بادر عوني بإرسال برقية إلى مجلس قيادة الثورة مهنئاً: «هي الساعة التي كنت أنتظرها بفارغ الصبر شأني في ذلك شأن جميع العرب الذين يعتقدون بأن حل قضية مصر هي مفتاح لحل جميع القضايا العربية، ذلك لأن مصر البلدة العربية التي تتعلق بها قلوب الملايين من أبناء العروبة، والآن تحصد ثمار جهادها الطويل المرير فتأخذ حقها في الحياة كاملاً وتدخل في مصاف الأمم لتساهم في بناء كيان العروبة وحل قضاياها. فقد عشت طوال حياتي أترقب حلول هذه الساعة المباركة التي يعلق عليها العرب أكبر الآمال. وقد كان أكبر همي طوال المدة التي تشرفت بها في تمثيل بلادي في مصر أن أرى مصر العزيزة وقد حُلّت قضيتها وأصبح أهلها والعرب أجمعون يتطلعون إلى مستقبل سعيد فيه المجد والعزة والكرامة. ولا بد أن أشيد هنا بالجهود العظيمة التي بذلها رجال الثورة الأبرار في جهادكم، فحققوا لمصر في مدة وجيزة ما تصبو إليه من حرية ورفعة، والآمال لا تزال معقودة عليهم للأخذ بنصرة القضايا العربية. حقق الله بهم أماني مصر والعروبة».

وبناء على طلب وزارة الخارجية الأردنية في ٢٨/١٠/١٩٥٣ وضع عوني عبد الهادي بوصفه ممثلاً لمملكته، مذكرة متكاملة عن المفاوضات المصرية ـ البريطانية، وبدأها بتلخيص ما اتصل به من معلومات حول تاريخ تلك المفاوضات منذ عام ١٩٤٥ للتذكرة فقط: «في عام ١٩٤٥ اتفق الفريقان الانكليزي والمصري على تعديل معاهدة ١٩٣٦ لقنال السويس، فأوفدت الحكومة البريطانية لهذا الغرض اللورد (ستاسكجيت) إلى القاهرة، ثم انتقل السيد اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء حينذاك إلى لندن واتفق على جميع النقط المختلفة بما فيها مسألة السودان، وسُمي

---

(٥) ورثت حكومة الثورة من العهد السابق قضيتين كبيرتين لم يتم حلهما من قبل هما قضيتا القناة والسويس. بالنسبة إلى الأولى فإنه منذ نيسان/أبريل ١٩٥٣ بدأت المفاوضات مع بريطانيا حول جلاء القوات البريطانية عن مصر ولجأت بريطانيا إلى التسويف في المفاوضات بشتى الحيل رغبة في التوصل إلى شروط أفضل لنفسها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ تجددت الحرب الفدائية في منطقة القناة وهذا ما أقنع الأوساط الحاكمة البريطانية بعدم جدوى بقاء القواعد البريطانية في مصر وهكذا وقعت اتفاقية أولية في ١٩/١٠/١٩٥٣ قبل عقد الاتفاقية النهائية بعد عام تقريباً.

المشروع الذي توصلا إليه بمشروع (صدقي ـ بيفن). ومن المعلوم أن هذا المشروع نص على جلاء الجيوش البريطانية جلاء كاملاً خلال الثلاث سنوات وعلى تأليف لجنة مشتركة انكليزية ـ مصرية للدفاع عن مصر. غير أن هذا المشروع رفضه البرلمان المصري بسبب اختلاف وجهة النظر بين الحكومتين البريطانية والمصرية في تفسير النص المتعلق في بروتوكول السودان. وقد فشل هذا المشروع لهذا السبب والتجأ المصريون إلى مجلس الأمن في طلب جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيهم. ومن المعلوم أيضاً أن هذا الطلب فشل ووضعت المسألة المصرية على رف المجلس.

«وفي سنة ١٩٤٩ أرسل الانكليز إلى مصر، بناء على طلب مصر نفسها، رئيس أركان حرب الجيش البريطاني لإيجاد تسوية للقنال، ولم يكن هذا الرئيس بأوفر حظاً ممن سلفه في المفاوضات. وبقيت الحالة ساكنة هادئة إلى أن جاء الوفد المصري للحكم، في يناير ١٩٥٠، فاستأنف وزير خارجيتها مفاوضات الجلاء مع المستر (بيفن) في لندن. وقد تبادلت الشخصيتان وجهات النظر في موضوع الجلاء. وعرض المستر (بيفن) على وزير الخارجية المصرية في شهر نيسان/أبريل ١٩٥١ مقترحات تتضمن جلاء الجيوش الانكليزية عن مصر في خلال خمس سنوات، أي بزيادة سنتين عن المدة التي اقترحت من اسماعيل صدقي، كما أنها تتضمن وضع شؤون القناة تحت عناية مدنيين، وتأليف هيئة مشتركة للدفاع الجوي. وقد علّل المستر بيفن هذه الزيادات، بسبب تغير الحالة العامة في العالم في ذلك الوقت وإصرار روسيا السوفياتية دائماً على استعمال حقها في (الفيتو)، مما اضطر أمريكا والدول الغربية ألا تعتمد على هيئة الأمم المتحدة في الدفاع عما أسموه (العالم الحر). ولكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات، وأصرت على المطالبة بالجلاء خلال سنة واحدة، ثم قبلت أن يتم الجلاء في خلال سنتين اثنتين مشترطة حل المسألتين المصرية والسودانية معاً على أن يتضمن أي حل لهما الاعتراف بالوحدة المصرية ـ السودانية تحت التاج المصري. ويدعي الانكليز بأن الحكومة المصرية إنما تعني بكلمة (الوحدة) الإشراف عملياً على الدوائر السودانية الخاصة بمسائل الدفاع والخارجية، الأمر الذي تراه لا يتفق مع السياسة السودانية. ولما استحال التوفيق بين المصلحتين وعز التأليف بينهما لجأ الانكليز كعادتهم إلى التسويف وحاولوا عرض حلول مختلفة جديدة على المصريين، ولكن بدون جدوى. وكان آخر هذه الحلول الذي ارتأته الحكومة البريطانية، والذي كانت في سبيل عرضه على الحكومة المصرية، هو استبدال القيادة الانكليزية على القناة بقيادة مشتركة من دول الحلفاء تكون فيها عضواً مماثلاً لبقية الأعضاء الممثلين بالسودان.

«وتقول الحكومة البريطانية إنه لم يمض وقت على المذكرة التي بعث بها المستر (موريس) إلى وزير الخارجية المصرية يؤكد له فيها اهتمامه بتقديم اقتراح

رسمي بهذا المعنى في وقت قريب، حتى أسرعت الحكومة المصرية، وصرحت في مجلس النواب المصري، بعد مضي يومين اثنين فقط على تاريخ هذه المذكرة، أي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ عن نيتها بإلغاء المعاهدة الانكليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ المتعلقة بالقناة والاتفاقية الثنائية لعام ١٨٩٩. ولكن هذا لم يثن الحكومة البريطانية عن مواصلة مساعيها للوصول إلى تسوية مسألة القنال، فعرضت بعد مضي خمسة أيام فقط على تاريخ هذا التصريح، أي في ١٣ منه بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحدة وتركية، اقتراحاً لحل مسألة القنال، كما أنها قدمت اقتراحاً آخر لحل المسألة السودانية. ولكن الحكومة المصرية رفضت هذين العرضين في ١٥ منه بدون الدخول في جدل ومناقشة فيهما، بحجة أنها لم تجد فيهما جديداً. وقد عقب هذا العرض وهذا الرد السريع (شغب) شديد من جانب المصريين ضد أفراد القوات البريطانية، أدى إلى احتلال السويس والإسماعيلية من جانب القوات المصرية بحجة الدفاع عن الجيش البريطاني المرابط بالقنال وإلى إبلاغ هذه القوات ما يقرب من خمسة وثمانين جندياً. ودفع أيضاً هذا (الشغب) إلى عمل بالغ الخطورة قام به بعض أصحاب المبادىء (الهدّامة) الذين أغروا الناس بحرق أقسام مهمة من معالم القاهرة. ولقد بدأ الحرق والتخريب بالقاهرة مثلاً في ظهر ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، فحرق الكثير من المؤسسات الأجنبية والوطنية، ولولا لطف الله ورحمته، وتدخل الجيش بالأمر لعادت القاهرة القهقرى من حيث العمران على الأقل خمسين سنة للوراء.

«وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير جاء السيد علي ماهر للحكم وهو كان عازماً على حل المسألة المصرية حلاً نهائياً، إذ إن وزارته كانت تميل إلى الاشتراك في الدفاع الأوروبي المشترك وقبول فكرة القيادة المشتركة على القنال. وقد عين موعداً للاجتماع الانكليزي ـ المصري في الساعة الحادية عشرة في يوم ١ آذار/مارس ١٩٥٢، غير أن السفير البريطاني أبلغ الحكومة المصرية في صباح هذا اليوم رغبته في تأجيل هذا الاجتماع إلى يوم آخر، بسبب مرضه المفاجىء. والذي عُرف بعد ذلك أن السفير البريطاني كان في اليوم الذي سبق هذا الاجتماع، وكان يوم جمعة، يلعب الغولف وأنه كان يتمتع بصحة جيدة. وفي مساء هذا اليوم نفسه قدمت الوزارة الماهرية استقالتها وكان السبب ما يلي: كان السيد علي ماهر استحصل من جلالة الملك السابق على مرسوم بحل البرلمان وكانت الفكرة الاحتفاظ بهذا المرسوم واستعماله فقط إذا تبين للوزارة أن البارلمان لا يريد أن يتمشى مع السياسة القائمة حينذاك. وفي صبيحة ذلك اليوم، أي في ١ آذار/مارس ١٩٥٢، نشرت الصحف المصرية نبأ صدور مرسوم بحل البرلمان. ولما فوتح السيد المراغي، وزير الداخلية الذي كان المراقب على الصحف في الأمر، أفاد أن مرسوم حل البرلمان إنما صدر لينفذ وأنه بذلك سمح للصحف بنشر النبأ المتعلق به، وأنه لا يمكنه البقاء بالوزارة

إذا كانت لا ترى هي الإبقاء عليه. وقد عاضده السيد زكي عبد المتعال، وزير المالية حينذاك، وهنا أصبح الأمر جلياً تماماً. وقد علم الجميع من هذا كله بأن مرض السفير البريطاني كان تمارضاً لا مرضاً، وأن إصرار الوزيرين المذكورين على الاستقالة إنما كان بإيعاز من الملك السابق. وقد أراد هنا السيد علي ماهر مقابلة الملك لبحث الأمر معه، غير أن الملك رفض هذه المقابلة وأوعز له بأن يعرض ما يريد عرضه عليه على رئيس الديوان، وعلى هذا رأى السيد علي ماهر أنه لا بد من الاستقالة، وهذا هو ما تم بالفعل بعد ظهر ذلك اليوم.

«أما في مسألة القنال، فقد اكتفت الوزارة الهلالية بالمطالبة بحل المسألتين المصرية والسودانية معاً، وعلقت قبول المفاوضات على أساس الاعتراف بالتاج المصري على البلدين، مما جعل البدء بالمفاوضات على هذا الأساس أمراً عسيراً. وكنت أحاول دائماً أن أفهم سر جمع المسألتين معاً، وما إذا لم يكن من المصلحة أن تعمل مصر على حل هاتين المسألتين الواحدة بعد الأخرى. وقد كنت فاتحت الملك السابق في إحدى زياراتي عما يجول في خاطري في هذه المسألة العويصة، فأجابني حينذاك بأنه تلك هي سياسة الشعب المصري وأنه ملك دستوري يعتنق سياسة شعبية». ويتابع عوني: «ولقد سارت الأمور على هذا النهج الذي ذكرت إلى أن حدثت ثورة الجيش وتقلد قائدوه الحكم. ولم يمض زمن طويل على تسلم قيادة الجيش مقاليد الحكم حتى أسرعت في مفاوضة الانكليز لحل المسألة السودانية أولاً، فقدمت مذكرة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ إلى الحكومة البريطانية في شأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره، بغية الوصول إلى تسوية المسألة السودانية تسوية نهائية. ولم يمض زمن طويل حتى بدأت المفاوضات بين الفريقين الانكليزي والمصري على تسوية هذه المسألة وانتهت في شهر شباط/فبراير ١٩٥٣ بعقد الاتفاقية المعروفة بينهما. ولقد فهم الرأي العام المصري أن مصر أضاعت بهذه الاتفاقية السودان نهائياً، وسلمت غنيمة باردة للانكليز».

لا تتوفر في أوراق عوني الخاصة أية معلومات حول خبايا المفاوضات الدائرة بين القيادة المصرية والحكومة البريطانية بشأن القناة سوى ما دوّنه في أوراقه عن لقاء مع الصاغ صلاح سالم (من دون تاريخ) حول العثرات التي تواجهها تلك المفاوضات. فقد أكد الصاغ سالم في لقائه مع عوني «بأنهم (المصريين) لا يوافقون على عودة الانكليز لمصر في حالة الاعتداء على تركية، وبأنهم لو سلموا بهذا لعاد الانكليز وطالبوا بالعودة أيضاً في حالة وقوع الاعتداء على إيران. وقال إنهم يعلمون ما يرمي إليه الانكليز من وراء ذلك، فروسية لا تستطيع الوصول إلى الشرق الأوسط إلا إذا اكتسحت إيران وتركية. وإذا كان للانكليز أن يعودوا بجيشهم إلى مصر في حالة الاعتداء على إيران وتركية، فيكونون في غنى عن مدّ مصر أو العراق أو أية

دولة عربية أخرى بالسلاح والذخيرة لأنهم لا يحتاجون في هذه الحالة إلا لعمال هذه البلاد ومرافقها ما داموا هم يحتلون البلاد. فالانكليز يريدون أن يدافعوا وحدهم عن مصر والبلاد العربية ولا يريدون منا إلا أن نمدّهم بما يحتاجون إليه من عمال وخدم. . . وذلك ما هو متوفر جداً في مصر والبلاد العربية. أما السلاح والمعدات الحربية فذلك ما يضنون به علينا لأنهم يخشون، إذا هم فعلوا ذلك، أن يضيّعوا نفوذهم في الشرق الأوسط وأن تُقوّض دعائم الدولة الإسرائيلية في فلسطين. وأكد أنه هو ورفقاؤه من أشد الناس رغبة في الوصول إلى اتفاق عاجل مع الانكليز، وذلك ليتفرغوا إلى مشاغلهم الداخلية التي تحتاج إلى تفرغ تام، ولكن أنى لهم هذا والانكليز يصرون على إبقائهم في حالة ضعف عسكري دائم. . . وقال إن الانكليز يعدوننا بمدنا بالسلاح إذا ما قبلنا بما يطالبوننا به. ولكن من يستطيع أن يثق بهذه الوعود التي طالما قطعوها لمصر ونكثوا بها؟ أليس من السهل عليهم أن يجدوا الحجج الفارغة التي يتقدمون بها إلينا ليتخلصوا من تنفيذ مثل هذه الوعود، كما فعلوا من قبل؟ لقد قطعوا عهداً لمصر في معاهدة ١٩٣٦ بتسليحنا، فلما طولبوا بذلك أخذوا يتعللون بنقص السلاح لديهم آناً وبحاجتهم إلى مدّ الدول العربية بالفائض لديهم منه آناً آخر. وأردف (الصاغ): هذه هي حقيقة الموقف ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. وقلت له: أرجو أن لا يسأموا من المضي في المباحثات مع الانكليز إلى نهاية الشوط. ورجوت أن يتغلبوا على جميع الصعاب ويجدوا حلاً لهذا الأمر الذي يرى أنه مستعصٍ في الوقت الحاضر».

وقد أتيح لعوني فرصة لقاء الرئيس اللواء نجيب في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٤ بناء على دعوته، ويبدو أنه لتوضيح بعض سوء الفهم الواقع بين البلدين. وبعث عوني بتقريره إلى الخارجية الأردنية في ١٧/ ٢/ ١٩٥٤. «وقد جرى البحث خلال اللقاء في مواضيع عديدة: كان الموضوع الأول في اللقاء هو زيارة الملك حسين للقاهرة التي كان مقرراً أن تجري في ٥ آذار/مارس ١٩٥٤، وقد أوضح الرئيس نجيب أنه في (مارت) ستحتفل السودان في افتتاح برلمانها(٦)، وأنه (أي نجيب) مدعوّ لحضور حفلة الافتتاح، ولكن

(٦) تمكنت مصر وبريطانيا من حل مشكلة السودان المعقدة قبل اتفاقهما النهائي بشأن القناة، ويعزى هذا إلى رغبة القيادة الجديدة في مصر في إيجاد حل توفيقي بدل الإصرار على وحدة وادي النيل وذلك بمنح السودان الحق في تقرير ما إذا كان يرغب في الاتحاد مع مصر أو في الحصول على الاستقلال، فتقرر بموجب الاتفاقية التي وقعت مع بريطانيا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣ أن تمر السودان في دور انتقال مدة ثلاث سنوات تتكون خلالها المؤسسات والدوائر المطلوبة للحكم الذاتي تمهيداً لتحررها النهائي. وفي نهاية هذا الدور ينتهي الاحتلال الانكليزي ـ المصري ويقرر المجلس التأسيسي السوداني مصير الأمة. وجرت الانتخابات في ١٩٥٣/١١/٢٥ وفاز حزب الاتحاد الوطني (الميال لمصر)، وكان الأمل في مصر أن السودانيين في النهاية سوف يختارون الاتحاد نظراً إلى ما تتمتع به العناصر التي تحبذ الاندماج مع مصر من تفوق، إلا أن التفاؤل كان في غير محله.

تاريخ الافتتاح لم يعين بعد»، ويعلق عوني في تقريره بقوله: «وقد شعرت منه بأنه يرغب في أن يقدم جلالة الملك الحسين تاريخ زيارته للقاهرة بحيث تنتهي في ٢٨ الجاري أو أن يؤخر هذه الزيارة بعد انقضاء زيارة الملك سعود للقاهرة، وكنت أبرقت لمعاليكم بهذا المعنى، ثم اتصل بي سيادته في ظهر ١٦ الجاري وأعلمني أن موعد افتتاح البرلمان السوداني قد تحدد في ١ (مارت) وأنه لذلك سيسافر للسودان في ٢٨ الجاري ويعود إلى القاهرة في ٩ (مارت) على الأكثر، وأن الملك سعود سيزور القاهرة في ٢٠ (مارت)، وقال إنه يسرّه أنه يستقبل جلالة الملك حسين في أي يوم شاء اعتباراً من ١٠ (مارت)، وقد أبرقت لمعاليكم عن ذلك في حينه، ثم تلقيت برقيتكم المتضمنة موافقة جلالته على زيارة مصر في بداية نيسان/ أبريل. وفي صباح هذا اليوم اتصلت بالسيد الرئيس اللواء محمد نجيب وأطلعته على مضمون هذه البرقية، فقال إنه يؤثر هو أن يستقبل جلالته في ١٠ (مارت) إن أمكن، وقال (إن خير البر عاجله)، ورجا أن أبرق في هذا المعنى، وأبلغه الجواب لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاستقبال جلالته، وأبرقت على الفور لكم في ذلك».

وتناول تقرير عوني موضوعاً آخر أثاره مع الرئيس اللواء نجيب: «فقد سألته عن رأيه في الحالة في السودان، فقال: (إن الأمر هناك ليس هيناً كما يتصوره البعض، فالانكليز لا يستسلمون بالهيّن، وإن الطريق للوصول إلى أهدافنا لا تزال طويلة)، وقال لي: (إن لي أصدقاء شخصيين كثيرين من السودانيين من الحكوميين والمعارضين، وإني سأزور الفريقين على السواء وأعمل بقدر طاقتي إلى التقريب بينهما). أما عن مسألة القنال فقال: (لا يزال الجانب البريطاني متمسكاً بأن يكون لباس رجالهم الفنيين عسكرياً، وبقيت أيضاً مشكلة عودة جيوشهم وقد رضينا بعودتهم لمصر إذا هوجمت مصر أو هوجمت إحدى البلاد العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك[٧]، ولكن الجانب البريطاني لا يزال يصر على توسيع باب عودة جنوده إلى قاعدة القنال في حالة الاعتداء على إيران أو تركية، فقلنا لهم إنه في هذه الحالة نتشاور لنقدّر ضرورة العودة أو عدمها. وأرادوا أن تكون العودة بتوصية من الأمم المتحدة فرفضنا أن نجعل للأمم المتحدة هذا الحق)، ثم قال: (إن الأمر وقف عند هذا الحد، فالحبل كما ترى غير مقطوع ولكنه مشدود). وتطرق الحديث مع اللواء نجيب[٨] عن سوريا فقد أشار الرئيس إلى خطورة الموقف فيها، وقال إنه يعرف أن

(٧) المقصود بها ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المشار إليها في الهامش رقم (٦).

(٨) في الفترة منذ ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ تولى الشيشكلي السلطة بنفسه وتعرض حكمه لانتقاد عنيف لأنه اصطدم بجميع القوى السياسية والاجتماعية، واتخذت المعارضة لحكم الشيشكلي صورة مكشوفة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣ حتى آخر شباط/ فبراير ١٩٥٤ وقامت تظاهرات واعتقالات وأعلنت الأحكام العرفية.

الرئيس هناك غير محبوب من الجميع وأنه قد فقد الكثيرين من أعوانه وأنه من الطبيعي أن تنشب بعض الاضطرابات هناك من وقت لآخر». ويشير عوني في نهاية تقريره إلى محاولته إزالة سوء الفهم بين البلدين مصر والأردن فيقول: «وقد أدليت ببيان على الصحفيين بعد انتهاء المقابلة أعربت لهم فيه عن أسفي الشديد لموافاة مراسلي بعض الصحف المصرية في الخارج، بأخبار من غير أدنى تحقيق وتمحيص. وقلت لهم في شيء من التفصيل إن هذه الأخبار كلها لا أساس لها من الصحة بل هي مختلقة، ورجوت أن يكون مراسلو هذه الصحف المصرية دقيقين في أخبارهم حريصين كل الحرص على صحة بياناتهم، لأن مثل هذه الأخبار المختلقة تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالبلاد العربية. وقد نشرت جميع الصحف المصرية في اليوم التالي هذا البيان».

وقد تلقى عوني، في هذه الآونة بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٤ رسالة من صديق قديم، كانت قد انقطعت الصلة بينهما منذ غادر عوني دمشق، ذلك هو عزة دروزة الذي ظل في موقعه في دمشق منذ أن اتخذها مقراً لإقامته خلال أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى، وكان دروزة في ذلك الحين يعكف على إخراج كتبه حول الحركة العربية الحديثة ومشكلات العالم العربي، إضافة إلى كتابه **الوحدة العربية**. وفي رسالته (والتي كان يضمنها طلب محاضر مجلس الجامعة العربية)، أبدى عزة دروزة رأيه «في الوضع العربي وفي التيارات العجيبة التي تكتنف العرب في ظروفه الحاضرة، فالله نسأل أن يجعل لهم من ضيقهم فرجاً ومن مأزقهم مخرجاً. وسيظلون على حالتهم الأليمة المريرة، إلى أن يظهر بينهم المؤمنون غير المرتابين في قوميتهم وواجبهم، الصادقون غير المنافقين في أقوالهم وأفعالهم، فالله **﴿لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾**». إلا أن عزة لم يكن متشائماً ولم تفقده السنون الأمل في المستقبل: «فالأمة العربية متحركة على كل حال وهي في تطور إيجابي لا بد من أن يصل إلى غايته عاجلاً أو آجلاً. وأعظم رجائي معلق بحل قضية مصر وتحررها في ظل رجالها الأقوياء الذين يبدو عليهم الصدق والإيمان والجد. فإذا تحررت مصر وحُلّت قضيتها وبقي هذا الرعيل على رأسها صار من المأمول أن يشتد هذا التطور حتى يصل إلى غايته في أقرب وقت. فمصر مع السودان نصف الأمة العربية. كتلة عربية مسلمة واحدة تحررت من شهوات الملك وطغيان الملوك. وفي هذا ما فيه من القوة المحركة الدافعة التي لا يقف أمامها عائق إذا ما خلصت من عائق المستعمر الرجيم».

وكان مجلس قيادة الثورة المصرية قد تعرض لأزمة داخلية أواخر شهر شباط/فبراير ١٩٥٤، وبعث عوني بأخبار هذه الأزمة وملابساتها وعواقبها في تقرير مسهب إلى وزارة الخارجية في ٩ آذار/مارس ١٩٥٤ يقول فيه: «في ٢٥ شباط/فبراير صدرت

جميع الصحف وهي تحمل في صفحاتها الأولى عناوين ضخمة عن قبول استقالة اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه لتمسكه بجميع السلطات في يده وتعيين البكباشي جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء والثورة» مما يدل، يقول عوني في تقريره: «أن جميع هذه العناوين الضخمة إنما أُمليت على الصحف إملاء». ويتابع عوني تقريره: «فدهشت لهذا النبأ المفاجىء وإن كنت على علم من قبل بوجود خلاف بين الرئيس وأعضاء قيادة الثورة، غير أني ما كنت أتنبأ كما لم يكن ليتنبأ غيري بأن هذا الخلاف قد يتطور إلى الحد الذي وصل إليه. . . قرأت بالصحف هذا النبأ وسألت الله أن يقي مصر شر الفتنة التي قد يثيرها هذا الحدث الخطير. . . لم أكد أتصل بالناس، حتى وجدت الجميع بحالة وجوم زائد، لا يدري أحد منهم بماذا يعلق عليه. وقد كنت أبرقت لمعاليكم في الحال لأعلمكم بقرار مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة محمد نجيب وبالحالة التي شاهدت عليها الناس حينذاك. وفي الواقع فقد علمت ممن قابلت في ذلك اليوم أن الناس كانوا في قلق عظيم من هول الموقف يسألون الله السلامة. وقد تناولت طعام العشاء في مساء هذا اليوم نفسه في منزل السيد محمد نمازي، وكان بين المدعوين كبار الشخصيات (العهد الماضي) وكانوا مجمعين على أن رجال الثورة قد ضلوا الطريق وجانبهم الصواب. وقال أحدهم إنه يخشى أن يكون هذا الحادث بداية النهاية في العهد الجديد. وقال بعضهم إن الحالة بين الرئيس ورجال الثورة أخذت تتوتر منذ زمن طويل، وأن المطلعين على بواطن الأمور كانوا يتوقعون حدوث انقسام خطير بين أعضاء مجلس القيادة، الأمر الذي يُحدث، إذا ما حصل، انقساماً أخطر بين قوات الأسلحة المختلفة، ولكن أحداً من الناس ما كان يتوقع أن يحدث شيء من هذا في مثل ظروف مصر الصعبة.

«أذاع الصاغ صلاح سالم في الصباح الباكر من ٢٥ الشهر الماضي على الصحفيين البيان الذي أذاعته صحف ذلك اليوم. فلقد أراد الصاغ صلاح سالم في بيانه هذا، وأراد معه أعضاء مجلس الثورة الذين اشتركوا فيه، أن يُظهروا محمد نجيب كافراً للنعمة التي أولوه إياها، فقال إنهم هم الذين نصّبوه عليهم لا لشيء آخر، ولكن لأنه معروف بنظافة اليد وللتفاوت بين رتبته ورتبتهم وسنّه وسنّهم، وإنهم هم الذين عملوا جاهدين لإظهاره للناس في الداخل والخارج بمظهر الرئيس الفعلي والقائد الحقيقي للثورة ومجلسها، وذلك برغم أنه لم يكن من رجالها حتى إنه لم ينضم إليها إلا بعد نشوب الثورة نفسها. وقال أيضاً إن محمد نجيب ظل يعاني نتيجة لذلك الموقف الشاذ أزمة نفسية، سبب لرجال القيادة عناء كبيراً، إذ إنه أخذ يطالب المجلس بين وقت وآخر منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادي بالمجلس، ولما يمض على توليه الرئاسة ستة أشهر، وأخيراً تقدم بطلبات محدّدة منها حق الاعتراض على قرارات مجلس قيادة

الثورة وتعيين الوزراء وعزلهم والموافقة على ترقية وعزل الضباط. وقال الصاغ صلاح سالم إننا لو سلمنا له بهذه الطلبات لأصبح ذا سيادة فردية مطلقة».

يعلق عوني عبد الهادي في تقريره المشار له على بيان صلاح سالم بقوله: «. . .إن الكثيرين ممن يعرفون طباع محمد نجيب لا يصدقون أن هذا الرجل يميل إلى الاستئثار بالسلطة، وهؤلاء يعكسون الآية ويقولون إن الخلاف الحقيقي بينه وبين مجلس الثورة هو تمسك المجلس بالاستئثار بالسلطة، وإن جلّ ما يطلبه محمد نجيب هو أن تكون السلطة مشتركة بينه وبين المجلس، لا أن يستأثر بها المجلس وحده. وفوق ذلك فإنه يوجد خلاف كبير في وجهات النظر السياسية بين محمد نجيب وبين أعضاء مجلس الثورة، وينسبون ذلك إلى فروق الثقافة والتجارب والسن بين الفريقين. فمحمد نجيب يميل إلى الاتزان والسير في خطوات معتدلة بينما يميل رجال مجلس الثورة إلى التجدد بسرعة في كل شيء والقضاء بسرعة على كل ما يقف في طريقهم. ومن القرارات المهمة التي حزّت في نفس محمد نجيب كثيراً قرار حلّ الإخوان المسلمين. وأذكر أن محمد نجيب نفسه حدثني عن هذا القرار في زيارتي له في ٤ الشهر الماضي بلهجة شديدة وعصبية ظاهرة ووصفه بأنه قرار في غاية السخف والخطورة». يتابع عوني تعليقه: «لقد كان الكثيرون يعرفون أن الموقف بين الفريقين، فريق محمد نجيب وفريق جمال عبد الناصر يزداد توتراً».

وكان عوني قد سبق وسجل في إحدى أوراقه الخاصة ما يوضح هذا الأمر: «وقد حصل أن اصطدم أفراد الشعب في كل مرة يلتقي فيها الرئيسان محمد نجيب وجمال عبد الناصر في محل واحد، حيث يهتف بعضهم للأول، بينما يهتف الآخر للثاني. ويتضارب الفريقان بالأيدي والعصي، ومنهم من استعمل السكاكين، كما جرى في صلاة العيد في ميدان التحرير، وفي مناسبات أخرى. هذه صورة مصغرة عن الحالة المضطربة في مصر، وفي ظني أن حالة الاضطراب هذه لا تنتهي قبل أن ينتهي ما بين الفريقين، فريق محمد نجيب، وفريق جمال عبد الناصر، وأن هذا الذي بينهما لا ينتهي إلا باندحار أحدهما وانتصار الآخر بمصر. وإني لا أدري هل النصر سيكون حليف محبوب الشعب أو من بيدهم السلطان الحقيقي؟ إن المستقبل القريب سيكشف لنا الحقيقة على ما أظن».

وفي تقرير عوني ـ المشار إليه سابقاً ـ يتابع تحليله لما يجري في مصر: «ما كان ليظن أحد أن واحداً من الفريقين يجرؤ أن يُقدِم، في ظروف مصر الحاضرة على إعلان الحرب على الآخر. ويشك بعضهم فيما إذا كان محمد نجيب قد قدم استقالته فعلاً إلى مجلس قيادة الثورة. ويقول آخرون إن محمد نجيب بعث إلى مجلس الثورة

بكتاب يحتج فيه على تصرفات المجلس الشاذة نحوه، ومنها انتهازه فرصة غيابه ليصدر أهم قرارات الدولة، وهدد بالاستقالة إذا ما أصر المجلس على اتباع مثل هذه السياسة. ويقول هؤلاء إن مجلس قيادة الثورة استغل هذا الكتاب ليعلن قبول استقالة الرئيس من مناصبه الثلاثة. وتقول طائفة أخرى إن كثيراً ما كانت تحصل مشادة بين أعضاء مجلس الثورة المؤيدين لمحمد نجيب وبين معارضيه، وأن محمد نجيب كتب للمجلس ليقول له إنه لا يريد أن تحدث مشادة بين صفوف الجيش بسببه وإنه لا يتردد أن يقدم استقالته إذا لم يحسم إخوانه هذا النزاع القائم بينهم. والشائع أن قرار قبول الاستقالة لم يصدر بإجماع الآراء ولا بأكثرية كبيرة، وإنه صدر بأكثرية صوت واحد فقط: ثلاثة من أعضاء المجلس عارضوا فيه وهم حسين الشافعي وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين، واثنان استنكفا عن التصويت، وهما عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين. وإن القرار صدر عن ستة أعضاء فقط وهم جمال عبد الناصر، صلاح سالم، وجمال سالم (وهذان الاثنان اخوان) وعبد اللطيف بغدادي وأنور السادات وحسن إبراهيم. ومهما يكن من أمر، فإن أكثر الناس يعتقدون أن بعض رجال الثورة تعمدوا أن يضيقوا الخناق على محمد نجيب حتى اضطر آخر الأمر إلى تقديم استقالته ـ بصورة نهائية أو مشروطة ـ وإن رجال الثورة هؤلاء استهانوا بالأمر بقبولهم قرار الاستقالة، ظناً منهم أن الناس يسيرون وراء القوي أينما سار ويصفقون لكل من ركب السرج وحمل الصولجان. وقد عهدوا إلى الصاغ صلاح سالم بالعمل على استساغة الرأي العام هذا القرار. فأخذ الصاغ صلاح في يومين متتاليين ٢٦ و٢٧ يكيل التهم جزافاً لمحمد نجيب، غير أن من يتمعن في هذه التهم يرى أنها ليست حجة عليه. . . وفي اعتقادي أنه لولا أن الحوادث تطورت في يومي ٢٧ و٢٨ تطوراً لم يحسب جمال عبد الناصر ورفقاؤه له حساباً لأسدل ستار كثيف على محمد نجيب كما أسدل على (رشاد مهنا) من قبل. هذا ما يقال عن هذا الحادث».

وينتقل عوني في تقريره إلى أمر آخر: «ولأقل كلمة مقتضبة عن العوامل التي دعت إلى عودة محمد نجيب. . . إن الفضل في عودة محمد نجيب للرئاسة يعود لموقف السودان والانكليز من جهة، وللتظاهرات الشعبية وتظاهرات طلاب الجامعات والمدارس في جميع أنحاء القطر المصري، ولظهور بوادر الانشقاق في مختلف قوات الأسلحة المصرية في القاهرة والاسكندرية ومنطقة غزة من جهة أخرى. أما السودان فقد أرسلت حكومتها وهيئاتها المختلفة برقيات كثيرة تطالب بعودة محمد نجيب للرياسة، كما أرسلت حكومة السودان وفداً من كبار الشخصيات للقاهرة لإخطار رجال الثورة بضرورة عودة محمد نجيب للحكم. وأما الانكليز فقد كان الجيش المرابط في (فايد)، منذ بدء الحركة، على أهبة الاستعداد لاحتلال القاهرة بحجة المحافظة على أرواح وأملاك الأجانب، وقد اعتزل السفير الأمريكي منذ بدء الحوادث

في منزله مما دل على عدم رضا أمريكة عن الحالة. إن كل هذه الأمور مجتمعة اضطرت البكباشي جمال عبد الناصر ورفقاءه أن يعودوا إلى صوابهم وأن يرجوا محمد نجيب العودة للرياسة. وقد أرسلوا فعلاً في مساء ٢٧ الماضي الصاغ خالد محيي الدين وابن عمه الصاغ زكريا محيي الدين مع بعض الضباط للتفاوض مع الرئيس للعودة. ومنهم من أشاع بأن محمد نجيب إنما قبل العودة مكرهاً، والأصح أن الرجل طيب القلب وقد قبل الرجاء مدفوعاً بعاطفة وطنية نبيلة». وينهي عوني تقريره للخارجية بقوله: «وقد أبرقت لمعاليكم في آخر برقياتي عما حدث بعد هذا التاريخ من تطور في التفكير لإعادة الحياة النيابية لمصر».

لم يتوفر في أوراق عوني عبد الهادي الخاصة ما يشير إلى التطورات التالية في مجلس قيادة الثورة والتي انتهت بإبعاد اللواء محمد نجيب وتولي جمال عبد الناصر زمام الأمور[٩]، وقد أثيرت مسألة مهمة ـ في تلك الفترة ـ شغلت دول المواجهة العربية: «هي تأزم الوضع على خطوط الهدنة العربية مع إسرائيل»[١٠]. وكانت الجبهة الأردنية على وجه الخصوص قد شهدت تصعيداً في الاعتداءات الإسرائيلية، وقد بعث عوني عبد الهادي تقريراً مهماً عن اجتماع اللجنة العسكرية الدائمة في الجامعة العربية، لخص فيه ما يهم الأردن على وجه الخصوص: «الحرس الوطني وتسليح القرى الأمامية. وكان الأمين العام المساعد العسكري في الجامعة العربية قد دعا رؤساء الوفود العربية وأدلى ببيان قال فيه: «إن اللجنة العسكرية الدائمة قد انتهت إلى وضع تقريرها عن القسم الشمالي: سوريا ولبنان والأردن، وإنه دعا تلك اللجنة إلى زيارة منطقة غزة ودرس حالة الحرس الوطني فيها ووضع تقريرها عنها، ثم تحدث

---

(٩) أدى توتر العلاقات داخل مجلس قيادة الثورة إلى قيام أزمة سياسية بلغت ذروتها أواخر آذار/مارس ١٩٥٤: ففي ٢٩ آذار/مارس اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً بإسناد رئاسة الحكومة إلى جمال عبد الناصر وفي ١٨ نيسان/أبريل تشكلت حكومة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر الذي أصبح في الوقت نفسه الحاكم العسكري لمصر واحتفظ نجيب برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة. وبعد قضايا الإخوان المسلمين أعفي اللواء نجيب من جميع مناصبه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ وحددت إقامته في بيته، وظل منصب رئاسة الجمهورية شاغراً إلى حين وأحيلت اختصاصاته على مجلس قيادة الثورة.

(١٠) كانت اتفاقيات الهدنة اتفاقات مؤقتة لوقف أعمال القتال وليست معاهدات صلح، أي أنه من الناحية القانونية حالة الحرب لا تزال قائمة، ورافق اتفاقات الهدنة إنشاء لجان هدنة مشتركة بين كل من الدول العربية وإسرائيل وعلى رأس كل لجنة أحد الضباط من هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة. واستطاعت لجان الهدنة المشتركة أن تراقب تبادل إطلاق النار المتكرر بين المراكز العسكرية المتقدمة، والصدامات بين دوريات الحدود التي تتعدى خطوط الهدنة إلا أن هذه الحوادث كانت متكررة وتعذر على هيئة الرقابة الدولية أن تحول دون وقوعها سواء في القطاع الأردني أو السوري أو اللبناني أو المصري.

الأمين العام المساعد العسكري، كما يذكر تقرير عوني، عن تاريخ الحرس الوطني بالأردن منذ البداية فقال: إن القرار الذي أصدرته اللجنة السياسية بصرف مبلغ النصف مليون جنيه جاء غامضاً، فلقد جاء في عنوان هذا القرار ما لم يأت في نصه، جاء في العنوان: (المحافظة على القرى الأمامية وتحسين أحوالها الاقتصادية وتمكينها من الدفاع عن نفسها)، غير أن القرار نفسه لا ينص إلا على صرف المبلغ على الدفاع وحده. وقال إن اللجنة السياسية المنعقدة بعمان قررت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ صرف مبلغ مليوني جنيه لزيادة تحصين القرى الأمامية. وأضاف الأمين العام المساعد العسكري أنه لم يكن من اختصاص اللجنة السياسية إصدار مثل هذا القرار الذي يتعلق بالشؤون العسكرية، والذي هو من اختصاص مجلس الدفاع المشترك وحده. وقال إن رئيس أركان الحرب الأردني تقدم بطلب مبلغ مليون وربع مليون جنيه لتسليح ٢٠ ألفاً من الحرس الوطني، ولكن الهيئة الاستشارية العسكرية (إحدى هيئات معاهدة الدفاع المشترك) أنزلت المبلغ إلى ٨٥٠ ألف جنيه، تدفع الحكومة الأردنية منه ١٠٠ ألف جنيه، والباقي تدفعه الحكومات العربية على أن يصرف المبلغ للتسليح دون سواه. ثم قال إنه طلب حساباً عن صرف النصف مليون جنيه هذا، ولكنه لم يتلق جواباً على الطلب، وقال إن ما علمه شخصياً هو أن الحكومة الأردنية صرفت ١٠٠ ألف جنيه على دفع مرتبات الحرس الوطني، وعلى هذا فيكون ما أنفق على الأسلحة والتحصينات للقرى الأمامية هو مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه. ثم قال إنه لا يدري شخصياً هل أنفق جميع مبلغ النصف مليون جنيه هذا على الأغراض المذكورة أو بقي جزء منه لم يصرف بعد؟

«وانتقل اللواء محمد إبراهيم (الأمين العام المساعد العسكري) بعد هذا إلى موضوع زيارة بعض أعضاء اللجنة الدائمة العسكرية للحدود الأردنية، وقال: إن تقرير هذه الهيئة سيقدم إلى الهيئة الاستشارية حين انعقادها بعد ١٥ الجاري، كما أن تواصي الهيئة الاستشارية في هذا الشأن ستقدم إلى الحكومات لإبداء الرأي فيها، هذا إذا لم يدع الأمر إلى دعوة مجلس الدفاع المشترك من أجل ذلك. وقال لا بد في كلتا الحالتين من الحصول على ثلثي آراء الحكومات أو ثلثي آراء أعضاء مجلس الدفاع، ليصبح قرار اللجنة العسكرية الدائمة المذكورة نافذاً. وعاد اللواء محمد إبراهيم بعد ذلك إلى شيء من التفصيل: فقال إن رئيس أركان حرب الجيش العربي الأردني طلب مبلغ ٩٥٨ ألف جنيه لتسليح ٢٠ ألفاً من الحرس الوطني للدفاع عن ٢٠٠ قرية ومبلغ ٥٢١,٥ ألف جنيه للذخيرة، فيكون المجموع مليوناً و٤٧٩,٥ ألف جنيه. ولكن الهيئة الاستشارية رأت الاكتفاء بمبلغ ٥٤٠,٥ ألف جنيه للتسليح ومبلغ ٢٩٨ ألف جنيه للذخيرة، فيكون المجموع ٨٣٨,٥ ألف جنيه تدفع الحكومة الأردنية منه مائة ألف جنيه. ثم ذكر ما جاء في قرار اللجنة العسكرية الدائمة الأخير من أن

تكاليف التسلح قدرت بمبلغ ٥٥٥ ألف جنيه وتكاليف الذخيرة قدرت بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه، فيكون المجموع ٦٧٥ ألف جنيه منه ١٠٠ ألف جنيه تدفعه الحكومة الأردنية والباقي ٥٧٥ ألف جنيه تدفعه الحكومات، وهو مبلغ يقل كثيراً على ما قدرته الهيئة الاستشارية. وقال اللواء محمد إبراهيم أيضاً إن مسألة التحصينات لم تطرق سمعه قبل شهر يناير الماضي وإن مجلس الدفاع المشترك أقرّ مبدأ التحصينات على أن تكون ميدانية، وقال إن اللجنة العسكرية الدائمة المذكورة قدرت تكاليف التحصينات على أن تكون مبدئياً بمبلغ ٣٨٠ ألف جنيه، وأوصت بإرسال لجنة لزيارة القرى الأمامية ودرس موضوع هذه التحصينات عن كثب. وإنها رأت أن يصرف في الوقت الحاضر نصف هذا المبلغ وهو ١٩٠ ألف جنيه، وقال إن هذه اللجنة قدرت أيضاً مبلغ ١٤٤ ألف جنيه لصرفه مرتبات لستة آلاف من الحرس الوطني».

وبعد أن أنهى عوني سرد البيان الذي أدلى به اللواء محمد إبراهيم إلى رؤساء الوفود العربية، يقول: «إن رؤساء الوفود قبلوا اقتراحه حول دعوة الهيئة الاستشارية بعد ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٤ لدرس المساعدة المنشودة للقرى الأمامية، ومن ثم الحصول على موافقة الحكومات العربية ومجلس الدفاع على ما تصدره الهيئة الاستشارية من قرارات في هذا الشأن». ويعلق عوني على ذلك بأن «هذا الأمر قد يطول ويطول، وقد رأيتني مضطراً أن أُعرب لرؤساء الوفود عن أسفي الشديد على أخذهم هذا الأمر الخطير بهذه الهمّة الفاترة». ويذكّر عوني وزير الخارجية الأردنية ببرقيته في اليوم السابق للاجتماع عن «آراء بعض رؤساء الوفود العربية ومنهم وزير خارجية مصر ووكيل وزير خارجية المملكة السعودية، ومن الآراء تستطيعون معاليكم أن تفهموا سر تصرفات اللواء محمد إبراهيم من أول جلسات رؤساء الوفود إلى آخرها التي أشرت إليها في برقياتي السابقة. فلقد اضطررت مرة أن أقول له بشيء كثير من الشدة والحماسة إنني أختلف معه مئة في المئة في معلوماته عن القرى الأمامية والحرس الوطني، وقلت إن ما يدعو إلى الأسف الشديد أن لا يكون عند رئيس اللجنة العسكرية الدائمة ورئيس اللجنة الاستشارية العسكرية معلومات صحيحة عن الحالة».

واستكمالاً للموضوع السابق، تحوي أوراق عوني الخاصة ورقة مفردة هي جزء من تقرير وضعه بصفته سفيراً للمملكة الأردنية الهاشمية يتناول فيه خلفية الحرس الوطني وتسليحه وتمويله، ومدى العون العربي، وقد رفع التقرير إلى اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة العربية. ويقول عوني في تقريره: «لم تنفرد الأردن في تنظيم هذا الحرس، بل إن الأمانة العسكرية العامة التابعة للجامعة العربية كانت بناء على توصية لجنتكم الموقرة (اللجنة العسكرية الممثلة للجامعة العربية) أوفدت في مستهل هذا العام لجنة من قبلها تضم ضباطاً من عموم الجيوش العربية زاروا الأردن والحدود،

وشاهدوا الحرس الوطني واطلعوا على تنظيمه وراقبوا تدريبه واقترحوا له تنظيماً خاصاً من حيث التسليح والتوزيع، لا زالت الأردن متمشية عليه حتى اليوم. كما وأن هذه اللجنة كانت تهدف من زياراتها تقدير نفقات الحرس الوطني بعد دراسة كافية. وقد رفعت إلى الأمانة العسكرية العامة تقريراً مفصلاً باحتياجات الحرس الوطني. ولقد قدرت اللجنة العسكرية احتياجات الحرس الوطني الأردني كمرحلة أولى وكمساعدة عاجلة بقصد تسليحه بما قيمته ٩٣٤ ألف جنيه استرليني. دفعت منها الجمهورية المصرية ٢٨٣,٢٥٠ ألف جنيه ودفعت العربية السعودية ١٩٥,٩٥٧ ألف جنيه، كما دفعت الحكومة العراقية ١٥٠ ألف جنيه. وكان مجموع ما وصلنا نتيجة لتواصي اللجنة العسكرية هو ستمائة وتسعة وعشرين ألفاً ومائتين وسبعة جنيهات من أصل المبلغ المرصود سابقاً. ولقد ذكرت اللجنة العسكرية بتقريرها أن هذه القيمة هي [ثمن] للأسلحة التي قدرت ضرورة تداركها للحرس الوطني. وفعلاً تم شراء ما يحتاج إليه الحرس الوطني من الأسلحة والذخائر والأسلحة المساندة الصغيرة وفقاً لما قررته اللجنة العسكرية الدائمة، ولا يزال على الجيش العربي ديون مستحقة بالمبالغ التي لم يتم دفعها والبالغة ٣٠٤,٧٩٣ ألف جنيه استرليني.

«ولقد كانت الحكومة الأردنية تأمل أن تأخذ الجامعة العربية بعين الاعتبار موضوع دفع رواتب قليلة جداً للحراس الذين يمارسون وظائف الحراسة بواقع جنيهين في الشهر الواحد لكل حارس يستلم العمل. ولقد قدرت اللجنة العسكرية المار ذكرها أن الحدود بحاجة إلى ستة آلاف حارس في كل ليلة، وقدرت أجوراً لهؤلاء الحراس ١٤٤ ألف جنيه في العام الواحد، كما وأن اللجنة العسكرية أوصت أن تأخذ الهيئة الاستشارية بعين الاعتبار موضوع الأعمال الدفاعية والوقائية في القرى الأمامية. غير أن اللجنة الاستشارية لم تعتمد في المرحلة الأولى سوى ثمن الأسلحة التي سبق وذكرته والتي قدرت قيمته بـ ٩٣٤ ألف جنيه. ولقد كانت الحكومة الأردنية عرضت على اللجنة العسكرية عند زيارتها ضرورة تقوية الدفاعات الأمامية، وفعلاً وافقت اللجنة العسكرية على وجهة نظر الحكومة الأردنية ولكن على أن تنفذ في المرحلة الثانية. وكذلك الحال بالنسبة إلى كتائب الحرس الوطني الذي ذكر عن ضرورة جمعها وتدريبها مرة في كل سنة محافظة على مستواهم وروحهم المعنوية. وإن المملكة الأردنية مع تقديرها الكلي لتلك المساعدات التي قدمت إليها من الدول العربية، لا زالت كبيرة الأمل في أن تعتمد حكومات الجامعة العربية نصف مليون جنيه مساعدة منها في المحافظة على كيان الحرس الوطني الذي أصبح الآن هو كيان الأردن عمومه، كمدافع عن الخط الأول تجاه إسرائيل. والتقدير لنفقات الحرس الوطني الأردني السنوية هو في الواقع ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً، اعتمدت الحكومة الأردنية في ميزانيتها بمبلغ ربع مليون جنيه لفترة أقصاها خمس سنوات».

كان موضوع الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة، وتسليح القرى الأمامية والحرس الوطني واحداً من المواضيع الثلاثة التي جرى الحديث بشأنها بين السفير الأردني (عوني عبد الهادي) والبكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر رئيس وزراء جمهورية مصر في لقاء جرى في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٤. والمواضيع الثلاثة هي: مشروع المؤتمر العربي الإسلامي الذي دعا إليه وزير خارجية باكستان، ومسألة اعتداءات اسرائيل المتكررة على خطوط الهدنة، وأخيراً مسألة القنال. وينقل عوني في تقريره إلى الخارجية ما قاله سيادته في الموضوع الأول: «إنه يخشى كثيراً أن تفيد اسرائيل من عقد مثل هذا المؤتمر أكثر مما قد نفيده نحن منه، وقال إنه يخشى كثيراً أن ينتهي هذا المؤتمر إذا ما عقد في القدس أو غير القدس إلى ما انتهى إليه غيره من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في القدس وفي غير القدس، أي على لا شيء اللهم إلا على بعض الخطب الرنانة والقرارات التي بقيت حبراً على ورق. وقال إن اليهود سوف يجمعون من تلك الخطب والأقوال لينشروها على العالمين الأمريكي والأوروبي، مشيرين إلى الأخطار التي تحيق بهم من إجماع كلمة هذا العالم الأكبر، العالم العربي والعالم الإسلامي، على القضاء على كيانهم، ويجمعون في النتيجة الكثير من الأموال والأسلحة. في حين أن العرب والمسلمين يكتفون بما يلقونه من خطب منمقة وأقوال معسولة، ثم ينصرف كل من المؤتمرين لاستئناف ما كان يقوم به من أعمال عادية». ويضيف عوني: «ولما سألت سيادته عما يرتأيه في هذا الشأن، أجاب: إنه يرى أن تدرس الحكومات العربية مشروع هذا المؤتمر قبل الدعوة إليه، فإن تراءى لها، بعد الدرس، أنه قد ينتهي حقاً بفوائد مادية تزيد في وسائل الدفاع عن حدود البلاد العربية المجاورة لإسرائيل، دعت إليه، وإلا فلا يكون هنالك ما يبرر قيامه».

وانتقل تقرير عوني إلى الموضوع الثاني الذي بحثه مع الرئيس عبد الناصر وهو مسألة اعتداءات إسرائيل المتكررة: «وأطلعته على الرأي الذي أبداه بعض رؤساء البعثات العربية في مجلس الجامعة الأخير المتضمن تعليق المعونة المالية اللازمة لتقوية القرى الأمامية على قبول الأردن قيام قيادة عربية للحرس الوطني المستقلة عن قيادة الجيش العربي الأردني، وهو رأي مخالف لكل منطق عسكري. وقلت (عوني) له إنهم لو اكتفوا بطلب الإشراف على صرف هذه المعونة المالية، لكان هذا الطلب، في نظري، مقبولاً. وقلت له إن ما أحزنني خاصة أن يكون السيد محمود فوزي بالذات، بين من أدلوا بهذا الرأي. فأجاب سيادته أنه يأسف لعدم تمكنه من بحث هذا الموضوع مع السيد محمود فوزي حتى اليوم، وأنه سينتهز فرصة قريبة لبحثه معه». ويتابع عوني تقريره فيقول: «أشرت إلى الخطر المحدق بالبلاد العربية المجاورة لإسرائيل من هجوم كبير تقوم به هذه المرة ليس للاعتداء على بعض القرى

الأمامية فحسب، بل للاستيلاء على بعض المناطق العربية. فأجاب سيادته هنا، أن مصر ليس لها جيش كبير في منطقة غزة، يستطيع دفع مثل هذا الاعتداء، إذا ما وقع، خصوصاً بعد أن اضطرت مصر لسحب قسم كبير من جيشها من هذه المنطقة، بسبب وجود الجيش البريطاني المرابط في القنال الذي قد يعمل على قطع خطوط مواصلات الجيش المصري بين مصر وغزة، ويقيّد حركاته». ويضيف عوني: «وهنا خطر في بالي ما كان أسرّه معالي السيد فيضي الأتاسي، وزير خارجية سورية، حينما زار مصر، لحضور اجتماع مجلس الجامعة الأخير بخصوص عدم استعداد القوم في مصر للدفاع عن منطقة غزة، إذا ما هاجمها اليهود للاستيلاء عليها. لقد خطر في بالي هذا القول حين ذلك، فقلت له، أي للرئيس عبد الناصر: (ولكن ألا ترى سيادتكم، والحالة هي ما ذكرتم أن يُعمل شيء لدفع الخطر الداهم الذي قد يكون قريب الوقوع؟) فأجاب: (إن مشاكل مصر الخارجية تحول دون الاستعداد للأخطار المحدقة بنا)، فقلت: (ولكن التجارب علمتنا أن الأمة كلما ازدادت قوة ازدادت قدرة في الحصول على ما تنشده من حقوق)».

وانتقل الحديث إلى الموضوع الثالث (القنال): فقد ذكر عوني لعبد الناصر: «إن نقطتي الخلاف الباقيتين بينكم وبين الانكليز ليستا مما يصعب حلهما، وهما عودة الجيش البريطاني في حالة الاعتداء على تركية، ولباس الفنيين في القنال، أيكون مدنياً أم عسكرياً؟ فقال سيادته: (إن الانكليز اكتفوا بأن يرتدي الفنيون لباسهم العسكري في المناسبات الرسمية والأعياد، ولكنه يخشى أن الرأي العام المصري لا يقبل بهذا الحل، لأنه يعد ذلك استمراراً للاحتلال البريطاني في مصر، وعبد الناصر لا يرى صعوبة في حل الخلاف الأول القائم على عودة الجيش البريطاني في حالة الاعتداء على تركية، لو علم بأن الانكليز لا يتقدمون بمطالب أخرى، إذا ما وافقوهم على هذا الطلب)».

ألحق عوني تقريره عن لقائه بعبد الناصر، بواقعة أخرى: «ويحسن أن أذكر في هذه المناسبة أني اجتمعت في حفلة عشاء منذ بضعة أيام مع الجنرال (بنسن) عضو لجنة المفاوضة البريطانية في مصر، فانتهزت وألقيت عليه السؤال الآتي: هل أن الحكومة البريطانية مستعدة لتوقيع اتفاقية الجلاء فيما إذا نزلت مصر على رأي الحكومة البريطانية في المسألتين المختلف عليهما؟ ابتسم هنا الجنرال وقال: (إني جندي لا أستطيع في هذه الحال أن أتنبأ برأي الحكومة البريطانية، ولكن إذا ما رجع الأمر إليّ فإني لا أتردد بقبول الاتفاق)». ويعلق عوني على الحديث بقوله: «والناس هنا لا يصدقون أن الانكليز سيقفون عند هذين المطلبين، إذا ما وُجد حلّ لهما، خصوصاً ما دامت مسألة السودان لم تحل حلاً نهائياً».

لقد كانت مسألة المؤتمر الإسلامي الذي لم يبد عبد الناصر ارتياحاً لفكرته، هو محور تقرير عوني إلى الخارجية الأردنية في ١٩ أيار/مايو ١٩٥٤، ونقل فيه ما تبادله مع وزير الخارجية المصري محمود فوزي حول الموضوع. جاء في التقرير: «قال وزير الخارجية إنه قدسي أي من أهالي القدس لإقامته فيها مدة طويلة، وقال بعد أن أكد بأن مصر توافق دائماً على ما ترتأيه أغلبية الدول العربية، إنه لا بد أنني (أي عوني) أعرف ما يعرفه هو من الغاية التي يرمي لها ظفر الله خان من الدعوة لهذا المؤتمر، وإن ظفر الله شعر بمقت العرب وخاصة مصر للحلف الباكستاني التركي[(١١)]، فأراد أن يطمئنهم بأن باكستان باقية على عهدها السابق معهم بالرغم من حلفها العتيد، وأنها لا تزال هي السباقة بين الحكومات الإسلامية لمد يد المعونة للعرب». وكان جواب عوني، كما سجله في تقريره: «. . .إن لم يجز لنا أن نغتر لهذه الدعوة، أي ربما لم يقصد بها سيادة ظفر الله خان، وجه الله والوطن، فإنه لا يجوز لنا أن نهملها والبلاد المتاخمة لإسرائيل في خطر مدلهمّ في كل حين، وإني أشارك رأي البكباشي في تخوفه من أن ينتهي المؤتمر إلى لا شيء للعرب وإلى كل شيء لإسرائيل، ولكن هذا لا ينبغي أن يحول دون درس الموضوع جملة وتفصيلاً فيما بين العرب أولاً». فأجاب وزير الخارجية المصري: «إن محاذير هذا المؤتمر لا تقف عند الحد الذي ذُكِر، فالعالم المسيحي لا يرتاح لعقده في القدس، وقد يدعوه ذلك إلى تذكر عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي»، وقال: «إنه يخشى شيئاً آخر وهو ألا يُبرز هذا الاجتماع قوة السند الإسلامي المرجوة للعرب، ولكن ضعف هذا السند لهم، خاصة إذا كانت المعونة التي قد يحصل عليها العرب من الحكومات الإسلامية معونة تافهة لا تتناسب والغاية المرجوّة من المؤتمر».

ويتابع عوني تقريره «بأنه هو (محمود فوزي شخصياً) يرى أن بالإمكان تجنب جميع هذه الأخطار، إذا ما استعيض عنه باجتماع يعقد في مكة عقب الحج مباشرة، فقلت له: ولكن هناك مؤتمر شعبي سيعقد في مكة، فكان رأيه أن هذا لا يمنع ممثلي الحكومات العربية الإسلامية من الاجتماع في مكة بمناسبة الحج من التداول في الأغراض التي يراد بحثها في المؤتمر المقترح. فقلت: ولكن أنت بدأت في القول بأن مصر لا تتردد بالموافقة على ما تراه أغلبية الحكومات العربية في هذا الشأن، وإن الحكومات العربية قد أبدت موافقتها على انعقاد المؤتمر في القدس، فأكد سيادته القول السابق. وإنما يرى هو أن تجتمع أولاً اللجنة السياسية لبحث الموضوع في جملته وتفصيله. وقال إن مصر توافق على اجتماع اللجنة السياسية في أي وقت كان».

---

(١١) هذا الحلف أو الميثاق للمساعدة العسكرية (عقد في ٢/٤/١٩٥٤) كان محاولة خفية من الغرب للربط ما بين حلف الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا (تركيا عضو في الأول وباكستان عضو في الثاني).

إلا أن وجهة نظر الملك حسين كانت مع عقد المؤتمر الإسلامي، وقد بعثت الخارجية الأردنية إلى السفير (عوني) جواباً عن رسالته في ١٩ أيار/مايو ١٩٥٤ مضمونها «المؤتمر بعد أن جرت فيه مداولة رسمية، وبعد أن أذيع عنه في كل مكان أصبح لا يجوز التهاون فيه»، وطلبت الخارجية الأردنية من عوني بأن يسعى في القاهرة كي «يعيد الإخوان النظر في الموضوع باعتباره موضوعاً حيوياً من الناحية الرسمية»، وتقدمت الحكومة الأردنية بمذكرة إلى اللجنة السياسية لدراسة المسائل المتعلقة بعقد المؤتمر مع الدوائر المختصة.

وقبل أن تدلي اللجنة السياسية برأيها في الموضوع، تقدم عوني عبد الهادي في مطلع شهر آب/أغسطس ١٩٥٤ بطلب إجازة إثر إصابته بمرض يسمى (حُم النيل) ونصحه الأطباء بأن علاجه الوحيد ترك القاهرة، كما ورد في أوراقه الخاصة. إلا أن رد وزير الخارجية الأردنية على هذا الطلب جاء كما يلي: «بالنظر للأحوال السائدة في الشرق ولاجتماع اللجنة السياسية أفضل أن تؤجلوا إجازتكم لحين آخر». وعاد عوني ليبرق إلى الخارجية بأن طلب خروجه من القاهرة كان بناء على أوامر الأطباء، وجاء رد وزير الخارجية «لا مانع لدينا، على أن تبقوا في القطر المصري». وفي رسالته إلى وزير الخارجية (توفيق أبو الهدى) في ١٢ آب/أغسطس ١٩٥٤ تساءل عوني: «إني لا أدري ما هي هذه الأحوال السائدة في الشرق الأوسط التي تستلزم بقائي في القطر المصري، كما أني لا أدري إذا كانت لا تزال هذه الأحوال سائدة في الشرق الأوسط حتى هذا اليوم. فهل من سبيل إلى مغادرة القاهرة لأقضي بعض الوقت في نابلس مثلاً، هذا إن لم تكن الأحوال المشار إليها تستلزم بقائي هنا على كل حال».

ويبدو أن طلب عوني الإجازة لم يحز القبول، وحضر اجتماع اللجنة السياسية ولا يُعرف تماماً إلى أي حد تمكن عوني، وهو القريب من الجو العربي العام، من إقناع حكومته كي تغير موقفها من موضوع المؤتمر (المقترح). وفي تقريره إلى الخارجية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ كتب «بأنه اقترح على اللجنة السياسية للجامعة العربية إرجاء البحث في المؤتمر العربي الإسلامي وذلك بناء على ما تلقاه من حكومته من تعليمات، وأن السبب الذي دعا الحكومة إلى إرجاء البحث هو استكمال دراسة مواضيع المؤتمر». ويضيف عوني في تقريره إلى الخارجية «وإني لم أشأ أن أعدد الأسباب التي تدعو لطلب التأجيل، وأهمها المباحثات التي تجري اليوم بين مصر وبقية الدول العربية بشأن تنسيق الضمان الجماعي[١٢] تنسيقاً يجعله ممكن

(١٢) سجلت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥١) من الوجهة النظرية بداية التقدم نحو نظام أكثر فعالية للتعاون بين الدول العربية، ولو وضعت موضع التنفيذ الجاد فإنه كان يمكن للمعاهدة أن تجعل من الجامعة أداة لتوحيد الدول العربية ولم ينفذ شيء ملموس مما تضمنته المعاهدة.

التنفيذ، وغير ذلك من أمور تتعلق بتوجيه السياسة العربية في الداخل والخارج، ثم اهتمام الدول العربية بعقد اجتماع يحضره رؤساء وزراء الدول العربية للاتفاق على أسس وتفاصيل التعاون العسكري وغيره بين الدول العربية، ومما لا شك فيه أن للمؤتمر العربي الإسلامي المقترح عقده بالقدس نصيباً في المباحثات الجارية حالياً، ومن الحكمة والحالة هذه ألا يُبتّ في أمره قبل أن تتم هذه المباحثات».

تنتقل تقارير عوني بعد هذه الفترة إلى تناول المواقف العربية المتنافرة تجاه التعاون مع الغرب، وربط الوطن العربي بسياسة الأحلاف التي هي جزء من سياسة الغرب الرامية إلى إحاطة الاتحاد السوفياتي بحزام من الأحلاف العسكرية. وحاولت مصر حمل العراق على التراجع عن الارتباط بتلك السياسة (سياسة الأحلاف الغربية) بعد أن أذيع خبر قرب توقيع ميثاق تركي ـ عراقي، وفشلت مباحثات صلاح سالم مع نوري السعيد في سرسنك (آب/أغسطس ١٩٥٤). وتزعمت مصر بقيادة عبد الناصر الاتجاه المعارض لسياسة الارتباط بالغرب، وذلك ببعث فكرة الضمان العربي الجماعي من خلال الجامعة العربية في مواجهة تيار يتزعمه العراق بقيادة نوري السعيد. وكادت الأزمة تعصف بالبنيان العربي. وبناء على اقتراح مصر دعيت اللجنة السياسية إلى اجتماع طارىء على مستوى رؤساء الوزراء. وقبل أن تجتمع اللجنة أتيح لعوني فرصة الاجتماع مع عبد الناصر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ خلال حفل غداء أقامه البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر رئيس وزراء حكومة مصر احتفاء بصاحب السمو الملكي الأمير محمد نعيم وزير خارجية أفغانستان. ولم يأتِ عبد الناصر بأية إشارة إلى موضوع الارتباط بالغرب، بل ركز على سياسة مصر الداخلية. ونقل عوني في رسالته إلى الخارجية ما تحدث به عبد الناصر خلال الحفل: «عما قامت به الثورة لرفع لواء العدالة والمساواة بين المواطنين وتدعيم حقوق الأفراد والجماعات وبناء الوطن من جديد، كما تحدث عن النواحي الاقتصادية والعمرانية التي عملت الثورة على إنمائها وازدهارها في زمن قصير يكاد لا يتجاوز سنتين اثنتين» (ولقد قال إنه أُوعز إليه في بدء عهده بالخطابة أن يُكتب له ما يرغب في أن يلقيه من خطب، غير أنه لم ير فيما كُتب إليه ما يعبر عن نفسه، فعمد إلى تجهيز خطبه بنفسه. وذكر أن بعض الخطب التي ألقاها بدون تحضير كانت تفوق كثيراً في قوتها ما كان يسهر على تجهيزها الليل الطويل).

وقبل يومين من انعقاد جلسات اللجنة السياسية، بعث عوني عبد الهادي في ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٥ برقية إلى رئيس الوزراء الأردني بشأن زيارة قام بها للسفارة الأردنية سفير تركيا في القاهرة، الذي قال لعوني: «إن ما تريده مصر من وراء حربها الحاضرة هو جرّ الدول العربية للسير وراءها وإن الاتفاقية التركية ـ العراقية ستُوقّع حتماً شاءت مصر أم أبت»، وطلب السفير من عوني أن ينقل إلى

رئيس الوزراء الأردني عَتَبه على موقف الأردن من هذه الاتفاقية، وذلك رغم ما كان عَلِمه من موقف (دولته) الملائم في الاجتماعين اللذين حظي فيهما بمقابلة، وما علمه منه في هذا الشأن سفير تركية في الأردن. وتلقى عوني رد رئيس الوزراء القائل: «ليس لسفير تركية في مصر حق توجيه العتب، إذ لا علاقة رسمية له بالأردن، وكنت أتمنى أن تتنبهوا إلى هذه الحقيقة، فلا تقبلوا منه عتباً ولا تبلغوه لي».

وقد بعث عوني تقريره إلى الخارجية في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ عن وقائع جلسات اللجنة السياسية، قال في مقدمته: «اعتدتُ فيما سبق أن أكتب لدولتكم عقب انتهاء جلسات مجلس جامعة الدول العربية في دوراته الماضية تقريراً عن تلك الجلسات، ولما كان السيد وليد صلاح وزير الخارجية يتولى هذه المرة تنظيم التقرير، رأيت أن أكتفي أنا بتسجيل نُتَفٍ عما دار من مناقشات اللجنة السياسية حول موضوع تعاون الدول العربية مع الغرب من عدمه نظراً لأهميته». يتابع عوني: «. . .أول من طرق الموضوع وزير خارجية لبنان، فقال بضرورة التعاون مع الغرب الذي أفادت منه إسرائيل بسبب ابتعاد العرب عنه، وإن الوقت قد حان للتفاهم مع الغرب على سياسة معينة تؤمّن المصالح العربية. ثم تلاه موسى شابندر وزير خارجية العراق، فقال إن العرب بحاجة إلى السلاح ولولا موقف أيزنهاور الملائم لما كان العرب في موقف يستطيعون فيه الحصول على السلاح نظراً لموقف الكونغرس المعادي لنا. وقال إن السبب الثاني الذي يدعونا إلى أن ننشد هذا التعاون هو أن مشاكلنا كلها مع الغرب، وقضية فلسطين هي أولى هذه المشاكل، ولأنه لا يمكن حل هذه المشاكل إلا بالتعاون مع الغرب. وقال إن أحد الأمريكان قال له: استفيدوا منا الآن ولا تضيعوا هذه الفرصة السانحة لكم، ثم قال: زرت بمعية جلالة الملك فيصل الثاني الحرس الوطني في الأردن فلاحَ لي أن هناك طفلاً يلعب بسكين أمام عملاق، وقال إنه ما دام العرب ضعفاء فلا يمكن أن يوجد حل لقضية فلسطين. وقال إن مقاطعة اسرائيل سلاح ضعيف لا يضر كثيراً بإسرائيل. وقال أخيراً إن ما يهدف إليه العراق من وراء طلب المزيد من السلاح ليس الاعتداء على إسرائيل ولكن دفع عدوان إسرائيل على العرب، وإنه علينا أن نواجه الحقائق ونكون عمليين فلا نصدر كلامنا عن عاطفة، وإن إسرائيل تستطيع الغلبة على العرب في أيام معدودات، وعلى العرب أن يتدبروا أمرهم بجد وحزم».

ينتقل تقرير عوني إلى ما قاله محمود فوزي وزير خارجية مصر: «. . .تعليقاً على ما تقدم، لقد مرّ على الجامعة العربية عشر سنوات نمت كما تنمو الشجر وعلق بها ما يعلق بالشجر من آفات، ولكن الجامعة أخذت تزدهر في السنين الأخيرة، إني لا أدري الضرورة التي تدفعنا لأن نتعاون مع الغرب، فنحن لسنا شيوعيين وجميعنا مستعد لمكافحة الشيوعية. . . سمعت أن العائق الذي كان يحول دون هذا التعاون هو

مسألة القنال، وأن هذا العائق قد زال بعد عقد اتفاقية الجلاء(١٣). ولكن ما شأن فلسطين، هل حُلّت قضيتها؟ سمعت أن لا حلّ لها إلا بالتعاون مع الغرب. هل هذا صحيح؟ وهل يتعاون الغرب معنا على إزالة إسرائيل؟ ومن جهة أخرى فإنه لا يحسن أن نسلّم أنفسنا بسهولة، الغرب يعرف أننا لسنا شيوعيين. وهذا على ما أرى ضمان قوي له، والضمان، في نظري، هو بالنيات وليس على الورق، إن التحالف في أوضاع العرب الحاضرة ليس من شأنه أن يدعم هذه الأوضاع ولكن يهدمها، وهو لذلك عمل غير حكيم، ولا ترضى عنه الشعوب العربية».

ولخص تقرير عوني رد وزير الخارجية العراقي: «نحن لا نقول بالانضمام إلى الأحلاف ولكننا نحبّذ سياسة التعاون، وحينما رفضت مصر سياسة التحالف التي عرضت عليها، كنا لها من المؤيدين... والعزلة علامة ضعف والحياد له شروط وهذه الشروط غير متوفرة لدى أية دولة عربية، وكنت أكون أول محايد لو عندنا مليونا جندي وأسلحة». وهنا سأله وزير خارجية لبنان عن أسس هذا التعاون فأجابه: «إن هذا يأتي بحثه حينما يتفق على قبول مبدأ التعاون»، أما رأي وزير خارجية الأردن، كما نقله عوني في تقريره: «فهو عدم أخذ العرب بسياسة التعاون، وقال: إن الأتراك قبلوا سياسة التعاون مع الغرب على قدم المساواة. وقال: إن المستر شكبرا مساعد وكيل الخارجية البريطانية، سأله حينما زاره في عمان فيما إذا كان لا يرى التعاون مع الغرب ضماناً قوياً ضد اعتداء إسرائيل على العرب فأجابه بالنفي». وهنا قال وزير خارجية العراق: «إن الذي يعلمه هو أن ما بين انكلترا والأردن أكثر من تعاون وإنه لا يعتقد أن مصر ترضى بمثله».

وكان رأي الأمين العام للجامعة العربية، عبد الخالق حسونة، كما سجله عوني في تقريره: «أن تبدأ البلاد العربية في المرحلة الأولى بالتعاون مع بعضها بعضاً، وأكد أن الغرب هو الذي سيسعى إليهم في هذه الحالة، وأنه يمكن للعرب حينذاك أن يحددوا مطالبهم في مقابل قبولهم التعاون معه. وقال إن أسباب ضعفنا ناشئة من عدم اتحادنا. وإننا ما دمنا ضعفاء لا نستطيع مكافحة الشيوعية أو الصهيونية». وكان رد وزير خارجية سورية، حينما سئل عن سياسة سورية في الموضوع: «إنه يرغب في

(١٣) ظلت قاعدة قناة السويس نقطة مطروحة في العلاقات الانكليزية ـ المصرية، ووقعت على النقاط المهمة في الاتفاقية بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٧. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ وقعت في القاهرة اتفاقية بريطانية ـ مصرية حول منطقة قناة السويس تقتضي جلاء القوات البريطانية عن مصر في خلال ٢٠ شهراً من توقيعها. وقعت الاتفاقية لمدة سبع سنوات وكانت تنص على إمكانية إعادة إنشاء القاعدة في حالة هجوم «دولة أجنبية» على تركيا أو الدول العربية (الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة في ١٩٥٠/٤/١٣).

أن يرجىء كلمة سورية في ذلك إلى وقت آخر، واكتفى بالقول بأن العرب في وضع عليهم أن ينشدوا معه السلامة، وقال إنه سمع بأن أمريكا وانكلترا لا تسمحان لإسرائيل بالاعتداء على العرب، ولكن هذا يكون في السلم إن صح ما سمع، وأما إذا وقعت الواقعة فهناك الطامة الكبرى».

ويعلق عوني على ما جاء على ألسنة رؤساء الوفود العربية (وزراء الخارجية) في اللجنة السياسية: «إن كلاً منهم كان يعبر عن سياسة حكومته، لا عن سياسته الخاصة، تقول مصر بعدم التعاون مع الغرب، ويقول العراق بضرورة هذا التعاون، وتمتنع سورية عن إبداء رأيها بالموضوع». ويتابع عوني: «ولطالما سألت نفسي، هل كان رؤساء الوفود جادين في مناقشاتهم هذه أم أن كلاً منهم كان ينشد فيما يقوله غرضاً معيناً بقطع النظر عن رأيه الشخصي؟». ويعرّج عوني في تعليقه على اتفاقية الجلاء المصرية، فيقول: «سألت الكثيرين من عرب وأجانب تفسيراً للاتفاقية الانكليزية ـ المصرية، فكان رأيهم أنها من نوع الأحلاف التي تتضمن حقوقاً وواجبات لكل من الطرفين المتعاقدين. تحدثت أمس مع المستشار القضائي بالسفارة البريطانية في هذا الموضوع، فكان رأيه أن الاتفاقية المذكورة هي من نوع التحالف الانكليزي ـ المصري، وأن الحكومة البريطانية قد ضمنت بموجب هذه الاتفاقية مصالحها الامبراطورية في مقابل جلاء الجيوش البريطانية عن مصر. سألته هل كانت الحكومة البريطانية تحظى بأكثر مما نالته في هذه الاتفاقية من مزايا فيما لو تقدمت إليها مصر بنفسها وطلبت منها عقد حلف معها؟ وأجاب بأنه ليس هناك أشياء كثيرة أخرى تطلبها الحكومة البريطانية في مصر. إن كل ما تحتاجه هي القاعدة الحربية وحرية التصرف عند الحاجة في بابيها الواقعين على البحر المتوسط والأحمر، وذلك ما ضمنته لها اتفاقية الجلاء، والحكومة البريطانية في غير حاجة إلى جيش مصر للدفاع عن أوروبا».

«وهنا تساءلت» يكتب عوني «إذن لماذا لا يفتأ رئيس وأعضاء مجلس الثورة ومن يرددون صدى أقوالهم يعلنون للملأ رفضهم الدخول في أي حلف أجنبي، كما يعلنون رفضهم التعاون مع الغرب، هل يفعلون ذلك إرضاء للرأي العام المصري أم أنهم يهدفون إلى أكثر من ذلك؟ يقولون إن مصر لم تنل في اتفاقية الجلاء كل ما تريد، ومن جهة أخرى إنها لا تزال غير مطمئنة من نيات الحكومة البريطانية نحوها، وهي تريد لذلك أن لا تشعر هذه الحكومة أن مصر، بعد الاتفاقية، قد أصبحت في جيبها، وإذا قيل بأن مصر قد سلمت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية ما تريد الحصول عليه، فالجواب على ذلك أنها لم تسلمها إلا جسدها لا روحها». ويتابع عوني: «. . .قال لي بعض رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي إنهم تحدثوا إلى الرئيس عبد الناصر ومحمود فوزي في هذا الموضوع الشائك، فقالا: إن مصر لا تستطيع حالياً أن تؤيد سياسة التعاون مع الغرب، وإن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت

لأن الرأي العام المصري لا يزال يمقت الانكليز من جراء سياستهم الاستعمارية، وإن مصر لا تزال غير واثقة من سياسة الحكومة البريطانية وحدها. ويقول هؤلاء الدبلوماسيون إنهم لم يقتنعوا بسلامة هذا المنطق، ويقولون إن مصر يحكمها عسكريون ولا يوجد رأي عام والصحافة مقيدة. ويتساءل لذلك الجميع عن الأسباب الحقيقية التي تدفع مصر إلى اتخاذها موقف الدفاع في الوقت الذي يعرف الجميع أن سياسة الحياد غير متيسرة للدول الضعيفة؟». ويرد عوني على هذا بقوله «في نظري إن السبب هو فقدان الثقة».

ويبدو أنه خلال جلسات اللجنة السياسية حدث شيء من سوء الفهم بين وزارة الخارجية الأردنية وعوني عبد الهادي، أشارت إلى ذلك رسالة بعث بها فيصل صبحي الخضرا من بغداد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ يبلغه فيها ما يشاع في أروقة الخارجية في عمان بأنها تنوي النيل من عوني في التشكيلات الجديدة. وتضيف الرسالة: «ويظهر لي أن إخلاصكم في العمل وماضيكم الناصع في العمل القومي العام وبُعدكم عن الإقليمية لا تروق للخارجية في عمان. أضف إلى هذا الاحتكاك الأخير الذي وقع بينكم وبين وزير الخارجية في القاهرة، مما ولّد في نفسه دون أدنى ريب ضغناً وحقداً يجعلانه محباً للنيل منكم بصفته وزير خارجية، أين هذا (الوليد الرضيع) من نيّف ونصف قرن من الجهاد والنضال والإخلاص».

كتب فيصل الخضرا هذه الرسالة قبل يوم من دعوة اللجنة السياسية مجدداً إلى اجتماع طارىء على مستوى رؤساء الوزراء (قاطعه العراق)، وكان الاجتماع هو المحاولة الأخيرة لوضع حد لتوجه العراق نحو سياسة الأحلاف. وحضر عوني الاجتماع بوصفه سفيراً للأردن وعضواً في الوفد الأردني، وسجل في أوراقه الخاصة بعض ما دار من محادثات خفية في جلسات المؤتمر. تناول أولاً المواضيع الثلاثة في جدول الأعمال: **الأول** بحث عام، **الثاني** الخطوط السياسية العربية وهذه تشتمل ميثاق الضمان الجماعي[١٤] **والثالث** البيان العراقي التركي، والدعوة للدول العربية بالانضمام إلى الميثاق المذكور المزمع عقده. ولخصت أوراق عوني بعض ما ورد على ألسنة رؤساء الوفود العربية: السعودية: «القصد من الميثاق (الضمان الجماعي) إعادة الثقة بين الدول العربية، فهل هنالك أسباب تمنع من إعادة الثقة، ما هي أسباب عدم تنفيذ الميثاق الجماعي؟». سورية: «التنفيذ يتوقف على الثقة ولا تتوقف الثقة على تنفيذه، والتنفيذ أن يكون عند الدول العربية الوسائل الكافية للدفاع وهذا يكون

(١٤) انظر الهامش رقم (٣) في الفصل الثاني عشر، ص ٣٨١، والهامش رقم (١٢) في الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، ص ٤٣٥. وقد جرت محاولات لتفعيل هذه المعاهدة في خضم دعوة الغرب إلى سياسة الأحلاف.

بتدبير القوى اللازمة. . . يحسب الكثيرون أن القوى غير كافية، ولكبح جماح اليهود، إذا ثبت في النفوس أن الاستعداد كاف فالثقة تحصل. الثقة بحسن نية الأشخاص موجودة لكن غير الموجود ثقتنا بالاستعداد. لم أر أحداً يقول يوجد لدينا الاستعداد الكافي. لا يوجد أزمة ثقة بالأشخاص ولكن يوجد أزمة عجز، ليس لنا أن نكلّف أحداً أن يثق بعاجز، وإذا صح أن المسؤولين يفكرون فقط بأن الشر بعيد عنهم مثل جحا، اليهود اليوم مسلحون أكثر منا براً وبحراً، ونحن مسروررون لمّا علمنا أن مصر تستعد، حينما علم السوريون أن مصر تصنع الطائرات والمظلات، وهذا بعث الثقة في النفوس، العراق عندها أموال قد تُستعمل للاستعداد، وكذلك السعودية ومصر وسورية على قدر إمكانها وتنفق ضعف الميزانية على التسلح، وهذا جهد المقلّ، ولكن البلاد العربية الباقية تستطيع أن تفعل أكثر، ومتى حصلت القوة، تبعتها الثقة، فالثقة بنت القوة».

ووفقاً لما سجله عوني في أوراقه، ذكر الرئيس المصري: «كلمة بسيطة فيما يتعلق بالثقة، نحن خرجنا من حرب فلسطين بعد أن أضعنا الثقة، فنحن خسرنا حرب فلسطين بدون حرب. من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى ٦ مارس ١٩٤٩، جرت حرب فلسطين، كنا سبع قيادات عربية، والحرب انهارت لأننا لم نكن مع بعض، الإخلاص متوفر، فأنا أحب العراق، والأماني واسعة جداً لا أول لها ولا آخر، الخوف من أن يحصل في المستقبل كما حصل في الماضي. . . أنا مقتنع أن جيوشنا العربية مجتمعة أقوى». وأما حول مسألة التعاون مع الغرب فقد سجل عوني في أوراقه جانباً مما قاله الرئيس المصري: «إننا لن نرضى إلا بالزمالة الكريمة ولن نقبل أن يكون دورنا دور الخدم وأن الدمار خير من هذا الوضع. وقال: إن هناك فرقاً بين أن يأتي إلى وطننا من يريد رغم أنفنا ويستعمل البطش والقوة للحصول على ما يريد من مساحاتنا واستغلال مواردنا، فيفرض نفسه بذلك لما لا داعي لتفصيله، وبين من يأتي إلينا برغبتنا كزميل نتبادل معه ما يتبادل الزملاء من معونة وتساند على دفع العدوان. إن هذه الزمالة تستوجب أن نكون أقوياء وأساس القوة دعم اقتصادنا، يجب أن يكفّ من يدّعون صداقتنا عن الحرب الاقتصادية التي يشنونها علينا، وأن يقدّم لنا كل المعونة التي تدعم اقتصادنا وتزيد قوتنا لدعم السلام لا لمعونتنا. ونحن على أي حال واضعون نصب أعيننا فتح أبواب مغلقة وتوسيع أبواب مفتوحة في جنوب آسيا وفي افريقية وفي أمريكا الجنوبية. إن أمامنا سبيل التعاون مع الغرب كزملاء أنداد نبني اقتصادنا وندعم قوتنا التي تمكننا عند ضرورة الدفاع عن السلام من بذل التضحيات من دم وموارد. وأمامنا سبيل الرفض والتربص وترك الأمر للزمن، وأمامنا كذلك الإمكانيات التي أشرت لها».

ورداً على سؤال وُجّه للرئيس المصري عن المعونة الدبلوماسية يكتب عوني:

«إن الرئيس أجاب أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها أن نتناول لبّ الأمور ولا نكتفي بخدش القشور وأن نكون حازمين في شيء من الضراوة، وقال إنه يبغض الوسائل الدبلوماسية بالمعنى المفهوم منها قديماً، فعلينا أن نبرز أننا لا نقبل إلا بالزمالة وأن يكون في موقفنا حزم وضراوة، وأمامكم ما صرح به دالاس عندما رأى عدم تعاون دول غرب أوروبا كما تريد أمريكة، إذ قال: إنه مضطر لتعديل سياسته تعديلاً مؤلماً غاية الألم (Agonizing Readjustment)، وقال: إن الوقت قد حان لأن يعبر العرب تعابير خشنة وأن يكون وراءها تصميم وعزم، وقال: إنه يقول ذلك بصفته عربياً. وقال الرئيس: إنه يرى أن يتقرر الموقف على أساس الكرامة والوجود والإيمان لا على أساس الفناء والموت، ومظهرهما أن نرضى بدور الخدم. وقال: إنه لا يريد أن يفضي بأمور بذاتها وإن كان في ذهنه أمور وأن يترك لكل بلد أن يُظهر تأييده بالطريقة التي يرضاها قدر طاقته، وإنه يريد أن يكون البحث عملياً لا في نطاق البيانات وقرارات التأييد التي سئمها العالم».

وحول موضوع معاهدة الدفاع المشترك[(١٥)] التي أثيرت في الاجتماع الطارىء للجنة السياسية، سجل عوني في أوراقه ما ذكره الرئيس المصري: «إن أحد القرارات (للمؤتمر) المنعقد من ٩ ـ ١٨ يناير ١٩٥٤: تنشأ قيادة مشتركة، تكون نواة للتوسع إلى قيادة عامة مشتركة في حالة حرب بجميع فروعها وإدارتها، بحيث تكون هذه القيادة مستديمة، لها مقر رئيسي وعليها أن تنسق أعمال التدريب والتسليح والخطط والصناعات الحربية والمواصلات الحربية والمواصلات السلكية واللاسلكية. كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة على حدة في نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع، والتزامات وإمكانيات كل منها من حيث الدفاع في حالة وقوع عدوان. في خلال شهر من تاريخ انتهاء هذا (المؤتمر) يضع مجلس الدفاع هذا القرار موضع التنفيذ». وسجل عوني في أوراقه تعليق الأمير فيصل على ما ذكره الرئيس المصري: «أعتقد أنه بهذا فوائد كثيرة، أولاً: (الأمم) العربية تشعر بعمل مجدٍ، ثانياً: أية جهة ترغب في العمل معنا، تبدأ تفهم أن هنالك منظمة يحسن العمل معها بدلاً من الاتفاقات الفردية». أما رد رئيس وزراء الأردن، كما سجله عوني: «للأردن كما تعلمون موقف خاص، حينما جئنا لهنا كانت الفكرة أننا نجيء لغرض خاص وهو الحلف التركي ـ العراقي. إن وضعنا لا يشبه وضع سورية أو مصر أو لبنان أو السعودية، عندنا سيطرة على الجيش هي سيطرة اقتصادية أكثر منها سيطرة سياسية، ومعاهدتنا مع بريطانيا هي أحسن من معاهدة العراق، ولكن لدى

(١٥) انظر الهامش رقم (٣) في الفصل الثاني عشر، ص ٣٨١، والهامش رقم (١٢) في الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، ص ٤٣٥.

العراق أموال يستطيع الاستغناء عن الغير، ونحن على جيشنا سيطرة ضباط انكليز. والمهم أن نكون صريحين، هل نستطيع وحالتنا ما ذكرت أن ننفذ ما يُقرر في أمر الدفاع المشترك. . . وإذا لم نستطع التنفيذ فيمكننا ترك العمل لغيرنا».

وقد شكر الأمير فيصل للرئيس الأردني صراحته، كما جاء في أوراق عوني، وقال: «ويجب أن نكون جميعنا صريحين مثل هذه الصراحة، وللأردن أن يقول في المستقبل إنه يقدر على التنفيذ أم لا، ونحن في هذه الحالة نعدّه مشتركاً». ويتابع عوني في أوراقه تسجيل ما دار بين أعضاء الوفود العربية في هذا الاجتماع الطارىء للجنة السياسية. جمال: «المادة الثانية (معاهدة الدفاع) هي لغة إنشائية، وليست لغة عسكرية، وكذلك المادة الثالثة والمادة الرابعة، وقرأ المادة ٥ و٦ وقال إن جميع هذه المواد بقيت حبراً على ورق». رئيس وزراء الأردن: «إن المعاهدة التي وقعناها، وقعت لغرض خاص، وهي الحيلولة دون حصول اتحادات». الأمير فيصل: «علينا أن لا نترك مقررات مجلس الدفاع المشترك بدون تنفيذ». سأل جمال: «هل موضوع الصندوق[١٦] مشروع قروش أم ملايين؟». صلاح سالم (وزير الإرشاد القومي المصري): «سد الثغرات، تسدها الدولة القادرة مثلاً إذا كانت لبنان ناقصة في جهات، فسورية مثلاً تسد الثغرة، أما توزيع أموال للدول العربية فهذا أمر عسير، وربما كان غير ممكن». فؤاد عمون (وزير خارجية لبنان): «ولكن إسرائيل تستطيع نقل قواتها من مكان لآخر بساعات ولكن مصر، إذا أرادت مساعدة لبنان، فيلزمها ثلاثة أسابيع، لذلك يجب أن تكون قوى كافية تجاه إسرائيل. هناك كان بحث بعد حادثة قبية عن منابع أخرى غير الصندوق، مثلاً النفط». جمال: «هنالك كلمة (العدوان) وينبغي أن يقال للقائد من هو العدو المنتظر». فارس الخوري (رئيس وزراء سورية): «لا يوجد عندنا في الوقت الحاضر سوى عدو واحد». فيصل: «هنالك عدو قائم وعدو محتمل». فيضي الأتاسي (وزير خارجية سورية): «سبق أن عيّنا العدو المحتمل في اجتماعات وزارات الخارجية: الصهيونية والشيوعية. وفي النفس حاجات وفيك فطانة». جمال: «ربما الأحلاف مع الغرب قد تؤمّني ضد العدوان الخارجي، ولكن قد تهدّدني بالداخل، فينشط الشيوعيون مثلاً لاستغلال كراهية الرأي العام للغرب، كيف أضمن نفسي من الخطر الشيوعي الخارجي، فالغرب دخل مصر من أجل تخليصها من الأتراك وحينما تخلصت بقيت جيوشه في مصر. والمهم أن يرى الغرب بأننا اتحدنا وارتبطنا مع بعض ضد الخطر الشيوعي، وأننا نعمل على تقوية أنفسنا ضد الشيوعية. ويرى أن يعمل على تقوية هذه المنظمة (يقصد الجامعة

---

(١٦) موضوع الصندوق العربي كان من المحاولات لوضع ميثاق الدفاع المشترك موضع التنفيذ وزيادة فعاليته.

العربية). أعتقد أن دفاع الغرب عن هذه المنطقة سيكون بالطائرات وليس بالجيوش ولكن إذا رأى الغرب أن يعمل على تقوية أنفسنا للدفاع ضد الشيوعية فهو يعمد إلى تقويتنا بدون شروط وقيود».

انتقل بحث أعضاء الوفود العربية إلى مسألة الأحلاف، وكتب عوني في أوراقه: «قال جمال: نحن نفكر بين القبول والرد، فيما يتعلق بالأحلاف. وتحدث فيضي (الأتاسي) وزير خارجية سورية: عن غلوّ صحف سورية ومصر في حملاتها. وذكر مقال **الأخبار** عن نوري السعيد يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، قال صلاح سالم: كيف يمكن أن نجذب نوري السعيد لحظيرتنا... إني أقنعتهم في سرسنك بأن الأحلاف خارج المنطقة خطر. وقلت إننا مستعدون للتعاون مع الغرب داخل المنطقة، ووافق نوري السعيد على هذا وذكر هذا في المضابط. وقال نوري إننا نترك الأحلاف ولا نتعاقد خارج المنظمة (أي الجامعة العربية) ونقوي الدفاع المشترك. وقلت (صلاح سالم): إننا إذا تقدمنا مجتمعين نستطيع أن نحل عقدة الأردن بالرضاء. كانت بريطانية تستخدم في السابق دولاً كثيرة مثل الهند، بورما، استرالية، وأفريقية الجنوبية، وكندا، واليوم لا يأتي من هؤلاء جندي واحد، فهي لذلك محتاجة إلينا، وفيصل (ملك العراق) ونوري وافقا تماماً على الدفاع المشترك العربي. الحقيقة لا توجد ثقة بين الدول العربية مائة بالمائة. لذلك يحاول الغرب وأمريكا تفرقتنا ويحاول التحالف الفردي».

وقد حملت رسالة عوني الخاصة إلى الملكة زين تصويراً للأجواء السائدة خلال عقد جلسات اللجنة السياسية فيقول: «... لا شك أن جلالتك تتبعين مناقشات مؤتمر رؤساء الوزراء المنعقد حالياً بالقاهرة، فلقد قضينا أربع عشرة جلسة في هذه المناقشات التي استغرقت ما ينوف على ٥٨ ساعة دون ما جدوى، وفي جلسة اليوم التي ستعقد في منتصف الساعة السابعة أو قد تكون الجلسة الأخيرة، سنكون قضينا ٦٣ ساعة في مناقشات بيزنطية. ولقد كان المتكلمون يكررون ويكررون عشرات المرات نفس الحجج والدلائل في سبيل تأييد ادعاءات كل منهم. وتتلخص كل هذه المناقشات بالرد على سؤال واحد، وهو هل يحق للعراق أن يعقد حلفاً مع تركية قبل أخذ موافقة الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك؟ يقول الجانب العراقي: إن العراق دولة مستقلة، وله حق عقد أحلاف مع أية دولة شاء لضمان سلامته. ويقول الجانب المصري إن هذا الحق مقيّد. ويتأرجح باقي المتكلمين بين هذا الجانب وذاك الجانب. ولقد نظمت مصر حملات عنيفة ضد نوري السعيد، فخصصت جميع صحف مصر صفحاتها الكثيرة لسبّه وشتمه، كما أن الكاريكاتوريين صوّروه بأبشع الأشكال، وقامت قيامة الإذاعات المصرية فخصصت للطعن فيه الساعات الطوال. وفي اعتقادي أن هذه الحملات لم تؤد إلا

إلى نتيجة واحدة وهي رفع مكانة فخامة السيد نوري السعيد إلى درجة ما هو ليحلم فيها من قبل».

ويتابع عوني رسالته إلى الملكة زين: «قرأت مرة للمستر تشرشل رئيس وزراء بريطانية في أحد كتبه أن الانكليز يعتقدون أن والده كان قصير القامة بشع الصورة ذا أنف طويل جداً وصاحب وجه يتعوذ الشيطان من رؤيته، وذلك رغم أن والده كان طويل القامة، جميل الصورة، ذا أنف معتدل ووجه جذاب، ولكن والده كان عدواً للوزير العظيم غلادستون وكان المصورون إرضاء للوزير العظيم يعرضون صورته على الناس بأبشع الأشكال. لقد قصد تشرشل أن يقول للناس إن والده كان من عظماء الرجال، أي أنه ند للعظيم غلادستون. وكذلك فقد رفع المصريون مقام السيد نوري السعيد بإظهاره عدواً (للعرب) أجمعين. ولقد قال بعض إخواننا العراقيين... إن هذه الحملات قد جعلت من نوري السعيد عملاقاً يصعب على المعارضة زحزحته من مكانه، فلقد فرضه المصريون علينا في هذه الحملات فرضاً».

لقد فشل اجتماع رؤساء الوزراء العرب في إطار اللجنة السياسية للجامعة العربية في الوصول إلى موقف عربي موحد إزاء الأحلاف وإزاء وضع الضمان الجماعي موضع التنفيذ في شؤون الدفاع والتعاون الاقتصادي. ولم تحمل عبارات البيان الختامي (كما سجلته مفكرة عوني) أية صيغة ملزمة: «تمشياً مع السياسة الخارجية للدول العربية كما اتفق عليها في اجتماع رؤساء الوزارات المنعقد في يناير ١٩٥٥ وحرصاً على تعزيز كيان جامعة الدول العربية وتعضيد السياسة الخارجية المتفق عليها، اتفق على وضع الضمان الجماعي موضع التنفيذ والبدء في اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه حتى تكتمل قوة الجامعة العربية كمنظمة دولية لها مكانتها».

وقد أوضحت برقية رئيس الوزراء الأردني، بعد عودته من اجتماع القاهرة إلى السفارة الأردنية عن طريق الخارجية الأردنية في ٣/٢/١٩٥٥ رأي الحكومة الأردنية: «...إنه ليس بإمكان المؤتمر إعطاء قرار، ولكن المستطاع إبداء اقتراحات تدرسها الحكومات سواء كان لإلغاء معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية أم لإقامة معاهدة بدلاً منها للتنفيذ حسبما تقرره». وتعطي البرقية تعليماتها إلى السفير الأردني حول موقف الحكومة: «فإننا نسير مع أكثرية الدول العربية على أن يكون مفهوماً أن أي قرار يتخذ يحتاج إلى تأييد من مجلس الوزراء أو مجلس الأمة حسب ما تقتضيه الأوضاع الدستورية. استمروا بالسعي لأن تؤجل مصر قرارها إلى حين توقيع الاتفاق (التركي ـ العراقي) وإعلانه، إذا اقترح إخراج العراق من جامعة الدول العربية، فعلينا أن نعارض في ذلك ولا نقبله». وتوضيحاً لهذه البرقية حول الموقف الواجب اتخاذه

من قبل الأردن تجاه العراق وبناء على طلب مصر، تبلغ عوني نسخة عن برقية من رئيس الوزراء الأردني في ٦/٢/١٩٥٥ موجهة إلى وزير الخارجية الأردني نصها: «رأى مجلس الوزراء أن المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية تقضي بأن تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وما لم تنشر المعاهدة التركية ـ العراقية بنصها الأخير، فإن الجواب على سؤال مصر يكون مستحيلاً... لقد أظهرت الحكومة الأردنية حسن نيتها بسعيها لإزالة الخلاف بين الآراء المتضاربة وصرحت من جانبها بأنها لا تنوي الاشتراك في الاتفاق العراقي ـ التركي... يأمل المجلس (الوزراء الأردني) من معاليكم (وزير الخارجية الأردني) الجنوح إلى الحكمة وعدم التأثر بأية عاطفة أو حماس، أكرر اللجوء بالسعي لأن تؤجل مصر إعلان موقفها إلى أن يوقع الاتفاق ويذاع».

لقد لخص عوني في أوراقه الخاصة الوضع العربي في تلك الآونة بجملة واحدة: «كان في الجامعة محوران: محور هاشمي، ومحور مصري ـ سعودي، وكان هنالك تشاد أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة حتى كان يبدو احتمال تصدع الجامعة (العربية) قوياً».

وظلت قضية الأحلاف وموقف مصر منها محوراً لأوراق عوني، وقد سجل في مفكرته في ١٨ آذار/مارس ١٩٥٥ ما يلي: «تناولت العشاء على مائدة السفير البريطاني، وكان مما قاله لي إن جمال عبد الناصر قال له مرة، إن العراق أراد بالحلف التركي ـ العراقي أن يقصينا عن الغير ولكننا نحن سنعمل لإقصائه عن الغير». كما سجل عوني في مفكرته بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٥ خبر لقاء له مع سفير الولايات المتحدة، ودار الحديث عن الحالة الراهنة في مصر: «فأشدنا (أي عوني والسفير) بمزايا جمال عبد الناصر كرجل دولة واتفقنا على أنه الرجل الوحيد في الدولة، وأن الرجل الثاني الصاغ صلاح سالم أغلاطه كثيرة، وهو رجل يصلح للدعاية وليس للسياسة، وقال إنه يحرج موقفنا (أي الولايات المتحدة) في مد المساعدة لمصر». وينقل السفير مثالاً على ذلك التصريح الذي أدلى به الصاغ إلى ممثل اليونايتدبرس والذي قال فيه: «إنه إذا كان الغرب يريد الدفاع عن الشرق الأوسط فعليه أن يعطي النقب للعرب، وإن النقب هو مفتاح الباب الذي يُدخَل منه إلى الشرق الأوسط؟ وهي الأرض التي تربط بين قاعدة السويس والبلاد العربية، وإن الغرب يريد أن ترتبط مصر بحلف إقليمي، ولكن هل لا يرى الغرب أن أي دفاع غير ممكن ضد الهجوم الذي يأتينا من الشمال ما لم تؤمن خطوط مواصلاتنا بين قاعدة السويس والأراضي المجاورة، وأن قاعدة السويس هي القاعدة الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط، لذلك إن مصر تعارض الالتحاق بحلف لأن ذلك يضر بمصالحها، ما دام أن النقب بأيدي إسرائيل، وأنه يتكلم بصفته عسكرياً، وأن هجوم

إسرائيل على غزة الأخير[١٧] هجوم سياسي يقصد منه إضعاف الوحدة العربية». وبعد أن عرض السفير الأمريكي لكل ما ورد على لسان صلاح سالم علق بقوله: «كان يصح أن يقول صلاح هذا إلينا وليس للصحفيين».

وتابع السفير الأمريكي حديثه لعوني: «إنه يحترم جمال عبد الناصر ويعتقد أنه الرجل الوحيد في الدولة، وقال إنه يقوم بأعمال مفيدة في الداخل، ويخشى أن لا يكون معه مِنْ مرشد في سياسته الخارجية خصوصاً وأن السياسيين المجرّبين يحتاجون إلى أعوان صالحين، وجمال عبد الناصر لم تسبق له تجارب في السياسة». وأضاف السفير الأمريكي: «إن تصاريح صلاح سالم الكثيرة تؤثر على موقف السيد جمال السليم وتحرج موقفه، فهو لا يزال يكرر تصريحه بخصوص عدم الالتحاق بأي حلف أجنبي، وليته اكتفى بالقول إلى هذا الحد، فهو ما يزال يكرر القول بأن مصر لا تدخل بأي حلف أجنبي، لا في الوقت الحاضر ولا في أي وقت آخر في المستقبل. وقال إنه لا يعرف أن سياسياً ما يستطيع أن يربط دولته بأية سياسة معينة مدى الدهر». ورد عوني على السفير الأمريكي بالقول: «إن هذا التصريح بقصد الدعاية المحلية». وعاد السفير للحديث فقال: «إنه فهم من جمال عبد الناصر بأنه قد يهضم الحلف العراقي ـ التركي، ويتجاوز عن انفراد العراق بهذه السياسة، ولكنه لا يهضم أن تلتحق دولة عربية أخرى بهذا الحلف». بعد انتهاء السفير الأمريكي من الحديث طلب من عوني، قبيل الانصراف، النصيحة نظراً لمعرفته (عوني) بالناس. وكان جواب عوني: «أرى أن تكون صريحاً فيما تقوله للمسؤولين هنا، فالصراحة في اعتقادي مفيدة للجميع».

وينقل عوني في مفكرته نص خطاب لعبد الناصر ـ من دون ذكر المناسبة ـ «استعرض في القسم الثاني منه السياسة الخارجية لمصر، وعزمها على عدم الانضمام لأي حلف أجنبي في الوقت الحاضر. وشرح عبد الناصر في الخطاب ما قاسته مصر من الاستعباد طوال السنين الطويلة الماضية، وأنها تتوق الآن إلى حريتها واستقلالها،

---

(١٧) ظل الخط (الصناعي) الذي يفصل قطاع غزة (تحت الإدارة المصرية العسكرية) المكتظ باللاجئين والمناطق المحتلة مصدراً للتوتر الدائم. وتوالت الاعتداءات في أنحاء مختلفة من القطاع في محاولة لإجبار لاجئي القطاع على الهجرة والقبول بمشروع التوطين في سيناء. وقد بدأ القطاع يعيش سخونة الصراع مع إسرائيل بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٤. وفي ٢٨/٢/١٩٥٥ توغلت وحدات إسرائيلية مسلحة داخل القطاع وقامت بالاعتداء على وحدة عسكرية فلسطينية عند محطة غزة. وكانت الغارة من حيث توقيتها أو عدد ضحاياها سياسية في الدرجة الأولى ومحاولة لكبح جماح المواقف الجديدة للثورة المصرية. وكانت الغارة مقدمة لتصاعد النشاطات العدوانية الإسرائيلية، وبالنسبة إلى حكومة الثورة كانت الغارة نقطة تحول وجرس إنذار.

وأنها وهي على ما هي عليه من ضعف في الوقت الحاضر ستضطر إلى الاستسلام إلى الدول الكبيرة إذا هي انضمت إلى إحداها، إذ إن السيطرة تبقى لها، ويعيد بهذه الصورة التاريخ نفسه، ويعود الأجنبي يتحكم برقاب المصريين كما كان يتحكم بها في السابق، ويتناول خطاب عبد الناصر كذلك مسألة مفاوضة مصر مع نوري السعيد وكيف عاد صلاح سالم من سرسنك متفقاً مع نوري السعيد على تقوية الضمان الجماعي... ثم تكلم (عبد الناصر) عن زيارة نوري السعيد لمصر في ١٥ أيلول/ سبتمبر (بلهجة استهزائية أضحكت الحاضرين)، خصوصاً حينما أشار إلى اقتراح نوري توسيع الضمان الجماعي وذلك عن طريق إدخال باكستان فيه أو تركية أو بريطانيا وأمريكة، إذا لم تقبل مصر الاقتراحين الأولين، أو إدخال جميع هذه الدول في الضمان الجماعي. وتطرق عبد الناصر في خطابه إلى المساعدات العسكرية والمالية فقال: إن مصر تقبل المساعدات التي لا تقيّد سيادة مصر. وقد طلب شراء السلاح من أمريكة بسعر منخفض، وأمريكة لم تلبِّ أي طلب لها في هذا الخصوص، وقال إن مصر قبلت من أمريكة ٤٠ مليون دولار كمساعدة، ولكن هذا المبلغ لم يُستعمل لتوسيع الإنتاج القومي، ولكن لإصلاح الطرق والمياه وما شابه».

وكانت الحملة المصرية على سياسة الأحلاف قد تصاعدت كما صوّر ذلك تقرير عوني إلى الخارجية (من دون تاريخ)، فيقول: «لا تزال الصحف المصرية تتناول الحكومات الواحدة تلو الأخرى بالنقد الشديد، متهمة إياها تارة بالاستسلام إلى سياسة المستعمرين، وتارة أخرى في العمل على الانضمام إلى الحلف الباكستاني - التركي، وطلب السلاح من الحكومة الأمريكية». وينقل عوني في تقريره خبراً نشرته جريدة **أخبار اليوم** (وباعتقاد عوني أن الخبر كُتِب بإيحاء من المصريين أنفسهم) وفحوى الخبر: «إنه وقع في يد المسؤولين المصريين وثيقة بريطانية خطيرة تكشف الستار عن (المؤامرة الكبرى) لعزل مصر عن العالم العربي... وادعت الجريدة - يقول التقرير - أن محررها السياسي حصل على معلومات خطيرة عن هدف المؤامرة، وعن الأحاديث السرية التي وقعت بين رئيس وزراء العراق وجمال عبد الناصر والقادة المصريين. وقالت الجريدة أيضاً إن هذه الوثيقة تحتوي على خطوط هذه المؤامرة وهي جرّ العراق إلى الحلف الباكستاني - التركي ومدّه بالمساعدات العسكرية، وتكليف كل من سورية ولبنان الحصول على مساعدات عسكرية من أمريكة مماثلة، للمساعدات الأمريكية للعراق».

وفي مطلع حزيران/ يونيو ١٩٥٥ حمل عوني عبد الهادي رسالة من الملك حسين لدعوة جمال عبد الناصر لزيارة الأردن، وفي رسالته إلى رئيس الوزراء الأردني سعيد المفتي في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، يعلّل عوني سبب اعتذار عبد الناصر عن قبول الدعوة في ذلك الوقت، ليس لأنه قد اعتزم الحج هذا العام، ولأنه سيستقبل

عدداً كبيراً من الشخصيات الدولية التي ستزور القاهرة خلال الأشهر الباقية لهذا العام، ولكن لأنه سيكون مشغولاً أيضاً في مسائل البرلمان الذي سيجتمع ـ حسب تصريح عبد الناصر ـ في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. ويعلق عوني في رسالته على هذا الخبر بقوله: «إن الكثيرين قد تلقوا تصريح سيادة الرئيس جمال بشيء من الحذر والحيطة، ويقول البعض إن هنالك خلافاً بين أعضاء القيادة أنفسهم في هذا الشأن، إذ إن بعض هؤلاء الأعضاء يرون ضرورة تمديد فترة الانتقال وعدم التعجيل بإقامة نظام حكم جديد في البلاد. وقد سمعت مثل هذا من سعادة السير رالف (ستيفنسن) سفير بريطانيا العظمى نفسه، ورأيي (عوني) المتواضع أن هذا البرلمان مع كل ما يقال له أو عليه سيجتمع في موعده المحدد وأن سيادة جمال عبد الناصر سوف ينتخب رئيساً لجمهورية رئاسية، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسيكشف الزمن القريب عن كل ذلك».

ويتابع عوني رسالته إلى سعيد المفتي (رئيس الوزراء الأردني) بذكر تفاصيل حديث مع عبد الناصر: «وتناول الحديث بين سيادته وبيني شتى المواضيع ومنه موضوع (باندونغ)[١٨]، وحدثني عن نجاح مساعيه لدى الرئيس نهرو الذي أيّد في النهاية القضايا العربية عامة، وقضية فلسطين خاصة. وقال: كنت أعتقد أن تردد الرئيس نهرو في تأييد قضايانا العادلة لم يكن محاباة منه للصهيونية فحسب، بل كرهاً بالباكستان المسلمة والمسلمين من أجلها». ويتابع الرئيس جمال حديثه لعوني: «ولكن الرئيس نهرو تلميذ المرحوم غاندي وإن سياسة غاندي هي التذرع بالوسائل السلمية في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية وهي السياسة التي انتصرت فيها الهند في النهاية، وإن نهرو يحذو حذو سياسة زعيمه غاندي، ويظهر أنه غاب عن الرئيس نهرو أن الخصم هنا ليس الانكليز، بل اليهود، وأن السياسة السلمية لا تجدي نفعاً مع هؤلاء».

وكانت خطوط الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية قد شهدت تصعيداً خطيراً، وبعث السفير الأردني (عوني) في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٥٥ بمذكرة إلى وزير الخارجية الأردنية ينوّه فيها بمسألتين كبيرتين تشغلان الوطن العربي: الأولى قطاع غزة وطمع

---

(١٨) عقد الاجتماع في باندونغ (أندونيسيا) في نيسان/أبريل ١٩٥٥ بهدف إقامة تعاون صادق بين أمم آسيا وأفريقيا وبحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلاقات بين الدول المشاركة وكان المؤتمر أول مشاركة للدول المستقلة حديثاً في رسم السياسة الدولية وأول خروج على تحكم الغرب وانفراده بالهيمنة على العالم. وسيطرت على المؤتمر ثلاثة مفاهيم كبرى: الاستعمار والنمو الاقتصادي والثقافي والحياد. وجاءت مشاركة الرئيس عبد الناصر أول مشاركة فعالة للثورة المصرية على المستوى الدولي.

إسرائيل بالاستيلاء عليها، والثانية موقف الدول العربية السياسي. ونظراً لخطورة الموقف على الجبهة في غزة فقد شاء عوني أن يكتب عن المسألة الأولى فقط، فيقول: «تذكرون دولتكم أن المستر (بيرنز) كبير مراقبي الهدنة زار غزّة هذا الشهر والتقى الرئيس السيد جمال عبد الناصر وحدثه عن خطورة الحالة في قطاع غزة، وقال له إنه أصبح يخشى أن يقدم اليهود على محاولة الاستيلاء على هذا القطاع. وقد نقلت صحف مصر هذا الحديث كما نقلت إجابة السيد عبد الناصر، ومما يلفت النظر في هذه الإجابة قوله: (لن أقف مكتوف اليدين في حالة وقوع مثل هذا العدوان ولن تستطيع قوة أن تحدّ من حريتي في التصرف). وقال له أيضاً: (إنه إذا حدث هذا فإن معناه الحرب، وأن الحرب هذه المرة لن تكون كحرب ١٩٤٨)». وتضيف مذكرة عوني: «ويظهر أن الناس هنا (في مصر) لم يتلقوا حديث المستر (بيرنز) وإجابة السيد جمال عليه بشيء كثير من الجد والقلق، كأن الأمر لا يعنيهم وتراهم يتحدثون عنه كما يتحدثون عن أي شيء عادي، فهل هذا يا ترى لأنهم لم يروا أن إسرائيل تستحق أن يعنى بأمرها كثيراً، أم أن هنالك سبباً آخر؟». ويشيد عوني بموقف وزير الخارجية الأردني: «لقد أحسنتم بتصريحكم في هذه المناسبة في وقوف الأردن صفاً واحداً مع مصر. هذا وإنه لا يفتأ المسؤولون هنا يصرحون بأن مصر أقوى من إسرائيل براً وبحراً وجواً، وأن الغلبة سوف تكون لمصر إذا ما نشبت الحرب بينهم وبين إسرائيل. غير أن بعض الناس يشكّون بصميميّة هذا القول. وقد أعلمني بعض الملحقين العسكريين بالسفارات العربية بالقاهرة ومنهم وكيل القائد السيد راضي العبد الله، الملحق العسكري بالسفارة أنهم قابلوا مجتمعين اللواء أركان حرب محمد إبراهيم، رئيس أركان حرب الجيش المصري والأمين المساعد العسكري في الجامعة العربية، لاستطلاع رأيه في الموقف العسكري الحاضر، وأن سيادته أجابهم عن أسئلتهم في هذا الشأن بأن مصر على أتم الاستعداد لمجابهة الموقف وأنها لا تطلب هي أية مساعدة عسكرية من أحد». وباعتقاد عوني أن اللواء محمد إبراهيم «لا يرغب في دعوة رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للتشاور معهم في دفع أي عدوان من إسرائيل على الحدود، وأنه يرى، في حالة وقوع مثل هذا الاعتداء، أن يترك لكل جيش عربي حريته بالتصرف».

وقد أشار الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي إلى التوتر القائم بين إسرائيل ومصر في قطاع غزة وذلك في حديث خاص (٢٥ حزيران/يونيو ١٩٥٥) إلى مراسل **اليونايتدبرس**، في مكتبه في قصر عابدين، ونقل عوني مضمون الحديث في تقرير إلى الخارجية الأردنية: «قال الصاغ: (يظهر الوقت هو العامل الوحيد الذي سيقضي على التوتر. وبنفس الوقت إن المصادمات اليومية التي تحدث في الحدود بين المصريين والإسرائيليين يجب أن تنتهي). إلا أن الموضوع الرئيس الذي تحدث

به صلاح سالم، يكتب عوني، هو الأحلاف الأجنبية، «فقد قال: (إذا استمرت دول الغرب على سياستها في تفرقة الدول العربية بالأحلاف الأجنبية، فإن الحل الوحيد للعرب حينئذ سيكون طلب المساعدة من روسية، وروسية في موقف تستطيع معه إسداء أية مساعدة عسكرية تريدها الدول العربية). وقال صلاح سالم: (إن الولايات المتحدة وقوات أوروبا الغربية لا يفكرون إلا بالأحلاف)، ونوّه بصورة خاصة إلى الولايات المتحدة بأنها بلد يريد عمل الأحلاف على قاعدة الإنتاج الضخم، وأن واشنطن تطبع الأحلاف وتسلمها إلى الأقطار المختلفة، وتطلب منها أن توقعها... إن هذا العمل غير مفيد بالمرة لأن الأقطار المختلفة لها احتياجاتها المختلفة. واقترح صلاح سالم بأن الولايات المتحدة يجب أن يكون لها تفكير إقليمي أكثر مما لديها. ووفقاً لما يقوله مراسل **اليونايتدبرس**: إنه في مناقشته مع صلاح سالم مسألة الثغرة التي فتحت في الجامعة العربية بعد توقيع العراق الميثاق الدفاعي مع تركية(١٩)، بيّن صلاح سالم خلاف مصر مع العراق حول هذه الاتفاقية وبأن هذا الخلاف لا علاقة له بالأبهة (Prestige). وأشار بأن رأي مصر هو أن سياسة رئيس وزراء العراق نوري السعيد في توقيعه الميثاق التركي هي عبارة عن كارثة من وجهة نظر العرب. وقد أدرك كافة ساسة العراق منذ ذلك الحين بأن من الخطأ توقيع هذا الميثاق، وأن أيامه معدودة.

«وعندما سأل مراسل **اليونايتدبرس** صلاح سالم، عن القاعدة التي يمكن لمصر والدول العربية الأخرى أن تتعاون عبرها مع الغرب، أجاب بأن ميثاق الضمان الجماعي العربي الذي تشترك فيه سبع دول خير أداة يمكن بواسطتها تأمين التعاون. ويتمكن الغرب من أن يوجه المساعدات العسكرية والسياسية للدول العربية بواسطة ميثاق الضمان الجماعي دون عمل أحلاف دفاعية مع الدول العربية منفرداً. ويضيف مراسل **اليونايتدبرس**: (إن صلاح سالم تكلم بحزن وأسى عما يحدث إذا اضطرت الدول العربية أن تطلب مساعدة من روسية)، وقال: (إن الموقف وهو خطير في الوقت الحاضر سيسوء أكثر فأكثر وستسوء علاقات العرب مع الغرب، وستعتبر روسية دولة صديقة في العالم العربي). وقد صرح صلاح سالم إلى مراسل **اليونايتدبرس** بأنه عقد عدة اجتماعات مع السفير العراقي في مصر (نجيب الراوي) وبيّن بأن مصر والعراق قد اتفقتا على إنهاء أساليب السبّ المتبادل الذي قامت به

---

(١٩) كان نوري السعيد عازماً على الانضمام إلى جهاز الدفاع العربي كما كان في الوقت نفسه يريد انتهاز الفرصة ليخلص العراق من المعاهدة غير المتكافئة مع بريطانيا. وفي ١٣/١/١٩٥٥ وفي خطوة للتعاون الأوثق، أعلن رئيس الوزارة التركي ونوري السعيد أن ميثاقاً للمساعدة المتبادلة سيتم التوقيع عليه. وأثار البيان عاصفة من النقد في مصر التي دعت رؤساء الدول العربية لمؤتمر في القاهرة في ٢٢/١/١٩٥٥ لبحث علاقات الدول العربية بالغرب. وقد تم التوقيع على الميثاق العراقي ـ التركي في ٢٤/٢/١٩٥٥.

الإذاعة والصحافة منذ توقيع الحلف التركي ـ العراقي، وأكد (صلاح سالم) بأن مصر لا تزال عند موقفها في عدم تأييد الحلف، وأضاف بأنه إذا أصبح الحلف العراقي ـ التركي ورقة ميتة فحينئذ يمكن أن يهمل الميثاق الثلاثي المزمع عقده بين سورية والعربية السعودية ومصر»[٢٠].

وجرى الحديث بين صلاح سالم ومراسل اليونايتدبرس عن السودان. ويقول عوني في رسالته: «إن الصاغ صلاح سالم الذي هو بنفس الوقت مسؤول عن شؤون السودان تكلم بمرارة عن الوضع الراهن لحكومة السودان[٢١]، وأوضح بأن الحكومة المصرية تقدمت بكل إخلاص وبذلت جهوداً متكررة للوصول إلى اتفاق مع حكومة الرئيس الأزهري حول توزيع مياه النيل، وأوضح بأن سكان مصر يبلغون ٢٣ مليوناً يعتمدون كلهم على النيل لبقائهم، بينما سكان السودان يبلغون ٩ ملايين يعتمد ٣ ملايين فقط منهم على النهر. وقال بأن مصر اقترحت على السودان بأن مياه النيل المتيسرة بنتيجة مشاريع الري المزمع إنشاؤها يجب أن توزع بالتساوي بين البلدين على قاعدة السكان، إلا أن السودانيين رفضوا ذلك. ثم قال (الصاغ سالم) بأن مصر اقترحت بأن توزع المياه الفائضة مناصفة بين البلدين، ووافق الأزهري على ذلك خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة، إلا أنه منذ ذلك الحين سمعت مصر من الخرطوم بأن الأزهري لم يعد يوافق على هذا الاقتراح. وقد عزا صلاح سالم هذا التبدل إلى أن حكومة الأزهري تجابه مشاكل داخلية، وأضاف أن مصر لا تريد أن تتجاهل مصالح السودان، وليس لمصر أية رغبة لفرض أي نوع من السيطرة على السودان، وترغب مصر بأن تكون العلاقة المصرية مبنية على المساواة والمصالح المشتركة».

لقد شهدت الشهور الأخيرة في مهمة عوني عبد الهادي كسفير للمملكة الأردنية

---

(٢٠) في أعقاب انضمام العراق إلى حلف بغداد (الميثاق العراقي ـ التركي) زاد التقارب بين مصر وسوريا وانتهى بتوقيع اتفاقية للدفاع والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٥/٢/٢٨ نصت على معارضة سياسة الأحلاف وبدأ التحضير لإقامة القيادة العسكرية المشتركة والتعاون الاقتصادي، وانضمت السعودية في آذار/ مارس ١٩٥٥ للاتفاقية الثلاثية ودلت هذه أنها بمثابة تكتل دبلوماسي ضد انحياز العراق إلى حلف أجنبي.

(٢١) في آب/أغسطس ١٩٥٥ طالب نواب جميع الأحزاب في البرلمان بالاستقلال الفوري للسودان وجلاء جميع القوات الأجنبية عن البلاد، وبتاريخ ١٩٥٥/٨/١٦ اتخذت الدورة الطارئة قراراً بإلغاء الحكم الثنائي وجلاء القوات البريطانية عن السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ جلت القوات البريطانية والكتيبتان المصريتان عن السودان. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ اتخذ البرلمان السوداني بالإجماع قراراً يقضي بأن يصبح السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة ووافقت بريطانيا ومصر على هذا القرار.

الهاشمية في القاهرة، تصعيداً في توتر العلاقات بين البلدين، وقد يكون ذلك بسبب ما أشيع عن احتمال دخول الأردن الحلف التركي ـ العراقي[٢٢]. ونقلت بعض الصحف الأردنية الشائعات المتواترة وهذا ما دفع سعادة السفير إلى توجيه بيان إلى الصحف (من دون تاريخ) بعنوان: «لا يوجد عربي يقبل صلحاً مع إسرائيل ـ بيان من السيد عوني عبد الهادي سفير الأردن». يقول البيان: «ما زالت بعض الصحف المصرية تذيع من وقت إلى آخر أنباء عن ميل بعض الدول العربية إلى الكتلة الغربية، واتجاهها إلى تأييد سياسة الغرب، وقد طلعت علينا أخيراً بعض الصحف تشير إلى ضغطٍ قد وقع على الحكومة الأردنية، وكان سبباً لاستقالة الوزارة السابقة، مؤداه عزل الأردن عن الحكومات العربية وعقد صلح مع اليهود والانفراد بخطة غير متفقة مع سياسة الدول العربية في مجلس الأمن. وإني آسف كثيراً أن تذهب بعض الصحف المصرية إلى التشكيك في وطنية بعض الحكومات العربية، وإظهار رجالات العرب بين حين وآخر بمظهر لا يتفق والحقيقة ولا يتناسب مع القومية العربية، خصوصاً وأن من شأن هذا التشكيك أن يجعل الرأي العام في حيرة من أمره في الداخل، ويسيء إلى سمعة العروبة في الخارج، في الوقت الذي كان على الصحافة خاصة أن تتحرى الحقيقة في مثل هذه الأمور الخطيرة، وتدعم وحدة الأمة العربية بدلاً عن إشاعة الفرقة بين أبنائها».

ويمضي بيان السفير الأردني: «ولقد سبق أن أكد السيد توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن أن سياسة حكومته قد قامت على أساس لا صلح مع اليهود وأنها لن تتراجع مطلقاً عن الموقف الذي وقفه الأردن بالاتفاق مع الدول العربية بصدد النزاع المعروض حالياً على مجلس الأمن الدولي[٢٣]. وفيما يتصل بما قيل عن وجود ضغط أجنبي على الحكومة الأردنية، فقد أكد الرئيس عدم قيام مثل هذا الضغط، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم في تكليف السيد توفيق أبو الهدى تأليف الوزارة، فأكد تمكين السيادة القومية ورفض الحكومة الأردنية أي تدخل أجنبي يمس هذه السيادة والسير حسب ما تقتضيه مصلحة البلاد بالتآزر التام مع الدول العربية». وينتهي بيان السفير إلى القول: «هذه هي حقيقة الموقف في الأردن، وإني أستطيع أن أؤكد أنه لا يوجد شخص واحد أياً كانت مكانته يقبل أو يستطيع أن يتجه

---

(٢٢) كان من المفروض بوجه عام أن الأردن بصفته بلداً هاشمياً يتأثر بالنفوذ البريطاني، سيحذو حذو العراق ويكون من جملة الموقعين على حلف بغداد إلا أن الحكومات الأردنية لم تقم بعمل شيء في هذا الاتجاه.

(٢٣) الإشارة هنا إلى التوتر المتصاعد على خطوط الهدنة في جبهة قطاع غزة، وكان مجلس الأمن يوالي اتخاذ قراراته بهذا الشأن.

اتجاهاً مخالفاً لإرادة الأمة العربية التي لا تقبل أية تفرقة بين الحكومات العربية ولا صلحاً مع إسرائيل».

ويعيداً عن مهمته الرسمية كسفير عبر عوني عبد الهادي عن رأيه الخاص الواضح في موضوع الصراع مع إسرائيل، في رسالة بعثها إلى صديق أمريكي هو جون ماكلور (John E. Meclure) رداً على رسالة الأخير في ٩/١١/١٩٥٥ يذكره بأحاديثهما حول مشكلة (الساعة). يقول عوني: «لا يزال القلق يسود هذا الشرق العربي بفضل قيام دولة إسرائيل فيه، هذه الدويلة التي لا تزيد مساحتها على ثمانية آلاف ميل، بما فيها صحراء النقب، كما أن نفوسها لا يزيدون عن المليون ونصف. فهل ترى أيها الصديق من العدل أن تحاول دول الديمقراطيات إعطاء مثل هذه الدويلة أسلحة بحجة توازن القوى، تهدد فيه جميع الدول العربية مع العلم أن مساحة أراضي هذه الدول تبلغ ملايين الأميال وأن سكانها تزيد على الاثنين وأربعين مليوناً من النفوس؟ فهل هنالك أي عجب إذا ما حاول العرب والحالة هذه، أن يأخذوا السلاح من روسية أو من الشيطان للدفاع عن كيانهم؟ إني لا أشك بأنكم ستحاولون إنارة الطريق أمام المسؤولين في حكومتكم». وقد تكون هذه الرسالة هي آخر ما حرره عوني في القاهرة كسفير لدولته في مصر.

الفصل الرابع عشر

عوني عبد الهادي ومهمتان كبيرتان:

أ ـ وزيراً للخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية (عام ١٩٥٦)

ب ـ رئيساً للجنة القانونية في جامعة الدول العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)

في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ عاد عوني من القاهرة إلى عمان، وحتى قبل وصوله كانت الإرادة الملكية قد صدرت بتعيينه عضواً في مجلس الأعيان اعتباراً من ١/ ١١/ ١٩٥٥. وقد رافق وصول عوني إلى عمان تطورات خطيرة، فقد كان جيرالد تمبلر رئيس أركان حرب القوات البريطانية يزور عمان ليجري مفاوضات هدفها إقناع حكومة الأردن بالانضمام إلى (ميثاق حلف بغداد)[١]. وقد بادر عوني إلى إرسال كتاب إلى جلالة الملك حسين مستوضحاً، يقول عوني: «. . . اتصل بي حين حضوري إلى عمان في صباح اليوم أن هناك مفاوضات انكليزية ـ عربية، وقد رأيت من واجبي أن أكتب لجلالتكم هذه الكلمة أدلي فيها برأيي المتواضع بشأنها. إني لا أستطيع طبعاً أن أكوّن فكرة إيجابية كانت أم سلبية في الموضوع لعدم وقوفي على تفاصيل هذه المفاوضات، غير أني أرى أن تأمروا جلالتكم بإطلاع الدول العربية على تفاصيل المفاوضات قبل البت فيها، وللحكومة الأردنية بعد ذلك الخيار بالاصرار على ما ترتأيه، أليس أهل البيت أدرى بالذي فيه؟ هذا الرأي أقدّم بتواضع ولجلالتكم الرأي الموفق في جميع الأحوال».

اضطربت الأحوال في الأردن وفشلت مهمة تمبلر[٢] وتعاقبت الوزارات، وكتب عوني في مفكرته: «استقال المفتي في ١٤/ ١٢/ ١٩٥٥ وفي ١٤/ ١٢/ ١٩٥٥ كلف هزاع المجالي بتأليف الوزارة. استقال هزاع المجالي في ٢١/ ١٢/ ١٩٥٥ بناء على

(١) في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ خضعت عمان لضغط جديد حينما زارها الجنرال جيرالد تمبلر رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الامبراطوري الذي عُلم بأنه جاء يحث الأردن على الانضمام العاجل لحلف بغداد.

(٢) وحينما كانت الوزارة الأردنية على وشك أن تصل إلى قرار حوالى منتصف الشهر نفسه استقال وزراء الضفة الغربية الأربعة فعجل هذا بحصول أزمة وزارية وشكل في ١٥/ ١٢/ ١٩٥٥ هزاع المجالي وزارته وأدلى بتصريحات توصي بالمفاوضات مع بريطانيا لضم الأردن لحلف بغداد، وأثار هذا موجة من الاضطراب في البلاد وتعاقبت الوزارات وحل البرلمان في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٥ ولكنه أعيد في ٤/ ١/ ١٩٥٦ ولكن الاضطراب تصاعد وانتهى الأمر بحكومة سمير الرفاعي في ٩/ ١/ ١٩٥٦ إلى إعلان الأحكام العرفية.

إنذار الملكة زين له بالاستقالة، كما قالت لنا ذلك هي نفسها. وفي ١٩٥٥/١٢/٢١ حُلّ مجلس النواب، وعهد إلى إبراهيم هاشم بتأليف الوزارة ثم تعاقبت الوزارات».

في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ عرض سمير الرفاعي رئيس مجلس الوزراء على عوني الاشتراك بالوزارة، فقبل مبدئياً ولكنه عاد فعدل عن ذلك، وبعث إلى الملك من أريحا في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ رسالة يقول فيها: «اعلمني دولة سمير الرفاعي رئيس الوزراء بالرغبة الملكية السامية في اشتراكي بالوزارة. وقد كنت أعربت لدولته، على الفور وبدون تردد عن اعتزازي بثقة جلالتكم الغالية وأبلغته بصدوعي للأمر. إنه لم يكن في مقدوري حينذاك، وأنا التواق لخدمة جلالتكم أن أعود إلى نفسي في الحال وأرى ما إذا كنت أستطيع قضاء موسم الشتاء كله في عمان وتحمّل برده القارس، بعد أن أصبت في الصيف الماضي بذات الرئة الخطرة، وهو مرض حفظ الله جلالتكم من كل أذى، يدعوني إلى اتقاء البرد مدة عام كامل. وقد رأيت بعد أن بحثت الحالة ملياً، أن أترك الأمر من أوّله، خشية التأويلات والتفاسير المغرضة، إذا اضطررت إلى تركه آخر الأمر مرغماً. هذا يا صاحب الجلالة عذري في الإحجام بعد الإقدام، راجياً استمرار عطف ورضى جلالتكم ومؤكداً إخلاصي وولائي لذاتكم الملكية السامية». وبعث برسالة مشابهة إلى رئيس الوزارة سمير الرفاعي مبدياً أسفه الشديد لعدوله عن السفر إلى عمان حسب الاتفاق للاشتراك في الوزارة، ويقول: «... ولقد كنت أبلغت دولتكم على الفور قبول التكليف شاكراً، لا سيما وأن الظروف الحاضرة، لا تسمح بالتردد في القبول، غير أنه بدا لي بعد ذلك أنني تسرعت بالقبول». وأورد عوني بعد ذلك في رسالته لدولة الرفاعي ما كتبه للملك عن سبب امتناعه عن قبول المنصب. وأنهى رسالته بالقول: «وأنا لا زلت أعاني آثار المرض القوي الذي ألم بي في الصيف الماضي وما انتابني من مضاعفات على أثره».

وكان عوني في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٦ لحضور مؤتمر المحامين العرب حين بلغه تعريب الجيش الأردني[٣]، وبعث بواسطة السفارة الأردنية في القاهرة برقية إلى جلالة الملك حسين يقول فيها: «كان لتعريب جيشنا في العالم العربي رنة فرح عظيمة وصفق مؤتمر المحامين طويلاً جداً لجلالتكم على خطوتكم المباركة، وفق الله جلالتكم في خطواتكم الجديدة المتلاحقة وأدامكم ذخراً للعرب».

(٣) الإشارة هنا إلى إقدام الملك حسين بحركة مفاجئة في الأول من آذار/مارس على عزل قائد الجيش العربي جون باغوت غلوب (مع اثنين من الضباط البريطانيين الكبار) وأمر بإخراجه من البلاد على الفور، ثم عين في الوقت نفسه ضابطاً من الضباط العرب الجنرال راضي عباب في المنصب الذي شغر بعزله، فحصل هذا القرار للملك شعبية هائلة تم التعبير عنها بمظاهر الفرح. على أن ذلك لم ينجم عنه فسخ الحلف مع بريطانيا.

وفي تموز/يوليو ١٩٥٦ اشترك عوني في وزارة إبراهيم هاشم وزيراً للخارجية، ومع أن الفترة التي أعقبت تسلمه الوزارة كانت فترة متلاحقة الأحداث، ومشحونة بالتوتر، إثر تأميم مصر لقناة السويس، كما أنها شهدت تحركات عربية نشطة تحسباً لتطورات تالية خطيرة[٤]، إلا أن أوراق عوني لا تحوي إلا القليل، منها الكتاب (المكتوم جداً) الذي وجهه إلى صلاح البيطار وزير الخارجية السورية يشير فيه إلى محادثاته (أي عوني) في لبنان في موضوع الاتفاق العسكري بين سورية ولبنان، وأنه استوضح من الحكومة اللبنانية عن معنى عبارة «في حالة هجوم مفاجىء على نطاق واسع من شأنه أن يهدد الارتباط بين الجيشين»، وهي العبارة التي وردت في المشروع المقترح من قبل لبنان بدلاً من مشروع البند الرابع السوري، ويضيف عوني في كتابه (المكتوم جداً) بأنه تلقى الجواب التالي: «إن العبارة الواردة في نص مشروع الاتفاق العسكري السوري ـ اللبناني ـ في حالة هجوم مفاجىء على نطاق واسع من شأنه أن يهدد ارتباط الجيشين ـ يقصد فيها القيام بأعمال حربية بالمعنى العسكري لهذه الكلمة وليس باعتداءات محدودة النطاق كما جرى حتى اليوم، وأن يكون من شأن هذه الأعمال فصل القوات اللبنانية عن القوات السورية بطريقة التوغل بين القوتين».

وشارك عوني عبد الهادي، بصفته وزير خارجية الأردن، اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية (على مستوى وزراء الخارجية) لبحث تطورات أزمة القنال[٥]، وكتب في مفكرته بعض ما دار في هذا الاجتماع: «فصّل محمود فوزي تاريخ قصة القنال وأكد بأن مصر لن تقبل أي مشاركة في إدارة شركة القنال، وأنها، أي مصر، لا تطلب من أية دولة عربية أن تعتنق هذه السياسة إذا كانت تخالف سياستها». وقد سجل عوني في مفكرته ما قاله هو، أي عوني: «إنه يعزّ علي أن أسمع من وزير خارجية مصر مثل قوله الأخير، وأشرت هنا بقوة، إلى ارتباطنا بسياسة مصر وأكدت بأنه مهما كانت آراؤنا في الموضوع، فنحن نرى الوحدة العربية أقوى من كل شيء آخر، وإننا سوف نؤيد مصر في كل الأحوال. وقد أيد كلامي هذا جميع الممثلين».

ويتابع عوني الكتابة في مفكرته عن مداولات اللجنة السياسية «. . . لقد كان

---

(٤) كان رد فعل الغرب على التأميم عنيفاً فقناة السويس ممر دولي مائي حيوي وكانت الشركة التي أدارتها منذ قرن تقريباً تعمل بطريق التعاقد مع مصر وقامت في الغرب موجة من الغضب في فرنسا وبريطانيا حفاظاً على مصالحهما. كما كانت واشنطن تزعم أن التأميم اعتداء صارخ على القانون وكان البحث عن ذريعة للهجوم على مصر في الحجج التي أوردها الإنكليز والفرنسيون في غضون الأشهر الثلاثة من المفاوضات.

(٥) حضر العراق هذا الاجتماع.

من رأي السويدي (وزير خارجية العراق) أن تقبل مصر التعاون مع الغرب مؤكداً بأن التعاون بين الدول لا يمس الاستقلال، وقال بأن الخلاف عميق ولكن باب المفاوضة غير مغلق، ورأى أن تثابر مصر على المفاوضة، وإن لم تنجح فعليها أن تعرض الأمر على هيئة الأمم. وقال الشيخ يوسف ياسين (السعودية): (إن المناقشات لا تعني عدم الاتفاق والبحث المهم في نظره كيف التوصل إلى فتح باب المفاوضة مع الغرب، وقال إنه من سبق الحوادث عرض حلول القضية منذ الآن). وقال ممثل اليمن: (أنا أؤيد عوني بك بأننا في النهاية مع مصر شاءت مصر ذلك أم أبت)، وقال (أنا لا أرى مانعاً من البحث في حلول، فهذا لا يقيد أحداً، وأنا مع ذلك أؤيد من الآن مذكرة جمال عبد الناصر الأخيرة تأييداً شاملاً. نحن اليمن يهمنا كثيراً حلّ هذه القضية لأنه على حلها يتوقف حل قضايا اليمن). وقال ممثل ليبيا: (نحن نؤيد عوني بك إذا كان القصد من حضورنا هنا تأييد مصر فقط، فأنا أعلن بأن الجميع يؤيدها ولا يبقى لنا إلا أن نذهب إلى بلادنا، ولكني أرى أنه من مصلحة الجميع أن يبحث في اقتراحات وحلول، وإلا فلا يكون لاجتماعنا هنا أي معنى). وقال ممثل لبنان: (أكرر التأييد ولكن المهم أن نبحث ونرى أين المصلحة)».

وتابعت مفكرة عوني تسجيل ما قاله ممثلو الدول العربية: «قال وزير خارجية مصر: أنا أحمد لعوني بك تأييده في جميع الأحوال، ولكني أقول له إنه خير لنا أن نختلف على الحق من أن نجتمع على باطل، وقال إن مقارنة توفيق السويدي بين (بناما) وقناة السويس مقارنة غير صحيحة، ولا مأمونة النتائج، وقال لا يجوز أن تأتي النتائج قبل المقدمات. الحكومة المصرية أعلنت قبول التفاوض. . . على أساس: حرية الملاحة، انتظام العمل بشكل فعال، عدم استغلال الرسوم. فإذا بحثنا اليوم بكل نقطة خرجنا بآراء كثيرة، مصر لا تبحث اليوم عن تقديم قضيتها لهيئة الأمم، وإن كانت لا تخشاها مثل انكلترا التي لا تستطيع أن تؤمن الثلثين، ونحن اليوم متمسكون بحقنا ونرجو حلاً سلمياً، ثم نحن نرى متى وكيف نتقدم للأمم المتحدة عند اللزوم». وسجل عوني ما قاله صلاح البيطار (وزير خارجية سورية): «يتراءى لي أننا لسنا متفقين تماماً وذلك على ما أعتقد لأننا لسنا متعمقين في الموضوع. اسمحوا لي أن أعرض رأي حكومتي وشعبي الذي هو رأيي أيضاً. وهذا الرأي هو: أن سياسة مصر سياسة حكيمة، هي تطلب الحل السلمي، العرب أقوياء وأقوى شيء لديهم هو ضعف حجة الغرب. قضية القنال هي جزء من قضية الاستقلال. فوق ذلك عندنا جيوش عربية ولدينا استعداد للدفاع عن الاستقلال حتى لو غُلبنا. . . ستكون لنا قوة جديدة. كنت خالفت أمس فكرة تأليف لجنة فرعية خشية أن يفهم أن بيننا خلافات في الرأي، هنالك طريق واحد للتخلص من الحرب وهو الاستسلام، والطريق الثاني للتخلص من الحرب هو التضامن الفعلي لا القولي».

وإثر انتهاء جلسات اللجنة السياسية في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ بعث وزير خارجية الأردن ـ عوني ـ برقية من مبنى الجامعة العربية في القاهرة إلى الملك حسين جاء فيها: «انتهت اللجنة السياسية الليلة من بحث مشكلة القنال وقررت تأييد مصر بالدعوة إلى هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة ورفض مشروع إيدن (الذي يدعو إلى تأليف هيئة مستعملي القنال)[٦]، واستنكار ضغط الدول الغربية الاقتصادي والسياسي والعسكري ضد مصر والالتجاء إلى هيئة الأمم عند استحالة الوصول إلى اتفاق سلمي». وأضاف عوني بخط يده ملاحظة على البرقية: «لم يُذكر بهذه البرقية تأييد المذكرة التي تقدمت بها مصر إلى مجلس الأمن».

مهمة أخرى قام بها عوني، بصفته وزيراً لخارجية الأردن هي المباحثات التي جرت مع أركان الحكومة العراقية في قصر الرحاب في بغداد خلال ستة أيام (٢٦ أيلول/سبتمبر ـ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦) لبحث قضية مساعدة العراق العسكرية للأردن في حالة وقوع اعتداء إسرائيلي مسلح يعرّض سلامة أراضيه لخطر الاستيلاء. وسجل عوني في أوراقه الخاصة النقاط الرئيسية لما دار في هذه المباحثات: في اليوم الأول في ٦/٢٦ الأربعاء ـ اجتماع الساعة السادسة في بيت نوري:

«ـ عدم إمكان إرسال الفرقة والأسباب.ـ الحدة ضد علي أبي نوار[٧] وعدم إمكان وضع الجيش تحت إمرته. ويجوز أن تكون علاقة الجيش مع القيادة وليست مع رئيس الأركان.ـ متى يمكن إرسال جيش إلى الأردن.ـ هو يعتمد على وعد تموين جيشه، إذا أخذ وعداً بذلك .ـ ولكن بحث الموضوع لن يكون إلا بواسطة الأردن .ـ ضرورة الدخول ببحث المعاهدة .ـ قول بعضهم إن ذلك يخلق تمبلر من جديد، ويرى فخامته أن الأمر مختلف، هناك حلف جديد، وهو بحث معاهدة قائمة.

(٦) لم تنجح محاولات فرنسا وبريطانيا للحصول على موافقة أمريكية على استخدام القوة ضد مصر، وقدمت واشنطن مشروعاً جديداً لحل الأزمة يتضمن إنشاء (جمعية للمنتفعين من القناة) مهمتها تحصيل رسوم المرور لحساب الدول المشتركة فيها. وعقد في لندن لهذا الغرض مؤتمر استمر من ٩/١٩ حتى ١٩٥٦/٩/٢٣ وأسفر عن فشل المؤتمرين في الاتفاق على طريقة تحصيل الرسوم وكيفية إلزام شركات الملاحة بتسديد الرسوم لجمعية المنتفعين. وتقدمت فرنسا وبريطانيا بشكوى لمجلس الأمن ولم يستطع مجلس الأمن الوصول إلى قرار يؤيد قرار مؤتمر لندن فقد اصطدم بالفيتو السوفياتي. واستمرت بعد ذلك إجراءات إنشاء جمعية المنتفعين من القناة ووافقت بريطانيا على اقتراح مصر بالتفاوض في جنيف من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة... وكانت الموافقة خداعاً دبلوماسياً من بريطانيا وفرنسا.

(٧) بعد إقالة غلوب صرف من الجيش العربي جميع البريطانيين وعهد لجميع الصلاحيات فيه إلى الضباط الأردنيين وفي ١٩٥٦/٥/٢٤ عين رئيس (الضباط الأحرار) علي أبو نوار رئيساً لأركان الجيش.

ـ نصيحة مباشرة إلى جمال بعدم التزام الشطط والعمل على حل قضية فلسطين قبل كل شيء ـ. وكان من الممكن تأجيل مسألة القناة سنتين أو ثلاث سنوات أخرى. ـ وعلى الأقل قبول الشروط مؤقتاً ـ. يستحيل على الغرب أن يترك سورية تتوغل في هذه البلاد والبلاد العربية غير كورية ـ. وإذا ما ركب جمال رأسه فسوف يقضي على جيشه وهذا أمر يضرّ العرب كثيراً ـ. جميع الذخائر التي عند الدول هي لتمرين جيوشهم لمدة لا تزيد على خمس سنوات، وفي حالة الحرب توسّع الدول أعمال المصانع ـ. موقف السعودية من مصر، زيارة الأمير زيد وعبد الله ـ. قابلوا بلطمة منها... لن تكون حرب ـ. فكر الانكليز مرة بسحب إعانتهم للأردن».

واستكمل عوني تسجيل أهم ما دار في محادثات بغداد يوم ٩/٢٧ الساعة ١١ في وزارة الدفاع:

«ـ تحدث فخامته (نوري السعيد) عن مباحثات سرسنك مع صلاح سالم وأكد بأن صلاح سالم كان متفقاً تماماً (معنا) حينذاك، خصوصاً وأنه وافق على قبول مصر بالعمل (معنا) على تسوية قضية فلسطين والاتفاق مع الغرب على سياسة واحدة ـ وقد طلبتُ (أي نوري) أنا الاجتماع بجمال عبد الناصر واجتمعت به في ١٥ سبتمبر وأقمت في مصر ٣ أيام وقال إن جمالاً لم يبد اعتراضاً على الاتفاق مع الغرب، غير أنه علّق أمر الاتفاق إلى نهاية الجلاء قائلاً إن المصريين لا يوافقون على أي اتفاق قبل أن يشعروا بأن الجلاء أمر حقيقي واقع. ولما قلت (أي نوري) له: ولكن ماذا أصنع أنا في هذه الفترة، وأنا في حاجة إلى سلاح ولا يمكنني أخذ هذا السلاح بدون الدخول معهم بحلف؟ وقلت: دعني أنا اتفق معهم ويبقى الباب مفتوحاً لكم. وكان في النية أن يزوره رئيس حكومة تركية وأنا (نوري) بعد ذلك، ولكن حصل حادث محاولة اغتياله (عبد الناصر) بالاسكندرية[8] وانشغاله بجمعية الإخوان المسلمين، وطلب من رئيس تركية تأجيل الزيارة.

«ـ ثم عاد (أي نوري) إلى موضوعنا فقال إنه اتصل اليوم بسفير بريطانيا وأطلعه على ما قلت (أي عوني) له من تخوف الأردن من عدم لقاء أية مساعدة منهم إذا ما هاجمه اليهود، كما أطلعه على مخاوف العراق من نفاد الذخيرة إذا امتنعت بريطانيا من تموينه بما يلزم عند اللزوم في حالة ذهابه للأردن للدفاع عنه. وطلب أن يسأل حكومته فيما إذا كانت تتعهد للعراق بتموينه بما يلزم من الذخائر في حالة هجوم

(٨) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ أثناء الاحتفال الشعبي في الاسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر قام أحد جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة فاشلة لاغتيال جمال عبد الناصر.

اليهود على الأردن. وقال لي (لعوني) أنا أريدك أن تبقى هنا إلى حين حضور الجواب .ـ أكد نوري بأن العراق لن يكرر غلطته في عام ١٩٤٨ وأنه لن يعرّض جيشه للفشل، لذلك أراد أن يستوثق من الأمر في مدة وجودي هنا .ـ وقال إنه سأل السفير الأمريكي أن يستوثق من حكومته عن موقفها فيما لو هبّ الجيش الإسرائيلي لمهاجمة الأردن، في حالة دخول الجيش العراقي الأراضي الأردنية .ـ وأكد نوري أنه هو يطمئن كل الإطمئنان لوعود بريطانيا وأميركة في موقفهما من الأمرين المذكورين. ـ وقال إنه أعلم السفير الإنكليزي عن عدم اطمئنان الأردن إلى أن انكلترا ستنفذ المعاهدة البريطانية ـ الأردنية في حالة اعتداء إسرائيل على الأردن».

وتابع عوني التسجيل في مفكرته لوقائع اجتماع يوم ٩/٢٧ من الساعة الثامنة إلى العاشرة مساء في قصر الرحاب بحضور جلالة الملك وسمو الأمير عبد الإله ونوري السعيد ونائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان وعبد الله بكر ويوسف الكيلاني: «ـ تحدثنا عن السياسة العربية قبل أربعين سنة أو بالأصح ٣٦ سنة، ثم طلب مني البحث عن سياستنا الحاضرة .ـ شرحت وضع الأردن الحاضر .ـ عدم اقتدار الجيش مع الحرس الوطني على صد العدوان .ـ قلق أهالي الأردن من الحالة الراهنة .ـ المهم العمل لإدخال شيء من الطمأنينة في النفوس .ـ وقلت لهم أنا لا أطلب منكم الشيء اللازم لنا كمساعدة لأني أعتبر الأردن والعراق بلاداً واحدة وعلى أهالي البلدين المدافعة عن بلادهم .ـ تكلم نوري عن تاريخ قضية الأردن، كيف سلخت عن سورية ولبنان وكيف كانت سياسة الأمير عبد الله فيها، وكيف عمل في آخر أيامه على توحيد البلدين العراق والأردن .ـ ثم كيف قامت سياسة توفيق أبو الهدى ومن لفّ لفّه على تفريق الكلمة، وإثارة الضغائن بين العائلتين الهاشميتين، ثم كيف تدار اليوم السياسة الأردنية ومن يتحكّم فيها، وكيف أن رئيس الجيش يعمل من عندياتّه بدون حساب للحكومة وعنده الدليل على ذلك .ـ وافقْت على ما قاله نوري بصورة عامة .ـ قلت إن الأردن مرت بأدوار مختلفة، كانت تعتمد قبل كل دولة أخرى على العراق، ثم جاءت قضية الاتحاد ومحاولة الملك عبد الله، وبعده لعبت المملكة العربية السعودية دوراً جديداً واستغلت الوزارات الأردنية بحجة المحافظة على العرش.

«ـ ثم جاء دور حلف بغداد ودعاية جمال عبد الناصر، جرائده وصوت العرب، ودسّ العناصر المعلومة، واختُتمت هذه الدعايات بقضية تمبلر .ـ والآن لنا قضيتان: قضية المدافعة عن الكيان وقضية المدافعة عن الحدود، فالقضية الأولى: لنوري باشا رأي فيها وهو قد راجع بخصوصها سواء بريطانيا وأميركة والباكستان. الأولى من أجل مواصلة الإمداد بالذخائر، والثانية، أي أمريكا معرفة رأيها في حالة دخول الجيش العراقي أراضي الأردن، والثالثة للاشتراك معها بالمدافعة عسكرياً عن الأردن.

ـ أما القضية الثانية: المدافعة عن الحدود، فقد بحثنا فيها طويلاً، وبحث نوري عن ضعف بل عن عدم إمكانيات العراق في الحالة الحاضرة لمد المعونة. وأشار إلى أن العراق سبق أن دفع ٤٠٠ ألف دينار، والدول الباقية لم تدفع مثل هذا المبلغ. وبحث طويلاً وكان يتكلم في كثير من العصبية الظاهرة .ـ كنت أقول أنا (عوني): إنني لم آت لطلب المساعدة وإنه ليمس بكبريائي استعمال مثل كلمة (المساعدة)، وإنما جئت لأقول لكم إنه من واجبكم المدافعة عن كيان بلادكم، وإنني لا أعترف بوجود حدود بين العراق والأردن على آخر ما بهذا المعنى، وكنت أتكلم في شيء من العصبية أيضاً. ومما قلته بدافع من الغيرة إني لا أستطيع أن أعود وأقول للناس هناك إن مصر والسعودية وسوريا يساعدون الأردن والعراق لا، سيقول الناس الذين يتأثرون بدواعي الدعايات إن الإنكليز هم الذين أشاروا على العراق بعدم الدفع».

وجرى الاجتماع الأخير في قصر الرحاب مساء ٩/٢٩ الساعة السابعة، وذلك بحضور جلالة الملك وسمو الأمير عبد الإله والسفير البريطاني والسادة عبد الله بكر ويوسف الكيلاني والسفير العراقي بالأردن وعبد الله زريقات ودولة أحمد مختار بابان. وسجل عوني في مفكرته أهم النقاط التي جرى البحث حولها:

«ـ تكلم فخامة نوري عما كان طلبه من السفير البريطاني في الحالتين: حالة دخول الجيش العراقي للأردن للدفاع لا للهجوم، وحالة احتياج العراق للذخائر، وما هو موقف الحكومة البريطانية في الحالتين؟ .ـ أجاب السفير بأنه تلقى تعليمات حكومته في الموضوع ونقل إلينا ملخص نص هذه التعليمات، وقال أما فيما يتعلق بالأردن، فالسفير هناك سيقدم البيان وطلبت (أي عوني) من نوري أن يسأله فيما إذا كانت حكومته تجيزه بأن يكتب هذا البيان ويعطيه للرئيس نوري موقعاً منه، فطلب مني نوري أن أسأله أنا، ففعلت وقلت أنا أطلب لا لأني أخشى... ولكن لأني أخشى الالتباس. وقلت إن البيان هذا هو المهم عندي .ـ أجاب بأنه سيسأل حكومته فيما إذا كانت تجيزه ولكنه لا يسمح أن يبدي أي شك في نيات حكومة جلالته. ـ قلت (عوني) أنا لا أتكلم عن نفسي ومعتقداتي ولكني أنقل وقائع وأقول لكم شعور الناس في الأردن، ولماذا لا تنظرون إلى الحالة الراهنة، وإني أرجو السفير البريطاني أن يتقمص روح العربي هناك ويلمس شعور الناس عندما يرى حالة اللاجئين في الخيم .ـ وقلت إن الناس هناك يخشون أن تزداد الخيم فيما لو استولى اليهود لا سمح الله على أراضٍ جديدة .ـ وهنا قال سمو الأمير (عبد الإله): أنا أفهم التخوف من زيادة عدد الخيم في البلاد العربية (وهنا ترك السفير المحل) .ـ عدنا إلى بحث تمويل الحرس الوطني وأطلعتهم على ما أطلعته عليه في محاضر جلسات الرياض (؟) التي تتلخص في الأمرين الآتيين: **الأول**: قرار تأييد المعونة التي اشترك في تقديمها مصر والسعودية وسوريا بمبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية أي ٢,٥ مليون جنيه

مصري وترك أمر الاشتراك في هذه المعونة إلى كل من العراق ولبنان إذا رغبتا. **الثاني**: الاتفاق على دفع مبلغ ٣٦٠ ألف جنيه سنوياً لمدة خمس سنوات. وعلّق ممثل العراق وممثل لبنان القبول على موافقة حكومتيهما. واتفق بناء على اقتراح الشيخ يوسف ياسين بأن تعين لجنة تعاونية للإشراف على شراء اللوازم والمهمات وتفضيل المنتجات المحلية لكل دولة إذا كانت أسعارها أرخص من أسعار السوق، والإشراف على الانفاق».

وفي نهاية المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الأردني (عوني عبد الهادي) مع المسؤولين العراقيين في بغداد صدر بيان عن الحكومة العراقية جاء فيه: «جرت في بغداد بين ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ و١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ مداولات ودية وصريحة بين المسؤولين العراقيين ومعالي وزير خارجية الأردن تبودلت خلالها وجهات النظر بين الطرفين حول مساعدة العراق العسكرية للأردن في حالة وقوع اعتداء إسرائيلي مسلح يعرّض سلامة أراضيه لخطر الاستيلاء، فأكدت الحكومة العراقية ما سبق أن أعربت عنه من عزمها للدفاع عن الأردن بموجب معاهدة التحالف العراقية ـ الأردنية التي ضمّت بنودها ذلك، وإن المباحثات الفنية جارية الآن في الأردن بشأن ذلك من قبل ممثلي الحكومتين العسكريتين، وقد أعرب معالي وزير الخارجية الأردنية عن استعداد حكومته لتسهيل قيام العراق بالتزاماته تلك. لقد سبق للحكومة العراقية أن قامت بإجراءات تسهيل أمر المعاونة المنشودة واختصار مدة التحشد، مما تكبدت من جرائه مبالغ جسيمة، فضلاً عن أنها قائمة باتخاذ ما يقتضي لفتح اعتماد بالمبالغ الإضافية اللازمة في حالة استخدام قواتها في الأردن عند الضرورة، تلك المبالغ التي تقدر بعدة ملايين من الدنانير علاوة على ما هو مخصص في ميزانية الجيش للسنة الحالية. ويتضح من ذلك بأن الحكومة العراقية قد انفردت في تحمل تلك المسؤوليات لوحدها».

يتابع بيان الحكومة العراقية القول بأنه «بصرف النظر عما قررته الجامعة العربية والتزمت به الحكومات الأعضاء من وجوب تقديم حصص لمعاونة الحرس الوطني، قامت تحقيقاً لهذه الغاية بمنح مساعدات مالية هي أضعاف حصتها، وهي لا ترى نفسها ملتزمة بغير ما يتفق عليه بينها وبين الحكومة الأردنية من وقت إلى آخر. ورغبة في إدامة الحرس الوطني وتنظيمه على أسس عسكرية صحيحة تضمن استمراره كأداة عسكرية فعالة لأغراض الدفاع، رؤي أنه من الضروري تنظيم ميزانية تساهم فيها الدول العربية منظمة على أسس عسكرية واضحة ومن قبل هيئة عسكرية مشتركة، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار إمكانيات الأردن الواقعية لأغراض تعيين حجم القوة بصورة عامة، وعلى أن يجري الصرف على الحرس الوطني من قبل تلك الهيئة العسكرية المشتركة والتي تمثل الدول المساهمة في ميزانيته».

وقد أبلغ السفير الأمريكي في بغداد رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد «موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وتأييدها لخطة العراق إسناد الدفاع عن الأردن واجتياز الجيش العراقي للحدود عند الحاجة لغرض الدفاع». نقل ذلك إلى عوني (وزير الخارجية الأردنية) القائم بأعمال السفارة الأردنية في بغداد في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

وقد بعث عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردنية في أعقاب الزيارة إلى بغداد وما رافقها وتلاها من مباحثات، رسالة رسمية في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٦ إلى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية بالنيابة. تستعرض الرسالة مقدمات الزيارة وما أسفرت عنه من نتائج «على أثر اعتداءات إسرائيل المتكررة على الحدود الأردنية في الآونة الأخيرة وظهور ما يدل على احتمال تطور هذه الاعتداءات إلى عدوان واسع النطاق يغير من وضع الأردن، وقيام حضرة صاحبي الجلالة الملك فيصل والملك حسين المعظمين باستعراض الحالة والوضع استعراضاً دقيقاً، رأيتم فخامتكم أن تدعوني إلى بغداد للتشاور في الموقف واتخاذ ما ينبغي اتخاذه من إجراءات عاجلة درءاً للخطر الكبير. ولدى حضوري جرت مباحثات مستفيضة استغرقت عدة أيام حول موضوعين اثنين: **الأول** مساعدات العراق المالية للحرس الوطني، والثاني المساعدات العسكرية. وقد حضر بعض هذه المباحثات حضرة صاحبي الجلالة والسمو الملكي فيصل والأمير عبد الإله المعظمين وبعض كبار رجالات الدولة العراقية. وكان من نتيجة هذا كله إقراركم مبدأ إرسال قوة عسكرية عراقية إلى الأردن للاشتراك مع الجيش الأردني في الدفاع عن البلاد تنفيذاً لمعاهدة الأخوة والتحالف العراقية ـ الأردنية، وقد تفضلتم فخامتكم بالعمل في الحال في رفع جميع العراقيل التي تعيق هذا الأمر. وجرى بعد ذلك الاتصال الرسمي بين فخامتكم والجانب البريطاني حول اعتبار دخول القوة العراقية للأردن لغرض الدفاع المحض لا للاعتداء، وقد أيدت الحكومة البريطانية هذا الاعتبار تأييداً كتابياً رسمياً، وتعهدت تبليغ إسرائيل وجهة نظرها هذه وتقديم ما لديها من عتاد حربي ثقيل ومواد ثقيلة وذخائر مختلفة مما هو موجود لديها في الأردن، وعند نفادها تأتي من الخارج بما يلزم من هذه الأعتدة المختلفة. وقد وعدتم فخامتكم أيضاً بأن تعتمدوا موازنة مالية إضافية كافية لتسد النفقات الضرورية اللازمة للقوة العراقية التي ستأتي إلى الأردن.

«ويوم ١٤/ ١٠/ ١٩٥٦ شرّف عمان حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله ويمعيته صاحب الفخامة جميل المدفعي وصاحب الدولة أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء وصاحب المعالي عبد الله بكر وصاحب السعادة الجنرال وفيق عارف رئيس أركان حرب الجيش العراقي، وجرت في الحال مباحثات بينهم وبين حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم والحكومة الأردنية حول هذا الموضوع كله،

وقد أبدى الجانب العراقي رغبة الحكومة العراقية بتقديم المساعدات العسكرية تنفيذاً لمقتضى المعاهدة، وطلب أن تقدم الحكومة الأردنية طلباً إلى الحكومة العراقية بأن الوضع الأردني على الحدود يقتضي تنفيذ هذا كله بأسرع وقت ممكن. وقد اجتمع مجلس الوزراء الأردني على الأثر وبحث في كل هذا بحثاً نهائياً وطلب إليّ أن أقدم إلى فخامتكم باسم الحكومة الأردنية هذه المذكرة التي تفي بالإجراءات الرسمية، وطلب تنفيذ ما اتفق عليه في هذا الصدد. وإني أتشرف بالقيام بهذا كما بسطت في هذه المذكرة، أرجو أن يلقى هذا الأمر من الحكومة العراقية العناية العملية السريعة درءاً للخطر الداهم وحفظاً لكيان البلاد وخدمة للأمة العربية الكبرى والوطن العربي الكبير».

وقد شاء عوني أن يبعث إلى نوري السعيد رسالة أخرى، في التاريخ ذاته، ذات طابع شخصي، يعبر فيها بصراحة عن شكره وعتابه معاً. يبدأ رسالته بالتذكير بماضٍ جمعهما معاً، يقول عوني في رسالته: «أما بعد فإني أرغب في أن أبدأ بشكر فخامتكم شكراً جزيلاً على ما حبوتموني به مدة الستة الأيام التي قضيتها في بغدادنا العظيمة من حفاوة وإكرام. ولقد كان شعوري دائماً أنكم بهذا الفضل نحو شخصي، إنما قدّمتم الإكرام إلى عاهل الأردن المعظم والغرض السامي الذي من أجله قَدِمت بغداد. وبعد كل حساب، فأنت الصديق القديم بعهده ووده. وقد حظيت بشرف المشاركة معه في هذا المضمار القومي ثلث قرن أو ما يزيد، لخدمة الوطن العربي الكبير، وإنني لا أزال أذكر باعتزاز الجهود الكثيرة التي بذلتموها بذل المجاهد المؤمن الصادق في سبيل الحيلولة دون تجزئة بلاد العرب، يوم تضافرت وعمدت دول الغرب على هذا بوضع بعض البلاد تحت الانتداب الفرنسي وبعضها الآخر تحت الانتداب البريطاني. ومن ينكر الآن يا سيدي الأخ، أنكم كنتم دائماً في طليعة الرؤوس العاقلة، العاملة على استعادة بلادنا حريتها وتمكينها من نيلها استقلالها، وإنكم تهدفون الآن، إلى تحقيق الوحدة الشاملة التي هي أمنية العرب الكبرى وطريق خلاصهم وسبب تمكنهم من الدفاع عن كيانهم في حاضرهم ومستقبلهم. إن تاريخ فخامتكم، يا سيدي الأخ هو أغنى من أن أنوّه بما يحفل به من عمل وبذل وفداء، ولكني لا يسعني وأنا أخاطب أخاً هذا ماضيه، إلا أن أعتقد أن المكانة التي يشغلها في خدمة الأمة العربية هي ضمان قوي لجمع كلمتها وسد ثغراتها، والأخذ بنصرة قضاياها، وأحرى بقضية الأردن أن تكون في مقدمة هذه القضايا لأن الأردن بوابة العرب، وهو في وجه العدو على أطول ما ترى من حدود».

وينتقل عوني بعد هذه الكلمات المعبرة عن حقيقة مشاعره نحو نوري السعيد وشواغلهما بالقضية العربية المشتركة، إلى شرح ما دار من حديث بعد عودته من بغداد، مع جلالة الملك حسين فيقول: «لقد تشرفت فور عودتي من بغداد بأن

عرضت على مسامع مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم ما جرى من أحاديث في الاجتماعات التي عقدت، فعقد بعضها برياسة حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم وحضرها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله وفخامتكم وبعض كبار الشخصيات في العراق، وعقد بعضها الآخر برياسة فخامتكم. ووضعت صورة هذا كله بين يدي جلالته فأبدى جلالته ارتياحه السامي إلى ما يبديه العراق الشقيق من رغبة في الدفاع عن حدود الأردن التي هي، كما قال جلالة الملك فيصل المعظم، حدود العراق، والدفاع عن الأردن دفاع عنها، إلا أن جلالة الملك حسين المعظم، ولا أخفي على الأخ الكريم، كان يرجو أن يلقى من العراق خطى عملية أوفى وأوسع في مساندة الأردن من الوجهتين العسكرية والمعونة المالية. وكان يثلج صدر جلالته أن يرى الجيش العراقي أخذت تظهر بوادر تحركه نحو الحدود المشتركة، ثم نحو الأراضي الأردنية واتخاذ ما ينبغي اتخاذه في أثناء ذلك من أسباب سياسية ومالية تعضيداً للأردن. ذلك لأن العدو المتحفز لن يتوانى لحظة واحدة عن الانقضاض على الأردن عندما تسنح له الفرصة، وهذه الفرصة قد تكون قريبة جداً. وكان يرجو جلالته ويأمل من جهة أخرى، أن يكون العراق الشقيق الأخ السباق في تقديم المعونة المالية اللازمة إلى الحرس الوطني المرابط على حدود الأردن البالغة مئات الكيلومترات، لا أن يتخذ موقفاً لا يتلاءم مع ما قرره مؤتمر الرياض العسكري، ثم يذهب بعد ذلك إلى الانفراد بتقديرات تقضي إلى تخفيض ما قرره هذا المؤتمر من المقررات الرامية إلى زيادة الحرس الوطني وتقويته، كما أن انفراد العراق في هذا الأمر لا يمنع أن ينشأ عنه ما يؤدي إلى إضعاف الصفوف وفي هذا ما يضر الأردن خاصة».

ينهي عوني رسالته الشخصية إلى نوري السعيد بالقول: «هذا يا فخامة الأخ، ما أرى من الواجب أن أبينه مما لمسته من آراء عاهلنا العظيم في هذا الخصوص، والأردن يجتاز اليوم يومه العصيب أمام عدو ماكر يتحين الفرصة للانقضاض عليه. وقد تفضل جلالته فأبدى آراءه هذه في الجلسة التي شرفنا برياسته لها، وقد شاركه في هذه الآراء كلها أصحاب المعالي الوزراء. وإني لأرجو من فخامتكم في الختام قيام الأخ نحو أخيه، بما يحقق الآمال التي يعلقها الأردن على العراق في الناحيتين العسكرية والمعونة المالية، فيعتز الأردن بهذا ويقوى، ويخف اضطراب الحال والبال، وبهذا صيانة الوطن ودفع العدو عنه».

وكان عوني قد اجتمع بعد عودته من بغداد بالسفير البريطاني في عمان (شارلز ديوك) الذي أبلغ عوني بالتعليمات التي تلقاها من حكومته عن مطالبيه (أي عوني)، وهي تعليمات لم تف كلياً بالغرض، وسجل عوني في مفكرته بعضاً من تلك التعليمات: «أما الأعتدة فإن حكومة جلالته تحتفظ بأسلحة وذخيرة وسيارات في

الأردن، ويمكن الأخذ منها لاستعمال الأردن والقوات العراقية إذا وجدت في الأردن، ذلك في حالة هجوم إسرائيل على الأردن، وفي حالة عدم كفايتها، فالحكومة البريطانية مستعدة لإرسال مساعدات أخرى للتموين». وقد طلب عوني، كما سجل في مفكرته، من السفير إعلامه عن مقادير الذخيرة ووسائل النقل والأسلحة الموجودة في مخازنها بالأردن، فرد السفير: «إن الحكومة البريطانية تقدم الذخيرة والأعتدة على افتراض أنه لأسباب سياسية (حسب قول علي أبو نوار) لا ترغب الأردن في طلب مساعدة القوات البريطانية البرية، لأن المساعدة البريطانية المنتظرة هي في الجو والبحر فقط»، وقال «إن الحكومة البريطانية استنتجت أنه في حالة عدوان إسرائيلي على الأردن، فحكومة المملكة المتحدة لن ترسل قوات برية إلى الأردن مع أنها تحتفظ بقوات برية في كل من العقبة ووحدات من الطيران الملكي في المطارات الأردنية». وقد طلب عوني، عندئذ من السفير البريطاني، كما سجل في مفكرته: «أن يُعلم حكومته أن الحكومة الأردنية رأت أن تستعيض عن مساعدة القوات البريطانية البرية في حالة تشكيل لواء كامل تدفع نفقاته». وقد أجاب السفير أنه سيخبر حكومته بهذا الطلب، وعندما طلب عوني من السفير كما كتب في مفكرته: «أن يعطيه كتابة (الآن) عما قاله عن استعداد الحكومة البريطانية بإعطاء الأعتدة والذخائر الموجودة في البلد (الأردن) وما قد يحتاجه»، طلب إمهاله لسؤال حكومته.

جرت هذه المباحثات مع السفير البريطاني، استعداداً لأي تحرك إسرائيلي في المنطقة مستقبلاً. وفي وقت كانت أزمة قناة السويس قد تصاعدت نحو التفجر في عدوان ثلاثي(٩)، سجل عوني في مفكرته فحوى حديث جرى مع الملك حسين، تم خلاله تحليل الموقف العربي في تلك الآونة. وكان الملك حسين في هذا اللقاء ـ كما سجل عوني في مفكرته: «كعادته قليل الكلام، يستمع إلى الحديث من دون تعليق في الغالب ومن دون أن يطلب منك أيضاً الإجابة عن سؤال، الأمر الذي يحول في الغالب من دون أن تعرف ما إذا كان فهم الحديث أو لم يفهمه، هل كان موافقاً عليه أم غير موافق». واستهل عوني الحديث، بسؤال جلالته: «عن موقفنا من الانكليز بعد هذا الذي جرى، فقال: من الصعب أن تعود المياه إلى مجاريها، وهنا أسهبت (عوني) أنا في الكلام عن الحالة الحاضرة والموقف العام آملاً أن

(٩) كانت مصر قد عرضت عقد معاهدة جديدة للملاحة الحرة في القناة وإيداعها كوثيقة لدى الأمم المتحدة وكان التاسع والعشرون من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦، وهو موعد هجوم الاسرائيليين على سيناء الذي تبعه على الفور الهجوم الانكليزي ـ الفرنسي على مصر، هو الموعد عينه الذي كان من المقرر أن يجتمع فيه الفرقاء الرئيسيون في النزاع في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة.

يعلق في نفس جلالته بعض الشيء منه، وكان مما قلته: إن الأردن فقير، إن ٨٠ بالمئة من أهله يعيشون بالصدقات و٢٠ بالمئة الباقين يعيشون مما ينفقه هؤلاء الـ ٨٠ بالمئة وقلت له: إن جمال عبد الناصر كان يقول لنا بإصرار وأكثر من مرة إن الانكليز لن يحاربونا وكذلك اليهود، وكان يقول إذا ما جرؤ الانكليز على محاربتنا فإنهم يزولون من عالم الوجود، الأمر الذي يجعلنا نفهم أنه يعني بأن الروس سيقضون عليهم في تلك الحالة. وقال كذلك بنفس الإصرار إن اليهود لن يحاربونا، وقال إن اليهود يعلمون النتيجة إذا ما احتلوا غزة المفتوحة، لأن الدفاع عن غزة مستحيل، بوضعها الجغرافي، فإني أذهب إلى تل أبيب. ولما قلت (عوني) لسيادته (عبد الناصر) إنه عليه في تلك الحالة أن يطهّر مستعمرات النقب قبل أن يذهب إلى تل أبيب، وإن هذا يقتضيه وقتاً طويلاً، وأن الجيش الضعيف (أي الأردني) قد لا يستطيع الصمود المدة اللازمة لعبور جيش مصر حدود إسرائيل والحيلولة دون احتلال إسرائيل للأردن في الوقت المناسب، فأجاب بأنه لا يحتاج هو إلى تطهير النقب من المستعمرات بادىء ذي بدء، ويكفي أن يطوق هذه المستعمرات ثم يذهب إلى تل أبيب».

وتوجه عوني بالقول إلى جلالة الملك حسين، كما كتب في مفكرته: «إنه لا يوجد وحدة في سياسة العرب، وإن السعودية العربية لا تدين في اعتقادي بمذهب مصر السياسي وإنها تسايرها في الوقت الحاضر لموقفها العدائي من العراق. ورد جلالة الملك على هذا بقوله: إن سورية أيضاً تقف من مصر نفس الموقف». وتوضيحاً لذلك قال عوني: «إن الذين يسيّرون اليوم دفة السياسة في سورية هم البعثيون، وأما بقية الأحزاب وخاصة حزب الشعب، ينتظرون فرصتهم، لينزلوا أوراقهم من الرف». وختم عوني حديثه مع الملك بقوله: «إن البلاد العربية تكوّن وحدة طبيعية، فالأردن مثلاً يحدّه من الشمال سورية، ومن الشرق العراق، ومن الجنوب العربية السعودية، فهل سيظهر فينا عبقري يستطيع استغلال هذا الوضع الجغرافي العظيم؟».

كان هذا التساؤل آخر ما سجله عوني في مفكرته كوزير لخارجية الأردن. وقد قضى عوني الفترة بين نهاية عام ١٩٥٦ (انتهاء مهمته كوزير للخارجية) وحتى مطلع ١٩٦٤ في عمان في معزل عن ممارسة أي عمل رسمي سوى عضويته لمجلس الأعيان (وقد عُيّن لفترة قصيرة بإرادة ملكية سامية في مجلس الاتحاد العربي في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨[(١٠)] من دون أن يعني ذلك انعزاله عن مراقبة ومتابعة الأحداث. وكان يتردد خلال هذه الفترة على القاهرة لحضور اجتماعات اللجنة القانونية الدائمة

---

(١٠) أعلن الاتحاد الهاشمي في ١٩٥٨/٢/١ بين الدولتين المرتبطتين بعائلة مالكة واحدة هما العراق والأردن رداً على خطوة الوحدة السورية المصرية وأصبحت قضايا العلاقات الخارجية والدفاع =

التابعة لجامعة الدول العربية، وهي اللجنة التي كان عملها يستهدف تحقيق الوحدة التشريعية بين البلاد العربية «وهي من أهم دعائم الوحدة المأمولة»، كما عبر عوني عبد الهادي بكلماته خلال إحدى اجتماعات تلك اللجنة.

وجاءت في عام ١٩٦١ مناسبة لعوني لاستعادة صلاته القديمة بالبيت السعودي، فقد تلقى دعوة من الملك سعود لزيارة الرياض (١٨ ربيع الأول ١٣٣٦)، فلفت نظره هذه القفزة العمرانية التي تنعم بها المدينة، وعبر في رسالة بعث بها إلى الملك سعود بعد مغادرته، مقدراً ما شاهده «في العاصمة الزاهرة من رقي وعمران عظيمين، حتى إني لم أجد أثراً لكل ما كان قائماً فيها في زيارتي السابقة قبل عشرين عاماً، فلقد قامت على أنقاضها القصور الشامخة والإنشاءات الكبيرة حتى كادت تضاهي عواصم الدول الكبرى». وتمنّى عوني في خاتمة رسالته للملك سعود «أن يتم في عهد جلالتكم ما تصبون إليه من النهوض ببلادكم العظيمة والاستمرار بالنهضة الكبرى التي تتسم بالاطراد والنجاح العظيمين، مما سيؤدي بدوره لخدمة البلاد العربية بأجمعها». وقد تبادل عوني والأمير فيصل - ولي العهد (وتعود صلته به إلى ما قبل أيام مؤتمر سان جيمس) رسائل تحمل الكثير من عواطف التقدير والإخلاص. وبمناسبة ارتقاء الأمير فيصل سدة العرش[١١] بادر عوني إلى كتابة رسالة تهنئة لجلالته تحمل «أصدق التهاني مشفوعة بأطيب التمنيات ومشاعر الولاء والإخلاص داعياً المولى القدير أن يحقق آمال جلالتكم في وحدة العرب ومجد الإسلام».

وفي مطلع عام ١٩٦٤ اختير عوني رئيساً للجنة القانونية الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك لخبرته المتعمقة في القانون ولكي يستمد منه رجالات القانون

= والسياسة الجمركية والتعليم من صلاحية الحكومة الاتحادية (العراقية الأردنية) وفي آذار/مارس ١٩٥٨ أقر دستور الاتحاد وأنشىء برلمان اتحادي واندمج الجيشان العراقي والأردني. وفي أيار/مايو ١٩٥٨ أعلن تأليف حكومات اتحادية عهد فيها بجميع المناصب المهمة إلى ممثلي العراق، وقوبل إنشاء الاتحاد بتأنيب أمريكي وبريطاني واستياء من سائر الدول العربية ولم يعش الاتحاد العربي طويلاً فقضي عليه في ١٤/٧/١٩٥٨ مع الثورة في العراق.

(١١) إزاء ضغط الأمراء وعلماء الدين اضطر الملك سعود في ٢٥/١٠/١٩٦٢ إلى تعيين فيصل رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وأعلنت حكومة فيصل الأحكام العرفية في ١/١/١٩٦٣ وبعد عودة الملك إلى الرياض إثر رحلة علاج لأوروبا في ٢٧/٢/١٩٦٣ غدا في عزلة وطالبه اخوته بتسليم فيصل السلطة الفعلية على أن يظل ملكاً فغادر سموه البلاد. وقد عاد الملك سعود إلى المملكة في ١٣/٩/١٩٦٣، وقام في ٢٢/٣/١٩٦٤ بمحاولة يائسة لاستعادة السيطرة على الدولة، وانتهى الأمر في ٢٨/١٠/١٩٦٤ بإجماع علماء الدين في منزل مفتي الديار السعودي وعقدوا اجتماعاً مع الأمراء وصادق مجلس الوزراء في ٢/١١/١٩٦٤ على قرارين: فتوى العلماء بمبايعة فيصل ملكاً ورسالة وقعها جميع أفراد الأسرة الملكية تبايع فيصل ملكاً. ووقع الملك سعود في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ تنازلاً عن العرش.

العرب الإرشاد والنصيحة. وظل مجلس الجامعة العربية في دوراته المتتالية يقرر الموافقة على تجديد مدة رئاسته للجنة القانونية الدائمة، واعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية في إحدى رسائله إلى عوني (١٧/ ١٢/ ١٩٦٦) «إن استمراره (من دون مكافأة) في تقديم الخبرة والكفاءة والجهد الملحوظ، خير معين في أداء رسالة الجامعة العربية وتحقيق الأهداف العربية السامية لخير الأمة العربية». ووجد عوني في هذه المهمة فرصة لتحقيق ما كان يصبو إليه منذ نشأته من أمانٍ قومية ظلت متقدة جذوتها في نفسه. وهو كما يصف نفسه في إحدى أوراقه: «إني حقاً لمن المؤمنين بالوحدة العربية، لأن هذه الوحدة تتعلق مباشرة في كيان العرب وهي ضرورة محتمة للحياة المستقلة الحرة التي ينشدها العرب في كل قطر من أقطارهم، وإنه لمن المستحيل على أية أمة تنطق بالضاد أن تضمن لنفسها مثل هذه الحياة بدون هذه الوحدة... الوحدة العربية هذه لم تبق إلى اليوم فكرة مجردة فحسب، بل هي عقدة في نفس كل عربي، وإنه ليستحيل على أية قوة أن تقضي عليها لأنه ليس من شأن مثل هذه العقدة أن تخضع للقوى المادية، مهما كانت هذه القوى عظيمة، وإني لذلك لمن المؤمنين حقاً بالوحدة العربية المنشودة».

كانت تهزه أية بارقة أمل تقرب ما بين العرب، هكذا عبرت كلمته في افتتاح دورة اللجنة القانونية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ (التي جاءت عشية انعقاد مؤتمر القمة الأول لملوك ورؤساء العرب في القاهرة)[١٢]. فقد تحدث عوني مطولاً عن المشروعات التي تقوم اللجنة (القانونية) ببحثها ودراستها، وهي مشروعات تهدف قبل كل شيء آخر، إلى توثيق العلاقات الحسنة بين الدول الأعضاء وتوحيد اتجاهاتها الدولية وتقريب العرب خطوات بعيدة المدى من الوحدة العربية المنشودة. ويضيف عوني في كلمته الافتتاحية: «... إن هذا العصر، كما تعلمون هو عصر القوميات في الشرق كله، كما كان العصر الماضي، عصر القوميات في أوروبا كلها، لقد لاقت بعض دول أوروبا في العصر الماضي، الصعاب في سبيل توحيد دولهم... ذلك لأن وحدة هذه الدول لم تكن في مصلحة دول أوروبا الكبيرة. كذلك فإن العرب يلاقون اليوم الصعاب في سبيل توحيد دولهم الكثيرة العدد والمجزأة، ذلك أيضاً، لأن هذه الوحدة ليست في مصلحة الدول الاستعمارية. إن الدول الاستعمارية تنكر على العرب قوميتهم، ولا تعترف بأن العرب أمة واحدة بلغتها وثقافتها وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وهي لا تفتأ تنعتنا بالشعوب المتكلمة باللغة العربية، وتصر على القول إن

(١٢) في ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣ خطب الرئيس عبد الناصر خطابه الشهير في بورسعيد ودعا فيه إلى مؤتمر القمة العربي الأول لبحث موضوع تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن وتم الاتفاق على ١٠/ ١/ ١٩٦٤ موعداً للمؤتمر في الجامعة العربية في القاهرة.

الشعوب العربية يختلف بعضها عن بعض في اتجاهاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد تغالي وتتكر حتى على البلدة الواحدة وحدتها. وأغرب ما سمعته شخصياً في هذا الباب من أحد الدبلوماسيين الأجانب في القاهرة، أن سوريا تتألف من شعوب لا تمت بعضها إلى بعض بغير صلة اللغة وأن اسم سوريا لا يدل على مسماه دلالة صحيحة». كان عوني يرجو من اجتماع الملوك والرؤساء في القاهرة، وما سيعقبه من اجتماعات، أن يسفر عن خطط عربية شاملة «تستهدف حماية حقوق العرب، ويبني لنا صرح الوحدة العربية المنشودة».

وقد صدف أن اجتمعت اللجنة القانونية الدائمة في القاهرة في اليوم ذاته الذي انعقد فيه مؤتمر القمة في الرباط عام ١٩٦٥[١٣]. وفي كلمة عوني الترحيبية بأعضاء اللجنة القانونية، المجتمعين في مبنى جامعة الدول العربية تطلع إلى الملوك والرؤساء العرب «ليفتحوا صفحة جديدة في تاريخ أمتنا العربية وليقفوا صفاً واحداً في وجه التحديات الصهيونية والاستعمارية».

وكانت الأجواء المفعمة بالآمال العظام التي سبقت عدوان ١٩٦٧ هي التي دفعت عوني في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٧[١٤] إلى كتابة رسالة من مكتبه في الجامعة العربية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يحيي موقفه المشرف جاء فيها: «موقفكم التاريخي العظيم جعل كل عربي يرفع رأسه، وأضاء شموع الأمل أمام أبناء وطني السليب بعد أن ظلوا يتخبطون في ظلمات اليأس تسع عشرة سنة، وهم اليوم يثقون ثقة تامة أنك ستقودهم إلى أرضهم السليبة وديارهم المنهوبة. وفي عام ١٩٥٥ عندما بدأتم تتسلحون من الشرق كان الانكليز يهددون العرب ويشيرون باستعلاء إلى أن إسرائيل لن تسكت. واليوم تقف إسرائيل مذعورة أمام الزحف العربي المقدس يحيط بها من ثلاث جهات وليس أمامها إلا البحر، حفظكم الله لأمتكم العربية وأمدكم بعونه وبنصره».

وقد أكبر عوني الملك فيصل وقفته بشأن قرار حظر البترول إثر اندلاع العدوان وبعث له برقية شكر وتقدير[١٥]. ولكن بعد أن بدأت تظهر بلبلة في الرأي العام

---

(١٣) هو المؤتمر الثالث لمؤتمرات القمة العربية.

(١٤) في ١٧/٥/١٩٦٧ طلبت القاهرة سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء وقطاع غزة وانسحبت فعلاً وبدأت تحشد القوات المصرية في مواقعها المحددة لها في سيناء وفي الخطوط الأمامية من الجبهة وفي ٢٢/٥/١٩٦٧ ألقى عبد الناصر خطاباً في سيناء أراد فيه أن يحدد الموقف الحاسم بالنسبة إلى خليج العقبة فأعلن احتلال القوات المصرية شرم الشيخ تأكيداً لسيادة مصر على الخليج.

(١٥) كان القرار قد اتخذ من الدول العربية النفطية بوقف ضخ النفط للولايات المتحدة وبريطانيا وقيل إنه في ١٧/٧/١٩٦٧ أعلنت إذاعة جدة أنه لم يثبت أن هاتين الدولتين قد ساعدتا إسرائيل على العدوان وأنه يجب استئناف شحن البترول لهما.

العربي حول حقيقة موقف العربية السعودية في موضوع البترول، بعث عوني برقية إلى الملك فيصل في ٣ تموز/يوليو ١٩٦٧ يخاطبه فيها: أشكر وأقدر موقفكم الوطني الرائع وأرجو دفعاً لكل بلبلة في الرأي العام العربي أن يشير راديو المملكة بحقيقة موقف جلالتكم من موضوع البترول. وأتبع عوني البرقية بعد أيام برسالة أكثر تفصيلاً يقول فيها: «هل تسمح جلالتك لصديق قديم خبر عن كثب مواقفك الوطنية الرائعة، أن يدلي برأيه بمناسبة ما أشيع على لسان جلالتك من أن قرار حظر البترول عن أميركا وانكلترا لم يعد قائماً لعدم ثبوت اشتراكهما بالعدوان مع إسرائيل. هنالك يا صاحب الجلالة أمران يدعوان الاستمرار ببقاء الحظر: الأول إجماع الشعوب العربية على هذا الإجراء العربي، والثاني ثبوت تواطؤ انكلترا وأمريكا السياسي مع إسرائيل في الأمم المتحدة الذي لا يقل خطراً عن اشتراكهما بالعدوان العسكري. وهنا استميح جلالتك بوصفي صديقاً، مناشدتك بالله وبالأسرة السعودية العريقة أن لا ينفرد جلالتك عن الإجماع العربي مهما كانت التضحيات».

وكان رد الملك فيصل برقياً إلى عوني عبد الهادي في ١٠ منه «إذا كان أحد ينسب اليّ أنني قلت هذا الكلام، فهو كاذب لأنني لم أقل ذلك». وحيا عوني عبد الهادي الملك ببرقية جوابية: «أسعدتني إجابة جلالتكم التي كنت واثقاً منها، أرجو أن يطيل الله في عمركم ويؤيد أمتنا بالنصر».

وشاء عوني أن ينقل إلى الرئيس جمال عبد الناصر مضمون المراسلات التي دارت مع الملك فيصل، فكتب لسيادته في ١١/٧/١٩٦٧ «تحية واحتراماً وبعد فقد رأيت من واجبي أن أحيط سيادتكم علماً بأني تلقيت أمس برقية من جلالة الملك فيصل آل سعود، ينفي فيها ما نسب إلى جلالته من أن حظر البترول على أمريكا وبريطانيا لم يعد قائماً. وقد جاءت هذه البرقية رداً على برقية كنت أرسلتها إلى جلالته أناشده فيها أن لا ينفرد عن الإجماع العربي. وقد رأيت أن أضع بين يدي سيادتكم نص البرقيتين لعلكم تجدون في برقية جلالته ما يفيد. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديري ومحبتي واحترامي سائلاً المولى أن يوفقكم في مساعيكم الوطنية من أجل جمع شمل العرب ووحدتهم أمام الخطر المحدق بأمتنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا».

وجاء اجتماع اللجنة القانونية الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية في آب/أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم(١٦)، ورغم

---

(١٦) اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/١ واجتمع مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب في ١٩٦٧/٨/١٥ في بغداد ثم عاد وزراء خارجية الدول العربية =

المرارة التي كانت تلفّ الوضع العربي، لم يفقد عوني الأمل بأن يسفر اجتماع الملوك والرؤساء العرب عن «توحيد كلمتهم وتوحيد صفوفهم في سبيل إزالة العدوان الغاشم». وقال ذلك في الجلسة الافتتاحية للجنة القانونية الدائمة، وأضاف: «لقد كانت الوحدة القومية منذ قديم الزمن، هي هدف العرب الأسمى، وأن المؤتمرات الثلاثة التي عقدها الملوك والرؤساء من قبل ومؤتمرهم الرابع، إنما تم عقدها كلها من أجل تحقيق الوحدة القومية المنشودة... صحيح أن الدول العربية لاقت وتلاقي الصعاب في سبيل تحقيق الوحدة القومية ولكن دول أوروبة كلها سبق أن لاقت مثل هذه الصعاب، والعرب، لا بد واصلون إلى تحقيق أمنيتهم الغالية هذه. إن الدول الاستعمارية تنكر على العرب قوميتهم وتصر على القول بأن الشعوب العربية ليست أمة واحدة وأنها تختلف في اتجاهاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية عن بعضها بعضاً، والواقع أن الدول الاستعمارية هي التي تريد أن ترانا ويرانا الغير متباعدين ومتعادين وهي التي تعمل رأساً أو بالوساطة على بقاء التجزئة والتباعد والعداء قائماً بين الدول العربية».

مضت السنون بعوني بعد عام ١٩٦٧، مفعمة بالنشاط، فقد فجرت أحداث عام ١٩٦٧ في ذاكرته، تجاربه العميقة في العمل القومي، وحملت رسائله إلى أصدقائه بعد عام ١٩٦٧، وكذلك أحاديثه ومع من حوله من معارف، نظرات حكيمة مثقلة بعبر الماضي في القضايا العربية عموماً، والمسألة الفلسطينية على وجه الخصوص. فتعرّض في إحدى هذه الرسائل إلى أسباب فشل السياسة في فلسطين في المراحل السابقة، وردّه إلى «تمسكنا بسياسة كل شيء أو لا شيء»، مستذكراً ما قاله له هربرت صموئيل (أول مندوب سام على فلسطين) على انفراد بمناسبة رفض الزعامة الفلسطينية في مطلع العشرينات المجلس التشريعي «... يا عوني، أحذرك من سياسة الرفض. كانت الحكومة البريطانية عرضت على مالطة مثل هذا المجلس (التشريعي) فرفضت، ولكن رفضها لم يمنع الحكومة (البريطانية) من حكم مالطة مباشرة ستين سنة». وكتب مرة في إحدى رسائله: «كانت الإقليمية شديدة حتى عند من نعتقد أنهم أخلص الناس للقضية العربية مثل... نوري السعيد الذي كان يذرف الدموع حتى أمام نائب الرئيس ولسن، مستر بولك، في مؤتمر السلم عام ١٩١٩ لتصميم الدول

= للاجتماع في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/٢٦، واجتمع مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/٢٩ وتلي بيان مشترك باسم الملوك والرؤساء معلناً أن اجتماعاتهم سادها الشعور المشترك بعظيم المسؤولية التاريخية وقرروا أن إزالة العدوان هي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية وعبروا عن عزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه.

الكبرى على تجزئة البلاد العربية بإسناد بعضها إلى دولة منتدبة والبعض الآخر إلى دول منتدبة أخرى».

وكتب إلى صديق موضحاً بعض ما غمض على هذا الصديق في حديث سابق بينهما، يقول له عوني: «ألا ترى تناقضاً بين قول برنارد شو وقول توينبي عن الشعوب، يصف برنارد شو الرأي العام بأنه (حمار) يقوده السياسيون أنّى شاءوا، ويقول توينبي إن الشعوب تتحمل أوزار ما يفعله حكامها ما دام أنها سمحت لأولئك الحكام بذلك وسكتت عن أفاعيلهم، فهل (الحمار) يتحمل وزر ما يفعله؟ وإذا أردنا أن نفسر ما قاله توينبي في هذا الشأن نقول إن توينبي قصد أن يحمل من يراهم فوق مستوى (الحمير) أو (الكلاب) يقظة وثقافة، أوزار ما يفعله حكام الشعب. إن كل ما قلته وأقوله: إن الشعب في عنصره الأساسي طيب وخير، وإن المسؤولية في التقصير تقع على عاتق الفئة المستنيرة من الشبان، ويكفي أن تعمل طبقة المثقفين من الشعب على إيقاظ الشعب حتى يهب الشعب لوقف حكامه عند حدودهم المشروعة، وهذا ما حصل في فلسطين، استيقظت الطبقة المثقفة منها فأيقظت (هذا الكلب) ونبهته بالأخطار المحدقة فيه، فهبّ من نومه وسفك دمه في سبيل حرية البلاد واستقلالها. وفي نظري أن الشعب (كالماء) يتلون بالصبغة التي تضعها فيه... كل ما أريده هو أن نتفق على رأي واحد، وهذا الرأي يتلخص بأن الشعب، كل الشعوب، فيها طيب، وأن هذه الشعوب تعيش بمذلة ومهانة أو بحرية وكرامة، حسب طبقة الشعب المثقفة التي تسيرها على طريق الصالح والطالح».

ورد على صديق كان قد كتب له: «إن كانت الهزيمة والنكبة تجعلنا نستفيق ونرتفع إلى مستوى الموقف، فهي ليست هزيمة، لأن الأمل يصبح كبيراً بأن نسترد ما فقدنا»، بقوله: «... هذا صحيح... ولكن أخشى أن نكون في حاجة إلى نكبات أخرى حتى نستفيق... ويظهر لي أن النكبات الثلاث التي أصابت العرب منذ ١٩٤٨ لم توقظنا بعد اليقظة التي تجعلنا نستفيق... وكما قلت (بأن المصيبة تكون إذا ما تبين لنا أننا لم نستيقظ ولم نتعلم، وأننا ما زلنا كما كنا)، وحقاً حقاً نحن ما زلنا كما كنا... أنا مؤمن بأننا سنستيقظ يوماً في المستقبل، ولكن متى؟ عِلْم ذلك عند ربي».

لقد وجد عوني بارقة الأمل في عمليات المقاومة التي يقوم بها جيل جديد من أبناء شعب فلسطين، وكان يتابع بإعجاب تلك العمليات ويقول لكل من حوله إنها: «الرد الطبيعي غير الرسمي على عدوان إسرائيل». وحوت مفكرته بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ أسماء كل المنظمات الفدائية ورؤسائها وتوجهاتها العقائدية. وقد ازدحمت مفكرته في عام ١٩٦٩ كذلك بمجموعة من الحقائق والمعلومات

محورها القضية الفلسطينية، وقد عمل على جمعها وتلخيصها وتبويبها تاريخياً، واتبع فيها بدقة متناهية القضية على المسارات المحلية والعربية والدولية بدءاً من تاريخ فلسطين القديم وحتى مؤتمر الخرطوم وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[١٧].

وظل عوني، بهمّة ونشاط، مثابراً على عمله في اللجنة القانونية الدائمة (جامعة الدول العربية)، كما تشير إلى ذلك ملفات تلك اللجنة، وبقي مرجعاً معتمداً يسأل في القضايا القانونية من الزملاء ومن الهيئات المختلفة. وكانت آخر دورة لتلك اللجنة يترأسها عوني في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ وخاطب فيها الحاضرين بكلمة كانت أشبه بالوداع قال فيها: «يطيب لي ونحن نختتم اجتماعات اللجنة القانونية الدائمة أن أحييكم أجمل تحية، وأن أتوجه إليكم بأعظم الشكر وأعظم التقدير على ما بذلتموه من جهود كبيرة مثمرة في بحث الموضوعات التي تضمنها جدول أعمال اللجنة وفي الوصول إلى القرارات البناءة التي اتخذتموها بشأنها. ولا بد لي كذلك أن أشيد بروح الأخوة والزمالة التي سادت مناقشاتكم خلال اجتماعات اللجنة وأعطتنا صورة مشرقة مضيئة لوحدة هذه الأمة وأصالتها، متمثلة في صفوة أبنائها، أنتم رجال القانون... أيها الأخوة الأعزاء، أكرر تحياتي لكم ونحن نوشك أن نفترق إلى لقاء آخر، وأسأل الله أن يوفقكم في خدمة أمتكم العربية العظيمة، ووطنكم العربي الكبير، وعسى أن يرى جيلنا الصاعد، تحقيق ذلك الحلم الذي ظلت الأجيال ترقبه، فتشهدون قيام وحدة هذه الأمة».

وعبّر مدير المنظمات الدولية والمعاهدات في وزارة الخارجية السورية عن شكره إلى عوني عبد الهادي في رسالته التي وجهها له بعد انقضاء دورة اللجنة القانونية والتي اعتبرها «مناسبة رائعة لأن أعلم عن قرب، كفاءتكم العالية وخبرتكم في مجال القانون الدولي وفي أمور الحياة بأكملها، وأتمنى أن يتاح لي في المستقبل القريب الالتقاء ثانية بكم».

لقد أشاد بهذه الدورة، كذلك صديق عزيز (أكرم زعيتر) في رسالة وجهها من عمان في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٠ وقال: «ولا أدري من الذي وصف لي رئاستك اللجنة القانونية في دورتها الأخيرة بكونك صُلْتَ فيها وجُلْتَ، مما أكد لي أن الكنز الذهبي لا ينفد بإذن الله... وأن المعدن من البلاتين الذي لا توهيه الأيام».

(١٧) قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٧ في بعض فقراته ينص على عدم شرعية الاستيلاء على أرض عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام عادل ودائم في المنطقة وانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير. وأن تنهي كل دولة حالة الحرب وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الاقليمية لكل دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها وأخيراً تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وكي يخفف أكرم عن عوني آثار الوعكة التي ألمّت به (بعوني) وليطمئنه إلى أنه «عارض يزول وسحابة تنقشع»، يعيد أكرم في رسالته إلى ذاكرة عوني بعضاً من أخبار الماضي، قد تفيده (أي عوني) في تدوين الذكريات. ويقول أكرم: «كنت عثرت في (الكوكب) التي كانت تصدر في مصر مقالة تعنيك عنوانها: (مطالب الحجاز والصحافة الفرنسوية). وعلى الرغم من ظني أنني كنت أرسلتها إليك، فقد أحببت أن أبعث بها طيه ثانية، فلعلها تنفع ولعلها تذكرك». ويشير أكرم في رسالته إلى ما يدوّنه هو (أي أكرم) من «سرد أحداث وتعليق عليها، ودعمها بالوثائق والأسانيد»، فيقول: «وأنا الآن أمامي محضر جلسات اللجنة الملكية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧) بالانكليزية وفيه كل ما قيل أمامها... وطبيعي أن يكون (كوكب) الدفاع عن قضيتنا والمحامي المدره هو عوني عبد الهادي، وقد لفت نظري في شهادتك عنفُ الشباب وجذوةُ الجهاد وغَضْبة الإباء مع الحجة التي تتبختر اتضاحاً وقوة!».

فارق عوني الحياة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٠ بعد شهر تقريباً من هذه الرسالة ولم يقعده المرض سوى أسابيع قليلة، وفقدت الأمة العربية أحد رواد تاريخها الحديث.

الوثائق والصور

الوصية التي كتبها سليم أحمد عبد الهادي (خال عوني عبد الهادي) قبل إعدامه مع قافلة شهداء العرب ١٩١٦.

[illegible]

رسالة بعثها عوني عبد الهادي من باريس (دون تاريخ وعلى الأغلب تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩١٩) إلى أخيه عزيز (على الأغلب في نابلس أو جنين) يصور ألاعيب السياسة الدولية في أوساط مؤتمر السلم. (وكان عوني عبد الهادي مدير المكتب الحجازي).

DÉLÉGATION HEDJAZIENNE
PARIS
31 Rue Spontini, 31

31. Rue Spontini

[illegible]

اما السياسات . فكلمات الحرية والعدالة

فهي اشبه [illegible] الا كلمات

والحرية لم تكن عند رجال السياسة

خداع ورياء . ولغير الكبير منهم هو من يجد

السرور اللازم للمقدرة على حياة الامم السياسية

ولا يجد لهم [illegible]

يسعى الى توسيع نفوذ حكومته [illegible]

بلاده . [illegible] الطمع والجشع [illegible] في هذه الايام

هو [illegible] الرجال مثل ما [illegible] كما كان ذلك في العهد القديم

من حياة اليوم [illegible] التي لا حول لها ولا قوة

الضعيفة الجاهلة [illegible] ولا تحول [illegible]

فطبيعة الدول الشريرة لم تتغير [illegible] ترد الا [illegible]

الحرب . [illegible]

[illegible]

الباب هو [illegible] من ان [illegible]

[illegible] الحل [illegible]

من هذا [illegible]

الظالم لهم [illegible]

والاستغلال وقتل الامم [illegible] الناس [illegible]

ما [illegible] ما هم عليه [illegible]

[illegible]

ذلك الرجل الذي [illegible] الارض

واولئك [illegible] الذين [illegible]

[illegible] الحرب وهم [illegible]

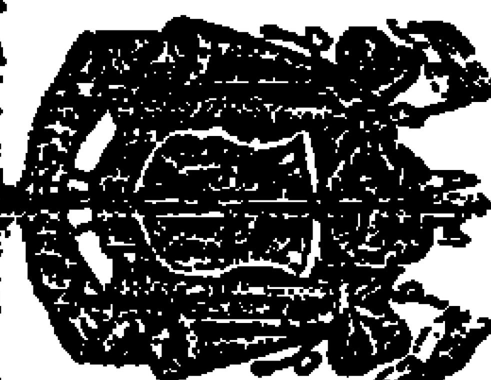
[illegible]

احفظ [illegible] الذي [illegible]

هذا [illegible] عصر [illegible]

صورة عن جواز السفر الذي حمله عوني عبد الهادي بعد خروجه من سوريا تموز/ يوليو ١٩٢٠، صادر عن مندوب الحكومة الهاشمية العربية بمصر، وذلك من أجل التوجه إلى أوروبا.

№ [redacted]



HASHIMIT ARAB GOVERNMENT

PASSPORT

IN THE NAME OF HIS MAJESTY HUSSEIN I.

I, the undersigned, Representative of His Majesty's Hashimit Arab Government in Egypt, hereby request all Arab Authorities and Officials and Others whom it may concern to permit to pass freely and without hindrance the holder of this Passport.

Mr. Aouni Abdel Hadi

Subject of Hedjaz

Proceeding to Europe

and request all assistance and facilities to be given him when necessary.

Signed.......

Arab Representative
Egypt.

DESCRIPTION:

Occupation. Arab delegate in the Peace Congress
Age 32
Height 1.62 centimetres
Hair Black
Eyes "
Mouth ordinary
Nose "
Chin shaved
Face long
Particulars no particulars

Signature of Bearer [signature]



This passport is available for one year from date of issue.

برقية رفعتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي احتجاجاً على إعلان الأخير في ١/٩/١٩٢٩ المتحيز لليهود خلال أحداث البراق (عوني عبد الهادي أحد سكرتيري اللجنة التنفيذية).

The Palestine Arab Executive

Sent the following telegram

To His Excellency The High Commissioner Regarding His Proclamation Dated 1st. Sept., 1929.

Palestine Arabs read with astonishment and regret your Excellency's Proclamation dated 1st instant. None anticipated that widely known facts admitted by Government, that most Jews were selfarmed, that Government armed many Jews, that there were no mutilations among Jewish casualties even at Hebron, as British Public Health Authorities declare, that certain Arabs were mutilated by Jews, that Jewish mobs killed isolated Arab women and children, that first murders of women and children were committed by Jews against Arabs, that even disciplined British soldiers shot Arab men, women, and children in their homes and beds at Sour-Baher and elsewhere, that troubles in Palestine, past and present, are directly caused by British Zionist Policy, which aimed at annihilating the Arab Nation in its country in favour of reviving a nonexistant Jewish Nation, facts all of which would be thwarted by a hasty untimely proclamation. Your Excellency knows that Palestine Arabs lost everything to fear the loss of anything; therefore British troops will find them unarmed submitting to any havoc. If there remains any sense of Justice, to which Arabs are entitled, they insist that an impartial inquiry be made by outsiders, whose sense of Justice is not curbed by Zionist influence. In the two previous inquiries made in similar conditions, by unbiassed British Commissions, Arabs gratefully proclaim they were relieved by having their political agonies and noble national aims unfolded. Arabs strongly believe that similar inquiry will relate to the world a more truthful story of their condition and these troubles than that depicted in this proclamation issued before giving them any chance to be heard. Then the world will see that Jews, whose aggressions have surpassed political aims to religous ones, whose provocations lately became insupportable, as admitted by Government, whose atrocities do not fall short of this proclamation's accusation against Arabs, were responsible for the present troubles together with the policy supporting them. This proclamation should have succeeded and not preceded such impartial inquiry, and we are sure that reconsideration of the situation will lead Your Excellency to a more rightful judgement.

Secretaries

Aouni Abdulhadi
Jamaal El-Husseini
Moughanam E. Moughanam

President Arab Executive

Mousa Kazim El-Husseini

Beyt-Ul-Makdas Press, Jerusalem.

مقابلة صحفية أجراها عوني عبد الهادي مع أحد مراسلي نيويورك تايمز في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٣١، وفيها تعقيب على المؤتمر الصهيوني، وعلى الكتاب الأبيض (أرسل نص المقابلة إلى عوني للموافقة قبل نشره).

MOSLEM LEADERS SEES NO CHANGE IN SITUATION

By Joseph M. Levy

JERUSALEM, January 12th.- "Nothing has happened to shake out strong view that the intention of the Zionists is still the creation of a Jewish majority in Palestine, and therein lies the fundamental difference between Arabs and Jews" stated Awni Bey Abdul Hadi to your correspondent in a conversation on the current political position with especial reference to the elections to the Jewish National Assembly. Awni Bey is principal Moslem secretary to the Palestine Arab Executive, and appeared as associate Arab attorney before the Shaw Inquiry Commission and principal Moslem representative at the Wailing Wall Commission of the League of Nations.

"In these elections, the Zionists have shown their true aspirations towards Palestine - and they have to be congratulated on doing so", said Abdul Hadi. "From our point of view, their frank statements serve our people more than perhaps the outside world, because it demonstrates to the Arabs of Palestine, Syria, Transjordan, and Iraq, and the Moslems of India, that the Zionists want to be in the majority here. And to that view we can never subscribe.

"The Arabs have never wanted to dominate the Jews. Even now, with an Arab majority in Palestine, the Jews have equal rights of citizenship and political status with us. It was the same in the Turkish regime before the war. How can co-operation between the Arabs and the Jews be possible if such co-operation means that we are to help them to create a National Home with themselves in greater numerical strength? No reconciliation is possible on that basis to any logical Arab. The Jews must therefore abandon their idea of a majority and their land policy, in order to reach some point of contact with the Arabs, assuming they desire an understanding".

Awni Bey, in replying to a question as to what he would consider the natural limit - from an Arab point of view - to the Jewish National Home, declared that it was unfeasible to regard immigration from other than a political point of view. At present, the Jews constituted twenty per cent of the population; gradually that percentage would rise, if immigration proceeded unchecked, until it would lessen the present appreciable margin. But even from the economic point of view, immigration was unjustified to the Arab mind because of the restricted areas of cultivable land and the general financial stress. He said that the Arab fellaheen were in a worse condition than before the war.

He did not volunteer a reply when asked as to what were his views on a system of cantonization as a solution. He had not considered that angle, he said.

Abdul Hadi rejected the contention that Jewish immigration might prove to be of economic advantage to the Arab peasants. As soon as a Jew entered the country, he was taken into the "closed circle" of the Jewish population. Zionist budgets spent on education, hospitalization, and colonization, were restricted to the Jews, and unbenefited to any other section of the population. The only way in which the peasants obtained money directly from Jewish immigration was from the sale of their lands, and this was disadvantage more than otherwise. A fellah receiving money for his land spent it on clothing, shoes, repayment of

debts and marriage. He thus had nothing on which to support his family. It was a false economic principle to regard the sales of land to others as lucrative to the rustic Arabs.

"That is where the White Paper was correct", declared Awni Bey. "It was based on the scientific report of Sir John Hope Simpson, who had made a careful study. The White Paper is a clear and unequivocal document, and I fail to see how any changes can possibly be introduced".

Your correspondent then referred to a statement contained in the Arab Press that the Palestine Government was anxiously awaiting the issue of new legislation based on the White Paper, but that this was being held up pending the completion of the negotiations now proceeding between the British Government and the Jewish Agency. Moreover, it had been reported in the newspaper (and subsequently denied from official sources) that the High Commissioner was alleged to have insisted in communications with Downing Street that the White Paper stands as at present, and that in the event of any changes he would be compelled to tender his resignation. Awni Bey said that he did not believe the High Commissioner would take such radical measures, as he was an official who carried out the instructions of Colonial Office.

"There is one point to be remembered", concluded Awni Bey, "and that is, - the Arabs will only negotiate with the Jews if they forego their ideas of 'domination' and a Jewish State with a majority. I believe, however, that the voluntary abandonment of this aim by the Zionists is impossible. Before including this statement in my Reply to the British White Paper, I ascertained its veracity from a leading moderate Zionist leader. The present position is then a deadlock over that and other points arising out of the Zionist views. We are not enemies of the Jews, and we do not oppose living side by side with them; but can we do so under such conditions?"

P. O. Box 756,
Jerusalem.

12th January, 1931.

Dear Aouni Bey,

I have pleasure in sending you a copy of the interview I am sending to Mr. Levy, in Cairo, for despatch to the New York Times. I am writing to Mr. Levy to the effect that you have approved this form, and that he is not to make any changes in your statements if he uses it.

I shall always be glad to come along to see you whenever there is any statement to be made, or news to be given, and would welcome invitations. My telephone is 337 (ask for Mr. Meltzer). As far as possible, naturally, I should prefer such statements and news given to me to be exclusive to the New York Times.

Thanking you,

Yours faithfully,

J. Meltzer

Meltzer

مقالة لعوني عبد الهادي في جريدة الحياة (القدس) في ١٩٣١/٦/٢٩ حول الوحدة العربية والسياسات الاستعمارية.

التلفون ١١٣٠ — صندوق البريد ٥٨٣

السنة ١ — العدد ٢٤٢

حول الوحدة العربية

الاستعمار واحد ولا تقوم للعرب قائمة الا بالوحدة

اتبعت العراق وسورية وفلسطين في الثلاث عشرة سنة الماضية ثلاث سياسات مختلفة وعملت كل من هذه البلاد منفردة طيلة هذه المدة، في سبيل الوصول الى الغاية التي تنشدها، وهي الاستقلال. ولقد حاولت عبثاً هذه البلاد العربية أن تتخلص من حكم المستعمرين الذين قطعوا لها عهوداً فاخلفوها ومنوها بوعود فما صدقوها. ولا يقول أحد ان هنالك حالات مختلفة من الاستعمار ودرجات متفاوتة في الحرية فللعراق مثلاً حكومة وطنية تستمد قوتها من الشعب، بخلاف حكومة سورية التي ليس لها أية علاقة مع الشعب السوري، كما انه ليس هنالك أية نسبة بين هاتين الحكومتين وبين حكومة فلسطين التي تتألف من موظفين يستمدون قوتهم من الحكومة البريطانية مباشرة فالفلسطينيون اصحاب البلاد ليس لهم أي حق في بلادهم، والاجنبي وحده هو صاحب الحق المطلق فيها.

والدهاء فقلدوا شخصاً أو شخصين من كل عائلة معروفة وظائف ثانوية، لا مسؤولية فيها ولا فائدة منها، واستلموا هم زمام الادارة بكاملها، لا يهمهم الا تنظيم جباية الضرائب الباهظة تنظيما من شأنه ان يقضي على حياتها الاقتصادية تماما ووضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية يسهل معها إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها.

***

هذه صورة مصغرة عن حالة البلاد العربية فلا العراق ولا لبنان ولا سورية ولا فلسطين، بواصلة يوماً، بالسياسة المتبعة الآن، الى الغاية السياسية التي ينشدها العرب، ولا تستطيع أية بلاد من هذه البلاد ان تنجو من مخالب الاسد المستعمر ما لم تشد ازرها بشقيقاتها من البلدان العربية الاخرى.

فما العراق وفلسطين وسورية ولبنان في

وأني مع تسليمي بوجود فروق كبيرة بين هذه الشعوب ، من حيث تأثير الحكم الاجنبي عليها ، فانه لا يسعني الا القول بان الاستعمار واحد مهما كانت درجته وشكله .

***

ان كلمة الحكومة البريطانية لم تزل هي العليا في العراق . واما في سورية التي قضى الافرنسيون على وحدتها فقسموها الى دويلات عديدة ، بعد أن قضت السياسة الغاشمة على بتر عضو منهم منها — فلسطين — فسورية جريحة لم تزل ترسف في قيود من الاستعمار ثقيلة ، ليس لها حكومة تمثلها ولا مجلس نيابي يتكلم بلسانها ، وهي لا تزال تعاني من اجل ذلك اشد العذاب ويظهر ان فرنسا لا تقنع بالقليل وان الدم الذي أساله احرار السوريين في هذا السبيل لم يضطر الافرنسيين الى تغيير شيء من سياستهم الاستعمارية .

وفلسطين البائسة التي تعيش اليوم مهددة في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد زادت في خلال الثلاث عشرة سنة الماضية بؤساً وشقاء . ولربما وجد المستعمرون في فلسطين من لين الجانب ما لم يجدوه في غيرها من البلاد العربية ، فاخذوا يتفننون في ظلمها وتعذيبها ، حتى أصبحوا لا شأن لهم الا ما شاؤوه ولا ارادة لهم الا ما أرادوه .

الحقيقة الا بلاد عربية واحدة . فاذا ما قسمها المستعمرون الى دويلات عديدة ، اعتبرنا هذا التقسيم واقعاً في الحقيقة ، وأصبح الواحد منا لا يهمه الا البقعة التي يعيش فيها من الارض

ومن المحزن المبكي ان السوري مثلا أصبح اذا تكلم عن سياسة فلسطين ، فلا يتكلم عنها الا بكل تحفظ وحيطة ، كأن سورية وفلسطين لم يكونا بلدة واحدة ، وكذلك العراقي الذي أصبح لا يعلم عن سائر البلاد العربية إلا أكثر مما يعلمه الاميركي [illegible] الا قدر ما يتعلق بالمعاهدة الانكليزية — العراقية وبدخول العراق الى عصبة الامم .

اني اعتقد جزما أن الروح العربية لم تزل قوية في جميع بلاد العرب ، ولكنني اخشى ان تضعفها ، لا سمح الله ، سياسة التجزئة الحاضرة التي اخذ العرب ، مع الاسف ، يألفونها .

اما الوحدة العربية ، فلقد أصبح العرب يخشون ذكرها ، ظناً منهم ان ذلك مما يرعب الاوربيين ويدفعهم الى توحيد قواهم ضد العرب . ولكن دول اوربا متحدة قديماً في هذا السبيل .

أعتقد ان الموقف خطر وانه قد آن الاوان لان يفكر كل عربي في الموقف الحاضر وان يعمل من أجل الوحدة العربية التي لا تقوم للعرب قائمة بدونها .

[illegible]

رسالة رسمية من أحد موظفي حكومة فلسطين الانتدابية إلى عوني عبد الهادي إثر استقالته من لجنة التشريع العمالي تشيد بجهوده في هذا المضمار (١٨/٧/١٩٣٢).

GOVERNMENT OF PALESTINE.

Ref. No. 31/33

DISTRICT COMMISSIONER'S OFFICES,
JERUSALEM DISTRICT,
JERUSALEM,

18th July, 1932.

Dear Aouni Bey,

It is with great regret that I read today of your decision to withdraw from the Labour Legislation Committee.

We have all I know been much struck by the solidity of your contribution to our labours and by the value of your views and knowledge and experience.

The period of our collaboration is one which I shall remember with pleasure and I sincerely trust that the future will bring us together again upon some common task for the good of your country and the honour of mine.

Yours sincerely,

J. O. Campbell.

Aouni Bey Abdul Hadi,
Advocate,
Jerusalem.

رسالة من عوني عبد الهادي (في معتقل صرفند) إلى زوجته ١٩٣٦/٦/٢٩ عن اجتماع جرى مع المندوب السامي في المعتقل، والحديث الذي دار عن إمكانية مجيء اللجنة الملكية الخ..

[illegible] ١٩٣٦/٦/٢٩ [illegible]

عزيزتي [illegible]

أخذت كتابك [illegible]

[illegible] (ليست من الجنس الأول) [illegible]

[illegible] أشكرك كثيراً.

[illegible]

حضر اليوم المندوب السامي لمعتقل صرفند واجتمع بي ثلث ساعة بحضور [illegible]

وسألني عن أسئلة تتعلق بالمستقبل فأكدت له بأن العرب في فلسطين لا يرضون [illegible]

قبل تلبية مطاليبهم وأنهم يرفضون أن تقضي الحكومة على الحركة الحاضرة بالقوة، وأن مطاليبهم

لا تتعلق بالهجرة اليهودية أو بيع الأراضي لليهود فقط ولكنهم يطلبون تغيير الإدارة الحاضرة

بإدارة وطنية مسؤولة لدى مجلس نيابي. وقد تراءى لي المندوب تعباً جداً [illegible] وقد

تغيرت هيئته تغيراً محسوساً. وأخبرته أيضاً أن العرب سوف لا يقبلون الاعتراف باللجنة الملكية

المعينة لأنهم ما عادوا يثقون بأي لجنة انكليزية مهما كان نوعها وهم

يعتقدون أن قضيتهم أصبحت معروفة لدى الجميع وأنها لا تحتاج لمن يوضحها لأحد

بعد. والمندوب كان [illegible] الشدة على ما وقع في البلاد من قتل وإتلاف

الأموال وكان يتمنى أن لو [illegible] يقبل العرب على طلب اللجنة الملكية

فيعودون إلى الهدوء والسكينة إلى أن تنتهي اللجنة [illegible] الحالة وتضع تقاريرها

عن الحالة الحاضرة. وقد فارقني المندوب وهو قانع بأن الحالة تقتضي لها

أعمال غير الأعمال العنيفة هذا ما بدا لي منه وإن كان يحاول إقناعي بأن

الحكومة لا تستطيع أن تقوم بأي عمل في مصلحة العرب قبل أن تسكن الحركة الحاضرة

[illegible]

أرجو أن تكونوا والأولاد بخير وعافية [illegible] سيسمحوا بالزيارة [illegible]

[illegible] أقبلك وأقبل [illegible] كثيراً

[illegible]

رسالة من المندوب السامي في ١٩٣٦/٧/٣١ إلى عوني عبد الهادي (وكان في المعتقل) حول وضع حد لأعمال الثورة وحول دور الزعماء.



HIGH COMMISSIONER FOR PALESTINE,
JERUSALEM.

21st July, 1936.

Dear Auni Bey,

I am obliged for your letter of the 12th July which I read with interest.

I have never suggested that force alone will lead to lasting tranquillity, but I do repeat that my desire for lasting peace is as sincere as yours or anyone in Palestine.

Surely the first step is to bring an end to such acts of violence which only bring misery to all people in this or any country where they are committed.

As soon as that is done, then the Royal Commission will come out and enquire into all grievances.

As you and your friends are confident in the righteousness of your cause, surely you should welcome this enquiry to be made

GOVERNMENT HOUSE,
JERUSALEM.

-2-

I have noted with interest the different points raised in your letter.

Yours very sincerely,

Arthur Wauchope

رسالة من عوني عبد الهادي (في معتقل صرفند) إلى زوجته ١٩٣٦/٨/١٩ عن حالة المعتقل، ومبادرة نوري السعيد في المعتقل وإصرار عوني على الثبات.

٩٣٦/٨/١٩

[illegible]

رسالة احتجاج من عوني عبد الهادي (القدس) إلى المندوب السامي في ٩/ ١٠/ ١٩٣٦ يشرح فيها الموقف العربي المأساوي ويطلب تغيير السياسة البريطانية من أجل التهدئة.

AOUNI ABDUL HADI,
JERUSALEM.

9th October, 1936.

His Excellency,
Sir/Arthur Wauchope,
High Commissioner for Palestine.

Your Excellency,

I beg Your Excellency's leave to state the following, in these days of historical significance:

I believe that the present situation in Palestine will come to an end within the coming two days, and I wish to entertain the hope that Palestine will henceforth welcome a happy era and that the friendship between the British and the Arabs/will restore its former state and will not, in future, be affected by any blemish.

It appears to me, however, that these two aims cannot be attained unless the British were convinced of the fact that the two parts f the Balfour Declaration cannot be reconciled and that the Arabs of Palestine will not, as a matter of course agree that they should remain politically behind their brethren and neighbours, the Arabs of Syria.

The Arabs of Palestine do not entertain any hatred for the Jews as such, but they detest the Zionist Policy which is calculated to deprive them of their natural rights in their own country. There is nothing in the world which will compel them to acquiesce in a policy which will deny them such natural rights.

I am confident that Your Excellency realizes this fact more than any one else and that you are most anxious to see peace reign, once again, in Palestine and the bonds of friendship between the British and Arabs strengthened! Can I therefore hope that Your Excellency will exert your good efforts in paving the way for the attainment of these two aims?

I wish to add another word. It is true that the present situation will end within these two days but the Arabs will, nevertheless, remain overwhelmed with pain. It will be an excellent deed, in my opinion, if Your Excellency were to endeavour to diminish the effects of this pain, before anything else, and this aim may be reached by the suspension of Jewish Immigration and the grant of a general amnesty at the earliest possible convenience. Such measure will have the effect of reassuring the Arabs and will facilitate the restoration of matters to their normal course.

Kindly accept, Your Excellency, an assurance of my highest esteem.

(SGD) AOUNI ABDUL HADI.

النص العربي لرسالة عوني عبد الهادي إلى المندوب السامي (واكهوب) في ١٨/ ١٢/ ١٩٣٦ يشرح فيها رغبات ومطالب الشعب الفلسطيني (لها نسخة بالانكليزية) قبل لقاء اللجنة الملكية.

عوني عبد الهادي

القدس في ______ ١٩٣

تلفون المنزل: ٢١١
,, المكتب: ١٨٠
ص. ب. ٥٢٧

١٨/ ١٢/ ١٩٣٦

فخامة السر آرثر واكهوب، المندوب السامي لفلسطين

يا صاحب الفخامة

لي الشرف ان اقدم لفخامتكم اخلص تهاني العرب بالسنة الجديدة التي ارجو ان تكون في تحقيق بعض الاماني المنشودة لاهل هذه البلاد المقدسة ... تحقيقاً لشروط الصداقة البريطانية العربية المنشودة وتحقيق غرض السلام الدائم ... في سبيل تحقيقها ...

... هذه المطالب ...

واني اعتقد ان العرب في غير حاجة الى تقديم الدلائل المؤيدة لمطالبهم ...

[illegible]

ان يقدموا الدلائل المؤيدة للحق الذي لهم ... في سوريا والعراق ...

[illegible]

اما الهجرة اليهودية ... في فلسطين ... كبيرة جدا ...

[illegible]

عوني عبد الهادي

تلفون المنزل : ٢١١
تلفون المكتب : ١٨٠
ص . ب . ٥٧٧

القدس في ــــــــــــ ١٩٣

مرحلتها حيث ... صريحة ، وعاد في هذه الصورة ، في مقدور اليهود ان يصبحوا الاكثرية

في البلاد في بعض السنوات التالية ؟

ومهما كان نوع هذا التحديد ، [illegible] ان يبقى ان وضع تحديد لنسبة الهجرة

كثيرا او قليلا ، ما يدفع الخطر الذي يخشاه العرب في هذا الشأن ..

ان اليهود سيبقون دائما اقلية العرب في البلاد او ما يقرب من ذلك بعض الزيادة

على هذا الثلث ، اذا اوقفت الهجرة اليهودية منذ اليوم ، وقفا باتا دائميا .

لذلك فان اي تحديد يوضع للهجرة اليهودية ، ومهما كانت كيفية هذا التحديد

ومهما قلت كمية المهاجرين اليهود بعد الآن ، فانه لا يكون من

شأن ذلك ان يبدل الوضعية التي للعرب في فلسطين اليوم تبديلا

يكون في صالح اليهود فقط ، وصيرورة اليهود يوما ما الاكثرية فيها .

فالامر الذي يخشاه العرب ليس ان يصبح اليهود الاكثرية في فلسطين في بعض السنوات

القادمة ولكن في اي وقت من الاوقات . [1]

[2] وصفوة القول ان المهم في مسألة الهجرة اليهودية ليس من حيث انها مفيدة او مضرة في احوال البلاد الاقتصادية ولكن من حيث انها مضرة

على وضعيتهم من حيث ما اذا كانت تؤثر

بوضعية العرب السياسية . [3] اوليس من المنطق والانصاف ان

يبقى العرب الاكثرية في فلسطين كما كانوا في اوائل [illegible]

الاحتلال البريطاني .

وفي الحق ان بلوغ اليهود اليوم ثلث العرب في البلاد مما لا يستطيع

[illegible] الكاس حقا واصبحت البلاد لا تستطيع

ابتلاع المزيد . فلقد طفح [illegible] واحد [4].

فسيادة [illegible] ان ارجو في ختام بحثي هذه المناسبة ، ان تمعنوا النظر

في هذه النقطة الهامة ، لانها تتعلق بصميم قضية فلسطين ومركزه

عوني عبد الهادي

تلفون المنزل : ٢١١
: : المكتب : ١٨٠
ص . ب . ٥٧٧

القدس في ـــــــــــــــ ١٩٣

٢

لم يبق في الحالة هذه ايضاً نستعمل اية سياسة تسترد حقنا الكامل ولا تضمن للعرب
~~تضمن~~ من جراء السياسة الصهيونية المحدقة بالبلاد
في فلسطين ذات الحقوق التي يتمتع فيها اخوانهم وجيرانهم في سائر البلاد العربية

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

عوني عبد الهادي

رسالة من عوني عبد الهادي (دمشق) في ١٩/٧/١٩٣٧ إلى النحاس باشا ـ رئيس الوزارة المصرية تشيد بدور مصر في القضية الفلسطينية بعد صدور قرار التقسيم.



ORIENT PALACE

Orient Palace Hôtel

DAMAS

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء المعظم

يا صاحب الرفعة

أنتم في بعد نظركم وسعة أفقكم وشدة عزيمتكم لستم بحاجة الى التذكير بجهود الأقطار العربية و[illegible]
الإسلامية من تنفيذ المقررات التي جاءت بها اللجنة الملكية او من استمرار الخطة المتبعة حتى الآن
في ربوع فلسطين المباركة وما [illegible] من أخطار اذا كانت [illegible] الشام في صميمها فانه
قد لا يسمح [illegible] [illegible] [illegible] ويعجز عن المقاومة الوشيجة التي يجب ان يبدو
[illegible] الركائب اليه ووضع الخطة عنه والأقطار الشقيقة
[illegible] هذا الشعب العربي لا يصبر [illegible] عن معالجة أمرها. ولذلك اوجدنا [redacted]
[redacted] سواء في نظر رجال الدولة الحقيقيين [illegible] الأمر الخطير الذي [redacted]
بشيء [illegible] [illegible] شرف المثل [illegible] دعاؤكم [illegible] خطة مشتركة يكون [illegible]
مصر في المقام الذي هو اهله من مواقف بقيادة الجهود العربية لا تنطوي على خطة مشتركة
انقاذ البلاد الفلسطينية وتوجيه [illegible] في أحسن وجه [illegible] على اركان [illegible] عادلة وتضمن
[illegible] الجهود المجاهدة [illegible] الإسلام [illegible] العرب أنتم من أركان هذه [illegible] والله
يكفل [illegible] ويزيد في عز بلادكم والسلام

دمشق في ١٩ تموز ٩٣٧

رسالة من عوني عبد الهادي (الاسكندرية) إلى مصطفى النحاس باشا (وكان خارج الحكم) يشرح الوضع المتردي في فلسطين ويطلب المساعدة لرعاية المنكوبين.

الاسكندرية في ١٦ يوليو ١٩٣٨

سيدي صاحب الرفعة الزعيم الجليل مصطفى النحاس باشا المعظم،

اقدم واجب الاحترام والتعظيم وبعد فاني ارجو ان الفت نظر رفعتكم الى ما يقوم به اليهود في

فلسطين من اعمال القتل في نساء العرب واطفالهم، وزيادة بالقاء القنابل الكبيرة والصغيرة ... فلقد قتل اليهود بهذه الوحشية

هنا على البيوت العربية الملتهبة بالبارود والمارة في الاسبوعين الماضيين فقط. ولقد تجاوزت

العشرات وجرحوا المئات من العرب، في ... على اثر خروجهم من صلاة الجمعة في

المسجد الحرام، ... اليهودية بالامس على القاء قنبلة كبيرة على جمع غفير من العرب، فقتلت بهذه الصدمة عشرة اشخاص، منهم خمس نساء وفتاة وجرحت

... شخصا من الرجال والنساء والاطفال. ووقعت الضحايا تطايرت

وقد روى الذين حضروا الفاجعة انه لما انفجرت القنبلة فكان منظرها يفتت

اجسام بعض القتلى قطعا والتصق بعضها بالجدران العالية

الاكباد.

لقد كان اليهود في فلسطين من قبل اشباههم اليوم في مصر، يخطبون ود الجميع

ويجوزون ... الصغير قبل الكبير. واليوم، فلقد هانت ويا للاسف، امرنا، ليس بالسلاح،

ليس ... حتى اصبحت نساؤهم يتطاولن على المصلين في المسجد الحرام،

شبان سائر النساء وذلك بالقنابل الحصادة.

ليس لي يا سيدي الزعيم الكبير ان الفت نظر شخصكم الى الخطر اليهودي الذي يهدد

فلسطين اليوم، ومصر غدا. ولربما اراد الله امرا، حينما اشغل جميع زعماء

مصر بالمناصب الوزارية، اي في مسائل مصر الداخلية وابقاكم انتم طليقين من كل قيد

سيدي!

رسالتان من الحاج أمين الحسيني (جونية ـ لبنان) إلى عوني عبد الهادي (القاهرة) في ٢٨/١٢/١٩٣٨ و٥/١/١٩٣٩ بشأن الاستعدادات لمؤتمر سان جيمس وتشكيل الوفد الفلسطيني.

سعادة الأخ الكريم المفضال حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد تلقيت كتابكم الكريم المرسل بواسطة الأخ أسعد أفندي وأسفت كثيراً لعارض الحمى الذي ألمّ بكم. أسأل الله تعالى أن يمن عليكم بالصحة والعافية. هذا وقد أحطت علماً بما تفضلتم بذكره عن الحديث الذي جرى بينكم وبين رفعة رئيس الوزارة المصرية في الاجتماع الذي تم أخيراً وإني أشكر لسعادتكم مساعيكم الموفقة في سبيل قضية البلاد وأرجو الله تعالى أن يتمم بالخير.

أن حامل كتابي السيد منيف يستطيع أن ينقل إليكم خلاصة رأيي ورأي الإخوان الذين هنا في الوضعية وأن السلطات الفرنسية هنا لم تسمح بمجيء إخواننا القادمين من مصر إلى لبنان أو سورية، ولا تزال الجهود مبذولة في هذا السبيل، وقد أصبح الموقف دقيقاً ويقتضي أن نطلع على آراء سعادتكم وبالإخوان للتبادل والوصول إلى قرار مشترك يوافق المصلحة العامة إن شاء الله.

وفي الختام أرجو لسعادتكم الصحة والتوفيق، وأن تتفضلوا بتبليغ سلامي لحضرة الأخ الكريم الأستاذ [illegible] وبقية الإخوان. والسلام عليكم ورحمة الله

محمد أمين الحسيني

٦ ذي القعدة ٥٧
٢٨/١٢/٩٣٨

جونية) ١٤ شعبان ٣٥٧
٥ - ١ - ٩٢٩

حضرة الأخ الكريم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد تلقيت كتابكم الكريم بالشكر الجزيل سائلاً المولى سبحانه أن يحفظكم ويمتعكم بالصحة والعافية . ثم إني أرجو تقديم جزيل شكري وعظيم امتناني لحضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا لجهوده القيمة ومساعيه الجليلة التي ظهرت آثارها الحميدة ونتائجها الطيبة في هذه المرحلة الأولى للقضية والتي يرجى أن تأتي بأحسن الثمر في المراحل الآتية والنتيجة الحاسمة إن شاء الله . إن موقف البلاد من جهة الثقة باللجنة العربية العليا في اختيار مندوبي عرب فلسطين يلقي على عاتق هذه اللجنة من المسؤولية ، وهي لا تستطيع أن تضطلع بهذا العبء ما لم تفسح الحال أمامها واسعاً وتترك لها الحرية في بحث الموقف واختيار المندوبين ولنا كبير الأمل بأن ما يبذله مقامه الرفيع سيذلل ما يلقى من صعوبات في هذه المرحلة .. وقد يكون لنجاح فكرته بدعوة ممثلي الحكومات العربية إلى القاهرة للاتفاق على خطة مشتركة [illegible] في تحقيق الآمال المعقودة على تعاون الحكومات المذكورة وتوحيد خطتها لمساعدة فلسطين . كما أننا نعلق آمالنا على أن يمثل رفعته بالذات الحكومة المصرية في مؤتمر لندن ونقدم إليه رجاءنا بذلك . كما في انتظار تيسر اجتماعنا بإخواننا أعضاء اللجنة العليا في لبنان لاختيار المندوبين ومتى تم لنا ذلك سنبلغ الأسماء لمقامه الرفيع . سلامنا واحترامنا لجميع الإخوان . ونرجو من الله تعالى أن يمتعكم بالصحة والعافية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد أمين الحسيني

رسالة من عوني عبد الهادي (لندن) إلى زوجته (القاهرة) في ١٥/ ٢/ ١٩٣٩ عن بعض مجريات مؤتمر سان جيمس.

The Dorchester Hotel
Park Lane
London, W.1.

[illegible]

١٥ فبراير

عزيزتي طرب ، [illegible] التي امتدت اكثر من [illegible] ساعات
خرجت الآن من الجلسة [illegible]
[illegible] بعضهم ان يأخذني للخارج للتنزه . ولكني
[illegible] لهذه الجلسة
احببت ان ابعث [illegible] في غرفتي [illegible]
الكلمة - [illegible] عن جلسة اليوم [illegible] خطب
خطب اليوم مندوب شرق الاردن ، وطويلة ولكنها
جيدة ، اكثر من الاصول ، ليس فيه من جديد
قديما جديدا ، [illegible] عن حدوده [illegible]
[illegible] ما يجري في فلسطين [illegible] العرب
على حقوقهم [illegible] اذا لم ينل العرب حقوقهم قريبا

ان [illegible] تمم الغرض بشرح الاردن ، الهند البعيد ،

التي ، حسب قوله ، قد صيرت الى اليوم تأثير الامير عبدالله

[illegible] وجوده . ثم قال : ولكن تأثير الامير لم يعد ،

ضبط الانفس

لانه يخشى ان لا يستطيع في بعد [illegible]

وتكلم بعد ذلك عن شعور ما كان [illegible] ، ولكن لم

الثائرة ، [illegible] فلقد اقتبس مما قاله الغير حتى هذا

بان [illegible] [illegible]

ثم خصص بعد الامير [illegible] الاسلامية في تحمل

الصدر . [illegible] خطاب حتى [illegible] وشورة غير ان جا

[illegible] البيت [illegible] خطاب التخطيط البريطاني [illegible]

[illegible] بعده لم [illegible]

[illegible] ترجمة السمية التي [illegible] نقول لم فرق [illegible] بعد .

ولكن الموضوع الذي كان لا يمكن ان [illegible] الا ، لا ان الوطن

[illegible] دائما على موقفهم وهو ان نطالب غير راغبة في

الوجود ذكرى [illegible] وشيئا في موقفنا وهو ان نطالب واحد

[illegible] الوجود . فقد اقترح ايضا بحث هذه النقطة الى لجنة ، واقترحه

انا ان يكون اعضاء هذه اللجنة من المختصين ودول [illegible]

الاقتراح ومع العلم بان اللجنة لا تفيد كثيرا من حيث الاساس

الا انه ستكون اساسا لشيء ذي طبيعة لنا في المستقبل .

وربما سوف [illegible] الى بحث مطالبنا ودولة الحكومة الوطنية

رسالة من عوني عبد الهادي (باريس) إلى زوجته (القاهرة) في ١٩٣٩/٣/٢٢ بعد انتهاء مؤتمر سان جيمس بالفشل يصف رحلته بالقطار من لندن إلى باريس ويصف الوضع الدولي بعد اجتياح تشيكو سلوفاكيا.

HOTEL SCRIBE
PARIS

٢

في حالة تشن فيه الحرب على المانيا وايطاليا واليابان.
اما الصين، فسوف تعرف الذي الله. هل تتذكرين الاصل الشكلي
ايراني الذين التقيناهم في الصين بالاسكندرية واللذين
كنت طلبت من هذه المرأة ان تطبخ لنا طبخا تشكيا؟
انهما كانا قالا لي في الصيف الماضي، بأن المانيا انما تطمع
في بلاد التشكوسلوفاكيا، وليس الاحتلال الذي تقيم
فيه اقوامها فقط. ولقد كنت استبعدت انا
هذا، لاسباب كثيرة.. ان استيلاء المانيا على
هذه البلاد ظرف ٢٤ ساعة كان من اغرب ما عرفه
الناس. فجيوش التشكوسلوفاكيا عظيمة في المعايير
فيها ١٨٠٠ طائرة واسلحة حديثة كثيرة واماكن
محصنة على طريقة "خط ماجينو" المشهور المعروف
عن فرنسا. "خط ماجينو". هذا هو يعني
ان تحصين البلاد تحصينا سريا سوف يعرف الآن اهله
وهو افتراض العسكريين الممتازين. ولكن بالرغم

٣

من كل ذلك فالعساكر الالمان احتلت هذه البلاد
بكل سرعة عجيبة بدون عراك ٢٤ ساعة واستلمت
المانيا بهذه الصورة ابوابا عظيمة، سوف يعرف اليوم لمن
ماذا تكون نتائج ذلك!
اما مؤتمرنا فقد فشل، كما قلت لك قبل
ولكن لم يكن عقيم الفائدة بالطبع، على ما يظهر. ولقد كان
الحكومة البريطانية تنوي اعلان سياسة عن فلسطين
في موسم الشتاء الحالي. ولكن جاء موسم الشتاء واعقبه الربيع
الى هذا اليوم ولم تبد حركة في الموضوع. وربما تأجيل
الى ما بعد الحرب. وربما تعدل الحكومة هذه سياستها
للصلح. والصحف الانكليزية تدل على هذا. فلننتظر
قليلا.. ويقولون "تأتي الصدف باحسن مما تأتيه
المواعيد"! والى اللقاء القريب يا اختي العزيزة العزيزة.
وسلامي ... للعائلة ... ارجو ان
يكون ما ذكرته احسن حال وان يكون ... اطلب قليلا ...
المخلص عزيزك

مسودة رسالة عوني عبد الهادي (القدس) إلى نوري السعيد ينقل فيها رأي زعماء الأحزاب الفلسطينية على مشروع نوري السعيد (السياسة المقترحة للبلاد العربية) - أي الكتاب الأزرق - مع ملاحظات وتعقيبات (ربيع ١٩٤٣).

فخامة نوري باشا السعيد حفظه الله

[illegible] على [illegible] المعالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد اطلعني السيد [illegible] [illegible] من احرار [illegible]

بالسياسة المقترحة للبلاد العربية . وقد درست الموضوع مع بعض اخواني [illegible] على تأييدكم في هذه

[illegible] العالي واسعه [illegible] الجميع متفقون [illegible] والتي هي في الحقيقة سياسة العرب المنشودة

السياسة التي [illegible] للبلاد

في الوقت الحاضر . [illegible] الى مسألة الهجرة

غير ان اخواني [illegible] ان نلفت نظركم الى خلو المشروع من اشارة

[illegible] لم تروا من الحكمة البحث

ولقد فهمنا من سكوتكم عن هذه المسألة انكم [illegible]

فيها في الوقت الحاضر . غير اننا نعتقد انه اذا سمح لليهود بالهجرة [illegible] ان يوقع فلسطين

[illegible] ادخال عدد كبير من اليهود الى فلسطين يكون من شأنه [illegible]

[illegible] واخطار سياسية كبيرة . [illegible]

خاصة والبلاد العربية عامة [illegible] تصريح الحلفاء عن عزمهم

[illegible] في آخر كتابكم الى المستر كيسي عن رأيكم بضرورة [illegible] بالكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ . [illegible]

رفض مطالب الصهيونيين [illegible] وعلى تمسكهم بالكتاب الابيض [illegible]

[illegible] وقفا تاما في مايس سنة ١٩٤٤ . غير ان

التعديل حتى وقف الهجرة اليهودية [illegible]

[illegible] في مذكرتكم عن استقلال البلاد العربية والوحدة ليس فيه اي

البند الخاص [illegible] الهجرة اليهودية . ونحن نعتقد انه من الضروري جدا

الاشارة الى الكتاب الابيض [illegible] هذه المسألة [illegible]

[illegible] عن ايجاد حل [illegible] للقضية الفلسطينية [illegible]

[illegible] . فاننا نعتقد انه [illegible]

يأمن العرب غوائل هذه الهجرة .

وقد رأينا انا واخواني ان نلفت نظركم ايضا الى مسألة اعطاء اليهود

شبه استقلال اداري . [illegible] من هذا الاستقلال .

ان الكتاب الابيض لم يمنح اليهود [illegible]

[illegible] الى اعطاء اليهود ولو في [illegible]

ما يتوقون الحصول عليه في فلسطين . غير انّا نعتقد ان الصهيونيين لن يرضوا عن اي سياسة تحد من اماني الصهيونية التي ترمي ، كما توضحون ، الى انشاء دولة يهودية في فلسطين . ونرى بان اليهود لن يتخلوا عن امانيهم هذه ما داموا يرون بصيصاً من الامل في تحقيقها ... ومن جهة ثانية ، انت اعلم ان من حق البلاد التي تمنح في بادئ الامر اي شكل من الاستقلال الاداري ، ان [illegible] هذه البلاد [illegible] كما جاهدت لبنان ، وهي [illegible] في سبيل الانفصال والاستقلال .

لذلك فانا نرى ان منح اليهود استقلالاً ادارياً في اي شكل كان ، بالشكل المقترح ليس من شأنه ان يحسم النزاع بين العرب واليهود أو يعيد الامن والسلام للبلاد

ان العرب سوف يرفضون ان يكون لليهود الحرية في ادارة سياستهم والامور التي في مناطقهم ، وكذلك السماح لهم بحمل هذه الحريات شيئاً [illegible] وتحولهم شبه ادارة [illegible] شيئاً آخر .

هذا ما رأينا ، ايها الاخوان ، ان نعرضه عليكم ونلفت نظركم اليه ونرجو ان نسألكم فيما اذا كنتم توافقون على ما [illegible] ان نكتب نحن ، مذكرة الى المستر بيفن ، نعرض فيها مشروعكم [illegible] ملاحظاتنا المذكورة .

واسمحوا لي في الختام ، ايها الرفاق ، ان أؤكد لكم باننا والاخوان جميعاً نقدر كل التقدير الاعمال الجبارة التي قمتم بها في سبيل خدمة البلاد العربية كما اننا نشكر لكم جهودكم الطيبة [illegible] الحارة في سبيل الوحدة والاستقلال .

مسودة رسالة بخط عوني عبد الهادي (القدس) باسم رؤساء الأحزاب بفلسطين موجهة إلى رؤساء حكومات الدول العربية تبين الرأي في ميثاق الجامعة العربية (الملحق الخاص بفلسطين) دون تاريخ والأغلب آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٤٥.

أصحاب [illegible] رؤساء وزارات الحكومات العربية [illegible] المحترمين

نتشرف نحن رؤساء الاحزاب بفلسطين ان نرفع لكم شكرنا وتقديرنا على ما بذلتموه من مساعي طيبة في سبيل عقد ميثاق الجامعة العربية، هذه المساعي التي تغلبت [illegible] على كل الصعاب التي اعترضت طريقكم في بادئ الأمر والتي تكللت اخيرا [illegible] بالنصر المرجو لها.

ويرى رؤساء الاحزاب ان الدول العربية قد خطت في هذا الميثاق خطوات مباركة نحو هدف العرب الاسمى الوحدة العربية المنشودة

وانا اذ نعلن لكم [illegible] شكرنا واعترافنا على [illegible]

الجامعة العربية بفضل مساعيكم المشكورة، نرى لزاما علينا ان نلفت نظركم الى الملحق الاول من ميثاق الجامعة المتعلق بفلسطين [illegible] راجين اعادة ملاحظاتنا الآتية فائق [illegible] العناية والاهتمام.

لقد ورد في الملحق المذكور الصيغة الآتية:

[illegible]

ان اول ملاحظاتنا على هذا الملحق [illegible] ان نص صريح للحقوق الطبيعية التي للعرب في فلسطين [illegible]

[illegible]

[illegible] الدول العظمى.

[illegible]

بعد موافقة دول الحلفاء على معاهدة [illegible] ووضعت فلسطين تحت انتداب الحكومة البريطانية التي تعهدت [illegible] بتنفيذ التصريح المعروف بتصريح بلفور [illegible] واعتبار استقلال فلسطين "المعترف به مبدئيا"

معلقا على قيام هذه الحكومة بتنفيذ ما تفرضه هذا التصريح [illegible] وان ما ورد في صيغة الملحق المشار اليه، ان ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام النهائي لها (لفلسطين) الذي على اساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها [illegible]

[illegible]

غير ان هذه الدول قد وافقت بعد ذلك ، في معاهدة سان ريمو [illegible] على وضع فلسطين والعراق تحت الانتداب الانكليزي وسوريا تحت الانتداب الافرنسي ، وجعلت الحكومة البريطانية مسؤولة على تنفيذ احكام تصريح بلفور في فلسطين . وما النظام الذي وضع تمييزا فيما [illegible] في البلاد المسلوخة عن تركيا الا نظام الانتداب [illegible]

[illegible]

اما ما ورد في من اعتراف هذه الدول بحق البلاد المسلوخة عن تركيا [illegible] ١٩٢٠

[illegible] هذا النظام [illegible]

[illegible] فقط .

[illegible] سوريا تكافح في سبيل [illegible]

[illegible]

الذي جاء من نتائج [illegible]

[illegible] الاستقلال [illegible] الادارية والاقتصادية والسياسية

[illegible]

[illegible] في فلسطين [illegible]

والتي [illegible] البلاد في شؤون ادارية واقتصادية وسياسية ترمي الى [illegible]

[illegible] الى ازالة الصبغة العربية منها . [illegible] القديم [illegible]

نظام العصبة [illegible] [illegible]

العلم

[illegible] واحتجوا عليه في حينه في مؤتمر سوريا العام المنعقد عام ١٩١٩

بالصيغة الاتية :

وقد اثبتت التجارب الحسية خلال عشرين سنة الماضية ان العرب كانوا على حق في رفضهم هذا النظام

فالعراق لم يتخلص منه الا بعد [illegible] ان [illegible] قام في سبيل ذلك بتضحيات عظيمة وسوريا ما تزال تكافح في سبيل الغائه واما فلسطين فهي ما تزال مهددة باضاعة عروبتها [illegible] وبزوال العرب [illegible] مهددين باحتلال المصير .

[illegible] قائم .

[illegible]

ومن حقنة النظر مع جلاء انه ان [illegible] على جامعة العربية المشكلة [illegible]

[illegible] ما زالوا حتى الآن [illegible]

رسالة (بالانكليزية) من عوني عبد الهادي إلى القنصل الأمريكي في القدس ١٩/٨/ ١٩٤٥
احتجاجاً على تصريحات ترومان في مؤتمر بوتسدام لتهجير اليهود الى فلسطين.

Jerusalem,
August 19, 1945.

Mr. L. C. Pinkerton,
American Consul General,
Jerusalem.

My dear Mr. Pinkerton:

The Arabs have read press reports of President Truman's statement regarding the United States proposal at the Potsdam Conference that as many Jews as possible should be permitted to enter Palestine and that discussions took place between the President and the Prime Minister of Britain about a Jewish State.

While appreciating the sympathy of President Truman for the Jews, the Arabs do not desire that this sympathy should mean the misfortune of the Arabs or that the Jewish problem should be solved at the expense of the Arabs. The Arabs do not believe that President Truman is willing to disparse and annihilate a million Arabs in Palestine and to fan the fires of dissension in the entire Arab Near East so that a national home for the Jews may be established in an Arab country.

Palestine is an inseperable part of the Arab homeland. The Arabs, who, like all freedom loving peoples, are devoted to liberty and independence and refuse therefore to live under the temporary rule of great empires such as Britain and France, certainly cannot accept the permanent rule of various elements of Jews collected from the four corners of the world.

The Arabs are, above everything else, seekers of liberty and independence. Like other civilized peoples, the Arabs will not hesitate to lay down their lives in order to maintain their position in the country.

As to President Truman's suggestion that the problem must be peacefully solved by negotiations with the British and the Arabs, I would say that such negotiations have in fact taken place in the Palestine Conference held at London in 1939. There it was established that the increase of the number of Jews in Palestine by further immigration would entail serious jeopardy to the rights and position of the Arabs in the country.

However, the British Government then thought of allowing a limited number of Jews to enter Palestine within a specified period of five years because to suddenly have stopped immigration would have been harmful to Jewish economy.

Furthermore, the British Government declared itself in honor bound not only to the Arabs of Palestine but to all the Arab States not to permit the entry of any new Jewish immigrants without the approval of the Arabs themselves.

Finally I hope that you will cause these remarks to be brought to the attention of President Truman and to assure His Excellency that in Palestine there is a civilized Arab nation surrounded and supported by civilized and united Arab peoples who consider Palestine as part of their own homeland that cannot under any circumstances be encroached upon.

Please accept, my dear Mr. Consul General, the assurances of my deepest appreciation and highest esteem.

Auni Abdul Hadi.

مقتطفات مقالة لعوني عبد الهادي في إحدى المجلات المصرية في ٢٤/١١/١٩٤٥ مطالباً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي:

العرب مطالبون بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين

مسودة بيان كتبه عوني عبد الهادي للرد على خطبة وايزمان في لندن عن المطامع الصهيونية بفلسطين (دون تاريخ والأغلب إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية أواخر ١٩٤٥ أو مطلع ١٩٤٦).

برقية من عوني عبد الهادي (القدس) إلى الأمير فيصل آل سعود (وكان في زيارة عمان) في ١٩٤٦/١٢/٣١ يرجوه زيارة القدس وحاجة فلسطين له.

P. T. 4.

Counter No.............

Prefix	Orig. No.	PALESTINE POSTS, TELEGRAPHS & TELEPHONES.	Office Date Stamp
Time	Words	دائرة البريد والبرق والتلفون في فلسطين מחלכת הדואר והטלגרף של פלשתינה (א״י).	
Sent to		A	
at		THIS SPACE FOR USE IN THE CASE OF AN OFFICIAL TELEGRAM I certify that this telegram is on the service of.............................Dept.	Charges Paid
by		Office of Origin and Service Instructions .... Signature	..................mils

To الى אל صاحب السمو الملكي الامير فيصل آل سعود المعظم – عمان

هذه بلادكم اغوارها وانجادها ترحب بسموكم وترى فلسطين بزيارتكم احياء لآمالها القومية

وتبركاً بكم رمز الفداء لها اتخاذاً بمنهاج جلالة الملك والدكم المعظم واني لشديد الحزن لعدم

تمكني من التشرف بالسلام والترحيب بسبب مرضي واني وجميع محبيكم بفلسطين كانوا يرجون ان تجدوا

متسعاً من الوقت لتشريفهم بالزيارة ولو بضع ساعات في بيتكم الصغير مكرمة من سموكم لا تنسى • عوني عبد الهادي

30728—500000—16/6/38—Com. P.

CONDITION.

This telegram shall be forwarded in accordance with the provisions of the Regulations with reference to Inland Telegrams made pursuant to the Post Office Ordinance No. 20 of 1930, and the provisions of such Regulations* shall be deemed to be binding between the Sender and the Postmaster-General.

* The substance of these Regulations will be found in the Post Office Guide

شرط

ترسل هذه البرقية طبقاً لنصوص قانون البرقيات الداخلية المندرجة في قانون البريد رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٠ ونصوص هذا القانون* تنطبق على المرسل ومدير البريد العام.

* توجد خلاصة هذه القوانين في دليل البريد .

תנאי.

הטלגרמה הזאת תשלח בהתאם לתקנות בנוגע לטלגרמות הנשלחות בפנים הארץ לפי חוקת הדואר מס׳ 20 משנת-1930, והתנאים של התקנות הללו* יחשבו כמחייבים בין השולח והמנהל הכללי של בתי הדואר.

* תוכן התקנות הללו אפשר למצא במדריך הדואר.

Name and address of Sender.. اسم المرسل وعنوانه / השם והכתובת של השולח

(Not to be telegraphed) (لا يرسل كجزء من البرقية) (לא לשלח ע״י הטלגרף)

مسودة بيان بعث به عوني عبد الهادي (سفير الأردن) إلى الصحف المصرية للتأكيد على موقف الأردن بعدم الخضوع للضغط الغربي ورفض الصلح مع إسرائيل (دون تاريخ والأغلب ربيع ١٩٥٥).

للصحف المصرية
بيان من عوني ـ سفير الأردن عن موقف الأردن من الكتلة الغربية والصلح مع اسرائيل

(د.ت ربيع ١٩٥٥)

وزارة الخارجية
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
بالقاهرة

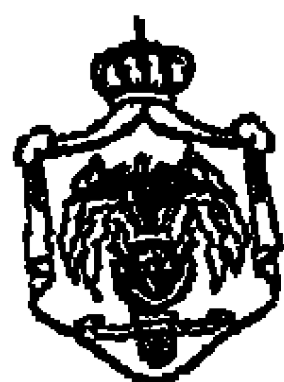
الرقم
التاريخ

بيان تصريح
(سفير ... عوني عبد الهادي ... صلح مع اسرائيل)
بيان ... سفير الأردن

ما زالت الصحف المصرية تطلع من وقت الى آخر
بأنباء عن [illegible] بعض الدول العربية [illegible]
[illegible]
الى الكتلة الغربية [illegible]
[illegible] وقد طلعت [illegible]
احدى هذه الصحف [illegible] عن الحكومة
[illegible] الضغط [illegible] لا أساس
الأردنية [illegible] عزل الأردن عن
المعاهدة [illegible] عقد صلح مع [illegible]
الحكومات العربية [illegible] مع حكومات الدول العربية
[illegible] خطة غير متفقة

في حسب الأحيان [illegible] بعض الصحف المصرية
وانا استغرب كثيرا ان تذهب [illegible] في [illegible]
الى [illegible] مطالبة العرب
بعض الحكومات العربية

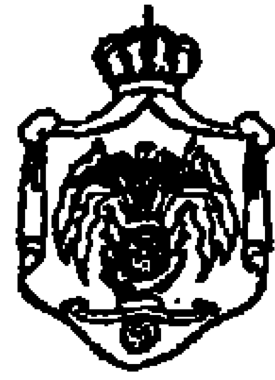
وزارة الخارجية
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
بالقاهرة



الرقم
التاريخ

بين حين وآخر [illegible] يوشيه الحقيقة والإرهاب
مع القومية العربية

مصلحتنا ان من شأن هذا التشكيك ان يحصل الآن
في ميزة [illegible] من اجله
في الداخل ولدى البلاد العربية في أي بلد من الوقت الذي
له على الصحافة خاصة ان تتحرى مع الحقيقة
في شأن هذه الأمور الخطيرة التي تمس وحدة الأمة العربية
[illegible] بدلاً من اشاعة الفرقة بين ابنائها
[illegible] ولقد سمعت ان أحد [illegible] حضرة
السيد توفيق ابو الهدى [illegible]
الأردن ان [illegible] سياسة حكومتكم قد قامت



الرقم

التاريخ

وانه لن تتراجع مطلقاً

لما جاء من اتصال مع الوفد بالاتصال مع الدول

عن الموقف الذي وقفه الأردن ... على مجلس الأمن

الصينية بصدد النزاع المصري

الدول ... ضغط

وهنا يتصل ... الرئيس [illegible]

على الحكومة الأردنية ... هذا الضغط [illegible]

عدم قيام ... تشكيل ...

[illegible] وقد ... المنظم في ...

صاحب ... الحبيب

توفيق ابو الهدى ... الوزارة

[illegible]

خالد ... السيادة ... السيادة

... خليل ... والسيد ...

وزارة الخارجية

سفارة المملكة الأردنية الهاشمية

بالقاهرة

٤

الرقم

التاريخ

بالتأكيد التام مع الدول العربية

بالتأكيد [illegible] في اليوم [illegible] وإذا استطعت أن

أؤكد لكم حقيقة الموقف

[illegible] نوفمبر بشخص واحد ، إذا كانت هناك

أؤكد أن [illegible]

[illegible] استطيع

[illegible] أن [illegible] الوحدة الإسلامية

[illegible] الأردنية التي [illegible]

[illegible] الأزمة العربية التي [illegible]

العربية [illegible] إرادة الحكومات العربية [illegible] وحصلت

[illegible] لا تقبل أي تفرقة بين

سمح السيد

مسودة رسالة بعثها عوني عبد الهادي (وكان في عمان عضواً في مجلس أعيان) في ١٢/١٢/١٩٥٥ إلى الملك حسين يشير فيها إلى مفاوضات انكليزية عربية ويرجو إطلاع الدول العربية على تفاصيلها.

خاص - سامي

١٢/١٢/١٩٥٥

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

اقدم فائق الاجلال والاحترام وبعد : اتصل بي حضرة عضو الأعيان
في صباح اليوم ان هناك مفاوضات انكليزية - عربية . وقد رأيت
من واجبي ان انبه جلالتكم لهذه الكلمة او [illegible] بأي [illegible]
انه لا يستطيع طلب ان اكون فكرة اي [illegible]
في الموضوع لعدم وقوفهم على تفاصيل هذه المفاوضات [illegible]
انه تأمروا جلالتكم باطلاع الدول العربية على تفاصيل المفاوضات قبل
البت فيها . والحكومة الاردنية بعد ذهابي اليها بالاجراء على [illegible]
اليس انه اصلح البت [illegible] ادرى بالذي فيه
هذا الرأي اقدم [illegible] وجلالتكم ادرى بالموقف في جميع
الاحوال - وتفضلوا جلالتكم بقبول [illegible]

عوني عبد الهادي

خواطر سجلها عوني عبد الهادي عن الوحدة العربية (دون تاريخ والأغلب في الفترة التي تلت تأميم قناة السويس).

إني حقاً لمن المؤمنين بالوحدة العربية لأن هذه الوحدة تتعلق مباشرة في كيان العرب و
ضرورة محتمة للحياة المستقلة الحرة التي ينشدها العرب في كل قطر من اقطارهم وانه لمن الصعب
على أية امة تطلب بالصادق ان تضمن لنفسها كل هذه الحياة بدون هذه الوحدة. ولذلك [illegible] الدول
الذين يعرفون جيداً هذه الحقيقة يقفون العراقيل في سبيل تحقيقها ولذلك كانت سياسة
تجزئة البلاد العربية وتوحيدها والوقوف دون اية حركة ترمي الى شكل هذه الوحدة من
[illegible] وكانت سياسة [illegible] في كل بلدة التفريق اصلاح
للقاعدة [illegible] فرق تسد فكان سبب شرهم فيما يتعلق في الامم العربية هي التفرقة بين هذه
الامم [illegible]. ويظهر ان فكرة الوحدة العربية قد هالت
في السنين الاخيرة هذه الدول الاجنبية فقاموا يدعون الحكومات الوطنية والاوساط لتوحيد قواهم
في سبيل القضاء على شبح الوحدة العربية الذي يخشونه اكثر من كل شيء آخر. ولكن الوحدة
العربية هذه لم تعد الى اليوم فكرة [illegible] بل هي عقيدة في نفس كل عربي [illegible]
[illegible] للقوى المادية وربما كانت هذه القوى عظيمة [illegible]
[illegible]
بالوحدة العربية المنشودة.
وإني لذلك لمن المؤمنين حقاً

رسالة مجاملة من الأمير فيصل آل سعود (ولي العهد) إلى عوني عبد الهادي (في القاهرة) رداً على رسالة في ٢٧/٣/١٩٦٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان سمو ولي العهد

الرقم ....

التاريخ ....

التوابع ....

سعادة الاستاذ عوني عبد الهادى

بعد التحيه . وبعد ..

لقد اخذت رسالتكم المؤرخه ٢١ شوال ١٣٨١ الموافق ٢٧ مارس ١٩٦٢ وانني اذ اشكر لسعادتكم رقيق مشاعركم اقدر لكم صادق اخلاصكم وابادلكم نفس هذه المشاعر متمنيا لكم دوام الصحه والسعاده ..

مع اطيب التمنيات ...

برقية تهنئة بعثها عوني عبد الهادي (القاهرة) - بصفته رئيس اللجنة القانونية الدائمة بالجامعة العربية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة قيام الدولة الاتحادية بين الأقطار العربية الثلاثة والبرقية الجوابية للرئيس جمال عبد الناصر.

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
إدارة المواصلات اللاسلكية

TELECOMMUNICATIONS ORGANISATION
RADIOCOMMUNICATIONS ADMINISTRATION

OFFICE OF ISSUE / ختم ذو التاريخ	LETTER خطابيه		Sent at / وقت الإرسال
	CHARGE الأجرة	Accessories ملحقات	Circuit / قناة
			By / بواسطة
			Prefix & No. / الرمز والرقم
			Official Instructions / تعليمات مصلحية
CNTR No. / رقم الاستلام	Words / كلمات	R.P. / الرد خالص	Time / الوقت
			Date / التاريخ

ADDRESS (IN CAPITAL LETTERS) LT العنوان: الرئيس جمال عبد الناصر

بمناسبة قيام الدولة الاتحادية بين الأقطار العربية الثلاثة
[illegible] لسيادتكم بأحر التهاني القلبية راجيا الله أن [illegible]
[illegible] قيام هذه الدولة الخطوة الأولى لقيام الوحدة العربية الشاملة وانجاز
[illegible] نحن أهل [illegible] قيام [illegible] الوحدة الشاملة
التي عشنا [illegible]

The Administration declines responsibility for delay, errors, non-deliveries etc ... — الادارة ليست مسئولة عما يحدث بالتلغرافات من التأخير أو الغلط أو عدم التسليم ... الخ

Name and Address of Sender (Not to be telegraphed) — اسم وعنوان الراسل (هذا الجزء لا يدرج بالتلغرافات): عوني عبد الهادي
رئيس اللجنة القانونية الدائمة بالجامعة العربية
بالقاهرة

عز المكتب

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة المواصلات — هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

برقيـــة — TELEGRAM

وقت الورود :	رقم التوزيع :	المراجع :		ملاحظات :

يوضع السطر الأول البيانات الآتية بالترتيب :
رقم مسلسل — علامة مكتب الإرسال — رقم البرقية — اسم مكتب التصدير — عدد الكلمات — التاريخ — الوقت .

THE FIRST LINE CONTAINS THE FOLLOWING PARTICULARS IN ORDER:
SERIAL NUMBER — CODE OF SENDING OFFICE — SERIAL NO. OF MESSAGE — OFFICE OF ORIGIN — NO. OF WORDS — DATE — TIME.

مجلس الامة ١٨

١٨

٢٤٩ م ٢٠ رياسه الجمهوريه مصر الجديده ٣٢/٣٣ ٩ ١٧٢٥ ج

حكومه السيد عوني عبد الهادي رئيس اللجنه القانونيه الدائمه بالجامعه العربيه القاهره

اشكركم على تهنئتكم ونهنئكم بمناسبة اعلان الوحده بين الاقطار العربيه الثلاثه راجيا للامه العربيه كل مجد ورفعه واعرب لكم عن اطيب التمنيات

جمال عبد الناصر

برقية تهنئة من عوني عبد الهادي (القاهرة) للملك فيصل بمناسبة ارتقائه عرش المملكة العربية السعودية (دون تاريخ والأغلب مطلع ١٩٦٥).



الأمانة العامة

برقية — الرياض

صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم

ارفع اصدق [illegible] تهاني واطيب التمنيات ومشاعر الود والاخلاص بمناسبة ارتقاء جلالتكم سدة العرش داعيا

المولى القدير ان يحقق آمال جلالتكم في وحدة العرب

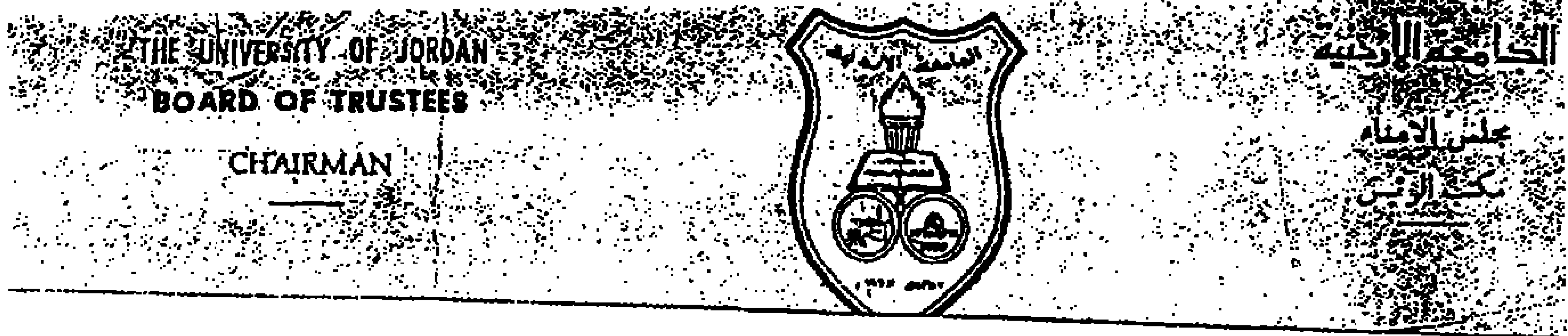
وعليكم السلام

برقية الرئيس جمال عبد الناصر الجوابية إلى عوني عبد الهادي (جامعة الدول العربية) لتهنئة الرئيس بإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

القاهرة

أشكركم أصدق الشكر على تهانيكم التي أعربتم عنها بمناسبة إعادة
انتخابي رئيساً للجمهورية راجياً الله أن يعيننا جميعاً بعونه حتى
نحقق للأمة العربية ما نرجوه لها جميعاً من خير وعزة ورفاهية
وأعرب لكم عن أطيب تمنياتي بالصحة والسعادة جمال عبد الناصر

رسالة رئيس مجلس أمناء الجامعة الأردنية إلى عوني عبد الهادي تشكره على إهدائه مكتبته القيمة إلى مكتبة الجامعة الاردنية ١٩٦٥/٥/٣.



الرقم: ٣/١/٨/ ٧٦٨
التاريخ: ١٩٦٥/٥/٦

سعادة السيد عوني عبد الهادي المحترم

تحية طيبة، وبعد،

فبالاشارة الى كتابكم الذي تفضلتم فيه بتقديم مكتبتكم الى مكتبة الجامعة الأردنية.

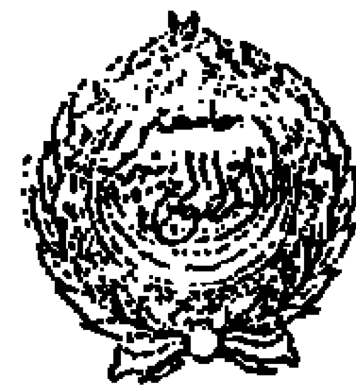
بعد ان اطلع مجلس أمناء الجامعة الأردنية على كتابكم، قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩٦٥/٥/٣ قبول هذه الهدية، ويسرني أن أقدم لكم بالنيابة عن المجلس وبالاصالة عن نفسي خالص الشكر والامتنان على هذه الهدية القيمة. كما يسرني أن أقدم لكم الشارة الذهبية لشعار الجامعة تقديرا لشعوركم الكريم تجاه الجامعة الأردنية.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس مجلس الأمناء

ل ق/

فقرات من رسالة عوني عبد الهادي إلى ساطع الحصري (بغداد) في ٢١/٣/١٩٦٧ فيها إشارة إلى استفسار حول موضوع الأراضي في شرقي الأردن.



جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

ادارة ....

الرقم .... (يذكر عند الرد) القاهرة في .... سنة ١٣٧ (٢١/٣/سنة ١٩٦٧)

المرفقات .... بشان ....

أخي وصديقي الكبير ساطع الحصري ، أطال الله
بقاءه ذخيرة للعروبة ، ابدأ بتهنئتك انا وحرمي بالعيد الكبير
في عمركم ، راجيا ان يعيده الله عليكم والأسرة الكريمة متمتعين جميعا
بكامل الصحة ودوام السعادة .

تلقيت رسالتكم المؤرخة في ٢٦/٢/١٩٦٧ التي اعلمتموني فيها
بانكم اوعزتم الى دار الطليعة في بيروت بارسال نسخة من
مذكراتكم عن العراق ما بين ١٩٢١ – ١٩٢٧ ، وقد [illegible]
[illegible] كتابكم الجديد . ولم [illegible]
دار الطليعة في ارسالها حتى اليوم ، [illegible]

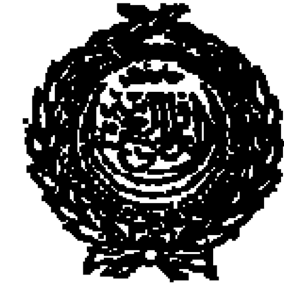
[illegible] ان اعلمكم [illegible] سمو الامير عبد الله
[illegible] فيصل العمل على منع [illegible]
[illegible] عبد الله من تأجير الأراضي التي اجرتها حكومة عبد الله
[illegible] على سمو الامير عبد الله [illegible]
[illegible] على [illegible] هذه الأراضي على [illegible]
من بعده ، [illegible] هذه الأراضي [illegible] بعدها
[illegible] امانة ، [illegible]
[illegible] سمو الامير عبد الله [illegible] سنة ١٩٢١

اني لا اذكر ان احدا فلسطينيا ذهب لبغداد لقضاء مثل هذه المهمة.
وان الذي اذكره بالتأكيد ان المندوب السامي الجنرال السر آرثر
واكهوب، هو الذي امر سمو الامير عبدالله (الملك عبدالله)
بوقف مشروع الدكتاتور لليهود. ان المندوب السامي واكهوب
لم يصدر هذا الامر لسموه، بناء على الضجة التي كان اكثرها
اقامها رجالات فلسطين، حينما علموا بهذه الصفقة الى درجة
ولكنه اصدر امره هذا، تنفيذا للمادة ٢٥ من صك الانتداب
الفلسطيني التي اوقفت تنفيذ المواد الواردة في هذا
الصك والمتعلقة بشرط انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين
~~في البلاد الواقعة شرقي ... الاراضي الواقعة شرقي نهر الاردن~~
~~وتشمل ...~~
في فلسطين على الاراضي الواقعة شرقي نهر الاردن

انا حزين يا صديقي اكثر من افتقادكم هنا وكنت اود ان لو تعيدي
الطريق باب فندق صحرائه دمشق فيلسوف القومية العربية
ساطع الحصري. فهو تعرفونه هنا انانيته مثلي. هذا صحيح
ولكنه السيد الاستاذ اناني بطبعه، كما يترك الانانية
والسياسات الاناني، ان كان في هذه الانانية صالح ... أو مضيعة
L'Autsuiste en
والعبارة المشهورة للفرنسا
Encore égoïste

اتمنى لك يا صديقي حياة سعيدة
للعروبة
والاحترام عظيم
[signature]

برقية عوني عبد الهادي (رئيس اللجنة القانونية ـ جامعة الدول العربية) إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٦٧/٥/٢٧ تشيد بخطواته التي اتخذها في جبهة سيناء.



إدارة ....

الرقم .... (يذكر عند الرد)

المرفقات ....

القاهرة في ...... سنة ١٣٨ (٥/٢٧ سنة ٦٧)

بشأن ....

سيادة الرئيس العربي العظيم جمال عبد الناصر

« موقفكم التاريخي العظيم جعل كل عربي يرفع رأسه وأشاع شعاع الأمل أمام أبناء وطني السليب بعد أن ظلوا يتخبطون في ظلمات اليأس تسع عشرة سنة وهم اليوم يثقون ثقة تامة أنك ستقودهم الى أرضهم السليبة وديارهم المنهوبة وفي عام ١٩٥٥ عندما بدأتم تتسلحون من الشرق كان الانجليز يهددون العرب ويشيرون باستعلاء الى ان اسرائيل لن [illegible] اسرائيل مذعورة أمام الزحف العربي المقدس يحيط بها من ثلاث جهات وليس أمامها الا البحر . حفظكم الله لأمتكم العربية وأمدكم بعونه ونصره »

عوني عبد الهادي

عوني عبد الهادي ـ جامعة الدول العربية

١٩٦٧/٥/٢٧

مراسلات وجهها عوني عبد الهادي إلى جلالة الملك فيصل وإلى الرئيس جمال عبد الناصر لتوضيح مسألة موقف المملكة السعودية من حظر البترول على أمريكا وبريطانيا (بين ٨ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٦٧).

صاحب الجلالة الملك فيصل

الرياض

هل تسمح جلالتك لصديق قديم خبر عن كثب مواقفك الوطنية الرائعة أن يدلي برأيه بمناسبة ما أشيع على لسان جلالتك من أن قرار حظر البترول عن اميركا وانكلترا لم يعد قائما لعدم ثبوت اشتراكهما بالعدوان مع اسرائيل هنالك يا صاحب الجلالة أمران يدعوان لاستمرار بقاء الحظر : الأول اجماع الشعوب العربية على هذا الاجراء العربي والثاني ثبوت تواطؤ انكلترا واميركا السياسي مع اسرائيل في الامم المتحدة الذي لا يقل خطرا عن اشتراكهما بالعدوان العسكري.

وهنا استميح جلالتك بوصفي صديقا مناشدتك بالله وبالأسرة السعودية العريقة أن لا ينفرد جلالتك عن الاجماع العربي مهما كانت التضحيات.

عوني عبد الهادي

القاهرة ١٩٦٧/٧/٨

الاستاذ عوني عبد الهادي القاهرة

اذا كان احد ينسب الي أنني قلت هذا الكلام فهو كاذب لانني لم أقل ذلك.

فيصل

١٩٦٧/٧/١٠

١٩٦٢/٧/١١

(سري)

سيادة جمال عبد الناصر المحترم

تحية واحتراما وبعد فقد رأيت من واجبي ان احيط سيادتكم علما بان تلقيت امس برقية من جلالة الملك فيصل آل سعود ، ينفي فيها ما نسب الى جلالته من ان خطر البترول مع امريكا وبريطانيا لم يعد قائما .

وقد جاءت هذه البرقية ردا على برقية كنت ارسلتها الى جلالته انا شخصيا فيهما ان سوف ابتعد عن الاتهام للعرب ،

وقد رأيت ان اضع بين يدي سيادتكم نص البرقيتين لعلكم تجدون في برقية جلالته ما يفيد

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديري ومحبتي الاخوية سائلا المولى ان يوفقكم في مساعيكم الوطنية من اجل جمع شمل العرب ووحدتهم امام الخطر المحدق بامتنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها"

المخلص [illegible]

برقية بدوي الجبل من سوريا إلى حفل تأبين عوني عبد الهادي (عمان).

ب. ٥ ٤

خاتم التاريخ

مصلحة البرق والبريد في المملكة الاردنية الهاشمية
يجب ارسال هذه النسخة مع كل استعلام بشأن هذه البرقية
THIS FORM MUST ACCOMPANY ANY
ENQUIRY RESPECTING THIS TELEGRAM

تعليمات مصلحية

وصلت مكتب — Received at
بتاريخ — Date
وقت الوصول — الساعة H. الدقيقة M.
قبلها المأمور

الاشارة — المصدر Origin — الرقم الاصلي Original No. — الكلمات Words ٨٦ — اودعت بتاريخ Date ٢٩ — الدقيقة M. ١٠ — الساعة H.

٩١٨

قبل الظهر a. m. — بعد p. m.

الى معالي الاستاذ اكرم زعيتر عمان

في ذكرى المغفور لـه عوني عبد الهادي ستكون الجنه ونعيمها والسماء ونجومها ومواكب الشهداء وطن الفداء وتاريخ منضر وجهاد منور وذكريات جليله وامجاد أصيله. وفي ذكراه عرس عند سيدة المنفى وماتم في الدنيا لإخوانه الذين سبقوه الى رضوان الله جنة كلها عليهم الف لبانه ونفح أقحوانة ولا تسحوانه حرمني المرض الحضور والكتابة انت يا ابا سري تعبر عن عاطفة اخوانك بصادق ايمانك وسحر بيانك فقل باسمنا ما يصلح للذكرى رضى الله صاحب الذكرى

بدوي الجبل

من — From

عصرية قرار رقم ٣٠/٩



رستم حيدر ـ فيصل ـ أناطول فرانس ـ عوني عبد الهادي ـ جميل مردم بك مع الوفد العربي إلى مؤتمر السلم في باريس ١٩١٩.



أخذت سنة ١٩١٩ بمقر الكونتس دو كلدمان بباريس

الصف الأول (من اليمين): السيد جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ووزير البحرية، سمو الأمير فيصل مندوب جلالة والده الملك حسين بمؤتمر فرساي، سي قدور بن غبريط إمام المسجد بباريس.
الصف الثاني (من اليمين): الملازم تحسين قدري مرافق سمو الأمير فيصل، الجنرال مكسيم دويجان عضو المجلس الحربي الأعلى والمندوب السامي لسوريا فيما بعد، عوني عبد الهادي رئيس مكتب الوفد الحجازي لدى مؤتمر فرساي وعضو الحجاز بالمؤتمر، أحمد قدري الطبيب الخاص لجلالة الملك فيصل مع الوفد العربي إلى مؤتمر السلم في باريس ١٩١٩.

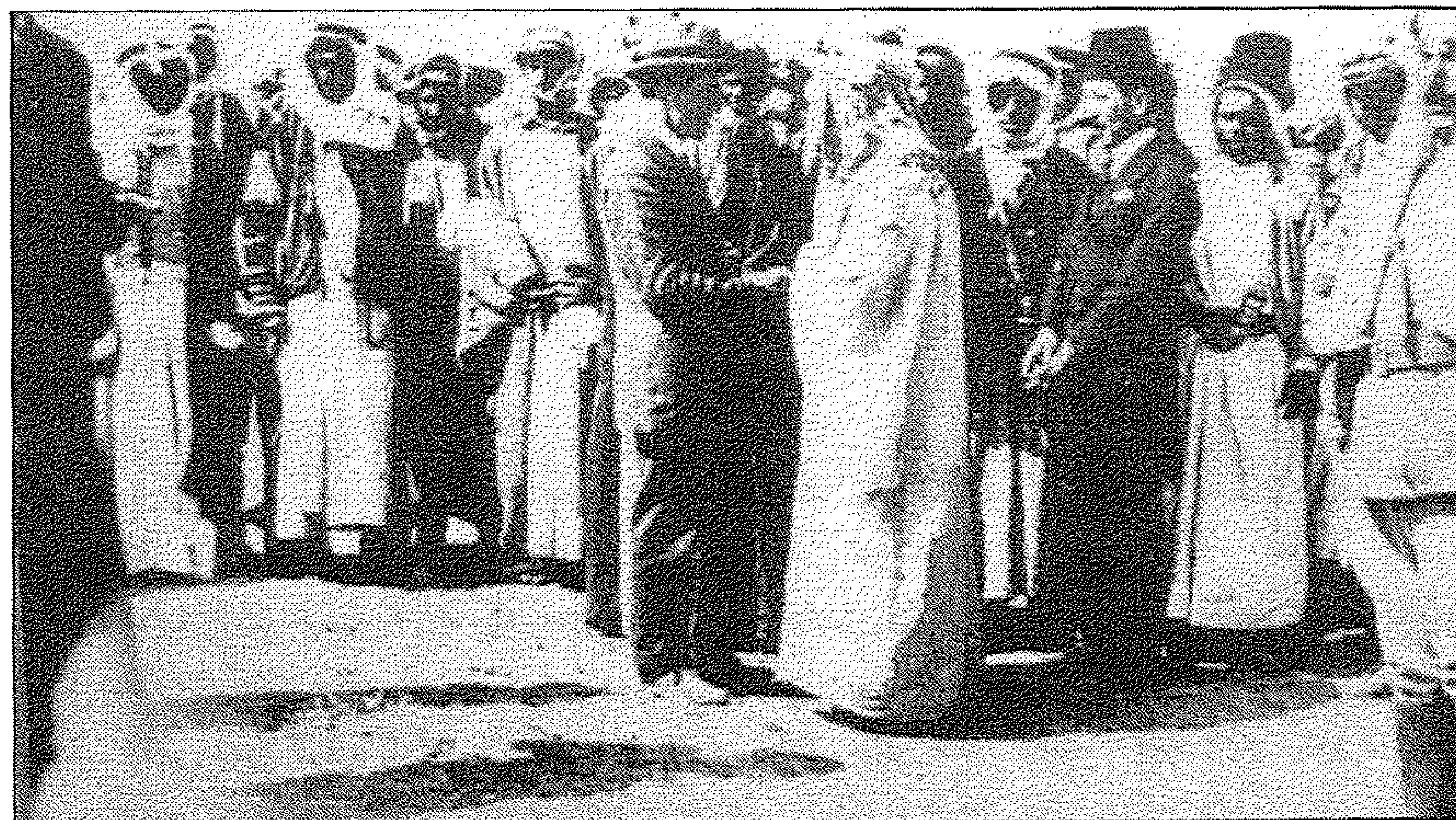


(الصف الأول)
الدكتور سعيد طلع
توفيق اليازجي ـ معين الماضي
د. أحمد قدري ـ عوني عبد الهادي
رفيق التميمي ـ فائز الشهابي
توفيق الحياني

(الصف الثاني)
حسني البرازي ـ زكي التميمي
مسلم العطار ـ بهجت الشهابي
شكري القوتلي ـ أحمد مريود
وصفي الأتاسي

(الصف الثالث)
عزت دروزة ـ عفيف الصلح
سعد الدين الجابري
مصطفى الشهابي ـ رياض الصلح
رشيد الحسامي ـ عادل العظمة

مع بعض العاملين في الحقل القومي في عهد حكومة دمشق العربية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠.



من اليمين إلى اليسار: عوني عبد الهادي ـ الأمير عبد الله ـ ت.ه. لورنس.
عمان سنة ١٩٢١ عند تأسيس إمارة شرقي الأردن ١٩٢١.



أول مظاهرة نسائية خرجت بالقدس سنة ١٩٢٩
السابعة من اليمين طرب عوني عبد الهادي.



سيدات فلسطين في طريقهن إلى مقابلة المندوب السامي سنة ١٩٢٩
في الوسط طرب عوني عبد الهادي.



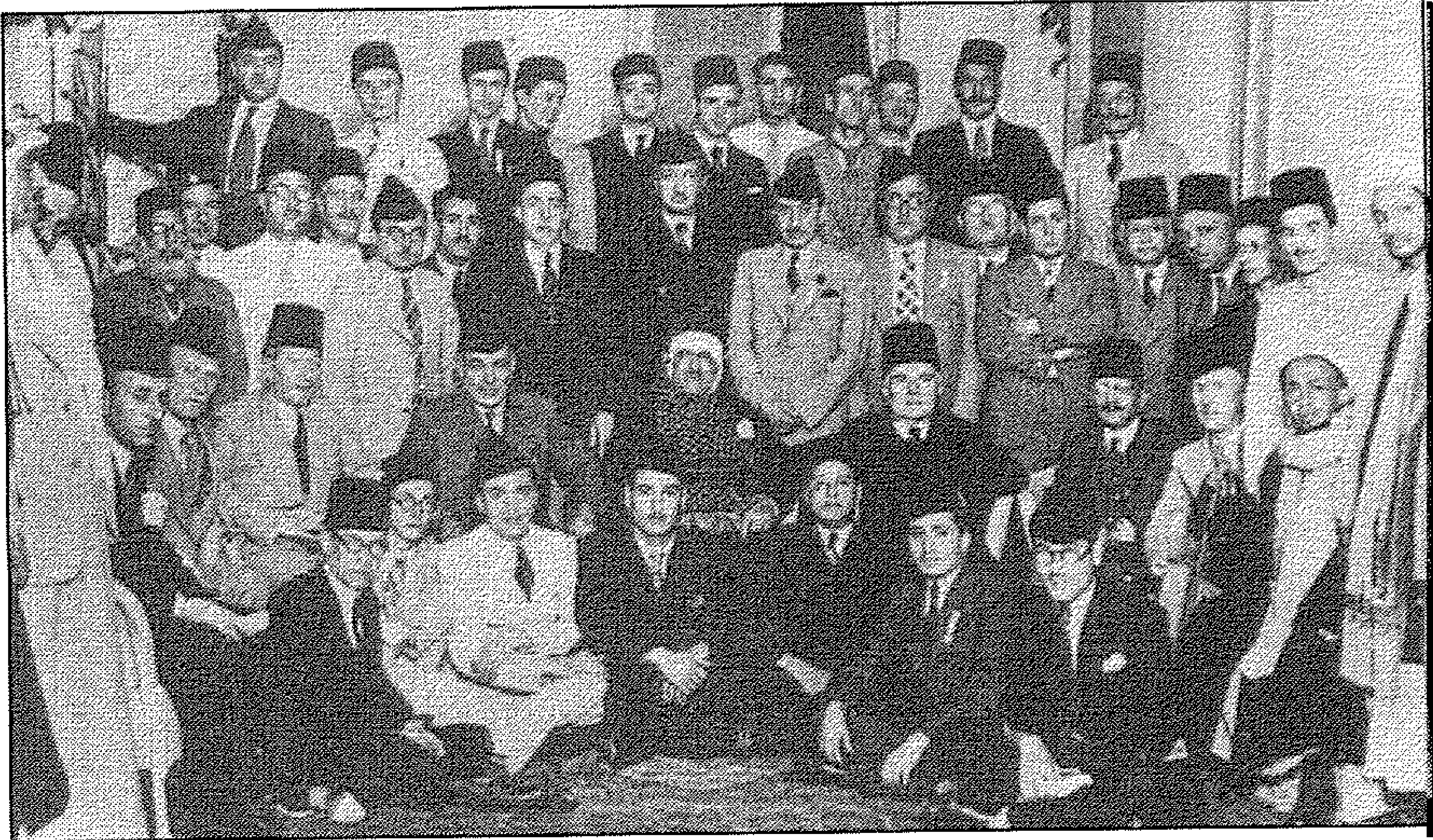
وفد فلسطين في لندن سنة ١٩٣٠.

(الصف الأول)
عوني عبد الهادي
موسى كاظم الحسيني
راغب النشاشيبي
الحاج أمين الحسيني
جمال الحسيني

(الصف الثاني)
عارف الجاعوني (حارس الحاج أمين)
عزمي النشاشيبي
الفريد روك
مصطفى الحسيني (أخ الحاج أمين وهو آخر واحد على اليسار)



نوري السعيد (وزير خارجية العراق) يزور معتقل صرفند (١٩٣٦) ووقف على يمينه نبيه العظمة والمرافق صائم العسكري. وعلى يساره عوني عبد الهادي.



الزعيم مصطفى النحاس باشا (ويرى في الوسط معصوب الرأس) يكرم وفود المؤتمر البرلماني (١٩٣٨).

ويجلس على يمينه: مولود مخلص ـ عوني عبد الهادي ـ إبراهيم عطار باشي، وتوفيق السمعاني.

ويجلس على يساره: فارس الخوري ـ عبد الرحمن صديقي ـ الدكتور توفيق الشيشكلي، وممثل اليمن.

الصف الأول وقوفاً من اليمين: أحمد محمد نعمان ـ ابراهيم الوزان ـ الطيب بنونة ـ أمين التميمي ـ مكرم الأتاسي ـ لويس أخنوع فانوس ـ عبد الهادي الظاهر ـ إبراهيم الواعظ ـ عثمان العلوان ـ مندوب مغربي ـ سليم ثابت ـ أكرم زعيتر ـ يوسف العلمي ورحمة الله الهندي.

الصف الأخير وقوفاً: عبد المجيد الرمالي ـ محمد علي الطاهر ـ الدكتور يعقوب الخوري، وشباب من المغرب والعراق.

ويجلس على الأرض: عبد الرزاق المحمود ـ محيي الدين العنسي ـ ثلاثة جامعيين ـ المهدي بنونة وعبد الحليم الغمراوي.



الوفد الفلسطيني إلى المؤتمر النسائي بالقاهرة سنة ١٩٣٨

يرى في الجالسات: نبيهة ناصر ـ صبحية راغب التميمي ـ عقيلة أمين التميمي ـ نفيسة محمد علي علوية (مصر) ـ مثيل مغنم ـ ساذج نصار ـ مريم هاشم ـ بهيرة العظمة (سوريا).

وفي الجالسات على الأرض: وحيدة الخالدي ـ سلمى رجائي الحسيني ـ فاطمة النشاشيبي ـ زليخة الشهابي ـ زهية النشاشيبي ـ سميحة الخالدي، وماري كحيل.

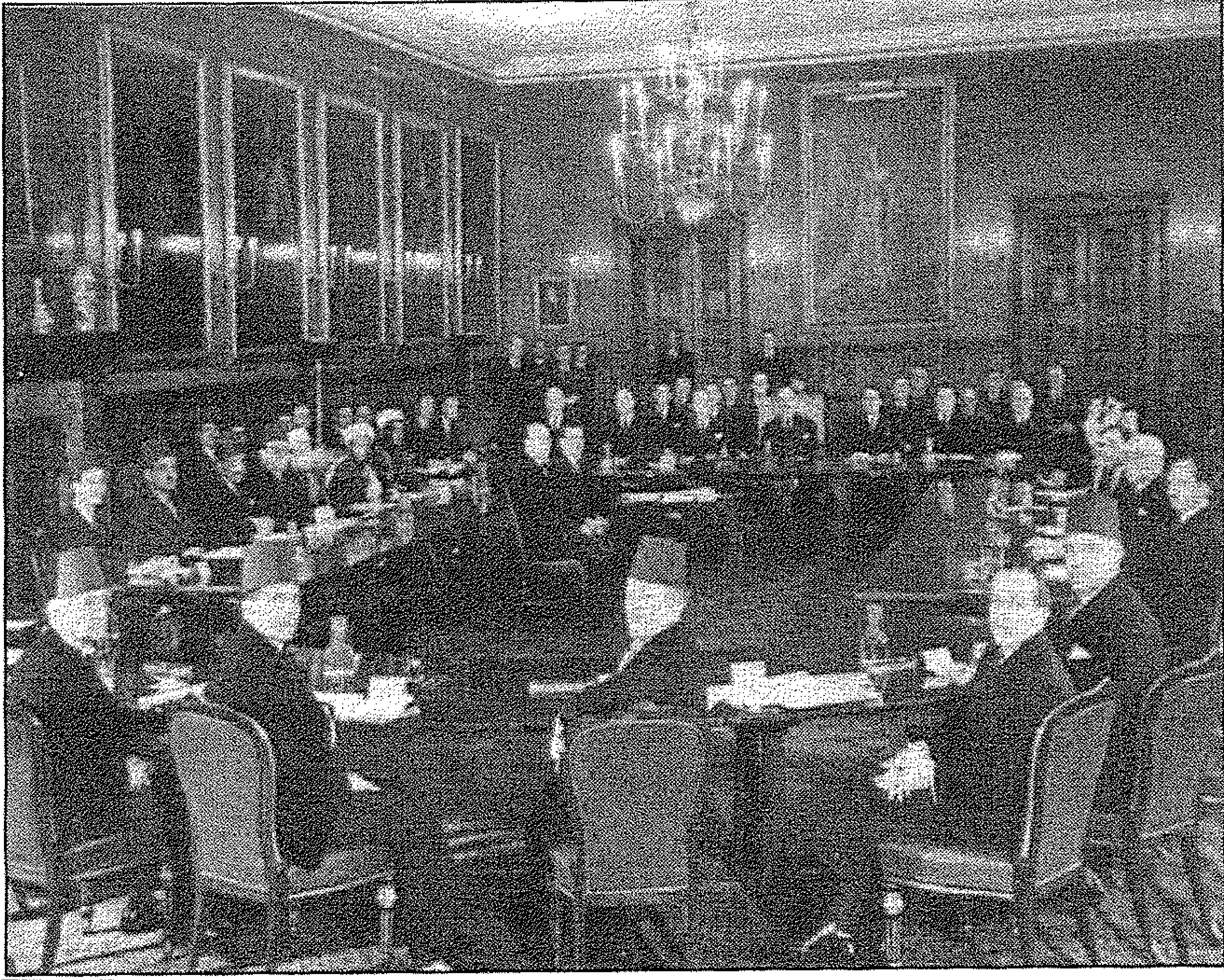
ويرى في الواقفات: عقيلة جورج صلاح ـ بدرة كنعان ـ أرننستين الغوري ـ ريا القاسم ـ إيفا حبيب المصري (مصرية) ـ عقيلة شكري ديب وطرب عوني عبد الهادي.



بعد عودة مبعدي سيشيل إلى القاهرة ١٩٣٩ أحمد حلمي عبد الباقي في الوسط وعلى يمينه: عوني عبد الهادي ـ أمين التميمي. وعلى يساره: الشيخ فوزان السابق الوزير السعودي المفوض، عبد الحميد شومان، فؤاد سابا. الصف الثاني وقوفاً: رشيد الحاج ابراهيم ـ منيف الحسيني ـ الدكتور حسين الخالدي ـ يعقوب الغصين ـ سامي السراج وأسعد داغر.



الزعيم مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد يخطب مرحباً بالعائدين من سيشيل (١٩٣٩) وقد وقف على يمينه أحمد حلمي عبد الباقي، رشيد الحاج ابراهيم، ويعقوب الغصين. ووقف على يساره الدكتور حسين الخالدي وعوني عبد الهادي.



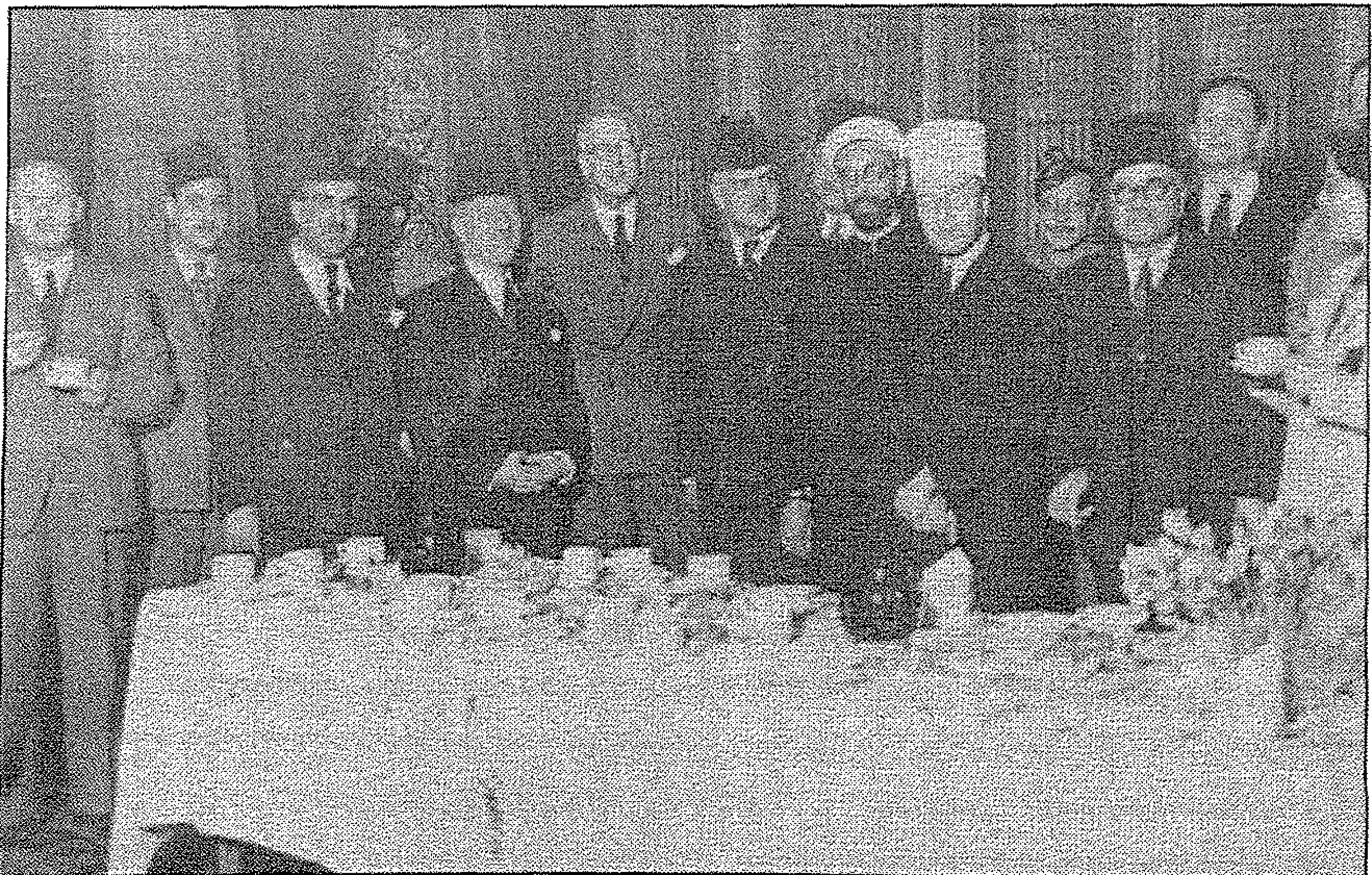
مؤتمر لندن المنعقد في سان جيمس (١٩٣٩) ويرى في المقدمة الوفد الفلسطيني.
من اليمين: ألفريد روك ـ جورج أنطونيوس ـ عوني عبد الهادي ـ جمال الحسيني ـ أمين التميمي ـ موسى العلمي ـ يعقوب الغصين وفؤاد سابا.
ويرى على يمين الوفد الفلسطيني الوفد العراقي: الأمير عبد الإله ـ توفيق السويدي ـ نوري السعيد. على يسار الوفد الفلسطيني يرى الوفد المصري: عبد الرحمن باشا عزام وعلي باشا ماهر ـ سمو الأمير عبد المنعم عباس ـ ثم الوفد اليمني ـ الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ثم الوفد البريطاني برئاسة المستر تشمبرلين رئيس الوزارة البريطانية.



بعض أعضاء اللجنة العربية العليا ومستقبليهم يغادرون فندق سان جورج ببيروت (١٩٣٩).
ويرى: صدقي الطبري ـ رشيد الحاج ابراهيم (وبينهما محمد رستم طبارة) ـ يعقوب الغصين ـ عوني عبد الهادي ـ ألفريد روك ـ سليم عبد الرحمن والصحفي ماجد القطب.
ويرى بين الوقوف خلفهم: يوسف صهيون ـ حليم دموس ـ الدكتور عزة طنوس ـ عبد الله سمارة ـ عفيف الخوري والشاعر برهان الدين العبوشي.



سنة ١٩٤٠ من اليمين: عوني عبد الهادي - توفيق باشا دوس - عبد الله لملوم - أحمد حلمي باشا - محمد حمد الباسل - يعقوب الغصين والهضيبي (مرشد الأخوان المسلمين).



(حفل استقبال الملك السنوسي) ملك ليبيا - (شباط/فبراير سنة ١٩٤١) ويظهر على يمينه عوني عبد الهادي.



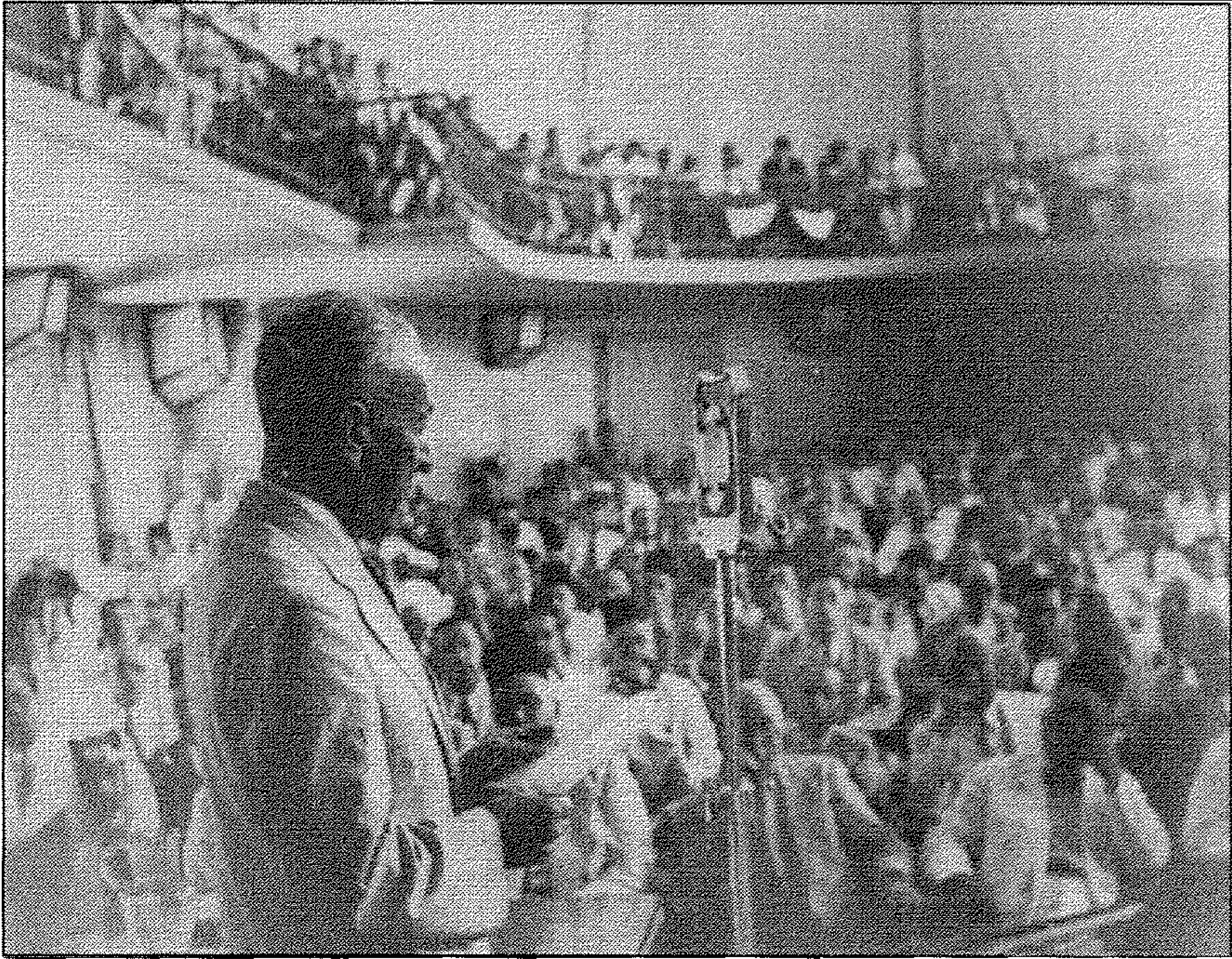
عوني عبد الهادي في افتتاح مؤتمر المحامين العرب الأول حيث كان يشغل منصب نقيب المحامين.
مدرج جامعة دمشق في ١٢/٦/١٩٤٤.



طرب عوني عبد الهادي (الأولى من اليمين) مع هدى هانم شعراوي سنة ١٩٤٤.



السيدة هدى هانم شعراوي تتوسط أعضاء المؤتمر النسائي
سنة ١٩٤٤ وعلى يمينها السيدة طرب عوني عبد الهادي.



نقيب المحامين عوني عبد الهادي في افتتاح مؤتمر المحامين العرب الأول
مدرج جامعة دمشق في ١٢/٦/١٩٤٤.



محمد مصدق ـ علي ماهر باشا ـ الحاج أمين الحسيني ـ سفير السعودية ـ عوني عبد الهادي ـ
سفير سوريا الأمير مصطفى الشهابي.
وفي الصف الثاني الكاتب الأديب فكري أباظة، حسن حسني رئيس الديوان الملكي عام ١٩٤٩.



عوني عبد الهادي مع محمد مصدق رئيس وزراء إيران
القاهرة ١١/٢/١٩٥١.



عوني عبد الهادي مع الملك فيصل بن عبد العزيز بتاريخ ٥/١١/١٩٥٢.



عوني عبد الهادي مع العقيد أديب الشيشكلي في حفل عشاء بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٢.



عوني عبد الهادي مع علي ماهر باشا عام ١٩٥٢.



عوني عبد الهادي مع الرئيس محمد نجيب في القاهرة عام ١٩٥٣ .



الملك حسين ووراءه من اليمين: كمال الدين حسين ـ الدكتور حافظ عبد الهادي ـ عوني عبد الهادي وزوجته السيدة طرب.
السفارة الأردنية بالقاهرة عام ١٩٥٤.



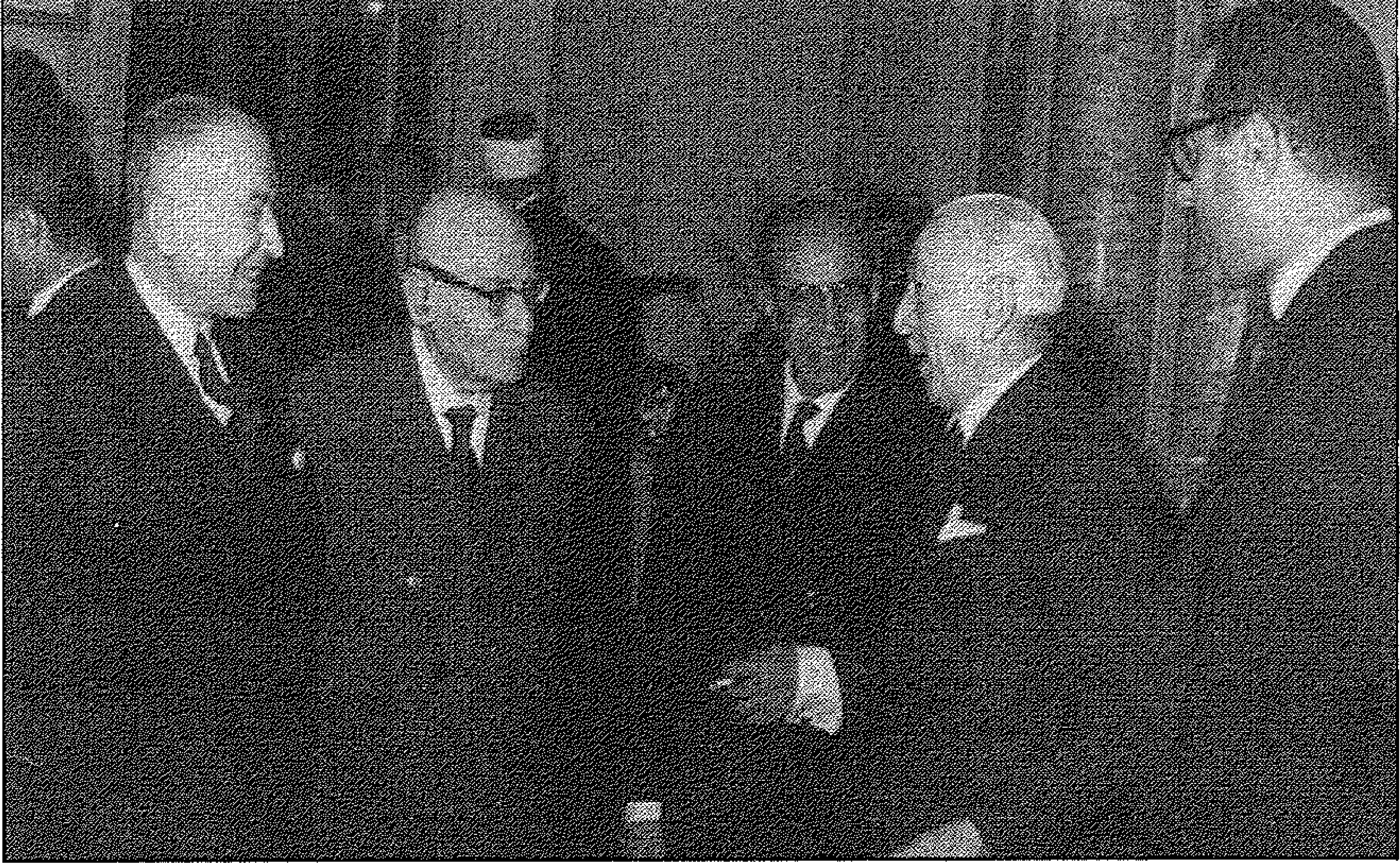
عوني عبد الهادي مع كل من رئيس وزراء الهند نهرو وسفير أمريكا جيفرسون كافري عام ١٩٥٤.



من اليمين: صلاح سالم ـ جمال عبد الناصر ـ الملك فيصل بن عبد العزيز (الأمير فيصل آنذاك) ـ عوني عبد الهادي. القاهرة ـ ١٩٥٥.



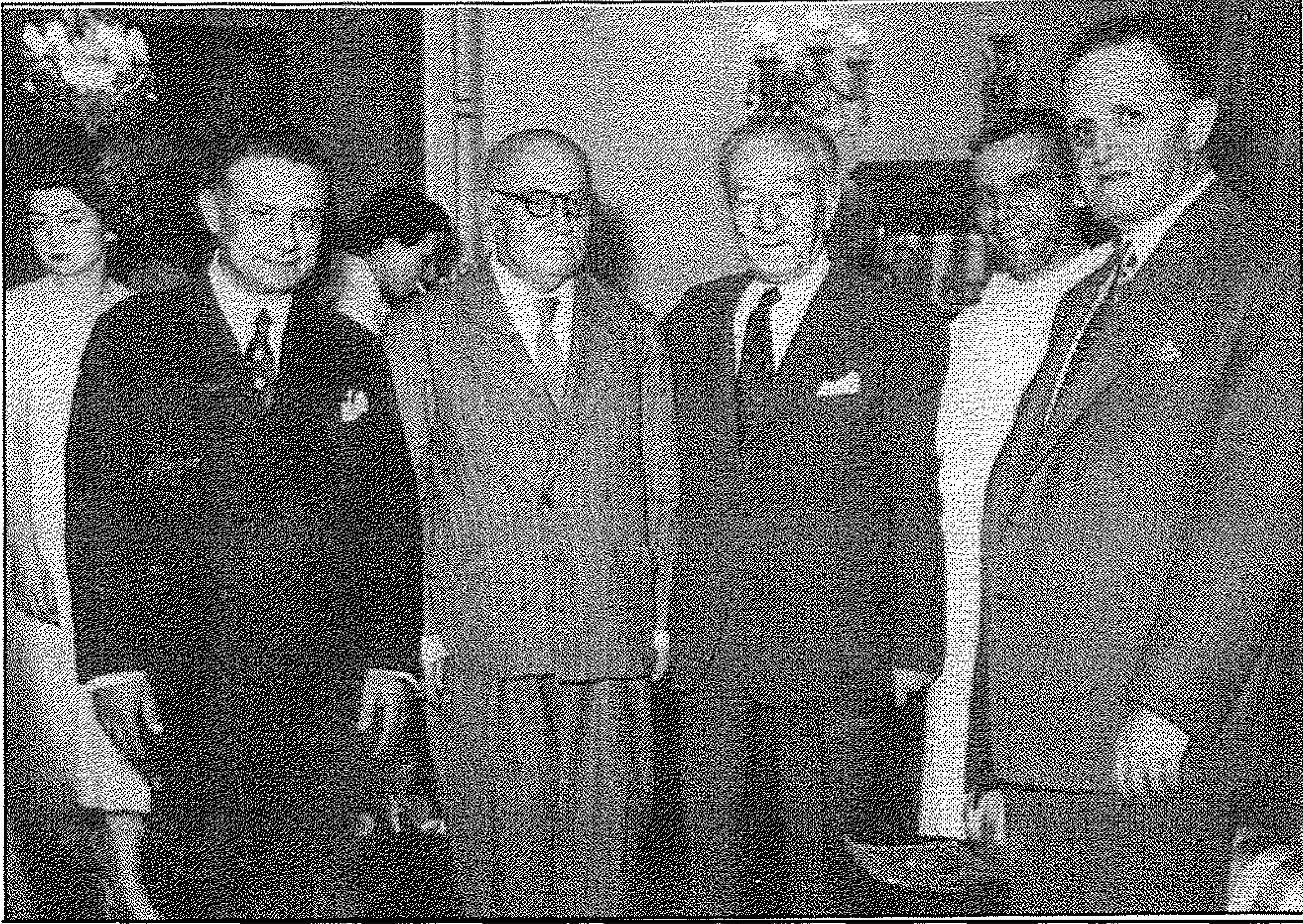
عوني عبد الهادي مع الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٥٦.



عوني عبد الهادي مع الأستاذ ساطع الحصري. القاهرة عام ١٩٦٤.



من اليمين: عوني عبد الهادي ـ داج همرشد ـ جنرال بيرنز في مكتبه في الجامعة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٤.



من اليمين: الأمير مصطفى الشهابي ـ عوني عبد الهادي ـ ساطع الحصري ـ عادل غضبان. القاهرة.



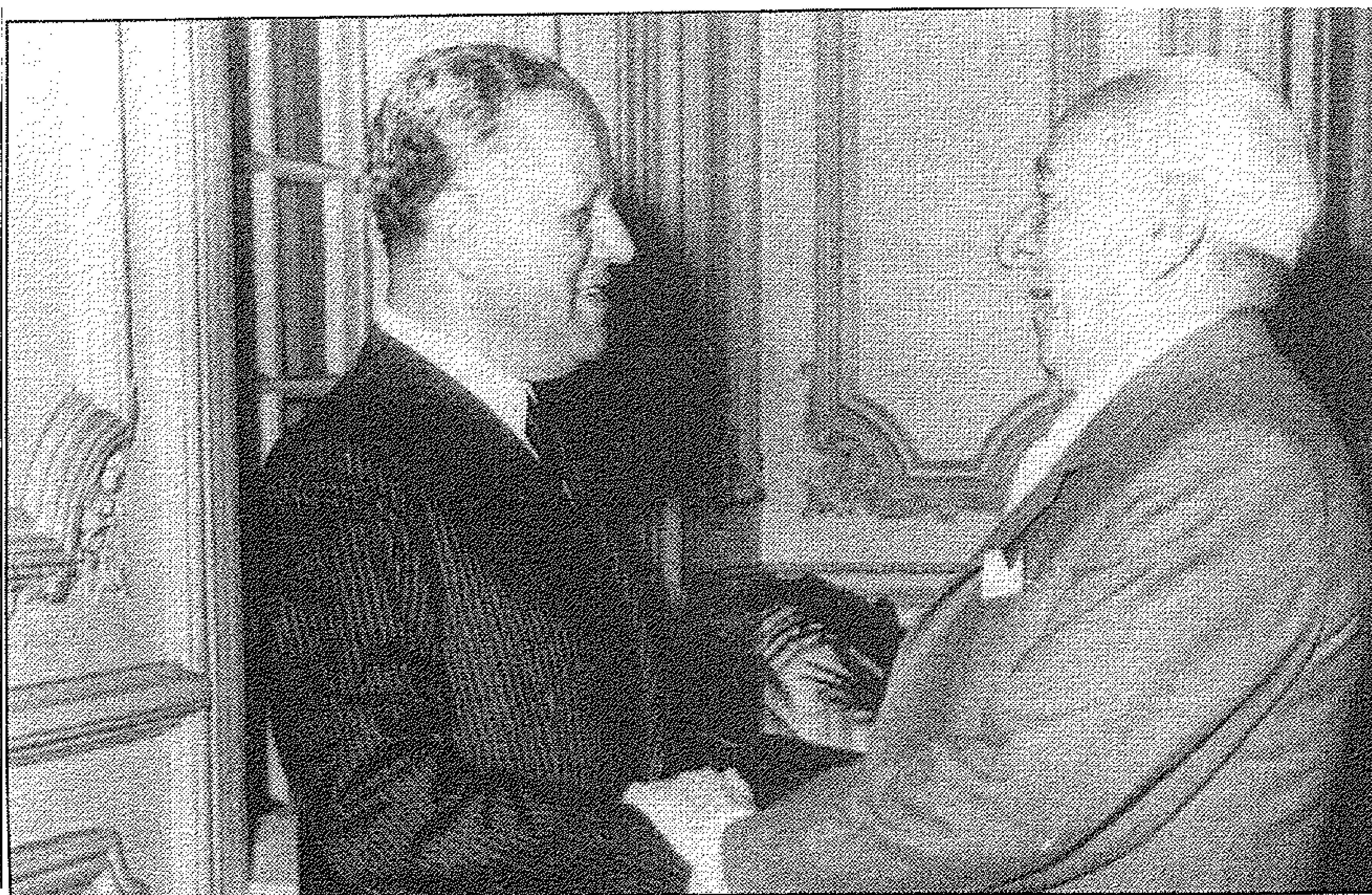
من اليمين: عوني عبد الهادي ـ حسين فخري الخالدي ـ توفيق السويدي ـ نوري السعيد. القاهرة.



عوني عبد الهادي مع الآغا خان في القاهرة.



من اليمين: عوني عبد الهادي ـ سامي بك الصلح ـ فارس الخوري ـ جمال عبد الناصر ـ شكري العسلي ـ نديم دمشقية.



عوني عبد الهادي مع الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة. القاهرة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

السهروردي، نجم الدين. **الكتاب الأبيض: نص الوثيقة التاريخية التي أصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ لشرح التطورات التي سبقت الاعتداء البريطاني الغاشم على العراق وموقف ثورة مايس الوطنية التحررية من العدوان الاستعماري.** [بغداد: دار الزمان، ١٩٦٦].

قاسمية، خيرية. **عوني عبد الهادي ـ أوراق خاصة.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤)

دوريات

الحياة: ٤/٦/١٩٣١؛ ١٦/٦/١٩٣١؛ ٢٩/٦/١٩٣١، و ١٤/٢/١٩٩٥.

زعيتر، أكرم. «التفتازاني ولجنة البراق.» **الشرق الأوسط:** ١١/٩/١٩٨٠.

عبد الهادي، عوني. «سعد والشرق.» **الثقافة** (مصر): العدد ٨٧، آب/أغسطس ١٩٤٠.

النهار: ٣١/١/١٩٦٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Hamilton, Alexander, James Madison and John Jay. *The Federalist, or, the New Constitution.*

Weizmann, Chaim. *Trial and Error.*

Wheare, K. C. *Federal Government.*

Periodicals

Gazette (Switzerland): 21/8/1937.

Le Monde: 10/1/1968.

فهـــرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -